الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

The People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان

Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen

كليــة الآداب واللغـات

Faculty of Letters and Languages

قسم اللغة والأدب العربي

Department of Arabic Language and Literature

تعليميّة النّحو العربيّ عند ابن هشام الأنصاريّ من خلال كتابه "مغني اللّبيب الباب الرّابع"

أطروحة علمية مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

حسين بلحنيش

إشــراف

الأستاذ الدكتور: هشام خالدي

لجنة المناقشة			
أ.د/ عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيـــسا
أ.د/ هشام خالدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د/ عبد الحكيم والي دادة	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. محمّد مدني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا مناقشا
د. امحمد لقدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيبازة	عضوا مناقشا
د. عبد الرحمان زاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المديّة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1441هـ-1442هـ / 2019م-2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

The People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان

Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen

كليــة الآداب واللغـات

Faculty of Letters and Languages

قسم اللغة والأدب العربي

Department of Arabic Language and Literature

تعليميّة النّحو العربيّ عند ابن هشام الأنصاريّ من خلال كتابه "مغني اللّبيب الباب الرّابع"

أطروحة علمية مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب

حسين بلحنيش

إشــراف

الأستاذ الدكتور: هشام خالدي

لجنة المناقشة			
أ.د/ عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيـــسا
أ.د/ هشام خالدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د/ عبد الحكيم والي دادة	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. محمّد مدني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا مناقشا
د. امحمد لقدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيبازة	عضوا مناقشا
د. عبد الرحمان زاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المديّة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1441هـ-1442هـ / 2019م-2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى رُوحَيْ والديَّ رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

إلى عائلتي الصّغيرة : زوجتي ....وأبنائي.....

إلى أفراد عائلتي الكبيرة.....

إلى أساتذتي وأصدقائي.....

إلى كلّ من قدّم لي يد العون والمساعدة.....

إلى كل هؤلاء....

أهدي ثمرة هذا الجهد.

شكر وامتنان

الشّكر لله أولا وآخرا على فضله وكرمه ...

والشكر موصول للأستاذ المشرف الفاضل على حرصه ومتابعته لهذا العمل.. فجزاه الله عنّي خير الجزاء..

والشكر موصول أيضا لكل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.. فردا فردا، كلّ باسمه ومقامه..

مقـدمـــة

مقدّمـة

الحمد للّه ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين ولا عدوان إلاّ على الظّالمين، نحمده سبحانه على فضله وإحسانه وآلائه ونعمائه. فمن كرمه سبحانه أن منّ علينا بلغة الضّاد لغة القرآن ولغة سيّد عدنان محمّد عليه أفضل الصّلاة والسّلام أفصح من نطق بها، القائل: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش".

وبعد: فإنّ من دواعي وأسباب اختياري موضوع: تعليميّة النّحو عند ابن هشام الأنصاريّ من خلال كتابه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" رغبتي في تقصّي الجوانب التّعليميّة في مؤلّفات هذا العلاّمة، لاسيما كتابه هذا؛ لما له من أهميّة قصوى في العمليّة التّعليميّة، ولما ساهم به من تقريب المادّة النّحويّة من شُدَاتها.

فالاطّلاع على منهج ابن هشام في التّأليف النّحويّ، والطّرائق المتّبعة في عرض المسائل النّحويّة والأصول النّحويّة المتّبعة، يفصح عن مدى اهتمامه باللّغة العربيّة تنظيرا وتطبيقا؛ للوصول في النّهاية إلى إعراب القرآن الكريم وبالتّالي فهم معانيه وتجلية أسراره.

– الدّراسات السّابقة:

أمّا عن الدّراسات السّابقة التي تناولت "مغني اللّبيب" وحتّى مؤلّفات ابن هشام الأخرى، فقد مسّت جوانب مختلفة من هذا الإرث النّحويّ؛ من حيث المنهج، والمؤلّفات، والخلافات النّحويّة، والأصول التي اعتمد عليها وغيرها، بيد أنّ الجانب التّعليميّ ظلّ شحيحا في هذه الدّراسات إلاّ شذرات متناثرة هنا وهناك، كالدّراسة التي أعدّها "عمران عبد السّلام شعيب في مؤلّفه: "منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني"، الصّادر عن دار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، والذي يشير إلى الجانب التّعليميّ فيه.

الإشكاليّة

أمّا عن الإشكاليّة الرّئيسة التي يراد الإجابة عنها، فهي تساؤل عام تتفرّع عنه مجموعة من التّساؤلات: هل كان لابن هشام توجّهات تعليميّة؟ هل كان نحويّا مقلّدا، أم

مجتهدا؟ ما السّرّ وراء تآليفه المتعدّدة؟ لم بوّب كتابه "مغني اللّبيب بهذا الشّكل؟ ما الطّرائق والأساليب المتّبعة في تقديمه للمسائل النّحويّة لاسيما موضوعات الباب الرّابع؟

الفرضيات

للإجابة عن هذه الإشكالات، كانت فرضياتنا تتمثّل في اعتبار ابن هشام من النّحاة المجتهدين الذين لا ينساقون وراء مذهب بعينه، بل ينتصر للفكرة التي يراها صائبة مدعّما رأيه بالدّليل القاطع المتوافر لديه من القرآن الكريم والحديث الشّريف وكلام العرب. أمّا فيما يخصّ كثرة التّآليف النّحويّة والتي كان يلجأ إليها كلّما دعت ضرورة لذلك كالشّروح والتّيسير وتبديد الغموض، فنفترض لذلك أنّ ابن هشام كان متمثّلا للمستويات التّعليميّة المختلفة. أمّا فيما يتعلّق بتبويبه للمغني؛ فالرّاجح أنّه أراد أن ينظر إلى النّحو نظرة كلّيّة بدل التّجزيء والتّفتيت الذي يقدّمه غيره من النّحاة، فأراد أن ينفرد بتبويب مبتكر لا سابقة له ولا لاحقة، فاستطاع بذلك أن يجمع في الباب الواحد مسائل تربطها خصوصيات معيّنة تساعد المعرب على فهم النّحو وسبر أغواره ومن ثمّ تطبيقه وفهم معانيه.

منهج البحث

أمّا عن المنهج المتّبع في الدّراسة، فكان المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ لأنّ مثل هذه الدّراسات يلائمها هذا المنهج، أسوة بنحاتنا القدامى الذين قعّدوا النّحو واختاروه طريقا لبحوثهم، فلم يكتفوا بالوصف بل علّلوا الكثير من الظّواهر التي خالفت الأصل في واقع الاستعمال. ونحن بدورنا سنحاول استقراء الجوانب التّعليميّة في ثنايا مؤلّفات ابن هشام وصفا وتحليلا.

وللإجابة عن الإشكاليّة المطروحة كانت خطّة البحث وفق التّقسيم التّالي: مقدّمة ومدخل وأربعة فصول، كلّ فصل يتكوّن من مباحث تتفرّع إلى عناوين رئيسة تسهيلا

للباحث، وفي الأخير ذيّلت بحثي بخاتمة ضمّنتها النّتائج المتوصّل إليها.وللتّوضيح أكثر نشرح هذه الخطّة بشيء من التّفصيل:

1- المقدّمة

أوردنا فيها تعريفا مبسّطا حول الموضوع المقترح، والمنهج المتّبع في الدّراسة، والإشكاليّة الرّئيسة وما تفرّع عنها من تساؤلات يتطلّبها بحثنا، تعقبها الفرضيات التي نميل إليها، وكذا التّقسيمات التي تخصّ الموضوع محلّ الدّراسة، والصّعوبات التي وقفت حجر عثرة في سبيل تحقيق البحث.

2- المدخـل

ويتكوّن من مبحثين: أمّا المبحث الأوّل فكان عبارة عن ترجمة لشخصيّة ابن هشام ومؤلّفاته وكذا البيئة الاجتماعيّة والسّياسيّة التي نشأ فيها، زيادة على منهجه في البحث. أمّا المبحث الثّاني فخصّصناه للحديث عن كلّ ما قيل عن مؤلّفه "مغني اللّبيب"، وعن التّبويب المتّبع في عرض المادّة النّحويّة مع تقديم أمثلة عن كلّ باب لتوضيح بعض المسائل للقارئ الكريم.

3- الفصل الأوّل

فقد كان لبيان قضايا تعليم النّحو من منظور المناهج القديمة منذ أن نشأ، والأساليب المتّبعة في تدريسه، من حيث التّسهيل والشّروح وتأليف المختصرات والمنظومات النّحويّة.

4- الفصل الثّاني

وكان عنوانه "تعليميّة النّحو من منظور المناهج الحديثة"، تعرّضنا فيه للحديث عن الأهداف العامّة لتدريس هذا العلم، وأهمّ الإشكالات التي تعيق تقدّمه وطرائق تدريسه،

ومزايا وعيوب كلّ طريقة، كما عرّجنا على أهمّ ما يجب الانتباه إليه قبل تقديم هذه المادّة، وكان لنا حديث عن التّيسير النّحويّ وأهمّ الفرق التي طرقت هذا الباب.

5- الفصل الثّالث

جعلناه للحديث عن أسس الاستدلال النّقليّ والعقليّ عند ابن هشام الأنصاريّ، من سماع وقياس واستصحاب حال، مقدّمين أمثلة من مؤلّفاته المختلفة للتّوضيح والبيان وتدعيم الفكرة.

6- الفصل الرّابع

وهو الفصل التّطبيقيّ، حيث خصصنا المبحث الأول منه للحديث عن الآليات العامّة للتّعليم النّحويّ عند ابن هشام، من خلال مؤلّفاته المختلفة؛ أمّا ما يخصّ المبحث الثّاني فكان لدراسة وتحليل مسائل الباب الرّابع من المغني والموسوم بِـ "مسائل يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها و عدم معرفتها على وجهها"، واستخلاص الجوانب التّعليميّة من خلال مناقشة ابن هشام لهذه الموضوعات النّحويّة.

7- الخاتمة

وكانت لعرض أهمّ النتائج المتوصّل إليها، بحيث كانت شاملة لكلّ الفصول والمباحث.

8- المصادر المعتمدة

كانت مؤلّفات ابن هشام أولى المصادر المعتمدة في بحثنا، تلتها بعض الدّراسات التي تناولت فكر ومنهج ابن هشام، مع الاستعانة بكتابين في تعليم النّحو، أحدهما: النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ لإبراهيم عبادة، وثانيهما: تعليم النّحو العربيّ عرض وتحليل لعلي أبي المكارم. وبعض الرسائل الجامعيّة كانت عونا في بعض المباحث، كرسالة

ماجستير لصاحبها: حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز" المعنونة بـ" ابن هشام والدّرس النّحويّ في شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى.

9- صعوبات البحث

لا يسلم أيّ بحث أكاديميّ من صعوبات تعترضه، فقد تكون ماديّة أو معنويّة أو هما معا؛ وفيما يخصّ بحثنا، فقد تعلّق الأمر بظروف العمل، وما يصاحب متطلّبات العائلة، وكذا صعوبة الوصول إلى بعض البحوث والمراجع الحديثة المتعلّقة بتعليميّة اللّغة العربيّة في المناهج الحديثة.

ورغم الجهود التي بذلت، إلاّ أنّ الإحاطة بجوانب البحث تبقى مستعصية وتحتاج إلى بذل مزيد من الجهود فربّما تفتح نوافذ بحث جديدة في مستقبل الأيّام.وفي آخر هذا البحث لا يسعني إلاّ أن أشكر الأستاذ المشرف على سعة صدره وتجشّمه متابعة هذا العمل من بدايته إلى نهايته، فله منّا كلّ التّقدير والاحترام.

إعداد الطّالب: حسين بلحنيش

المديّة في: 2020/09/10

مدخـــــل

المبحث الأوّل: التعريف بابن هشام الأنصاريّ

- نسبه ولقبه.
- نشأته.
- أسرته.
- فضله وأخلاقه.
- أساتذته وشيوخه.
- نشاطه العلميّ وإمامته.
- مؤلّفاته.
- وفاته ومكانه الذي دفن فيه.
- البيئة الاجتماعيّة والسّياسيّة في عهد ابن هشام.
- على من أطلق لقب ابن هشام.
- منهج ابن هشام في النّحو.
- هل كان ابن هشام مجتهدا؟

المبحث الثّاني: التّعريف بمغني اللّبيب عن كتب الأعاريب

- دواعي وأسباب تأليف المغني.
- التّبويب في المغني.

المبحث الأوّل: التعريف بابن هشام الأنصاري

ابن هشام من أعلام النحو العربي البارزين، يشهد على علوّ شأنه ورسوخ قدمه في العلم كثرة التأليف والتصنيف النّحويّ عنده، فقد ترك عشرات المؤلفات لازالت محلّ الدراسة ليوم الناس هذا، إذ لا تزال تدرس في أصقاع الدّنيا من جهاتها الأربعة.

ويكفيه شرفا وقيمة شهادة أعلام كبار كابن خلدون حين يصفه بالعلامة والنّحويّ الكبير، فقد نسبوا إليه قوله: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه".

غير أنّ هذه العبارة التي شاعت عن ابن هشام، لا يوجد لها أثر في المقدّمة، وهي في الحقيقة عبارة ذكرت في معناها.

يقول الدكتور محمود محمد الطناجي(1999م/1419هـ) في هذا الشأن: "شاعت عن ابن خلدون في حق ابن هشام كلمة تناقلها مترجمون وهي قوله:" مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه" ولم أجد هذه الكلمة بسياقها هذا وحروفها في مقدّمة ابن خلدون، وإن كان الكلام الذي نقلته من المقدّمة يؤول إليها ويدلّ عليها، وقد تتبّعت الكلمة فوجدت أنّ الذي ذكرها بهذا النّسق والسّياق؛ هو ابن حجر العسقلاني، في ترجمة ابن هشام من الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"[1] .

وفي الحقيقة أنّ المقدمة لا تخلو من عبارات الإعجاب التي ساقها ابن خلدون في حقّ هذا العالم الفذّ، وخاصّة حين يحدّثنا عن مؤلفه المغني من حيث جودة التأليف وحسن السّبك وجدّة الطرح فيقول في هذا الشّأن: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان بمصر منسوب إلى جمال الدّين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب

(1) منتديات التصفية والتربية السلفية، القسم العام، منتدى اللغة العربية، أبو عبد الأكرم مجيد، تحقيق في كلام ابن خلدون عن ابن هشام عليهما رحمة الله.

مجملة ومفصّلة، وتكلّم عن الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصّناعة من المتكرّر في أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جمّ، يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوّة ملكته واطّلاعه، واللّه يزيد في الخلق ما يشاء"[1] .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ذكر من قبل الكثير من العلماء ممّن قدّروا منزلة ابن هشام العلمية، فها هو ابن حجر العسقلاني يصف علمه وقوّة شكيمته في العلم والصبر على نيله وطريقة تأليفه فيقول: "تفرّد ابن هشام بالفوائد الغريبة، والمباحث الدّقيقة والاستدراكات العجيبة، والتحقّق البالغ والاطّلاع المفرط مع التواضع والبر والشّفقة ودماثة الخلق، وزنة القلب..."[2] .

فكما أعجب به المتقدمون، هام بحبه المتأخّرون، فقالوا فيه كلاما حسن السّبك، يميل إلى الشعر أكثر منه إلى النثر، كلام إذا قرأته أحببت الرّجل وتمنّيت أن تقرأ له وتتقرّب من علمه قدر ما تستطيع، ولقد أعجبتني مقدمة يوسف عبد الرّحمان الضبع وهو يقدم لأسباب البحث في نحو ابن هشام فيقول: "وآثرت ابن هشام بالكتابة فيه دون سواه من النحاة؛ لما امتاز به تأليفه من جمال الصّنعة، وقوّة الإحكام، وسهولة العبارة، وحسن التعليل، وبراعة التّحقيق، وما إلى ذلك ممّا يأتي بيانه، وكان له أحسن الأثر في تبسيط

(1) ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمّد الدّرويش، ط1، 1425هـ- 2004م، دار يعرب،ج2،ص370.
(2) العسقلاني ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، دار الجيل،(د ط)، بيروت (د ت)،1993، ص309.

هذا العلم وفي إقبال النّاشئين عليه، وتمكنهم بعد ذلك منه؛ بسبب ما أضفى عليه من روعة وجلال"[1] .

ثمّ يذكر بعض مؤلّفات ابن هشام بأسلوب يحمل في طيّات كلماته سحر البيان فيقول: "وأشهد لقد أولعت بكتبه، وشغفت بحبّه من سنوات مضت، حينما طعمت النّحو سائغا من قطر نداه، ولمسته سهلا ليّنا في شذور ذهبه، وألفيته معبّدا في أوضح مسالكه، ورأيته روضا في مغنيه، وزادني هياما به قرب سكناي منه، وما توارثه القوم من حسن الأحدوثة عنه، ولأهل الحيّ أثر ذو بال ينسبونه الآن إليه.."[2] .

1. نسبه ولقبه:

هو عبد اللّه بن يوسف بن عبد اللّه بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام، جمال الدّين أبو محمّد النّحوي الأنصاريّ المصريّ[3] .

قال السّيوطيّ أنّه عبد اللّه أبو محمّد جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام الأنصاريّ المصريّ[4] .

من خلال المقاربة بين اللّقبين، نجد أنّ ابن حجر العسقلاني رحمه اللّه جعل جدّه الأدنى عبد اللّه وجدّ والده يوسف، أمّا غيره فجعلوا جدّه أحمد وجدّ والده عبد اللّه"[5] .

---

(1) الضّبع يوسف عبد الرّحمن، ابن هشام وأثره في النحو العربي، دار الحديث، القاهرة،ط1، 1418هـ-1998م، ص15.

(2) المرجع نفسه، ص15.

(3) العسقلاني ابن حجر ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، مرجع سابق،ج02،ص308.

(4) السيوطي جلال الدّين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: حمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، بيروت، 1967م، ص536.

(5) العسقلاني ابن حجر ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، مرجع سابق، ص438.

ولد ابن هشام في القاهرة سنة- 708هـ/1309م-، وهناك من أصحاب المراجع والمصادر من حدّد حتّى يوم وشهر ميلاده، فيقولون: إنّه ولد في يوم السّبت الخامس من ذي القعدة 708هـ الموافق لأبريل مايو1309م.

2. نشأته:

نشأ ابن هشام نشأة عادية، في أسرة مغمورة متواضعة، لم تعرف أنّها ذات مال وجاه، فلم يكن لأفرادها ذكر من الغنى والثراء.

إذا قسنا آثار ابن هشام نسبة إلى الحياة التي عاشها، ندرك أنّه طلب العلم صغيرا، ونشأ نشأة طلاّب العلم البارزين المتميّزين، وكغيره من العلماء الذين ذاع صيتهم، كانت بدايته من مدارس القرية التي نشأ بها بمصر؛ حيث تعلّم أبجديات القراءة والكتابة في مساجدها وكتاتيبها، ثمّ اهتمّ بدراسة العربيّة والعلوم الدّينيّة المختلفة منذ نعومة أظفاره، فما إن حفظ القرآن الكريم حتّى لزم حلقة الكبار من الشّيوخ، حيث تلقّى عنهم العلوم المختلفة التي أهّلته فيما بعد لأن يتبوّأ المنزلة الرّفيعة التي تفصح عن عالم فذّ ونحويّ لا يشقّ له غبار[1] .

3. أسرته:

لم تذكر أسرة ابن هشام من كاتب من الكتّاب، فلا يكاد يعرف شيء عن والده أو والدته أو إخوته أو أخواته، وأغلب الظّنّ أنّهم كانوا من العامّة، ولم يكونوا معروفين بعلم أو جاه أو سلطان. ولهذا يتبادر إلى الذّهن أنّ شيخنا ابن هشام، صنع شهرته بيده وعلمه وفطنته وتوقّد أفكاره، "ولعلّ أسرة ابن هشام هي التي عرفت به ونَبُه شأنها لنباهة شأنه[2].

(1) عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، دار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان/ مصراتة ، ليبيا، ط1، 1395هـ/1986م، ص20.

(2) المرجع نفسه، ص21.

وتذكر الكتب أنّ لابن هشام ولدين؛ أكبرهما محمّد وقد لقّب "بمحبّ الدّين" وكنيته ككنية أبيه، وقد اشتهر بالنّحو والتّحقيق، كما تميّز بالذكاء والنّباهة، وقد وصف بأنّه أذكى وأنحى من أبيه، وكانت حياته بين "750هـ و 799م"[1]. أمّا الابن الثّاني لابن هشام، فهو عبد الرّحمان، ولقبه " تقيّ الدّين"، ولم يشتهر كأخيه محمّد، ولا معلومات عنه في المراجع التّاريخيّة.

وكان لابن هشام أحفاد؛ فله من ابنه الأوّل حفيد اسمه عبد اللّه، عاش يتيما حافظا للقرآن، ودارسا للفقه، وكان مدرّسا ومفتيا، وقد توفّاه الأجل سنة 855هـ . أمّا عبد الرّحمان فقد أنجب ولدين؛ أوّلهما "محمّد وقد لقّب بوليّ الدّين"، توفي سنة 866هـ، والآخر "أحمد الملقّب بشهاب الدّين" وقد اشتهر بالعلم أكثر من أبيه[2] .

4. فضله وأخلاقه:

وصف ابن هشام بالخلق الكريم، الذي اتّصف به العلماء، فقد كان متواضعا سخيّا، بارّا بأهله، يتواضع للنّاس ويرأف بهم، رحيما بالضّعفاء، متّصفا بالصّدق والجدّ والنّشاط والمثابرة والمصابرة"[3] . وقد كانت هذه الصّفات والأخلاق سببا في ارتقاء شيخنا المرتبة العليا والدّرجة الرّفيعة، فعلم اللّه نور، ونور اللّه لا يهدى لعاصٍ كما قال الشافعيّ –رحمه الله تعالى–.

5. أساتذتـه وشيوخـه:

من مشاهير العلماء الذين تتلمذ ابن هشام على أيديهم والذين عاشوا في مصر:

– شهاب الدّين عبد اللّطيف بن المرحّل، توفي سنة 744هـ، وكان يحظى بمكانة عالية وقدر عظيم عند ابن هشام لعلوّ قدره وعلمه الوفير.

---

(1) عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، مرجع سابق ، ص21.

(2) المرجع نفسه، ص21–22.

(3) المرجع نفسه ، ص22.

– تاج الدّين الفاكهاني عمر بن علي، ولد سنة 654هـ وتوفي سنة 731هـ، وقد تعلّم منه ابن هشام العلم الكثير وخاصّة في النّحو.

– تاج الدّين عليّ بن عبد اللّه التّبريزي، ولد سنة 667هـ وتوفي سنة 746هـ.

– شمس الدّين أبو بكر محمّد بن السّراج، ولد سنة 670هـ وتوفي سنة 747هـ.

– بدر الدّين محمّد بن جماعة المولود سنة 639هـ وتوفي سنة 783للهجرة.

– أبو أثير الدّين محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي.

6. نشاطه العلميّ وإمامته:

اشتغل ابن هشام بالنّحو منذ صباه، وأفاد من شيوخه علما جمّا فاق به أقرانه، ممّا أهّله ليتبوّأ منزلة رفيعة ويتخرّج على أيدي هؤلاء الشّيوخ الأجلّاء ليصير من العلماء البارزين، فجلس في حلقة التّدريس من جهة، وسلك طريق التّأليف من جهة ثانية؛ فمن تلامذته الذين خلفوه وسلكوا سبيله فيما بعد نذكر:[1]

– ولده محبّ الدّين، الذي قيل عنه إنّه أنحى من أبيه، وكانت حياته بين 750هـ و799هـ.

– ابن الملقّن سراج الدّين عمر بن أبي الحسن المصريّ المولود سنة723هـ والمتوفّى سنة 804هـ.

– عبد الخالق بن الفرات، تلميذ ابن هشام في العربيّة، فقد كان محدّثا و فقيها، توفي سنة 794هـ.

– جمال الدّين محمّد بن أحمد النّويري، وكان متضلّعا في العربيّة، عالما ، فقيها،وقاضيا. وكانت حياته بين 722هـ 786هـ.

– علي أبي بكر بن أحمد البالسيّ المصريّ، نور الدّين النّحويّ، والمتوفّى سنة 767 هـ.

(1) عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، مرجع سابق، ص29.

والأكيد أن هذه أسماء تلامذته البارزين الذين ذاع صيتهم وعلا شأنهم، ناهيك عن الطلبة الذين لم يتم ذكرهم سواء لأنّم لم يبرعوا في العلم كما برع أقرانهم، أو أغفلهم التّاريخ لسبب من الأسباب.

7. التّأليف عند ابن هشام:

ممّا زاد في شهرة ابن هشام كثرة تصنيفاته التي تربو عن الخمسين مؤلفا كانت ولا تزال قبلة للدّارسين ومحبيّ العربيّة، فقد كانت جلّها في النّحو واللّغة ومنها ما أُلِّف في التّفسير والصّرف وغيرها. وسنحاول أن نعدد هذه المؤلّفات، التي منها ما هو مخطوط، ومنها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مفقود[1] :

- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، وقد جرت حوله الكثير من الشّروح والحواشي نظرا لأهميّته وشهرته.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، وهو شرح لألفيّة ابن مالك المشهورة، أراد به توضيح معانيها وتحليل تركيبها.
- الإعراب عن قواعد الإعراب: وهو رسالة صغيرة مختصرة، له أهميّة بالغة لمريدي العربيّة، قسّمه إلى أقسام أربعة: الجملة وأحكامها، في الجار والمجرور، في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، في الإشارة إلى عبارة محرّرة. وقد انصبّت على هذا المؤلّف الكثير من الشّروح؛ كشرح الشّيخ خالد الأزهري، وشرح الكافيجي وغيرها كثير.
- قطر النّدى وبلّ الصّدى؛ وهو مقدّمة مختصرة موجزة في النّحو، تمّ نشرها عدّة مرّات.
- شرح قطر الندى وبل الصّدى؛ وهو شرح لابن هشام، وقد حاز على شهرة كبيرة، ونُشِر عدّة مرّات في مصر.

(1) عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، مرجع سابق، ص28.

- شذور الذّهب في معرفة كلام العرب؛ وهو كتاب نحويّ موجز، وهو أكثر توسّعا من كتاب قطر النّدى، صالح للتّدريس في كثير من المعاهد المهتمّة بالدّراسات العربيّة.
- شرح شذور الذّهب: وهو شرح ابن هشام لكتابه شذور الذهب السّابق الذّكر، وقد تمّ طبعه عدّة مرّات.
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان: ويقولون عنه أنّه هو كتاب الألغاز النّحويّة الذي سنذكره.
- كتاب الألغاز لابن هشام: وهو كتاب في مسائل نحويّة عويصة، ألّفه لخزانة الملك الكامل وهو يتفرّع إلى قسمين أساسيين:[1]

– القسم الأوّل خاص بالألغاز النّحويّة؛ وهي التي تصيب النّاحية الإعرابيّة للجمل والكلمات والألفاظ، كرفع المنصوب، ونصب المرفوع، وغير ذلك من العلامات الإعرابيّة.

– أمّا القسم الثّاني فيخصّ الألغاز الشّعريّة؛ وهي تعدّ كأحاجي يستعملها الشّعراء والبلغاء لوصف شيء ما دون ذكر اسمه.

ومن بين هذه الألغاز نورد مثالا على سبيل التّوضيح:[2]

من ذلك ما أنشده أبو عليّ الفارسيّ في مسائله:

سَأَتْرُكُ مُهْرَتِي رَجُلٌ فَقِيرٌ وأَرْكَبُ في الْحَوَادِثِ مُهْرَتَانِ

***الإشكال الأوّل:** رفعه رجل فقير؛ وحقه أن يكون مجرورا بالإضافة، والجواب هو: أنّه مرفوع على الحكاية.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، الألغاز النّحويّة، تح: موفّق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ط1، 1417هـ/1997م، ص18.

(2) المرجع نفسه، ص31.

الإشكال الثّاني: رفعه (مهرتان)، وكان حقّه أن يكون منصوبا لأنّه مفعول "أركب". والجواب: إنّه ليس تثنية مهرة، بل مركّبة من "مهر" و"تان"، والتّان أي تاجر، ومنه قولهم "التناءة" أي التجارة.

- شرح اللّمحة البدريّة: وهو كتاب لابن حيّان شرحه الكثيرون، ومن هذه الشّروح، شرح ابن هشام في كتابه (شرح اللّمحة البدريّة في علم اللّغة العربيّة).
- فوح الشّذا في أحكام كذا: وقد ألّفه إكمالا وشرحا لكتاب "الشّذا في أحكام كذا"، لأبي حيّان.
- شرح بانت سعاد: والقصيدة معروفة لكعب بن زهير والمسمّاة بالبردة، وقد شرحها ابن هشام شرحا وافيا.
- مختصر الانتصاف من الكشاف: وهذا التّلخيص لابن هشام لا يزال مخطوطا.
- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد: يشرح ابن هشام في هذا المخطوط، شواهد الألفية، ويتخلّل هذا الشّرح بعض الأحكام اللّغويّة والنحويّة.
- الجامع الصّغير في النّحو: وتوجد منه عدّة نسخ مخطوطة.
- حواش على الألفية: وهو مجموعة من التّعليقات على ألفيّة ابن مالك.
- رسالة في انتصاب لغة؛ وفضلا، وأيضا، والكلام على هلمّ جرّا.
- رسالة في إعراب بعض الكلمات.
- رسالة في مسألة (إنّ رحمة اللّه قريب من المحسنين).
- أسئلة وأجوبة في النّحو.
- المباحث المرضيّة المتعلّقة بمن الشّرطيّة.
- أبحاث نحويّة في مواضع من القرآن الكريم.
- تلخيص الدّلالة في تلخيص الرّسالة.
- شوارد المُلَح وموارد المنح.

- رسالة صغيرة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم.
- رسالة في كان وأخواتها.
- رسالة في معاني حروف النّحو.

هذا ما يتعلّق بالكتب المطبوعة والمخطوطة، أمّا ما يتعلّق بالكتب المفقودة التي نسبت إليه:

- رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة.
- حواش على شرح الألفيّة لابن النّاظم.
- التّحصيل والتّفصيل لكتاب التّذييل والتّكميل.
- شرح التّسهيل.
- حواش على التّسهيل.
- التّذكرة في النّحو.
- الجامع الكبير في النّحو.
- رسالة في أحكام (لو) و(حتّى).
- شرح شواهد الجمل.
- عمدة الطّالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- شرح أبيات ابن النّاظم.
- شرح الجامع الصّغير.

ولم يكن ابن هشام مؤلفا نحويّا فقط، بل كانت له محاولات شعريّة وإن لم ترفعه إلى مصافّ الشّعراء الحاذقين، "ففي ضوء هذه الحقيقة نستطيع أن نقول أنّ ابن هشام لم

يثبت لدينا أنّه قد كان له حظّ ذو بال في الشّعر والأدب، وإن كان قد شرح بعض القصائد الشّعريّة كالبردة لكعب بن زهير، والبردة للبوصيري"[1] .

ومن أقواله الشّعريّة:

وَمَـنْ يَصْـطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْـلِهِ وَمَنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى الْبَذْلِ

وَمَنْ لَمْ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعُلَا يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلًا أَخَـا ذُلِّ

إلى غير ذلك من المحاولات الشّعريّة، والتي كانت قريبة إلى النّظم أكثر منها إلى الشّعر.

8. وفاتــه:

توفي العلاّمة ابن هشام –رحمه الله تعالى رحمة واسعة– ليلة الجمعة من شهر ذي القعدة في العام الأوّل من العقد السّابع في القرن الثّامن، سنة 761هجرية.

– مكانه الذي دفن فيه:[2]

وُوري ابن هشام الثرى في مقبرة سعيد السعداء بالقاهرة، وهي غير بعيدة من باب النّصر، فضريحه أحيط بدائرة صغيرة من الحجر لتحفظه من النّبش والهدم بعد أن نبشت الكثير من القبور. وفي وسط المقبرة عمود صغير كُتِب على جدرانه تاريخ ميلاد ووفاة شيخنا ابن هشام.

وقد رثاه ابن نباتة بقوله:

سَقَى اللَّهُ ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نَوْءَ رَحْمَةٍ يَجُـرُّ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ غَمَامِ

سَأُرْوِي لَهُ مِنْ سِيرَةِ الْمَدْحِ مُسْنَدَا فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنَ هِشَامِ[3]

وممّن ورد لهم فيه رثاء أيضا ابن الصّاحب بدر الدّين الذي يقول:

تَهَنَّ جَمَالَ الدِّينِ بِالْخُلْدِ إِنَّنِي لِفَقْدِكَ عَيْشِي تُرْحَـةٌ وَنَكَالُ

(1) عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، مرجع سابق، ص42.

(2) الضّبع يوسف عبد الرّحمن، ابن هشام وأثره في النحو العربي، مرجع سابق، ص20.

(3) عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، مرجع سابق، ص44.

فَمَا لِدُرُوسٍ غِبْتَ عَنْهَا طَلَاوَةٌ وَلَا لِزَمَانٍ لَسْتَ فِيهِ جَمَالُ[1]

9. البيئة الاجتماعية والسّياسيّة في عهد ابن هشام:

عاش ابن هشام في البيئة المصريّة التي شاء لها القدر أن ترث البيئات الإسلاميّة المتقدّمة، وكان ذلك في عصر المماليك الذي تميّز بميزات حضاريّة وثقافيّة، والتي أثّرت في إنتاجه وعلمه ومؤلّفاته.

هذا العصر يمتدّ زمنيا من سنة 648هـ، حتّى سنة 923هـ الموافق ل1250م إلى 1517م. هذه الفترة كان على رأسها المماليك البحريّة الذين حكموا مصر والشّام براية واحدة ونظام مستقل، وكانت القاهرة عاصمة لهم[2] .

"عاصر ابن هشام الناصر محمّد بن قلاوون في سلطنته الثّالثة(709هـ- 741هـ) الموافق لـ (1309م – 1340م) . وقد وصف المؤرّخون ذلك السلطان خلال هذه الفترة بأنّه كان ملكا عظيما، محظوظا، مطاعا، مُهابا، ذا بطش ودهاء، وحزم شديد، وكيد مديد، وقد أثبت النّاصر محمّد كفاية نادرة ومقدرة بارعة في تصريف شؤون الدّولة، ممّا أضفى على حكمه مهابة كبيرة في الدّاخل والخارج"[3] .

وقد شهدت مصر أثناء حكمه رخاء كبيرا، فأقيمت المنشآت والعمائر الضّخمة، وكان هذا السلطان منفقا على العمارة الأموال الطّائلة.

وقد كانت مصر في عهد سلاطين المماليك ميدانا لنشاط علميّ واسع، حيث نشرت القاهرة زعامتها وقيادتها العلميّة على البلاد الإسلامية زُهاء ثلاث قرون، شهد ذلك

(1) عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، مرجع سابق، ص44.

(2) عوض سامي، ابن هشام النّحوي بيئته، فكره، مؤلّفاته، منهجه، ومكانته في النّحو، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، ط1، 1987م، ص21.

(3) المرجع نفسه، ص29.

العصر حركة الإحياء العلميّة التي شملت علوما متعدّدة تأتي في مقدّمتها علوم اللغة والدّين.

ففي المشرق سقطت بغداد عاصمة الخلافة الإسلاميّة على يد المغول بزعامة قائدهم هولاكو سنة 650هـ، فانتقلت الخلافة إلى مصر عندما هرب أحمد بن الخليفة الظّاهر وهو عمّ المستعصم وأخو المستنصر، وسلطان مصر آنذاك الملك الظّاهر بيبرس البندقداريّ.

وهكذا اكتسبت مصر مكانة جديدة باعتبارها عاصمة الخلافة الإسلاميّة الجديدة، فشدّت إليها الرّحال من كلّ حدب وصوب، حتّى صارت القاهرة نقطة تلاقي العلماء في شتّى العلوم.

أمّا في المغرب فدبّت الفتن ما ظهر منها وما بطن، نتيجة التّشرذم والتّنازع الذي أصاب الخلافة الإسلاميّة بالغرب الإسلاميّ، ولم يعد للآية القرآنية: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾ سورة الأنفال، الآية 46 وقع في آذان وقلوب الحكام ، فتحارب ملوك الطّوائف، من أجل قطعة من أرض تتمزّق وأمّة تتهالك وتندثر.

فآخر دولة لهم كانت لملوك بني الأحمر سرعان ما تهاوت، نتيجة الصّراعات والضّربات المتتالية للصّليبيّين، فسقطت الإمارات الإسلامية بالأندلس واحدة تلو الأخرى، نتيجة ضعفها وهوانها وحقّ في أمرائها قول والدة أحد ملوك بني الأحمر:

ابْكِ مِثْلَ النِّسَاءِ مُلْكًا مُضَاعًا لَمْ تُحَافِظْ عَلَيْهِ مِثْلَ الرِّجَالِ

ولم يجد علماء الدّين واللّغة والأدب وشتّى العلوم بدّا من السّفر إلى مصر، التي كانت تنعم بالأمن والطّمأنينة والسّلام إذا ما قيست بباقي الأقطار الإسلاميّة، خاصّة وأنّ شوكة المغول قد كسرت في مواقع كثيرة أشهرها موقعة عين جالوت بقيادة الأمير قطز .

ويصف ابن خلدون نشاط الحركة العلميّة بقاهرة المعز فيقول:" ونحن لهذا العصر نرى أنّ العلم والتّعليم ، إنّما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أنّ عمرانها مستجر، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السّنين، فاستحكمت فيه الصّنائع وتفنّنت، ومن جملتها تعليم العلم... وارتحل إليها النّاس في طلب العلم من العراق والمغرب"[1] .

ولقد حظي العلماء والأدباء والكتّاب بالطّاعة والاحترام والتّقدير من الخاصّة قبل العامّة، ومن الحاكم قبل المحكوم، فقرّبهم السلاطين وأغدقوا عليهم، ورفعوهم المكانة التي تليق بهم، يقول أبو المحاسن الأتابكي، أنّ الشّيخ فتح الدّين محمّد ابن سيّد النّاس عندما قدم على السّلطان لاجئا، لم يدعه يقبّل الأرض جريا على العادة المتبعة، وقال له: "أهل العلم منزّهون عن هذا"، وأجلسه بجواره على المقعد. ويروى أنّه نزل عن سرير الملك ليقبّل يد الإمام محمّد بن علي المنفلوطي، فإذا مات العالم حضر السّلطان الصّلاة عليه، ومشى أمام نعشه إلى أن يوارى الثّرى، وربّما دفعته حميّته ليشارك في حمل نعشه، فيكون هذا حافزا لدفع أكابر الأمراء لتحمله عنه[2] .

وزخر العصر في مختلف العلوم، وتوسّع التّأليف حتّى راجت سوقه، واشتهر الكثير منها وذاع صيتها حتّى بلغت الآفاق، ومن هذه المؤلّفات والتي هي على شكل موسوعات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن بن تغري بردي.
- السلوك لمعرفة دول الملوك لتقيّ الدّين المقريزي المتوفى سنة 845هـ.
- التّبر المسبوك في نيل السّلوك لشمس الدّين السّخاوي، مات سنة 902هـ.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسّيوطي.

---

(1) عوض سامي، ابن هشام النّحوي بيئته، فكره، مؤلّفاته، منهجه، ومكانته في النّحو ، مرجع سابق، ص35.

(2) المرجع نفسه، ص36.

وكلّ هذه المؤلّفات يؤرّخ لمصر وعاصمتها القاهرة، زيادة على ما كتب من مؤلّفات تاريخيّة مشهورة تؤرّخ لتراجم الأعلام، ككتاب "وفيات الأعيان لابن خلكان"، و"الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة لابن حجر العسقلاني"، إلى جانب موسوعة " لسان العرب لابن منظور المتوفى سنة 711هـ"،"وإرشاد السّاري على شرح البخاري لشهاب الدّين القسطلاني المتوفى سنة 923هـ"، و"فتح الباري لشرح البخاري لابن حجر" ، وفيه بحوث فقهيّة وتاريخيّة، و"صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي المتوفى سنة 821هـ".

وكانت هذه الحركة الكبيرة في التّأليف في العصر المملوكي، تستند استنادا كبيرا على ما خلّفه الشرق العربي من تراث ضخم تعاقبت على بنائه الأجيال، وما جاء من المغرب والأندلس، فانصهر في البيئة المصرية وخرج في ثوب جديد.

وكان علما النّحو والصّرف من فنون العربيّة التي حظيت بالدّراسة والاهتمام، فقد ألّف فيه مؤلّفات كبيرة وكثيرة، واشتهر بها نحاة ولغويّون كثر، لم يأتوا بجديد في الغالب الأعم، فقد كانت مهمّتهم توضيح مسائل النّحو، وتوجيه القواعد والاستدلال عليها، مع عرض الآراء المتناقضة والموازنة بينها"[1] .

ومن النّحاة البارزين في هذا العصر، نجد[2] : محمّد بن مالك المشهور بابن النّاظم المتوفّى سنة 686هـ، والذي شرح مجموعة من مؤلّفات أبيه؛ كشرح الألفية، وشرح ملحة الإعراب، وشرح كافية ابن الحاجب، ومن النّحاة الذين اشتهروا أيضا؛ ابن النّحّاس الحلبيّ المتوفَّى سنة 698 هـ، وله مجموعة من الكتب: كشرح ديوان امرئ القيس مثلا، ومنهم أيضا النّحويّ الكبير ابن عقيل، المتوفَّى سنة 769هـ، والذي يملك مؤلفات عديدة ومشهورة، كشرح ألفيّة ابن مالك في النّحو، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن

(1) ينظر: عوض سامي، ابن هشام النّحوي بيئته، فكره، مؤلّفاته، منهجه، ومكانته في النّحو ، مرجع سابق، ص41.

(2) ينظر المرجع نفسه،ص42-46.

مالك أيضا، زيادة على هؤلاء النحاة نجد: السّيوطي جلال الدّين، المتوفَّى سنة 911هـ، وله مؤلّفات كثيرة ، كالإتقان في علوم القرآن، والأشباه والنّظائر النّحويّة، والاقتراح في علم أصول النّحو، وبغية الوعاة، وهمع الهوامع، وشرح شواهد مغني اللّبيب....

"وقد نحا بعض النّحاة إلى وضع المتون، ثمّ إلى شرحها، ثمّ إلى شرح هذا الشّروح، أو اختصارها على نمط ما كان يفعل علماء الدّين بكتب الفقه، وزادت التّحشية على المؤلّفات، حيث شهد العصر ظاهرة التّقليد، وظاهرة المتون، والشّروح، والتّعليقات، والإكمالات، والتّذييلات، حتّى نتج عن ذلك نتاج وفير في هاتين المادّتين النحو والصّرف"[1] .

10. على من أطلق لقب ابن هشام:

أطلق لقب ابن هشام على أناس كثر، وأشهر العلماء الذين تسمّوا به :

- عبد الملك بن هشام بن أيّوب الحِمْيَرِيّ المعافريّ وقيل الذّهليّ، أبو محمّد البصريّ النّحويّ، نزيل مصر، مهذّب السّيرة النبويّة؛ توفي سنة 218هـ وقيل 213هـ ، ومن مؤلّفاته: السّيرة، شرح ما وقع في أشعار السيرة من الغريب، أنساب حِمْيَر وملوكها، ومن أقواله: الشّافعيّ حجّة في اللّغة"[2] .
- محمّد بن أحمد بن عبد الله بن هشام أبو عبد الله الفهري الذّهبيّ، ويعرف بابن الشّوّاش، قيل عنه: أنّه أخذ النّحو عن أبي موسى الجزوليّ، وسمع من أبي عبد اللّه

(1) عوض سامي، ابن هشام النّحوي بيئته، فكره، مؤلّفاته،منهجه، ومكانته في النّحو، مرجع سابق ، ص47.

(2) السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1399هـ- 1979م، دار الفكر،ج2، ص115.

ابن الفرس وغيره، وجلس للإقراء والتّحديث، ودرس النّحو واللّغة، وحمل الناس عنه. وكان إماما متواضعا بارع الخطّ ،وتوفي سنة 619هـ[1] .

- محمّد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، العلاّمة محبّ الدّين ابن الشّيخ جمال الدّين؛ ولد سنة 650هـ، وكان أوحد عصره في تحقيق النّحو. يقول عنه قاضي القضاة علم الدّين البلقينيّ كلاما سمعه من أبيه: هو أنحى من أبيه، قرأ عن والده وغيره، وسمع الحديث عن الميدوميّ والقلانسيّ، وأجاز له التّقيّ السّبكيّ والعزّ بن جماعة، والبهاء بن عقيل، والجمال الأسنويّ وغيرهم، روى عنه الحافظ ابن حجر، توفي في شهر رجب سنة 799هـ[2] .
- محمّد بن يحيى بن هشام الخضراويّ أبو عبد الله الأنصاريّ الخزرجيّ ، ويقال له ابن هشام الأندلسيّ، وهو من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، وكان رأسا في العربيّة عاكفا على التّعليم، أخذها عن ابن خروف، ومصعب والرّنديّ والقراءات عن أبيه، ومن تلاميذه أبو علي الشّلوبين. ومن مصنّفاته: فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النّخب، الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في تلخيص الإيضاح، شرحه، غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، النّقض على الممتع لابن عصفور، وله نظم ونثر وتصرّف في الأدب. ولد سنة 575هـ وتوفي سنة 646هـ بتونس[3] .
- صاحب الترجمة، عبد اللّه بن يوسف بن عبد اللّه بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام، جمال الدّين أبو محمّد النّحوي الأنصاريّ المصريّ[4] .

(1) السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة ، مرجع سابق، ص28.

(2) المرجع نفسه، ص148.

(3) المرجع نفسه، ص267.

(4) العسقلاني ابن حجر، الدرر الكامنة في أعلام المئة الثامنة، مرجع سابق،ج2، ص308.

- حفيد ابن هشام صاحب الترجمة، وهو أحمد بن عبد الرّحمان بن عبد اللّه بن هشام شهاب الدّين تقيّ الدّين، اشتغل كثيرا، وتفوّق في العربيّة وغيرها، ويقال له : العجيميّ، أخذ عن العزّ بن جماعة والشّيخ يحي السّيراميّ وابن عمّته العجيميّ، وأخذ عن العلاّمة البخاريّ، مات بدمشق في 04 جمادى الثانية سنة 855هـ[1] .

11. منهج ابن هشام في النّحو:

ابن هشام بصريّ النزعة في أغلب مباحثه، ولهذا ينسب نفسه للبصريّين في نصوص متعدّدة[2] .

" ويقوم مذهبه على الاختيار والانتخاب من المدارس النّحويّة السّابقة، فهو لم يكن مقلّدا لمذهب من المذاهب، وإنّما كان يعرض آراء الأئمّة السّابقين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم واتّجاهاتهم، ويوازن بينها، وهو وإن كان يميل إلى الاتجاه البصريّ، فإنّه لم يغمط الكوفيّين حقّهم عندما يظهر له صواب رأيهم"[3] .

فابن هشام إذن " لم يكن من التّابعين للبصريّين ولا من الملتزمين مذهب الكوفيين، وما كان متشدّدا تشدّد الأوّلين، ولا متهاونا تهاون بعض الآخرين، بل كان أمّة وسطا بين الفريقين، وحكما عدلا بين الحزبين، إن أحسن البصريون أطراهم، وارتضى مذهبهم، وإن وُفِّقَ الكوفيون أقرّهم واصطفى رأيهم، بيد أنّ المسائل التي فضّل فيها رأي البصريّين أكثر من المسائل التي رجّح فيها مذهب الكوفيّين؛ لأنّه كان بالبصريّين أشبه وإلى مدرستهم أقرب"[4] .

---

(1) العسقلاني ابن حجر، الدرر الكامنة في أعلام المئة الثامنة، مرجع سابق، ج2، ص308.

(2) علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحويّ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م، ص397.

(3) المرجع نفسه ، ص88/87.

(4) الضّبع يوسف عبد الرّحمن، ابن هشام وأثره في النحو العربي، المرجع نفسه، ص109.

- فهل كان ابن هشام مجتهدا؟

إنّ الميزة التي تميّز بها ابن هشام من خلال فقهه باللّغة والنّحو، ورصيده الواسع من المصنّفات، ومكانته السّامقة بين العلماء، وشهادة الأعلام حول علمه ورفعة شأنه، والأمانة العلميّة التي تميّز بها بين أقرانه، وقدرته على إثبات وجهة نظره دون خوف أو وجل، ووقوفه مع من يستريح لموقفه عن علم ودراية، ورجوعه عما يراه خطأ ، تجعله من النّحاة المجتهدين الذين بذلوا حياتهم في سبيل نشر العلم وتعليمه للنّاشئة.

وسنحاول عرض بعض المسائل التي انتصر فيها للبصريّين أولا ثمّ للكوفيّين ثانيا، كما نذكر له بعض الموضوعات التي عدّل فيها رأيه بعدما تبيّن له أنّ المسألة على خلاف ذلك والذي يدخل ضمن تطوّر آرائه النّحويّة .

فمن المسائل التي وافق فيها ابن هشام البصريّين على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ❖ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ. ففي هذه المسألة قال: "ولكون أسماء الشّرط في قوّة كلمتين بطل الاستدلال بها على صحّة دعوى التّرافع، وحقيقة هذه المسألة ، أنّ الكوفيين زعموا أنّ المبتدأ والخبر ترافعا، أي أنّ كلا منهما رفع صاحبه، ويردّ عليه أصحابنا (أي البصريّون)، باستلزام أن يكون كلّ منهما مستحقا للتقديم والتّأخير، لما علم من أنّ العامل رتبته التقديم والمعمول رتبته التّأخير..."[1] .
- ❖ من المسائل الموافقة لرأي البصريّين، مسألة نصب الفعل المضارع بعد حتّى ب(أن) مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون[2] .
- ❖ دافع ابن هشام عن البصريّين ورأيهم في المسألة الزّنبوريّة حيث يقول:

(1) علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحويّ، مرجع سابق، ص397.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1411هـ/1991م ، ج1، ص133.

وأمّا "فإذا هو إيّاها"، إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء[1] .

❖ إهمال (أن) النّاصبة: قال عن رفع المضارع بعد (أن): ...وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴾ سورة البقرة، الآية233.. وزعم الكوفيون أنّ (أن) هذه هي المخفّفة من الثّقيلة شذّ اتصالها بالفعل، والصّواب قول البصريين: إنّها(أن) النّاصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدريّة[2] .

❖ موضع الإعراب من (امرئ): وذكر اختلاف الكوفيّين والبصريّين في موضع الإعراب من كلمة (امرئ)، لأنّ الحرف الأخير وما قبله يكونان مضمومين في حالة الرّفع، ومفتوحين في حالة النّصب، ومكسورين في حالة الجرّ. وأشار إلى أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّها معربة من مكانين، ثمّ أتبع هذا بقوله: "وقال البصريّون- وهو الصّواب- : إنّ الحركة الأخيرة هي الإعراب وما قبلها إتباع لها[3] . ومن المسائل التي وافق فيها رأيه رأي الكوفيّين نذكر تمثيلا لا حصرا:

❖ إنكارهم أن التفسيريّة[4] .

❖ رجّح ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ المصدر المؤوّل بعد (لو) فاعل بفعل محذوف مقدّر بعد (لو) [5] .

❖ كان يجوّز مع الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشّعر[6] .

---

(1) الضّبع يوسف عبد الرّحمن، ابن هشام وأثره في النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص214.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص30.

(3) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ص34.

(4) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج1، ص29.

(5) المرجع نفسه،ج1، ص29.

(6) سامي عوض، ابن هشام النّحوي آثاره ومذهبه النّحويّ، مرجع سابق، ص94.

❖ البصريّون يرون جملة البسملة اسمية تقديرها: ابتدائي باسم اللّه. والكوفيّون يرونها فعليّة تقديرها: أبدأ باسم اللّه. ويعلّق ابن هشام على رأي الكوفيين بأنّه"..المشهور في التّفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزّمخشريّ غيره، إلاّ أنّه يقدّر الفعل مؤخّرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له. فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم اللّه أحلّ، باسم اللّه أرتحل. ويؤيّده الحديث: (باسمك وضعت جنبي....) [1] .

❖ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فمذهب البصريّين أنّ حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس أنّ أحرف الجزم وأحرف النّصب كذلك. وما أوهم هذا فإنّهم يؤوّلونه تأويلا يقبله اللّفظ، كما في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ سورة طه، الآية31، حيث قالوا: إنّ (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحال في الشّيء. وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل: يتعدّى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم(شربن) في قوله: شربن بماء البحر. بمعنى روين، وإمّا على إنابة كلمة عن أخرى شذوذا. وقال ابن هشام:" وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند الكوفيّين، وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقلّ تعسّفا"[2] .

- كما أنّ ابن هشام عدل في كثير من الأحيان عن رأي اتخذه سابقا، أو زاد وتعمّق في رأيه لسبب من الأسباب، ويرجع الدّارسون سبب ذلك إلى تطوّر الفكر النحويّ عنده، ويظهر ذلك من خلال تتبّع مؤلّفاته العديدة.

فمن المسائل التي تدرّج فيها بحيث تعمّق وتوسّع دون أن يخالف رأيه الأول:

(1) علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ ، مرجع سابق، ص406.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج1، ص111.

- علامات الاسم نجدها في شرح قطر النّدى وفي شرح الشّذور ثلاثا، لتتطوّر في أوضح المسالك إلى خمس[1] .
- ومن ذلك أيضا رأيه في (ما)، من قوله تعالى:" إنّما صنعوا كيد ساحر"، حيث جعلها في شرح قطر النّدى اسميّة موصولة، وفي شرح الشّذور موصولة ومصدرية، وأجاز في المغني أن تكون موصولة ومصدرية وكافّة[2] .
- ومن آرائه النّحويّة أيضا، عند تعريفه للكلام؛ في قطر النّدى يعرّف ابن هشام الكلام بقوله: الكلام لفظ مفيد[3] . وفي أوضح المسالك: الكلام في اصطلاح النّحويين عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللّفظ والإفادة[4] ، ثمّ قال: والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه. ولكنّ ابن هشام في الشّذور والمغني اشترط مع الإفادة القصد، فقال في شذور الذّهب: الكلام قول مفيد مقصود[5]، وقال في مغني اللّبيب: الكلام هو القول المفيد بالقصد[6] .
- أمّا فيما يتعلّق بمخالفة رأيه والرجوع عنه إلى رأي آخر، كموقفه من فعل الأمر، أمعرب هو أم مبنيّ؟ كان ابن هشام ميّالا في الكثير من مصنّفاته إلى أنه مبنيّ مثلما

(1) ينظر: حسن موسى الشّاعر، التطوّر النحوي عند ابن هشام الأنصاري، دار البشير، ط1، 1415هـ/1994م، ص11.

(2) ينظر : المرجع نفسه، ص11.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص12.

(4) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، تح محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م، ص56.

(5)ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ص11.

(6) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص27.

ذهب إليه البصريّون، ولكنّه عاد عن رأيه هذا في مؤلفه مغني اللّبيب وقال بقول الكوفيّين بأنّ فعل الأمر معرب[1] .

المبحث الثاني: بطاقة تعريفيّة لمغني اللّبيب

كتاب مغني اللّبيب، أشهر مؤلف لابن هشام الأنصاريّ، بل لا يكاد يذكر أحدهما إلاّ ذكر الثّاني. وقد لقي هذا الكتاب رواجا وشهرة واسعة في الزّمان والمكان، ويكفيه سمعة شهادة كبار العلماء الذين أطروا على ابن هشام وعلى مؤلَّفه.

ومن هؤلاء العلامة عبد الرحمان بن خلدون الذي مدح ابن هشام من خلال مؤلفه في عدّة مواضع من مقدّمته ؛ يعلي من شأنه ويرفعه مراتب عَلِيَّة تجاور أهل العربيّة القدامى ممّن تركوا بصمات وشهد لهم التّاريخ بذلك ، فيقول في أحدها: " ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدّين ابن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصّلة، وتكلّم عن الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصّناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصّناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنيّ واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته واطلاعه" ، واللّه يزيد في الخلق ما يشاء"[2] .

وفي حديث آخر عن كثرة التآليف ومضرّتها في عمليّتي التّعليم والتّحصيل بالنّسبة إلى النّاشئة، مستثنيا كتاب المغني لأنّه في نظره يتمتّع بحسن التّأليف وجودة الضّبط يقول: "وكيف يطالب به المتعلّم وينقضي عمره دونه، ولا يطمع أحد في الغاية منه إلاّ في القليل النّادر؛ مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص419.

(2) ابن خلدون، المقدّمة، مرجع سابق، ج2، ص370.

العربيّة من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنّه استولى على غاية من ملكة تلك الصّناعة لم تحصل إلاّ لسيبويه وابن جنّي وأهل طبقتهما، لعظم ملكته؛ وما أحاط به من أصول ذلك الفنّ وتفاريعه وحسن التصرّف فيه"[1].

1- دواعي وأسباب تأليف المغني:

العلّة الكامنة وراء تأليف ابن هشام لكتابه المغني، تظهر في حديثه في مقدّمة المغني نفسه، والذي يظهر فيها أنّ تيسير النّحو للطّلاب، كان من الأسباب الرّئيسة التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب؛ لأنّ تقريب النّحو من المتعلّمين غايته فهم كتاب اللّه تعالى وسنّة نبيّه الكريم؛ لأنّهما الوسيلة إلى السّعادة الأبديّة، والذّريعة إلى تحصيل المصالح الدّينيّة والدّنيويّة هذا أوّلا ، أمّا الأمر الثّاني فيظهر أنّ المغني نسخة موسّعة لكتابه "الإعراب عن قواعد الإعراب" ؛ إذ لّما رأى ابن هشام أنّ هذا الأخير كان له الوقع الإيجابيّ في نفوس الطّلاب، لجأ إلى تأليف كتاب جامع مانع على أسس وقواعد لم تكن مألوفة عند من سبقه. وكلامه الذي سنورده سيوضّح الأسباب التي دعته إلى تأليفه كتابه المغني حيث يقول: " وممّا حثّني على وضعه أنّني لمّا أنشأت في معناه المقدّمة الصّغرى المسمّاة (الإعراب عن قواعد الإعراب)، حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطّلاب، مع أنّ الذي أودعته فيها بالنّسبة إلى ما ادّخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قرّرته وحرّرته، مقرّب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثّمام، لينالها الطّلاب بأدنى إلمام" [2] .

والظّاهر أيضا من كلام ابن هشام في مقدمة المغني، أنّ هذا الأخير كان خلاصة تآليفه؛ لأنّه كان تأليفه قبيل وفاته ببضع سنين ذلك لأنّ وفاته كانت سنة 761هـ، وكتابه المغني ألّف سنة 756هـ، كما يظهر أنّ المؤلّف أعاد كتابته للمرّة الثّانية بعد فقدانه

(1) ابن خلدون، المقدّمة، مرجع سابق ، ج2، ص344.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص14.

للنّسخة الأولى التي كتبها سنة 749هـ أثناء عودته من البقاع المقدّسة إلى مصر، وهذا ما يتجلّى من قوله: "وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكّة زادها اللّه شرفا، كتابا في ذلك، منوّرا من أرجاء قواعده كلّ حالك، ثمّ أنّني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر، ولمّا منّ اللّه تعالى عليّ في عام ستّة وخمسين بمعاودة حرم اللّه، والمجاورة في خير بلاد اللّه، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا، واستأنست العمل لا كسلا ولا متوانيا، ووضعت هذا التّصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطّلاّب فأوضحتها ونقّحتها، وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهت عليها وأصلحتها"[1] .

والملاحظ عند قراءة المقدّمة أنّ ابن هشام معجب بمغنيه أيّما إعجاب، إن كانت هذه المقدّمة من تأليفه، لأنّها مقدّمة تختلف عن مقدّمات النّسخ الأخرى، وهذا دليل على أنّها ليست من كلامه أو ربّما من فعل طلاّبه كما يشير إلى ذلك محقّق الكتاب[2] .

كما أنّ هناك من يرى أنّ ابن هشام بعيد عن هذا الفخر والتّباهي، فأخلاقه لا تسمح لرجل عرف بأخلاقه وتواضعه أن يمدح نفسه وينتصر لها، فمثل هذه الأعمال هي من يشهد لعلوّ ورفعة صاحبها.

غير أنّ المخالفين لأولئك كثر، كون مثل هذا المدح مشهور في ذلك العهد، فقد كان المؤلّفون والنّحاة يفتخرون بما يكتبون، ويتباهون بأعمالهم وتصنيفاتهم، والدّليل على ذلك أنّ ابن هشام نفسه يميل كثيرا إلى أسلوب البيان والبديع مثل الذي نراه ونقرأه في المغني.

لكن مهما قيل في الرّجل، فإنّه يحقّ له أن يمدح ويفتخر بما أنجز وألّف، فالمادحون كثر، وشهاداتهم ختم اعتراف من علماء شهد لهم القاصي والدّاني، وعلى كلّ

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص14/13.

(2) المرجع نفسه، ص13.

حال حتّى وإن كان الكلام له، فقد ختمه بعبارات تدلّ على التّواضع والانصياع، فالكمال للّه وحده ومن صفات البشر النّقص والخطأ والنّسيان. يقول في هذا الشّأن: "سائل من حسن خيمه، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم ، أو زلّت به القدم ، أن يغتفر ذلك في جنب ما قرّبت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشّريد، وأرحته من التّعب، وصيّرت القاصي يناديه من كثب، وأن يحضر قلبه أنّ الجواد قد يكبو، وأنّ الصّارم قد ينبو، وأنّ النّار قد تخبو، وأنّ الإنسان محلّ النّسيان، وأنّ الحسنات يذهبن السّيّئات:

وَمَنْ ذَا الذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلّهَا كَفَى بِالمَرْءِ نُبْلاً أَن تُعَدَّ مَعَايِبُه" [1]

2- التّبويب في مغني اللّبيب:

لقد قسّم ابن هشام كتابه هذا إلى مقدّمة وثمانية أبواب:

- **الباب الأوّل:** في تفسير المفردات وذكر أحكامها؛ يقول:" وأعني بالمفردات الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظّروف فإنّها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتّبتها على حروف المعجم، ليسهل تناولها، وربّما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا لمسيس الحاجة إلى شرحها"[2] .

ومن أمثلة تفسير المفردات ، يقول في باب الألف:[3]

- الألف مفردة تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفا ينادى به للقريب، كقوله:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

والثّـاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته: طلب الفهم، نحو: "أزيد قائم؟ ".

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص14.

(2) المرجع نفسه ، ص19.

(3) المرجع نفسه ، ص19.

وهكذا مع كثير من الشّرح والتّفصيل مع بقية الحروف الهجائية.

– **الباب الثّاني:** في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها، فقد قسّم الجملة تقسيمات عديدة، ففي البداية قسّمها إلى اسمية وفعلية وظرفية [1]، ثمّ تناول الجملة من حيث أنّها كبرى وصغرى[2]، ثمّ من حيث الإعراب وعدمه إلى جمل لها محلّ من الإعراب، وجمل لا محلّ لها من الإعراب[3] وهكذا..

– **الباب الثّالث:** فقد خصّصه لذكر ما يتردّد بين المفردات والجمل، وهو الظّرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما؛ كذكر ما لايتعلّق بحروف الجرّ[4]، وما يجب تعلّقهما بمحذوف[5] وكيفية تقديره باعتبار المعنى[6] ، وتعيين موضع التّقدير...

– **الباب الرّابع:** خصّصه لذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها، كالمواضيع التّالية: ما يعرف به الاسم من الخبر[7]، ما يعرف به الفاعل من المفعول، ما افترق في عطف البيان و البدل، ما افترق فيه اسم الفاعل و الصّفة المشبّهة، ما افترق فيه الحال والتّمييز وما اجتمعا، وأقسام الحال، وإعراب أسماء الشّرط والاستفهام ونحوها، ومسوّغات الابتداء بالنّكرة، وأقسام العطف، والمواضع التي يعود فيها الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة، وشرح حال الضّمير المسمّى حالا وعمادا، وروابط الجملة بما هي خبر عنه، والأشياء التي تحتاج إلى الربط، والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، والأمور التي لا يكون معها الاسم إلاّ قاصرا، والأمور التي يتعدّى بها الاسم القاصر.

---

(1) محمّد حسين الإمامي فرّ أقاميري، خلاصة مغني اللّبيب، المطبعة العلمية، قم، إيران، ط01، 1411هـ، ص127.

(2) المرجع نفسه ، ص129.

(3) المرجع نفسه، ص135.

(4) المرجع نفسه، ص146.

(5) المرجع نفسه، ص148.

(6) المرجع نفسه،ص150.

(7) المرجع نفسه ، ص154.

– **الباب الخامس:** في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها؛ كباب المبتدأ[1]، وباب ما كان وما جرى مجراها، وباب المنصوبات المتشابهة، والاستثناء، وإعراب الفعل ، وباب الموصول وغيرها...

– **الباب السّادس:** في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصّواب خلافها. ومن أمثلة هذا الباب قولهم:

*في إذا غير الفجائية، إنّها ظرف لما يستقبل من الزّمان وفيها معنى الشرط غالبا.

*قولهم النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، وإنّما ذلك في النّعت الحقيقي، فأمّا السّببيّ فإنّما يتبع في اثنين من خمسة؛ واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التّعريف والتّنكير، وأمّا الإفراد والتّذكير وأضدادهما فهو فيهما كالفعل ، تقول: مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم آباؤهم، وبرجل قائمة أمّه، وبامرأة قائم أبوها[2] إلى غير ذلك من المسائل النحوية الكثيرة...

– **الباب السّابع:** في كيفية الإعراب[3] . يقول ابن هشام موضحا هذا الباب: " والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون وأوّل ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليّ بالزّائد، ومثاله أنّه إذا سمع أنّ "أل" من علامات الاسم وأنّ أحرف نأيت من علامات المضارع وأنّ تاء الخطاب من علامات الماضي....

الثّاني: أن يجري لسانه على عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلّها، كأن يقول في كنت وكانوا في النّاقصة فعل وفاعل...

(1) محمّد حسين الإمامي فرّ أقاميري، خلاصة مغني اللّبيب ، مرجع سابق، ص183.

(2) المرجع نفسه، ص219.

(3) المرجع نفسه، ص222.

الثّالث: أن يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب؛ كأن يعرب فعلا ولا يتطلّب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرّض لخبره[1] ...

– **الباب الثامن:** في ذكر أمور كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئية[2] فهو في هذا الباب يشخّص الأسباب التي تؤدّي إلى طول كتب الإعراب، وبالتّالي يصعب على المتعلّم دراستها والإلمام بها، فيقول في هذا الشّأن: "واعلم أنّني تأمّلت كتب الإعراب، فإذا السّبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

*أحدها: كثرة التّكرار، فإنّها لم توضع لإفادة القوانين الكلّيّة بل للكلام عن الصّور الجزئية.

*الثّاني: إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السّمة كما يقول الكوفيون، أو من السّموّ كما يقول البصريون.

*الثّالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ أو خبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف[3] .

في الأخير يصف ابن هشام أسلوبه في تأليف كتابه المغني، وكيف أنّه ابتعد عن كلّ ما يؤدّي إلى التّطويل ممّا يترك أثرا سلبيا في التّحصيل عند القارئ، كما أشار إلى ذلك في الباب الثّامن إذ يقول: "وقد تجنّبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصّر به النّاظر، ويتميّز به الخاطر، من إيراد النّظائر القرآنية، والشّواهد الشّعريّة، وبعض ما اتّفق في المجالس النّحويّة... ولمّا تمّ هذا التّصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسّر فيه من

(1) محمّد حسين الإمامي فرّ أقاميري، خلاصة مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ص223.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص15–16.

(3) المرجع نفسه، ص17.

لطائف المعارف ما أردته واعتمدته، سمّيته (بمغني اللّبيب عن كتب الأعاريب)، وخطابي به لمن ابتدأ في تعلّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب" [1] .

(1)ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص17.

الفصل الأول : تعليميّة النّحو العربيّ من منظور المناهج القديمة

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ النّشأة والمفهوم

- تعريف النّحو.
- أهميّة النّحو.
- الغاية من نشأة النّحو.

المبحث الثّاني: تعليم النّحو العربيّ "البدايات الأولى"

- سيبويه وتعليميّة النّحو.
- موقع نحو سيبويه بالنّسبة إلى الدّارسين.
- علميّة نحو سيبويه.
- النّحو التّعليميّ في كتاب سيبويه.

المبحث الثّالث: الدّعوة إلى التّيسير ومسوّغاتها

- شرح المطوّلات ودورها في تعليم النّحو.
- المختصرات والمتون لتعليم النّحو.
- الأراجيز النّحويّة ودورها في تعليم النّحو.

تمهيد

يعتبر تعليم النّحو العربيّ من القضايا التي ظلّت تطرح نفسها كلّما جرى حديث عن الأسباب التي أدّت إلى تدهور اللّغة العربيّة، وهي– بلا شك– مشكلة قديمة متجدّدة.

فالعرب قديما فور إحساسهم باللّحن يتسرّب إلى سليقتهم، نتيجة اختلاطهم ببقية الأجناس الدّاخلة في دين الله، انبروا يدافعون عن حصنهم المنيع؛ بجمع اللّغة واستنباط قواعدها التي بها يعلّمون العربيّة، حتّى يلحق من ليس منها بأهلها.

وهذا العلم شأنه شأن كلّ مولود له مراحل يتّبعها من الميلاد إلى البلوغ؛ فهو ينمو ويكبر ويشبّ ويتشعّب مع مرور الوقت ودعوة الحاجة إليه، فقد ولد على شكل إرهاصات تحوّلت إلى ملاحظات ثمّ ما فتئت أن انقلبت إلى علم قائم بذاته، وأثناء هذه المسيرة تعرّض إلى هزّات، والتصقت به الشّوائب، إلى أن كمل واستوى على عوده، بفضل علماء أجلاّء بذلوا جهودا مضنية في سبيل أن يحصل على صورته الكاملة. ولا نجد أحسن من وصف عبّاس حسن لمسيرة النّحو إذ يقول: "والنّحو كباقي العلوم تنشأ ضعيفة، ثمّ تأخذ طريقها إلى النّموّ والقوّة والاستكمال بخطى وئيدة أو سريعة–على حسب ما يحيط بها من صروف وشؤون– ثمّ يتناولها الزّمان بأحداثه، فيدفعها إلى التّقدّم والنّموّ والتّشكّل بما يلائم البيئة، فتظلّ الحاجة إليها شديدة والرّغبة فيها قويّة، وقد يعوقها ويحول بينها وبين التّطوّر، فيضعف الميل إليها وتفتر الرّغبة فيها، وقد يشتطّ في مقاومتها فيرمي بها إلى الوراء، فتصبح في عداد المهملات أو تكاد. وقد خضع النّحو العربي لهذا النّاموس الطّبيعي؛ فولد في أوّل القرن الهجريّ ضعيفا، وحبا وئيدا أوّل القرن الثّاني، وشبّ بالرّغم من شوائب خالطته، وبلغ الفتاء آخر ذلك القرن، وسنوات من الثّالث، فلمع من أئمّته

نجوم زاهرة؛ كعبد اللّه بن أبي إسحاق والخليل، وأبي زيد وسيبويه والكسائي والفرّاء ونظرائهم من الأعلام"[1] .

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ" النّشأة والمفهوم"

1. تعريف النّحو:

أ. **لغة:** القصد والجهة كـ"نحوت نحو المسجد، ونحوت نحوك: قصدت قصدك، ومررت برجل نحوك أي مثلك، ورجعت إلى نحو البيت أي جهته، وهذا الشّيء على أنحاء أي أنواع، كما يقصد به المقدار كعندي نحو ألف دينار أي مقدار ألف دينار"[2]. قال الفاكهيّ: النّحو لغة: يطلق على أحد معان: بمعنى القصد وبمعنى البيان وبمعنى الجانب وبمعنى المقدار وبمعنى المثل والنّوع وبمعنى البعض وبمعنى القريب وبمعنى القسم[3] ، وقد جمع هذه المعاني في نظم الإمام الدّاودي، فقال:

للنَّحْوِ سَبْعَةُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُـهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدًا مَثُـلَا

قَـصْدٌ وَمَثَلٌ ومِـقْدَارٌ وَنَاحِيَـةٌ نَوْعٌ وبَعْضٌ وحَرْفٌ فَاحْفَظِ الْمَثَلَا[4]

ب. **اصطلاحا:** عرّفه الفاكهيّ بقوله: النّحو علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إفرادا وتركيبا"[5] ، أمّا ابن جنّي فقد عرّفه بقوله: " النّحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها

(1) عبّاس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف، مصر، ط 3، 1974 ، ص3-4.

(2) الهاشمي السّيد أحمد، القواعد الأساسية للّغة العربيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص06.

(3) الفاكهي عبد اللّه بن أحمد، شرح كتاب الحدود النّحويّة، ط02، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414هـ/1993م، ص51.

(4) الدّاودي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاؤه، ج1، ص20.

(5) الفاكهي عبد اللّه بن أحمد، شرح كتاب الحدود النّحويّة، مرجع سابق، ص52-53.

وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"[1] . فمن خلال التّعريفين ندرك أنّ الدّراسة في علم العربيّة، كانت تضمّ النّحو والصّرف، ولكن بعد أن اتّجهت الدّراسات إلى تناول الصّرف كعلم مستقلّ عن النّحو خاصّة بعد تأليف المازني لكتابه (التّصريف) والذي شرحه ابن جنّي في مؤلّفه (المنصف)، صار النّحو يحدّ بـ" علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء"[2]. كما يعرّفه ابن عصفور في المقرّب: "النّحو علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[3] ، وورد في هذه التّعاريف لفظ "مقاييس" و"قواعد" ومن هنا ندرك أنّ المعوّل عند النّحاة كان القياس وهو سبيلهم إلى تقعيد القواعد حتّى قيل: "أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4] ، وهذا الذي عناه ابن جنّي بانتحاء سمت كلام العرب، فما النّحو إلاّ قياس يتّبع كما قالوا.

2. أهميّة النّحو:

أجلّ ما يمكن أن يقال في النّحو ما أُثر عمّن أدرك فوائده، فقد قيل : الإعراب حلية الكلام ووشيه، وقيل أيضا : النّحو في العلم بمنزلة المِلح في القدر، والرّامك في الطّيب. وقال إسحاق بن خلف النّهرواني :

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِن لِّسَانِ الأَلْكَنِ وَالمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ

(1) ابن جنّي أبو عثمان، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، ط2، دار الهدى بيروت، 1372هـ/1952م، ص34.

(2) الفاكهي عبد اللّه بن أحمد، شرح كتاب الحدود النّحويّة، مرجع سابق، ص44.

(3) الأندلسي أبو حيّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، دار القلم، دمشق، 1418هـ/1997م، ج1، ص13-14.

(4) ابن جنّي، المنصف، شرح كتاب التّصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين، ط1، إدارة إحياء التّراث القديم، وزارة المعارف، مصر، 1373هـ/1954م، ج1،ص114.

وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّـهَا فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ[1]

يطرح الزّجاجي سؤالا حتّى يقف على فائدة النّحو ويعرّفها فيقول: "فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلّم النّحو، وأكثر النّاس يتكلّمون بغير إعراب ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويُفهِمون غيرهم مثل ذلك ؟ فالجواب أن يقال له : الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدّل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عزّ وجلّ الّذي هو أصل الدّين والدّنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تفهم معانيها على صحّة إلاّ بتوْفِيَتها حقوقها من الإعراب، ثمّ يقول: فأدب العرب وديوانها هو الشّعر، ولن يتمكّن أحد من المولّدين إقامته إلاّ بمعرفة النّحو إلى أن يقول : فأمّا من تكلّم من العامّة بالعربيّة بغير إعراب فيفهم عنه، فإنّما ذلك في المتعارف المشهور، والمستعمل المألوف بالدّراية، ولو التجأ أحد إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك"[2].

ويقول السّيوطيّ : "الإعراب من العلوم الجليلة التي اختصّ بها العرب، إذ هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ. وبه يُعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول ولا مُضاف، ولا منعوت، ولا تعجّب من استفهام..." [3]. ويُضيف متحدّثا عن دوره فيقول : "فأمّا الإعراب فبه تُمَيَّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلّمين، وذلك أنّ قائلا لو قال : ما أحسن زيد غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما

(1) الطّنطاوي محمّد، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة ، داار المعارف، القاهرة، ط2،(د.ت)، ص09 .

(2) الزّجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ /1979م، ص95-96.

(3) السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمان، المزهر في علوم اللّغة، دار الفكر، بيروت، (د ت)، ج1، ص322-323.

أحسن زيدًا، أو ما أحسن زيدٍ، أو ما أحسن زيدُ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الّذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها من المعاني"[1].

لهذا تجد كثيرا من النّحاة حاولوا أن يحدّوه بحدود وتعاريف تكون له جامعة مانعة، فهذا ابن يعيش يعرّفه: "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوّلها"[2].

كما يعرّفه ابن جنّي في الخصائص بأنّه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" [3]. فكلّ هذه الحدود والتّعريفات تتّفق على أنّ الإعراب هدفه الإبانة عن المعاني، وما الإعراب إلاّ أثر ظاهر في آخر المعرب نتيجة دخول العوامل عليه.

وقد تحدّث عبد القاهر الجرجاني عن مقدرة النّحو في الكشف عن المعاني الكامنة في الألفاظ، وبذلك يفهم الكلام وتبلى سرائره فيقول : "إنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الّذي يتبيّن نقصان كلام ورجحانه، حتّى يعرض عليه، والمقياس الّذي لا يعرف صحيح من سقيم حتّى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاّ من نكر حسّه وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه" [4].

والأمر لا يقف عند هذا الحدّ، فالتّفريق بين المعاني أمر لا يستهان به ؛ فبه يفهم كلام من كلام، وبه يعرف ما وقع وما لم يقع كالنّص الذي أورده في كتاب (تأويل مشكل القرآن) إذ يقول: "وللعرب الإعراب الّذي جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامَيْن المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا

(1) السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمان، المزهر في علوم اللّغة ، مرجع سابق، ص 329 .

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة ، مصر ،(د ت)، ج 1، ص 72 .

(3) ابن جنيّ، الخصائص، مرجع سابق، ج 1 ، ص 35 .

(4) الجرجاني عبد القاهر : دلائل الإعجاز ، تح: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط5، 2004م ، ص 28.

يفرّق بينهما إذا ساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحد منهما إلاّ بالإعراب. ولو أنّ قائلا قال : هذا قاتل أخي بالتّنوين. وقال آخر: هذا قاتل أخي بالإضافة لدلّ بالتّنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التّنوين على أنّه قد قتله " [1].

نختم هذه الحدود بما ورد عن ابن خلدون في هذا الشّأن، وكيف كان العرب يتكلّمون سليقة إلى أن خالطهم العجم ففسدت تلك اللّغة وخافوا على القرآن والسّنة من الاضمحلال فاستنبطوا هذه القواعد وجعلوها ميزانا للعربيّة، فبها تقوّم الألسنة، وبها يردّ كلّ من زاغ عن أصل اللّغة إلى الطّريق القويم، يقول ابن خلدون : "...وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكلّيات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه.

مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثمّ رأوا تغيّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا. وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملا وأمثال ذلك، وصارت كلّها اصطلاحات خاصة بهم فقدّروها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها (بعلم النحو)"[2].

3. الغاية من نشأة النّحو :

علم النّحو جليل القدر يقدّم على كثير من العلوم، حيث لا يمكن إدراك هذه العلوم والإحاطة بها ولا بكنهها إلاّ إذا كان طالبها على قدر من علم النّحو؛ إذ هو كالآلة في يد صاحبها تعينه وتسنده فيما هو عازم عليه. ولغاية النّحو العظيمة، ولجلال قدره، يقدّم على كثير من العلوم، بل هو الوسيلة المثلى لتعلّمها وإتقانها وفهمها وسبر أغوارها.

---

(1) عبد العال سالم مكرم، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 ،1413هـ /1992م، ج1، ص07.

(2) ابن خلدون، المقدّمة، مرجع سابق، ج2، ص367 وما بعدها.

يذكر ابن خلدون في مقدّمته: "أنّ علوم اللّسان العربيّ أربعة وهي: اللّغة والنّحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضروريّة على أهل الشّريعة، حيث أنّ مأخذ الأحكام الشّرعية من مصدري القرآن والسّنة، هي بلغة العرب. ونقلتها من الصّحابة والتّابعين عرب، فشرح العويص والمشكّل في لغتهم، فلا بدّ من معرفة العلوم المتعلّقة بهذا اللّسان لمن أراد علوم الشّريعة والمقدّم من هذه العلوم هو **النّحو**، إذ يتبيّن به أصول المقاصد بالدّلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة والجهل به إخلال بالتّفاهم[1] .

والمقصود إجمالا أنّ النّحو، ما نشأ ولا وضع، إلاّ من أجل العلوم الإسلاميّة. فطالب الفقه وأصوله، والقرآن وتفسيره، لا بدّ أن يكون على قدر معقول من كلام العرب، وكيف يجري في سننه، خاصة أنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين، فلا يمكن إدراك جزئيّات هذا الدّين وكليّاته، إلاّ بالوقوف على تفاصيل هذا النّحو من إعراب وعوامل ومعمولات، وحروف معانٍ وغيرها.

ومن الأدلّة الواضحة على أنّ العلماء عدّوه من مقتضيات الشّريعة. يقول ابن تيمية في اقتضاء الصّراط المستقيم: "فإنّ اللّه لمّا أنزل كتابه باللّسان العربيّ، وجعل رسوله مبلّغا عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربيّ، وجعل السّابقين إلى هذا الدّين متكلّمين به، لم يكن سبيل إلى ضبط الدّين ومعرفته إلاّ بضبط اللّسان، وصارت معرفته من الدّين، وصار اعتبار التّكلّم به أسهل على أهل الدّين في معرفة دين اللّه "[2].

وفي هذا المعنى أيضا ما ورد على لسان الدّكتور محمد الحبّاس الذي يقول: "كان علماء الإسلام يعتبرون أنّ النّحو العربيّ أداة أساسيّة لكّل عالم في مختلف التّخصّصات،

(1) ابن خلدون، المقدّمة ، مرجع سابق، ص 597 ـ 598 .

(2) أحمد بن جاد الله بن أحمد الصلاحي الزّهراني، اتجاهات تجديد النّحو عند المحدثين دراسة وتقويم ، الرسالة العلمية، جامعة أم القرى ، (د ت) ، ص5 .

لأنّ العلوم الإسلاميّة مستنبطة من الكتاب والسّنة، وهما باللّسان العربيّ، فوجب حينئذ معرفة العلوم اللّغويّة من باب ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب "[1].

وقال حمّاد بن سلمة: " من طلب الحديث، ولم يتعلّم النّحو، فهو مثل الحمار، يعلّق عليه مخلاة ليس فيها شعير"[2].

يقول الدّكتور محمّد الحبّاس أيضا: "وانطلاقا من هذا المقام، قام العلماء بدراسة العلوم اللّغوية من نحو وصرف ولغة حتّى اشترطوا في القراءة الصّحيحة أن تكون موافقة لوجه من الوجوه العربية ولو احتمالا، واشترطوا في المجتهد والفقيه أن يكون على دراية بعلوم اللّسان العربيّ "[3] .

وعليه يمكن القول بأنّه كان مطلبا عامّا، لأنّه الضّابط للّسان نطقا وكتابة ولهذا تجد أشراف العرب تحرص على الفصاحة والبيان، وتتخوّف التّصدّر للكلام مخافة اللّحن والخطأ، فهذا الخليفة عبد الملك بن مروان حينما قيل له: "قد عجّل عليك الشّيب، فقال: شيّبني ارتقاء المنابر وتوقّع اللّحن" [4]. كما قال أيضا: "الإعراب جمال للوضيع، واللّحن هجنة للشّريف"[5].

ومن هذا المقام تتجلّى المكانة العالية التي كان يتبوّأها النّحو العربيّ، والمقدار الّذي كان يتنافس فيه النّاس يوم ذاك، والمرتبة التي كان يطمح إليها كلّ فصيح، أو

---

(1) الحبّاس محمد، النحو العربي والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1420هـ/1999م، ص81 .

(2) السّعدي عبد الرزاق عبد الرّحمان أسعد، ابن فلاح النحوي (حياته و آراؤه ومذهبه، الجزء الأوّل من كتابه المغني)، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، 1404 هـ / 1984 م ، ج1 ، ص9 .

(3) المرجع نفسه ، ص08 .

(4) الأندلسي أحمد بن محمد عبد ربّه، العقد الفريد، تح : مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ /1983م، ج 2، ص 308.

(5) المرجع نفسه ، ص 308 .

يتمثّلون بأن بلغوا الفصاحة تلقيّا من أهلها في البوادي والقفار دون تلقين أو تعليم، وهذا ما يفسّره قول أعرابيّ :

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِن سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

الأمر الذي دفع النّاس بعد ذلك إلى طلب العربيّة وخاصّة النّحو واللّغة لينالوا بهما قربا عند الخلفاء والأمراء، فقد تقربّوا به أو طلبوا لأجله فصاروا مؤدّبين لأولادهم كالكسّائي والفرّاء وغيرهما.

فالنّحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللّغوي وعماد البلاغيّ، وأداة المشرّع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربيّة والإسلاميّة جميعا. فليس عيبا أن يصفه الأعلام السّابقون بأنّه ميزان العربيّة والقانون الّذي تُحْكَم به كلّ صورة من صورها[1] .

المبحث الثّاني: تعليم النّحو العربي "البدايات الأولى"

قضية نشأة النّحو العربيّ احتدم حولها النّقاش منذ عهد مبكّر، فالنّاظر إلى كتب الطّبقات تروعه كثرة الاختلافات حول هذه النّشأة؛ فمن قائل: إنّ النحو العربي نشأ على يد عليّ –كرّم اللّه وجهه– ومنهم من يقول: أنّ هذه النشأة تمّت على يد أبي الأسود الدّؤلي فهو الذي ألحّ على زياد أمير البصرة بأن يأذن له بأن يضع للعرب ما يعرفون به كلامهم، إلى غير ذلك من الرّوايات. إلاّ أنّ العلماء حصروها في سبع عشرة رواية[2].

وقد صنّفت إلى أربعة أصناف هي:[3]

– ما يسند الوضع للإمام عليّ –رضي اللّه عنه– أو لأبي الأسود بإرشاد وتوجيه من الإمام عليّ.

(1) عبّاس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ص2.

(2) تريكي مبارك، محاضرات في أصول النّحو ومدارسه، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ط1، 2020، ص44.

(3) تريكي مبارك، محاضرات في أصول النّحو ومدارسه، مرجع سابق، ص48.

– ما يسند الوضع لأبي الأسود بتوجيه من عمر بن الخطّاب– رضي اللّه عنه.

– ما يسند الوضع لأبي الأسود بتوجيه من زياد بن أبيه والي البصرة أو ابنه عبيد اللّه.

– ما يسند الوضع لأبي الأسود من تلقاء نفسه، ودون إشارة من أحد.

ومهما كثرت الرّوايات، وتعدّدت الأسباب التي أدّت إلى نشأة النّحو، فالدّوافع تنحصر في ثلاثة عوامل أشار إليها تمّام حسّان في كتابه الأصول[1] :

***أوّلا: العامل الدّيني:** وهو أهمّها على الإطلاق، فالخوف على القرآن والسّنّة من اللّحن الذي أضحى يتسرّب إليهما نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس التي دخلت في دين اللّه، أو نتيجة توسّع التّجارة مع الدّولة الجديدة، أو نتيجة العهود والمواثيق، أو نتيجة التّفاضل في القراءات، زيادة على غموض الخطّ العربي المستعمل في كتابة القرآن الكريم.

***ثانيا: العامل القومي:** وهو قوامة العرب على غيرهم من الأجناس، فالخلافة آلت إليهم بعد وفاة الرّسول الكريم، ولهذا وجد العرب أنفسهم مجبرين على نشر تعاليم الإسلام وجامعين النّاس تحت راية التّوحيد. هذه الثّقافة الإسلامية الجديدة لابدّ أن تكون جديرة بالقيادة، محاولة تفسير مسائل تاريخيّة أو لغويّة موجودة في الثّقافات السّابقة، ولهذا كان لزاما على ورثة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام أن يجتهدوا في كلّ الميادين ليحضروا جوابا لكلّ تساؤل حفاظا على مكانتهم التي حازوها.

***ثالثا: العامل السّياسي:** وهو محاولة المسلمين الوصول إلى المكانة الرّفيعة في الدّولة وخاصّة من المسلمين الأعاجم، والتي لا تتأتّى إلاّ بالعلم؛ والنّحو واحد من هذه العلوم، فالعرب الأمويّون قد احتكروا الخلافة لصالحهم وجعلوا غيرهم موالي لهم، فجعل هؤلاء هذا الهدف دافعا لهم للوصول.

---

(1) تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب– النّحو، فقه اللّغة، البلاغة– الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر ،القاهرة، 1425هـ/2004م ص23–24.

يقول تمّام حسّان:" ومن هنا لم يكد أبو الأسود وأصحابه من رجال الطّبقة الأولى ينفضون أيديهم من بعض التّصنيفات النّحوية الأوّليّة؛ كأقسام الكلم وحركات الإعراب ونحوها، حتّى وجد الموالي ضالّتهم المنشودة التي تمكّنوا بواسطتها من تعلّم لغة الدّين والدّولة والمجتمع جميعا. وهكذا انتزع الموالي الرّاية النّحويّة من أيدي العرب، فكانت جمهرة النّحاة منهم، ونشأ النّحو على أيديهم، ووضع على أعينهم، فلا ترى بعد الطّبقة الأولى نحاة عربا إلاّ قلّة لا تكاد تذكر كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد... وسرعان ما حوّل الموالي النّحو العربيّ من منهج علميّ إلى منهج تعليميّ"[1] .

ثمّ جاء بعد أبي الأسود نحاة ولغويّون نشّطوا السّاحة النّحويّة واللّغويّة مناقشة وتحليلا من خلال حلقات العلم التي كانت تعقد آنذاك حتّى وصل الأمر إلى سيبويه وكتابه الظّاهرة معلنا بداية التّأليف النّحوي.

وبعد هذه التّوطئة الضّروريّة سأحاول أن أقدّم لبعض من صنعوا الحدث النّحوي من تلاميذ أبي الأسود الدّؤلي، والذين أثْرَوا الدّرس النّحويّ وحافظوا عليه طيلة هذه الفترة، والتي أعتبرها مرحلة تعليميّة، أبلى فيها هؤلاء البلاء الحسن، خاصّة وأنّها عرفت تدفّقا للمسلمين من ذوي الجنسيات الأخرى، ممّا شكّل تحدّيا لهؤلاء، خوفا على ضياع القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة المطهّرة نتيجة اللّحن الذي فشا آنئِذ. ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- عيسى بن عمر (ت 149هـ): هو مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل في ثقيف وأخذ عن ابن أبي إسحاق وكان يطعن على العرب"[2]، وممّا نسب إليه أنّه قال: أساء النّابغة في قوله:

(1) تمّام حسّان، الأصول ، مرجع سابق، ص27.

(2) الزّبيدي أبو بكر محمّد بن الحسن، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، ص41.

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرَّقْشِ في أَنْيَابِهَا السّمُّ ناقعٌ

فقال: وجهه أن يكون: "السّمُّ ناقعا"[1].

وكان يقرأ: ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ سورة هود، الآية 78 ، بنصب "أطهر"، وهو مخالف لما قاله النّحويّون أجمعون ولما قرأ به القرّاء.

وصفه ياقوت الحموي فقال: "عالم بالنّحو والعربية والقراءة مشهور بذلك"[2]. ومن أبرز معارفه اللّغويّة، علمه بغريب اللّغة، فقد روي أنّه تعرّض لأحد المواقف الصّعبة وبقي متشبّثا بغريب اللّغة، فقد روي عن الأصمعيّ أنّه قال:" كان عيسى لا يدع الإعراب لشيء... يقول الأصمعيّ دائما: كان ابن هبيرة اتّهم عيسى بن عمر بأنّ بعض العمّال استودعه مالا، فضربه مقطّعا نحوا من ألف سوط، فجعل يقول له: ما عندك، فيقول: واللّه ما كانت إلاّ أثيابا في أسيفاط قبضها عشّاروك"[3].

ويروى أنّه أصيب بضيق في التنفّس وهو بالسّوق، فوقع مغشيا عليه وتحلّق حوله النّاس وهم يقولون: مصروع، مصروع، فبين قارئ ومتعوّذ من الجانّ، فلمّا أفاق من غشيته نظر إلى ازدحامهم فقال لهم: مالي أراكم تتكأكأون عليّ تكأكأكم على ذي جنّة افرنقعوا. فسمع أحد الجمع وهو يقول: إنّ جنّيه هذا يتكلّم بالهنديّة"[4] .

ويروى عنه أنّه كان متمكّنا عالما باللّغة يملك ناصيتها لدرجة أنّه "يستطيع أن يعمّم أحكامه اللّغويّة على ظواهر اللّغة، ولا يفعل ذلك إلاّ عليم بدقائقها، مستوعب لألفاظها جامع لكلماتها"[5] .

---

(1) الزّبيدي، طّبقات النّحويين واللّغويين ، مرجع سابق، ص41.

(2) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مؤسّسة الرّسالة، ط2، 1413هـ/1993م، بيروت، ص131.

(3) الزّبيدي ، طّبقات النّحويين واللّغويين ، مرجع سابق، ص377.

(4) المرجع نفسه، ص377.

(5) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مرجع سابق، ص133.

ويقول عنه صاحب الصّحاح في هذا الشّأن: قال عيسى بن عمرو: كلّ اسم على ثلاثة أحرف أوّله مضموم وأوسطه ساكن، فمن العرب من يثقله ومنهم من يخفّفه، مثل: عُسْر وعُسُر، ورُحْم ورُحُم، وحُلْم وحُلُم، ويُسْر ويُسُر، وعُصْر وعُصُر "[1].

- عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي: هو عبد اللّه بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي، وآل الحضرمي هم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف.

قال عنه ابن الأنباريّ:" كان قيّما بالعربيّة والقراءة، إماما فَيهِما"[2]. وقال عنه أبو الطّيّب :"وكان يقال: عبد اللّه أعلم أهل البصرة وأعقلهم"[3]. ووصفه القفطيّ فقال: "المقرئ النّحويّ العلاّمة في علم العربيّة"[4].

يذكر المؤرّخون والرّواة أنّ ابن أبي إسحاق كان شديد التّجريد للقياس؛ " فهو أوّل من بعج النّحو، ومدّ القياس وشرح العلل، وكان مائلا إلى القياس في النّحو"[5]. غير أنّ بعض الباحثين عرض لهذه النّصوص فعزّ عليه أن ينسب القياس إلى العقل العربي، لأنّه ما زال وليدا يحبو في مجال العلم في هذه الفترة، وأنّ نسبة القياس إليه مبالغة في القول وتجاوز للحقّ، ثمّ يجدون أنفسهم مضطرّين ليخرجوا من هذا الإشكال، فلم يجدوا أمامهم مخرجا غير نسبة هذا القياس الذي ظهر في حقل النّحو العربي على يد عبد اللّه بن أبي إسحاق إلى المنطق الأرسطي، حيث أقبل عليه النّحاة مقتبسين أصوله محاكاة للمتكلّمين وأصحاب الجدل[6] .

---

(1) السّيوطي جلال الدّين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، مرجع سابق، ص108-109.

(2) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مرجع سابق، ص102.

(3) المرجع نفسه، ص103.

(4) المرجع نفسه، ص103.

(5) الزّبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين، مرجع سابق، ص32.

(6) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مرجع سابق، ص105.

- أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)[1] : هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن العريان، وله أخ يقال له أبو سفيان، قال عنهما الخليل: فكان عبد اللّه يُقَدَّم على أبي عمرو في النّحو، وأبو عمرو يُقَدَّم عليه في اللّغة. وكان سيّد النّاس وأعلمهم بالعربيّة والشّعر ومذاهب العرب.

يقول عنه الفرزدق:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

وقال شعبة لعليّ بن نصر الجهضميّ: خذ قراءة أبي عمرو فيوشك أن تكون إسنادا.

- يونس بن حبيب (182هـ)[2] : وهو يونس بن حبيب مولى بني ضبّة، وكان يكنّى أبا عبد الرحمن، وكان النّحو أغلب عليه. وقد سُمِعَ عن أبي عبيدة قوله: اختلفتُ إلى يونس أربعين سنة أملأ كلّ يوم ألواحي من حفظه.

وقد انتصر يونس بن حبيب لرؤبة بن العجّاج في حلقة أبي عمرو بن العلاء حين سُئل عن اشتقاق اسمه فلم يجب. فطالبهم بمعنى: الرُّؤبَة، والرُّؤبَة، والرُّؤبَة، والرُّؤبَة، والرُّؤبَة، فعجزوا، ففسّر لهم ذلك بقوله: الأولى تعني الحاجة، والثّانية جِمامُ الفحل، والثّالثة القطعة من اللّيل نحو السّاعة، والرّابعة القطعة من اللّبن الحامض، والرّؤبة بالهمز معناها القطعة من الخشب يرأب به القعب.

ومهما يكن من أمر، فذكرنا لهؤلاء الأفذاذ ما قصدنا به إلاّ إظهار الحالة التي كان عليها التّعليم النّحوي قبل بداية التّأليف، ومن خلال قراءة شخصيّاتهم وسيرهم، والظّروف التي عاشوا فيها يمكننا تقديم الملاحظات التّالية:

(1) أبو الطّيب عبد الواحد بن علي اللّغوي، مراتب النّحويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (د ت)، ص16-17.

(2) المرجع نفسه، ص21-22.

- لقد بدأت قصّة النّحو ساذجة بسيطة، فكانت أقرب إلى الجانب العمليّ التّطبيقيّ منها إلى الجانب الفكريّ النّظريّ، وكانت ألصق بضبط النّص منها بالتّفكير في تكوين اللّغة العربيّة باعتبارها هيكلا وبنية[1] .
- بما أنّ أبا الأسود الدّؤلي ومن جاء بعده من القرّاء، فقد كانوا يحرصون أشدّ الحرص على سلامة النّصّ القرآني، ويتألّمون إذا سمعوا لحنا في القراءة؛ ومعنى هذا أنّ همّه الوحيد كان حماية القرآن والسّنة من اللّحن وليس مناقشة اللّغة وقضيّة النّحو.
- والحقّ أنّ قياس عبد اللّه بن أبي إسحاق، والأقيسة النّحويّة التي ظهرت على يد النّحاة بعده إلى عصر سيبويه، لم يكن قياس منطق وجدل، بل قياس فطرة وطبيعة، ومن البديهيّ أنّ الإنسان يقارن بين الأشياء، فيعرف صفاتها المتشابهة والمختلفة، ثمّ يستنبط من هذه الصّفات المتشابهة مقاييسه وأصوله[2] .
- ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا أنّ هذه الأقيسة الفطريّة أشارت إليها نصوص قديمة قبل ظهور ابن أبي إسحاق.
- ومن هذه النّصوص ما جاء في الحديث الشّريف:" أنّ رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– لمّا بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال له: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب اللّه. قال: فإن لم يكن؟ قال: فبسنّة رسول اللّه، قال: فإن لم يكن في سنّة رسول اللّه؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلوا، قال معاذ: فضرب رسول اللّه – صلّى اللّه عليه وسلّم – صدري، ثمّ قال: الحمد للّه الذي وفّق رسول رسول اللّه لما يرضي اللّه ورسوله"[3] ، وفي هذا دليل على أنّ من أصول التّشريع الاجتهاد بالرّأي وهو القياس.

---

(1) تمّام حسّان، الأصول، مرجع سابق، ص31.

(2) المرجع نفسه، ص106.

(3) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مرجع سابق، ص105.

- ومن هذه النّصوص، أنّ عمر بن الخطّاب – رضي اللّه عنه – كتب إلى قاضيه بالبصرة أبي موسى الأشعريّ: الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك ممّا ليس في كتاب ولا سنّة، اعرف الأباه وقس الأمور على ذلك[1] .

1.سيبويه وتعليميّة النّحو:

لا تعرف العربيّة كتابا حفل به النّاس، وأفادوا منه على تعاقب الأجيال ككتاب سيبويه. فقد ألّفوا عنه كتبا، وأداروا حوله دراسات لا تحصى كثرة؛ ألّفوا في شرحه والتّعليق عليه، والتّمهيد له، وترتيب مسائله، وحلّ مشكلاته، وتوضيح غريبه وشرح شواهده، وتجريد أحكامه[2] .

فقد ظهر الكتاب موسوعة في النّحو والصّرف واللّغة، إذ أنّه لم يقتصر على رسم أشكال وقوالب متحجّرة، بل هو عرض يزخر بالأمثلة الحيّة، مبرزا الصّلة العضويّة بين النّظريات النّحوية والاستعمالات اللّغويّة، فأذن بانطلاق هذا الفنّ انطلاقة حرّة، أوحت إلى الذين جاءوا من بعده أن يسيروا في طرق متنوّعة؛ فمنهم من ركّز جهده على استخلاص القواعد الأساسيّة وتثبيت عللها وقياساتها، جاعلا من النّحو علما منطقيا مستقلاّ، ومنهم من حرص أن يستشفّ منه أسرار اللّغة العربيّة وبيانها، وكلّ من أولئك وهؤلاء يجد في الكتاب مرتكزا يستمدّ منه ما يريده. ولقد بلغ الإعجاب بدراسته أنّ الجرميّ ذكر أنّه ظلّ ثلاثين سنة يفتي في الفقه من كتاب سيبويه[3] .ومن أبلغ ما قيل فيه قول الزّمخشري:

أَلَا صَلَّى الْإِلَهُ صَلَاةِ صِدْقٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَان بْنِ قِنْبَر

فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يَغْنَ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَنْدَاءُ مِنْبَر [4]

(1) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مرجع سابق، ص106.

(2) ينظر: ناصف علي النّجدي، تاريخ النّحو، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص22.

(3) الزّبيدي، طبقات النّحويين، مرجع سابق، ص52.

(4) السّيوطي جلال الدّين، بغية الوعاة، مرجع سابق، ج2، ص166.

والعناية المتواصلة التي أولاها النّحويون لهذا الكتاب تعود إلى العوامل التّالية[1] :

– وضعه التّاريخي، إذ أنّه أوّل ما وصل إلينا من المؤلّفات النّحوية.

– شموليته للمعارف النّحويّة، فهو موسوعة في النّحو والصّرف وأبنية الكلام العربي.

– اتّفاق معاصريه على أمانته في النّقل.

– أسلوبه المتميّز، وإن كان في كثير من الأحيان يتميّز بالتّعقيد والغموض، حتّى أنّه احتاج إلى شروح كثيرة ما استطاعت كلّها أن تستنفد جميع طاقات هذا المصنّف.

فلا يختلف اثنان ممّن درسوا نحو المطوّلات لاسيما نحو سيبويه، أنّه غاية في الصّعوبة لما يتميّز به من تبويب فريد، وكثرة في الأقيسة والعلل، واستعمال غريب للمصطلحات النحوية، الأمر الذي جعله يصطبغ بالفلسفة والتعقيد، فعلى هذا الأساس عدّوه نحوا علميا يؤسّس للنّظرية النحويّة العربية. بيد أنّ هناك ممّن اختصّوا بتعليم النحو، قد وجدوا فيه ضالّتهم لما يقدّمه من نماذج لغوية راقية لمتعلم العربية؛ وكأنّه يغرق القارئ في بيئة عربية سليمة فيتكلّم كما تكلّموا وينسج على منوالهم. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل حتّى ما عدّوه من خصائص النّحو العلمي؛ كالأقيسة والعلل والتبويب وغيرها، هي من مستلزمات النحو التّعليميّ لا يستغني عنها معلّم ولا متعلّم. فهو يمثّل قمّة التّأليف النّحويّ على الإطلاق لما يتميّز به صاحبه من قدرة عجيبة على جمع وتصنيف قوالب اللّغة العربية على غير مثال سابق. فإلى أيّ مدى يمكن أن يستجيب هذا الأخير للعمليّة التّعليميّة؟ وما هي مظاهر التعليم في هذا المصنّف؟

فعند مطالعتنا للكتاب، وحتّى من خلال تتبع آراء دارسيه وجدناه حقلا خصبا لتعليم العربيّة، ويحمل من الخصائص التّعليميّة الشّيء الكثير، شأنه شأن المختصرات التي جاءت بعده، بل يزيد عليها بما يحمله من نماذج لغويّة راقية وأمثلة من الواقع العربيّ.

(1) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008م، ص81.

2.موقع نحو سيبويه بالنّسبة إلى الدّارسين:

يصنّف إبراهيم عبادة النحو بصفة عامّة إلى قسمين رئيسيين: "[1]

*الأوّل: طابع تعليميّ وهو الغالب، والغرض منه عرض مسائل النّحو وقضاياه، حتّى يتسنّى للدّارسين الوقوف عليها، أملا في استيعابها ومراعاتها عندما ينطقون أو يكتبون...

*الثّاني: طابع نظريّ، والغرض منه بيان ما يمكن أن يسمّى فلسفة النّحو كما بدت للنّحويّين ككتاب علل النّحو، ونقض علل النّحو لأبي الحسن الوّراق..."[2] .

ليخلص في الأخير إلى تداخل الصّنفين، وكأنّه يشير إلى صنف ثالث عنوانه مصنّفات النّحو التّعليميّ والعلميّ معا. يقول في هذا الشّأن: "ولم تتبرّأ المصنّفات ذات الطّابع التّعليميّ من آثار الطّابع النّظريّ الفلسفيّ بل طعمت حواشيها ببعض تلك الآثار بدءا بكتاب سيبويه..."[3] ، وعليه فإبراهيم عبادة من الذين أقرّوا بأنّ كتاب سيبويه من الكتب التّعليميّة مع بعض التّحفّظات كونه يتميّز بالغموض وبعض آثار الفلسفة. فما ميزات كتاب سيبويه؟ لنا أن نبيّن الجوانب الّتي يعالجها:

3. علميّة نحو سيبويه :

يرى الكثير من الدّارسين أنّ كتاب سيبويه يتميّز بدرجة كبيرة من التّعقيد والغموض، فهو في هذه الحالة من الكتب العلميّة بامتياز ، إذ لا بدّ أن يكون هناك فصل بينه وبين نحو من جاء بعده، لأنّه تفسيريّ يهتم بالتّنظير لظواهر اللّغة.

يقول علي النّجدي ناصف: ".. وكثيرا ما استوقف نظري وأنا أدرس الكتاب مسائل مشتبهة تثير الاسترابة والتّأمّل وتدعو إلى التّساؤل والتماس التّأويل ..."[4] ، مقدّما بعض

(1) عبادة محمّد إبراهيم، النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، حزي وشركاؤه، (د.ت)، ص15.

(2) المرجع نفسه، ص 15 .

(3) المرجع نفسه، ص 15 .

(4) ناصف علي النّجدي: سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، المطبعة العثمانية، ط2 ،1979، ص157 .

الأمثلة لما يقوم به سيبويه من طريقة في عرض المسائل، حيث يجمل الجامع ثمّ يفرّق تلك المسائل ويفصّلها ثمّ يتتبّع ويستقصي حتّى يصل إلى الغاية .

ومن هذه الأمثلة التي يوردها (مجرى نعت المعرفة عليها) فيقول: "واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة، كما أنّ النّكرة لا توصف إلاّ بنكرة، واعلم أنّ الخاص من الأسماء لا يوصف إلاّ بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللاّم، وبالأسماء المبهمة..."[1] .

وقد ذكر هناك قاعدة جامعة تستوعب كلّ ما توصف به المعرفة لا يختلف فيه شيء، ثمّ حصر الأنواع التي يوصف بها العلم مجملة أوّلا ومفصّلة أخرى ثمّ إلى الأنواع واحدا واحدا يخصّ كلاّ منها بحديث على التّرتيب.

تعليقا على هذه الأمثلة يقول علي النّجدي: "وهذا النّمط في الكتاب قليل ولا يبلغ مبلغ السّمة التي تميّزه على كلّ حال وهو أو بعضه أحقّ أن يكون من تصنيع المنطق وتوجيه الفلسفة"[2].

من هذا المنطلق يتبيّن لنا أنّ نحو سيبويه مجال واسع في التّعليل والتّأصيل والتّأويل وهو بهذا نحو علميّ بلا شكّ.

وفي نصّ آخر للدّكتور أحمد بدوي تعليقا على كتاب سيبويه يقول : "إنّ كتاب سيبويه تطلّ منه شخصيّة واضحة فيما يأتي : الاستنباط، وحسن التّعليل، والبرهنة، والتّفريع، وحظّ سيبويه من ذلك حظّ غير يسير" . موضّحا رأيه ببعض الأمثلة من الكلام الذي جاء به سيبويه للتّمثيل دون أن يكون من كلام العرب. يقول بدوي : "وأمّا قول

(1) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان،ط6، (د ت)، ج 2، ص04 .

(2) ناصف علي النّجدي، سيبويه إمام النّحاة، مرجع سابق، ص157.

النّحويّين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنّما هو شيء قاسوه لم تتكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلّم به كان هيّنا"[1].

وعقّبت وضحة عبد الكريم على كلام بدوي بقولها : "فهو كما رأينا في هذين النّصّين يحكم على كلام النّحاة أنّهم يناقشون قضايا ويفسّرون كلاما لم تتكلّم به العرب أصلا، والمفروض في الدّراسة أن تدرس ما هو موجود بالفعل، فنحو اللّغة يدرس ما تكلّم به النّاس ومدى اطّراد قواعده، والظّواهر المشتركة التي يمكن أن يدرس تحتها، أمّا أن تكون القواعد دراسة لأشياء في فكر النّحاة فقط، وليس لها واقع حقيقيّ من كلام النّاس، فهذا ما لا يمكن أن يطلق عليه أنّه تعليميّ"[2] .

وفي السّياق ذاته يدعم محمد سعيد صالح ربيع الغامدي في بحث له هذا الطّرح، معتبرا نحو سيبويه متميّزا بالصّبغة العلميّة إذ يقول: "...نصّ بعض الباحثين على أنّ من يتأمّل كتاب سيبويه يجد صورة جليّة أنّ قضاياه وطبيعة التّناول فيه لا تنمّ على أنّه كتاب قصد به مؤلّفه تعليم العربيّة من لا يعلمها، بل هو كتاب في المعرفة اللّغوية " [3] ، أي تفسير اللغة العربيّة كظاهرة ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ النَّحْوَيْن –العلمي والتّعليمي– نموذجان مختلفان لا ينبغي التّعامل معهما على أنّهما نموذج واحد، ليخلص إلى أنّ النّحو السّيبويهي إنّما هو نحو علميّ بدليل أنّ العصر الذي اكتمل فيه التّفكير النّحويّ على يدي الخليل وسيبويه لم يحتج فيه إلى تعلّم العربيّة وتعليمها، لأنّه ببساطة ينتمي إلى عصر الاحتجاج وبالتّالي عصر الملكة اللّسانيّة، على عكس العصور اللاّحقة فقد جدّ ما يجعلهم

(1) أحمد أحمد بدوي: سيبويه حياته وكتابه ، مكتبة نهضة مصر، ط 2،(د ت)، ص98.

(2) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص263.

(3) وضحة عبد الكريم الميعان، التّأليف النّحوي بين التّعليم والتّفسير، دار العروبة، الكويت، ط1، 1428هـ/2007م، ص181.

يبحثون عن نماذج من تعلّم العربيّة وتعليمها تختلف لا محالة عن نموذج قديـم (نموذج سيبويه والخليل)[1] .

4. النّحو التّعليميّ في كتاب سيبويه :

إذا كان عدد من الباحثين قد شكك في وجود سمات تعليميّة في الكتاب نظرا لما يحتويه من أقيسة وأبواب وعلل، فإنّ البعض الآخر قد رأى أنّ هذه المواضيع هي لبّ التّعليم لأنّها تشرح نظام اللّغة وتفسّره. فهذا أحمد ياقوت يؤيّد الفكرة بقوله: "إنّ الحديث عن الزّيادة والحذف والتّقدير والتّأويل والعوض كلّها أمور نتجت عن النّظرة التّعليميّة في الكتاب ... "[2].

فالكتاب بكلّ ما يعتريه من صعوبات وشروح وتحليلات وتطويل، يبقى منبعا لتعليم النّحو وتقريب العربية من طالبيها، يقول علي أبو المكارم: "إنّ المصنّفات النّحوية على اختلافها قد وضعت لتعليم النّحو يستوي في ذلك ما طال منها وما قصر.. ، ولكنّها في النّهاية تتفقّ في أنّها على اختلافها قد صنّفت بغية تعليم النّحو للدّارسين على تعددّ اهتماماتهم واختلاف مستوياتهم.. وإذا كان من الثّابت أنّ كتاب سيبويه بكلّ ما يمثّله كمّا وكيفا كان من الكتب التي تعلّم للدّارسين..."[3] ، فطريقة تحليل المادّة النّحوية أو تقديمها أو الاحتجاج عليها لم يكن الجانب التّطبيقيّ منها قد انفصل عن الجانب النّظريّ فقد تلازم الجانبان إلى بعضهما، فالنّحويّ يستقرئ النّصوص ويستنتج القاعدة ويطبّقها ويعلّمها لتلامذته دون فواصل تذكر.

---

(1) محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، نحو سيبويه ونحو المتأخّرين،بحث ألقي في مؤتمر النحو الدولي السادس المنعقد في قسم النحو والصرف والعروض، كلية العلوم، جامعة القاهرة، 09/08 مارس2010، ص6/5.

(2) المرجع نفسه، ص09.

(3) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص90/89 .

يقول فخر الدّين قباوة وهو يتحدّث عن التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته: "...خلال هذه المصنّفات، وتلك المجالس العلميّة المذكورة، كانت تنتشر نصوص كثيرة من كلام العرب شعرا ونثرا، للتّفسير والتّوضيح والاحتجاج، مع بيان لأحكام التّعبير والتّركيب، وضوابط للبيان العربيّ الرّفيع، وتوضيح للوظائف الخاصّة لبعض المفردات والتّعابير. وبذلك تشابكت الموضوعات النّحويّة المطروقة، من تأصيل وتفريع وإعراب وتصريف وتحديد لمعاني الأدوات في النّص القرآني وما يتصل به من التراث العربي. وعلى هذا فإنّ نشأة الدّرس النّحويّ في العربيّة بخلاف ما تعرفه مسيرة العلوم بين الأمم والجماعات، لم تكن ذات حدود بين التّنظير والتّطبيق. إذ لم تتضح بعد معالم الحدود الفاصلة بين الجانبين، لقد انثالت التّجارب والأحكام والتّطبيقات في حيّز واحد من النّشاط اللّغويّ"[1]، ثمّ يواصل فكرته وكيف أنّ الهدف من التّحليل النّحويّ الجانب التّطبيقيّ التّعليميّ منذ نشأة النّحو إلى الآن، وليس العكس إذ يقول: "أمّا التّحليل النّحويّ، فقد جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة، منذ نشأة التّفسيرات اللّغوية، إذ كانت الغاية من تلك الممارسات عمليّة تطبيقيّة أكثر منها نظريّة تقعيديّة "[2]. رأي آخر لنهاد الموسى يوضّح فيه طريقة سيبويه في بناء المادّة اللّغوية وفي تحليل التّراكيب ووصف المواقف الاجتماعية مركّزا على أحوال كلّ من المخاطب والمتكلّم، وهي طريقة رائعة في تعليم العربية، يقول في هذا الصّدد: "إنّ سيبويه يفزع إلى السّياق والملابسات الخارجيّة وعناصر المقام ليردّ ما يعرض من بناء المادّة اللّغويّة من ظواهر مخالفة إلى أصول النّظام النّحويّ طلبا للاطّراد المحكم ... إنّه يتّسع في تحليل التّراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعيّة التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلّم وموضوع الكلام... وقد هداه هذا

(1) أبو المكارم علي، تعليم النّحو العربي عرض وتحليل، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م، ص120.

(2) قباوة فخر الدّين، التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، لونجمان، دير نوبار للطباعة، ط1، 2002، ص12.

الاتّساع إلى استكناه البنية الجوّانيّة للتّركيب النّحويّ، ورسم خطوط هادية في تعلّم العربيّة تعلّما يضع كلّ تركيب موضعه ويعرف لكلّ مقال مقامه فهو كما يراه نهاد الموسى . كتاب تعليميّ لا يكتفي بشرح عناصر الجملة المنطوقة فقط، إنّما يردّها إلى عنصر المقام، ومراعاة السّياق لطرد الباب على وتيرة واحدة وأنّه يحلّل التّراكيب ويراعي حال المخاطب والمتكلّم.. "[1] .

نفس وجهة النّظر لعلي ناصف النّجدي يؤيّد فيه النّظرة التّعليميّة للكتاب ويبعد فيه كلّ ما قيل فيه عن كلام الفلسفة والنّظر، فالنّحو عند سيبويه–كما نشأ– بريء من الجدل وغايته واضحة وضوح الشّمس لا غبار عليها، وهي تعليم العربيّة لمن شذّ عنها من العرب ، وإلحاق من ليس من أهلها بها .

يقول في هذا الصّدد: "وكان النّحو كما نراه في كتاب سيبويه، وكما يؤخذ من مجالس القدماء ومناظراتهم دراسة لغة وأساليب، قوامها أنماط من الأمثلة والعبارات المأثورة يبيّن فيها المراد بها وأوجه الخلاف أو المشابهة بينها، وطرائق إعرابها، ومقتضيات هذه الطّرائق وتلك الأوجه من المعنى والاستعمال، ثمّ عرض نصوص من القرآن أو الشّعر أو الرّجز للاستشهاد بها والقياس عليها والاستنباط منها. فهي دراسة ترى النّحو نثارا مفرّقا، وتأتي به مزاجا مختلطا لا تستخلصه ولا تفلسفه. ولا يرجى أن يكون النّحو لذلك العهد على خلاف ما ذكرنا، فقد كان لا يزال ناشئا ينمو، وغضّا يقوى، ثمّ هو وضع لعلاج اللّحن واتّقاء خطره، وكانت نظرته للّحن أوسع وأشمل، كما يفهم من كلامهم عنه وتمثيلهم لهم. فهو في رأيهم كلّ ما يصيب الكلمة، فيحرّفها عن صحتها في الإعراب أو الاستعمال، أو طريقة النّطق أو ضبط الحروف "[2] .

---

(1) قباوة فخر الدّين، التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، مرجع سابق، ص13.

(2) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1984م، ص88.

وفي نفس السّياق يتحدّث حسن عون عن كيفيّة عرض سيبويه لموضوع النّحو، وطريقة استنتاج القاعدة النّحويّة وشرحها والتّطبيق عليها لتكون قانونا نهائيّا تلتزم به الجماعة اللّغوية ثمّ التّدريب عليها لتصير مستساغة سهلة لدى المتعلّمين. يقول حسن عون: "إنّ سيبويه يغرق القارئ في بحر من النّماذج اللّغويّة مبيّنا له طرق الاستعمال العربيّ ووجه إعرابها ورأي النّحاة فيها. وطريقة سيبويه في استخلاص القاعدة النّحويّة هي الطّريقة الاستنتاجيّة، أي أنّه يعرض في كلّ موضوع يعالجه عددا من التّعابير والشّواهد اللّغويّة المتّصّلة بالموضوع، ثمّ يستنتج من ذلك ما يمكن أن يكون ضابطا أو قاعدة، يمكن تطبيقها على كلّ ما ينتج تحتها من أمثلة تدخل في إطاره العام. وقد يلجأ سيبويه إلى عرض النّماذج وتحليلها مهيّئا للقارئ أو الدّارس وسائل الاستنتاج وتاركا له الفرصة لكي يقوم بنفسه بالعمليّة الاستنتاجيّة الأخيرة[1].

ولا يقتصر الأمر على الطّريقة أو التّمثيل أو الاستشهاد، بل يتعدّى إلى أمور منهجيّة أخرى كالتّبويب والتّرتيب مثلا، إذ التّبويب في حدّ ذاته يعتبر طريقة تعليميّة، فبه يقرّب المادّة من طالبيها دون عناء، فيتكوّن لدى المتعلّم تصوّر شامل لما سيدرسه، كما أنّه يقدّم المثال لنماذج أخرى من التّبويب توضح الفكرة أكثر وتقرّب القاعدة التّعليميّة من المتعلّمين دون أدنى عناء.

يقول محمد كاظم البكّاء عن طريقة سيبويه في التّبويب: "... وقد بنى سيبويه الكتاب على الأبواب، وعقد كلّ باب على أبواب العرب التي تمثّل أمثلة استخدام اللّغة العربيّة لدى فصحائهم، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد فهو ينظر في تحليلها ويفاضل بينها، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللّغة العربيّة يصنّفها ويقوّمها، ولم يكن الكتاب مقتصرا على بيان الأحكام النّحويّة لكلام العرب فقط، بل عني بالنّظر في أمثلة كلّ باب من حيث الخطأ والصّواب وتفاوتها من حيث الجودة والرّداءة...فالكتاب

(1) ناصف علي النّجدي، سيبويه إمام النّحاة، مرجع سابق، ص31.

بهذا الوصف كتاب تعليميّ أبوابه مرتّبة ومباحثه متسّقة، بصورة لا نجدها في غيرها، وله غرض تعليميّ، وأبوابه وقواعده قائمة على كلام العرب الفصحاء، بناه على الإسناد النّحويّ وبيان الخطأ والصّواب في التّراكيب العربيّة "[1] .

إنّ الحديث عن نحو سيبويه من النّاحيّة التّعليميّة ، ومن ناحية إفادة العلوم من هذا المنبع لا يكاد ينتهي، ومحاولة رصدها وتتبّع هذه الأقوال في الكتب النّحويّة والبلاغيّة لاشكّ أنّه يستهلك وقتا وفضاء كبيرين، وإشارتنا إلى بعض الظّواهر التّعليميّة في ثنايا الكتاب والتي لازلنا نتعامل معها في مدارسنا وجامعاتنا إلى اليوم، والمقصود بها تلك القواعد النّحوية التي ورثناها كابرا عن كابر وجيلا عن جيل دون أن يمسّها زيف رغم طول العهد وما صاحبها من أساليب في التّدريس، وفي ترتيب المادّة اللّغويّة وكذا الخطابات التّعليميّة المختلفة، زيادة على العلل التّعليميّة البسيطة التي ترافق دائما العمليّة التّعليميّة ويحتاج إليها المعلّم والمتعلّم على حدّ سواء تكفي لإبراز هذا الدّور التّعليميّ.

المبحث الثّالث:الدّعوة إلى التّيسير ومسوّغاتها

ما كاد النّحو العربيّ يكتمل وتظهر صورته الأخيرة واضحة جليّة على أيدي علماء أجلاّء كالخليل بن أحمد وسيبويه، حتّى تعالت الأصوات، وارتفعت الصّيحات مطالبة بتيسير النّحو العربيّ وتبسيطه ليتمكّن طالبو العربيّة من الالتحاق بها، والناشئة من فهمها وسبر أغوارها. فمسالكه قد تشعبّت، وحقله قد توسّع بكثرة تحليلاته وتعليلاته واستشهاداته، لدرجة أنّ أهل الحنكة و الدّراية من الباحثين والعلماء قد أبدوا ملاحظاتهم، حول صعوبة وقفوا عندها، أو تطويل لا فائدة تطال منه.

فإشكاليّة تعليم اللّغة العربيّة استمرّت في الوجود رغم كلّ الجهود التي بذلت، وهذا التّراجع لم يوقفه أحد حتّى و إن خفّفوا سرعته، فالبلدان التي فتحها الإسلام طالت

(1) ينظر: حسن عون، تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدّراسات اللّغوية، 1970، ص38 وما بعدها.

المغرب والمشرق، والمسلمون الجدد قد أصبحوا أكثريّة، زيادة على هذا وذاك، فالنّحو لم يعد باستطاعته تدارك المشكلة لصعوبة المادّة–حسب رأيهم– وتراجع الإقبال على تعلّمه.

فالجاحظ من أولئك الّذين قدّموا نقدهم للنّحاة كونهم يُغْرِبون في كتبهم حتى يفيدوا نفعا مادّيا زائلا، فها هو يوجّه نقده إلى شيخ من شيوخ النّحاة، وهو أبو الحسن الأخفش قائلا:"...قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم النّاس بالنّحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلّها؟ وما لنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالك تقدّم بعض العويص، وتؤخّر بعض المفهوم؟ فقال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه للّه، وليست هي من كتب الدّين، ولو وضعتها هذا الوضع الّذي تدعوني إليه، قلّت حاجتهم إليّ فيها...وإنّما كسبت في هذا التّدبير، إذ كنت إلى التّكسّب ذهبت "[1].

فالنّحاة . في رأي الجاحظ . كانوا يتعمّدون طرح الصّعب من مسائلهم حتّى تكثر الحاجة إليهم، وبذلك يزيد كسبهم، وهذا ما زاد من تعقّد الإشكاليّة.

فتغيّر الزّمان وانصراف النّاس إلى طلب الدّنيا، وابتعادهم عن طلب العلم لا يمكن أن يواجه بمسائل غريبة أو نصوص شائكة، بل لا بدّ من تقديم هذا العلم بشكل دروس سهلة ميسّرة حتّى تعمّ الفائدة.

فالتقعّر في الكلام، والغرابة في الألفاظ والنّصوص جعلت أهل العربيّة يثورون، فابن قتيبة من الذين حدّدوا المشكلة قديما، و قد عاب على أهل العلم تعقيدهم للأمر محاولا لفت أنظارهم إلى تقديم نصوص سهلة المنال مشجّعة على العلم، فها هو يصف نصّا لعيسى ابن عمر بقوله : "فهذا وأشباهه كان يستثقل و الأدب غضّ والزّمان زمان، وأهله يتحلّون فيه بالفصاحة، ويتنافسون في العلم، فكيف به اليوم مع انقلاب الحال؟"[2].

---

(1) صابر بكر أبو السّعود، في نقد النّحو العربيّ، دار الثقافة للنّشر والتّوزيع، 1988، ص11.

(2) ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السّعادة ، ط4،(د ت)، ص 13 .

ولم يقف الأمر عند ابن قتيبة أو الجاحظ فغيرهما كثير عبر مراحل لاحقة وأزمنة متعاقبة ممّن أدركوا أنّ الهوّة بين النّاس واللّغة تزداد اتسّاعا، واللّحن يزداد استفحالا، حتّى أصبح هذا الأخير مقدّما . في كثير من الأحيان . على الفصحى.

ملاحظة أخرى من ابن منظور (ت 711 هـ) في مقدّمة لسان العرب يقول :"لمّا رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتّى أصبح اللّحن من الكلام يعدّ لحنا مردودا، وصار النّطق بالعربيّة من المعايب محدودا، وتفاصح النّاس بغير العربيّة، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفتخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون".[1]

ولو رجعنا إلى الملاحظات التي ما فتئ الجاحظ يقدّمها في هذا الشّأن، لوجدناه قد دعا صراحة إلى تبسيط النّحو للنّاشئة، وانتقاء ما يلائم هذه الطّبقة من المتعلّمين . إن صحّ التّعبير. وكأنّي به يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسألة المستويات التّعليميّة، وينظر إليها نظرة مستبصرة واعية. فتعليم الصّبي يحتاج إلى نوع من النّحو يختلف عمّا يقدّم إلى الطّبقات العليا.

والنّص الّذي سنورده الآن يظهر هذه المسألة، يقول الجاحظ :" أمّا الصّبي فلا تشغل قلبه إلاّ بقدر ما يؤدّي به إلى السّلامة من فاحش اللّحن، ومن مقدار جهل العوامّ في كتاب إن كتب، وشعر إن أنشد، وشيء إن وصف، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به، ومذهل عمّا هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشّاهد والخبر الصّادق، والتّعبير البارع"[2].

ويعدّ مؤلف (مقدّمة في النّحو) المنسوب إلى خلف الأحمر، من الأوائل في هذا المضمار، فإنّنا نجد في المقدّمة رؤية تيسيريّة تبيّن عمق الفكر العقلاني لدى مؤلّفها،

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، تح: عبد الله الكبير وآخرون، القاهرة، (د ت)، ج1، ص8.
(2) الجاحظ، كتاب المعلم (مجموعة رسائل الجاحظ)، مطبعة التقدّم، مصر، ط1، (د ت)، ج3، ص88.

يقول في مستهلّها:" لمّا رأيت النّحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التّطويل وكثرة العلل، وأغلقوا ما يحتاج إليه المتبلّغ في النّحو من المختصر، وطرق العربية، والمأخذ الذي يخفّف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النّظر والفكر في كتاب أؤلّفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلّم عن التّطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجّة ولا دلالة إلاّ أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، علم أصول النّحو كلّه، ممّا يصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إن ألّفها"[1] .

رغم ما قيل عن نسبة هذا الكتاب إلى خلف الأحمر، بأنّه ليس من عمله؛ إذ لم تذكره كتب الطّبقات التي ترجمت لخلف الأحمر، والمخطوط الذي نشر عنه الكتاب قد كتب بعد خلف الأحمر بما يزيد عن سبعة قرون، وهو مخطوط وحيد غير متّصل الإسناد، وفوق هذا فمضمون الكتاب يشهد بأنّه متأخر.

ويتعرّض ابن حزم إلى العلل قائلا: "أشتدّ في الحكم عليها كلّ الشّدّة، فإنّها كلّها فاسدة لا يرجع فيها شيء إلى الحقيقة البتّة"[2] ، ثمّ يوصي من يتعلّم النّحو فيقول:" لابدّ له من مطالعة النّحو، ويكفيه منه ما يصل إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها"[3] .

---

(1) خلف الأحمر، مقدّمة في النّحو، تح: عز الدّين التّنوخي، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، 1961، ص33.

(2) ابن حزم أبو محمّد عليّ بن أحمد، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عبّاس، المؤسّسة العربية، بيروت، 1983، ج4، ص302.

(3) ابن حزم أبو محمّد عليّ بن أحمد، التّقريب لحدّ المنطق، تح: إحسان عبّاس، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959، ص198.

ومن هذه الدّعوات، لا يجب أن ننسى الدّعوة التي أثارها ابن مضاء القرطبيّ، والتي تنادي بإعادة هيكلة النّحو العربيّ.

فقد دعا صراحة إلى إلغاء وهدم أهمّ ركيزة من ركائز النّحو العربيّ، ألا وهي نظريّة العامل، إيمانا منه بأنّها لا تفيد النّحو شيئا، يقول في هذا الشّأن:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظيّ، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنوي، عبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمرا) أنّ الرّفع الذي في زيد والنّصب في عمر، إنّما أحدثه (ضرب) وذلك بيّن الفساد "[1] .

وقد استدّل ابن مضاء على فساد نظريّة العامل–حسب زعمه– حين قسّموا العوامل المحذوفة إلى ثلاثة أقسام[2]:

*القسم الأوّل : حذف لعلم المخاطب به، كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ سورة النحل– 30–. يعني أنزل خيرا.

*القسم الثّاني :_حذف والكلام لا يفتقر إليه، مثل (أزيدا ضربته ؟)، فإنّ النّحاة يقدّرون عاملا محذوفا عمل النّصب في (زيدا) وهو عامل يفسّره الفعل المذكور على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال، ويحمل ابن مضاء على هذا التّأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلّم قد قصد إليه، ويرى أنّ الذي دعا النّحاة إلى ذلك هو قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل، وهي أنّ كلّ منصوب لا بدّ له من ناصب.

(1) ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف،القاهرة،ط2،(د ت)،ص24.
(2) المرجع نفسه ، ص 26 .

***القسم الثّالث:** وهو أكثر عنتا من القسم الثّاني، إذ نرى النّحاة يقدّرون عوامل محذوفة في عبارات، أو أنّها أظهرت لتغيير مدلول الكلام، كتقديرهم في باب النّداء، أنّ النّداء في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو) ولو قال المتكلّم (أدعو عبد الله) لتغيّر مدلول الكلام وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاء.

ولم يقف ابن مضاء عند إلغاء نظريّة العامل بل دعا إلى إلغاء العلل الثّواني والثّوالث. وهو ثاني أساس، ليريح ـ في نظره ـ النّاس من هذه التّعقيدات.

يقول ابن مضاء في هذا الشّأن: "وممّا يجب أن يسقط من النّحو، العلل الثواني والثّوالث، وذلك مثل سؤال السّائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال: لأنّه فاعل وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصّواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب(...) ولو أجبت السّائل عن سؤاله بأن نقول له: الفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضيّة بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلاّ فعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الّذي هو الرّفع للفاعل، وأعطي الأخفّ الّذي هو النّصب للمفعول، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله، إذ صحّ عندنا رفع الفاعل الّذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الّذي يرفع العلم"[1].

قدّم ابن مضاء أمثلة عن التّعليلات وتعقيداتها والتي لا تقدّم حسب رأيه في معرفة المسائل النّحوية شيئا، وعليه فإلغاؤها واجب.

والأساس الثّالث الّذي طالب بهدمه هو القياس، يذكر شوقي ضيف أنّ ابن مضاء دعا إلى إلغاء هذا الرّكن وقد وقف عند أمثلة له ليبيّن فساده، وبدأ بتعليلهم لإعراب الفعل المضارع، فإنّهم يذهبون إلى أنّه أعرب لشبهه بالاسم أو بعبارة أدقّ كقياسه

(1) ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، مرجع سابق، ص 36 .

على الاسم، فالأصل في الاسم الإعراب، والفعل فرع، وهي فرعيّة يأخذها الفعل لعلّتين: الأولى أنّه يكون شائعا فيتخصّص مثل الأسماء، فإنّ كلمة (رجل) تصلح لجميع الرّجال، فإذا قلت: (الرّجل) اختصّ الاسم بعد أن كان شائعا وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع.

فإنّ كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا.

والعلّة الثّانية هو لام الابتداء، إذ تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول: (إنّ زيدا ليقوم)، كما تقول: (إنّ زيدا لقائم)، وهاتان العلّتان تتيحان أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب" [1] .

أمر آخر طالب ابن مضاء بإلغائه كنتيجة حتميّة لما سبق وأن دعا إلى حذفه، ألا وهو إلغاء التّمارين غير العمليّة. يقول شوقي ضيف مؤيّدا ابن مضاء: "وإذا كان من الواجب أن نلغي العلل والأقيسة من النّحو حتّى نخلّصه من كلّ ما يعوق مسيره وانطلاقه، فكذلك يجب أن نلغي منه كلّ المسائل التي لا تفسّر صيغا نطق العرب بها، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التّمارين غير العمليّة، ثمّ ساق المثال الّذي أورده ابن مضاء لهذه المسائل، وهو قول النّحاة : اِبْنِ من البيع على مثال (فُعْل) فيقول قائل: (بوع) أصله (بيع)فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها: لأنّ النّطق بها ثقيل، كما قالت العرب : موقن وموسر ومن الممكن أن يقول شخص آخر: (بيع) محتجّا بأنّ الياء سكّنت وضمّ ما قبلها فقلبت الضمّة كسرة قياسا على (بيض وعين) في (بيضاء وعيناء).

ويقف ابن مضاء فيورد حجة لكلّ من القولين، ويبيّن أنّ هذه التّمارين شغلت النّحاة والنّحو بوجوه علل لا حاجة لنا بها سوى التّمرين فيما لا فائدة فيه، وأيّ فائدة نفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم تأت بها العرب[2] .

---

(1) ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، مرجع سابق، ص37-38 .

(2) المرجع نفسه، ص43 وما بعدها .

وعلى كلّ حال فدعوة ابن مضاء لم يكتب لها النّجاح ولم تلق آذانا صاغية إلى أن جاء شوقي ضيف وأراد أن ينفخ فيها الحياة علّها تجد من يأخذ بيدها ويطبّقها في عصرنا الحديث.

1.شرح المطوّلات ودورها في تعليم النّحو:

لا شكّ أنّ محاولة بعض علماء اللّغة تبسيط النّحو وتقريبه من طالبيه من خلال شرح كتاب سيبويه، يعدّ وسيلة من وسائل التّيسير والتّعليم، فالنّاس قد أعياهم البحث في هذه المؤلّفات لطولها من جهة، وتداخل أبوابها من جهة ثانية، وكثرة عللها وغرابة ألفاظها من جهة ثالثة، زيادة على ما زيد فيها من شروح وحواشٍ وشرح على الحواشي وغيرها.

وقد ألّفت شروح كثيرة على الكتاب، فالزّيادي (ت249هـ) ألّف شرح كتاب سيبويه، وللمبرّد تصانيف كثيرة حول الكتاب، منها: المدخل إلى كتاب سيبويه، وشرح شواهد كتاب سيبويه، ومعنى كتاب سيبويه، والزّيادة المنتزعة من كتاب سيبويه، والزّجاج (ت311هـ) شرح أبيات سيبويه، وابن السّرّاج (ت316هـ) شرح كتاب سيبويه، ولأبي بكر مبرمان (ت326هـ) شرح كتاب سيبويه، وهكذا اهتمّ النّحاة في القرنين الثّالث والرّابع بكتاب سيبويه شرحا وتعليقا، ولم يصل إلينا على نحو مباشر شيء من هذه الكتب إلاّ ما جاء منقولا عنها في كتب تالية[1] .

والسّيرافيّ (ت368هـ)، من أولئك الذين شرحوا كتاب سيبويه وبذلك كانت لهم اليد الطّولى في تقريب المادّة النّحوية من طالبيها عبر تبسيطها وتيسيرها قدر الإمكان، فقد شرح الكتاب من أوّله إلى آخره بشواهده وأبياته، وألفاظه، وهو بذلك قد يسّر الكتاب وبسّط معناه وجلّى مبهمه، وتمّم جزئياته، واستقصى موضوعاته، وعرض آراء سيبويه وغيره من

(1) السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، ص07.

أعلام اللّغة والنّحو، كالجرمي والمازني والمبرّد والزّجّاج والكسّائي والفرّاء وثعلب، وناقش هذه الآراء ووازن بينها[1] .

لقد كان أبو سعيد السّيرافي يمثّل عصر البيان والتّحصيل الذي بلغت فيه المعارف والدّراسات النّحويّة أوجّها، يقول عنه تلميذه أبو حيّان التّوحيدي: "إنّه أجمع لشمل العلم، وأنظم لمذاهب العرب، وأدخل في كلّ باب وأخرج عن كلّ طريق، وألزم للجادّة الوسطى في الدّين والخلق، وأروى للحديث، وأقضى في الأحكام، وأفقه في الفتوى، وأحضر بركة على المختلفين –يعني طلبة العلم– وأظهر أثرا في المقتبسة"[2] .

فقد كان أبو سعيد السّيرافي فقيها متمكّنا، مارس القضاء نحوا من خمسين سنة، ولغويا بارعا متبحّرا في القراءات والغريب والنّحو والعروض وتاريخ العلماء، كما كان على اطّلاع بعلوم المنطق والهندسة والحساب والهيئة.

لقد أجمع العلماء أنّه لم يُؤَلَّف مصنّف في النّحو مثل كتاب سيبويه، ولم يوضع عليه شرح مثل شرح أبي سعيد السّيرافي. فالنّحاة الذين من قبله تناولوا الكتاب من عدّة أوجه، دون أن يحيطوا بمضامينه، "فقد كان المازني يدرسه ويقال إنّه مضت مدّة طويلة وهو يقرئ أحد تلاميذه، ولمّا انتهى منه قال له: أمّا أنت فجزاك اللّه خيرا، وأمّا أنا فلم أفهم منه حرفا، وانتزع منه مباحث التّصريف، وحاول المبرّد تلخيصه في المقتضب، كما اهتمّ ابن السّرّاج باستخلاص أصوله، غير أنّ كلّ هذه الأعمال لم تستوف الكتاب حقّه في الشّرح والبيان، حتّى كتب السّيرافي شرحه الموسوعي الذي كان أكثر الشّروح إيضاحا وتفصيلا"[3] .

(1) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص175.

(2) ياقوت الحموي الرّومي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، ج3، ص888.

(3) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص175.

ولعلّ الذي جعلنا ننظر إلى شرح السّيرافي على أنّه حلقة من حلقات التّيسير النّحوي، ما يروى في حقّه، فقد قيل: "النّحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرّماني، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو عليّ الفارسي، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السّيرافي"[1] .

ويروى عن ابنه يوسف الذي تمّم كتاب "الإقناع" في النّحو الذي تركه السّيرافي أنّه كان يقول: "وضع أبي النّحو في المزابل بالإقناع" يريد أنّه سهّله حتّى لا يحتاج إلى مفسّر[2]. وهذا دليل آخر على أنّ فكرة التّيسير كانت تلازمه.

وقد كانت خطّته في الشّرح تعتمد على ما يلي:[3]

– تصحيح النّص وتحقيقه وتوضيح غامضه واستكمال جوانبه والدّفاع عن إمام النّحاة في أقواله وآرائه.

– يسهب في الشّرح ويستكمل قضايا الباب من خلال منهجه في هذا الشّرح وسعة الباع في معرفة اللّغة وطول النّفس في العرض.

– يحرص على استقصاء المسائل واستكمال القضايا التي لم يتطرّق إليها الكتاب بالتّفصيل.

– يحرص على الاستيعاب والاستيفاء والتّقصّي والشّرح، فهذه هي أهدافه في هذا المصنّف الموسوعي الذي لم يجاره فيه أحد.

– و يفترض الأسئلة حول كلّ قضيّة قائلا: " فإن قيل كذا فالجواب كذا".

– كما اعتاد أن يذكر أوجه التّخريج الممكنة في كلّ مسألة، ففي شرحه لقول سيبويه "هذا باب علم ما الكلم من العربية"، يذكر في إعراب "ما" خمسة عشر وجها.

---

(1) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، مرجع سابق ، ص181.

(2) ياقوت الحموي الرّومي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، مرجع سابق، ص878.

(3) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب ، مرجع سابق، ص175–176.

– ومن أمثلة شرح أبي سعيد السّيرافي لكتاب سيبويه، نورد ما جاء في شرحه للباب الأوّل من الكتاب وهو: " هذا باب علم ما الكلم من العربيّة".

يبدأ شرحه لكلّ لفظة من الألفاظ المذكورة في جملة الباب، والبداية تكون لكلمة "هذا" كالتّالي:

قال أبو سعيد: قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربيّة.

هكذا موضوع كتابه الذي نقله أصحابه عنه، ويسأل في ذلك عن أشياء:

فأوّلها: أن يقال: إلام أشار سيبويه بقوله:"هذا"، والإشارة بها تقع إلى حاضر.

فالجواب عن ذلك أنّه يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون أشار إلى ما في نفسه من العلم. وذلك حاضر. كما يقول القائل:" قد نفعنا علمك الذي ثبّته، وكلامك هذا الذي تتكلّم به"، والثّاني: أن يكون أشار إلى متوقّع قد عرف وانتُظِر وقُوعه في أقرب الأوقات إليه، فجعله كالكائن الحاضر تقريبا لأمره كقوله: "هذا الشّتاء مقبل"، "وهذا الخليفة قادم"، ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ سورة الرحمن-43 ، والثّالث: أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها، ليشير بها عند الحاجة، والفراغ من المشار إليه، كقولك:"هذا ما شهد عليه الشّهود المسمّون في هذا الكتاب" وإنّما وضع ليشهدوا وما شهدوا بعد[1] .

ثمّ ينتقل إلى شرح كلمة "علم" كالتّالي:

وأمّا "علم" فمصدر، إمّا أن يكون مصدر أن "تَعْلَم" أو "أن يُعْلَم" لأنّ المصادر العاملة عمل الأفعال تقدّر بأن الخفيفة والفعل بعدها. فإذا قدِّر "علم" بأن نعلم كان الكلام على "ما" من ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون استفهاما ، فإذا كانت كذلك كان لفظها رفعا لو تبيّن الإعراب فيه، ويكون ارتفاعه بالابتداء، ويكون "الكلم" خبره، أو يكون "الكلم"

(1) السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص45.

الابتداء و"ما" خبر مقدّمة، ويكون موضع الجملة التي هي ابتداء وخبر نصبا، ويكشف هذا المعنى لك أنّك لو جعلت مكانها "أيّ" لقلت: هذا باب **علم** أيُّ (شيء) الكلم من العربيّة، فترفع "أيّ" ويكون موضعها مع الكلم نصبا، لأنّك أردت: هذا باب أن تعلمَ.

ثمّ يواصل شرحه لـ"ما" في حال لم تكن استفهامية، فيقول: فإذا لم تكن استفهاما قلت: هذا باب علم مسألتك، وتبيّن الإعراب فيه: لأنّه ليس باستفهام يمتنع عمل ما قبله فيه، وإنّما لم يعمل ما قبل "أي" و"ما" والأسماء التي يستفهم بها فيها من قبل أنّ هذه الأسماء المستفهم بها نائبة عن ألف الاستفهام، متضمّنة لمعناها، وليس جائز أن يعمل ما قبل ألف الاستفهام فيما بعده، لأنّ حرف الاستفهام يقع صدر الكلام، كما تقع "ما" النّافية و"إنّ" المؤكّدة والحروف الدّاخلة على الجمل لها صدور الكلام[1] .

ثمّ ينتقل للحديث عن الوجه الثّالث لـ"ما" وهكذا دواليك.

2. المختصرات والمتون الحلّ الأمثل لتعليم النّحو:

فالحال لم يقتصر على إبداء الملاحظات ونقد طرق عرض المسائل النّحوية، وما يعتريها من صعوبات وغموض، بل موازاة مع ذلك طفق النّحاة يؤلّفون المختصرات النّحويّة بغية تقريب القواعد النّحويّة من النّاشئة تيسيرا للعمليّة التّعليميّة. وقد أحصى علي أبو المكارم في كتابه تعليم النّحو العربيّ عرض وتحليل في فصله الأوّل الموسوم "مصنّفات النّحو التعليميّ (من منتصف القرن الثّاني حتى منتصف القرن التّاسع)"، ما يربو عن المئة مختصر أراد بها أصحابها تبسيط النّحو العربي وفق منهجيّة معيّنة، بعيدا عن الحشو والإغراق في الشّواهد والعلل .

ومن هذه المختصرات على سبيل المثال لا الحصر: "المختصر في النّحو للكسّائي (ت182هـ)، جامع النّحو الصّغير لابن قتيبة (ت 276هـ)، المدخل في النّحو للمبرّد (ت285هت)، المهذّب في النّحو للدّينوري (ت289هـ)، الموفقي في النّحو لثعلب

(1)السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص46.

أحمد بن يحيى (ت291هـ)، المنمّق في النّحو لابن ولاّد (ت298هـ)، الموجز في النّحو لابن السّرّاج (ت316هـ)، الجمل في النّحو للزّجاجي(ت337هـ)، رياضة الألسنة في إعراب القرآن ومعانيه للّوذري (ت360هـ)، الإقناع في النّحو للسّيرافي(ت368هـ)، المقدّمة في النّحو للفارابي(ت ما بين 373هـ/393هـ)، الواضح في النّحو للزّبيدي(ت379هـ)،الإيجاز في النّحو للرّماني (ت384هـ)، مختصر العربية للحاتمي (ت388هـ) ، اللّمع لابن جنّي(ت392هـ)، المدخل الصّغير في النّحو للصّفار إسحاق بن أحمد(ت405هـ)، المسائل المنثورة في النّحو لأبي القاسم الضّرير(ت410هـ)، الحقير النّافع في النّحو للمعرّي(ت449هـ)، المقدّمة النّحوية لابن بابشاذ(ت469هـ)، العوامل المائة في النّحو للجرجاني(ت471هـ)، التّلقين في النّحو ومختصر إبراهيم لابن عبّاد اليمني(ت500هـ)، ملحة الإعراب للحريري (ت516هـ)، النّموذج في النّحو للميداني النيسابوري (ت518هـ)، التّرشيح في النّحو لابن الطّراوة (ت528هـ)، الأنموذج في النّحو والأحاجي النّحوية للزّمخشري (538هـ)، المنتظم في سلوك الأدوات للحلبي(ت561هـ)، تقويم اللّسان في النّحو للخوارزمي (ت562هـ)، الرّياضة في النّكت النّحوية لابن الدّهان(ت569هـ)، الوجيز في التّصريف لابن الأنباري (ت577هت).....إلخ "[1].

وقد أردنا من ذكر هذه المختصرات أن نشير إلى تعدّد العناوين وإن كانت العناوين باسم المختصر كثيرة جدّا، وكذا المقدّمة، والمدخل... ، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على شعور أولئك النّحويّين بأهميّة تقريب المسألة النّحوية من شُداتها.

لكن كثرة التّآليف التي قد يراها البعض مؤشّرا إيجابّيا على اهتمام النّاس بمسألة تعليم النّحو، وعلى تطوّر الحركة التّعليميّة بصفة عامّة، هناك من يبدي تحفّظه من هذه الكثرة ذاكرا بعض المساوئ والعيوب.

(1) علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي، مرجع سابق، ص31 –43.

فابن خلدون له رأي واضح في كثرة التّآليف وطريقتها في النّحو وغيره، وعلاقة ذلك بالتّعليم، فقد تحدّث في أكثر من فصل في مقدّمته عن ذلك، وقد خصّص فصلا في ذلك موضوعه " أنّ كثرة التآليف في العلوم عائقة في التّحصيل "[1] .

يقول ابن خلدون في هذا الشّأن: "اعلم أنّه ممّا أضرّ بالنّاس في تحصيل العلم، والوقوف على غاياته كثرة التّآليف، واختلاف الإصلاحات في التّعليم وتعددّ طرقها " [2].

ولا يتوقف الأمر عند كثرة التآليف والتي عدّوها عيبا في حدّ ذاتها بل تعدّاها إلى السّلبيات التي تعزى إلى المختصرات، فضرّها أكثر من نفعها، والسّبب يعود إلى الضغط الّذي تسبّبه للمتعلّم نتيجة الخلط على المبتدئين خاصّة، وحشو المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، وقلّة الأمثلة والتّكرار والإحالة المفيدة في التّعليم.

وابن خلدون يشير إلى أنّ المتأخّرين هم الّذين يعمدون إلى ذلك فيقول : "وهو فساد في التّعليم وفيه إخلال بالتّحصيل، وذلك لأنّ فيه تخليطا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعدّ لقبولها وهو من سوء التّعليم كما سيأتي، ثمّ فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلّم بتتبّع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها، لأنّ ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة، فينقطع في فهمها حظّ صالح من الوقت. ثمّ بعد ذلك فالملكة الحاصلة من التّعليم من تلك المختصرات إذا تمّ على سداده ولم تعقبه آفة، فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطوّلة لكثرة ما يقع في تلك من التّكرار والإحالة المفيدين لحصول الملكة التّامة"[3] .

(1) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ج2، ص344.

(2) المرجع نفسه، ص344 .

(3) المرجع نفسه، ص 346 .

وقد ضرب أمثلة كثيرة في هذا الفصل من كتب الفقه والنّحو ترى فيها كثيرا من الخلاف بين المذاهب والطّرق، وعديدا من الشّروح على الكتاب الواحد، واتّساعا في الفروع والاستدلالات، وكثرة بمرور الزّمن وتعدّد المشتغلين بالعلم وهي كما قال : "متكرّرة والمعنى واحد، والمتعلّم مطالب باستحضار جميعها وتمييز ما بينها، والعمر ينقضي في واحد منها. ولو اقتصر المعلّمون بالمتعلّمين على المسائل المذهبّية فقط، لكان الأمر دون ذلك بكثير، وكان التّعليم سهلا، ومأخذه قريبا. ولكنّه داء لا يرتفع لاستقرار العوائد عليه"[1].

وسنحاول أن نتعرّض بالوصف لمجموعة من المختصرات على سبيل التّمثيل، وتبيين طريقة عرض المسائل النّحويّة .

2.1 التّفاحة في النّحو لأبي جعفر النّحاس المتوفّى سنة 338هـ:

هو أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النّحويّ المصريّ أبو جعفر النّحّاس. وهذه النّسبة إلى من يعمل في النّحاس، وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصّفريّة النّحّاس، ومن ثمّ عرف هذا الرّجل بنسبتين: النّحّاس والصّفّار، على أنّ لفظة النّحاس أكثر ورودا في المراجع التي تناولته بالتّرجمة والتّعريف بمؤلّفاته [2] .

جمع النّحّاس صنوفا من الثّقافات الإسلامية، فكان نحويا لغويا مفسّرا أديبا فقيها، قال عنه الزّبيدي:" ولم يكن له مشاهدة، فإذا خلا بقلمه جوّد وأحسن، و كان لا ينكر أن يسأل أهل النّظر والفقه ويفاتشهم عمّا أشكل عليه في تصانيفه"[3].

(1) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ج2، ص 344 .

(2) النّحّاس أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل، التّفاحة في النّحو، تح: كوركيس عوّاد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ/1965، ص07.

(3) الحموي ياقوت، معجم الأدباء، مرجع سابق، ج1، ص468.

وقال عنه ياقوت الحموي: "إنّه صاحب الفضل الشّائع والعلم المتعارف الذّائع يستغنى بشهرته عن الإطناب في صفته"[1] . له مؤلّفات عديدة نذكر منها:

– أخبار الشّعراء، اختصار تهذيب الآثار للطّبري، أدب الكتّاب، أدب الملوك، الاشتقاق، إعراب القرآن، شرح أبيات كتاب سيبويه، الكافي في النّحو....وغيرها من المؤلّفات التي قيل أنّها تزيد عن الخمسين مؤلّفا، وصل إلينا منها ستّة وعشرون مصنّفا [2] .

وجاء في صفحة العنوان لهذا المخطوط، التّعليق الآتي: "هذا الكتاب مع صغر حجمه واختصار لفظه، فيه فائدة عظيمة. فلقد أتى بالمقصود بعبارة واضحة وطريقة سهلة. وهو أوضح للمبتدئ من الأجرومية والملحة، فهو الحقيق بأن يقال فيه:

سَهْمُ الْفَنَاءِ أَمْضَى مَدًى مِنْ رُمْحِهِ والسَّيْفُ يَوْمَ طِعَانِهِ وضِرَابِهِ

فعليك أيّها المبتدئ في هذا الفنّ، بحفظه وتحقيقه وإتقان لفظه، واللّه المستعان"[3] .

يعدّ هذا المؤلف من المختصرات التي تصلح للمبتدئين، وقد هيكله في مجموعة من الأبواب تبلغ واحدا وثلاثين بابا، رتّبها على النّحو التّالي:

– باب أقسام العربية: ويقول فيه: اعلم أنّ العربية على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو صلح فيه حرف من حروف الخفض. مثل: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك.

والفعل ما دلّ على المصدر وحَسُنَ فيه الجزم والتّصرّف. مثل: قام يقوم وقعد يقعد وما أشبه ذلك. والحرف ما دلّ على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل. مثل: هل وبل ومن وإلى ومتى وقد وما أشبه ذلك[4].

(1) الزّبيدي أبو بكر محمّد بن الحسن، طبقات النّحويين واللّغويين، مرجع سابق، ص221.

(2) النّحّاس، التّفاحة في النّحو، مرجع سابق، ص8.

(3) المرجع نفسه، ص14.

(4) المرجع نفسه ، ص14.

– باب الإعراب: والذي يكون على أربعة أضرب: على الرّفع والنّصب والجرّ والجزم. وبيّن أنّ الرّفع والنّصب مشترك فيهما الأسماء والأفعال، والخفض للأسماء دون الأفعال، والجزم للأفعال خاصّة دون الأسماء ...

ثمّ عقد بابا لرفع الاثنين والجمع، ثمّ بابا لأقسام الأفعال، ثمّ باب الفاعل والمفعول، يليه باب الابتداء، ثمّ حروف الخفض، ثمّ باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ثمّ باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ثمّ الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة، ثمّ باب الجواب بالفاء، وعقد لكلّ تابع بابا، وخصّ ألفات الوصل في أوائل الأسماء بباب، وعقد بابا للمفعول الذي لم يسمّ فاعله...إلى غير ذلك من الأبواب.

والكتاب تمّ تصنيفه على حسب العوامل، "وقد حرص المصنّف على أن يبرأ الكتاب من ذكر العلل والخلاف بين النّحويين، وذكر الفرق بين المعرب والمبنيّ، وتقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعيّة ومواضع الإعراب الظّاهر، والإعراب المقدّر والإعراب المحلّي. كما أنّه لم يذكر "**لا**" النّافية للجنس في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ولا "**ما**" الحجازية في الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، كما لم يذكر المفعول المطلق ولا المفعول لأجله ولا المفعول معه، كما لم يتعرّض لأنواع الخبر ولا لأنواع النّعت ولا لأنواع الحال، ولا للتّرخيم ولا للنّدبة ولا للاستغاثة"[1] .

2.2.كتاب العوامل المئة النّحويّة في أصول علم العربيّة للجرجاني(ت 471هـ):

لاشكّ أنّ فكرة عبد القاهر الجرجاني لتعليم النّحو تنمّ عن خبرة طويلة في مجالي العلم والبحث ، هداه عقله إلى البحث عن طريقة ميسّرة لتعلّم النّحو بعدما وقف بنفسه

(1) عبادة محمّد إبراهيم، النّحو التّعليمي في التّراث العربي، مرجع سابق، ص47–48.

على صعوبة قضاياه، وتشعّب علله ، لاسيما عند المستويات الدّنيا من متعلّميّ النّحو.
وقد رأى أنّ في تبسيط علم العربيّة من شأنه أن يحقّق أهدافا ثلاثة [1] :

1- قطع الطّريق أمام الصّيحات المتكرّرة من الشعوبيّين أعداء الدّين، الذين ينادون بصعوبة النّحو، وبالتّالي يصدّون عن دراسته، ممّا يولّد صدّا عن دراسة وتعلّم كتاب اللّه وعن معرفة معانيه؛ "لأنّ الألفاظ مغلقة على معانيها والإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتّى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتّى يرجع إليه"[2] .

2- الهدف الثّاني من هذا التّأليف أن يقدّم للرّاغبين في تعلّم العربيّة، سواء من أهلها أو من أبناء اللّغات الأخرى، النّحو العربيّ في صورة سهلة تيسّر عليهم تعلّم القرآن وفهم معانيه.

3- يفتح الباب من خلال هذا العمل للفكر والنقاش حول قضيّة الإعجاز القرآني؛ لأنه مدار الأمر كلّه، فالغاية من دراسة اللّغة التّحكّم في فهم كتاب اللّه واستنباط معانيه ومعجزاته.

وبالتّالي: فتيسير نحو اللّغة العربيّة هو أيسر سبيل لتعليمها لأبناء اللّغات الأجنبيّة، ولذلك يسّر النّحو من خلال هذا العمل ليسّر تعلّم العربيّة فتتّسع دائرة العارفين بحقيقة تلك المعجزة اللّغويّة الخالدة.

فقد ظلّ هذا الكتاب طريقا ميسّرة سهلة لمن أراد أن يتعلّم نحو العربيّة، فهو على حدّ قول عبد القاهر الجرجاني: "يهذّب ذهن المبتدئ وفهمه، ويعرّفه سمت الإعراب

---

(1) الجرجاني عبد القاهر، العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، شرح: خالد الأزهري، تح: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص3-4.

(2) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص28.

ورسمه، ويفيد في حفظ المتوسّط الأصول المتفرّقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد"[1] .

وقد جعل عبد القاهر الجرجاني العوامل مائة: "(98) لفظيّة و(2) معنويّة. وجعل اللّفظيّة سماعيّة: (91) وقياسيّة: (7)، وجعل السّماعيّة ثلاثة عشر نوعا، النوع الأوّل حروف تجرّ الاسم المفرد وعددها(17)، والنّوع الثّاني حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي(06)...الخ الأنواع، وجعل القياسيّة(7) أحدها الفعل على الإطلاق، والثّاني اسم الفاعل وهكذا.. على نحو ما توضّحه اللّوحة الموضّحة للعوامل المئة، ومن ينظر إلى تلك اللّوحة نظرة سريعة يدرك على الفور أنّه أمام عمل تعليميّ، الهدف منه التّقريب والتّسهيل وجمع الكثير في لفظ قليل[2] .

(1) الجرجاني عبد القاهر، العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، مرجع سابق، ص16.
(2) المرجع نفسه، ص8-9-10.

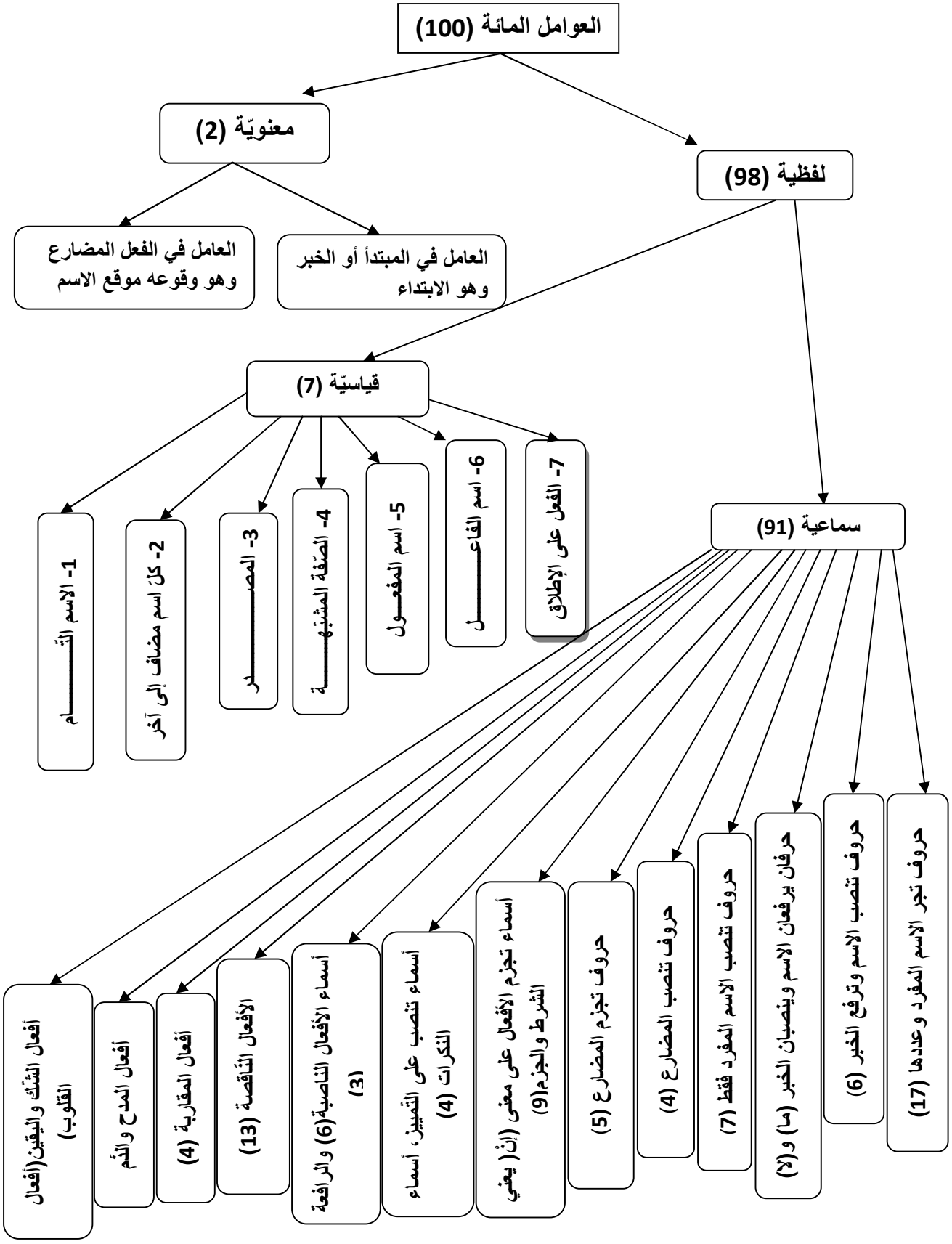
العوامل المائة (100)
معنويّة (2)
لفظية (98)
العامل في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم
العامل في المبتدأ أو الخبر وهو الابتداء
قياسيّة (7)
سماعية (91)
1- الاسم التّـــــام
2- كلّ اسم مضاف إلى آخر
3- المصـــــــدر
4- الصّفة المشبّهـــــة
5- اسم المفعـــول
6- اسم الفاعـــــل
7- الفعل على الإطلاق
حروف تجر الاسم المفرد وعددها (17)
حروف تنصب الاسم وترفع الخبر (6)
حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر (ما) و(لا)
حروف تنصب الاسم المفرد فقط (7)
حروف تنصب المضارع (4)
حروف تجزم المضارع (5)
أسماء تجزم الأفعال على معنى (إنْ) يعني الشرط والجزم(9)
أسماء تنصب على التّمييز، أسماء التكرات (4)
أسماء الأفعال الناصبة(6) والرافعة (3)
الأفعال النّاقصة (13)
أفعال المقاربة (4)
أفعال المدح والذّم
أفعال الشّك واليقين(أفعال القلوب)

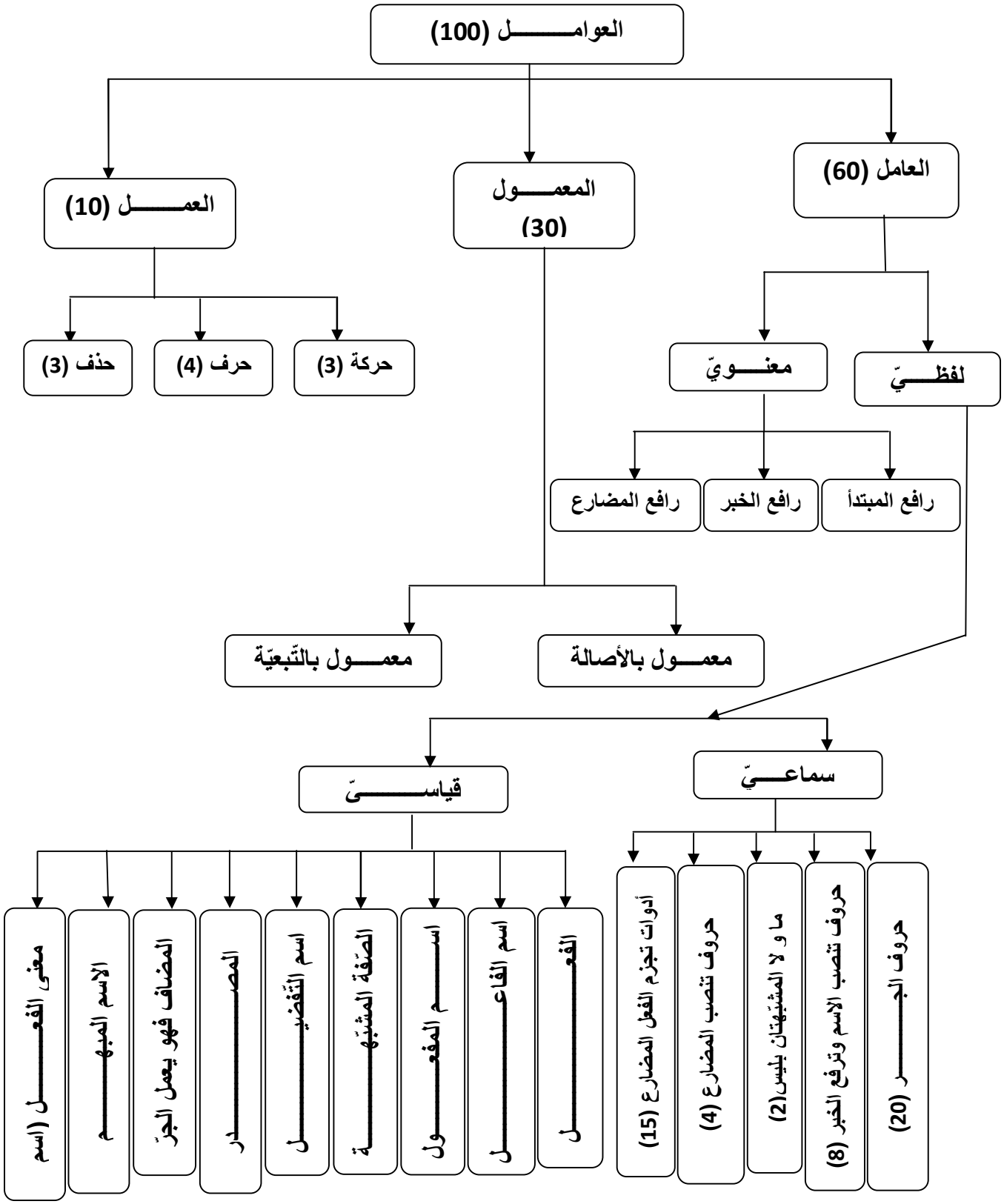
العوامـــــــل (100)
العامل (60)
المعمـــــول (30)
العمـــــل (10)
لفظـــيّ
معنـــويّ
رافع المبتدأ
رافع الخبر
رافع المضارع
معمـــول بالأصالة
معمـــول بالتّبعيّة
حركة (3)
حرف (4)
حذف (3)
سماعـــيّ
قياســـــيّ
حروف الجـــــر (20)
حروف تنصب الاسم وترفع الخبر (8)
ما و لا المشبّهتان بليس(2)
حروف تنصب المضارع (4)
أدوات تجزم الفعل المضارع (15)
الفعـــــل
اسم الفاعـــل
اسم المفعـــول
الصّفة المشبّهة
اسم التّفضيـــل
المصـــــدر
المضاف فهو يعمل الجرّ
الاسم المبهـــم
معنى الفعـــل (اسم

إنّ إعطاء نظرة كلّيّة للعوامل في النّحو العربي من شأنه وضع المتعلّم –حسب عبد القاهر الجرجاني– في وضعيّة تعلّميّة تساعده على هيكلة النّحو ومن ثمّ شرحه واستعماله في المواقف الحيويّة التي يستدعيها الموقف.

فمعرفة هذه العوامل وحفظها وإدراك عملها فيما بعدها، عصمة للّسان من اللّحن، وأنّ في ذلك التّناول تيسيرا على المتعلّمين الذين يمتلكون قاعدة معيّنة من النّحو، فلا يمكن للمبتدئ أن يلج إلى المتن مباشرة دون معرفته لأجزاء الكلام مثلا.

ولا بأس لو فصّلنا هذه الجداول حتّى نضع القارئ في الصّورة، لأنّ بعض الإجمال يحتاج دائما إلى التّفصيل والشّرح شأنه شأن المتون والمختصرات.

قسّم عبد القاهر العوامل المائة إلى: عوامل لفظية وأخرى معنويّة، كما قسّم اللّفظية منها إلى سماعيّة وقياسيّة :

1– العوامل اللّفظية السّماعيّة وهي واحد وتسعون عاملا وهي على النّحو التّالي:

- حروف تجرّ الاسم المفرد وعددها سبعة عشر حرفا وهي: من، إلى ، عن، على، الباء، في، اللّام، ربّ، الكاف، مذ، منذ، حتّى، الواو، التّاء، حاشا، عدا، خلا.
- حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وعددها ستّة وهي: إنّ، أنَّ، كأنّ، ليت، لعلّ لكنّ.
- حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: وهما ، ما ولا.
- حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي سبعة: الواو، إلاّ، يا، أيا، أ، هيا، أي.
- حروف تنصب الفعل المضارع وهي أربعة: أن، لن، إذن، كي.
- حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة: إنْ، لم، لمّا، لام الأمر، لا النّاهية.
- أسماء تجزم الأفعال على معنى إنْ(يعني الشّرط والجزم) وعددها تسعة: من، أيّ، ما، متى، مهما، أين، أنّى، حيثما، إذما.

- أسماء تنصب على التّمييز، أسماء نكرات وهي أربعة: عشرة مركّبة، الاستفهام بكم، كأي، كذا.
- أسماء الأفعال النّاصبة وهي ستّة، والرّافعة وهي ثلاثة: هيهات، شتّان، سرعان، رويد، بله، دونك، عليك، ها، حيهل.
- الأفعال النّاقصة وعددها ثلاثة عشر وهي: كان، أصبح، أضحى، أمسى، ظلّ، بات، صار، ليس، مازال، مابرح، مافتئ، ما انفكّ، ما دام.
- أفعال المقاربة وهي أربعة: عسى، كاد، كرب، أوشك.
- أفعال المدح والذّمّ وعددها أربعة: نعم، بئس، حبّذا، ساء.
- أفعال الشّكّ واليقين(أفعال القلوب) وهي سبعة: علم، رأى، وجد، زعم، ظنّ، حسب، خلا.

2- العوامل اللّفظية القياسيّة وهي سبعة:

- الفعل على الإطلاق.
- اسم الفاعل.
- اسم المفعول.
- الصّفة المشبّهة.
- المصدر.
- كلّ اسم إذا أضيف إلى اسم آخر.
- الاسم التّام.

3- العوامل المعنوية وهي عاملان:

- عامل الرّفع في المبتدأ والخبر وهو الابتداء على مذهب البصريين.
- عامل الرّفع في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم، كما قال البصريون أيضا.

ونتيجة لأبحاثه المتكرّرة، واشتغاله بقضيّة النّحو عاد ثانية وطوّر نظريّة العامل فجعل العوامل:"حروفا عاملة، وأفعالا عاملة، وأسماء عاملة وهذا في كتابه الجمل"[1] .

وفي المرحلة الثّالثة ومن خلال إعمال فكره في إعجاز القرآن الكريم، رافضا أن يكون الإعجاز في الألفاظ لوحدها أو المعاني دون الألفاظ أو فيهما معا، وهداه فكره إلى أنّ الإعجاز في البناء اللّغويّ ككلّ، وأنّ الألفاظ تنسج بعضها مع بعض، فجاء تقسيمه الجديد، حيث جعل: "العوامل المائة تأثير وحدات اللّغة بعضها في بعض، فقسّمها بين مؤثّر ومتأثّر، فهناك مؤثّرات لغويّة، وهناك متأثّرات، وأخيرا الأثر وهو الحركة الإعرابيّة. والعامل هو المؤثّر في المعمول وأثره هو تلك الحركة الإعرابيّة التي تظهر في آخر المعمول، والمعمول هو الّذي تتغيّر حركة آخره تبعا لنوع العامل أو المؤثّر الدّاخل عليه"[2] .

وعلى هذا جاء تقسيمه الجديد كما يلي: قسّم العوامل المائة إلى:

- عوامل وعددها ستّون عاملا.
- معمولات وعددها ثلاثون معمولا.
- العمل وعدده عشرة.

ثمّ قسّم العامل إلى لفظيّ، ومعنويّ كالتّقسيم الأوّل، ثمّ قسّم اللّفظيّ إلى سماعيّ وعدده تسعة وأربعون عاملا، وقياسيّ وعدده تسعة عوامل.

كما قسّم العامل المعنويّ إلى ثلاثة أقسام: رافع المبتدأ، ورافع الخبر، ورافع الفعل المضارع.

وإذا جئنا إلى تفصيل العوامل اللّفظيّة السّماعيّة نجدها كالتّالي:

- النّوع الأوّل: حروف الجرّ وعددها عشرون حرفا.

(1) الجرجاني عبد القاهر، العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، مرجع سابق،ص11.
(2) المرجع نفسه، ص11.

- النوع الثّاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وعددها ثمانية.
- النّوع الثّالث: ما ولا المشبّهتان بليس.
- النّوع الرّابع: حروف تنصب المضارع وهي أربعة.
- النّوع الخامس: أدوات تجزم الفعل المضارع وعددها خمسة عشر.

أمّا العوامل القياسيّة فعددها تسعة وهي كالتّالي:

9+عاملان معنويان+49=60

- الفعل.
- اسم الفاعل.
- اسم المفعول.
- الصّفة المشبّهة.
- اسم التّفضيل.
- المصدر.
- المضاف وهو يعمل الجرّ.
- الاسم المبهم.
- معنى الفعل (اسم الفعل).

– كما قسّم المعمول إلى قسمين:

- معمول بالأصالة: ويتمثّل في: الرّفع والنّصب والجرّ والجزم[1] .

– أمّا الرّفع فيتمثّل في: الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر لا النّافية للجنس، واسم ما ولا المشبّهتين بـ"ليس"، والمضارع الخالي من النّواصب والجوازم .

(1) عبادة محمّد إبراهيم، النحو التعليمي في التّراث العربي، مرجع سابق، ص51–52.

– والنصب يتمثّل في: المفعول المطلق، المفعول به، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول له، الحال، التّمييز، المستثنى، خبر كان، اسم إنّ ، اسم لا النّافية للجنس، وخبر لا وما المشبهتين بليس، والمضارع الذي دخله أحد النّواصب.

– والجرّ يتمثّل في: المجرور بحرف الجرّ والمجرور بالإضافة.

– أمّا الجزم فيتمثّل في : المضارع الذي دخله أحد الجوازم.

- المعمول بالتّبعيّة فقد حصره في خمسة مواضع وهي: الصّفة، والعطف والتّأكيد والبدل وعطف البيان.

أمّا القسم الثّالث من العوامل المائة فخصّ به العمل؛ وهو الأثر الإعرابي الذي يحدثه العامل في المعمول، وقد جعله في ثلاثة أقسام[1] :

– الحركات وهي ثلاث: الفتحة والضّمّة والكسرة .

– الحروف وهي أربعة: الألف، الواو، الياء، والنّون.

– الحذف وجعله أربعة: حذف الحركة، حذف الآخر، وحذف النّون.

3.2.كتاب المقرّب لابن عصفور (ت669هـ):

هو عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمر بن عبد اللّه بن منظور بن عصفور الحضرميّ الإشبيليّ الأندلسيّ النّحويّ المكنّى بأبي الحسن. ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة للهجرة بإشبيليّة، ونشأ بها، وعن شيوخها أخذ العلم.

يذكر ابن عصفور السّبب الذي دفعه إلى تأليف كتابه المقرّب فيقول: " لمّا كان علم العربيّة من أجلّ العلوم قدرا، وأعظمها خطرا؛ إذ به تقوم للإنسان ديانته، وتتمّ صلاته، وتصحّ قراءته، وكان أكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلا، ولا تحصل لطالبه مأمولا، وأنّها بين مطوّلة وقد أسرف فيها غاية الإسراف، ومختصرة قد أجحف بها غاية الإجحاف، أشار أبو زكريّا بن أبي محمود بن أبي حفص إلى وضع تأليف منزّه عن

(1) عبادة محمّد إبراهيم، النحو التعليمي في التّراث العربي، مرجع سابق، ص52..

الإطناب المملّ، والاختصار المخلّ، محتوٍ على كلّياته، مشتمل على فصوله وغاياته، عارٍ عن إيراد الخلاف والدّليل، مجرّد أكثره عن ذكر التّوجيه والتّعليل، يشرف النّاظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيطه بمسائله في أقصر أوان"[1] .

ثمّ يصف مصنّفه الموسوم بالمقرّب ويذكر علّة تسميته بذلك والفائدة المرجوّة منه فيقول: فوضعت في ذلك كتابا صغير الحجم ، مقرّبا للفهم، ورفعت فيه من علم النّحو شرائعه، وملّكته عصيّه وطائعه، وذلّلته للفهم بحسن التّرتيب، وكثرة التّهذيب للألفاظ والتّقريب، حتّى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السّمع، فلمّا أتيت به على القِدْح تمنّعا على القَدْح، مشبّها للعقد في التئام وصوله، وانتظام فصوله، سمّيته بالمقرّب ليكون اسمه وفق معناه، ومترجما على فحواه"[2] .

لقد برع ابن عصفور في عرضه للمادّة النّحويّة، فكان أسلوبه يمتاز بالوضوح والسّهولة والبراعة، ممّا جعله قريبا من أذهان المبتدئين، مع القدرة على تجنّب الرّكاكة، مستخدما الجدال والمناقشة. وهذه الأمور دفعت الغبريني إلى القول: "وكلامه في جميع تآليفه سهل منسبك"[3] .

وقد اتّبع ابن عصفور منهجا خطّ به أغلب صفحات كتابه في طريقة عرضه للموضوع النّحويّ، فقد كان في بادئ الأمر يقدّم للموضوع بمقدّمة تبيّن ما سوف يدرسه

---

(1) ابن عصفور علي بن مومن، المقرّب، تح: أحمد عبد السّتار الجوادي وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/1972م، ص43-44.

(2) المرجع نفسه، ص44.

(3) الغبريني أبو العبّاس أحمد بن أحمد، عنوان الدّراية فيمن عرف من العلماء في المئة السّابعة في بجاية، تح: عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والنّشر، بيروت، 1969م، ص318.

في هذا الباب، ثمّ يبدأ بالحديث عن تفاصيل تلك المقدّمة بالتّرتيب، وبكلّ سهولة ويسر، فلا يخلط المواضيع بعضها ببعض، بل يأتي بكلّ منها على حدة [1] .

بداية يذكر ابن عصفور حقيقة النّحو فيقول:" النّحو علم مستنبط من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها، فتحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها"[2] .

بعدها يبدأ في إيراد الأبواب الواحد تلو الآخر، فيذكر أوّلا باب معرفة علامات الإعراب؛ فيعرف فيه الكلام اصطلاحا بقوله: "هو اللّفظ المركّب وجودا أو تقديرا، المفيد بالوضع، وأجزاؤه ثلاثة: اسم وفعل وحرف؛ فالاسم لفظ يدلّ على معنى في نفسه ولا يتعرّض ببنيته لزمان، ولا يدلّ جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه (....) والفعل: لفظ يدلّ على معنى في نفسه ويتعرّض ببنيته للزّمان، والحرف لفظ يدلّ على معنى في غيره لا في نفسه..."[3] .

ثمّ رأى أن يذكّر بتبيين أحكام الكلم، فقال: "اعلم أنّ الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها، وينبغي أن يؤخّر الكلام عن ذلك لعلّة تذكر عند الأخذ فيه، وأحكام في حين تركيبها، وهي نوعان: إعرابيّة وغير إعرابيّة"[4]

فبدأ بباب الإعراب معربا إيّاه، مبيّنا مجاري الإعراب المختلفة من رفع ونصب وجرّ وجزم، عقد بعدها بابا للفاعل، ثمّ لبئس ونعم، ثمّ للتّعجّب، ثمّ للفعل المبني للمجهول والذي يسمّيه على عادة من سبقه ما لم يسمّ فاعله، ثمّ عقد بابا للمبتدأ والخبر والاشتغال وكان وأخواتها الجارية مجراها كعسى ويوشك واخلولق وغيرها، ثمّ خصّص بابا للأدوات

---

(1) الثّوابيه هيثم حمّاد إحمود، أساليب القدماء في تيسير النّحو العربي، إشراف محمود حسني مغالسة، درجة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، 2007، ص101.

(2) ابن عصفور، المقرّب ، مرجع سابق ، ص45.

(3) المرجع نفسه ، ص45-46.

(4) المرجع نفسه ، ص46.

(ما، ولا، ولات) التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ثمّ المفعول به، تليها الأفعال المتعدّيّة، ثمّ اسم الفاعل والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي صيغ المبالغة، والمصدر وأسماء الأفعال والإغراء والمنصوبات والنداء والخفض والتّوابع....الخ.

بعد أن فرغ من أبواب النّحو عرّج على ما سمّاه الأحكام التّركيبيّة غير الإعرابيّة؛ فتحدّث عن بناء الأفعال وبناء الأسماء والحكاية، وإسناد الفعل إلى المؤنّث، والعدد وكنايته، والمشتقّ منه، والإدغام، ومخارج الحروف، وحروف اللّسان في الإدغام، والهمزة في أوّل الكلام والوقف[1] .

ثمّ عرّج على الجانب الصّرفي بالتّقسيم والترتيب والشّرح ، متحدّثا عن الهمزة المتطرّفة، والمثنّى، والجمع السّالم، ونوني التوكيد الشّديدة والخفيفة، والنسبة، والتّصغير، وجمع التّكسير، والمصادر، والمشتقات العاملة وغير العاملة، والمقصور، والممدود المقيسين، والحروف الزّوائد والإدغام والبدل والقلب والحذف والنقل والضّرائر.

وقد لاقت أعمال ابن عصفور رواجا كبيرا فتناولها الكثيرون بالشّرح والتّحليل والمناقشة، ومن أولئك الشّرّاح نجد أبا حيّان الأندلسي في كتابه تقريب المقرّب.

4.2.- تقريب المقرّب والتّدريب في تمثيل التّقريب لأبي حيّان الأندلسي:

بعد دراسته للمقرّب، رأى أبو حيّان الأندلسي، أنّ هذا المؤلَّف مهمّ للمتعلّمين ويحتوي نفائس من الضّروري معرفتها والإحاطة بها وقد أشار إلى ذلك في مقدمته في التّقريب فيقول: "وقد جمعت في هذه الأوراق من كتاب المقرّب نفائسه، وجلوت للخطاب عرائسه"[2] ، لكنّه رأى أنّ كتابه التقريب يتميّز بالإيجاز وقلّة الأمثلة فعمل على تأليف كتاب يدعمه بالتّمثيل ويزيل إبهامه، ويتخلّص من بعض ما يعيق الأفهام. فقد صرّح

(1) عبادة محمّد إبراهيم ، النحو التعليمي في التّراث العربي، مرجع سابق، ص70.

(2) الأندلسي أبو حيّان، تقريب المقرّب، تح: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، 1402هـ/1982م، ص26.

بذلك في كتابه مرّة بلسانه ومرّة بلسان محقّق الكتاب، فيقول محقق الكتاب في بداية الكتاب: "رغب أبو حيّان في هذا الكتاب أن يكشف الغموض الذي اكتنف كتاب التّقريب لإيجازه وخلوّه من الأمثلة والشّرح، فعل ذلك ليكون قريب التّناول، جليل الفائدة"[1] .

كما يصرّح بلسانه في مقدّمة الكتاب قائلا:" وبعد: فإنّي لمّا اختصرت كتابي المقرّب في التّقريب، وحصرت المعنى البعيد تحت اللّفظ القريب، عرضت فيه بإيجاز للمبتدئ بعض أغماض، وربّما جرّ إلى التّرك والأعراض، فشفّعت التّقريب بكتاب جلوت في عرائسه في منصّة التّوضيح... وربّما ألمحت بنقد أو دليل، وقد انجرّ مع ذلك شيء من تفسير... وإسعاف تنبيه في بعض المسائل على الخلاف، فجاء شرحا مختصرا للمقرّب والتّقريب....."[2] .

وبما أنّ هناك بعض الأشياء التي لم ترق له، إمّا من حيث موضعها، أو من حيث مادّتها ووضوحها أو عدمه، فقد قام بما يلي[3] :

– بدأ بتنقيح العبارة ووضوحها إن كانت غامضة.

–جرّد الكتاب من التّعليل والتّمثيل، وهو القائل:" وجرّدته في رسالة مختصرة اللّفظ ميسّرة الحفظ قريبة المنال عارية من التّعليل والمثال".

– قدّم بعض الأبواب النّحويّة وأخّر بعضها الآخر ؛ كتأخيره لباب الإعمال، وباب العطف بسبب الاشتراك في الحكم أو الملاءمة في ترصيف نظم.

– دمج بعض الأبواب النّحويّة، كدمجه لباب المفعول به مع باب الأفعال المتعدّية.

– حذف بعض الأبواب والموضوعات مثل: باب حكم الهمزة إذا كانت أول الكلمة وقبلها ساكن، وباب الهمزة التي تكون آخر الكلمة.

---

(1) الأندلسي أبو حيّان، تقريب المقرّب، مرجع سابق، ص23.

(2) المرجع نفسه، ص23.

(3) المرجع نفسه، ص26.

وهو المشير إلى هذه الخطوات إذ يقول: "فإنّي عنيت بالتّنقيح للعبارة، وغَنيت عن التّصريح بالإشارة، وربّما قدّمت بعضه على بعض لاشتراك في حكم، أو ملاءمة ترصيف أو نظم. ولمّا قرّبت في النّازح إلى أهله، وقرنت الشّكل بشكله، وجاء في نحو من ربع أصله، سمّيته" تقريب المقرّب، وإلى اللّه أضرع وأرغب في أن يجعله خالصا لوجهه الكريم"[1] .

5.2.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت672هـ):

تتمثّل ينابيع ابن مالك الثّقافية في استيعاب أمّهات الكتب النّحويّة القديمة، ككتاب سيبويه وشروحه، ومسائل الأخفش، ومؤلّفات المبرّد وأصول ابن السّرّاج، وجمل الزّجّاجي، ونتائج الفكر للسّهيلي، ومقدّمة الجازولي التي شرحها، وألفية ابن معط التي عارضها على سبيل المثال لا الحصر، زيادة على ثروته العلمية التي جمعها من استماعه لكبار العلماء ومناقشاته للطّلبة. وهكذا جمع ابن مالك بين التّبحّر في اللّغة والنّحو، واستيعاب أقوال أئمّة المذاهب في المشرق والمغرب، فاستطاع ببراعته أن يجعل من الجمع مزيجا متناسقا ومتوازنا ومتميّزا[2] .

إنّ أشهر ما ألّف ابن مالك : الكافية الشّافية وهي موسوعة شاملة للمعلومات التي جمعها من دراسته الواسعة، وقد نظّمها في ألفين وسبعمائة وخمسين بيتا ونيّفا، والخلاصة التي انتقاها من الكافية والتي جاءت تهذيبا وتطبيقا وعملا تربويّا، ثمّ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. وتكمن أهمّيته في كونه يمثّل الآراء الأخيرة والنّهائية لابن مالك. إنّه ثمرة فكره، وحصيلة عمره، فتح به آفاقا واسعة للنّحويّين من بعده ليراجعوا النّظر في تثبيت القواعد النّحويّة، وليعيدوا صِلاتها مع مقتضيات الاستعمال اللّغوي[3] .

---

(1)الأندلسي أبو حيّان، تقريب المقرّب، مرجع سابق ، ص45.

(2) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، مرجع سابق، 314.

(3) المرجع نفسه، ص315.

ومن أهمّ ما استحدثه ابن مالك في النّحو توسيع دائرة السّماع باعتماده على لغة الحديث الشّريف، كما كان قياسه تطبيقيّا لا يستلزم التّعليل، فحينما تقرّر القاعدة العامّة، ويتّضح تمثيلها في التّعبير اللّغوي، ينبه على جواز القياس على نظير هذا، أمّا فيما يخصّ التّعليل فإنّ ابن مالك لم يتكلّف استخراج علل بعيدة للقواعد النّحويّة، فهو في هذا المجال أقرب إلى المنهج اللّغويّ وإلى السّليقة العربية، وكان أكثر ما يعلّل به أحكامه، إفادة الخطاب والابتعاد عن اللّبس في المعنى[1] .

لقد جعل ابن مالك كتابه "التّسهيل" مختصرا يحوي ثمانين بابا تضمّ مائتين وأحد عشر فصلا استوعبت مسائل النّحو والصّرف ومخارج الحروف والهجاء، وجعل رؤوس المسائل الكبرى أبوابا وفروعها فصولا[2] .

– وقد استهلّ ابن مالك كتابه هذا بالحديث عن معنى الكلمة والكلام وأقسامه من اسم وفعل وحرف وخصائص كلّ منها، وإعراب الصّحيح والمعتلّ، وإعراب المثنّى والمجموع، وكيفيّة التّثنية وجمعي التّصحيح، والمعرفة والنّكرة وأنواع المعرفة في أحد عشر بابا.

– المبتدأ والخبر والأفعال الرّافعة للاسم النّاصبة للخبر، وأفعال المقاربة، والأحرف النّاصبة للاسم الرّافعة للخبر والفاعل ونائب الفاعل في ثمانية أبواب.

– ثمّ تناول الفضلات، وهي المنصوبات؛ فعرض للاشتغال وتعدّي الفعل ولزومه، والتّنازع، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه والمستثنى والحال والتّمييز وما يتّصل به في اثني عشر بابا.

– ثمّ في سبعة أبواب تحدّث عن نعم وبئس وحبّذا والتّعجّب وأفْعُل التّفضيل، وإعمال المشتقّات كالصّفة المشبّهة واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

(1) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، مرجع سابق، ص318.

(2) عبادة محمّد إبراهيم، النحو التعليمي في التّراث العربي، مرجع سابق، ص33.

– ثمّ خصّص ثلاثة أبواب للقسم والمجرور بحرف الجرّ والمجرور بالإضافة، ثمّ عرّج على النّداء والاستغاثة والنّدبة وترخيم المنادى والاختصاص والإغراء وما يلحق بهما في ستّة أبواب.

– ثمّ عرض أبوابا لكلّ من أبنية الأفعال ومعانيها وهمزة الوصل ومصادر الفعل الثلاثي وغير الثّلاثي، وأسماء الأفعال ونوني التّوكيد والممنوع من الصّرف وإعراب الفعل وعوامله والجزم والحكاية والإخبار والتّذكير والتّأنيث والمقصور والممدود والتقاء السّاكنين والنّسب وجمع التّكسير والتّصغير ومخارج الحروف والإمالة والوقف والهجاء[1].

3. الأراجيز النحوية ودورها في تعليم النّحو:

تعود بدايات النّظم النّحوي إلى بدايات القرن الثّاني، فقد اشتملت كتب التراث النّحويّ على إشارات إلى بعض المنظومات حينا، وعلى نصوص منها حينا آخر، كالمنظومة المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي. يبلغ عدد أبيات هذه المنظومة مئتين وثلاثة وتسعين بيتا، مهّد فيها للأبواب بعد الحمدلة والصّلاة على النّبيّ المصطفى، والتي مطلعها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ بِمَنِّـهِ أَوْلَى وأَفضَلُ مَا ابْتَدَأْتُ وأَوْجَبُ

إِنِّي نَظَمْتُ قَصيدةً حَبّرتُها فيهَا كلَاَمٌ مُونَـقٌ وتَأَدُّبُ

وللكسّائي مقطوعة في وصف النّحو وبيان فضله، قال فيها:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَـع وبِه في كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

فَإِذَا مَا أَبْصَرَ النَّحْوَ الفَتَى مَرَّ في المَنْطِقِ مَرًّا فانْتَفَعْ

كَمْ وَضِيعٍ رَفَعَ النَّحْوُ وكَمْ مِنْ شَرِيفٍ قَدْ رَأَيْنَاهُ وَضَعْ.

بدأ النّظم النّحويّ يأخذ شكلا جديدا يقوم على المطوّلات؛ إذ عدد أبيات المنظومة الواحدة قد يصل إلى ألف بيت أو أكثر، سمّيت بالألفيات وذلك على غرار الألفيات التي

(1) عبادة محمّد إبراهيم، النحو التعليمي في التّراث العربي، مرجع سابق ، ص34.

ألّفت في الفقه والحديث وغير ذلك. ولبسط الفكرة أكثر نحاول الحديث عن بعض النّماذج مع عرض أمثلة من كلّ نموذج للوقوف على كيفيّة نسج هذه المنظومات، وقدرة هؤلاء النّحاة في جمع النّحو والصّرف في قصائد خلّدها التّاريخ، استطاعت أن تجذب متعلّم النّحو إليها على مرّ الأزمان.

1.3.شرح ملحة الإعراب للحريري(ت516هـ):

يشرح محقّق هذا الكتاب السّبب الذي دفعه لاختيار هذا المؤلَّف فيقول: "وقد اخترت كتاب شرح ملحة الإعراب لأبي محمّد الحريري؛ لما له من أهميّة بين كتب النّحو الأخرى؛ فهو كتاب أُلِّف بطريقة مبسّطة وميسّرة، بعيدة عن الغموض والتّعقيد التي نلمسه في كتب النّحو الأخرى، فجاءت ألفاظه سهلة وعباراته واضحة، وتراكيبه متناسقة، وأسلوبه متميّزا سلسا، فأردت أن أضع بين ناشئتنا مثلا يُحْتَذَى من كتب النّحو العمليّ، التي تجلّت فيه عبقريّة أبي محمّد الحريريّ جليّة واضحة؛ حيث أتى فيه بالخيارات النّحويّة التي تسمح بها طبيعة اللّغة العربيّة، بأسلوب المعلّم الخبير الذي يحسن عرض مادّته، ويعلم كيف يسوق أدلّته، ويطرح تساؤلاته، ثمّ ينبري للإجابة عنها بحنكة ومهارة حتّى يصل بقارئه إلى فهم مراده بيسر وسهولة"[1] .

كما يتحدّث عن الكتاب وخصائصه، ومدى فائدته بالنّسبة إلى متعلّمي اللّغة العربيّة، الذين يحتاجون إلى التّبسيط والتّسهيل والشّرح الواضح البعيد عن التّعقيد والفلسفة في الطّرح، والاختلافات النّحويّة التي طبعت كتب النّحو في تلك الفترة الزّمنيّة والفترات التي سبقتها. يقول: "ألّف الحريري ملحته في غرّة القرن السّادس الهجري، فجاء كتابا خاليا من التّعقيد، بعيدا عن الحدود المنطقية والتّفريعات التي تنأى عن صفاء القريحة، فكأنّه كتاب أدبيّ، أو رواية نحويّة؛ حيث لا يَشْعُر قارِئُه بضجر ولا بملل؛ لتناوب أسلوبي

(1) الحريريّ أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد، شرح ملحة الإعراب، تح: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1424هـ/2003م، ص04.

الإنشاء والخبر من جهة؛ ولمجيء الاستطرادات الهادفة لإيصال القارئ إلى النّتيجة المتوخّاة مع القناعة التّامة من جهة ثانيّة، فضلا عن ورود كثير من الفوائد والتّوجيهات والغرائب التي جاءت في مكانها المناسب، ومثل هذا الأسلوب الشّيّق يجعل القارئ أو الدّارس لا يشعر بمشقّة ولا تعب في أثناء دراسة موضوعاته، بل يقبل عليه بهمّة ونشاط حتّى يصل إلى نهايتها"[1] .

ومن الأسباب التي جعلت الكتاب غاية في السّهولة والوضوح في ذلك العصر ما يلي:

– أنّ الحريريّ عربيّ خالص عريق النّسب، فهم النّحو فهما نظريّا، وطبّقه تطبيقا عمليّا في حياته، فمارسه في تعليمه وفي تأليفه وفي نظمه.

– أنّ الحريريّ أديب بارع ولغويّ متمكّن، يحسن تخيّر ألفاظه وعباراته، لاطّلاعه على أسرار العربيّة وإتقانه لها، فغلب على أسلوبه الطّابع الأدبيّ البعيد عن جفاف المنطق.

– لأنّ هذا الكتاب ألّف للمبتدئين في عصره؛ ولذا فلا بدّ من أن يكون سهلا واضحا، ليتمكّن النّاشئة من الاستفادة منه.

التزم الحريري بالتّركيز والإيجاز والسّهولة والوضوح؛ والتي هي من خصائص الأسلوب التّعليميّ، فهو لا يذكر الخلاف بين النّحويين، لأنّه ببساطة كتاب تعليميّ وُضِع للمبتدئين، غير أنّه يدافع عن رأيه أو وجهة نظر بعض النّحاة إذا استدعى الموقف ذلك. ومن أمثلة التّركيز والإيجاز حين يتحدّث عن تعريف الاسم يقول:" الاسم مشتقّ من السّموّ؛ ولهذا صُغِّر على سُمَيٍّ، وإنّما سُمِّي اسما؛ لأنّه لمّا استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما"[2].

(1) الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، مرجع سابق ، ص5.

(2) المرجع نفسه ، ص64.

لقد جعل الحريريّ هذا الكتاب مختصرا واضحا، حمل الأمور الأساسيّة في النّحو، مع شرح واضح بسيط دون الغوص في معضلاته ، وقد نظّمه في تسعة وخمسين بابا تناولت أبواب النّحو، والصّرف والأصوات، والضّرورات الشّعريّة، على شيء من الإيجاز غير المخلّ بالغرض الأساس الذي من أجله ألّف هذا الكتاب؛ كما يبلغ عدد أبيات الأرجوزة ثلاثمائة وأربعة وسبعين بيتا.

لقد افتتح الحريري منظومته بحمد اللّه والصّلاة والسّلام على خير الأنام، وهي افتتاحيّة دأب عليها العلماء والأدباء في مختلف العلوم فيقول:

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ الْحَوْلِ

وبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّــلاَمِ ... عَلَى النَّبيّ سَيِّــدِ الْأَنَامِ

وآلِـهِ الأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ ... فَافْهَمْ كَلاَمِي واسْتَمِعْ مَقَالِي

يَا سَائِلِي عَنِ الكَلاَمِ المُنْتَظَمْ ... حَدًّا ونَوْعًا وإِلَى كَـمْ يَنْقَسِمْ

اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ ... وافْهَمْـه فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

ثمّ بدأ كتابه بالحديث عن الكلام وأقسامه، فيقدّم الأبيات المنظومة ويعقبها بالشّرح والتّمثيل للتوضيح والإفهام، ثمّ خصّص بابا للحديث عن الاسم وعلاماته والفعل وخصائصه والحرف ومميّزاته، ثمّ عن المعرفة والنّكرة والتّعريف، ثمّ خصّص بعض الأبواب للفعل وأقسامه، ثمّ باب الإعراب، ثمّ عقد بعض الأبواب للمسائل الصّرفية كالمنقوص والمقصور ثمّ عاد للمسائل النّحوية، ثمّ للمسائل الصّرفية مرّة أخرى، ثمّ اختتم كتابه بباب الجوازم والشّرط والجزاء وأخيرا أبواب البناء المختلفة.

ولتوضيح منهجه في تقديم هذه المعارف نقدّم له بعض الأمثلة النّحوية والصّرفية مع شرح طريقة تقديمه لها.

- باب الكلام: يقول الحريريّ:

حَدُّ الْكَلاَمِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعْ ... نَحْوَ سَعَى زَيْدٌ وعَمْرٌو مُتَّبَعْ

ونَوْعُهُ الذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى

يشرح الحريريّ هذا القول فيقول: الكلام: عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتمّ الفائدة به، ولا يأتلف من أقلّ من كلمتين. فأمّا قولك: صه، بمعنى: اسكت، ومه؛ بمعنى: اكفف؛ ففي كلّ منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضّمير المستتر يجري مجرى الاسم الظّاهر....[1] .

- وفي باب التّعريف يقول:

وآلَةُ التَّعْرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كَبِدٍ مُبْهَمٍ قَالَ الْكَبِدْ

وقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُدْرَجُ سَقَطْ.

كعادته يشرح هذا الباب بأسلوب بسيط واضح لا لبس فيه، مدعّما إيّاه بالأمثلة المصنوعة، وبآي القرآن الكريم، ثمّ يدافع عن رأيه وموقفه بمن سبقه من النّحاة حتّى يدعم رأيه وينتصر له، فيقول: إذا أردت تعريف الاسم النّكرة، أدخلت عليه الألف واللّام، فيصير بدخولهما عليه معرفة؛ مثاله أن تقول: اشتريت فرسا، فإذا بعته عرّفته، ووجب أن تقول: ثمّ بعت الفرس، فتدخل الألف واللّام ليعلم المخاطب أنّ الفرس المبيع، هو الفرس المبتاع، ومن هذا قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾سورة المزمل -15-.

ثمّ يذكر الخلاف الدّائر حول آلة التّعريف، أهي الألف واللّام، أم اللّام وحدها؟ فينتصر للرّأي الأوّل ويستدلّ بكلام الخليل بن أحمد الفراهيديّ الذي يرى أنّ الألف واللّام هما آلة التّعريف، الذي يقول بأنّ اللّام لو أفردت في التّعريف لجاءت منفردة كغيرها من اللّامات، فلمّا سكّنت دلّت على أنّها متشبّثة بالألف[2] .

(1) الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، مرجع سابق،ص62.

(2) المرجع نفسه ، ص74.

- في باب معرفة الحرف يقول:

والحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَه فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَـه

مِثَالُــهُ حَتَّى ولا وثُمَّ وهَلْ وبَـلْ ولَوْ ولَمْ ولَمَّـا

بعد شرح علامات الاسم والفعل، يريد الحريريّ أن يقدّم مدخلا يستطيع من خلاله المتعلّم أن يتعرّف على الحرف في أقلّ جهد ممكن فيقول: " شبّه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة، بكون ثلاثة أثواب بيض معك، فعلّمت اثنين منهما؛ فإخلاء الأخير من العلامة له تخرجه من الاشتباه وتزيل عنه الالتباس"[1] .

- باب الأسماء السّتّة المعتلّة: في هذا الباب يعرّفنا الحريري، بالأسماء السّتّة، فيذكر الرّفع فيها ثمّ النّصب ثمّ الجرّ مع الشّرح فيقول:

وسِتَّـةٌ تَرْفَعُــهَا بِالْوَاوِ فِي قَـوْلِ كُلِّ عَالِمٍ ورَاوِي

والنَّصْبُ فِيهَا يا أُخَيَّ بالأَلِفْ وجَرُّهَا باليَاءِ فَاعْرَفْ واعْتَرِفْ

وهْيَ أَخُـوكَ وأَبُـو عِمْرَانَا وذُو وفُـوك وحَمُو عُثْمَانَا

ثُمَّ هَنُـوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ

يشرح الحريريّ كلّ بيت على حدة، فيبدأ بالرّفع أولا، فيقول:" الواو تكون علامة الرّفع في موضعين؛ أحدهما: في الأسماء السّتّة التي هي: (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال).

والثّاني في جمع المذكّر السّالم، كقولك: جاء المسلمون، دون شرح أكثر، وينبه إلى العودة إلى هذه النقطة في بابها.

ثمّ ينتقل إلى شرح النّصب في الأسماء السّتّة، وعلامة نصبها الألف، ويذكر المواضع التي تكون فيها الألف علامة إعراب، دون إيغال في الشّرح، حتّى لا تختلط

(1) الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، مرجع سابق ، ص69.

الموضوعات على المتعلّم المبتدئ، وقد تكون الألف علامة إعراب في التّثنية، غير أنّها تكون علامة رفع.

ثمّ ينتقل إلى الجرّ في الأسماء السّتّة فيذكر أنّ الياء تكون علامة للجرّ في ثلاثة مواضع: الأسماء السّتّة، وفي التّثنية، وفي جمع المذكّر السّالم[1] .

- وآخر مثال من الملحة نجعله لجمع التّكسير الذي يقول فيه:

وكُلُّ مَا كُسِرَ فِي الجُمُوعِ كَالأُسْدِ والأَبْيَاتِ والرُّبُوعِ

فَهُوَ نَظِيرُ الفَرْدِ في الْإِعْرَابِ فَاسْمَعْ مَقَالِي واتَّبِعْ صَوَابِي

يقول الحريريّ: الجمع جمعان؛ جمع تكسير، وجمع سلامه. فجمع السّلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد. وقد مضى شرحه في (جمع المذكّر والمؤنّث). وأمّا جمع التّكسير: فهو كلّ جمع تغيّر فيه لفظ الواحد. وسمّي التّكسير؛ لأنّ لفظ الواحد يكسّر فيه، كما يكسّر الإناء، ثمّ يصاغ صيغة أخرى، والتّغيير الذي يقع فيه، يقع على ثلاثة أضرب:

– أحدها: بزيادة؛ كقولك: في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب أثواب.

– والثّاني: بنقصان؛ كقولك في جمع كتاب، وإزار: كتب، وأزر.

– والثّالث: بتغيير الحركة والسّكون؛ كقولك في جمع " رهن، وسقف، وأسد": رُهُن، وسُقُف، وأُسْد[2]. فهو يستخدم الأسلوب التّعليميّ والتّقسيم المنهجيّ؛ ويظهر ذلك من خلال ترتيبه لمواد الكتاب ويرقّم مفرداته وعناصره، حتّى يسهّل على المبتدئين حفظها بيسر وسهولة كما فعل في باب جمع التّكسير هذا، حينما عدّها ومثّل لكلّ منها: أحدها، الثّاني، الثّالث، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتكرّرة.

(1)الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، مرجع سابق،ص100.

(2) المرجع نفسه ، ص118.

2.3.الألفية لابن مالك(ت 672هـ):

أوردنا فيما مضى أنّ ابن مالك بعد ما شرح الكافية الشّافية، انتقى منها ألفيّته المشهورة، فجاءت خلاصته تهذيبا تطبيقا، وعملا تربويّا يقدّم إلى الطّلاّب ما لا يسع جهله من النّحو، دون أن يثقل عليهم بتشعّب الآراء، وفروع الاختلاف، ويرشدهم إلى طرق استعمال اللّغة استعمالا صحيحا، وإلى التّبصّر بإعرابها المندرج تحت المعاني، فاعتمدها جمهور الدّارسين، واستبدلها النّاس بكتاب سيبويه، وبجمل الزّجاجي، وبإيضاح الفارسي، وبمقدّمة الجزولي، فانتشرت في جميع الأصقاع وصمدت على مرّ العصور[1].

والخلاصة أرجوزة عدد أبياتها فاق الألف ببيتين، اشتهرت باسم الألفيّة؛ لخّص فيها أرجوزته الكبرى المسمّاة بالكافية الشّافية، وقد أشار إلى ذلك في نهايتها بقوله:

ومَا بِجَمْعِهِ عَنِيتُ قَدْ كَمُلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الخُلَاصَه كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَه

افتتح ابن مالك خلاصته بقوله[2] :

قَالَ مُحَمَّدُ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

مُصَلِّياً عَلَى النّبَيِّ المُصْطَفَى وآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

وأَسْتَعِينُ اللَّهَ في أَلْفِيَّه مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّه

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وتَبْسُطُ البَذْلَ بوعدٍ مُنْجَزِ

وتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي

وهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلَا

واللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَه لي ولَهُ في دَرَجَاتِ الآخِرَه

(1) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب ، مرجع سابق، ص314.

(2) ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي، متن الألفيّة، المكتبة الشعبية، بيروت،(دت)،ص2.

لقد رتّب ابن مالك ألفيته على شكل أبواب، قد يحتوي الباب على مجموعة من الفصول كلّما اقتضت الضّرورة ذلك، جمع فيها مواضيع النّحو والصّرف والأصوات، بدأها بالنّحو واختتمها بمواضيع الصّرف. وأوّل باب تحدّث فيه؛ هو باب الكلام وما يتألّف منه، وعلامات الاسم والفعل والحرف، حيث يقول[1] :

كَلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاسْتقِمْ واسْمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ وكِلْمَــةٌ بِها كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ
بالجَرِّ والتَّنْوينِ والنِّدَا وأَلْ ومُسْنَدٌ للِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ
بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ ويَا افْعَلِي ونُونُ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلي
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وفي ولَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ
ومَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ وسِمْ بالنُّونِ فِعْلُ الأَمْرِ إنْ أمرٌ فُهِمْ
والأَمْرُ إنْ لمْ يكُ للنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ صَهْ وحَيَّهَلْ.

كما تحدّث عن المعرب والمبني، والمعرفة والنّكرة، وأنواع المعارف، والابتداء، والنّواسخ ونائب الفاعل، والاشتغال، والمنصوبات، والجر، والمشتقّات العاملة، .....ثمّ انتقل إلى الجانب الصّرفي، فتطرّق على سبيل المثال إلى المقصور والممدود، والتّصغير وجموع التّكسير، والنّسب والوقف والإمالة، وهمزة الوصل والإدغام وغيرها.

ولنوضّح أكثر نورد بعض الموضوعات التي تطرّق إليها، على سبيل المثال لا الحصر، حتّى نقف على عبقريّة النّاظم وقدرته على التّأليف.

- حين يتحدّث عن الموصول يقول ابن مالك[2] :

مَوْصُولِ الأَسْمَاءِ الَّذي الأُنْثى الّتي واليَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لا تَثْبُتِ

(1) ابن مالك، متن الألفية، مرجع سابق، ص2-3.
(2) المرجع نفسه، ص07.

بَلْ مَا تَليهِ أَوَّلُه العَلَامَـهْ والنُّونُ إِنْ تُشَدَدْ فَلَا مَلَامَه
والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شَدِّدَا أَيْضًا وتَعْويضُ بِذَاكَ قَصَدَا
جَمْعُ الّذِي الأُولَى الّذِينَ مُطْلَقَا وبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

إلى آخر الأسماء الموصولة، وعلاقتها بالصّلة في حالاتها المختلفة.

- **باب الابتداء[1] :**

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
وأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ والثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى في أَسَارٍ ذَانِ
وقِسْ وكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيِ وقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أُولُو الرَّشَدْ
والثَّاني مُبْتَدَأٌ وذَا الوَصْفِ خَبَرْ إِنْ في سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

ليتحدّث بعدها عن العامل في المبتدأ والخبر، ودور الخبر في الجملة وهو تحقق الفائدة، وأنواع الخبر، وشروط الابتداء بالنّكرة، وغيرها ممّا يتعلّق بهذا الموضوع.

- حين يتحدّث عن التّصغير يقول[2] :

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إِذاَ صَغَّرْتَهُ نَحْوَ قُذَيٍّ في قَذاَ
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لماَ فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا
ومَا بِهِ لمُنْتَهَى الجَمْعِ وَصَلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

3.3.الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة لابن معطي الزّواوي المغربي(ت628هـ):

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور الزّواوي المغربي النّحوي الفقيه الحنفي، الملقّب بزين الدّين، والمكنّى بأبي الحسين، والمعروف بابن المعطي. ولد سنة 564هـ بظاهر بجاية حيث مقرّ سكنى قبيلته زواوة.

(1) ابن مالك، متن الألفية ، مرجع سابق ، ص9.
(2) المرجع نفسه، ص55.

تلقّى العلم على يد عدد من علماء عصره؛ كالتّاج الكندي (ت597هـ)، وابن عساكر (ت600هت)، وأبي موسى الجزولي (ت 607هـ).

ومن مؤلّفاته نذكر على سبيل المثال: الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة، المثلّث في اللّغة، والفصول الخمسون في النّحو، البديع في صناعة الشّعر، والعقود والقوانين في النّحو...وغيرها"[1] .

يعدّ ابن معطي رائدا لهذا النّوع من المنظومات المطوّلة، فهو أوّل من نظم ألفية في النّحو مؤلّفة من ألف وواحد وعشرين بيتا على بحرين متشابهين هما بحر الرّجز والبحر السّريع، على شكل لم يسبق إليه من قبل، ممّا يبرز حسّه الموسيقي المرهف، واطّلاعه الواسع على علم العروض. وقد ضمّنها معظم مسائل النّحو والصّرف.

استفتح ابن معطي قصيدته، بحمد اللّه والصّلاة على النّبيّ المصطفى، ذاكرا السّبب الذي دفعه إلى تنظيمها، وفائدة النحو، وطريقة نظمها، هذا مطلعها[2] :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ ... يَحْيَى بْنُ مُعْطِي بْنِ عَبْدِ النُّورِ

وبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ ... وَ في قَلِيلِهِ نَفَادُ الْعُمْرِ

فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الأَهَمُّ فَالْأَهَمّ ... فَالحَازِمُ البَادِئُ فِيمَا يُسْتَتَمّ

فَإِنَّ مَنْ يُتْقِنْ بَعْضَ الْفَنِّ ... يَضْطَرُّ لِلْبَاقي وَلَا يَسْتَغْنِي

وذَا حَدَا إِخْوَانَ صِدْقٍ لي عَلَى ... أَنِ اقْتَضَوْا مِنّي لَهُمْ أَنْ أَجْعَلَا

أُرْجُوزَةً وَجِيزَةً فِي النَّحْوِ ... عُدَّتُهَا أَلْفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ

لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ ... وِفْقَ الذّكيِّ والبَعِيدِ الْفَهْمِ

---

(1) ابن معطي يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، الدّرّة الألفية في علم العربيّة، ضبط: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010، ص9-10.

(2) المرجع نفسه، ص17.

نظّم ابن معطي ألفيته في أبواب، بدأها بموضوعات النّحو واختتمها بالضّرورات الشّعريّة؛ ففيما يتعلّق بموضوعات النّحو، تحدّث أوّلا عن الكلم والكلام، وعلامات الاسم والفعل والحرف، واشتقاق كلّ من الاسم والحرف، وقضيّة الإعراب والبناء ومتعلّقاتهما، والوقف والتّثنية والجموع، وأزمنة الأفعال، ونواصب وجوازم المضارع، والأفعال الخمسة، والجرّ والقسم والتّوكيد، والممنوع من الصّرف، والأفعال المتعدّية والمنصوبات المختلفة، والمبني للمجهول، والتّعريف والتّنكير، وأنواع المعارف، والتّوابع، والمشتقّات العاملة وغيرها.

أمّا أبواب الصّرف، فقد عقدها لجموع القلّة، وأبنية الأفعال، وجمع التّكسير وأبنية التّصغير، والتّذكير والتّأنيث والنّسبة، والمقصور والممدود، والهجاء والإمالة، والإبدال والإدغام. كما خصّص أبوابا للجانب الإملائي كالخطّ والكتابة وغيرها مراعاة لضرورات العمليّة التّعليميّة.

وسنقدّم بعض الأمثلة من منظومته لتجلية منهجيّة الرّجل في النّظم.

- باب علامات الاسم والفعل والحرف: بعدما تطرّق ابن معطي للكلم والكلام، وأقسام الكلام، ودلالة كلّ قسم، طفق في تقديم علامة كلّ قسم، فيقول[1]:

فَالِاسْمُ عَرِّفْهُ وأَخْبِرْ عَنْهُ ... وثنِّــه واجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْــهُ

واجْرُرْهُ أَوْ نَادِهِ أَوْ صَغِّرْهُ ... وانْعَتْهُ أَوْ أَنِّثْــهُ أَوْ أَضْمِرْهُ

والفِعْلُ بِالسِّينِ وسَوْفَ عَرِّفَا ... والأَمْرُ والنَّهْيُ وقَدْ إِنْ صُرِفَا

والحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالٍ ... مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ

يَجيءُ إِمَّا رَابِطًا أَوْ نَاقِلَا ... أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا أَوْ عَامِلَا

- الموضوع الموالي يتحدّث فيه عن التّوكيد، يقول[2] :

(1) ابن معطي، الدّرّة الألفية في علم العربيّة، مرجع سابق، ص17.

(2) المرجع نفسه ، ص24.

ونون يفعلـن ويفعلـنَّ مُؤَكِّـدًا حـلَّ بِهِ لِيُبْنَى
ونـون يَفْعَلْنَ لِأُنْثَى جُمِعَتْ يُبْنَى لَهَا بِالوَقْفِ كيف وَقَعَتْ
وابْنِ افْعَلاهُ وافْعَلِيهِ وافْعَلُ بالحَذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

- في باب حروف الجرّ يعدّد ابن معطي هذه الحروف ويتحدّث عن الخلاف في بعضها مع ذكر الخلاف بين النّحاة دون الخوض في التّفاصيل كالخلاف بين سيبويه وابن يزيد حول الأداة "لولا"، وعن الخلاف الذي وقع حول "مع" أهي ظرف أم حرف جرّ؟ ثمّ ينتقل للحديث عن معاني حروف الجرّ. وسأكتفي بإيراد الأبيات التي تعدّد حروف الجرّ تجنّبا للتّطويل[1] :

القَوْلُ في ذِكْرِ حُرُوفِ الْجَرِّ والقَسَمِ اعْتَقَبَهَا فِي الذِّكْرِ
مِنْ وإِلَى وفِي ورُبَّ وعَلَى وعَنْ وحَاشَى وعَدَا ثُمَّ خَلَا
والكَافُ واللَّامُ ومُذْ والْبَاءُ والوَاوُ لِلْقَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ
ومَعْ وحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّتْ لَوْلَا عَلَى خُلفٍ وكَيْ فَتَمَّتْ

- خصّص ابن معطي بابا للحديث عن كيفيّة كتابة المقصور في حالة التّثنية، والأفعال التي أصلها واو، والفرق بين حرف العلّة وواو الجماعة في الفعل، منبّها على الالتباس الذي قد يقع بينهما، فيقول[2] :

وكُلُّ مَقْصُـورٍ بِيَاءٍ ثَنِّيَا كَمَا إِذَا أُميلَ فاكْتُبْهُ بيا
كمِثْلِ: حُبْلَى ورَحًى فقِسْ تُ كُلُّ ذَوَاتِ اليَاءِ باليَا ءِ كُتِبْ
والاِسْمُ والْفِعْلُ بِذَا لَا يَخْتَلِفْ واكْتُبْ ذَوَاتَ الوَاوِ كلُّاً بِالأَلِفْ
يُبينُ أَصْلَهُ لَكَ الخِطَابُ هَذَا عَلَيْهِ اصْطَلَحَ الْكُتَّابُ
خَوْفُ الْتِبَاسِ مِثْلَ مَا قَدْ كَتَبُوا بِأَلِفٍ مِنْ بَعْدِ وَاوٍ ضَرَبُوا

(1) ابن معطي، الدّرّة الألفية في علم العربيّة، مرجع سابق، ص24.
(2) المرجع نفسه، ص67.

وشِبْهُهُ وزَيْدٌ وَاُو عَمْرٍو لَا عَمْرٍ في رَفْعِهِ والجَرِّ
وكَتَبُوا الهَمْزَ عَلَى التَّخْفيفِ وأَوَّلاً بالأَلِفِ المَعْروفِ
وأَلِفِ ابنٍ وابنةٍ وَصْفا حُذِفْ كحَذْفِ تنْوينٍ كزَيدٍ بن خلفْ.

4.3.الفريدة لجلال الدّين السّيوطي:

إنّ كتاب الفريدة لجلال الدّين السّيوطي، من الألفيات النّحويّة المشهورة، وليست هي أوّل ألفيّة في النّحو، فقد كان قبلها ألفيّة ابن معطي وألفية ابن مالك، كما توالت بعدها الألفيات وتعدّدت. وقد أشار السّيوطي إلى هذه الألفية في مقدّمة كتابه، مبيّنا مصدرها ومنهجيّة تبويبها قائلا: " هذه الألفيّة لخّصت فيها ما في ألفيّة ابن مالك في ستّمائة بيت، وزدتها أربعمائة فيها من القواعد والزّوائد ما لا يستغني طالب العلم عنه"[1]. ووضع تنبيها أيضا إلى أنّ كلّ ما جاء بين قوسين في المتن، فهو من زيادات المؤلّف على ألفيّة ابن مالك.

يفتتح السّيوطي أرجوزته، بما دأب عليه النّحاة بحمد اللّه والصّلاة على نبيّه خير الخلق، مذكّرا بفائدة هذا العلم، منوّها بقصيدته وبالجهود المبذولة في تأليفها، مشيرا كما قلنا إلى مصدرها وطريقة تنظيمها وتبويبها، فيقول[2] :

أَقُولُ بَعْدَ الحَمْدِ والسَّلَامِ عَلَى النَّبيّ أَفْصَحِ الأَنَامِ
النَّحْوُ خَيْرُ مَا بِهِ المَرْءُ عُنِي إِذْ لَيْسَ عِلْمٌ عَنْهُ حَقّا يَغْتَنِي
فَهَذِهِ أَلْفِيَّةٌ فيهَا حَوَتْ أُصُولَهُ ونَفْعَ طُلَّابٍ نَوَتْ
فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِك لِكَوْنِهَا وَاضِحَةَ المَسَالِك
وأَسْأَلُ اللَهَ وَفَاءَ المُلْتَزِمْ فيهَا مَعَ النَّفْعِ وحُسْنِ المُخْتَتَمْ

(1) السّيوطي جلال الدّين، الفريدة الألفية النّحويّة، مطبعة التّرقّي، القاهرة، 1332هـ، ص01.
(2) المرجع نفسه، ص02.

وقد استمّد السّيوطي مادّته من الألفية ، مرتّبا إيّاها ترتيبا مغايرا يختلف عمّا عند غيره من النّحاة، فقد قسّم مادّته في سبعة أبواب سمّاها كتبا، وكلّ كتاب ينتهي بخاتمة، وقد عبّر عن منهجه في مقدّمته قائلا[1] :

وجَمْعُهَا مِنَ الأُصُولِ مَا خَلَتْ عَنْهُ وضَبْطُ مُرْسَلَاتٍ أُهْمِلَتْ

تَرْتِيبُهَا لَمْ يَحْوِ غَيْرِي صُنْعَه مُقَدِّمَاتٌ ثُمَّ كُتُبٌ سَبْعَهْ

وفي ما يلي طريقة تقديم السّيوطي لأبواب نحوه[2] :

أمّا البداية فخصّها للكلام في المقدّمات، كالمعرب والمبني، والنّكرة والمعرفة، وأنواع المعارف، مختتما إيّاها بخاتمة.

1- الكتاب الأوّل: وعقده للعمد؛ وهي المرفوعات والمنصوبات بالنّواسخ.

2- الكتاب الثّاني: وخصّ به الفضلات، ويحوي كلّ المنصوبات.

3- الكتاب الثّالث: ويتعلّق بالمجرورات، أي كلّ ما يتعلّق بالجرّ، زيادة على الجوازم ونوني التّوكيد، وباقي حروف المعاني.

4- الكتاب الرّابع: وخصّصه للعوامل؛ كالمشتقات العاملة، والظرف والمجرور، والتّنازع وختمه بالاشتغال في الرّفع.

5- الكتاب الخامس: وهو خاصّ بالتّوابع؛ كالنّعت وعطف البيان، والتّوكيد، وحروف العطف.

6- الكتاب السّادس: وعقده للجانب الصّرفي وهو خاصّ بالأبنيّة؛ كأبنية الفعل، وأبنية الصّحيح والمعتل، وأبنية المضارع والأمر وغيرها.

7- الكتاب السّابع: ويتعلّق بالتّصريف الإعلالي؛ ويحوي حروف الزّيادة، والحذف والإبدال وغيرها، وينتهي بضرائر الشّعر وخاتمة في الخطّ.

---

(1) السّيوطي جلال الدّين، الفريدة الألفية النّحويّة ، مرجع سابق، ص02.

(2) المرجع نفسه، ص75-79.

وسنحاول تقديم بعض النماذج من فريدة السّيوطي على سبيل التّمثيل:

- عند حديثه عن الكلام في المقدّمات يقول السّيوطي[1] :

كلَامُنَا قَوْلٌ مُفِيدٌ (يُقْصَدُ) وعِنْدَنَا الكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدُ

فَإِنْ عَلَى مَعْنَى بِهَا قَدْ دَلَّتْ واقْتَرَنَتْ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَة

فِعْلٌ و إِلاَّ فَهْيَ اسْمٌ والَّتِي بِغَيْرِهَا حَرْفٌ وسَمْ بِالْفَضْلَة

فالِاسْمُ سَمْ بِالْجَرّ والإِسْنَادِ لَهُ وتَعْرِيفٌ وأَنْ تُنَادِي

والفِعْلُ مَا ضَارَعَ بِالسِّينِ ولَمْ وتَاءِ أُنْثَى سَكَنَتْ مَاضٍ كَعَمْ

والأَمْرُ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبْ مَعْ قَبُولِ يَاءِ مَنْ تُخَاطِبْ.

إلى غير ذلك ممّا قال فيه عن اسم الفعل والجملة وأنواعها.

- يتحدّث السّيوطي عن أنواع الإعراب، فيتحدّث عن العلامات الأساسية والفرعيّة، والمواضع التي تستخدم فيها، فيقول[2] :

رَفْعٌ ونَصْبٌ لِذِي الإِعْرَابِ حُتِمْ والِاسْمُ يَنْجَرُّ وفِعْلٌ يَنْجَزِمْ

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصَبْنَ فَتْحًا أَوْ جُرَّ كَسْرًا وسَكِّنْ جَازِمًا كَلَمْ يَزُرْ

وغَيْرُ ذَا يَنُوبُ فَانْصَبْ بِالْأَلِفْ وارْفَعْ بِوَاوٍ وبِيَا اجْرُرْ مَا أَصِفْ

أَبًا أَخًا حَمًا هَنًا والنَّقْصُ حَلْ في ذَا وقَلّ دُونَ قَصْرٍ في الأُوَلْ

- ونختتم النّماذج التي قدّمناها من نظم السّيوطي بخاتمة عن الجرّ بالمجاورة والذي يؤيّده ويدعمه فيقول[3] :

مَنْ أَثْبَتَ الجَرَّ عَلَى المُجَاوَرَه في النَّعْتِ والتَّوْكِيدِ فَاقْفُ نَاصِرَه

ومَنْ يُرِدْ عَطْفًا ومَنْ يَنْفِ ومَنْ خَصَّ بِنُكْرٍ أَوْ سَمَاعٍ قَدْ وَهَنْ

(1) السّيوطي جلال الدّين، الفريدة الألفية النّحويّة، مرجع سابق، ص03.

(2) المرجع نفسه، ص05.

(3) المرجع نفسه، ص42.

5.3.الآجروميّة لابن آجرّوم :

هو أبو عبد اللّه محمّد بن داوود الصّنهاجي الفاسي المعروف بابن آجرّوم النّحويّ المقرئ. ألّف هذا العالم مقدّمة صغيرة في النّحو لا تتجاوز عدّة صفحات، ولكن كُتِب لها أن تبلغ المشرق والمغرب، وأن تنال من الشّهرة ما نالته ألفيّة ابن مالك.

لم تكن الآجروميّة منافسة للألفيّة، وإنّما كانت بمثابة ابنة لها تسير معها أينما سارت، وكانت تُدَرّس لطلبة الكتاتيب، وهي بمثابة منهاج يساعد المعلّمين والشّيوخ على تعليم النّاشئين المراحل الأولى للنّحو، والألفية تساعدهم على استكمال المراحل اللّاحقة، وبذلك تكون الآجرّوميّة قد قدّمت ما يجب على كلّ طالب معرفته، لأنّها تشتمل على ما يجب أن يعرف من النّحو بالضّرورة. قال عنها ابن يعلى: "وهي مقدّمة مباركة من أجلّ ما أُلِّفَ في علم النّحو، وهي قريبة المرام، سهلة للحفظ والفهم، كثيرة النّفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها –رحمه الله– برسم ولده أبي محمّد فانتفع بها، وانتفع بها كلّ من قرأها"[1].

وقد نظّم ابن آجرّوم مقدّمته في المباحث التّاليّة[2] :

1–تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وعلامات كلّ اسم.

2–باب الإعراب.

3–باب معرفة علامات الإعراب.

4–باب الأفعال.

5–باب مرفوعات الأسماء؛ ويتضمّن: الفاعل ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، والعوامل الدّاخلة عليهما، والتّوابع.

---

(1) ابن آجروم أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن داوود الصّنهاجي، المقدّمة الآجروميّة في علم العربيّة، تح: حايف النّبهان، ط1، 1431هـ/2010م، ص17.

(2) المرجع نفسه، الفهرس، ص101–104

6-باب منصوبات الأسماء؛ كالمفعول به، والمصدر، وظرف الزمان والمكان، والحال والتّمييز، والاستثناء، ولا النافية للجنس، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه.

7-باب مخفوضات الأسماء وهي: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع إلى مخفوض.

ومن خلال الوقوف على بعض الموضوعات التي قدّمها ابن آجرّوم؛ يظهر أنّ منهجه كان مبسّطا جدّا لدرجة أنّه يتّبع بعض الخطوات التي من شأنها مساعدة طالب العلم على الحفظ والفهم والتّذكّر وحصر الموضوعات دون تشعّب أو تفصيل، وهذا ما يتطلّبه الموقف التّعليمي للمبتدئين. ويمكن حصر خطوات التّيسير عنده فيما يلي[1] :

أ- يبدأ موضوعه بتعريف موجز غالبا، حتّى يمكّن الطالب من معرفة ماهية الشّيء الذي هو بصدد دراسته؛ كتعريفه لنائب الفاعل بقوله: " وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله"[2] ، ويعرّف المبتدأ والخبر بقوله: "المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللّفظيّة، والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه"[3] .

ب- يهتمّ كثيرا بالتّقسيمات التي تساعد الطّالب على العدّ والتّذكّر؛ كقوله: والمبتدأ قسمان: ظاهر ومضمر، فالظّاهر ما تقدّم ذكره، والمضمر اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتم..... ، والخبر قسمان: مفرد وغير مفرد... الخ"[4] .

ت- يمثّل للموضوعات التي يقدّمها، بحيث يجعل لكلّ معلومة مثالا. ففي باب النعت مثلا، وبعد تقديمه للنعت، يضرب أمثلة على ذلك: " تقول: زيد العاقل، ورأيت زيدا العاقلَ، ومررت بزيدٍ العاقلِ"[5] .

---

(1) ابن آجروم ، المقدّمة الآجروميّة في علم العربيّة، مرجع سابق، ص19.

(2) المرجع نفسه ، ص66.

(3) المرجع نفسه، ص68.

(4) المرجع نفسه، ص68.

(5) المرجع نفسه، ص73.

ث- يبتعد عن الخلافات النّحويّة، مقدّما الراجح عنده، ودون نقل مباشر عن كتاب أو إمام معيّن.

ج- خلت مقدّمته من ذكر الشّواهد الشّعريّة والتّعليلات النّحويّة.

ح- يعرض لمباحث الباب بصورة موجزة، كما أغفل بعض المباحث والأبواب طلبا للاختصار.

وقد تمّ شرحها ونظمها عدّة مرّات، ليسهل حفظها وفهمها؛ ومن أولئك الذين تشرّفوا بهذا الدّور؛ شرف الدّين يحيى بن نور الدّين بن موسى بن عميرة العمريطيّ، الذي يقول في مقدّمة هذا النّظم ما يلي[1] :

وبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرْ ... جَلَّ الوَرَى عَلَى الكلاَمِ المُخْتَصَرْ

وكانَ مَطْلوبًا أشَدَّ الطَّلَبْ ... مِنَ الوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ

كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِي القُرْآنِ ... والسُّنَّـــةِ الدَّقِيقَةِ المَعَـــانِي

والنَّحوُ أَوْلَى أَوَّلًا أَنْ يُعْلَمَا ... إِذِ الكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَـــا

وكَانَ خَيْرَ كُتْبِهِ الصَّغِيرَه ... كُـــرَّاسَـــةٌ لَطِيـــفَةٌ شَـــهِـــيرَه

في عُرْبِهَا وعَجْمِهَا والرُّومِ ... أَلَّفَهَـــا الحَبْـــرُ ابْـــنُ آجُـــرُّومِ

وانْتَـفَعَتْ أَجِلَّـــةٌ بِعِلْمِـهَا ... مَعْ مَا تراهُ مِنْ صَغِيرٍ حَجْمُهَا

نَظَّمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدَي ... بِالأَصْلِ في تَقْـرِيبِهَا لِلْمُبْتَـدِي

كما نظمها الميمون بن مساعد المصموديّ مولى أبي عبد اللّه الفخار(816هـ) الذي يقول[2] :

والقصْدُ مِنْ ذَا الرَّجْزِ المُقَرَّبِ ... تَعْلِيمُ أَوْلَادِ صِغَارِ المَكْتَبِ

أَيْقَنْـتُ أَنَّ النَّظْـــمَ فِيمَا أَدْرِي ... أَشْهَى وأَوْلَى مِنْ نَفِيسِ النَّثْرِ

(1) ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب ، مرجع سابق، ص380.

(2) المرجع نفسه، 381.

وكحوصلة لما قيل حول المختصرات والمتون النّحويّة النثريّة والشّعريّة، نسجّل مجموعة من الملاحظات التي بدت ضروريّة حتّى يطّلع عليها كلّ قارئ ومنها:

– اللّجوء إلى المختصرات النّحويّة كان مبكّرا جدّا، إن صدقت الرّوايات التي أشارت إلى ذلك، كالمقدمة في النّحو المنسوبة إلى خلف الأحمر، والأرجوزة التي قيل أنّ مؤلّفها هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

– جلّ المختصرات والمتون التي ذكرناها أو التي اطّلعنا عليها، كانت لنحاة ولغويّين مارسوا التّأليف النّحويّ المطوّل؛ ومعنى ذلك أنّهم حينما اصطدموا بالصّعوبات التي تعيق تعلّم النّحو، فكّروا في تصنيفات جديدة ميسّرة تساعد على تعلّم هذا العلم الهام، كابن جنّيّ الذي ألّف الخصائص وفي نفس الوقت ألّف كتابه اللّمع في العربيّة.

– ليست كلّ المؤلّفات موجّهة إلى فئة تعليميّة واحدة، إذ لا يجب أن تتبادر إلى أذهاننا أنّها موجّهة إلى الطّبقات الدّنيا، بل راعت المستويات التّعليميّة المختلفة؛ ونعني بذلك مستوى المبتدئين، ومستوى الشّادين ومستوى المتخصّصين.

– لمؤلّفي هذه المختصرات اهتمامات أخرى؛ كالتّفسير، والفقه، والبلاغة، والأدب، والأصول، والمنطق والفلسفة، ممّا يعطي انطباعا بأنّ مشكلة النّحو أضحت تهمّ الجميع فقد تضافرت عوامل شتّى: لغويّة، ودينيّة وثقافيّة، واجتماعيّة على تأكيد خطورتها وبالتّالي وضع الحلول المناسبة لها[1] .

– لا يمكن – في اعتقادي– أن تحلّ المتون النّحويّة، الشّعريّة منها أو النّثريّة مشكلة تعلّم النّحو، أو الاعتقاد بأنّ هذه المتون بسيطة لدرجة أنّ كلّ من يريد تعلّم هذه المادّة يستطيع تعلّمها، بل لا بدّ لها من شرح وتسهيل وتبسيط، فبعض أبوابها بمثابة الرّموز التي يحتاج الطّالب إلى فكّ رموزها وطلاسمها.

(1) أبو المكارم علي، تعليم النّحو العربي، عرض وتحليل، مرجع سابق، ص45.

– ليست كلّ المختصرات تعنى بمستوى تعليميّ معيّن، فدرجة السّهولة و الصّعوبة هي من تحدّده؛ فلو تصفّحنا كتاب "التّفاحة في النّحو" أو "المقدّمة الآجروميّة" لوجدناهما يصلحان للمبتدئين، أمّا الخلاصة لابن مالك أو الألفية لابن معطي فالأكيد أنّهما تحتاجان معارف مسبقة، وجهودا معتبرة لفهمها واستيعابها.

– بمجرّد سماعك للاسم الذي سمّيت به هذه المختصرات، يتهيّأ لك أنّ أصحابها قد قصدوا بها تقريب النّحو من الدّارسين لها، فهي تبعث على الارتياح، ممّا يشجّعهم على دراستها وسبر أغوارها والاستفادة منها؛ كالتفاحة، والمقدّمة، والملحة، والتّسهيل والمقرّب واللّمع وغيرها.

– إنّ طريقة التّبويب المستحدثة في هذه المختصرات والمتون عادة ما يقصد بها، جمع المواضيع النّحويّة المتشابهة، سواء باعتبار العوامل أو المعمولات، أو ترتيبات أخرى؛ كالمرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، والتّوابع وغيرها.

يعبّر الدّكتور محمد صاري عن اتّجاه القدامى في عملية التّيسير قائلا : "إنّ تصوّر القدماء لموضوع التّسيير يختلف تماما عن تصوّر المحدثين، فالقدماء لم تكن بينهم خصومة تذكر حول هذا الموضوع، والتّبسيط في نظرهم وأعمالهم قائم على الانتقاء من جملة النّحو العلميّ، وتجنّب الإطالة والتعمّق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيحها بالأمثلة، والتّقليل من الشّواهد، والوقوف عند حدود العلّة الأولى، وتجنّب الشاذّ والنّادر، والتّمييز بين المستويات التعليميةّ..."[1] .

وختاما لما قلناه يمكن القول أنّ القدامى نظروا إلى مسألة تسيير النّحو نظرة مستبصرة، فلم يطالبوا بإلغاء أجزاء من النّحو، أو اختصار أبوابه، بل دعوا إلى حسن

(1) محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النّحو قديما وحديثا– دراسة تقويميّة في ضوء علم تدريس اللّغات – رسالة دكتوراه ، جامعة عنّابة، 2003 .

اختيار الموضوعات النّحويّة بما يعود على المتعلّم بالفائدة بأسرع وقت وأيسر طريقة، باستثناء ابن مضاء الّذي شرحنا دعوته قبل قليل و التي لم يُكتَب لها النّجاح.

ومن هنا ندرك أنّ اتّجاهات القدماء في تعليم النّحو الميسّر قد سلكت عدّة طرق من بينها:

- الاكتفاء بالملاحظات الشّفويّة عند الوقوف عند بعض الأخطاء في البدايات الأولى قبل أن تضبط القواعد وتدوّن المصنّفات.
- الاعتماد على المطوّلات، خاصّة كتاب سيبويه لفترة طويلة من الزّمن، لكونه يمثّل النّموذج المحتذى لما يحويه من قوالب اللّغة العربيّة.
- اللّجوء إلى الشّروح واختصار ما جاء به كتاب سيبويه، بعد تشعّب المادّة النّحوية واختلاطها بالتّعليلات والقياسات غير العمليّة.
- التّوجه إلى التّأليف المختصر، بانتقاء الموضوعات الصّالحة للتّعليم من مدوّنة النّحو العلميّ.
- ظهور المتون النثريّة والمنظومات النحويّة والتي ساهمت في التعليم النحوي.

الفصل الثّاني:

تعليميّة النّحو العربيّ من منظور المناهج الحديثة

المبحث الأوّل: التّعليم النّحوي والمناهج التّربويّة

- أهداف تعليم النّحو.
- إشكالات تعيق تعليم النّحو.
- طرائق تدريس النّحو.

المبحث الثّاني: قضايا تخصّ تعليم النّحو

- وظيفة النّحو وغاياته.
- بين تعليم النّحو وتعليم اللّغة.
- بين النّحو العلميّ والتّعليميّ.
- ما اللّغة التي ينبغي تعليمها؟.
- ما الصّعوبات التي تعيق تعليم النّحو؟
- واجب التّفريق بين المستويات في التّعليم.

المبحث الثّالث: تيسير النّحو كخطوة تسبق تعليم النّحو

- الاتّجاه المحافظ.
- الاتّجاه الوسطي"بين المحافظة والانفتاح".
- الاتّجاه الإحيائي.
- الاتّجاه الرّاديكالي.

تمهيد

ينظر الكثير إلى اللّغة على أنّها مملكة، وأي مساس بقواعدها أو الحديث عنها، أو إعادة النّظر في أبوابها، أو حذف شيء من مسائل النّحو وأبوابه، هو فتح لباب الإفساد، وهو بمثابة منح قاعدة استعماريّة تبتدئ بالتّسامح للمستعمر بأخذ الشّيء القليل، ثمّ تنتهي بالسّيطرة على كلّ شيء .

فالقواعد النّحويّة هي العمود الفقري للّغة الذي يقيم صلبها ويبقيها صامدة، وهي التي تضبط قوانين اللّغة صوتيا ومعجميّا وتركيبيا، وهي من الضّرورة بمكان بحيث لا يمكن الاستغناء عنها، وعليها تعتمد الدّراسة في كلّ لغة. وكلّما تطوّرت اللّغة واتّسع حقلها، زادت الحاجة إلى التّمسّك بهذه القواعد حتّى نحيط بهذا التطوّر ونجاريه. في حين يرى عدد لا بأس به من المهتمّين بالشّأن النّحوي، أنّ بقاء النّحو على هيأته هذه، بكثرة موضوعاته، وتشعّب تعليلاته، وغموض طرائق تدريسه، تقلّ الحاجة إليه ممّا يعرّضه إلى خطر الاندثار والزّوال.

صحيح أنّ علم النّحو قد وضع في الأصل لصيانة العربيّة من الفساد، ودرء خطر اللّحن الذي شاع على ألسنة النّاس بسبب مخالطة الأعاجم بعيد قيام الدّولة الإسلاميّة، ولكن من أعجب الأمور أن يتحوّل هذا العلم نفسه إلى سبب من أسباب اتّساع الهوّة التي تفصل في أيّامنا بين العربيّة الفصحى، وبين اللّهجات العاميّة المتفرّعة عنها. وما ذلك إلاّ لتراكم صعوباته، وعدم مسايرته التّطوّر اللّاحق بمختلف جوانب حياتنا المعاصرة، حتّى باتت الدّعوة إلى تيسير النّحو مطلبا يتّفق عليه الباحثون، وتوصي به المجامع اللّغويّة العربيّة.

المبحث الأوّل: تعليم النّحو العربيّ وفق المناهج التّربويّة

قبل الحديث عن تعليميّة النّحو وفق المناهج التّربوية الحديثة، وجب التّنويه، أنّ هناك اتّجاهين في هذا العصر إن صحّ التّعبير:

– *الاتّجاه الأول:* ونقصد به التّعليم الحرّ، وهو التّعليم المستقل عن الحكومات، والذي لا يخضع لإملاءات المناهج التّربويّة الرّسميّة، وتتكفّل بهذا النّوع من التّعليم، الجمعيات والزّوايا، والمساجد وغيرها. وهذا النّوع من التّعليم يعتمد على:

أ- تحفيظ وشرح الألفيات والأراجيز النّحويّة، بحسب المستويات المستفيدة من هذا النّوع من التّعليم؛ كتحفيظ وشرح وتحليل ألفيّة ابن مالك والتّطبيق عليها، والآجرّوميّة لابن آجرّوم للمستويات الدّنيا وغيرها.

ب- دراسة بعض الشّروح النّحويّة، كشرح قطر النّدى وبل الصّدى، وشرح شذور الذّهب لابن هشام وغيرها .

ت- تدريس منظومات فقهيّة وأخرى خاصّة بالحديث والسّير إلى جانب المعارف النّحويّة، وتحفيظ القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف.

والملاحَظ من خلال الدّراسات التي أجريت أو حتّى من خلال المعاينة الميدانيّة، أنّ هذا النّوع من التّعليم يبدو أحسن حالا من التّعليم النّظامي العام، لما يتمتّع به روّاده من مستوى تعليميّ متميّز، إذا ما قورنوا بأقرانهم في المؤسّسات التّربويّة الرّسميّة.

والسّبب حتما يعود إلى النّظام التّخصّصي المتوفر في هذه المعاهد، بمعنى أنّ الطّالب بعد حفظه للقرآن الكريم، يشرع في حفظ الحديث الشّريف، ومن ثمّ دراسة فروع اللّغة والفقه والسّير وهلمّ جرّا ، بعيدا عن المواد العلميّة والأدبيّة التي تزاحم اللّغة العربيّة في بدايتها؛ هذا من جهة. أمّا من جهة ثانيّة، فطلبة هذه المعاهد يجدون من خلال هذه المواد، حقلا خصبا لاستثمار وتوظيف ما تعلّموه عبر الاستعمال المتكرّر في مواقف حيويّة عبر المناقشة وتبادل الأفكار؛ فالطّالب وهو يدرس هذه المقاييس، يثري قاموسه اللّغوي بكثير من المصطلحات والتي تساعده على التّواصل الإيجابي بتوظيف لغة راقية مكتسبة.

– *الاتجاه الثّاني:* وهو المقصود بالدّراسة، ونقصد به التّعليم العام، أو النّظامي، أو الرّسمي. فالصّيحات المتعاليّة من تدنّي مستوى الاستعمال اللّغوي عند الطلاّب، سواء كتابيا أو شفويّا، يسلّط على طلبة هذه المدارس دون غيرهم، فهم المعنيون بهذا الضّعف والتّقهقر، فجاءت هذه الملاحظات من خلال التّقويمات التي يجريها الأساتذة، أو الهيئات الرّسميّة عبر دراسات مختلفة.

وهذا التّراجع اللّغوي الحاصل، سببه –حسب رأي الكثيرين– صعوبة الدّراسات اللّغويّة لاسيما القواعد النّحويّة. وللعلم فالنّحو المبرمج للدّراسة من الابتدائي إلى الجامعي، يحدّده المنهاج ويخضع لعدّة اعتبارات بيداغوجيّة؛ كقدرات المتعلّم ومستواه وسنّه، ولاعتبارات أخرى يحدّدها المنهاج كالتّدرج في وضع البرنامج، ودرجة الصّعوبة والسّهولة، والجانب النّفسي والاجتماعي للمتعلّم وغيرها. وقد ترجع أسباب تدنّي المستوى إلى ظروف أخرى كنوعيّة التّعليم المقدّمة، أو غياب الاستراتيجيّة المناسبة، أو ضعف تكوين المكوّنين.

1. الأهداف العامّة لتدريس النّحو العربي:

يعدّ التّعليم النّظامي في مستوياته الدّنيا، القاعدة الأولى التي تُبنى عليها بقيّة مراحل التّعليم، وهي من الخطورة بمكان بحيث يُحكَم من خلالها على المراحل المتلاحقة بالنّجاح أو الفشل، ولذا وجب علينا التّفكير بجدّيّة في تعزيز هذا الطّور من التّعليم بتوفير كلّ الإمكانات التي من شأنها مساعدة التلميذ على التّمرّس لغويا وبالتّالي تحقيق الأهداف المسطّرة في هذا المجال والتي سنذكرها تباعا[1] :

– أن يكتشف المتعلّم نظام الجملة العربية ويتعرّف على مكوّناتها، ويستعمل الألفاظ والتّراكيب اللّغويّة ؛ كالنّفي والاستفهام والتّعجّب والتّوكيد والاستثناء، استعمالا سليما في حدود مستواه وقدراته.

(1) عبد الفتاح حسن البجّة، أصول تدريس العربية بين النظرية والممارسة، دار الفكر، عمان، ط1، 1420هـ/1999م، ص249.

– اكتسابه العادات اللّغويّة السّليمة عن طريق الاستماع ومحاكاة القوالب اللّغويّة والنّسج على منوالها والإكثار من استعمالها.

– "القواعد النّحوية تمكّن المتعلّم من إدراك وظيفة الكلمة في الجملة وأثر موقعها من السّياق في تحديد معنى الجملة، وتعمل أيضا على تطوير قدرة المتعلّم على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة أثر العوامل الدّاخلة عليها"[1] .

– تنميّة قدرات التّلاميذ على التّعبير الصّحيح، وعلى تمييز الخطأ من الصّواب، وذلك عن طريق تكوين العادات اللّغويّة السّليمة.

– تزويد المتعلّمين بطائفة من المعاني والتّراكيب الصّحيحة ممّا ينمّي قاموسهم اللّغوي.

– تدريبهم على استخدام الخصائص الفنّيّة السّهلة للجملة العربية ومكوّناتها.

– مساعدتهم على ضبط الحركات الإعرابيّة شيئا فشيئا ممّا يقي التّلميذ من الخطأ، ومن ثمّ نقل المعاني النّحوية والصّرفية بدقّة –حسب المستوى العلمي– إلى القارئ والسّامع دون أن يؤدّي تعبيره إلى غموض الفكرة واضطرابها.

– تربية العقل تدريجيا، إذ إنّ النّحو يعتمد على التّحليل والموازنة والاستنتاج والحكم وتمييز الخطأ من الصّواب في التّعابير المختلفة، وفهم التّراكيب الغامضة، وإقدارهم على التّعليل ودقّة الملاحظة، فالتلميذ في هذه المرحلة ينتقل تدريجيا من المحسوس إلى المجرّد وبالتّالي يستطيع فهم هذه القواعد والتعامل معها[2] .

2. ضعف المتعلّمين في النّحو وإشكالات تدريسه:

أكبر مشكلة تواجه تعليم النّحو في مدارسنا، نظرتنا إلى هذا العلم في حدّ ذاته، واعتبارنا له، على أنّه غاية تطلب لذاتها وليس وسيلة لإتقان اللّغة العربية واستعمالها في مناحي الحياة المختلفة، فتدريس النّحو على أنّه تلك القواعد اللّغويّة الجافّة المستنبطة من

(1) علي النعيمي، الشّامل في تدريس اللّغة العربية، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2004، ص40.

(2) ينظر: زكريّا إسماعيل، طرق تدريس اللّغة العربية، دار المعرفة الجامعيّة، 2005، ص192.

الأمثلة المقحمة، سرعان ما تتلاشى وتندثر إذا ما نحن انقطعنا عن المدرسة أو غادرنا فضاءها.

زد على ذلك، فالنّصوص التي من المفروض أن تكون غنيّة بالنّماذج اللّغويّة المختارة بعناية، هزيلة وفقيرة لدرجة أنّها لا تزيد في رصيد المتعلّمين شيئا، ناهيك عن الضعف العام في الكفاءة اللّغويّة للقائمين على تدريس اللغة العربية في مدارسنا في الوقت الرّاهن، وقصور طرائق تدريس هذه المادّة والتي هي عبارة عن تلقين يضفي على العمليّة التّعليميّة نوعا من الملل والفتور بدل الحيويّة والحماس.

فلا أحد ينكر ظاهرة تدنّي مستوى الطّلبة في مجال النّحو العربي، فالشّخص يلاحظ ذلك من خلال الاستماع إلى أحاديثهم المليئة بالأخطاء، أو من خلال كتاباتهم المختلفة. والمصيبة كلّ المصيبة أن ترى هذه الظاهرة منتشرة بين القائمين على تدريس هذه المادّة لأسباب تعود أساسا إلى التّوظيف العشوائي.

وبالتّالي يكون التّعاطي مع الموضوعات النّحويّة، من أعقد المشكلات التي يعانيها متعلّمو العربيّة، الأمر الذي يدفعهم إلى تركها والنّفور منها، وتعود أسباب ذلك إلى:

- كثرة المواضيع النّحويّة والصّرفيّة والإملائية المبرمجة وتنوّعها، ممّا يؤدّي إلى تداخلها لدى المتعلّمين وبالتّالي عدم فهمها والنّفور منها.
- سوء اختيار الموضوعات الخاصّة بكلّ مستوى، ورداءة عرضها، ممّا يبعدها عن الغرض الوظيفي لها، وما يزيد الطّين بلّة عدم توظيفها في البيت والمدرسة والمجتمع، بل على العكس من ذلك، استخدام العاميّة لغة التواصل والحديث.
- الاهتمام بالجانب الشّكلي في تدريس القواعد النّحويّة والصّرفيّة، بعيدا عمّا يربطها بالمعنى، ولعلّ إدراك المعنى يحفّز الطّلاّب ويدفعهم للإقبال على المادّة وتعلّمها. ولتوضيح هذه الفكرة، نأخذ الأداة "لن"، مثلا، ونسأل: "لماذا نريد أن يتعلّم التّلميذ هذه الأداة، أو ما الذي نريد أن يعرفه عنها؟ فالإجابة حتما تكون عامّة وهي: لكي يعرف

التّلميذ أنّ "لن" أداة نصب، والفعل المضارع بعدها منصوب... ولكي يتمكّن التّلميذ من وضع هذه المعرفة موضع التّطبيق فينصب الفعل المضارع بعد "لن" حين يقرأ أو يتكلّم أو يكتب"[1] .

ففي اعتقادي أنّ هذه الإجابة لها علاقة بالجانب الشّكلي بعيدا عن المعنى، فمعرفة الوظيفة النّحويّة للأداة "لن" أمر لا إشكال فيه، ولكن المطلوب هو معرفة المعنى الذي تؤدّيه وبالتّالي البناء على منوالها قولا وكتابة. فيعرف صيغة النّفي في المستقبل حين يسمع هذه الصّيغة أو يراها مكتوبة، والاستعمال الصّحيح يتضمّن نصب الفعل المضارع، ولكن الهدف هو "إتقان أسلوب النّفي في المستقبل" بحيث يفهم ويستعمل عبارات مثل: لن أذهب إلى السّوق معك، لن أتأخّر عن المدرسة بعد اليوم، لن أهمل واجباتي[2] .

- اقتصار تعلّم العربيّة على مقياسها فقط؛ بمعنى أنّ معلّم اللّغة العربيّة يتحمّل العبء لوحده، وعدم تعاون مُدَرِّسِيِّ المواد الأخرى في مراعاة القواعد النّحويّة والتّحدّث بموجبها بدعوى عدم الاختصاص.
- قلّة الاستعمال والمران والتّدريب، فما النّحو إلاّ مهارة تضاف إلى بقيّة المهارات التي لا بدّ لها من التّكرار والتّدريب والاستعمال في مواقف حيويّة وتعليميّة مختلفة، حتّى تتأصّل لدى المتعلّمين وبالتّالي تثير فيهم الرّغبة والدّافعيّة لإجادتها نطقا وكتابة.
- إشكاليّة الازدواجيّة اللّغويّة؛ حيث أنّ المتعلّم يتعاطى مع أصول اللّغة الفصيحة وقواعدها في المدرسة، ولكن سرعان ما تتلاشى تلك المعارف في دروس المواد الأخرى التي لا تحتاج إلى تطبيق قواعد اللّغة العربية بحجّة أنّها مواد علميّة مثلا، إضافة إلى ذلك سيطرة العاميّة على ألسنة النّاس وبالتّالي يتمسّك الطّلاّب بها لسهولتها.

(1) داود عبده، نحو تعليم اللّغة العربيّة وظيفيّا، مؤسّسة دار العلوم، الكويت، ط1، 1979، ص10.
(2) ينظر، المرجع نفسه، ص11.

- قد تساهم المناهج التّربويّة بشكل سلبيّ في تعميق تلك المشكلة لما تقدّمه من برامج نحويّة غير مدروسة، أو غير متتابِعة، فكثير من هذه القواعد التي يشتمل عليها المنهاج لا تنبع من حاجات الطّلاّب، ولم يراع في وضعها الجانب اللّغوي، وزيادة على هذا كلّه فإنّ بعض موضوعات النّحو قد فتّتت وبعثرت على سنوات الدّراسة.
- يحفظ الطّلاّب القواعد دون تبيين الهدف الصّحيح من دراستها، وذلك بإغفال الغايات الحقيقيّة للنّحو، ممّا يعيق تحقّق حاجاتهم التّعليميّة، فينجم عن ذلك انصرافهم عنها واستثقالهم لها.
- ازدحام الأقسام نتيجة توسّع التّعليم، وإقبال النّاس عليه، ممّا أدّى إلى التّساهل في اختيار المعلّمين دون إعداد، فنجم عن هذا ضعف الطّلاّب بصورة واضحة في جميع المواد ومن ضمنها قواعد اللّغة العربيّة.
- انفصال القواعد النّحويّة عن المواقف الحياتيّة، فمن المعروف أنّه كلّما كان الموقف التّعليميّ مناسبا للتّلميذ دفعه ذلك إلى النّشاط والعمل والتّفكير، ومن ثمّ تكون الخبرة النّاتجة عن هذا الموقف أعمق أثرا، ولعلّ خير هذه المواقف في دروس التّعبير والقراءة.
- عدم التزام المعلّمين بالطّرق السّليمة لتدريس النّحو، أو قد تكون هذه الطّرق قاصرة في توصيل مثل هذه الدّروس لعدّة اعتبارات.

3. الطّرائق المتّبعة في تدريس النّحو العربيّ:

طرائق تدريس النّحو العربي في التّعليم العام، تختلف عن تلك التي تمارس في التّعليم الحرّ، فالمناهج التّربويّة في المدارس الرّسميّة تضبط خطط العمل وتلزم العاملين في هذا المجال على تنفيذ البرامج وتطبيق ما جاء فيها دون حريّة التّصرّف فيها أو تعديلها. ومن الأساليب المتّبعة في تدريس هذه المادّة نذكر:

1.3. طريقة الاستجواب[1] :

وهي طريقة السّؤال والجواب، المعلّم يسأل الطّلاب عن دقائق الموضوع المقدّم لهم مسبقا كواجب منزليّ وهم يجيبون عن أسئلة المعلّم بمقدار تحضيرهم لهذا الدّرس. ومن خصائص هذه الطّريقة:

- تفيد في تخليص بعض المعلّمين ممّا يعانونه من غياب القدرة على التّواصل السّليم مع الطّلاّب نتيجة بعض المعيقات.
- لا يحتاج المعلّم وفق هذه الطّريقة إلى جهد كبير أو اطّلاع واسع.
- تفيد كثيرا المعلّم الذي يحسن صياغة الأسئلة.
- تساعد المعلّم على استكمال برنامجه السّنوي.
- تحمل الطّلاّب على التّحضير باهتمام وجدّيّة، إذ هي تزيد من فاعليّة الطّلاب الأذكياء، وتشجّع الضّعفاء منهم على الدّراسة.
- تصلح في الصّفوف ذات الأعداد الصّغيرة، ولا تلائم الفصول المكتظّة.
- تحتاج إلى جوّ هادئ ولذلك تناسبها الحصص الأولى خاصّة.
- تصلح لموضوعات القواعد ذات التّقسيمات العدديّة، والتي لا تحتاج إلى الشّروح والدّقّة في التّحليل، كدروس حروف الجرّ مثلا، وحروف العطف وغيرها.
- تحتاج إلى تحضير دقيق من طرف الطّلاّب، وتكون خطواتها على النّحو الآتي:

- التّمهيد والمقدّمة.
- الاستجواب في دقائق الموضوع.
- صياغة القاعدة.
- التّطبيق على القاعدة.
- تحديد الواجب المنزلي لتعزيز التّعلّمات.

(1) عبد الفتاح حسن البجّة، أصول تدريس العربية بين النظرية والممارسة، مرجع سابق، ص253.

2.3. الطّريقة الاقتضائـيّة[1] :

ويقصد بها تدريس القواعد النّحويّة عرضا من خلال دروس المطالعة أو النّصوص أو المحفوظات، لهذا فإنّ هذا النّوع من التّدريس لا يخصّص له حصّة مستقلّة، وإنّما تعلّمها ووضعها في جوّ يشعر فيه المتعلّمون أنّهم بحاجة إلى تعلّم هذه القاعدة أو مراجعتها، فيغتنم المعلّم هذه الرّغبة لتنفيذ الدّرس. وتسيّر على النّحو التّالي:

- اختيار قطعة من نص أو من محفوظة أو من نص مطالعة، تحمل في طيّاتها القاعدة المعنيّة.
- ينفّذ المعلّم خطوات تحليل القطعة كما يسير في تنفيذ حصّة المطالعة أو النّصوص.
- يلفت المعلّم انتباه المتعلّمين إلى ما ورد في هذه القطعة، ممّا يندرج تحت القاعدة النّحويّة، وقد يستغلّ حادثة أو خطأ ارتكبه أحد الطّلاّب ويتّخذ منه منطلقا لدرسه.
- يناقشهم في القاعدة ، ويطبّق عليها بالأمثلة.

3.3. طريقة المحاضرة :

وتعتمد هذه الطّريقة على حديث المحاضر، وتصلح عادة في التّعليم العالي، بسبب غزارة علم المحاضر، وكثافة المادّة المقرّرة، وارتفاع مستوى الذّكاء لدى الطّلاّب وقدرتهم على استيعاب المادّة وتسجيل الملاحظات أثناء حديث الأستاذ المحاضر، وبسبب توافر المراجع التي يستعين بها الطّلاّب على تتبّع المادّة وتعقّب خطواتها.

كما تصلح هذه الطّريقة للصّفوف الكبيرة من حيث عدد الطّلاّب، كما تصلح في عرض الموضوعات الجديدة والغريبة عن الطّلاّب والصّعبة التي تحتاج إلى جهد.

ومن عيوب هذه الطّريقة، اقتصارها على المحاضر وعدم مشاركة الطّلاّب، الأمر الذي ينجم عنه تكاسلهم وتواكلهم، وشعورهم بالملل.

---

(1) عبد الفتاح حسن البجّة، أصول تدريس العربية بين النظرية والممارسة، مرجع سابق،ص254.

ولتفادي هذه السّلبيات ينصح أن يعمد المعلّم إلى مطالبة الطلاّب بتحضير بعض المعطيات التي لها علاقة بالدّرس، ومناقشتهم في مضمونها داخل الفصل، وفتح باب النّقاش والحوار معهم حتّى يحسّوا بنوع من الإيجابيّة وبالتّالي يقبلون على الدّراسة بنهم.

4.3. الطّريقة القياسيّة : "طريقة القاعدة ثمّ الأمثلة" :

تعدّ هذه الطّريقة من أقدم الطّرق الحديثة في تدريس النّحو العربي، فقد سادت في مطلع القرن العشرين، وبالرّغم من قدمها إلاّ أنّها لا تزال تستخدم في بعض مدارس الدّول العربيّة. وتستند هذه الطّريقة على القياس؛ "ينتقل الفكر فيها من الحقيقة العامّة إلى الحقائق الجزئيّة، ومن القانون العام إلى الحالات الخاصّة، ومن الكلّي إلى الجزئي، ومن المبادئ إلى النّتائج، وهي إحدى طرق التّفكير التي يسلكها العقل في الوصول من المعلوم إلى المجهول"[1] .

ويصفها آخر بأنّها: "تقوم على حفظ القاعدة منذ البداية، ثمّ الإتيان بشواهد وأمثلة تثبتها، وهذا يعني أنّها تقوم على الحفظ، فالطّالب ملزم بحفظ القواعد أوّلا ثمّ تعرض عليه الأمثلة التي توضح هذه القاعدة، أي أنّ الذّهن يبدأ من الكلّ إلى الجزء"[2] .

وتمتاز هذه الطّريقة عن غيرها، بأنّها طريقة التّعليم والتّزوّد بالمعلومات، وبأنّها سريعة بإعطاء المعلومات مباشرة للطلاّب، ويمكن استخدامها في الصّفوف كثيرة العدد، كما أنّها أدعى إلى الضّبط والإصغاء، إلاّ أنّها ليست طبيعيّة في تسلسل الخطوات للوصول إلى النتائج، إضافة إلى أنّها لا تنمّي شخصيّة الطّالب، ولا تربّي فيه روح النّقد، **ولنجاحها** لا بدّ من مراعاة أمور ثلاثة:

- مراعاة الدّقّة في صوغ القاعدة، أو القانون، أو الحقيقة المراد تدريسها، حتّى لا يظهر أيّ خطأ أثناء التّطبيق.

---

(1) زكريّا إسماعيل، طرق تدريس اللّغة العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة، مرجع سابق، ص224.

(2) السّاموك سعدون محمّد، مناهج اللّغة العربيّة وطرق تدريسها، دار وائل للنّشر،عمّان، الأردن، ط1، 2005، ص228.

- لابدّ من وضوح الأسلوب ليدرك الطّلاّب القاعدة بسهولة.
- لابدّ فيها من إعطاء حقائق جديدة، أو إعادة شرح قاعدة سبق تقديمها بطريقة مغايرة.

ولهذه الطّريقة **سلبيات** نذكر منها:

- من سلبيات هذه الطّريقة أنّها تبدأ بالأحكام العامّة الكلّيّة، التي تكون غالبا صعبة الفهم والإدراك، ثمّ تنتهي بالجزئيات، أي أنّها عكس قوانين الإدراك، حيث أنّها تبدأ بالصّعب وتنتهي بالسّهل[1] .
- من عيوبها أنّها تبعد التلميذ بحيث لا يكتشف القواعد النّحويّة، وبالتّالي لا يفهم جيّدا رغم حفظ القاعدة، وهذا ما يعيق التّطبيق الجيّد[2] .
- هي طريقة تجلب الملل، ولا تكسب التّلميذ معلومات مفهومة، وبالتّالي تنفّره من دراسة القواعد النّحويّة[3] .

وتسير هذه الطّريقة على النّحو التّالي:

- التّمهيد وذلك لإيجاد الدّافع لتلقّي الدّرس الجديد، وتحديد الهدف منه.
- عرض القاعدة وتحديد المشكلة، وذلك بأن يضع المعلّم القاعدة العامّة التي يريد تدريسها بين يدي طلاّبه، بحيث تكون محدّدة وواضحة، وتحوي عقبة على شكل مشكلة صغيرة تتحدّى عقولهم وتحفّزهم على تجاوزها لإيجاد الحلّ.
- تفصيل القاعدة، ويتم ذلك بإعطاء أمثلة من الطّلاّب بحيث تنطبق عليها القاعدة انطباقا سليما، لتثبيتها وترسيخها في عقولهم.
- التّطبيق: وذلك بإعطاء مزيد من الأمثلة من طرفهم، وعند كلّ مثل يستوقفهم المعلّم ليقنعهم المعلّم بصحّة القاعدة وجدواها وأثرها في تعبيرهم.

---

(1) علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللّغة العربيّة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص294-295.

(2) زكرياء إسماعيل، طرق تدريس العربية، مرجع سابق، ص224.

(3) فضل اللّه محمّد رجب، الاتّجاهات التّربويّة المعاصرة في تدريس اللّغة العربيّة، دار عالم الكتب، ط1، 1998، ص192.

- تحديد الواجب اللّاصقّي للتثبيت والتّعزيز.

وقد سارت على هذه الطّريقة كتب النّحو الحديثة؛ ككتاب النّحو الوافي لعبّاس حسن، وجامع الدّروس العربيّة لمصطفى الغلاييني.

5.3. – الطّريقة الاستقرائيّة :

وفدت هذه الطّريقة إلى العالم العربي عن طريق البعثات العلميّة إلى أوروبا، حيث تأثّر هؤلاء بالثّورة التي قام بها (يوحنّا فرديريك هاربرت) في نهاية القرن التّاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ويطلق عليها الطّريقة الاستنتاجيّة أو الاستنباطيّة، أو طريقة هاربارت؛ وذلك لاستخدامها خطوات هاربارت الخمس. ويسير أسلوب التّعلّم فيها على عكس الطّريقة القياسيّة. ويرى مؤيّدوها أنّها هي الطّريقة الطّبيعيّة التي يمرّ بها التّفكير للوصول إلى كشف المجهول؛ وذلك عن طريق التّعرّف على القاعدة العامّة. "والأساس فيها الوصول من الأمثلة أو الجزئيات إلى القاعدة، بحيث تعرض الأمثلة وتناقش فيها الظّاهرة النّحويّة لكشف نواحي الاشتراك، ثمّ تستنبط القاعدة التي تسجل هذه الظّاهرة"[1] .

أ- محاسن الطّريقة الاستقرائيّة:

- للمعلّم فيها دور التّوجيه والإرشاد، فهو يحفّز تلاميذه ويشركهم معه في بناء الدّرس[2].
- تجعل من الطّالب متعلّما إيجابيا؛ لأنّه هو من يستنبط القاعدة بعد مناقشته الأمثلة والموازنة بينها، وبهذا فهو يسلك طريقا طبيعيّا للفهم: ينتبه ويفكّر ويعمل، ممّا يجعل الطّريقة محفّزة له على مزيد العمل[3] .

---

(1) الحمّادي يوسف وظافر محمّد إسماعيل، التّدريس في اللّغة العربيّة، دار المرّيخ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1974م، ص279.

(2) فضل اللّه محمّد رجب، الاتّجاهات التّربويّة المعاصرة في تدريس اللّغة العربيّة، مرجع سابق، 192.

(3) عبد الفتاح حسن البجّة، أصول تدريس العربية بين النظرية والممارسة، مرجع سابق، ص257.

- تنطلق من الواقع اللّغوي نفسه، وتعتمد على الملاحظة والتتبّع، والموازنة والاستنتاج والتّطبيق، فهي إذن طريقة البحث العلميّ التي تتّبع في تدريس المواد العلميّة الآن، وذلك لأنّها تساير طبيعة العلم[1].

وممّا يؤخذ عليها، البطء والتّأنّي في توصيل المعلومات، وقلّة الأمثلة المعروضة، والتّسرّع في الوصول إلى القاعدة. ومن الكتب الحديثة التي ألّفت وفق هذه الطّريقة، كتاب النّحو الواضح لعلي الجارم ومصطفى أمين. وتسيّر هذه الطّريقة وفق الخطوات التّاليّة:

أ- التّمهيد: بحيث يتوقّف على نوع الأمثلة المعروضة، ويتمّ استخلاصها عن طريق طرح أسئلة حول المعلومات السّابقة التي لها علاقة بموضوع النّحو الجديد.

ب- العرض: ويكون ذلك بإحدى الطّرق الآتية:

- عرض الأمثلة التي صاغها المعلّم على السّبورة بمفرده دون مشاركة المتعلّمين.
- مطالبتهم بإحضار أمثلة على غرار نمط معيّن، ومن حسنات هذا الأسلوب، إثارة المتعلّمين ومشاركتهم.
- مطالبة المتعلّمين بالقيام بأعمال داخل الفصل، ومن خلالها وعن طريق الأسئلة يستنبط الأستاذ الأمثلة الحيويّة.

ت- الموازنة أو المناقشة أو الرّبط: ويتمّ ذلك بمناقشة الطّلاّب عن طريق الأسئلة في الصّفات المتشابهة أو المختلفة للظّاهرة النّحويّة أفقيا وعموديا، تمهيدا لاستخلاص القاعدة، وتشمل هذه الموازنة الكلمة من حيث نوعها وإعرابها ووظيفتها وموقعها.

ث- الاستنباط: بعد أن ينهي المعلّم عمليّة الموازنة والمناقشة والتّحليل، وإظهار المشترك أو المختلف في الأمثلة، يقوم باستخلاص القاعدة بمعيّة الطلاّب، بعد أن يذكر لهم الاسم الاصطلاحي الجديد مثل: الحال، والتّمييز، والبدل والمنادى، وبعد أن يهضم الطّلاب القاعدة يقوم المعلّم بتسجيلها على السّبورة وقراءتها.

---

(1) ينظر: زكرياء إسماعيل، طرق تدريس العربية، مرجع سابق، ص223.

ج- التّطبيق: وتعتبر هذه الخطوة الغاية من الدّرس والثّمرة اللّغويّة له، ويكون جزئيا بعد كلّ مرحلة من مراحل الدّرس، أي قبل الانتقال من المرحلة الأولى من الدّرس إلى المرحلة الثّانية للوقوف على مدى استيعاب المتعلّمين للمعارف المقدّمة، وحتّى يستدرك النّقص الحاصل إن وُجِد، وكلّيّا بعد استنباط كامل القاعدة.

6.3. - طريقة النّص أو ما يسمّى بالطّريقة المعدّلة:

إنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة الرّسميّة ولغة التّدريس، لكافّة المواد التّعليميّة تقريبا، والتّحكّم فيها هو مفتاح العمليّة التّعليميّة/التّعلّميّة، وإرساء الموارد وتنميّة الكفاءات التي تمكّن المتعلّم من هيكلة فكره، وتكوين شخصيّته، والتّواصل بها مشافهة وكتابة في مختلف وضعيات الحياة اليوميّة.

وعلى المدرسة أن تعمل على استعادة التّلاميذ ثقتهم بلغتهم، والاعتزاز بثقافتهم، ويعتبر التّحكّم في اللّغة العربيّة كفاءة عرضيّة تؤثّر بصفة مباشرة في نجاعة مختلف التّعلّمات.

ولا يمكن تنميّة كفاءات المتعلّمين في اللّغة العربية، إلاّ بتسليط الضّوء والاهتمام بميادين اللّغة العربيّة والمتمثّلة في فهم المنطوق والتّعبير الشّفهي وفهم المكتوب والتّعبير الكتابي.

والمأمول من الطّالب أن نصل به إلى تحقيق كفاءته الشّاملة، من خلال مراحل التّعليم المختلفة المتعارف عليها. ولا يتأتّى ذلك إلاّ بتدريس الأنشطة اللّغويّة من خلال المقاربة النّصّيّة والتي تعدّ اختيارا بيداغوجيا يجسّد النّظر إلى اللّغة باعتبارها نظاما ينبغي إدراكه في شموليته، حيث يُتّخذ النّصّ محورا أساسيا تدور حوله جميع فروع اللّغة، ويمثّل البنية الكبرى التي تظهر فيها كلّ المستويات اللّغويّة؛ الصّوتية والدّلاليّة والنّحويّة والصّرفية والأسلوبيّة، وبهذا يصبح النّص المنطوق أو المكتوب المحور الذي تنطلق منه كلّ أنشطة اللّغة، ممّا ينمّي كفاءات ميادين اللّغة العربية كما أسلفنا.

وفي هذا يقول فتحي يونس وآخرون: "...وتعليم القواعد على وفق هذه الطّريقة، إنّما يجاري تعليم اللّغة نفسها، إذ إنّه من الثّابت الذي لا جدال فيه، أنّ تعليم اللّغة إنّما يجيء عن طريق معالجة اللّغة نفسها، ومزاولة عباراتها، فليكن تعليم القواعد إذن على هذا المنهج الذي يرتكز فيه على اللّغة الصّحيحة، ومعالجتها وعرضها على الأسماع والأنظار، وتمرين الألسنة والأقلام على استخدامها"[1] .

ويعني هذا الاتّجاه في تدريس اللّغة العربيّة أن تدرّس اللّغة على أساس أنّها وحدة متكاملة من حيث فروعها وفنونها. والتّكامل بين فروع اللّغة يعني الموازنة بين مهاراتها في التّدريس، وأن تدرس اللّغة كلاّ متكاملا، أي" أن ننظر إلى اللّغة على أنّها وحدة مترابطة متماسكة، وليست فروعا متفرّقة مختلفة، ولتطبيق هذه النّظريّة في تعليم اللّغة العربيّة، يتّخذ الموضوع أو النّص محورا تدور حوله جميع الدّراسات اللّغويّة، فيكون هو موضوع القراءة والتّعبير والتّذوّق والحفظ والإملاء والتّدريب اللّغوي"[2] .

وطريقة النّص الأدبي تعرّف بأنّها: "تقوم على عرض النّص الأدبي المترابط الأفكار، وهي تسير بكتابة النّص الأدبي أمام التلاميذ مع كتابة الأمثلة المرغوب في دراستها بخطّ مميّز، أو وضع خطوط تحتها، وبعد أن يقرأها التّلاميذ، يناقشهم المعلّم بالأمثلة المميّزة حتّى يصل إلى استنباط القاعدة"[3] .

- مميّزات المقاربة النّصيّة :

إنّ اعتماد هذه المقاربة في تدريس الأنشطة اللّغويّة له ما يبرّره؛ فهي تجعل المتعلّم ينظر إلى الظّواهر اللّغويّة المختلفة نظرة شموليّة مكوّنة لنظام منسجم ومتناسق،

(1) يونس فتحي وآخرون، طرق تعليم اللّغة العربيّة، برنامج تأهيل معلّميّ المدرسة الابتدائية للمستوى الجامعي المستوى الرّابع، 1987، ص149.

(2) السّفاسفة، طرائق تدريس اللّغة العربيّة، مركز يزيد للنّشر، عمّان، الأردن، ط3، 2004، ص44.

(3) السّاموك سعدون محمّد، مناهج اللّغة العربيّة وطرق تدريسها، مرجع سابق، ص228.

لا يختلّ فيه طرف على حساب طرف آخر، وبالتّالي يجب معالجته بشكل يحقّق المهارات اللّغويّة المعروفة، ويتميّز بعدّة خصائص:

– يدفع المتعلّم إلى استثمار ما تعلّمه في مجال اللّغة العربيّة لاسيما القواعد النّحويّة والصّرفية ويوظّفه بما يسمح له بتنميّة أدائه ومهاراته.

– من خلال الملاحظة والقراءة، يقف التّلميذ على نظام الكتابة العربيّة وقوانينها الضّابطة؛ فعبر استماعه إلى قراءة أستاذه يلاحظ التّغيّرات الطّارئة على الألفاظ والتّراكيب وبالتّالي يتمثّل معانيها شيئا فشيئا .

– يشجّع التّلاميذ على محاكاة النّصوص المقدّمة باستعمال اللّغة العربيّة السّليمة.

– يقدّم النّصُّ للتّلميذ الزّادَ المعرفيّ الضّروريّ لاستخدامه في مختلف الوضعيات التّواصليّة الدّالّة.

– من خلال هذه المقاربة، يتعرّف على الأنماط المختلفة للنّصوص، ومزايا وخصائص كلّ نمط ومجالات استعماله ممّا قد يوفّر له فرصة الإبداع الأدبي.

وما يلاحظ على هذه الطّريقة؛ أنّها تركّز على تدريس القواعد النّحويّة في إطارها الطّبيعي الذي استخرجت منه، وهو النّص اللّغوي، فمن خلال فهم النّص بعد قراءته وتحليله تستخرج الأمثلة المقصودة، وبعد ترسيخها في الأذهان تستنبط منها القاعدة النّحويّة؛ أي نعلّم التّلميذ القواعد ممّا أصبح في ذاكرته، وبهذا يسهل عليه فهم هذه القواعد[1].

(1) شنّين بلخير، طرق تدريس القواعد النّحويّة وعلاقتها بفكر ابن خلدون، مجلّة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد13، مارس2012،ص121.

المبحث الثّاني: مسائل وجب الانتباه إليها قبل الحديث عن تعليم النّحو

إنّ قضيّة تعليم النّحو عرفت الكثير من المساجلات والخلافات، بين الدّاعين إلى الاكتفاء من النّحو بما يضمن سلامة اللّسان من اللّحن، وبالتّالي انتقاء ما يتكرّر من القواعد ويكثر دورانها في عمليّة التّواصل.

بينما آخرون ينادون بالاستغناء عن الكثير من أعمدة النّحو التي بُني عليها، حتّى يستقيم الأمر، بل ربّما ذهب بعضهم إلى الابتعاد عن الفصحى وتبنّي العاميّة، ولتوضيح المسألة، ينبغي أن نبدّد ذلك الغموض الذي يلفّها ويزيد من حدّة النّقاش.

شدّد الدّكتور علي أبو المكارم في كتابه تعليم النّحو العربيّ على مجموعة من الضّوابط الهامّة التي يجب الوقوف عندها قبل الحديث عن تعليميّة النّحو، حتّى نلقي نظرة شاملة على الموضوع لنتبيّن موقعه وحجمه من البحث وأهميته، والاتجاهات والأهداف التي يجب تحرّيها في تناولنا له، وهي مجموعة من الأسس نوردها ونعلّق عليها[1]:

1. بين وظيفة النّحو وغاياته :

إنّ وظيفة النّحو المباشرة هي دراسة مستوى بعينه من مستويات اللّغة، ومعرفة نظمه وضوابطه، وصياغة هذه النّظم والضّوابط في شكل قواعد كلّيّة تستخلص ممّا كان من مأثورات لغويّة، وتحكم ما يقول من مقولاتها، هذا المستوى هو الجملة العربيّة بكلّ ما فيها من ظواهر، وما لها من جوانب، وما يؤثّر فيها من عوامل، وما يتّصل بها من مجالات[2] .

هذا من حيث الوظيفة، أمّا من حيث الغاية من تدريس النّحو العربيّ في مراحل التّعليم المختلفة، هي إقامة اللّسان، وتجنّب اللّحن في الكلام. فإن قرأ المتعلّم أو تحدّث

(1) أبو المكارم علي : تعليم النّحو العربي عرض وتحليل ،المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ /2007م، ص13.

(2) المرجع نفسه، ص14.

أو كتب، لم يرفع منخفضا، ولم يكسر منتصبا، وبالتّالي، يكون الغرض من تدريس النّحو هو تكوين الملكة اللّسانيّة الصّحيحة، لا حفظ القواعد المجرّدة، باعتبار أنّ العربيّ الأوّل الذي أخذت عنه اللّغة، لم يكن يدري بهذه المصطلحات النّحويّة المبتكرة، حتّى أُثِر عن أحدهم قوله: "إنّهم يتحدّثون عن كلامنا بكلام غير كلامنا". وخلاصة القول أنّ دراسة القواعد النّحويّة ليست غاية في حدّ ذاتها، وإنّما وسيلة من وسائل إتقان المهارات الأربع المعروفة؛ لأنّ إتقانها مشروط بمعرفة قواعد اللّغة العربيّة[1] .

ومعنى ذلك أنّ النّحو وسيلة لغاية أسمى وهي تعلّم اللّغة والتفقّه فيها. ونحن إذ نشير إلى هذه الحقيقة لا لشيء إلاّ لأنّها تعدّ من الأسباب التي أدّت إلى تدهور اللّغة العربيّة كون النّحو صار يدرّس لذاته بعيدا عن اللّغة. والمعلوم لدينا أيضا أنّ الهدف العام من تعلّم النّحو، هو حذق كلام العرب حتى ننتج متكلّما شبيها بالعربيّ الفصيح، وليصبح هذا النّاتج الجديد قادرا على تحقيق الغاية الكبرى التي من أجلها دُرست اللّغة واستُنبِطت القواعد ألا وهي التّفقه في كتاب اللّه قراءة ودراسة وفهما وتفسيرا.

2.بين تعليم النّحو وتعليم اللّغة :

وكما أرّقت قضية تعليم النّحو العلماء والنّحاة والقائمين على شؤون النّاس قديما، ألقت بظلالها على المنشغلين بهموم اللّغة حديثا بما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية وخطورة.

فالنّحو بالنسبة للّغة العربية كالعمود الفقريّ بالنسبة للجسد، أو كالقلب بالنسبة لبقية الأعضاء، فبه تتطوّر وتزدهر، وبدونه تفقد نضارتها ورونقها وقوّتها، ولذلك يعدّه الكثيرون من الأسباب الرّئيسة في الكثرة التي شهدها التّأليف النّحويّ، من المتقدّمين والمتأخّرين. يقول علي أبو المكارم في هذا الشّأن: "وحسبنا أن نرجع إلى قوائم المصنّفات النّحوية، ونلّم بطرف من تاريخها، ونقف على أسباب تأليفها، وعوامل تصنيفها، لندرك أنّ

(1) ينظر: داود عبده، نحو تعليم اللّغة العربيّة وظيفيا، مرجع سابق، ص53.

تعليم النّحو كان أحد العوامل الرّئيسة في تعدّدها وتنوّعها، إن لم يكن العامل الأشدّ تأثيرا فيها" [1].

والسّؤال الذي يطرح نفسه: هل تعلّم القواعد النّحويّة يجعل من الشّخص متقنا للّغة؟ وبعبارة أخرى، هل القواعد النّحويّة تغنينا عن تعلّم اللّغة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة نقول: العلاقة الموجودة بين النّحو واللّغة وطيدة، والرّابط بينهما متين. والعلّة من معرفة هذا الأساس هو معرفة المنهجيّة الصّحيحة في عملية تعليم النّحو، إذ الأسئلة التي تطرح كثيرة ومتنوّعة، منها : هل نحن بصدد تعليم اللّغة أو النّحو ؟ وهل تعليم النّحو هو السّبيل الوحيد لتعلّم اللّغة، أم هناك طرق أخرى لتعلّمها؟ وبعبارة أخرى هل تعليم النّحو غاية في حدّ ذاته ؟ أم هو وسيلة للوصول إلى غاية أسمى وهي حذق كلام العرب ؟

وعليه يمكننا القول أنّ تعليم النّحو يضطلع به معلّمو النّحو، أمّا تعليم اللّغة فهي مهمّة الجميع، أي المجتمع كلّه وبجميع مؤسّساته. وفي هذا السّياق يقول أبو المكارم: "...إنّ تعليم النّحو قد يكون من بعض الجوانب أيسر من تعليم اللّغة بحكم أنّ هدف النّحو المباشر منح نوع من المقدرة على التّحليل، أمّا الغاية من تعليم اللّغة فاكتساب المقدرة على التّركيب، بما يعنيه ذلك من إطلاق لقدرات المتعلّم في إبداع ما يريد من أشكال التّركيب... " [2].

أمّا ابن خلدون فقد حاول أن يعالج هذه القضيّة بالتّفريق بين الملكة والصّنعة فقال: "والسّبب في ذلك أنّ صناعة العربيّة إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصّة، فهي علم بكيفيّة لا نفس كيفية، فليست نفس الملكة، إنّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصّنائع علما ولا يحكمها عملا (.....)، ولو طولب بهذا العمل أو شيء منه لم يحكمه، وهذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإنّ العلم بقوانين الإعراب إنّما هو علم بكيفيّة العمل، وليس هو نفس العمل، ولهذا نجد كثيرا من جهابذة

(1) علي أبو المكارم، تعليم النّحو العربي عرض وتحليل، مرجع سابق، ص09.

(2) المرجع نفسه، ص20.

النّحاة والمهرة في صناعة العربيّة المحيطين علما بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين لأخيه، أو ذي مودّته، أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده، أخطأ فيها عن الصّواب، وأكثر من اللّحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك "[1].

فالنّحو عنده . أعني ابن خلدون . مجرّد بعض من أحكام اللّسان أي أنّ هناك جوانب أخرى في إفادة المعنى لا تقل أهمية عنه. وبهذا فالإعراب وسيلة من بين وسائل عدّة توصلنا إلى معرفة كلام العرب. إذن كما هو معروف عند العام والخاصّ أنّ النّحو مستنبط من استقراء كلام العرب الفصحاء فهو كما تمّ تعريفه عند ابن جنيّ سابقا بأنّه انتحاء سمت كلام العرب، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها.

فالهدف الأساسي من تعليم اللّغة العربيّة، هو إكساب المتعلّم القدرة على الاتّصال اللّغوي الواضح السّليم، سواء كان هذا الاتّصال شفويا أو كتابيا، وكلّ محاولة لتدريس اللّغة العربيّة يجب أن تؤدّي إلى هذا الهدف، ولهذا يجب أن تكون النّظرة إلى اللّغة قائمة على أساس التّكامل بين فنونها، بدلا من التّفتيت والتّجزيء الحاصل نتيجة تدريسها كفروع في مواقف مصطنعة لا يجمع شتاتها جامع. فاللّغة كالكائن الحيّ، يؤثّر كلّ جانب من جوانبه في الجوانب الأخرى[2] .

وعليه، وحتّى تؤتي العمليّة التّعليميّة ثمارها، يجب أن يوجّه تعليم اللّغة توجيها وظيفيا، فيهدف بذلك تعليمها إلى تحقيق القدرات اللّغويّة عند التّلميذ، بحيث يتمكّن من ممارستها في وظائفها الطّبيعيّة العمليّة ممارسة سليمة، ولا يمكن أن يتّجه تعليم اللّغة هذا الاتّجاه إلاّ إذا كانت هذه الوظائف الطّبيعيّة للّغة واضحة في ذهن المعلّم.

(1) ابن خلدون، المقدّمة، مرجع سابق، ص 435 ـ 436 .

(2) علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللّغة العربيّة، مرجع سابق، المقدّمة، ص05.

3. بين النّحو التّعليميّ والنّحو العلميّ:

لقد اقتضت الضّرورة التّعليميّة منذ القدم إلى يومنا هذا، التّفريق بين النّحو الذي يصلح أن يكون نموذجا لتعليم النّاشئة، أو الرّاغبين في تعلّم العربيّة، والذي أطلق عليه النّحو التّعليميّ، والنّحو العلميّ الّذي يكثر فيه التّجريد والتّحليل والاستشهاد والتّعليل.

فالمشتغلون بميداني اللّغة والنّحو أشاروا إلى هذا التّقسيم، وأقرّوا بوجود نحوين، واحد تعليميّ وآخر علميّ.

لأنّ غاية البحث النّحوي كما يقول أبو المكارم : "رصد لكافّة الظّواهر النّاتجة عن تركيب الكلمات والمركّبات في الجملة من خلال تحليل استقرائي لنصوص اللّغة، المقصود وضع القواعد النّحوية لها مع ما يتطلّب ذلك من تصنيف وتفسير. وأمّا التّعليميّ فأمره مختلف، إذ أنّ مهمّته تحدّد في تمكين المتعلّم من إدراك الظّواهر اللّغوية المطّردة الوجوه النّاتجة عن تركيب الجملة العربيّة والوعي بضوابطها، ثمّ التمرّس باستعمال هذه الضّوابط في تحديد ما بداخلها من علاقات"[1].

إذا تتبّعنا رأي القدماء نجد أنّهم لم يفرّقوا بينهما صراحة، بل يظهر ذلك من خلال الملاحظات والتّوجيهات التي كانت تقدّم، والمؤلّفات النّحوية التي توالى تأليفها من أجل قضّية واحدة وهي تيسير النّحو العربيّ لدارسيه.

أمّا المحدثون فقد فرّقوا بينهما صراحة، فأعطوا لكلّ منهما تعريفه الخاص. فالنّحو التعليميّ (Grammaire pédagogique) عندهم: ".... يمثّل المستوى الوظيفيّ النّافع لتقويم اللّسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة، فهو يركّز على ما يحتاجه المتعلّم، يختار المادة المناسبة، من مجموع ما يقدّمه النّحو العلميّ، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التّعليم، وظروف العمليّة التّعليميّة" [2] .

---

(1) أبو المكارم علي، تعليم النّحو العربي، مرجع سابق، ص21.

(2) محمّد صاري، تيسير النّحو موضة أم ضرورة، مجلّة الدّراسات اللّغويّة ، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، المجلّد الثّالث، العدد الثّاني، جويلية، سبتمبر، 2001 .

أمّا النّحو العلميّ التّحليليّ (Grammaire scientifique analytique) : "فيقوم على نظريّة لغويّة تنشد الدّقة في الوصف والتّفسير، وتتّخذ لتحقيق هذا الهدف أدّق المناهج، فهو نحو تخصّصيّ ينبغي أن يكون عميقا مجرّدا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته"[1].

في نفس الموضوع أدلى الكثيرون بآرائهم حول طبيعة كلّ نحو وهدفه وطريقة تقديمه، فهذا الخوري يوسف داوود الموصلي يقول : "واعلم أنّ النّحو صناعة وعلم، فمن كونه صناعة يكسب صاحبه ملكة الصّواب في التكلّم، ومن حيث هو علم يوقفه على معرفة حقيقة قواعد النّحو وضوابطه، ونظامها المنطقيّ، وما بين بعضها بعض من النّسبة والعلاقة، فعلم النّحو نظريّ، وصناعة النّحو عمليّة. وعلم النّحو خاصّ بالعلماء قد تستغني عنه العامّة، وأمّا صناعة النّحو فلا يمكن أن يستغني عنها أحد"[2].

فالموصلي يظهر العلاقة بين النّحوين، كون الأوّل عبارة عن مجموعة من القواعد المستقاة أو المختارة من مدوّنة النّحو العام، والتي تصلح أن تشكّل قاعدة صلبة لعمليّة تعليميّة تربويّة.

وقد صرّح عبد الرّحمن الحاج صالح بهذا التّعريف والذي يصبّ في نفس المصبّ ليلفت انتباهنا إلى حقيقة مفادها التّفريق بين النّحويْن إذ يقول : "ينبغي أن نميّز بين هذا النّحو العلميّ الّذي يكثر فيه التّجريد والتّحليل، والنّحو التّعليميّ الّذي لا يراد منه إلاّ الاستعانة به على تحصيل الملكة اللّغوية، إلاّ أنّ هذا النّحو هو نتيجة عن استثمار ما حقّقه النّحو العلميّ من جهة وعلم تدريس اللّغات من جهة أخرى"[3] .

(1) محمّد صاري، تيسير النّحو موضة أم ضرورة ، مرجع سابق.

(2) الخوري يوسف داود الموصلي: التمرنة في الأصول النحوية، دير الآياء الدومنيكيين،ط 1 ، 1875، ج1، ص 26 .

(3) عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية ، ج 2 ،ص 43

في نفس السّياق يستكمل حسن عون شرحه لهذه القضيّة المتعلّقة بالفروق الموجودة بين اللّغة باعتبارها الوعاء الّذي نشأ فيه النّحو، وهذا الأخير(النحو)، ما هو إلاّ مكوّن من مكوّناتها فيقول: "وإذن فنحن أمام نحويْن . إن صحّ هذا التّعبير. نحو فنيّ ونحو علميّ، أمّا النّحو الفنيّ فهو جزء من اللّغة وعنصر أساسيّ من عناصر تكوينها كلغة راقية مهذّبة، وهو في نشأته في اللّغة يكاد يكون فطريّا وإن كان الأساس في وجوده هو المجهود العقليّ. فإنّ اللّغة بعد أن تتجاوز مرحلة الطّفولة ويبدأ العقل يتصرّف فيها من حيث الاشتقاق، والنّحت والتّصريف، ثمّ من حيث التّراكيب، ووضع الضّوابط المميّزة بين هذه التراكيب بالنّسبة لأدائها للمعاني، تجد نفسها مضطرّة بحكم مسايرتها لظروف المجتمع إلى التزام بعض الضّوابط لتمييز بعض التّراكيب عن بعضها، ولمعرفة وظيفة كلّ لفظ بالنّسبة لموقعه من الجملة، هذه الضّوابط في صورتها الأولى هي عبارة عن النّحو الفنيّ، وهو كسائر الفنون يسبق النّحو العلميّ ؛ ففنّ الهندسة أو الهندسة العمليّة وجدت قبل أن يوجد علم الهندسة، وفنّ النّحت وجد قبل أن توجد النّظريات العلميّة له، وفنّ الموسيقى وجد قبل أن تسجّل نظريّاتها العلميّة....." [1].

"ومقتضى هذه التّفرقة أنّ تعليم النّحو لا يكون عن طريق التّلخيص الكمّي لقضايا البحث النّحويّ؛ بتلخيص يتمثّل في إيجاز ما فيه من بحوث وتهذيب ما يتضمّنه من قضايا ووسائل، وإنّما هو مستوى معرفيّ مختلف، وقياس هذا المستوى ليس بمدى ما فيه من استيعاب، وإنّما بالمقدرة على توظيف أصول المعرفة التي أحاط بها المتعلّم"[2] .

4. ما اللّغة التي يقوم النّحو بدراستها؟

الذي ينبغي الانتباه إليه، هو تحديد اللّغة التي ينهض النّحو بدراسة مستوى من مستوياتها . حسب رأي علي أبي المكارم . إذ لا بدّ من التّفريق بين الفصحى واللّغات العاميّة واللّهجات المعاصرة، واللّهجات القبليّة القديمة.

(1) الخوري يوسف داود الموصلي : التمرنة في الأصول النّحوية ، مرجع سابق، ص 87 .

(2) أبو المكارم علي : تعليم النّحو العربي ، مرجع سابق، ص21.

فاللّغة الفصحى التّراثيّة، تلك المنسوبة إلى عصر الاستشهاد، وهي التي يحكم عليها بأنّها أرفع مستوى وصلت إليه العربيّة، وأكثرها تصرّفا، وأعظمها قدرة، وأوسعها إحاطة، وأعمقها دقّة، وأهداها على نهج التّعبير سبيلا، فحسبها أنّها وسعت كتاب اللّه وما دار حوله من بحوث ودراسات، وما صحبه وواكبه من تعدّد القول في مختلف المجالات[1].

ولكن اللّغة التّراثية أصابها كثير من التّغيير والتّبديل، لأنّ اللّغة كالكائن الحيّ تعرف نفس المراحل التي يسير عليها هذا الكائن، بحيث تكون جنينا ثمّ تنمو شيئا فشيئا فتشبّ وتهرم وقد تعمّر طويلا أو تتلاشى وتندثر حسب درجة الاستعمال. واللّغة العربيّة كما نقلنا عن عبّاس حسن، تعرّضت إلى نفس النّاموس، فكثير من مفرداتها تلاشت، كما عرفت انحصارا كبيرا من طرف لغات دخيلة، سواء نتيجة الاستعمار الّذي عرفته البلاد العربيّة أو نتيجة البعثات العلميّة، أو نتيجة العلاقات التي تعرفها الميادين المختلفة. فهل بمقدورنا تعليم الفصحى التّراثيّة في هذا الزّمن الذي تراجع فيه النّشاط اللّغوي إلى أبعد حدّ، وفي عصر تغيّرت فيه الحياة العربيّة من النّقيض إلى النّقيض؟

ويوجد في السّاحة اللّغويّة أيضا ما يعرف بالعاميّة المعاصرة، ولها صلة ونسب مع الفصحى التّراثيّة، ولكنّهما ليستا على نفس المستوى، فبينهما الكثير من الفروق، ويمكن إرجاع تلك الفروق إلى أنّ العربيّة المعاصرة ليست امتدادا للفصحى التّراثيّة وحدها، بل تعرّضت لمؤثّرات شتّى، وفي طليعتها الرّكام اللّغوي الذي تعرّضت له، من اللّغات الأجنبيّة التي عايشتها في بعض مراحل حياتها، إضافة إلى التّطوّر اللّغوي الذي يصيب اللّغة من حيث هي ظاهرة اجتماعيّة عند تطاول الزّمن عليها كما أسلفنا [2] .

ويرى داود عبده، وفي معرض انتقاده لأولئك الذين يُرجعون سبب تأخّر التّلاميذ لغويا إلى الشّارع كونه يهدم كلّ ما يتعلّمه في المدرسة ،" فالطّفل– بالنسبة إليه –سرعان

(1) أبو المكارم علي : تعليم النّحو العربي، مرجع سابق، ص16.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص16.

ما يستنتج أنّ لكلّ من اللّغة الفصحى المستعملة في المدرسة واللّهجة المستعملة في البيت مكانا ومقاما تستعمل فيه"[1] .

ثمّ يدافع عن الفكرة القائلة بأنّ الفصحى لا تختلف عن اللّهجات المحكيّة، باعتبار أنّ القواعد الصّوتيّة وقواعد تركيب الكلمة وتركيب الجملة مشتركة إلى حدّ كبير بين الفصحى واللّهجات.

أمر آخر متعلّق بمستويات اللّغة الفصحى، فحسب عبد الرحمن الحاج صالح، "يجب التّفريق بين لغة التّخاطب والتي هي أخفّ بكثير من اللّغة المحرّرة لأنّها تستعمل يوميّا وفي كلّ وقت، ولغة الانقباض كما يسميها الجاحظ. فالمستوى المستخفّ خاص بالتّخاطب اليومي العادي ويكثر فيه التّخفيف كاختزال الحركات(وسمّي بالاختلاس والإخفاء عند النّحاة)، والمحذوف للحروف والكلم، والإدغام بين أواخر حروف الكلمة والكلمة التّالية، وغير ذلك من أنواع التّخفيف. وأمّا الثّاني فهو الأداء الذي يتمسّك به في الخطب والمحاضرات في المحافل وكلّ مقام ذي حرمة"[2] .

فمن الخطأ أن يتمّ التّركيز من قبل المعلّمين على ضرورة الإعراب والنّطق الصّحيح ببنية الكلام، حتّى يخرجوا بالفصحى إلى تأدية لم تعهدها العرب. يقول عبد الرّحمان الحاج صالح: "غير أنّ الملاحظ هو أنّ هذه الصّفة (الاستخفاف) لا وجود لها في اللّغة التي يتعلّمها الطّفل في المدارس، واللّغة الفصحى التي يلتقطها في الإذاعة والتّلفزة وغيرها، ففي هذه الفصحى التي يتكلّف فيها المتكلّم أكثر ممّا هو لازم – دون أن تضطرّه إلى ذلك حرمة المقام– يكثر فيها الحشو (وهو غير الإطناب) كثرة ليس فوقها

(1) داود عبده، نحو تعليم اللّغة العربيّة وظيفيا، مرجع سابق، ص6.

(2) الحاج صالح عبد الرّحمن، إعادة الاعتبار للّغة العربيّة في المجتمع العربي، مقال منشور في مجلّة اللّغة العربيّة، المجلّد 11، العدد 1، 2009، ص66.

من مزيد، وذلك كالاستعمال المستمرّ لأدوات التّوكيد مهما كان مقتضى الحال: إنّ، قد، لقد....وغيرها مثل: إنّه قد وصل"[1] .

فجنوح المعلّم إلى تعليم تلاميذه الجمال اللّغوي دون مراعاة الاستعمال اليومي للخطاب، فلا شكّ أنّه يجعل رقعة استعمال اللّغة في الخطاب تتقلّص وتضيق. يقول في هذا الشّأن: "فاللّغة إذا صارت تكتسب الملكة فيها بالتّلقين، وإذا اقتصر هذا التّلقين على صحّة التّعبير وجماله فقط، واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّة واقتصاد في التّعبير، وابتذال واسع للألفاظ، تقلّصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبيّة محضة، وعجزت حينئذ أن تعبّر عن لغة التّخاطب الحقيقيّة سواء أكانت عاميّة أو أجنبيّة"[2] .

5. صعوبات تعلّم النّحو:

إذ لابدّ من تحديد تلك الصّعوبات التي تعيق تعلّم المادّة النّحويّة وتصنيفها لمعرفة المتسبّب فيها إن كان المتعلّم أو المعلّم، أو المناهج المتّبعة، أو الظّروف المحيطة بالعمليّة التّعليميّة / التّعلّميّة أو صعوبات متعلّقة بالمادّة النّحويّة نفسها.

فالمتتّبع لواقع اللّغة في الأقطار العربيّة يلمس تدنّيا في الأداء على كل الأصعدة، لا من حيث الحديث والتّعبير فقط، بل حتّى من حيث الكتابة والتّحرير. فالنّاشئة لم تعد تتعاطى مع هذه اللّغة بشكل يسمح لها بتقديم نموذج لغويّ مقبول رغم كلّ الجهود التي بذلت سابقا ولاحقا، فالأسباب كثيرة بلا شك والهمّ واحد. وقد حاول المتخصّصون في هذا الشّأن أن يشخّصوا الدّاء ويذكروا الأسباب، وكانت محاولاتهم متفاوتة وآراؤهم مختلفة، وإجمالا يمكن تقسيمها إلى صعوبات أساسيّة، وأخرى ثانويّة.

1.5. **الصّعوبات الأساسيّة:** أخطر ما يمكن أن يؤثّر في تعليميّة النّحو العربي خاصّة وتعليم اللّغة العربيّة عامّة، ما يتعلّق بالمنهاج التّربوي؛ فكلّما حضي هذا الأخير

(1) الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، مؤسّسة الفنون المطبعيّة، الجزائر، 2007، ج1، ص68.

(2) المرجع نفسه، ص68.

بالاهتمام من طرف القائمين على الشّأن التّربويّ، كلّما توفّرت فيه حينئذ صفة الاستقرار . فلا يمكن للمنهاج أن يتّصف بهذه الصّفة إلاّ إذا أخذ وقته الكافي من الدّراسة، بحيث تشمل كلّ الجوانب والأسس التي تعنى بالعمليّة التّعليميّة، سواء من حيث :

- الأسس التي ينبني عليها المنهاج كالأساس: الثّقافي والحضاري للمجتمع، والأساس الفلسفي الإيديولوجي، والأساس العلمي المعرفي، والأساس السّيكولوجي النفسي.
- التّوقيت المخصّص لتدريس النّحو خاصّة واللّغة عامّة.
- الطّرائق المتّبعة في تقديم هذه المادّة.
- الأهداف والكفاءات المراد تحقيقها لدى كلّ فئة متعلّمة.

وأيّ اضطراب يمسّ بالمناهج التّربويّة، يعرّض العمليّة التّعليميّة برمّتها إلى الاضطراب والفشل. يقول علي أبو المكارم:" المنهاج المضطرب كفيل بإعاقة العمليّة التّعليميّة على نحو تصبح فيه عالة على الأطراف المشاركة فيها"[1] .

ولتحقيق منهاج متوازن ومستقر، يجب أن تتدخّل بعض الأطراف التي لها علاقة من بعيد أو من قريب، ونذكر منها:

- المؤسّسات الرّسميّة: ونقصد بها الحكومات العربيّة، باعتبار أنّ المناهج وليدة توجّهات هذه الهيئات، و باعتبارها المسؤول الأوّل عن حاضر الأمّة ومستقبلها، فبِيَدها أن تدعم هذا الملفّ وتدافع عنه بكلّ قوّة، وتقدّم له كلّ دعم، حتى ينمو ويترعرع في بيئة صالحة تثمر جيلا محّبا للغته، مستعملا إيّاها في كلّ المناسبات، مؤمنا بقدرة اللّغة العربيّة على منافسة كلّ اللّغات، وكيف لا وقد كانت عماد الحضارة العربيّة الإسلامية لقرون، وأداة للطّب والهندسة والفنّ والفلسفة وغيرها من العلوم. فالمجهود الّذي يقدّمه الحاكم هو الفيصل، لأنّه يغيّر بالسّلطان ما لا يغيّر بالقرآن، فالاهتمام

(1) أبو المكارم علي : تعليم النّحو العربي ، مرجع سابق، ص22.

باللّغة العربيّة في المدارس والمؤسّسات وتشجيع لغة العلوم كفيل بأن يعيد لها رونقها وجمالها وقوتّها.

- المجتمعات العربيّة: فالأقطار العربيّة تعرّضت إلى كلّ أنواع القهر والاضطهاد، من طرف احتلال أوروبيّ غاشم لقرون عدّة، حاول من خلالها القضاء على كلّ ما يدعم الهويّة الإسلاميّة العربيّة، كنشر المسيحيّة وغلق المساجد والمدارس وتشجيع اللّغة الأجنبيّة لذلك المستعمر، بل تعدّت محاولاته إلى أبعد من ذلك وهو القضاء على كلّ ما يمتّ بصلة إلى الإسلام والعروبة.

فكلّ هذا الاستبداد انعكس سلبا على المجتمعات العربيّة بتأخّرها بقرون عديدة عن ركب الحضارات، و كذا انحطاط لغتها، إذ أصبحت عبارة عن مزيج من اللّغات واللّهجات الرّكيكة أقل ما يقال عنها أنّها لا تستطيع أن تبني حضارة أو علما.

والأخطر من ذلك أنّ هذا الاستعمار الظّالم قد أنتج لنا جيلا تابعا يدافع عن لغة الاستعمار، بكلّ ما أوتي من قوة وعزم داعيا إلى الثّورة على كلّ ما هو قديم، والتمسّك بكلّ آت من وراء البحار باعتباره التقدّم والتطوّر والازدهار. وبهذا أضحت تشكّل حجر عثرة في سبيل نهضة لغويّة شاملة، ولن يحدث هذا الازدهار اللّغوي إلاّ إذا شكّلت هذه المجتمعات- في تقديرنا- ورقة ضغط لتبنّي مناهج تثري العربيّة وتؤسّس لتدريسها وتنميتها ودعمها.

2.5. **الصّعوبات العرضيّة:** وسمّيت بذلك لأنّها متحكّم بها، ويمكن لها أن تتغيّر إلى الأحسن إذا وجدت من يدعمها ويدفعها للأحسن؛ فالمعلّم غير القادر ينتج دائما متعلّمين مختلطي الإدراك لمقوّمات العلم، والظّروف غير المواتية قد تسم العمليّة التّعليميّة كلّها بالعبث. ويمكن حصر هذه الصّعوبات في:

- المعلّم: فهو الحلقة التي لولاها لما استطاع الطّالب أن يتفاعل مع الدّرس النّحويّ، فهذا العنصر يحمّلونه تارة المسؤوليّة الكاملة عن تردّي أوضاع النّحو، باعتباره لم

يواكب التّطوّرات الحاصلة في حقل التّعليميّة، وكونه يفتقر إلى المنهجيّة الملائمة للتّعليم. بل يعيبون عليه عدم قدرته وعدم كفاءته في هذا المجال باعتبار أنّ جلّ المعلّمين–على الأقلّ في الوقت الرّاهن– هم من الطّبقة التي تحمل تعليما أكاديميّا غير ملائم لمهنة التّدريس، والكثير منهم ينقصهم التّكوين المتخصّص، وبالتّالي اختيارهم العمل في هذا المجال لا ينمّ عن رغبة وحبّ في هذا النّشاط، بل دفعهم إلى ذلك صعوبة الظّروف المعيشيّة وهكذا تنطبق عليهم مقولة "مكره أخاك لا بطل"، ومنه فـ"فاقد الشّيء لا يعطيه" . وحتّى نغيّر من هذه المعادلة ونقضي على نظريّة المعلّم غير القادر، يمكن تبنّي مجموعة من الاقتراحات نذكرها كالآتي:

- بعيدا عن التوظيف العشوائي، نعمل على إعطاء الأولويّة لأصحاب الشّهادات العلميّة المتخصّصة في العمليّة التّعليميّة، كالمتخرّجين من المدارس العليا كما هو متوفر عندنا في الجزائر، وفي معاهد التّربيّة في معظم البلدان العربيّة.
- إخضاع المنتسبين للتّدريس في حقل التّربية والتّعليم إلى التّكوين المتخصّص القبلي، وأثناء المداومة في فترات تكوينيّة مدروسة.
- إطلاعهم على الجديد في حقل التّعليميات، كنوع من الرّسكلة حتّى يطوّروا من مهاراتهم وقدراتهم العمليّة.
- تحسين الظّروف الماديّة والاجتماعيّة ما من شأنه أن يدفع القائمين على العمليّة التّعليميّة إلى بذل المزيد من الجهد، ويجعلهم يتبنّون هذه المهنة عن قناعة.

– المتعلّم: وهو الحلقة الأهم في العمليّة التّعليميّة/ التّعلّميّة، فهذا المتلقّي غير قادر أو غير مهتمّ بهذا النّوع من التّعليم لعدّة أسباب: كصعوبة المادّة وعدم فهمها، أو أنّ النّحو لا يشكّل حافزا بالنّسبة إليه، فالعصر عصر تكنولوجيا وتقدّم علميّ، ولغات هذه العلوم هي الانجليزية مثلا فما الفائدة من تعلّم العربيّة؟ أو هذا ما يحاول أن يقنع به نفسه. زيادة على ذلك، سوء اختيار الطّرق التّربوية التي من شأنها جعل المتعلم يُقبِل

على التّعلّم، وربّما نفوره ناتج عن سوء معاملة المعلّمين له نتيجة جهلهم بالجوانب النّفسيّة والاجتماعيّة.

زيادة على دور المعلّم والمتعلّم، تظهر بعض الظّروف الأخرى كالوسائل التّربويّة، والجوانب الاجتماعيّة والاقتصادية لكلّ منهما، وغياب التّوجيه البيداغوجي للمشرفين التّربويين ، كلّ هذه العوامل وغيرها تسهم سلبا وتقف كحاجز في سبيل تطور التّعليم ، "فهذه الظّروف غير المواتية قد تسم العمليّة التّعليميّة كلّها بالعبث، غير أنّها برغم شدّة ظهورها، ووضوح آثارها، تظلّ عرضيّة، لأنّ من الممكن قهرها متى ما غُيِّرت العناصر غير الصّالحة فيها"[1] .

فلا يمكن أن تستعمل اللّغة في المجال التّربويّ دون غيره من المجالات، حتىّ إذا خرج الطّالب أو المتعلّم . بصفة عامّة . إلى أيّ مكان آخر تلاشت تلك القواعد والاستعمالات لأنّها لم تجد البيئة التي تحتضنها فتنمو وتزدهر.

إنّ اللّغة العربيّة في بيئتها الأصلية أيّام نشأة النّحو، كانت توفّر شروط الحياة . إن صح التّعبير . لأيّ متعلّم، وكفيلة بأن تعيد إلى حضنها كلّ شاذّ عنها، و بالتّالي يستطيع أن يصقل لغته ويصطفّ مع الآخرين، بدون أدنى جهد يبذل؛ أمّا اليوم فتلك البيئة قد تدهورت واللّغة قد أصابها الهوان نتيجة تعرّضها لمعاول الهدم من العدوّ والصّديق.

وفي الأخير يمكننا القول أنّ النّظرة إلى النّحو تختلف اختلافا رهيبا بين القدامى والمحدثين، فأسلافنا كانوا يجلّون العربيّة ويدافعون عنها ويفخرون بها، لأنّها لغة القرآن وبها نزل وإن اختلفت طرائقهم في تقديمهم لشتّى العلوم.

أمّا في العصر الّذي نعيشه، فالعربيّة تقاوم بشتّى الأسلحة وتجابه بكلّ الطّرق، وهو ما حال دون بلوغها المرتبة التي نريد، لأنّ السّياسات العربيّة لا تؤمن بالعربيّة كلغة تطوّر وعلوم، وحتّى الشّعوب العربيّة تنظر إليها بريبة وشكّ، إذ هي لغة التّخلّف والتّقهقر،

(1) أبو المكارم علي، تعليم النّحو العربي ، مرجع سابق، ص22.

وغيرها لغات التّطوّر، وعليه لا يهم –حسبهم– إن تخلّينا عن تراثنا وتسابقنا لكسب ودّ تراث غيرنا، فالمهمّ أنّ التّواصل موجود، سواء أتكلّمنا بالعربيّة أم بالعامّيّة. والاستنتاج الّذي توصّل إليه الدّكتور محمد صاري مفاده : "... أنّ أسلافنا نظروا إلى مشكلة الضّعف النّحويّ نظرة واعية أدّت بهم إلى النّتائج المرضيّة، وقد ساعدهم في ذلك مستواهم العلميّ المقبول، وواقعهم الحيّ من حيث السّليقة، وطريقة معالجتهم للّصعوبات التي وقفت ضدّهم، أمّا المعاصرون فقد اختلفوا في المنهج ونظروا إلى المشكلة من مناح عدّة وهذا هو سبب ضعفهم وعدم قدرتهم على إيجاد الحلّ المناسب"[1].

لذلك لا يمكن للعربيّة أن يكون لها شأن، إلاّ إذا استعملها الطّبيب والمهندس والصّحفي والوزير والرّئيس والمرؤوس وغيرهم، في كلّ المؤسّسات وفي كلّ المجالات، دون استثناء فيحدث ما يسمّى بالانغماس الكليّ.

3.5. النّحو في حدّ ذاته : وهو مشكل لابدّ من بسط القول فيه لأنّ هناك من يرى أنّ النّحو بصيغته الحاليّة يقف حجر عثرة في سبيل تعلّمه وتلّقيه، لأنّه مليء بالفلسفات والتّعليلات والشّوائب التي لا تضيف في تعلّمه شيئا، وإنّ حذفها خير من تركها حتّى يسهل وتقبل عليه النّاشئة، هذا فريق، أمّا فريق آخر فيرى أنّ هذا الإجراء لا يغيّر الأمر ولا يذلّل الصّعوبات، فلا بدّ من خطوات جريئة تمس الهيكل العامّ للنّحو حتّى يستعيد نضارته وحيويته. ومن هنا وقع الخلاف وكثرت الفروق وارتفع الجدل واللّغط دون الوصول إلى نتيجة ملموسة.

6. فصل المجالات وتكامل المستويات" :

أي لا بدّ من رعاية الفروق الأساسيّة التي ترافق المتعلّم في كلّ مستوى، سواء من ناحية الاختلاف في اللّغة الأم أو التّفاوت في الخبرة من حيث الكمّ والنّوع، فلكلّ مستوى

(1) ينظر : محمد صاري : إصلاح النّحو ترف أم ضرورة (الملخّص)، ص07.

منهجه والمحتوى الّذي يناسبه، زيادة على أنّ كلّ مرحلة لابدّ أن تخدم المرحلة التي تليها وتدعمها بمعنى أنّ كلّ مستوى يكون قاعدة متينة لما بعده.

فمن شروط بناء المناهج، مراعاة الجانبين النّفسي والاجتماعي حسب ما توصي به الدّراسات النّفسيّة من ضرورة مراعاة الفروق الأساسيّة من جهة، وتكامل الخبرات الإنسانيّة وتراسل معطياتها من ناحيّة أخرى، وبمقتضى هذه الحقيقة ينبغي أن يراعى التّمييز بين أشكال مختلفة من التّعليم بحسب نوعية المتعلّمين؛ فالتّعليم الموجّه للنّاطقين باللّغة العربيّة، هو غير التّعليم الموجّه لغير النّاطقين بها، ونوع التّعليم المخصّص للنّاشئة يختلف تماما كما وكيفا عن تعليم كبار السّن، والخاص بالتّعليم النّظامي، يتمايز عن التّعليم الحر وهكذا. كما أنّ المناهج التّربويّة تأخذ بعين الاعتبار قضيّة المستويات التّعليميّة، وما يلائم كلّ مستوى مراعاة للسنّ وقدرة الاستيعاب، فنجد مستوى المبتدئين والمتقدّمين، والمتخصّصين ومستويات وسطى تتوسّطها[1] .

ومثالا على ذلك عند الحديث عن تدريس القواعد النّحويّة في المستوى الابتدائي، تتضارب الآراء وتختلف بين من يرفض تدريسها جملة، ومنهم من يدعو إلى اعتمادها والتّمسك بها، وقد انقسم الجمع في ذلك فريقين متضادين [2] :

الفريق الأول : يرى أنّه بالإمكان الاستغناء عن تدريس النّحو مادامت اللّغة ممكنة بدون هذه القواعد، والاكتفاء بكثرة التّدريب ومحاكاة النّماذج اللّغوية الكثيرة، ما من شأنه أن يصقل الألسنة ويهذب اللّغة. وقد استندوا في رأيهم هذا إلى ما يلي :

- أنّ أعراب البادية قد تعرّفوا على اللّغة دون معرفة قواعدها.
- أنّ الأطفال الصّغار يكتسبون لغتهم عن طريق المحاكاة دون حاجة إلى شرح كلمات أو الرّجوع إلى المعاجم، ومن هنا إمكانية تعلّم اللّغة دون قواعد.
- أنّ هذه القواعد جافة ومنفّرة تتنابها الفلسفة والمنطق.

(1) ينظر: علي أبو المكارم : تعليم النّحو العربي، مرجع سابق، ص24.

(2) عبد الفتاح حسن البجّة، أصول تدريس العربية بين النظرية والممارسة، مرجع سابق، ص245.

- أنّ هذه القواعد لا تفيد كثيرا في صون اللّسان من الخطأ واللّحن.

وهم بهذا يشيرون إلى معرفة نحوية معروفة بالنّحو الضّمني، والذي يعرّفه نصر الدّين بوحساين في كتابه مدخل إلى اللّسانيات التّطبيقية بقوله: "المقصود بالمعرفة النّحوية الضّمنية ما يكتسبه المتعلّم من قواعد نحويّة حينما يحتكّ مباشرة بالنّظام اللّغويّ الهدف دون واسطة منهجية علميّة" (1).

الفريق الثّاني : وهو الفريق الّذي ينتصر لتدريس القواعد النّحويّة الصّريحة أو ما يطلق عليه مصطلح النّحو الصّريح، والّذي عرّفه نصر الدّين بوحساين بقوله : "....المعرفة النّحوية الصّريحة فهي : جملة القواعد التي تمّ انتقاؤها من مدوّنة النّحو العلميّ وفقا لمعطيات ترتبط بعناصر المجال الذي يتفاعل داخله المتعلّم من جهة، وخصوصيّات المنهج الذي نعزم على تطبيقه من جهة ثانية، والتي يسهر على تبليغها المعلّم داخل وسط تعليميّ وفوج دراسيّ بأعلى مردود ممكن بحيث يتمكّن في آخر المطاف ـ نظريّا على الأقل ـ أن يكون في داخل المتعلّم القدرات اللّغويّة والمهارات المرتبطة التي تمنح له إمكانية استغلال اللّغة الهدف بالكيفيّة التي يشبه فيها المتكلّمين الأصليّين " (2).

يرى هذا الفريق أنّ تدريس النّحو أمر لا مفرّ منه لأنّ اللّغة مجموعة من البُنى المتماسكة والمحكومة بقوانين ضابطة تمنعها من التّلاشي والتّفكّك. ولو رجعنا إلى الملاحظات التي ما فتئ الجاحظ يقدّمها في هذا الشّأن، لوجدناه قد دعا صراحة إلى تبسيط النّحو للنّاشئة، وانتقاء ما يلائم هذه الطّبقة من المتعلّمين . إن صحّ التّعبير . وكأنّي به يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسألة المستويات التّعليميّة، وينظر إليها نظرة مستبصرة واعية. فتعليم الصّبي يحتاج إلى نوع من النّحو يختلف عمّا يقدّم إلى الطّبقات العليا.

---

(1) بوحساين نصر الدّين، مدخل إلى اللّسانيات التّطبيقية، الأمل للطّباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت)، ص143.

(2) المرجع نفسه، ص151.

وما رؤية الجاحظ في مسألة تعليم النّحو للصّبية إلاّ دليل على مراعاة قضيّة المستويات في تعليم النّحو، حيث يقول : "أمّا الصّبي فلا تشغل قلبه إلاّ بقدر ما يؤدّي به إلى السّلامة من فاحش اللّحن، ومن مقدار جهل العوامّ في كتاب إن كتب، وشعر إن أنشد، وشيء إن وصف، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به، ومذهل عمّا هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشّاهد والخبر الصّادق، والتّعبير البارع"[1] . زيادة على وجود أسباب موضوعيّة على الأقلّ بالنّسبة إلى هذا الفريق والتي نوردها كما يلي :

- أنّ القواعد وسيلة للكشف عن الخطأ ومن ثمّ تجنّبه نطقا وكتابة.
- أنّ المحاكاة في وقتنا الحالي أمر غير ممكن في ظلّ تراجع الفصحى.
- تعوّد القواعد المتعلّمين القدرة على الاستنباط والتّعليل ودقة الملاحظة والموازنة بين المتشابهات والمختلفات من التّراكيب.
- تؤمّن هذه القواعد الأسس الدّقيقة والمضبوطة للمحاكاة والتّقليد.

يقول حسن عون في هذا الصدد : "والنّحو بالنسبة للّغة هو عبارة عن مجموع الملاحظات والقواعد التي تلتزمها أساليب اللّغة في طرق أدائها للمعاني، فالتزام الرّفع في كلّ من يصدر عنه الفعل أو الحدث، والتزام النّصب في كلّ من يقع عليه الحدث، والتزام الجرّ في كلّ حالة من حالات الإضافة، وفي كلّ اسم مسبوق بحرف من حروف الجر، والتزام الجزم في الفعل المضارع إذا أسند إلى نون النّسوة، أو سبق بحرف من حروف الجزم، نقول: إنّ التزام حالة من حالات الإعراب المختلفة لكلّ حالة من حالات الكلمة بالنّسبة لموضعها من الجملة، إن هو إلاّ طريق من طرق الأداء في اللّغة العربيّة. أمّا ملاحظة ذلك للسّير على نهجه فهو من النّحو "[2] .

لتستقرّ الآراء على رأي ثالث يدعو إلى تأجيل تدريسها إلى سنوات لاحقة مع الاكتفاء بتدريس النّماذج اللّغويّة على شكل محاكاة في السّنوات الأولى من الدّراسة.

---

(1) الجاحظ : كتاب المعلّم (مجموعة رسائل الجاحظ)، مطبعة التّقدّم، مصر، (د ت)، ج3، ص88.

(2) حسن عون، اللّغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مرجع سابق، ص52.

المبحث الثّالث: التّيسير النّحوي ضرورة تسبق تعلم النّحو

إنّ فهم واقع اللّغة العربيّة اليوم يقتضي التّدقيق في سيرتها التّاريخيّة القديمة والحديثة، كما أنّ رسم صورة لها في المستقبل ينبني على معرفة هذا الواقع، والوقوف على الظّروف التي أدّت إليه ، ولا شكّ في أنّ أكثر الأحداث تأثيرا في حياة الأمّة ولغتها هو السّيطرة الأجنبيّة على البلاد العربيّة والإسلاميّة، والغزو الفكري الذي رافق تلك السّيطرة.

وكان تأثير تلك السّيطرة وذلك الغزو عميقا، وأصاب معظم جوانب الحياة، وكانت القضيّة اللّغويّة هدفا لذلك التّأثير، لأنّ العربيّة لغة القرآن الكريم، ووعاء الحضارة، وأداة الفكر، وأعظم روابط الأمّة بعد رابطة العقيدة، ومن ثمّ وجّه أعداء الأمّة أقوى سهامهم نحوها.

وبعد صراع امتدّ قرنين من الزّمان خرجت اللّغة العربيّة منتصرة، لكنّها خرجت مثخنة بالجراح، لا تزال بها حاجة إلى الجهود المخلصة حتّى تتخلّص من آثار تلك المعركة القاسية التي كانت تستهدف وجودها، ولمّا عجز الأعداء عن إقصائها عن الحياة، رضوا بعزلها عن جانب منها، ولكنّه الجانب المهم فلا تزال العلوم التّطبيقيّة تدرّس في الجامعات العربيّة بإحدى اللّغات الأجنبيّة، بحجج تعبّر عن عجز المتشبّثين بها، أكثر من تعبيرها عن عجز اللّغة ذاتها، والمشكلة تتفاقم كلّما تقدّم الزّمن[1] .

بالنّظر إلى هذا التّشخيص أو إلى غيره، رأى بعض المهتمّين بالشّأن اللّغوي في العصر الحديث، أنّ مشكلة اللّغة العربيّة تكمن في نحوها، و لا يمكن علاجها، إلاّ بتبنّى مشروع يسمح لهم من خلاله بالتّعرّض لهيكل النّحو بحذف ما يرونه غير أساسي في العمليّة التّعليميّة، هذا عند فئة منهم، أمّا فئة أخرى فترى الحلّ في فتح النّحو على

(1) غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربيّة الفصحى، دار عمار للنّشر والتّوزيع، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، ط1، 1426هـ/2005م، ص173.

الدّراسات الغربيّة الحديثة ليستفيد من هذا الفتح القادم باعتبار أنّ النّحو العربيّ مسألة تراثيّة ولا بدّ لها من عمليّة تجديد وتحديث، في حين ارتأى مجموعة منهم الإبقاء على هذه الثّروة الموروثة عن الأسلاف، ولا يمكن بحال من الأحوال التّفريط فيها أو حتّى في جزء منها، فالمشكلة – من وجهة نظرهم– متعلّقة بالظّروف وفي الأطراف المتعلّقة بالعمليّة التّعليميّة، وأيّ محاولة لإصلاح الصّرح النّحويّ خارج هذه الأطراف ضرب من العبث والخيال، بل ويقدّمون وصفة لمن أراد أن يشتغل في هذا المجال ويصلح من حاله النّحويّ واللّغويّ أن يأخذ نفسه بالسّير على طريق الأسلاف والاغتراف من منهلهم المعين، بحفظ كلام اللّه وأحاديث الرّسول عليه الصّلاة والسّلام، زيادة على النّماذج الكثيرة من آثارهم الشّعريّة والنّثريّة. لنصل في الأخير إلى فئة متطرّفة حاقدة على اللّغة العربيّة الفصحى نادت بإحلال العاميّة محلّها واستبدال الحرف اللّاتيني بالحرف العربيّ لحاجة خبيثة في نفسها.

إنّ المنادين بتيسير النّحو المعاصر، لم يتّفقوا على تعريف واحد للتّيسير، فقد تشعّبت مذاهبهم وانقسموا شيعا وطرائق قددا، وبذلك استطاعوا أن يجدوا لأنفسهم مجالا للاختلافات كما كان لغيرهم سابقا، السّبب الذي دفعهم إلى المطالبة بإعادة النّظر في النّحو ومشكلاته. وحتّى الاصطلاحات تنوّعت واختلفت، فمن التّيسير إلى الإصلاح إلى التّجديد إلى التّبسيط إلى التّقريب إلى غير ذلك من المصطلحات التي صاحبت حركة التّيسير وتوجّهات الفرق.

ولاشكّ أنّ الهدف واحد، وهو تقريب النّحو من مريديه بكلّ طريقة يرونها تخدم العمليّة، سواء بإعادة النّظر في القواعد النّحوية القديمة وطرحها بأسلوب تعليميّ بسيط، أو تخليص النّحو من كلّ شائبة قد تعيق عمليّة التّعليم، أو إخضاع النّحو للنّظريات التّربويّة الحديثة التي ظهرت في ظلّ البحوث اللّسانية من عهد دي سوسير إلى اليوم.

من هذه المنطلقات راح هؤلاء المطالبون بالتّيسير في عصرنا الحديث يبحثون عن خطوات جريئة لحلّ هذه المعضلة–حسب اعتقادهم– وانقسموا في ذلك فرقا كثيرة، كلّ فرح بما لديه، يصف المشكلة من وجهة نظره ويدافع عنها بالحجج والبراهين التي يراها مناسبة وتخدم نظريتّه.

ويمكن القول أنّ المحاولات المعاصرة لتيسير النّحو العربي انقسمت إلى ثلاثة أقسام سنحاول التّعليق عليها حتّى يتبيّن الخطّ الأبيض من الأسود [1] .

1. **الاتّجاه المحافظ:** هذا الفريق يعترف بوجود مشاكل تقف في طريق تلقّي النّحو، لكنّه لا يسمح بالمساس ولو جزئيا بهيكل النّحو، إذ هو عموده الفقريّ وأي زحزحة لأيّ فقرة من فقراته يتصدّع ويتهاوى. فالمشكلة –حسبه– لا يمكن حلّها بهذا الإجراء، فالأعباء يتحمّلها المعلّمون والمتعلّمون على حدّ سواء، وفي اعتقاده يأتي الحلّ من خلال التّمسّك أكثر بالنّصوص القديمة والإقبال عليها إقبال النّحل على الزّهر. فمعالجة المشكلة يتّم من داخل اللّغة نفسها لا بحذف شيء منها أو المساس بحدودها أو التّفريط بقاعدة واحدة من قواعدها[2].

يرى ابن خلدون هذا الرّأي حيث يقول : "ووجه التّعليم لمن يبتغي هذه الملكة، ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن، والحديث وكـلام السّلف ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولّدين أيضا في سائر فنونهم، حتّى يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم، ولقنّ العبارة عن المقاصد منهم، ثمّ يتصرّف بعد ذلك في التّعبير عمّا في ضميره

(1) ينظر : عبد الله عويقل السّلمي، محاولات التيسير النّحوي (دراسة تاريخية نقدية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب والعلوم الإنسانية، جدة ، 1430هـ/2009 م، مج 17، ص 328.

(2) المرجع نفسه ، ص 331 .

على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم، وما وعـاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم، فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمـال ويزداد بكثرتها رسوخا وقوّة ".[1]

فمن خلال رأي ابن خلدون نستشفّ الأسلوب الأمثل في تعلّم العربيّة ممثلة في نحوها؛ إذ لا يتأتّى لنا ذلك إلاّ بتشرّب النّصوص التّراثيّة. من مخاطبات وأشعار وأسجاع، وغيرهـا من الأداءات اللّغويّة حتّى الثّمالة، لتصبح لدينا فيما بعد القدرة على التّعبير حسب المنهاج الّذي ساروا عليه.

يقول الرّافعي: "إنّ الإصلاح اللّغويّ يكون بترتيب الموضوعات، لا بحذفها ولا بنقص شيء منها، بل وتركها على ما هي عليه من الأحكام والأوضاع والتّراكيب والاتّساع للمفردات ولو أقبلت كأعناق السّيل، وإنّما ينقصها فقط رجال يعملون ويحسنون إذا عملوا".[2]

إنّ هذا الفريق ينظر إلى اللّغة نظرة مقدّسة، لا يمكن العبث بقواعدها وأسسها، وهي تمثّل الذّاكرة الجمعيّة لكلّ النّاطقين بها، فلا يحقّ لأحد تغيير باب من أبوابها، أو الاستغناء عن موضوع من موضوعاتها، وهي بمثابة البنيان الذي إذا اختلّ منه جزء تداعى واندثر.

ويرجع بعض الدّارسين أنّ الأسباب التي أدّت إلى تراجع اللّغة العربيّة الفصحى، هو الاعتماد في التّدريس على المؤلّفات النحويّة لزمن الانحطاط، وهي فترة ساد فيها الجمود والتّقليد. وللخروج من هذه المعضلة التي نعيشها من تردٍّ لأوضاع اللّغة العربيّة وتراجع مستوى متعلّمينا ، يجب "النّظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصّدر الأوّل من الإسلام حتّى القرن الرّابع الهجري، وتفهّم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلميّة التي قلّما توصّل إلى مثلها كلّ من جاء قبلهم من علماء الهند واليونان، ومَن بعدهم كعلماء اللّسانيات الحديثة في الغرب"[3] . وشتّان بين دراسة تعتمد المؤلّفات الأصليّة، وأخرى تعتمد

(1) ابن خلدون، المقدّمة، مرجع سابق، ج2، ص435.

(2) الرّافعي مصطفى صادق، تحت راية القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط7، (د ت)، ص59.

(3) الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، مرجع سابق، ص169.

النّسخ المقلّدة؛ لأنّ" أكثر المناهج اللّغويّة لم يتأخّر لفظها عند المتأخّرين وإنّما تغيّر محتواها"[1] .

ويضاف إلى ما سبق فإنّ هذه المؤلّفات "تمتاز بقطع الصّلة بين القواعد، وبين كلام العرب، بحيث يأتي لإسناد القاعدة الشّاهد الواحد، وغالبا ما يكون بيتا شعريا فقط"[2].

وبهذا السّلوك يكون النّحاة المتأخرون، قد أقصوا اللّغة التي تداولها السّليقيّون في حياتهم اليوميّة؛ بمبالغتهم في الاعتماد على الشّواهد الشّعريّة، وكأنّهم يرون الفصحى لغة أدب لا لغة تخاطب يوميّة؛ " وهذا ما أدّى بالفصحى أن تنزوي في الخطاب الأدبي، وتبتعد عن المشافهة اليومية. وقد حدث ذلك في عصر الضعف؛ لأنّ همّ النّحويّ آنذاك هو الإعراب فقط، وأهمل المستوى العفوي وهو صحيح»[3]. وحَصْرُ اللغة في المستوى الترتيليّ بتركيزه على الشواهد الشعرية، في حين أنّ علماء العربية الأولون تجاوزوا ذلك وضمت مؤلفاتهم الخطابات العفوية التي سمعوها من أفواه السّليقيّين، كما ضمت الأمثال والحكم والقصص والأشعار وغير ذلك.

ينتقد عبد الرّحمن الحاج صالح أولئك الباحثين المتأثرين بالمناهج الغربية الذين يريدون إبقاء الفكر العربي جامدا منغلقا على مؤلفات زمان الانحطاط، وإلاّ لماذا رموا التّراث العربيّ الأصيل بالضّعف والوهن؟ حيث يقول :" وقد دعانا بعض الذين أرادوا فتح هذا الباب إلى ترك الكثير من المفاهيم التي جاءت في التراث فتهجموا على أصح هذه المفاهيم، إذ ظهرت في عصر الازدهار الفكري العربي وانتقدوها انتقادا تعسفيا اعتمدوا

(1) محمد صاري، ملامح من الفكر اللّساني عند الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح (قراءة في بعض النّماذج)، مجلّة المجمّع الجزائري للّغة العربيّة، جوان 2017، العدد 25، ص19.

(2) الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، مرجع سابق، ص169-170.

(3) بلعيد صالح، دروس في اللّسانيات التّطبيقيّة، دار هومة، الجزائر، ط6، 2011، ص160.

فيه على بعض النظريات الغربيّة في اللسانيّات من تلك التي تجاوزها الزمان في هذا النّصف الثّاني من القرن العشرين فأخطأوا الغرض»[1] .

وفي هذا السياق نجد الباحث المغربي طه عبد الرحمن يتعجب من ذلك «الانقلاب في القيم بين المشتغلين بتقويم التّراث، فما كان يجب أن يعظّم من معان متأصلة، ذهبوا إلى تحقيره من غير تحسّر، وما كان يجوز تحقيره من وسائل مقتبسة، ذهبوا إلى تعظيمه من غير تقتّر، كأنّما هم يتنافسون في تثبيط العزائم وتفريق الشّمل عند مخاطبيهم، أولا يعلمون أنّهم لا يَعْظُمون بالتّنكّر للتّراث ولا يظهرون بالقدح في أهله؟»[2].

فمن المؤسف حقا أن نجد بعض الباحثين لا هَمَّ لهم سوى القدح في التّراث والعمل على توجيه الفكر العربيّ نحو التّقليد والتّبعيّة للفكر الغربيّ، ولا أدَلّ على ذلك من تقويمهم المعكوس للتراث، إذ عملوا على التّقليل من قيمة بعض المفاهيم التّراثية التي تضاهي أحدث ما وصل إليه البحث اللغويّ الغربيّ وتتجاوزه أحيانا، ومقابل ذلك قدّسوا المفاهيم الدّخيلة على التراث العربيّ كتلك المُقتبسة من المنطق اليونانيّ.

والخلاصة أنّ اتخاذ التّراث اللّغويّ نموذجا يحتذى به، هو السّبيل الوحيد لإعادة هيبة النّحو ومصداقيّته في النّفوس، فهو يربط حاضر ومستقبل الأجيال بماضيها وجذورها.

2. **الاتّجاه الوسطي:** وهو الفريق الّذي تتراوح أفكاره بين الأصالـة والتّجديد فهو يرى أنّ الحل ليس بتبنيّ الجديد جملة وتفصيلا، والتمرّد على كلّ ما هو قديم تراثيّ، بل لا بدّ حسب رأي أصحابه. من النّظر إلى العوامل المحيطة، والأنساق الثّقافية والمعرفيّة المعاصرة، فالحل يكمن في الرّبط بين التّراث والمعاصرة، يقول الدّكتور كمال بشر في حديثه عن الإصلاح اللّغوي: "إنّ هناك وسيلتين تستطيعان إصلاح حالنا اللغّويّ، أمّا الوسيلة الأولى: فتتمثّل في العودة إلى الفصحى، وأخذها منطلقا وأساسا للبناء،

(1) الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، مرجع سابق، ج1، ص170.

(2) عبد الرّحمن طه، تجديد المنهج في تقويم التّراث، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط2، ص11.

والاهتمام بالفصحى لا يعني تلقين قواعدها منعزلة عن مادّتها، وإنّما يعني الاعتناء بالعوامل المحرّكة لها، والوسيلة الثّانية، النّظر في بنائها الثّقافي بالعمل على تجويده..."[1].

فالمشكلة حسب بعضهم لا تكمن في النّحو في حدّ ذاته، بل في المجادلات والخلافات العميقة التي أخرجته من قالب اللّغة إلى قالب الفلسفة والمنطق، يقول رمضان عبد التّوّاب: "ليست العربيّة إذن بدعا بين اللّغات في صعوبة القواعد، غير أنّ شيئا من هذه الصّعوبة يعود بالتّأكيد إلى طريقة عرض النّحويّين لقواعدها، فقد خلطوا بين الواقع اللّغويّ والمنطق العقليّ، وامتلأت كتبهم بالجدل والخلافات العميقة، فضلَّ المتعلّم وسط هذا الرّكام الهائل من الآراء المتناقضة في بعض الأحيان" [2] .

ولعلّ أحسن تشبيه لأولئك المتشبّثين بالتّراث والرّافضين لإعادة النّظر فيه، تشبيه عباس حسن؛ إذ ينظر إليه كالأمّ التي رزقت ولدا طال انتظاره، فيقول: " فمثل هؤلاء كمثل الأمّ إزاء وحيدها الذي أدركته على يأس وطول انتظار، يدفعها الحبّ العارم إلى ملازمته، والإسراف في صيانته، فتحجبه عن الشّمس والهواء خشية أذاهما، وتُتْخِمْه بصنوف المطاعم والمشارب خوف الضّعف والذّبول، وترهقه بكثرة الملابس استظهارا للإعزاز أو مبالغة في التّوقّي، فيكون من وراء ذلك ما تخافه وتخشاه، الضّعف والمرض والهلاك"[3] .

ومن وجهة نظره، فالمشكلة لا تكمن في المناقشات الجانبيّة التي لا تضرّ باللّغة، بل في كثرة التّعليلات التي لا طائل منها والتي تخرج المستعرب عن طريق تعلّم النّحو، بل وتجعله يسأم من هذه القواعد وحتّى من اللّغة العربيّة، فيقول في هذا الصّدد: "ولو أنّ الأمر اقتصر على المعارك الجدليّة المجرّدة التي لا يمتدّ أثرها إلى تصويب أنواع من الكلام

(1) بشر كمال، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، ط3، 1997م، المدخل.

(2) عبد اللّه عويقل السّلّمي نقلا عن عبد التّوّاب رمضان: "العربيّة الفصحى وتحدّيات العصر، مقال في مجلّة كلّيّة اللّغة، الرّياض، ص113.

(3)عبّاس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د ت)، ص107.

وتخطئة أخرى بغير حقّ، لقلنا: خطب يسير. ولكنّه تعدّاها إلى صميم اللّغة، وأصولها وأساليبها؛ فقد اتّخذوا من تلك العلل المعتلّة قيودا حديديّة، أخضعوا لها الكلام العربيّ الأصيل، كما أخضعوا لها كلام المحدثين؛ فإذا أرادوا الأوّل لا يسايرها، قالوا عنه شاذّ، أو قليل، أو مؤوّل، أو ما إلى ذلك من أسماء تعلن ضعفه، وبطلان القياس عليه. وإذا رأوا كلام المحدثين لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد؛ وإن كان موافقا للكلام العربيّ الأصيل. فالعلل عندهم غايات يخضع لها النّص القديم، وكأنّها الأصل وهو الفرع إذا انحرف عنها تناولته عصاها. فالنّصوص خاضعة للعلل، وليست العلل هي الخاضعة للنّصوص"[1] .

وعند تعرّضه لمسألة العامل النّحويّ، ورغم انتقاده للنّحاة القدامى كونهم تمادوا في وصفه وإضفاء القوّة عليه، إلاّ أنّه يميل إلى التّخفيف على متعلّم اللّغة بالأخذ بأيسر الأمور فيقول عن العامل: "لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلّم، أو هو المعنويّ، أو هو اللّفظ ظاهرا، أو مقدّرا أو محذوفا... فذلك أمر سطحيّ بحت، وربّما اقتضانا الإنصاف وحبّ التّيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه "المعنويّ واللّفظيّ"، وننصرف عن العامل بمعنى "المتكلّم"، ذلك أنّ العامل اللّفظيّ والمعنويّ يسهّل على المستعرب ومتعلّم اللّغة والنّاشئ فيها أن يراه ويسمعه إن كان حسّيّا، ويدركه إن كان معنويّا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحسّ ويدرك في سهولة وخفّة"[2] .

ولكن الضّرر –حسبه– يأتي من جعل هذا العامل متحكّما في الكلام العربيّ لما يتمتّع به من قوّة، فيشوّهه أو يرفضه لاعتبارات مختلفة قد تكون واهية، فيقول: "إنّما الضّرر كلّ الضّرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألوانا من القوّة، وصنوفا من المزايا تجعله يتحكّم –بغير حقّ– في المتكلّم، ويفسد عليه تفكيره، ويعوقه في الأداء، ويتناول كلامه الصّحيح بالتّشويه، ويفرض عليه طرقا خاصّة في التّعبير، تستمدّ سلطانها ممّا

(1) عبّاس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص145.

(2) المرجع نفسه، ص200.

أسبغه على هذا العامل، لا ممّا جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخلّص، أو ممّا جاء به التّنزيل الحكيم"[1] .

وهذا الفريق أيضا يرى أنّ النّحو بحاجة إلى تبسيط وتيسير، فنادى أن تُحذف بعض الأبواب التي تبدو صعبة ويعسر استيعابها، واقترح آخرون بالتخلّص من الإعراب بتسكين أواخر الكلمات، ونادى آخرون بالتخلّص من العوامل أو التّقليل من العلل.

ينقل لنا عبد الله عويقل السّلمي عن محمد حسين قولا مفاده أنّ : قواعد تطوير اللّغة العربيّة، إذ يقول في هذا الشّأن: "تكلّم النّاس في صعوبة الإعراب الّذي يلحق أواخر الكلمات، فاقترح بعضهم التّخلّص منه جملة بتسكين أواخر الكلمات، واقترح بعضهم اختصاره بإسقاط بعض أبواب اعتبروها غير أساسيّة، وقال آخرون: إنّ الصّعوبة ليست من الإعراب نفسه، ولكنّها في القواعد التي تضبطه، ودعوا إلى إعادة النّظر في تبويب النّحو والصّرف..."[2].

وقد ذهب بعضهم إلى المناداة للاستغناء عن بعض المسائل النّحويّة والتي –من وجهة نظرهم– قد لا تفسد للنّحو هيكله، بل ربّما تسهّل على متعلّم العربيّة السّبيل إلى إتقانها، ومن هؤلاء أمين الخولي، فقد دعا إلى: "عدم التّقيّد بالأفصح، وعدم الالتزام بالأصحّ والأرجح من آراء النّحويين، وذهب إلى أنّ جمع المؤنّث السّالم مثلا، يمكن أن ينصب بالفتحة، وأنّ الممنوع من الصّرف يمكن أن يصرف، وأنّ نون الأفعال الخمسة يمكن أن تحذف رفعا، وحرف العلّة في الفعل المضارع يمكن إبقاؤه في حالة الجزم"[3] .

(1)عبّاس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، مرجع سابق ، ص201.

(2) عبد الله عويقل السلمي، محاولات التيسير النّحوي ، مرجع سابق، ص338.

(3) الخولي أمين، مناهج التّجديد في النّحو والبلاغة والتّفسير والأدب، دار المعرفة، مصر،1961، ص50 وما بعدها.

وعلى كلّ حال فهذا الفريق الوسط، لا يحبّذ التّمسّك بالقديم والمحافظة على التّراث بل يدعو إلى غربلته بحذف بعض الأبواب التي يراها غير مفيدة في العمليّة التّعليميّة وكذا إعادة ترتيبها وإجراء بعض التّغييرات الشّكليّة دون المساس بجوهر النّحو.

3. **الاتّجاه الإحيائي:** فقد نادى بإلغاء الإعراب والعوامل صراحة، كونها تناسب حقبة زمنّية تجاوزها الزّمن، وبالتّالي لم تعد تواكب الواقع الحضاريّ المعاصر، ولا تتكيّف مع البيئة الحديثة ومتطلّباتها، ويكمن الحلُّ من منظورهم في اقتلاع المشكلة من جذورها والمتمثّلة أساسا في قواعد اللّغة العربية، بل ربّما شطّ بعضهم ونادى بإلغاء الفصحى جملة وتفصيلا.

ويعدّ هذا الفريق أكثر الفرق رفعا للصّوت، فقد نادى أصحابه صراحة بطرح نظريّة العامل والتّخلّص من الإعراب، وأطلق عليهم مصطلح الإحيائيّين باعتبار أنّهم راموا إحياء النّحو بعدما كان ميّتا أو هذا ما أرادوه. وهذه لم تكن من بنات أفكارهم، فقد استمدّوها من دعوة ابن مضاء القرطبي التي أشرنا إليها سابقا، لأنّ هناك من يرجع الأسباب الرّئيسيّة التي دفعت المطالبين بالتّيسير،إلى ظهور كتاب الردّ على النّحاة، كونه السّند الذي اتّكأ عليه هؤلاء للإعلان عن نواياهم في تيسير النّحو [1].

فالمقصود بالاتّجاه الإحيائي تلك الدّعوات التي نادت بتيسير النّحو وتسهيله، واتّخذت من نقد التّراث وسيلة لاستخلاص مرتكزات نحويّة جديدة، مدّعية أنّ النّحو القديم اقتصر على أواخر الكلمات مهملا المعاني تماما، زيادة على كثرة أبوابه وتشعّب تقسيماته، فلا مانع عندهم من دمج أبواب وإلغاء أخرى.

ولعّل أوّل المحاولات في هذا الشّأن مثّلها إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) سنة 1937، إذ عدّت المحرّك الأساسيّ للعمليّة؛ توالت بعدها المحاولات، إذ شهدت السّنوات التّالية له عدّة خطوات "كمحاولة وزارة المعارف المصرية (1937م)، ومحاولة

(1) عبد الله عويقل السلمي، محاولات التيسير النّحوي، مرجع سابق، ص 344 .

أمين الخولي (1943م) ، وشوقي ضيف (1945م) وعبد المتعال الصعيدي (1947م)، وعبد الرحمان أيوب، وغيرهم " [1].

1.3. تيسير النّحو من منظور إبراهيم مصطفى:

ولعّل من الأنسب لهذا البحث أن يتعرّض لبعض الملاحظات أو الأفكار التي أرادها (إبراهيم مصطفى) في كتابه إحياء النّحو. فلفظ (الإحياء) دلالة على أنّ النّحو قد أصابه الموات، وعليه جاء هذا الكتاب لإصلاحه وتيسيره، بعدما ابتعد النّاس عنه لصعوبته، وضجرهم من قواعده، وعدم قدرتهم على تحصيله، وبالتّالي استبدال الأصول الأولى بأصول بديلة سهلة ميسّرة وتغيير منهج البحث النّحويّ للّغة العربيّة.

ورأى أنّ ربط الإعراب بالمعنى، طريق يهتدي به المتكلّم في كلامه إلى وجه من الإعراب للمعنى. وسبب الخلاف بين النّحاة عدم تصوير حركات الإعراب للمعنى، فالنّحاة –حسبه– قد قصّروا النّحو على أواخر الكلمات فيكونون بذلك قد ضيّقوا من حدوده الواسعة.

يصف إبراهيم مصطفى مسعاه هذا من خلال مقدّمة كتابه، إذ يُرجِع الدّافع الّذي أدّى به إلى سلوك هذا المسلك، والهدف الّذي يريد الوصول إليه، لرفع صعوبة هذا النّحو، فيقول: "كان السّبيل موحشا شاقّا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضا ويزيدني من النّاس بعدا، ومن التقلّب في هذه الدّنيا حرمانا. ولكنّ أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السّبيل الموحشة، أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحويّ للّغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو، وأبدّلهم منه أصولا سهلة ميسّرة، تقرّبهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها" [2]. وقد لخصّ أسس نظريته لتحديد معاني الإعراب في مقدّمة كتابه، وجعلها في الأصول التالية: [3]

(1) عبد الوارث مبروك، في إصلاح النّحو العربي، دراسة نقدية، الكويت، ط1، 1406هـ/1985م، ص87.

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الفكر، القاهرة ، ط2، 1413هـ /1992م، مقدمة المؤلف.

(3) المرجع نفسه، المقدمة.

أوّلا : إنّ الرّفع علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة يتحدّث عنها.

ثانيا : إنّ الجرّ علم الإضافة، سواء كانت بحرف أو بغير حرف.

ثالثا : إنّ الفتحة ليست بعلم على الإعراب، ولكنّها الحركة الخفيفة المستحبّة التي يحبّ العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السّكون في اللّغة الدّارجة.

رابعا : إنكار تعدّد أوجه الإعراب في اللّفظ الواحد.

خامسا : العلم لا ينوّن.

سادسا : إنكار العلامات الفرعية.

ويمكن أن نلخص فكرته في الكلّيات التّالية [1] :

1 . الثّورة على العامل، وإرجاع التّأثير في حركات الإعراب للمتكلّم.

2 . ضمّ الأبواب النّحويّة ذات العلاقة تحت باب واحد.

3 . إعادة تنظيم التّوابع حيث ألغى بعضها وأضاف بعضا، يقول : " وباب العطف إذ ليس له إعراب خاص، وليس جديرا أن يعدّ من التّوابع، ولا أن يفرد بباب لدرسه "[2].

2.3. محاولات مهدي مخزومي لتيسير النّحو:

الدّكتور مهدي مخزومي من مواليد النّجف الأشرف سنة 1917، تخرّج سنة 1934 من قسم اللغة العربيّة، عاد إلى موطنه العراق وتمّ تعيينه بالمدارس الثّانويّة مدرّسا لقواعد اللّغة العربيّة، ليقضي فيها أربع سنوات كاملة كانت كفيلة بأن تفتح عينيه على الصّعوبات التي تقف حجر عثرة في سبيل تقبّل النّحو العربيّ وتعلّمه، والمتمثّلة في صعوبة مصطلحاته، وكثرة مذاهبه وآرائه في تفسير ظواهر الإعراب.

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، مرجع سابق، المقدمة.

(2) المرجع نفسه، ص 116 .

اجتاز درجة الماجستير بنجاح سنة 1951، تحت إشراف الأستاذ إبراهيم مصطفى، برسالة عنوانها: الخليل بن أحمد الفراهيديّ أعماله ومنهجه، كما اجتاز وبنجاح أطروحة الدّكتوراه سنة 1953 وبإشراف الدّكتور مصطفى السّقا بأطروحة عنوانها: مدرسة الكوفة النّحويّة ومناهجها في اللّغة والنّحو.

لم تكن اجتهادات المخزومي التّيسيريّة عشوائيّة، بل نتيجة خبرة طويلة اكتسبها في دراساته للمذهبين البصريّ والكوفيّ، فقد اهتدى إلى أنّ المنهج البصريّ يعتمد على القياس العقليّ ويفسّر الظّواهر غالبا تفسيرا عقليا محضا، بدون النّظر إلى طبيعة اللّغة، أمّا المنهج الكوفيّ فلا يسرف في القياس وإنّما يعوّل كثيرا على ما سُمِع من العرب دون إفراط في القياس.

كما توصّل إلى أنّ النّحاة المتأخّرين هم من جلبوا على النّحو هذه الفلسفة وهذه العوائق؛ باعتبار أنّ المتون والحواشي وشروح الحواشي، طبّقت فيها القواعد المنطقيّة والآراء الفلسفيّة، فمثلت في الصّورة التي نراها في كتب المتأخّرين من التزام للحدود والتّعاريف الدّقيقة الغامضة، في حين لم يكن القدماء يحفلون بذلك كلّه، وإنّما كانوا يحرصون على المثال وحده ويجعلونه فارقا بين معنى وأخر، كما يجعلونه الطّريق لتصوّر الموضوع دون إلحاح على ما يندرج تحته أو يخرج عنه من صور التّعبير والموافقة والمخالفة[1] .

ومن تلك الفروق على سبيل المثال، أنّ القارئ وهو يدرس نحو القدماء لا يكاد يحسّ إلاّ إحساسا خفيفا بنظريّة العامل، أمّا المتأخّرون فقد فُتِنُوا بتلك النّظريّة وطبّقوها في جميع أبواب النّحو، بل اخترعوا أبوابا لم يأبه لها أكثر النّحاة القدماء اقتضاها الإلحاح في تطبيق نظريّة العامل، كباب التّنازع والاشتغال[2] .

(1) المخزومي مهدي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرّائد العربيّ، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/ 1986م، ص7-8.

(2) المرجع نفسه، ص08.

وفي محاولاته هذه لحلّ مشكلات النّحو، اتّخذ مهدي مخزومي نفس المسافة بينه وبين المذاهب النّحويّة المختلفة، فهو بصريّ حين يكون الموضوع الذي يناقشه أقرب إلى طبيعة اللّغة، وهو كوفيّ وبغداديّ وأندلسيّ، وسواء كان صاحب الرّأي متقدّما أو متأخّرا، لا يهمّه من ذلك إلاّ الرّأي الصّالح لأن يعمل به في سهولة لا يخالطها تكلّف، بشرط ألاّ تجافي طبيعة اللّغة[1] .

فالتّيسير –من وجهة نظره– ليس اختصارا، ولا حذفا للشّروح والتّعليقات، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو، ييسّر للنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها، ولن يكون التّيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدّرس وموضوعاته، أصولا ومسائل، ولن يتمّ هذا إلاّ بتحقيق هاتين الخطوتين:

– أن نخلّص الدّرس النّحويّ ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه فكرة العامل.

– أن نحدّد موضوع الدّرس اللّغويّ، ونعيّن نقطة البدء به، ليكون الدّارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه".

وللوقوف على فكر الرّجل نعرض بعض الأمثلة التي جاء بها لتيسير مشكلات النّحو:

- في باب الرّفع يقول مهدي مخزومي: الضّمّة علم الإسناد، دالّة على أنّ الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، أمّا الواو في الأفعال الخمسة، أو في جمع المذكّر السّالم، فهي ليست بعلامة مستقلّة، وإنّما هي ضمّة ممطولة لأنّ الضمّة من الواو والفتحة من الألف والكسرة من الياء.
- إنّ كلاّ من المبتدأ والفاعل و(النّائب عن الفاعل) يقوم مقام الفاعل، إنّما جيء بها ليتحدّث عنها بحديث، أو ليسند إليها، فهي جميعا مسند إليه، وهي إذن موضوع واحد.

(1) المخزومي مهدي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص10.

- إنّ كلاّ من خبر المبتدأ، وخبر(إنّ)، والتّوابع للمسند إليه ينبغي أن تدرس في باب واحد، لأنّها في واقعها توابع للمسند إليه، وأنّها رفعت لأنّها صفات تابعات له، مكمّلات إيّاه.
- الخفض علم الإضافة، والكسرة تدلّ على أنّ ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه. فحروف الجرّ ليست هي مؤثّرات الجرّ في الاسم الذي يأتي بعدها بل يمكن تفسيرها بما يلي:

1- أنّ حروف الجرّ استعملت واسطة للإضافة، وواسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة، فإذا قلنا: سافرت من البصرة إلى الكوفة، كانت (من) و(إلى) واسطتين لإضافة (سافرتُ) إلى الكوفة والبصرة؛ لأنّ (سافرت) ببنائها وهيئتها ممّا لا يضاف أبدا، والدّليل على هذا الكلام أنّ الكوفيين يسمّون هذه الحروف بحروف الإضافة.

2- والتّفسير الثّاني هو أنّ حروف الجرّ وسائر الحروف العربيّة الأخرى، لم تكن حروفا بادئ ذي بدء، ولكنّها استعملت أسماء، أو أفعالا دلالات على معانٍ تامّة مستقلّة ثمّ تعرّضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها.

- أمّا في باب النّصب، فيذهب المخزومي إلى أنّ الفتحة ليست علما لشيء خاص، ولكنّها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة كما هو الحال في كلّ المنصوبات. والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبّة التي يهرع إليها العربيّ ما وجد إلى الخفّة سبيلا.

ومن المنصوبات في العربيّة ما يؤدّي وظيفة لغويّة، وبعضها لا يؤدّي مثل هذه الوظيفة، كالمنادى المضاف أو الشبيه بالمضاف، لكنّه يأتي منصوبا لأنّ الفتحة في درج الكلام أخفّ من غيرها من الحركات. إلى غير ذلك من الأفكار التي ناقشها وطرحها على شكل أفكار يمكن أن تكون بديلا للأبواب والأفكار التّراثيّة السّابقة.

3.3. محاولات شوقي ضيف لتيسير النّحو:

ومن الذين كان لهم الباع الأكبر، والصّوت المرفوع ونادوا بملء فيهم بتيسير النّحو في بدايات القرن العشرين الدّكتور (شوقي ضيف)، فقد تعدّدت محاولاته وتنوّعت.

فنشره لكتاب (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبيّ سنة 1947، وما يحمله من أفكار، كان الشّرارة التي فتحت باب الدّعاوى التّيسيرية –حسب رأي البعض– وما يحمله هذا الكتاب من أفكار كإلغاء نظريّة العامل وكلّ ما ترتّب عنها من صياغات وتقديرات، وأبواب وعلل وأقيسة وتمارين افتراضية، مهّد الطّريق أمام ظهور فرق تتجرّأ على النّحو تارة وعلى روّاده تارة أخرى، وإلى إلغاء النّحو في كثير من الأحيان، والاكتفاء بالعاميّة ما دام التّواصل ممكنا، أو إلى إعادة ترتيب وتنسيق أبواب النّحو على أقلّ تقدير.

ونظرة سريعة في مدخل هذا الكتاب تبيّن الأسس التي أرادها شوقي ضيف، فقد قدّم عدّة مقترحات– حسب رأيه– لتيسير النّحو العربيّ يمكن أن نجملها في ثلاثة أسس: "إعادة تنسيق أبواب النّحو، وإلغاء الإعرابين التّقديريّ والمحلّي، وأن لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئا في تصحيح النّطق بها "[1] .

ولم يتوقف الأمر عند هذه المحاولة، بل قدّم مشروعا آخر سنة 1977 إلى مجمع اللّغة العربيّة، وأضاف إلى الأسس الثّلاثة السّابقة، أساسا رابعا ألا وهو: "وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب النّحو العسرة "[2].

كما أضاف سنة 1981 أثناء إلقائه محاضرة عامّة بمؤتمر المجمع أساسين جديدين وهما : "حذف زوائد كثيرة في النّحو التّعليميّ بشروط وقواعد عدة، وبإعرابات افتراضيّة مصنوعة، وزيادة نواقص ضروريّة في النّحو التّعليميّ، حتّى تتعرّف النّاشئة بوضوح على صحّة النّطق بالحروف والكلمات، وحتّى تحيط بتصاريف الأفعال مع الضمائر، وبدقائق

(1) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النّحو التّعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص05.

(2) المرجع نفسه، ص05 .

كثيرة في أبنية الأسماء، سوى ما ينبغي أن تقف عليه من تقاليد العربيّة في الذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير وصياغات الجملة الاسميّة والفعليّة وأنواع الجمل مستقلّة، وخاضعة غير مستقلّة ".[1]

وكانت له محاولات أخرى من خلال كتابه (تجديد النّحو)، إضافة إلى الأسس الستّة السّالفة الذّكر حتّى يتخذ كأصل لتعليم النّاشئة – حسب زعمه–.

وفيه ألغى ثمانية عشر بابا فرعيّا، ردّت أمثلتها إلى الأبواب الأساسيّة، كإلغاء باب كاد وأخواتها، وإلغاء باب "**ما**" و"**لا**" و"**لات**" العاملات عمل ليس، وإلغاء باب الاشتغال والتّنازع وهذا على سبيل الذكر لا الحصر.

ومن محاولاته أيضا إصداره لكتاب (تيسير النّحو التّعليميّ قديما وحديثا مع نهج تجديده) فهو يقول في هذا المجال : " ورأيت دعما له وأداء لحقه . أن أؤلف هذا الكتاب الجديد لأزوّده بحشد من الدّراسات والأدّلة المستقصية والمستأنية حتّى يستبين نهجي غاية الاستبانة، فيما رسمته فيه للنّحو التّعليميّ من تجديد وتيسير ".[2]

4.3. نحو التّيسير لعبد السّتّار الجواريّ:

كان أستاذا للنّحو بدار المعلّمين العالية العام الدّراسي 1947–1948، حين وقف على صعوبات جمّة في أسلوب مادّة النّحو في الكتب القديمة، جعلت من الطّلبة يتذمّرون ويضيقون من تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج، الأمر الذي دفعه للتّفكير في منهجية تنأى بالدّرس النّحوي عن تلك الصّعوبات إلى منهج يتّخذ من التّعليل العقلي البعيد عن المنطق والفلسفة سبيلا للتّعامل مع المادّة النّحوية المبرمجة. وكانت هذه المحاولة اللّبنة الأولى لهذا العمل الذي بين يدينا والداعي إلى تيسير النّحو العربي.

(1) شوقي ضيف، تيسير النّحو التّعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، مرجع سابق، ص05.

(2) المرجع نفسه ، ص06 .

لم يكن **الجواري** بعيدا عن حركة إبراهيم مصطفى في تيسير النّحو العربي، بل تراه يناقش مسائله بشيء من الحذر، فهو يدعو دائما إلى تبنّي نحو القرآن واتّخاذه كنموذج للدّراسات النّحويّة واللّغويّة باعتباره "نهرا خالدا التقت فيه روافد العربيّة وانسابت لهجاتها وطرائقها المتعدّدة في هذا التّيار، فكانت لغة القرآن وأسلوبه أمثل صورة من صور التّعبير العربيّ، وأروع مثال من مثله البيانيّة. وقد كان على نحاة العربيّة أن يترسّموا تركيب القرآن، وأن ينحوا نحوه، فيجعلوا ذلك أساسا لنحوهم ومحورا يدورون عليه، ثمّ لا بأس بعد ذلك إذا عرضوا لما يخالفه أو يوازيه، يذكرونه وينهون به ويستشهدون له"[1].

ومن المسائل التي تحدّث فيها الجواريّ مبديا فيها رأيه، مسألة الإعراب "فهو باب من أبواب النّحو وأصل من أصوله، قد طغى على النّحو واستأثر به، وأصبح همّ النّحويّين ووكدهم حتّى أنّهم عزلوا عن النّحو أصولا أهمّ وأخطر، وأفردوا لها علوما أخرى، وفرغوا للإعراب يفلسفون فيه ويعلّلون ويتلمّسون له الأبواب والعلل والأصول، واتّسع بهم مجال البحث حتّى لم يعودوا يصلون أوّله بآخره، ومبدأه بنهايته، ووسيلته بغايته"[2] .

غير أنّ هذا الأخير ليس من الأمور التي يسهل معالجتها أو الاستغناء عنها بسهولة، فهي –بالنّسبة إليه– من أبرز الظّواهر في العربيّة ، ولذا وجب التّعامل معها بحذر ، "فمن المفيد للباحث أن يتبيّن مكانه من المشكلة، التي يبحث فيها، وأن يعرف طريقه إلى تخطّي عقابها، وتذليل وعرها، والاهتداء في شعابها، وليس من الحكمة في شيء أن يركب رأسه الإصرار على تحطيم صخرة لا سبيل إلى النّيل منها، لأنّها أساس في بناء الطّريق الذي يسلك، إذا استطاع أن يتمكّن منه ، هوى في قعر سحيق لا يملك منه خلاصا ولا يهتدي فيه سبيلا"[3] .

---

(1) الجواري أحمد عبد السّتّار، نحو التّيسير (دراسة ونقد منهجي)، مطبعة المجمّع العلمي العراقي، 1404هـ/1984م، ص13.

(2) المرجع نفسه ، ص32.

(3) المرجع نفسه، ص29.

والإعراب شأنه شأن أصول العربيّة الأخرى، تبدو في ظاهرها عقبات وعرة لابدّ من نسفها والتّخلّص منها حتّى يمهّد السّبيل ويستقيم الطّريق إلى إصلاح اللّغة وتيسير نحوها، لكنّه في واقع الحال وحقيقة الأمر أساس إذا اقتلع كان اقتلاعه تخريبا للطّريق، بل عقبة جديدة لا تُذلّل وثغرة لا تُسدّ. وإنّما تقتضي الحكمة بتمهيد العقبة وتذليلها بالتّهذيب والتّشذيب والصّقل، حتّى يزول عنها ما تَجَمَّع عليها من آثار الجمود، وحتّى تُستَصلَح فتكون صالحة لسلوكها في هذا العصر الذي نعيش فيه[1].

وتعرّض بالنّقد لقضيّة العامل، فالحديث عن العمل أهو للمتكلّم أم للعوامل اللّفظيّة، تفوح منه رائحة الفلسفة والمنطق، فيقول في هذا الشّأن: "ونحن نلمح في هذا الخلاف بين الرّأيين ملامح الفلسفة أو التّفلسف، ونشتمّ فيه رائحة علم الكلام الذي كان له سلطان على عقائد الفرق الإسلاميّة المختلفة، وأثر أيّ أثر في الفكر العربيّ الإسلاميّ"[2] .

فهذا الاختلاف –حسب رأيه– لا فائدة تطال منه، المهمّ في الأخير هي النّتائج "وهكذا نراهم يختلفون في أمر قد لا يجد البحث العلميّ طائلا فيه وفي بحثه، ذلك أنّ العلم الحديث إنّما يسأل عن الظّاهرة كيف وقعت؟ ولماذا وقعت؟ وقلّما يسأل من أحدثها أو أوجدها أو قام بها؟"[3].

غير أنّ الجواري يرجع الاشتغال بالعامل للمتخصّصين ولا بأس بذلك، فشغلهم هو تتبّع الظّواهر والتّعمّق فيها، وهو ما يتنافى وطبيعة النّحو التّعليميّ، فيقول:" ومهما يكن من شيء فإنّ البحث في العامل بالنّسبة للمتخصّصين الذين يعنيهم أن يقفوا على تطوّر الفكرة عند النّحاة، أمر لا يخلو من فائدة، بل إنّ له من بعض الوجوه فائدة لا تنكر؛ ذلك أنّه يقف بنا على بعض الحقائق القيّمة التي غطّى عليها الجمود وغشّاها الإغراق في التّفلسف"[4] .

---

(1) الجواري أحمد عبد السّتّار، نحو التّيسير (دراسة ونقد منهجي)، ص29.

(2) المرجع نفسه، ص40.

(3) المرجع نفسه ، ص41.

(4) المرجع نفسه، ص41.

والخلاصة التي توصّل إليها أنّ العامل عائق في سبيل تعلّم النّحو، وأنّ هذه النّظريّة قد أدّت إلى خروج الإعراب عن حقيقته وخلق لأبواب في النّحو لا لزوم لها فيقول: "على أنّه لا ينبغي أن لا يصرفنا هذا الاستنتاج عن حقيقة ما جرّه موضوع العامل على النّحو والنّحاة من عنت وإرهاق، وما اضطرّهم إليه من تعسّف وتكلّف بالغين" ويقول أيضا:"حقّا إنّ موضوع العامل في الإعراب هو السّبب الأوّل الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النّحو، وهو الذي خلق فيه أبوابا لا لزوم لها ولا فائدة فيها، وهو الذي عقّد قواعد الإعراب تعقيدا لا مزيّة عليه"[1] .

ومن خلال تتبّعنا لكتاب الجواري "نحو التّيسير"، نجده يوجّه انتقادات عديدة للنّحاة القدماء والمتأخّرين ويحمّلهم مسؤوليّة ما انجرّ على النّحو من مشكلات جعلت طلاّب العربيّة ينفرون منه ويستصعبون قواعده. ومن هذه الملاحظات ما يلي:

- في النّحو العربي أمثلة لكلام لم يجر على ألسنة أحد من العرب، ولم يُسمع عنهم ولم يسلك سبيل كلامهم.
- وجود عدد كبير من الشّواهد الشّاذّة، وأمرها لا يخفى على أحد من أهل الاختصاص في العربيّة، يضاف إلى ذلك أنّ هؤلاء النّحاة – فيما يبدو–، ضعاف متهافتون في الرّواية، يجوز عليهم الغثّ والسّمين والصّحيح والسّقيم، والصّواب والخطأ.
- اعتمادهم على الاستشهاد بالشّعر، وفاتهم أنّ الشّعر أسلوب تتحكّم فيه الأوزان والقوافي، فتخضعه لضرورات تخرجه عن المألوف في كثير من الأحيان.
- سوء التّبويب الذي يعمل على تشتيت الذّهن وبعثرة الفكرة، بحيث تضلّ في أجزاء الموضوع المتفرّقة، ممّا يعسّر على الدّارس أن يجمع شتاته ويتقن فهمه ويحيط به إحاطة مدركة.

(1) الجواري أحمد عبد السّتّار، نحو التّيسير (دراسة ونقد منهجي)، ص45.

- التّفريق حيث ينبغي التّجميع ويعني به تفريق الموضوع الواحد على أبواب مختلفة متعدّدة بعيدا عن طبيعة الدّراسة اللّغويّة.
- تجاهل طبيعة البحث اللّغوي، فلا سبيل –حسبه– إلى فرض الفروض وتصوّر النّظريات ثمّ تطبيقها على تلك المادّة.
- اتّباعهم لطريقة الفقهاء بحيث يظهر تأثّرهم بالفقه ظاهر في اصطناع المصطلحات الفقهيّة والأصوليّة كالقياس والإجماع وغيرها.
- غلبة المنطق في أطروحاتهم؛ من هذه المظاهر تقسيمهم الكلام إلى ثلاثة أقسام، ثمّ يجدون ألفاظا لا ينطبق عليها هذا التّقسيم.

ومن الأمثلة التي يقدّمها كبديل لانتقاداته، وضعه لنظريّة في مراتب النّحو وأحواله مشبّها حالات إعراب الاسم بحالات النّاس في المجتمع؛ فكما يوجد القويّ والمتوسط والضّعيف، فحالات الاسم لا تخرج عن هذا التّمثيل.

يقول الجواري: "ويبدو أنّهم لاحظوا، مدركين أو غير مدركين، أنّ مواقع الأسماء في الكلام تشبه مواقع بني آدم في المجتمعات. فهؤلاء منهم ذو المقام المهمّ الذي لا غنى للمجتمع عنه ولا كيان له بدونه، عليه مدار الحياة العامّة وبه قوامها. ومنهم التّابع الذي لا يستطيع أن يقوم بذاته أو يستقلّ بشخصيته، ومنهم الوسط بين هؤلاء وهؤلاء" [1] .

ثمّ يشرح فكرته وكيف أنّ الأسماء في العربية تشبه طبقات المجتمع فيقول: "كذلك الأسماء في النّحو تشبه مسمّياتها من النّاس والأشياء؛ منها العمدة الذي لا يقوم الكلام بدونه، ولا يكون المعنى إلاّ بوجوده، وهذه توضع عند النّحاة في أرفع المراتب وأسماها، وتستحقّ أن ترفع على ما سواها. ومن الأسماء التّابع الذي يقوم في الكلام مقام الذّيل، لا مقام له بنفسه، ولا مكان له بذاته، وهذه لا تستحقّ إلاّ الخفض. أمّا الأوساط وهم الكثرة في

(1) الجواري أحمد عبد السّتّار، نحو التّيسير (دراسة ونقد منهجي)، مرجع سابق، ص68.

النّاس والأشياء، وهم كذلك في الأسماء، فلهم أوسط المراتب وأخفّها مؤونة وأسهلها في اللّفظ وأقلّها جهدا في التّلفّظ"[1] .

هذا ما أمكننا تلخيصه عن محاولات الفريق الثّالث مركزّين على بعض أعلامه كونهم روّادا من روّاد المنهج الإحيائي. غير أنّ تيسير النّحو، قد لا يكون بحذف بعض من أبوابه، بحجّة أنّها زوائد لا يحتاج إليها كما رأى بعض المحدثين. فاللّغة ملك الأمّة بمختلف أجيالها، ولا يحقّ لفرد أو مؤسّسة أن يحدّد ما يعجبه منها وما لا يعجبه، وأن يسمح لبعض قواعدها بالحياة ويحكم على بعض آخر بالإعدام.

ولا أدري لماذا يتجاهل دعاة هذا الرّأي أنّ قواعد العربيّة وأحكامها لم تعتسف اعتسافا، ولم تخترع اختراعا فنلقيها في البحر، وإنّما هي حصيلة استقراء للّغة وملاحظة لأساليبها كما استعملها العرب القدماء. و الاستقراء والملاحظة قام بهما عدد كبير من العلماء الثّقات مشترطين في مسألة الاحتجاج –كما هو معلوم– شروطا لا يتهاون فيها.

ولا يكون تيسير النّحو أيضا بتحميل فكرة العامل وزر العقدة النّحويّة كما رأى بعض المحدثين. فالفاعل مثلا مرفوع سواء أكان رفعه بعامل سبقه أم بدون عامل. فإن قلنا لطلاّب العلم إنّه مرفوع بلا عامل، أو قلنا لهم إنّه مرفوع لأنّه مسند إليه سهل النّحو وانحلّت العقدة؟!

وإنّما يكون تيسير النّحو بتجديد طرائق تدريسه، وتجديد لغة هذا الدّرس، وتحديث أمثلته وربطها بالحياة العصريّة، مع مراعاة أن تناسب الطّرائق واللّغة والأمثلة المستعملة المتعلّمين والمراحل الدّراسيّة التي هم فيها[2] .

ولا بدّ في هذا المجال من الإشارة إلى أنّه من الظّلم تحميل النّحو وحده مسؤوليّة هبوط المستوى اللّغوي عند المتعلّمين من أبنائنا. وزعمي أنّ هذه المسؤوليّة يشارك النّحوَ

(1) الجواري أحمد عبد السّتّار، نحو التّيسير (دراسة ونقد منهجي)، مرجع سابق، ص68–69.

(2) النادري محمّد أسعد، نحو اللّغة العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط2، 1418هـ/1997م، المقدّمة.

في تحمّلها القيّمون على برامجنا الدّراسيّة بتقاعسهم عن إيلاء مادّة اللّغة العربيّة ما تستحقّه من الاهتمام والرّعاية والوقت الكافي في البرامج التي يلزمون النشء بها[1] .

4. الاتّجاه الرّاديكالي: وتجدر الإشارة إلى وجود فريق رابع لا هو مجددّ ولا بمحافظ، بل شذّ عن هذه الطرق وسلك طريقا مختصرة، شعاره فيها إلغاء الفصحى، ولسان حاله يقول: ما فائدة الفصحى، إذا كان التّواصل بالعامّيّة يفي بالغرض والغاية من اللّغة هي التّبليغ على كلّ حال.

وأوّل ما بدأت هذه الدّعوة، تردّدت في المشرق العربي، يذكر الأستاذ حفني ناصف، كيف أنّ بعض المحسوبين على العربيّة من الكتّاب والمثقّفين، أرادوا تغيير جلودهم والتخلّص من العربيّة الفصحى لصالح الحرف اللّاتيني، فيقول: " وقد ظهر في مصر جماعة من الجهلاء، غرّتهم مظاهر المدنيّة الغربيّة، واستهوتهم زخارف الحضارة الإفرنجيّة، وظنّوا أنّه يكفي للوصول إلى مثله تغيير الأزياء، فجأر بعضهم بهجر العربيّة والاقتصار على المخاطبة والمكاتبة بالعاميّة، ونعق بعضهم باستبدال اللّاتينيّة بالحروف العربيّة وكتابتها من اليسار إلى اليمين"[2] .

ومن الذين تحمّسوا للحرف اللّاتيني، عبد العزيز فهمي أحد رجال القضاء في مصر، فهو يصرّح بدعوته قائلا: "لقد فكّرت في هذا الموضوع من زمن طويل، فلم يهدني التّفكير إلاّ إلى طريقة واحدة، هي اتّخاذ الحروف اللّاتينيّة وما فيها من حروف الحركات بدل حروفنا العربيّة، كما فعلت تركيا"[3] .

---

(1) النادري محمّد أسعد، نحو اللّغة العربيّة ، المقدّمة.

(2) بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النّجّار، ط4، دار المعارف، مصر، ج1، 1977، ص82.

(3) غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربيّة الفصحى، دار عمار للنّشر والتّوزيع، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، ط1، 1426هـ/2005م، ص184.

وكتب **موسى سلامة** في مجلّة الهلال (حزيران 1926م) مقالا بعنوان: "اللّغة الفصحى واللّغة العامّيّة ورأي السير ولكوكس"، أيّد فيه الدّعوة إلى استخدام العاميّة، وملأ كتابه "البلاغة العصريّة" بهذه الرّوح البغيضة المعادية للفصحى. وخلف لويس عوض سلامة موسى في حمل أعباء الدّعوة إلى العاميّة، وكان يصفه بأنّه أستاذه الرّوحيّ"[1] .

ومن الذين نشطوا في هذا المجال وتفوّقوا فيه على أقرانهم، أنيس فريحة، فحين بدأ ينشر بحوثه ومقالاته كان يردّد مجموعة من الشّبهات التي أثارها المستشرقون وتلامذتهم عن العربيّة الفصحى والخط العربيّ، وهي تصبّ في الدّعوة إلى نبذ الفصحى واستعمال العاميّة، وترك الحرف العربيّ واستعمال الحرف اللّاتيني"[2].

وبينما المشرق العربيّ يرزح تحت هذه الأفكار الخبيثة، كان المغرب العربيّ يقاوم وبشدّة محاولات طمس هويّته العربيّة الإسلاميّة، فقد كانت فرنسا تعمل على إخفات الحرف العربيّ بكلّ الوسائل الممكنة وإحلال الفرنسيّة كلغة راقية بديلة، ولكن المقاومة الشّديدة من الغيورين على الحرف العربيّ، جعلت المعركة تتراجع وبالتّالي نامت هذه الأفكار البغيضة. والأكيد أنّ المعركة بين الفصحى والعاميّة وإن خفت، فإنّ جذوتها لا تزال مشتعلة وسرعان ما تلتهب إذا ما وجدت من ينفخ في رمادها ،فعلى الغيورين على لغة الضّاد الحيطة واليقظة.

وإذا كان لا بدّ من الردّ على هؤلاء فلا نجد أحسن من آراء بعض كتاب الغرب عن العربيّة الفصحى، فقد نقل لنا أنور الجندي في كتابه "الفصحى لغة القرآن" آراء بعض الكتّاب الأجانب عن اللّغة العربيّة الفصحى ومن بينهم الكاتب الفرنسي **جاك بيرك*** قوله:

---

(1)غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربيّة الفصحى، مرجع سابق، ص191.

(2) المرجع نفسه، ص192.

* **جاك أوغيستن بيرك** بالفرنسية (Jacques Augustin Berque) : (1910 – 1995 م) هو مستشرق فرنسي وعالم اجتماع درس في جامعة الجزائر والسوربون، من أعماله: " دراسات في التاريخ الريفي المغربي" و"ترجمة معاني القرآن الكريم"، و "العرب بين الأمس والغد"...

"إنّ أقوى القوى التي قاومت الاستعمار الفرنسيّ في المغرب هي اللّغة العربيّة، بل اللّغة العربيّة الكلاسيكيّة الفصحى بالذّات، فهي التي حالت دون ذوبان المغرب في فرنسا، إنّ الكلاسيكيّة العربيّة هي التي بلورت الأصالة الجزائريّة، وقد كانت هذه الكلاسيكيّة العربيّة عاملا قويّا في بقاء الشّعوب العربيّة" [1].

فالاعتراف بفضل العربيّة عندما يأتيك من أجنبي مصنّف في قائمة أعداء العروبة محسوب على المستعمر، لاشكّ أنّه اعتراف موضوعيّ ينبع من نفس صادقة تدافع عن الحقّ أينما كان موضعه، وقديما قالوا: الحقّ ما شهدت به الأعداء. كما أنّ الأمر لم يتوقّف عند هذا الحدّ بل هناك من دعا إلى الدّفاع عنها، والوقوف في وجه المنادين بهدمها كونهم استسلموا إلى قوى الاستعمار، ونواياهم لا شكّ خبيثة.

يقول فتيجو : "على العرب أن يقاوموا الدّعاية المؤلمة التي تطالبهم بالتخلّي عن شرفهم وتقاليدهم، وإبائهم، وأن يستسلموا إلى القوى المستعمرة ورؤوس أموال البنوك، وأن يخضعوا طريقتهم في التّفكير والعمل إلى تلك المدنية الزّائفة التي لا تؤمن بالله، وتطمح إلى إخضاع العالم لجو من المختارات الأمريكية المكتوبة بلغة إنكليزية سقيمة (.....) وليقاوم العرب ويثابروا فالعالم في حاجة إليهم، وعلى العرب أن يتمسّكوا بلغتهم، تلك الأداة الخالصة من كلّ شائبة والتي نقلت الإنتاج الفكريّ العالميّ من غير محاولة نَقْصِه أو خَفْضِه "[2] .

والسّؤال الّذي نطرحه في الأخير هو : هل حقّقت الحركة التّيسيريّة أهدافها ؟ والجواب حتما سيكون بالسّلب، والأسباب لا شكّ كثيرة ومن بينها :

انطلاق هؤلاء الدّارسين من رؤى مختلفة وتصوّرات قاصرة، فكلّ طرف يرى التّيسير من زاوية ضيّقة يراها هو دون غيره، وعليه فالبدائل التي قدّموها تبدو مشوّهة لا ترقى إلى

(1) أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الموسوعة الإسلامية العربية، العدد 10، (د ت)، ص304.

(2) المرجع نفسه، ص307.

المستوى المطلوب، والّذي أوقع أولئك في مثل هذه الأخطاء كما يرى الدّكتور محمد صاري هو اعتمادهم على المختصرات النّحويّة المتأخرة، وهذه المختصرات تعتريها بعض العيوب كما سَلَفَ وأنْ نَقَلْنَا عن ابن خلدون، وعدم الإفادة من البحوث التي أجريت في حقل اللّسانيات وعلم تدريس اللّغات، وبالتّالي لم يظهر في أعمال هؤلاء أدنى أثر لتلك الاختصاصات الحيويّة الحديثة، ممّا جعلهم يحصرون مجال دراستهم في الجانب النّحويّ المحض، ويصبّون جام غضبهم على النّحو دون غيره من العوامل التي قد تكون أسبابا لا يستخف بها في التأخّر النّحويّ؛ كعدم ملاءمة الطّريقة مثلا. فمحاولة الحذف العشوائيّ لبعض الأبواب وإلغاء بعض الأعمدة التي بني عليها النّحو، تشكّل انتحارا قد ينجّر عنه ظهور مسخ نحويّ إن صحّ التّعبير[1].

فأزمة تعليم النّحو في عيون النّظريّة الخليليّة كما نقل عن الحاج صالح: "لا تكمن في النّحو ذاته من حيث هو علم، وإنّما تجاهل المناهج المدرسيّة للطّرق الحديثة، في الانتقاء، والتّخطيط، والعرض والتّرسيخ وإهمال التمرّس اللّغويّ، والجانب التّرسيخي المنظّم في تعليم العربيّة، واقتصار المربّين والمعلّمين على الأنواع القليلة جدّا من التّمارين لاسيما التّحليلية (التي تخصّ الإعراب)، وفوق ذلك كلّه، اتخاذ النّحو والصّرف في صورتيهما النّظرية البحتة وسيلة مجرّدة من كلّ تكييف لإكساب المتعلّمين الملكة اللّغويّة، وإعطاء هذا الجانب من القواعد النّظريّة، والتّعليق عليها حصة الأسد"[2].

وكخلاصة لما قدّمناه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1 . إنّ القدامى نظروا إلى إشكاليّة التّعقيد والتّطويل في النّحو نظرة موضوعية فلم ينادوا بحذفه أو هدمه، بل طالبوا بتحديد المستويات، وتأخير الصّعب وتقديم السّهل.

2 . لا بدّ من التّفريق بين ما هو نحو علميّ وما هو نحو تعليميّ.

---

(1) ينظر: محمّد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقريبية في ضوء علم تدريس اللغات، رسالة دكتوراه، جامعة عنابة، 2003، ص04.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص05.

3 . ضرورة التّفريق بين اللّغة والنّحو، حتى نعي ما نعلّم، كون النّحو وسيلة مثلى لتعلّم اللّغة وحصول الملكة، دون إغفال الوسائل الأخرى.

4 . ينبغي لمن يروم تعلّم اللّغة أن يأخذ نفسه على الاغتراف من الأساليب العربيّة شعرا ونثرا، وأنّ يحمل نفسه على حفظ القرآن الكريم وأحاديث النبيّ عليه الصّلاة والسّلام.

5 . اختلفت النّظرة إلى إشكاليّة النّحو بين محافظ، ومطالب بإعادة النّظر في هيكل النّحو وداع إلى هدم هذا الصّرح.

6 . لم تكن الدّعوات التّيسيريّة مصيبة في طرحها كونها لم تقدّم منهجا واضحا يمكن جعله منطلقا لإعادة النّظر في النّحو، بل نستطيع القول إنّهم استبدلوا جدلا بجدل آخر، فما كان يعاب على القدامى من اختلافات، أعادوه لنا في أشكال أخرى أدهى وأمرّ.

7- لم يكن يجدر بنا أن نرفع من شأن الاتّجاه المنادي بإحلال العاميّة محلّ الفصحى، وهو ما سمّيناه بالاتّجاه الرّاديكالي، ولكن إيمانا منّا بوجود أولئك الذين يتنصّلون من ثوابتهم، وقد يشكّلون خطرا داهما إذا ما غفلنا عنهم.

الفصل الثّالث:

أصول النّحو العربيّ

عند ابن هشام الأنصاريّ

المبحث الأوّل: السّماع (النّقل)

- القرآن الكريم.
- القراءات القرآنية.
- الحديث النّبويّ الشّريف.
- كلام العرب شعرا ونثرا.

المبحث الثّاني: الإجماع

المبحث الثّالث: القياس

- التّعليل.
- التّقدير.

المبحث الرّابع: استصحاب حال الأصل

تمهيد

من خلال اطّلاعنا على المؤلّفات النّحويّة لابن هشام، تجلّت لنا شخصيّته القويّة المستقلّة برأيها، القادرة على معالجة النّصوص والمقارنة بينها، السّالكة سبيل الاجتهاد، وليس المقلّدة لمن سبقها، النّاقلة بلا وعي. فابن هشام يؤلّف، ويعلّم، ويحلّل، ويعرض وجهات نظره ويدافع عن آرائه، أو آراء غيره إذا تيقّن أنّها الصّواب، يجمع آراء وأقوال النّحاة من كلّ الطّبقات والمدارس، مجلّيا ما فيها من صواب رأي، ورادّا ما فيها من خطأ أو سهو في المسألة التي هو بصدد عرضها. فأنت تراه يوافق سيبويه ويتمسّك بمنهجه، سرعان ما تراه يعارضه، إن رأى أنّ الصّواب مع غيره، وهو مع الكوفيّين إن كان الحقّ معهم، بصريّ في كثير من المسائل، كوفيّ في أخرى، أندلسيّ المذهب في أحايين كثيرة، مجتهد في ما بين المدارس من مسائل، صانعا لنفسه مكانة تميّزه عن باقي النّحاة.

لم يكن ابن هشام الأنصاريّ شاذّا بين النّحاة الآخرين، فيما يخصّ الاستدلال والاستشهاد بأصول النّحو العربيّ، بل سار على درب أولئك الذين أصّلوا لنا آليات الاستدلال النّحويّ والمسمّاة بأصول النّحو؛ من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال واستحسان وتعليل وغيرها، يسير في رحابها، لا يحيد عنها.

"لم يختلف منهجه كثيرا في التّأليف عن النحاة السّابقين، بل تأثّر بهم واتّبع خطواتهم، وسار على منهجهم، بل حاول في كثير من الأحيان أن يستفيد من أخطائهم. لأنّ طريقه نحو الإبداع كانت تمرّ بالاطّلاع على تجارب التّأليف النّحويّ قبله ؛ فكان القرآن الكريم المصدر الأوّل للاستشهاد، مكثرا من الاستشهاد بالشّواهد الشّعريّة التي احتجّ بها النّحاة الأوائل مع اختلاف بسيط، كونه يعتمد أحيانا على الأشعار المجهولة القائل، أو لربّما مثّل لبعض القواعد النّحوية بشعر طبقات عصور ما بعد الاحتجاج على سبيل التّعليم لا الاستدلال. ولم يكن ابن هشام بعيدا عن الاستشهاد بالأمثال العربية أو القراءات القرآنية. فقد توسّع في الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف مخالفا بذلك منهج النّحويّين

الأوائل الذين زهدوا في الاحتجاج بالحديث ظنّا منهم أنّ سيبويه لم يحتجّ به، أو إنّه احتجّ ببضعة أحاديث"[1] .

وقد أسلفنا الحديث عن موقع ابن هشام بالنّسبة إلى المذهبين البصريّ والكوفيّ في مدخل هذه الرّسالة، وقلنا أنّ ابن هشام الأنصاريّ قد حرص على النّظر في آراء علماء المذهبين: البصريّ والكوفيّ؛ إذ وجدناه يدرس هذه الآراء دراسة علميّة دقيقة، ويوازن بينها، ثمّ يتبنّى منها ما يغلب على ظنّه بأنّه الرّأي الصّحيح. وكان يحتفي بآراء البصريّين ويقدّمها ويذهب مذهبهم في الاحتجاج النّحويّ"[2] .

وانفرد ابن هشام الأنصاريّ بآراء خاصّة به، وقد تفرّد باستخدامه لعبارات تتضمّن تصريحا واضحا أنّ النّحويين قد أغفلوا هذه المسألة، أو أنّهم عمّموا المسألة ولم يضبطوها بشروط، فجاء ابن هشام فضبطها وحدّدها، وهذا يدلّ فيما لا لبس فيه أنّه متيقّظ الذّهن، محيط بالمسائل النّحويّة التي عرضها النّحاة السّابقون له.

وقبل أن نتناول منهجه في الاستدلال النّحويّ، من خلال هذه الأصول، وجب التّعريف بها بشكل مجمل تمهيدا لدراسة هذا المبحث.

المبحث الأوّل: السّماع

السّماع: "هو الكلام العربيّ الفصيح، المنقول النّقل الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[3]، والمقصود من ذلك حسب بعض الدّارسين أنّ: "السّماع مقيّد بثلاثة شروط: الفصاحة، صحّة النّقل (التّواتر)، والطّرد"[4].

---

(1) الرمامنة يحيى محمد علي، الخلاف النّحوي في مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاريّ، إشراف عبد الله نايف العنبر، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان الأردن، ص06-07.

(2) المرجع نفسه، ص07.

(3) ابن الانباريّ أبو البركات، لمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، مطابع الجامعة السّوريّة، دمشق، 1377هـ/ 1957م، ص81.

(4) مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو، دار الأمل للطّباعة والنّشر، تيزي وزو،الجزائر،2011، ص34.

أمّا في الاقتراح، فقد عرّفه السّيوطيّ (ت911هـ) بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام اللّه تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر"[1] .

ومصادر السّماع أو النّقل عند الأصوليين والنّحاة ثلاثة: "القرآن الكريم بتنوّع قراءاته حتّى الشّاذة منها إذا وافقت وجها من وجوه العربيّة، والحديث النّبويّ الشّريف– رغم الخلاف القائم بين النّحاة في الأخذ به– وكلام الفصحاء العرب شعرا ونثرا[2] .

والسّماع هو الأصل الأوّل من الأصول النّحويّة، وهو عبارة عن نصوص اللّغة التي ارتضاها علماء العربيّة، وحافظوا عليه، والتزموا بها، والسّماع أهمّ أصل من أصول النّحو العربيّ في عمليّة الاستدلال، وكيفما كان الحال، فالسّماع عمليّة صعبة تبدأ بالتّأمّلات، وتنتهي بالكشف عن القواعد، ومن ثمّ فهو طريقة من طرائق الاستدلال الكثيرة مثله مثل القياس، والعلّة والسّبر؛ فهو يستعمل لتحقيق قاعدة أو إنكار ظاهرة"[3] .

يدفعهم إلى ذلك قول ابن عبّاس –رضي اللّه تعالى عنهما–:"إذا قرأتم شيئا من كتاب اللّه فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب فإنّ الشّعر ديوان العرب"[4] .

ونرى في قول ربّنا –سبحانه وتعالى– أكبر دافع لبذل الجهود من أجل السّعي إلى طلب العلم من مصادره الأصيلة، حتّى يستعمل كمادّة أوّليّة في فهم وتفسير القرآن والحديث كما أسلفنا. يقول جلّ من قائل: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا

(1) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النّحو، جمعية دار المعارف العثمانية، ط2، 1359هـ، ص14.

(2) المرجع نفسه، ص24

(3) تريكي مبارك، محاضرات في أصول النّحو ومدارسه، مرجع سابق، ص55.

(4) الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/ 1974م، ص129.

نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ سورة التوبة 122، وقد بلغت عمليّة جمع اللّغة وتدوينها أوجّ نشاطها في القرنين الأوّل والثّاني الهجريين، وكان أوّل من ابتدأ به علماء البصرة ثمّ علماء الكوفة فعلماء بغداد.وقد جعلوا من البادية مجالا لاستقرائهم ولسماعهم اللّغة الفصحى من سكّانها الذين لم تشب ألسنتهم شائبة لحن ولم تفسدها عجمة[1] .

وبما أنّ السّماع هو أقرب طريق إلى حصر اللّغة ومعرفة استعمالاتها وتبيين خصائصها، فقد جعله ابن هشام المعتمد في مؤلّفاته النّحويّة، إذ استعان بالمصادر التي أشار إليها ابن الأنباريّ والسّيوطيّ في التّأصيل للنّحو العربيّ، فاعتمد بكثرة على القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف، وساق عددا كبيرا من الشّواهد الشّعريّة والنّثريّة، واتّخذ منها حجّة ودليلا وبرهانا لما تمّ التّوصّل إليه من أحكام عامّة.

1.منهج الاحتجاج عند ابن هشام:

لابن هشام آليات متعدّدة في عرض احتجاجاته واستشهاداته، فتراه مكتفيا بالاحتجاج بالقرآن الكريم لإثبات قاعدة نحويّة أو تقرير أصل، أو يردف الشاهد القرآني بالشّاهد الشّعري، أو قراءة قرآنية، أو حديث نبوي شريف، أو مثل عربي من كلام العرب، أو قد تراه يعتمد ثلاثة أنواع من الشّواهد، أو يوردها كلّها وفق ما يتطلّبه الموقف النّحويّ[2] .

ولا يكتفي ابن هشام من سوق الشّواهد المذكورة، بل يعتمد على شرحه للقاعدة وتأويل ما يجب تأويله، وقد يلجأ إلى إعراب الشّاهد تسهيلا على المتعلّم بإعطائه النموذج

(1) الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص130.

(2) ينظر:حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز، ابن هشام والدّرس النّحويّ في قطر النّدى وبلّ الصّدى، رسالة ماجستير، المشرف:أحمد فليح، جامعة جرش، الأردن، ص14 وما بعدها.

المحتذى. كما أنّه يعرض الخلافات النّحويّة في بعض المسائل من غير إطالة حتّى يضع القارئ في قبالة وجهات نظر النّحاة.

2. القرآن الكريم:

وهو كلام الله تعالى المعجز، المنزّل على محمّد–صلّى اللّه عليه وسلّم–المتعبّد بتلاوته، المنقول إلينا بالتّواتر، المكتوب في المصاحف ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا تصحّ الصّلاة إلّا به.

كان للقرآن ولا يزال و إلى أن يرث اللّه الأرض ومن عليها، فضل كبير على اللّغة العربيّة؛ فهو روحها، ولولاه لذابت وانمحت كما اضمحلّت الكثير من اللّغات. ويتجلّى فضل القرآن على اللّغة العربية في عناصر وحدتها وتقارب لهجاتها؛ لأنّ القرآن يقرأ بلسان عربيّ مبين.

وهو النّصّ الصّحيح، الذي أجمع النّحاة على الاحتجاج به في اللّغة وعلومها فهو: "عماد الأدلّة النّقليّة جميعها، وأعلاها فصاحة وتوثيقا، وقد فزع النّحاة جميعا إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم"[1] .

فلا أحد ينكر أو يرغب عن الاستشهاد به، وربّما كان الخلاف في حجم هذا الاحتجاج أو في أسبقيّته على كلام العرب باعتبار القرآن الكريم نزل بلسانهم.

فمن النّحاة من يطلق العنان للاستشهاد به جاعلا إيّاه أسبق من غيره من الأدلّة النّقليّة، ومنهم من يورده في المرتبة الثّانيّة بعد كلام العرب كما أسلفنا.

وقد جعل ابن هشام القرآن الكريم المصدر الأوّل لبناء قواعده النّحويّة وتصحيح الأساليب اللّغويّة، فتعرّض للآيات القرآنيّة وجعلها محورا للإعراب، وميدانا للتّدريب، ومجالا للتّأويل والتّخريج[2]، وكان أكثر توسّعا في الاحتجاج بالقرآن من غيره، فحسبك أن

(1) حسانين عفاف، في أدلّة النّحو، المكتبة الأكاديميّة، طبعة جديدة، 1996م، ص30.

(2) عوني أحمد محمّد، ابن هشام الأنصاري وأصول النّحو العربيّ، مجلّة اللّغة العربيّة،العدد17، ص446.

تطّلع على بعض مؤلّفاته لتقف على هذا الحجم الهائل من الشّواهد والأمثلة القرآنيّة، فهي تربو عن ثمان وتسعمائة وألف آية في مغني اللّبيب، وخمسين وأربعمائة آية في شذور الذّهب[1] ، وبلغت في كتابه شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى أربعمائة وثلاثا وثلاثين[2] .

- ففي باب الهمزة حين تخرج عن الاستفهام الحقيقي يورد ابن هشام حالات ثمانية، مستشهدا لكل حالة بآية قرآنية أو أكثر، وقد يعقبها ببيت من كلام العرب، وقد يتوقع توهما من القارئ فينبهه إليه، فيقول في هذا الصّدد: "قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فتردّ لثمانية معان: [3]

– "**أحدها:** التّسويّة، وربّما توهّم أنّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (لا أبالي) و(ما أدري)، و(ليت شعري) ونحوهنّ، والضّابط أنّ الهمزة الدّاخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ سورة المنافقون 06، ألا ترى أنّه يصحّ سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه"[4] .

– "**والثّاني** الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع، وأنّ مدّعيه كاذب، نحو قوله تعالى:﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ سورة الإسراء 40، ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ ﴿١٤٩﴾﴾ سورة الصافات 149، ﴿أَفَسِحۡرٌ هَٰذَآ﴾ سورة الطور 15، ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾ سورة الزخرف 19، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتًا﴾ سورة الحجرات 12، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِ﴾ سورة – ق– 15"[5]. ثمّ يذكر ابن

---

(1) عوني أحمد محمّد، ابن هشام الأنصاري وأصول النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص446.

(2) حكمت عبد الكري اغزاوي غريز، ابن هشام والدّرس النّحوي في شرح قطر النّدى..، مرجع سابق،ص14.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص23.

(4) المرجع نفسه، ص24.

(5) المرجع نفسه، ص24.

هشام حالات أخرى للهمزة إذا جاء بعدها نفي، فيذكر القاعدة ويعزّزها بآيات كثيرة، ويشرح الصّعب ويبدد الغموض فيقول في هذا الشّأن[1]: "ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته عمّا كان منفيا، لأنّ نفي النّفي إثبات ومنه: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ سورة الزمر-36 ، ثمّ يشرح فيقول: "الله كاف عبده"، ولهذا عطف (وضعنا) على﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح 01، لمّا كان معناه شرحنا، ومثله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ سورة الضحى 07/06، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ ﴾ سورة الفيل 03/02، ثمّ يدعّم حجّته بحجّة أخرى ألا وهي الشّعر فيورد بيتا لجرير[2] :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

ويواصل مع بقية المعاني الثّمانية بنفس المنهجيّة ونفس الأسلوب، فينتقل إلى النوع الثالث وهو الإنكار التّوبيخيّ فيعرّفه أوّلا ثمّ يمثّل له بالآيات الكثيرة والأبيات الشّعريّة كعادته فيقول:"الإنكار التّوبيخيّ يقتضي أنّ ما بعده واقع وأنّ فاعله ملوم، نحو قوله : ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥﴾ سورة الصافات 95، ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ سورة الأنعام40، ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ سورة الصافات 86، ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ سورة الشعراء 165، ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا ﴾ سورة النساء 20" [3]، والمنهجية واحدة مع بقية المعاني التي يحملها الاستفهام؛ إيراد الشاهد القرآني في كلّ مرّة:

- التّقرير: نحو: "أأنت فعلت".

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص24.

(2) المرجع نفسه، ص24.

(3) المرجع نفسه، ص24

- التّهكّم: نحو:﴿قَالُواْ يَـٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ سورة هود87.
- الأمر، نحو:﴿ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ ﴾ سورة آل عمران 20 ، أي أسلموا.
- التّعجّب، نحو:﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ سورة الفرقان 40.
- "الاستبطاء، نحو:﴿ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ سورة الحديد 16" [1].

- مثال ثان لكيفيّة احتجاج ابن هشام بالقرآن، من كتاب الشّذور وهو متعلّق بإحدى علامات الاسم ألا وهي النّداء؛ فنجده كعادته متمسّكا بالاستشهاد بالقرآن بالدّرجة الأولى، وبالقراءات القرآنية ثانيا وبالحديث النبويّ الشريف ثالثا، فهو يجتهد في عرض كلّ ما يثبت أو يعزّز القاعدة أو يرسّخها في الأذهان. فيقول في النّداء: "نحو:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ سورة الأنفال 64، ﴿قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ ﴾ سورة هود 48، ﴿يَـٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ سورة هود 81، ﴿يَـٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ﴾ سورة هود 53، ﴿يَـٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا ﴾ سورة الأعراف 77، ﴿يَـٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ سورة هود 87 ، فكلّ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها (يا) اسم، وهكذا كلّ منادى"[2].

ثمّ يفترض سؤالا من طالب، فيطرح عليه إحدى أوجه القراءات التي فيها خلاف القاعدة التي طرحها ابن هشام، أو رواية مخالفة لحديث فيقول: "فإن قلت: فما تصنع في قراءة الكسّائي "ألا يا اسجدوا للّه"، فإنّه يقف على (ألا يا) ويبتدئ ب(اسجدوا) بالأمر، وقوله تعالى: ﴿ يَـٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ سورة الأنعام 27، وقوله عليه الصّلاة والسّلام: "يا ربّ كاسية في الدّنيا، عارية يوم القيامة"، فدخل حرف النّداء فيهنّ على ما ليس باسم؟ "قلت: اختلف

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص25.
(2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص14.

في ذلك ونحوه على مذهبين: أحدهما: أنّ المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نردّ، ويا قوم ربّ كاسية في الدّنيا. والثّاني أنّ(يا) فيهنّ للتّنبيه لا للنّداء"[1].

- مثال آخر في مُؤَلَّفه "قطر النّدى وبل الصّدى"، وهو ما يتعلّق بالمفعول المطلق. يقول ابن هشام في هذا الصّدد:"والمفعول المطلق، وهو: المصدر الفضلة المسلّط عليه عامل من لفظه كـ(ضربت ضربا)، أو من معناه كـ(قعدت جلوسا)، وقد ينوب عنه غيره كـ(ضربته سوطا)، ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ سورة النور 04، ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ سورة النساء 129، ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ سورة الحاقة 44[2] .

فأنت تراه يدعم شرحه بالأمثلة المصنوعة ويعزّزها بكلّ ما يحضره من آيات قرآنيّة كعادته، ليدفع طلبة العلم إلى دراسة القرآن الكريم فهو مصدر علمهم وعملهم. وفي هذا النوع من مؤلّفات ابن هشام، تراه يتّبع طريقة تختلف إلى حدّ ما عمّا جاء في المؤلّفات السّابقة؛ فهو يقدّم العام ثمّ يشرع في التّفصيل والشّرح.

- عند حديثه عن المفعول فيه، يقول ابن هشام: "وأنّ أسماء المكان لا ينتصب منها على الظّرفية إلاّ ما كان مبهما، والمبهم ثلاثة أنواع:

أحدها: أسماء الجهات السّت وهي: الفوق والتحت، والأعلى والأسفل، واليمين والشّمال، وذات اليمين وذات الشمال، والوراء والأمام، قال تعالى:﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾ سورة يوسف 79، ﴿قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ سورة مريم 24، ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ سورة الأنفال 42، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ سورة الكهف 17، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ﴾ سورة الكهف 79"[3] .

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق ، ص14.

(2) المرجع نفسه، ص186.

(3) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص192.

- مثال خامس من كتاب قطر النّدى وبلّ الصّدى، يوضح منهجية ابن هشام في كيفية الاعتماد على الشّواهد القرآنية وإيرادها كالسّيل ما يدلّ على تشبّع الرّجل بالثّقافة القرآنية والتي يريد نقلها لطلبة العلم. يقول في ما يتعلّق بنواصب الفعل المضارع وبالتّحديد "أن المصدرية حيث يقول:"وبأن المصدريّة ظاهرة، نحو:﴿ أَن يَغْفِرَ لِى ﴾ سورة الشعراء 82، ما لم تسبق (بعلم)، نحو:﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ سورة المزمل 20، فإذا سبقت بظنّ فوجهان، نحو قوله تعالى:﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ سورة المائدة 71، ومضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص، نحو: "ولبس عباءة وتقرّ عيني"، وبعد اللّام نحو:﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ سورة النحل 44، إلاّ في نحو قوله تعالى:﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ سورة الحديد 29، ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾ سورة البقرة 150، فتظهر لا غير، ونحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ سورة الأنفال 33 ، فتضمر لا غير، كإضمارها بعد حتّى، إذا كان مستقبلا، نحو:﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ سورة طه 91" [1] .

3. القراءات القرآنيّة :

كان للعرب لهجات متعدّدة، اكتسبوها بفطرتهم، واقتبسوا بعضها من جيرانهم، وكانت لغة قريش صاحبة الصّدارة والذّيوع لأسباب عديدة منها:

- اشتغالهم بالتّجارة واتصالهم بباقي الأمصار، فهم المعروفون برحلة الشّتاء والصّيف.
- وجودهم عند بيت اللّه الحرام، ملتقى القوافل وإليه تشدّ الرّحال من كلّ فجّ عميق. كما أنّ أسواقه المشهورة قبلة الأدباء والشّعراء دافع قويّ لارتقاء هذه اللّغة وسموّها.

أ- **القراءات لغة:** جاء في لسان العرب، مادّة "قرأ" ما يلي: قرأ، القرآن: التّنزيل العزيز، وإنّما قدّم على ما هو أبسط منه لشرفه. قرأه، يقرأه، ويقرأه (بالضّم) فهو مقروء.

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص50.

قال تعالى:﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ سورة القيامة 17 ، أي جمعه وقراءته، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ سورة القيامة 18، أي قراءته. قال ابن عبّاس رضي اللّه عنهما: "فإذا بيّناه لك بالقراءة، فاعمل بما بيّناه لك"[1] .

ب- القراءات اصطلاحا:

أوردت خديجة الحديثي تعريفا اصطلاحيّا للقراءة نقلا عن كتاب "البرهان في علوم القرآن" الذي يقول صاحبه: "أمّا القراءة وهي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتْبَة الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[2] .

كما يعرّفها الزّرقاني في كتابه "مناهل العرفان" بقوله: "القراءة مذهب يذهب إليه إمام من الأئمّة القرّاء مخالفا به غيره في النّطق بالقرآن الكريم مع اتّفاق الرّوايات والطّرق عنه، سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أو في نطق هيئاتها"[3] .

والقراءات القرآنية كلّها حجّة ويستشهد بها كما جاء على لسان السّيوطي في كتاب الاقتراح: "أمّا القرآن فكلّ ما قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا. وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه"[4]. ولا غرو فأئمّة النّحو الأوائل كسيبويه مثلا، اتّخذ من هذه القراءات أساسا للاستدلال، يقول محمود أحمد نحلة: "وإذا أنعمنا النّظر فيما أورده سيبويه من شواهد القرآن الكريم ظهر لنا أنّ الرّجل يعتدّ بالقراءات القرآنيّة اعتدادا واضحا، وقد أحصيت شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه، فوجدت عدّتها ستّة وتسعين وثلاثمائة شاهد،

(1) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، باب القاف، مادة: (قرأ)، ص3563.

(2) الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص44/43.

(3) الزرقاني محمّد عبد العظيم،مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب، بيروت، ط1، 1955، ج1، ص336.

(4) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النّحو، مرجع سابق، ص15.

وشواهد القراءات منها نحو سبعة وخمسين ومئة شاهد، أي أنّ نسبتها تصل تقريبا إلى الأربعين بالمئة من مجموع الشّواهد القرآنية، وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات واعتماده عليها.....على أنّ الرّجل في استشهاده بالقراءات لم يكن يلحّن قارئا أو يخطّئ قراءة، بل كان يذكرها ليبيّن بها وجها من العربيّة"[1].

أمّا علماء العربية فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات، "فقد كان قوم من النّحاة يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللّحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصّحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة، وقد ردّ المتأخّرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربيّة وإن منعه الأكثرون مستدلاّ به، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة، ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ سورة النساء 01، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر،﴿قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ سورة الأنعام 137، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد "ثمّ" بقراءة حمزة، ﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾ سورة الحج 15"[2] .

- **أدلّة نزول القرآن على سبعة أحرف:**

بما أنّ القرآن الكريم يمثّل منهج الخالق إلى البشريّة جمعاء، فقد اقتضت حمايته وحفظه من التّحريف والتغيير، وتيسيره للحفظ والتلاوة؛ لأنّه يخاطب أجناسا مختلفة من البشر في لغاتها ولهجاتها، وحتّى الأمّة العربيّة التي خوطِبت به أوّل الأمر، وأُمِرَت بتبليغه لسائر النّاس، كانت لهجاتها مختلفة ومتنوّعة.

(1) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، دار المعرفة الجامعيّة، 2004، ص34.

(2) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النّحو، مرجع سابق، ص15.

لذلك استجاب اللّه تعالى لرجاء نبيّه وطلبه له بالتّخفيف على أمّته. فقد روى أبيّ بن كعب عن النبّيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم– قوله: "إنّ النّبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم– كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل –عليه السّلام– فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرف.

فقال: أسأل اللّه معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك. ثمّ أتاه الثّانية فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفين.

فقال: أسأل اللّه معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك.

ثمّ جاءه الثّالثة فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على ثلاثة أحرف.

فقال: أسأل اللّه معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك.

ثمّ جاءه الرّابعة فقال: إنّ اللّه يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على سبعة أحرف، فأيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا"[1] .

وقد اختلف قدماء المسلمين من مفسّرين وقرّاء فيما يدلّ عليه قول النّبيّ– صلّى اللّه عليه وسلّم–:"قرئ القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا كيف شئتم" أو "اقرأوا ما تيسّر منه"، ففسّره كلّ حسب ما يراه. وقد ناقش ابن قتيبة آراء سابقيه فيه وردّ عليهم ،ورأى أنّ المقصود من ذلك أنّه أنزل على سبعة أوجه من اللّغات متفرّقة في القرآن ودليله على هذا قوله –صلّى الله عليه وسلّم– في رواية أخرى: "فاقرأوا ما تفرّق منه"[2] .

ولعلّ الرواية التي ذكرها ابن قتيبة عن عمر ابن الخطّاب وهشام ابن حكيم بن حزام حين قرأ كلاّ منهما سورة الفرقان واختلفا في القراءة، واحتكما إلى الرّسول –صلّى اللّه عليه وسلّم– وكان حكمه بجواز القراءتين، يقول عمر ابن الخطّاب –رضي الله تعالى عنه–: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، وقد كان

(1) محمّد إسماعيل شعبان، المدخل إلى علم القراءات، مكتبة سالم، العزيزيّة، مكّة المكرّمة، ط2، 1424هـ/2003م، ص07.

(2) الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص42.

النّبيّ –صلّى اللّه عليه وسلّم– أقرأنيها، فأتيت به النّبيّ فأخبرته فقال: اقرأ، فقرأ تلك القراءة، فقال: هكذا أنزلت. ثمّ قال لي: اقرأ، فقرأت، فقرأت فقال: هكذا أنزلت. ثمّ قال: إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسّر. فمن قرأه قراءة عبد اللّه فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة أبيّ فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة زيد فقد قرأ بحرفه"[1]".

ج– القراءات السّبع وأئمّتها:

القراءات السبع هي المنقولة عن أئمّة الأمصار السّبعة وهم:[2]

- عبد الله بن كثير، من أهل مكّة ويكنّى: أبا معبد.
- ونافع بن أبي نعيم، من أهل المدينة، ويكنّى:أبا عبد الرحمن.
- وأبو عمرو بن العلاء، واسمه زبّان بن العلاء.
- ومن أهل الكوفة عاصم (ابن بهدلة) وبهدلة أمّه، ويكنّى أبوه: أبا النّجود، ويكنّى عاصم: أبا عمرو، وقيل أبا بكر.
- وأبو عمارة حمزة بن حبيب الزّيّات.
- وأبو الحسن علي بن حمزة الكسّائيّ.
- وعبد اللّه بن عامر اليحصبيّ من أهل الشّام.

د – أوجه الاختلاف بين القراءات:

الاختلافات السبعة في القراءات القرآنية تمّ حصرها من طرف ابن قتيبة في سبعة أوجه مثلما أوردت خديجة الحديثي في كتابها الشاهد وأصول النّحو العربي هي[3] :

(1) الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص42.

(2) ابن خالويه أبي عبد اللّه، إعراب القراءات السّبع وعللها، تح:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص04.

(3) الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص44/43.

- أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها ممّا لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، كقوله تعالى: ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾ سورة هود 78، و﴿هُن أَطۡهَر لَكُمۡۖ﴾. بنصب "أطهر".

- أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها ممّا يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا بَـٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ سورة سبأ 19، و﴿ربُّنا باعَد بين أسفارنا﴾.

- أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها، ولا يزيل صورتها نحو قوله: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾ سورة البقرة 259 و﴿ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِرُهَا﴾.

- أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾ سورة القارعة 05، "كَالصُّوفِ المَنفُوشِ".

- أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾ سورة الواقعة 29، و{طَلْعٍ مَنضُودٍ}.

- أن يكون الاختلاف بالتّقديم والتّأخير نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ ﴾ سورة ق 19، {وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بِالمَوْتِ}.

- أن يكون الاختلاف بالزّيادة والنّقصان، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾ سورة يس 35، {وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِم}.

وابن هشام من النّحاة الذين استدلّوا بالقراءات القرآنية جميعها سواء كانت سبعيّة أو عشرية أو حتّى غريبة وشاذّة، دون أن يخطّئها أو يرفضها، مشيرا إلى قوتها أو ضعفها كقوله أنّها من سنن العربيّة، أو شاذّة أو غريبة، إلى غير ذلك من الملاحظات.

وسنحاول تقديم بعض الأمثلة من مؤلّفاته تظهر كيف استخدم ابن هشام الشّاهد من القراءات القرآنية المختلفة، وكيف أبدى ملاحظاته حولها.

- حين حديثه عن "أن" النّاصبة للفعل المضارع، وعن الحالات التي يجب أن تعمل فيها مع وجوب الإضمار؛ فأن تضمر في حالات أربع، بعد حتّى وبعد أو التي بمعنى (إلى) أو (إلاّ)، كقول الشّاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتْ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

كما تضمر بعد فاء السّببيّة إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب بالفعل، والحالة الرّابعة وهي أنّها تضمر بعد واو المعيّة، مثال ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ سورة آل عمران142، وقوله تعالى:﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ سورة الأنعام27، بنصب "نكون" في قراءة حمزة وابن عامر وحفص[1] .

- مثال آخر حين يتحدّث عن الصّلة يقول ابن هشام:"وقد يحذف الضّمير، سواء كان مرفوعا، نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ سورة مريم 69 ، أي الذي هو أشدّ، أو منصوبا نحو:﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ سورة ياسين 35. قرأ غير حمزة والكسّائي وشعبة (عملته) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها"[2] .

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص62.

(2) المرجع نفسه، ص86.

- ويعتمد قراءة حمزة وحفص حين يستشهد على القاعدة النّحويّة التي تجيز توسّط الخبر بين الاسم والفعل، فيقول في هذا الشّأن[1] : "يجوز في هذا الباب أن يتوسّط الخبر بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدّم المفعول على الفاعل، قال اللّه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ سورة الرّوم47، وقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ سورة يونس02، وقرأ حمزة وحفص: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ سورة البقرة 177 ، بنصب البرّ.

- مثال آخر، وهذه المرّة ما يتعلّق بباب المنصوبات وبالتّحديد ما يخصّ المنادى، فقد احتجّ في كثير من مفاصل هذا الموضوع بالقراءات سواء كانت غريبة أو شاذّة أو حتّى القراءات المتفق عليها فيقول: "ويا أبت، ويا أمّتَ، ويا ابن أم، ويا ابن عم: بفتح، وكسر، وإلحاق الألف أو الياء للأوّلين قبيح، وللآخرين ضعيف"[2] .

ثمّ يبدأ في الشّرح، مستدلاّ لما قاله بالآيات القرآنية من مختلف القراءات، وهذا شرحه:[3] "إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أمّا، جاز فيه عشر لغات، الستّ المذكورة، ولغات أربع أخر:

إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السّبعة ما عدا ابن عامر في ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ سورة مريم الآيات 42،43،44،45.

الثّانية: إبدالها تاء مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر.

الثّالثة: يا أبتا، بالتّاء والألف، وبها قرئ شاذّا.

الرّابعة: يا أبتي، بالتّاء والياء. وهاتان اللّغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي ألاّ تجوز إلاّ في لغة الشّعر.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص86 .

(2) المرجع نفسه، ص170.

(3) المرجع نفسه، ص171.

ثمّ يعرض ابن هشام حالة أخرى يكون فيها المنادى مضافا إلى المضاف إلى الياء فيقول:"وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء، مثل:(يا غلامَ غلامي)، لم يجز فيه إلاّ إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلاّ إن كان ابن أمّ، أو ابن عمّ؛ فيجوز فيهما أربع لغات: فتح الميم وكسرها، وقد قرأت السّبعة بهما في قوله تعالى:﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾ سورة الأعراف 150، ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي ﴾ سورة طه 54.

- أمثلة أخرى تبيّن كيف أنّ ابن هشام استدلّ بالقراءات القرآنية المختلفة، وهذا في معرض حديثه عن المستثنى، يقول ابن هشام: "فإذا كان متّصلا جاز في المستثنى وجهان[1] :

– أحدهما: أن يُجْعَل تابعا للمستثنى منه، على أنّه بدل منه، بدل بعض من كلّ عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين.

– الثّاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربيّ جيّد، والاتّباع أجود منه.

ونعني بغير الإيجاب النّفي والنّهي والاستفهام.

مثال :النّفي، قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾ سورة النّساء 66، قرأ السّبعة–غير ابن عامر–بالرّفع على الإبدال من الواو في "ما فعلوه"،وقرأ ابن عامر وحده بالنّصب على الاستثناء.

ومثال: النّهي، قوله تعالى:﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾ سورة هود 81، قرأ أبو عمر وابن كثير بالرّفع على الإبدال من "أحد"، وقرأ الباقون بالنّصب على الاستثناء.

ومثال: الاستفهام، قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ سورة الحجر56، قرأ الجميع بالرّفع على الإبدال من الضّمير في"يقنط"، ولو قرئ "إلاّ الضّالّين" بالنّصب على الاستثناء لجاز ولكن القراءة سنّة متّبعة.

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص205.

- وقد استدلّ ابن هشام بالمجيز نيابة الظّرف والمصدر عن الفاعل بقراءة لأبي جعفر(يُجْزَى)، يقول اللّه تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ سورة الجاثية 14 ، وقرأ الجمهور(ليَجزيَ) بفتح الياء. "...وأجيب عن القراءة بأنّها شاذّة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى:﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ ﴾ سورة الجاثية 14، أي: ليُجزَى الغفران قوماً، وإنّما أقيم المفعول به، غاية ما فيه أنّه المفعول الثّاني، وذلك جائز "[1].
- وفي معرض حديثه عن الحرف، أورد ابن هشام الآية التّاليّة:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ سورة الحج 11، وبعد تفسيرها وإعرابها كعادته، نبّه طلاّبه إلى بعض القراءات لهذه الآية وخاصّة في نهايتها؛ فقد استشهد بقراءة غريبة وهي: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾ سورة الحج 11، بخفض الآخرة، موجّها طلاّبه إلى أنّ "خسر" ليس فعلا مبنيا على الفتح، بل هو وصف معرب بمنزلة فهمٍ وفطنٍ، وهو منصوب على الحال، ثمّ يورد قراءة أخرى للأعرج: {خاسر الدّنيا والآخرةِ}، وهي نظير القراءة الشّاذّة غير أنّها ليست ملتبسة بها كون (خاسر) اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل، وذلك صفة مشبّهة على وزن الفعل فيلتبس به[2] .
- في باب الإعراب، وهو يشرح عبارة (يجلبه العامل)، أورد أمثلة من عدّة قراءات ليفرّق بين الأثر الإعرابيّ النّاتج عن العامل وغيره من الحركات المتنقّلة في بعض القراءات، يقول ابن هشام:"وخرج بقولي: "يجلبه العامل" نحو الضّمّة في النّون في قوله تعالى: ﴿ فَمَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ سورة الإسراء 71. في قراءة ورش، بنقل حركة الهمزة أُوتيَ إلى ما

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص154،153.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص13.

قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال {قدَ اَفلح} على قراءته أيضا بالنّقل، والكسرة في دال {الحمد للّه}، في قراءة من أتبع الدّال اللّام؛ فإنّ هذه الحركات وإن كانت آثارا ظاهرة في آخر الكلمة لكنّها لم تجلبها عوامل دخلت عليها؛ فليست إعرابا"[1] .

- في معرض حديثه عن شروط عمل(إِنْ) عمل ليس، استشهد ابن هشام بقراءة لسعيد بن جبير–رحمه اللّه– في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾ سورة الأعراف 102، بتخفيف (إِنْ) وكسرها لالتقاء السّاكنين، ونصب عبادا على الخبريّة، و(أمثالكم) على أنّه صفة لـ(عبادا). و(إن) تعمل بنفس الشّروط التي تعمل بها (ما) الحجازية، وهي:"أن يكون اسمها مقدّما وخبرها مؤخّرا، وألّا يقترن الاسم بإِنْ الزّائدة، وألاّ يقترن الخبر بإلاّ، وألاّ يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارّا ولا مجرورا"[2] .

يقول ابن هشام: أمّا "إن" فتعمل بالشّروط المذكورة، إلاّ أنّ اقتران اسمها بإِنْ ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة"[3]، مثل ما قرأ سعيد بن جبير.

وقد أعملت العرب (إِنْ) في نكرتين، فقد سُمِعَ "إِنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافيةِ"، وفي معرفتين، سُمِعَ "إِنْ ذلك نافعك ولا ضارّك"، وإعمال (إِنْ) هذه لغة أهل العالية[4] .

- ومن الأمثلة أيضا ما تعلّق بشروط عمل "لات" عمل ليس.

يقول ابن هشام: "وأمّا لات فإنّها تعمل هذا العمل أيضا، ولكنّها تختصّ عن أخواتها بأمرين:

أحدهما: أنّها لا تعمل إلاّ في ثلاث كلمات: "الحين" بكثرة، و"السّاعة"، و"الأوان" بقلّة.

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص22.
(2) المرجع نفسه، ص105.
(3) المرجع نفسه، ص107.
(4) المرجع نفسه، ص107.

و**الثّاني:** أنّ اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس"[1] .ثمّ قدّم أمثلة عن استخدام "لات" وفق الشّرط الأوّل مستدلاّ ببعض الرّوايات مع الشّرح والتّطبيق اللّازمين لتوضيح الشّاهد في حالاته المختلفة.

" فالأوّل كقوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة ص الآية 03، في رواية، أو لتأنيث الحرف، واسمها محذوف، (وحين مناصٍ) خبرها، ومضاف إليه، أي: فنادوا والحال أنّه ليس الحين حين مناصٍ، أي: فرارٍ وتأخيرٍ.

والثّاني كقراءة بعضهم: {ولات حينُ}، بالرّفع، أي: وليس حينُ مناصٍ حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب"[2].

والأمثلة لاعتداد ابن هشام بالقراءات، كثيرة منتشرة في مؤلّفاته العديدة، وما أشرنا إليه غيض من فيض، وعلى سبيل التّمثيل فقط، ومهما يكن من أمر، فإنّ هذا الفذّ قد اعتمد القراءات المختلفة في استشهاداته على القواعد النّحويّة دون أن يقلّل من شأنها أو يخطّئها؛ بل كان يردّ ملاحظاته إلى بعض اللّغات كأن يقول مثلا: اللّغتان قبيحتان والأخيرة أقبح من التي قبلها، أو هذا عربيّ جيّد، أو لا تجوز إلاّ في لغة الشّعر.

ومن الأمثلة التي استخدمها والتي تبيّن الاستعمالات اللّغويّة لبعض القبائل العربيّة، والتي جاء بها ابن هشام ليجعلها مخرجا لمعضلة نحويّة حين ذكر الأوجه الإعرابيّة لقوله تعالى:﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾ سورة طه 63، فقد أشار إلى قراءة ثالثة وهي "إنّ" بالتّشديد، وهذان بالألف وهنا تكمن المشكلة لأنّ "إنّ" المشدّدة يجب إعمالها.

وحلّه لهذه المشكلة، في إحدى التّخريجات التي تشير إلى أنّ لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين تستعمل المثنّى بالألف دائما[3] .

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص107.
(2) المرجع نفسه ، ص108.
(3) المرجع نفسه، ص32.

وكان يفصّل في المسألة النّحويّة بذكر القراءات المعتمدة، ويعمد إلى الإتيان بالقراءات الشّاذة والغريبة دون ذكر أصحابها، على العكس من القراءة الصّحيحة التي يبيّن أصحابها بأسمائهم تارة، كقوله: وقرأ حمزة، أو ابن عامر أو أبو عمرو، أو الكسّائي، أو عاصم أو نافع أو شعبة، وقد يشير إلى قراءة السّبعة فيقول: قرأ السّبعة وقرأ الجميع وقرأ البقيّة إلى غير ذلك من الأوصاف التي كان يستعملها.

4. الحديث النّبويّ الشّريف :

يعدّ الحديث النّبويّ الشّريف المصدر النّحويّ الثّاني بعد القرآن الكريم، كما يرتّب في المرتبة الثّانية من حيث البيان والفصاحة، فهما سرّ تقدّم اللّغة العربيّة وبهما تزدهر. "فلا يشكّ مسلم ولا يرتاب في أنّ فصاحة النّبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد مدّت عليه الفصاحة رواقها، وشدّت بها البلاغة نطاقها، وهو المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزّل عليه قرآن عربيّ غير ذي عوج"[1] .

وقد وجّهنا القرآن الكريم في كثير من آياته إلى التّمسّك بالسّنة المطهّرة والعمل بها واستنباط أحكامها، ومن ذلك قوله:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ سورة النساء 59، وقوله عزّ من قائل:﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ سورة الحشر 07، والسّنة منهج لشرح وتفسير ما جاء به القرآن مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ سورة النّمل 44...

1.4. تعريف علم الحديث:

"علم الحديث رواية هو: علم يشتمل على أقوال النّبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-وأفعاله وأوصافه و تقريراته، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

(1) فجّال محمود، الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ، أضواء السّلف، ط2، 1417هـ/1997م، ص06.

وعلم الحديث دراية هو:علم يعرف به حقيقة الرّواية، وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرّواة وشروطهم وأصناف المرويّات وما يتعلّق بها.

فحقيقة الرّواية هي: نقل ما ورد من السّنّة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عُزِيَ إليه بتحديث أو إخبار أو نحوهما.

وشروط الرّواية هي: تحمّل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التّحمّل؛ من سماع أو عرض أو إجازة أو نحو ذلك"[1].

2.4. النّحاة والاستشهاد بالحديث :

انقسم النّحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف؛ الأولى منعت الاحتجاج به مطلقا، وطائفة احتجت به ووسّعت، وطائفة ثالثة توسّطت الحلقتين السّابقتين فوافقت على الاستشهاد بالحديث وفق شروط تراها موضوعيّة[2].

أ. أمّا نحاة الطّائفة الأولى فقد رفضوا أن يجعلوا الحديث الشّريف أصلا من أصول التّقعيد النّحويّ للأسباب التي ذكرت سابقا؛ دون أن يثيروا قضيّة الاستشهاد به حتّى أثارها المتأخّرون من النّحاة في القرن السّابع الهجري وما بعده حين أجاز ابن مالك الاستشهاد بالحديث مطلقا وتبعه على ذلك ابن هشام.

فالدّارس لعلم النّحو، والمتتبّع لكتابات النّحويّين القدامى والتّابعين لهم، يقف على حقيقة تجنّبهم الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف؛ إذ لا يعتبرونه أصلا من أصول التّقعيد النّحويّ كالقرآن الكريم وكلام العرب. فأبو حيّان في كتابه التّسهيل يذكر هذه الحقيقة حين أعاب على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث فيقول: "قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّيّة في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدّمين أو المتأخّرين سلك هذه الطّريقة غيره، على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم

(1) فجّال محمود، السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربي، ط2، 1417هـ/1997م، أضواء السّلف، الرّياض، السّعودية، ج1، ص30.

(2) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، مرجع سابق، ص49-51.

النّحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من أئمّة البصريّين، والكسّائي والفرّاء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضّرير من أئمّة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخّرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1] .

ولا شكّ أنّ لهؤلاء النّحاة عذرهم، "إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسول–صلّى اللّه عليه وسلّم–إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلّيّة"[2]. فمن الأسباب التي دفعتهم إلى ترك الاستشهاد بالحديث النّبويّ ما يلي[3] :

- أنّ الرّواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه –صلّى اللّه عليه وسلّم– لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: زوّجتكها بما معك من القرآن، ملّكتكها بما معك، خذها بما معك، وغير ذلك من الألفاظ.
- أنّ اللّحن قد وقع كثيرا فيما رُوِي من الحديث؛ لأنّ كثيرا من الرّواة كانوا غير عرب بالطّبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك. يقول السّيوطيّ في هذا الباب: "فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة مرويا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة"[4] .

ب.أمّا نحاة الطّائفة الثّانية فلم يجدوا حرجا في ذلك لأنّهم يطلبون المعنى، ورواية الحديث بالمعنى جائز اتفاقا، فكان الاحتجاج بالحديث في كتب اللّغة والمعاجم وعدّوه من الأصول التي يرجعون إليها.

---

(1) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النّحو، مرجع سابق، ص16.

(2) المرجع نفسه ، ص16.

(3) المرجع نفسه، ص17.

(4) المرجع نفسه، ص17.

أمّا النّحاة كابن مالك وابن هشام، فكانت حجّتهم فصاحة رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– التي لا يختلف حولها أحد؛ فهو أفصح العرب لسانا، وحديثه أصحّ سندا من كثير من أشعار العرب التي يحتجّ بها. زد على ذلك فالصّحابة أتباع الرّسول الكريم كانت الفصاحة غريزة فيهم، لأنّهم من العرب الخلّص، لذا لم يكونوا في حاجة لقواعد يضبطون بها كلامهم. أمّا من جاء بعدهم فلا بدّ لهم من قواعد تضبط لهم طريق استعمال العرب في لسانها، ومعرفة أسلوب العرب في كلامها.

ج. أمّا القسم الثّالث الذي توسّط بين الجواز والمنع فيمثّله الإمام أبو الحسن الشّاطبيّ (ت790)، وقد قسّم الحديث قسمين: قسما اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يقع به استشهاد أهل اللّسان، وقسما اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، فهذا يصحّ الاستشهاد به. وهو الكلام الذي يؤكّده قوله: "لم نجد أحدا من النّحويّين استشهد بحديث رسول اللّه–صلّى اللّه عليه وسلّم–وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصّحيحة لأنّها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها"[1]. وهذا ما أشار إليه السّيوطي حين قال: "وأمّا كلامه –صلّى اللّه عليه وسلّم– فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللّفظ المرويّ وذلك نادر جدّا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا"[2] .

ليخلص الشّيخ محمّد الخضر حسين إلى أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللّغة، وهو ستّة أنواع [3]:

أحدها: ما يُروَى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصّلاة والسّلام، كقوله: "حَمِيَ الوطيسُ"، وقوله: "ماتَ حَتْفَ أَنْفِهِ"، وقوله:" الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، إلى نحو

(1) البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1،ص12.

(2) السّيوطي جلال الدّين،الاقتراح في علم أصول النّحو، مرجع سابق، ص16.

(3) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، مرجع سابق، ص55–56.

هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: "مَأْزُوراتٌ غَيْرُ مَأْجُورَاتٍ"، وقوله: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا".

ثانيها: ما يُرْوَى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتّعبّد بها كألفاظ القنوت والتّحيّات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصّة.

ثالثها: ما يُرْوَى شاهدا على **أنّه** كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم، وممّا هو ظاهر أنّ الرّواة يقصدون في هذه الأنواع الثّلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة واتّحدت ألفاظها، فإنّ اتحاد الألفاظ مع تعدّد الطّرق دليل على أنّ الرّواة لم يتصرّفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللّغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريح ، والإمام الشّافعي.

سادسها: ما عرف من حال روّاته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمّد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

3.4. ابن هشام والاستدلال بالحديث النّبويّ الشّريف :

ابن هشام من النّحاة الذين اعتمدوا الحديث النّبويّ أصلا يستشهدون به على القواعد النّحويّة، متّخذا ابن مالك قدوة له في ذلك، فتراه يَعْقُبُ الشّاهد القرآنيّ بالحديث النّبويّ، أو عقب البيت الشّعريّ، أو قد يقدّم الحديث على الشّاهدين القرآنيّ والشّعريّ، وإن كان هذا قليلا. وكعادته يشير مباشرة إلى موضع الشّاهد ولو كان جزءا من حديث كما فعل بالشّاهد القرآني. وابن هشام شأنه شأن النّحاة القدامى، يغرقك في بحر من الشّواهد حتّى يعزّز فكرته في ذهن من يطلبها، مبدّدا له الغموض والضّبابيّة التي قد تعتريه.

وقد ذكر العديد من الباحثين أنّ ابن هشام كان ممّن أكثر من الاستشهاد بالحديث، وحين نرجع إلى كتبه المشهورة نجد أنّ الأحاديث التي وردت كانت على النّحو التّالي:[1]

(1) علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاريّ "آثاره، ومذهبه النّحويّ، مرجع سابق، ص496.

- ❖ في "شرح قطر النّدى" نحو سبعة عشر حديثا.
- ❖ في "شرح شذور الذّهب" نحو واحد وعشرين حديثا.
- ❖ في "أوضح المسالك" نحو خمسة وعشرين حديثا.
- ❖ في "شرح قصيدة بانت سعاد" نحو عشرين حديثا.
- ❖ في "المغني" نحو واحد وستّين حديثا.

وسنحاول من خلال مؤلفاته العديدة الوقوف على بعض الأمثلة على سبيل البيان لا الحصر:

- في فصل الإعراب وفي باب الأسماء السّتّة، استشهد ابن هشام بحديث نبوي شريف في معرض حديثه عن الاسم السّادس وهو "الهن"، قال النّبيّ –صلّى اللّه عليه وسلّم:" من تعزّى بعزاء الجاهليّة فأَعِضُّوه بهَنِ أبيه ولا تكنُّوا"[1]. مظهرا الخلافات الموجودة في إعرابه، فالقاعدة المعروفة تقول أنّ هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء بشروط ذكرها النّحاة. "إنّما وقع الخلاف في "الهن" لوقوع النّقص فيها، لأنّها تخالف الأب والأخ والحم من جهة أنّها إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين، وإذا أضيفت تمّت فصارت على ثلاثة أحرف، أمّا "الهن" إذا أفردت نقصت، وإذا أضيفت بقيت في الفصحى على نقصها إلاّ عند بعض العرب من يستعمله تامّا"[2] ، وبالتّالي يعرب بالحركات بدل الحروف.
- عند حديثه عن الضّمير، قسّمه إلى قسمين متّصل ومنفصل، والقاعدة أنّه ما تأتّى اتّصال الضّمير لم يعدل إلى انفصاله. ثمّ يستشهد بحديث في حالة الوصل وآخر في حالة الفصل، فيقول في الأولى: "...أن يكون عامل الضّمير، عاملا في ضمير آخر أعرفَ منه ، مقدّما عليه، ليس مرفوعا، فيجوز في الضّمير الثّاني الوجهان، ثمّ إن كان العامل فعلا غير ناسخ، فالوصل أرجح كالهاء من "سلنيه". قال تعالى:

(1) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج1، ص44.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص29.

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ سورة البقرة 127، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ سورة هود 28، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ سورة محمّد 37 ، وفي قول النّبيّ–صلّى اللّه عليه وسلّم–:"إنّ اللّه مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ"[1] ، فالضّمير الأوّل في ملّككم أعرف من الضّمير الثّاني؛ لأنّ الضّمير الأوّل ضمير خطاب وهو أعرف من ضمير الغيبة[2] .

ويستشهد بحديث آخر للضّمير في حالة الوصل. يقول عليه الصلاة والسّلام:"إنْ يكنْهُ فلن تسلّط عليه" وتتمّة الحديث:"وإلاَّ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ"[3] .

- في باب المبتدأ والخبر، وبالضّبط عند حديثه عن المبتدأ النّكرة، استدلّ ابن هشام بعدّة أحاديث نبويّة شريفة، فيقول: "النّحويّون لا يجوّزون الابتداء بالنّكرة إلاّ إذا حصلت الفائدة، وقد تتصدّر النكرة بشروط منها[4] :

– في حالة حذف الموصوف، استشهد بالحديث النّبويّ الشّريف: " سَوْدَاءُ وَلُودٌ، خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ" فتقدير الكلام، "امرأة حسناء ولود".

– وفي حالة النّكرة التي يتعلّق بها معمول: "أمرٌ بمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ".

– وفي حالة النّكرة المضافة:" خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللّه".

- واستشهد بالحديث في تعريف الإعراب لغويّا، يقول ابن هشام:"الإعراب معناه اللّغوي، الإبانة، يقال: أعرب الرّجل عمّا في نفسه، إذا أبان عنه، وفي الحديث: "البِكْرُ تُسْتأمَرُ وإِذْنُهَا صِمَاتُهَا، والأَيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا"، أي: تبيّن رضاها بصريح النّطق[5] .

---

(1) هذا جزء من حديث نبويّ شريف، وتتمّته "ولو شاء لملّكهم إيّاكم".

(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ص97.

(3) المرجع نفسه، ص102.

(4) المرجع نفسه، ص204.

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص22.

- من المسائل التي استدل فيها ابن هشام بالحديث النّبويّ الشّريف، مسألة متعلقة بعلامة الفعل الماضي، فقد استدلّ على أنّ "عسى" و "ليس" ليستا حرفين بل فعلين لاتصال التاء بهما، وعلى أنّ "نعم" ليست اسما وإنّما هي فعل لنفس السّبب.

يقول ابن هشام: "فعلامة الماضي تاء التّأنيث السّاكنة كقامت وقعدت"[1]، مستدلاّ بقول الشّاعر:

أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ، ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَزْهَقُ.

وبذلك استدلّ على أنّهما ليستا حرفين، كما أنّ (نعم) ليست اسما، والدّليل في قوله –صلّى الله عليه وسلّم–: "من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت"، وعزّز إجابته بقول الشّاعر:

نِعْمَتْ جَزَاءُ المُتَّقِينَ الجَنَّهْ دَارُ الْأَمَانِي والمُنَى والمِنَّهْ.

- في مسالة تتعلّق بجمع المذكّر وملحقاته، فقد استدلّ على لفظة "أرضون" على أنّها ملحق بجمع المذكّر، بحديث شريف. يقول ابن هشام:"....ومنها عالمون وعشرون وبابه إلى التّسعين؛ فإنّها أسماء جموع أيضا لا واحد لها من لفظها...ومنها "أرضون" وهو بفتح الرّاء...وإنّما حقّ هذا الإعراب، أي الذي يجمع بالواو والنّون، أن يكون في جمع صحيح لمذكّر عاقل، تقول: هذه أرَضون، ورأيت أرضين، ومررت بأرضين، وفي الحديث:" مَنْ غَصَبَ قَيْدَ شِبْرٍ مِنْ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[2].

- مثال آخر في استعمال صيغة "فَعالٍ" استشهد فيه ابن هشام بحديث لعمر بن الخطّاب –رضي اللّه تعالى عنه–، فيقول:"...ما كان على فعالٍ، وهو سبّ للمؤنّث، ولا يستعمل هذا النّوع إلاّ في النّداء، تقول:"يا خباثِ"، بمعنى: يا خبيثة، و"يا دفارِ" بالدّال المهملة، بمعنى: "يا منتنة"، و"يا لكاع" بمعنى: يا لئيمة، ومن كلام عمر –رضي اللّه تعالى عنه– لبعض الجواري: "أَتَتَشَبَّهِينَ بِالْحَرَائِرِ يَا لَكَاع"[3] .

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص16.

(2) المرجع نفسه، ص38.

(3) المرجع نفسه، ص57.

- وعند مناقشته أحكام الفاعل ونائب الفاعل، يستدلّ بالحديث النّبويّ الشّريف ليبرهن على المسألة النّحويّة، ويوضّح غموضها ويسبر أغوارها، خاصّة ما تعلّق بالحكم الأوّل والخامس اللّذين سأحاول طرحمهما في هذه النقطة. يقول ابن هشام: "..ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنّائب عنه .

الحكم الأوّل: أنّهما لا يحذفان، وذلك لأنّهما عمدتان ومنزّلان من فعلهما منزلة الجزء؛ فإذا ورد ما ظاهره أنّهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظّاهر، وإنّما هو محمول على أنّهما ضميران مستتران"[1]، ويستشهد بقول الرّسول –صلّى اللّه عليه وسلّم: "لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزْنِي وهُوَ مُؤْمِنٌ، ولَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وهُوَ مُؤْمِنٌ"، ففاعل "يشرب" ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدّم ذكره ـ وهو الزّاني ـ لأنّ ذلك خلاف المقصود، ولا الأصل "ولا يشرب الشّارب" فحذف الشّارب؛ لأنّ الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنّما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشّارب الذي استلزمه "يشرب".

وكدأبه يعرض على القارئ الخلافات النّحوية في المسألة الواحدة ولا يكتفي بآرائه الخاصّة، بل يجعله يمعن فكره ويبدي رأيه زيادة في الفهم وتوسيعا للإدراك، فيقول: "أمّا الكسّائيّ فيجيز حذف الفاعل وتبعه في ذلك السّهيليّ وابن مضاء"[2] .

- في نفس المسألة أي ما يتعلّق بأحكام الفاعل ونائبه، يورد حكما آخر، مستشهدا بحديث نبويّ شريف كعادته، على إلحاق بعض العرب علامة التّثنية و الجمع وعلامة التّأنيث بالفعل يقول: "الحكم الخامس أنّ عاملها لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، في الأمر الغالب، بل تقول: قام أخواك، وقام إخوتك، وقام نسوتك، كما تقول: قام أخوك، ومن العرب من يلحق علامات دالّة على ذلك، كما يلحق علامة دالّة على التّأنيث، لقوله –

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص92.
(2) المرجع نفسه، ص92.

صلّى اللّه عليه وسلّم-: "يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار"، وقول بعض العرب:" أكلوني البراغيث"[1] .

- ومن المسائل التي استدلّ فيها ابن هشام بالحديث النّبويّ، مسألة حذف كان مع اسمها، يقول ابن هشام:" حذف "كان" مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشرطه: أن تتقدّمهما "إِنْ" و"لَوْ" الشّرطيتان؛ فالأوّل كقول الرّسول-صلّى اللّه عليه وسلّم: "النّاس مجزيّون بأعْمالهم، إِنْ خيرًا فخيرٌ، وإِنْ شرًّا فشرٌّ"، وتقديره: إن كان عملهم خيرا؛ فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّا؛ فجزاؤهم شرّ،...والثّاني: كقوله-صلّى اللّه عليه وسلّم: التمس ولو خاتما من حديد"[2] ، أي: ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد.
- في مسألة النداء كما أوردنا سابقا ، اعتمد حديث النّبيّ -صلّى اللّه عليه وسلّم- لتفسير الوجه الإعرابيّ لقراءة الكسّائي: " ألا يا اسجدوا"،" يا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا، عارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ"، فدخل فيهنّ حرف النداء على ما ليس باسم.فكان تفسير ابن هشام:"اختلف في ذلك ونحوه على مذهبين؛ أحدهما: أنّ المنادى محذوف،...أي: يا قوم ربّ كاسية في الدّنيا، والثّاني: أنّ "يا" فيهنّ للتّنبيه لا للنّداء"[3] .
- ومن الأحاديث التي احتجّ بها ابن هشام، حديث ينسب إلى الرّسول-صلّى اللّه عليه وسلّم- وهو يتكلّم بلغة الحميريّين الذين يستبدلون لام (أل) ميما، إذ قال[4] :" ليس مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ، ثمّ يعضده بقول الشّاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَه

والأحاديث النّبويّة الشّريف كثيرة كما رأينا، موزّعة على مختلف المواضيع النّحويّة في كتبه المختلفة اقتصرنا على بعض منها على سبيل التّمثيل.

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،مرجع سابق ص96.
(2) المرجع نفسه، ص102.
(3) المرجع نفسه، ، ص14.
(4) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص90.

5. كلام العرب شعرا ونثرا:

كلام العرب من المصادر اللّغوية الهامّة المسموعة عن العرب، ويقصد بها ما ورثوه من شعر ونثر في الجاهلية وفي الإسلام، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين وانتشر اللّحن، وقد تركوا لنا من الشّعر أضعاف ما تركوا من النّثر؛ لأنّ الشّعر ديوانهم الذي به تُعرَف مآثرهم، وتُحفَظ أنسابهم، والقلب إليه أنشط، والذّهن له أحفظ، واللّسان له أضبط.

فلمّا أراد العلماء جمع المادّة اللّغويّة لكي يستنبطوا منها القواعد والأحكام، اختطّوا لذلك خطّة لا يحيدون عنها؛ وهي أن يجمعوا اللّغة من مصادرها الأصيلة، ويأخذونها من منابعها الصّافية الخالية من شوائب العجمة، فحدّدوا لذلك المكان والزّمان.

فكانت الجزيرة العربيّة هي المنبع الأصيل للّغة الفصحى الأصيلة أيّام كانت العروبة ثابتة فيها واللّغة صافية سليمة ناصعة، بعيدة عن شوائب العُجْمَة، سليمة من انحراف الألسن حين كان العرب في جزيرتهم يتوارثون تقاليدهم، ويتلقّى بعضهم عن بعض لغة الآباء والأجداد التي يتكلّمون بها على تعاقب الأجيال وكرّ الدّهور، فلمّا انتشر العرب خارج جزيرتهم واستقرّوا في الأقطار المختلفة في المدن والحواضر، واختلطوا بغيرهم من الأقوام، واختلط غيرهم من الأعاجم بهم، أدّى بهم هذا الاختلاط إلى انحراف الألسنة وتفشّي اللّحن"[1] .

أمّا من يُؤْخَذ عنهم الكلام الفصيح، فقد اتّفق النّحاة على منهج صارم يُتَّبع؛ لأنّ درجة الفصاحة تختلف من قبيلة لأخرى، أي: أنّ القبائل لم تكن على درجة واحدة، من حيث الفصاحة. فسكّان البادية أفصح لسانا من أهل الحضر والمدن؛ لأنّهم ببساطة قد خالط لسانهم بعض العجمة، نتيجة تواجدهم على خطّ التّماس مع الأعاجم، أو لوجود خطوط تجارة ومصلحة معهم.

---

(1) الحديثي خديجة، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص133.

زد على ذلك فقد قاموا بتحديد القبائل التي تُرْتَضَى عربيّتها، وحدّدوا زمن الفصاحة لا يخرجون عنه ولا يحيدون.

فقد رأوا أنّ الاحتجاج يكون بكلام عرب الجاهليّة وفصحاء الإسلام حتّى منتصف القرن الثّاني الهجريّ، فكان آخر من يحتجّ بكلامه" إبراهيم بن هرمة (ت150هـ)"، هذا في الحضر، أمّا في البوادي فامتدّت تاريخيّا إلى منتصف القرن الرّابع الهجريّ، حين فسدت السّلائق.

يقول السّيوطي:"وأمّا كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم... فكانت قريش– حسب أبي نصر الفرابي في أوّل كتابه المسمّى بالألفاظ والحروف– أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عمّا في النّفس، والذين عنهم نقلت اللّغة العربية، وبهم اقتُدِي، وعنهم أُخِذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب وهم قيس وتميم وأُسْد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف ثمّ هُذَيْل وبعض كنانة وبعض الطّائيّين"[1] .

"وبالجملة فإنّه لم يُؤْخَذ عن حضريّ قطّ ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسّان ولا من إياد؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشّام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربيّة، ولا من تغلب ولا النّمر؛ فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانيّة، ولا من بكر؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنّبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنّم كانوا سكّان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف

(1) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في أصول النّحو، مرجع سابق، ص19.

وسكّان الطّائف؛ لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة الحجاز لأنّ الذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"[1].

ومن خطّتهم التي خطّوها قسّموا الشّعراء إلى أربع طبقات[2]:

1- طبقة الجاهليّين: وهم الشّعراء الذين عاشوا في الجاهليّة ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والنّابغة.

2-طبقة المخضرمين: وهم الذين عاشوا في الجاهليّة وأدركوا الإسلام، كلبيد وحسّان.

3-طبقة المولّدين: ويقال لهم المحدثون أيضا؛ وهم من جاءوا بعدهم كبشّار بن برد، وأبي نوّاس، وزاد بعضهم طبقتين:

4-طبقة المحدثين: وهم الذين جاءوا بعد المولّدين كأبي تمّام.

5-طبقة المتأخّرين: وهم الذين جاءوا بعد المحدثين كالمتنبّي.

أمّا موقف أئمّة النّحو من الاستشهاد بشعر الطّبقات الأربع" فالطّبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، فلا خلاف بين النّحاة في الاحتجاج بشعر هاتين الطّبقتين[3].

1.5. ابن هشام والاستشهاد بالشّعر العربي :

أكثر ابن هشام من الشّواهد الشّعريّة كثرة لا يضاهيها إلاّ استشهاداته بالقرآن الكريم، فقد حضي الشّعر باهتمامه حتّى جعله المصدر الثّاني للسّماع بعد القرآن الكريم.

فقد عدّ له استشهاده بالشّعر في قصيدة "بانت سعاد" -على صغر حجمه- بنحو أربعمائة بيت، أمّا "المغني" فقد بلغت شواهده به نحو تسعمائة وخمسين[4].

---

(1) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في أصول النّحو، مرجع سابق، ص19.

(2) القيرواني أبو علي الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981م، ج1، ص131.

(3) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص67.

(4) علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاريّ "آثاره، ومذهبه النّحويّ، مرجع سابق، ص499.

وقد احتجّ ابن هشام بأقوال شعراء الطّبقات الأولى والثّانية والثّالثة، أمّا شعراء الطّبقة الرّابعة وما بعدها فقد جاء به على سبيل التّمثيل لتوضيح بعض المسائل المغلقة لا غير. وسنحاول أن نورد بعض الأمثلة من استشهاداته بشعر الطّبقة الأولى أي طبقة الشّعراء الجاهليّين.

- فنجد أنّه احتجّ بشعر النّابغة الذّبيانيّ حين يجوّز إضافة أسماء الزّمان المبهمة إلى الجملة فيجوز حينئذ الإعراب والبناء على الفتح كقوله:

على حينِ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ

يروى "على حينِ" بالخفض على الإعراب، و"على حينَ" بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا إلى مبنيٍّ وهو "عاتبتُ"[1].

- واحتجّ بشعر زهير بن أبي سلمى في مسألة ثبوت "أل" وحذفها. فقد ذكر ابن هشام أنّ "أل" المعرّفة يجب ثبوتها في مسألتين وحذفها في مسألتين:

أمّا في مسألتي الثّبوت فإحداهما: أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا، والفعل "نعم" و"بئس" كقوله تعالى: " نعمَ العبدُ". حتّى يقول: ولو كان فاعل "نعم" و"بئس" مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا، مستترا لا بارزا، مفسّرا بتمييز بعده كقولك: نعم رجلًا زيدٌ .

وكقول زهير:

نعمَ امْرَأً هرمٌ لم تعرُ نائبةٌ إلاّ وكان لمرتاعٍ بها وِزْراً[2]

- واستشهد بشعر عنترة حين تحدّث عن بعض أحكام الحال ومنها : الانتقال والاشتقاق، وألاّ يكون صاحبها نكرة محضة، ثمّ يعطي مثالا حين تكون نكرة .

يقول عنترة:

فِيهَا اثْنَانِ وأَرْبَعُون حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص51.

(2) المرجع نفسه، ص85.

فحلوبة: لتمييز العدد، إمّا حال من العدد، أو من حلوبة، أو صفة. وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى؛ لأنّ حلوبة بمعنى حلائب، فلهذا صحّ أن يحمل عليها سودا والوجه الأوّل أحسن[1] .

- وكانت له استشهادات كثيرة بشعر امرئ القيس، فحين حديثه عن المفعول له والذي يشترط لمجيئه أربعة شروط: أن يكون مصدرا، وأن يكون مذكورا للتّعليل، وأن يكون المعلّل به حدثا مشاركا له في الزّمان، وأن يكون مشاركا له في الفاعل.

فمن الحالات التي يفقد فيها المصدرية، ما جاء في بيت لامرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[2]

ومثال ما فقد الاتّحاد في الزّمان قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وقَدْ نَضّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[3]

فإنّ زمن النّوم متأخّر عن زمن خلع الثّياب.

- كما استدلّ بشعر أبي الأسود الدّؤلي في حديثه عن مسألة المفعول معه؛ فهذا الأخير لا يأتي إلاّ بشروط، كأن يكون اسما وأن يكون واقعا بعد الواو الدّالة على المصاحبة، وأن تكون الواو مسبوقة بفعل.

يقول ابن هشام: وليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدّؤلي:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ

ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ ويُشْتَفى بِالْقَوْلِ مِنْكَ ويَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق ، ص 134.

(2) المرجع نفسه، ص123.

(3) المرجع نفسه، ص122-123.

فالشّاهد في "وتأتي مثله"، فإنّه ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى "مع"، أي: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله، لأنّه ليس باسم[1] .

- واستشهد بشعر الأخطل وهو من الشعراء الأمويّين، حين تعريفه للكلام لغة واصطلاحا، فمن معانيه ؛ أنّه يعبّر عمّا في النّفس باللّفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى "قام زيد" أو "قعد عمرو" ونحو ذلك، فيسمّى ذلك الذي تخيّلته كلاما؛ وفي هذا يقول الأخطل:

لا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةً حَتَّى يَكُونَ مَعَ الكَلَامِ أَصِيـلَا

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ، وإِنَّمَـا جُعِل اللِّسانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلَا [2]

- واحتجّ بشعر الفرزدق وهو أيضا من شعراء النقائض، وشعره ينتمي إلى عصور الاحتجاج، في مسألة من أضاف التّعريف بالألف واللّام إلى الفعل كقوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرضّى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ ولَا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[3]

- وأثناء حديثه عن الإنكار الإبطاليّ استشهد ببيت لجرير يمدح فيه عبد الملك بن مروان، يقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

فقيل: إنّه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقيّ لم يكن مدحا البتّة[4].

- وفي مسألة الاستفهام يستشهد بشعر الشّاعر الأمويّ عمر بن أبي ربيعة. يقول ابن هشام:" والألف أصل أدوات الاستفهام، ومن أحكامها؛ أنّه يجوز حذفها سواء تقدّمت على "أم" كقوله:

بَدَا ليَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ وكفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص127-128.

(2) المرجع نفسه، ص19.

(3) المرجع نفسه، ص13.

(4) المرجع نفسه، ص24.

فَوَ اللَّهِ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ؟

أراد: أبسبعٍ. أم لم تتقدّمها، كقول الكميت:

طَرِبْتُ ومَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِباً مِنِّي وذُو الشّيبِ يَلْعَبُ

أراد: أو ذو الشّيب يلعبُ؟ [1] .

ونجد بين شواهد ابن هشام الكثير من أشعار المولّدين أمثال أبي نوّاس، وابن الرّومي، وأبي تمّام، وابن المعتزّ وأبي فراس والمتنبّي والمعرّي وغيرهم... وهو يقوم بذكر هذا النّوع من الشّعر على سبيل التّمثيل لا الاستشهاد. ففي مسألة ذكر الخبر بعد "لولا" في بيت أبي العلاء المعرّي الذي يقول:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

ثمّ يقول: "وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتّمثيل، لأنّ المعرّي لا يُسْتَشْهَد بشعره"[2]، وأكثر من أنشد له شعرا من المولّدين هو المتنبّي الذي ذكره في نحو ثلاثة وعشرين موضعا بكتابه "المغني"، وقد علّق على أحد أبياته بقوله:" وأمّا بيت المتنبّي فإنّما ذكرته تمثيلا لا استشهادا، إذ لا تقوم حجّة بكلامه"[3] .

واستشهد بشعر أبي فراس الحمدانيّ حين تحدّث عن علامة فعل الأمر، ومن أفعال الأمر،"هات" و"تعال" لأنّهما يقبلان ياء المخاطبة، يقول أبو فراس: "تَعالِي أقاسِمْكِ الهمومَ تعالِي"، وهو الشّطر الثّاني من البيت:

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي[4]

كما أنّه استشهد بأشعار لم تنسب إلى قائليها، وهي كثيرة كثرة المسائل النّحويّة التي يناقشها، فهل أطلق العنان لنفسه للاستدلال بالأشعار غير المعروف قائلها، أم أنّه

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص21.

(2) علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ مرجع سابق، ص499.

(3) المرجع نفسه، ص499.

(4) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص16.

يضع شروطا لذلك؟ فالظّاهر أنّ ابن هشام يجيز الاستشهاد بهذا النّوع من الأشعار، مع أنّه يوجد ما يشير إلى أنّه كان متردّدا في ذلك. فقد ذكر ابن هشام في تعليقه على الألفيّة مثله، فإنّه أورد الشّعر الذي استدلّ به الكوفيون على جواز مدّ المقصور للضّرورة، وهو قوله:

قَدْ عَلِمْتْ أُخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ وعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَـزَاءِ

أَنَّ نِعْمَ مَـأْكُولٍ عَلَى الخَـوَاءِ بَالُكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شَيْشَاءِ

ويَنْشَـبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ

وقال: الجواب عندنا أنّه لا يُعلَم قائلُه فلا حجّة فيه[1]. لكنّه ذكر في شرح الشّواهد ما يخالفه، فإنّه قال: طعن عبد الواحد الطّرّاح صاحب كتاب بغية الآمل في الاستشهاد بقوله:

* لا تُكْثِرَنَّ إِنِّي عَسِيتُ صَائِماً *

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشّرّاح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به. فقال ابن هشام: "ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه، فإنّ فيه ألف بيت قد عُرِف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين"[2] .

ومن هنا يمكن القول أنّ لهذا التّضارب في الأخذ بالشّاهد الشّعريّ المجهول الصّاحب وعدم الأخذ به تفسير واحد وهو؛ أنّ ابن هشام رفض الشّاهد الذي استدلّ به الكوفيّون؛ لأنّ ناقله ليس بثقة، كما أنّهم لم يلتزموا بضوابط وقيود الرّواية والسّماع، أمّا قبوله الأشعار التي لا تنسب لقائلها، أنّ نَقَلَتَها يتميّزون بالثّقة والأمانة في النّقل[3] .

(1) السّيوطي جلال الدّين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، مرجع سابق، ج1، ص114-115.

(2) المرجع نفسه، ص115. وينظر: حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز، ابن هشام والدّرس النحوي في شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص68-69.

(3) حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز، ابن هشام والدّرس النحوي في شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص69.

- كإيراده لشعر لم ينسب لقائله، أثناء حديثه عمّا يستحقّ البناء على الياء؛ يقول الشّاعر:

تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا ولَكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ

وقول شاعر آخر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِينَ ولَا آ بَاءً إِلَّا وقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ[1]

2.5. ابن هشام والنثر العربي:

خصّص ابن هشام للاستدلال أو التّمثيل بالشّاهد النثري حيّزا لا بأس به وإن كان لا يرقى من حيث الكثرة إلى المرتبة التي بلغها الشّاهد الشّعري، إذ هو ديوان العرب وخزانة أدبهم، فمن خلال تصفّحنا لمؤلّفاته وضعنا أيدينا على بعض الأمثلة التي نعرضها عليكم.

من الأمثال المشهورة عند العرب، والتي استشهد بها عند حديثه عن إعراب الأسماء السّتّة، قول العرب:" مرغم أخاك لا بطل"، وهو يضرب للرّجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه، وأصل هذا المثل أنّ رجلا اسمه "بهس" من بني فزازة بن ذبيان بن بغيض، كان سابع سبعة إخوة له، فأغار عليهم من أشجع وهم في إبلهم، فقتلوا إخوته جميعا، وبقي هو وحده، وكان أصغرهم، وكان محمقا... وغبر على ذلك دهر، ثمّ أخبر أنّ أناسا من أشجع في غار يشربون، فانطلق بخال له يقال له أبو حنش، فقال له: هل لك في غار فيه ظباء لعلّنا نصيب منها؟ وانطلق "بهس" بخاله حتّى أقامه على فم الغار وهو يقول: ضربا أبا حنش، فقال بعضهم: إنّ أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَلُ"[2] .

(1) حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز، ابن هشام والدّرس النحوي في شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق ص54.

(2) ابن هشام جمال الدّين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ص48.

- مثال آخر حين يناقش مسألة المصدر المؤوّل، فيورد المثل:" تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"، وهو يروى على ثلاثة أوجه، أوّلها: لأن تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه"، بلام الابتداء وأن المصدريّة، وثانيها: "تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه"، بنصب الفعل المضارع مع حذف أن، وثالثها: "تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه"، برفع المضارع بعد حذف أن. وهذا المثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه، أفضل من مرآه ونظره، وأوّل من قاله هو المنذر بن ماء السّماء"[1] .

- وعندما ذكر مسوّغات الابتداء بالنّكرة، ساق منها أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى، وممّا مثّل به للأوّل: "ضعيف عاذ بقرملة"[2]، وللثّاني بقولهم: "شرٌّ أهرّ ذا نابٍ، قدرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ"، ومعناه: شرٌّ أيّ شرٍّ، وقدرٌ لا يغالب"[3] .

- وفي مبحث "عند"، يقول إنّها ظرف لمكان الحضور، وتأتي أيضا لزمانه، نحو: "الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُوْلَى"[4].

- وفي مبحث حذف الفعل يضرب أمثلة كثيرة منها: " لا أكَلِّمُه مَا أَنَّ حَرَاءَ مَكَانَه، ومَا أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْمًا، أي ما ثبت[5].

- وممّا أورده على سبيل الاستدلال، ما سمع من أهل العالية من قولهم:" إنْ أحدٌ خَيْرًا من أحدٍ إلاّ بالعَافِيَة"، وهو شاهدٌ للّغة القليلة التي تُعمِل "إنْ" عمل ليس[6].

- وفي مسوّغات الابتداء بالنّكرة ذكر منها وقوع الاسم النّكرة بعد فاء الجزاء ومثّل لذلك بقوله: "إنْ مَضَى عَيْرٌ فعيرٌ في الرِّبَاطِ"[7] .

---

(1) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ص186.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص520.

(3) المرجع نفسه، ص520.

(4) المرجع نفسه، ص168.

(5) المرجع نفسه، ص703.

(6) المرجع نفسه، ص19.

(7) المرجع نفسه، ص524.

- وعند حديثه عن شرط إعمال "لا" عمل "إنّ"، يقول:" فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدّم وجب إهمالها وتكرارها، كقول العرب:" لا بصرة لكم"، وقول عمر: "قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها"، ويقصد عليّ بن أبي طالب كرّم اللّه وجهه، وقول أبي سفيان يوم فتح مكّة "لا قُرَيْشٌ بَعْدَ اليَوْمِ"[1] .

وفي مسألة عمل "ما الحجازية" ، أورد بعض الشّروط التي تحول دون عملها؛ كأن يتقدّم الخبر على الاسم، أو اقتران الخبر بإلاّ، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ سورة القمر 50 ، وكقول العرب:" مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ" بطل عملها لتقدّم خبرها[2] .

المبحث الثّاني: الإجماع

الإجماع في اللّغة يطلق على معنيين هما:

– الأوّل: العزم والتّصميم على الأمر، كما جاء في قوله تعالى:﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ سورة يونس 71، أي: أعزموا.

– والثّاني: الاتّفاق على الأمر، يقال: أجمع القوم على كذا: إذا اتّفقوا عليه [3].

"والإجماع في اصطلاح الأصوليّين يُطلَق على اتّفاق المجتهدين من أمّة محمّد – صلّى اللّه عليه وسلّم – في عصر من العصور بعد وفاته، على حكم شرعيّ اجتهاديّ"[4].

"والأصوليّون يفرّقون بين الإجماع الشّرعيّ والإجماع اللّغويّ؛ فإذا كان الإجماع على حكم شرعيّ من أحكام الدّين كالحلّ والحرمة، أو الوجوب والامتناع أو نحو ذلك، كان إجماعا شرعيّا يعنى به علماء أصول الفقه، أمّا إذا كان الإجماع على حكم لغويّ،

(1) ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذّهب، مرجع سابق، 114.

(2) المرجع نفسه، ص106.

(3) خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص431.

(4) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص77.

كإجماعهم على أنّ الجرّ خاصّ بالأسماء ولا جرّ في الأفعال مثلا، فذلك إجماع لغويّ يعنى به علماء أصول النّحو"[1] .

ومن هذا المنطلق يُعرَّف الإجماع اللّغويّ بأنّه: "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"[2]. وقد أجاز ابن جنّي مخالفة الإجماع والخروج عليه بشروط؛ لأنّه –حسب رأيه– لا يوجد دليل شرعيّ على التّمسّك بالإجماع وعدم الخروج عليه فيقول: "وإنّما يكون حجّة إذا لم يخالف النّصوص أو المقيس على النّصوص وإلاّ فلا؛ لأنّه لم يرد في قرآن ولا سنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النّصّ بذلك في كلّ الأمّة، وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة، فكلّ من فرق له عن علّة صحيحة، وطريق نهجه، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره، إلاّ أنّنا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدّم نظرها إلاّ بعد إمعان وإتقان"[3] .

ووفق رأي محمود أحمد نحلة فالإجماع ثلاثة أنواع[4] :

1–إجماع الرّواة: ويكون بإجماع الرّواة على رواية معيّنة لشاهد من الشّواهد.

2–إجماع النّحاة: والمقصود به إجماع أهل المِصْرَيْن البصرة والكوفة، وقد نقل السّيوطي: "أنّ إجماع النّحاة على الأمور اللّغويّة معتبر خلافا لمن تردّد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثمّ ردّ"[5] .

3–إجماع العرب: وإجماع العرب أيضا حجّة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلّم العربيّ بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه"[6] .

---

(1) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص79.

(2) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النّحو، مرجع سابق، ص35.

(3) المرجع نفسه، ص35.

(4) محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص79.

(5) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النّحو، مرجع سابق، ص36.

(6) المرجع نفسه، ص36

1.موقف ابن هشام من الإجماع:

عند تتبّعك لكتابات ابن هشام تقف على حقيقة مفادها أنّه اعتمد الإجماع أصلا من أصول الاستدلال النّحويّ، فتراه يستدلّ على قاعدة نحويّة بإجماع الآراء مستخدما لفظة جمهور أو اتفاق أو إجماع والتي تؤدّي نفس المعنى.

- في أثناء حديثه عن مسألة "لن" الناصبة للمضارع يقول:" و"لن" حرف يفيد النّفي والاستقبال بالاتّفاق، ولا يقتضي تأبيدا خلافا للزّمخشري في أنموذجه، ولا تأكيدا، خلافا له في كشّافه، بل قولك "لن أقوم" محتمل لأن تريد بذلك، أنّك لا تقوم أبدا، وأنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل"[1].
- عند مناقشته لمسألة "أن المصدريّة" يعتمد ابن هشام على الإجماع فيقول: "والحاصل أنّ لـ"أن" المصدريّة ثلاث حالات[2] ، ومن بين هذه الحالات؛ أن تتقدّم عليها "ظنّ"، فيجوز أن تكون مخفّفة من الثّقيلة، فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النّصب في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ سورة العنكبوت 02" [3] .
- ويقول ابن هشام عن جوازم الفعل المضارع: "ولو كان المتقدّم نفيا أو خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده؛ فالأوّل نحو: "ما تأتينا تحدّثُنا" برفع تحدّثُنا وجوبا، ولا يجوز لك جزمه،... والثّاني نحو: "أنت تأتينا تحدّثُنا" وجوبا باتّفاق النّحويين"[4].
- وفي قضية تعدّد الخبر، يقول ابن هشام: "يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد، وهو الأصل، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، أو بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق،47.
(2) المرجع نفسه، ص51.
(3) المرجع نفسه ، ص52.
(4) المرجع نفسه ، ص66.

ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ سورة البروج 14،... وأجمعوا على عدم التعدّد في مثل: "زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ"، وفي نحو:" الزّيدان شاعرٌ وكاتبٌ" وفي نحو: "هذا حلوٌ حامضٌ" لأنّ ذلك كلّه لا تعدّد فيه في الحقيقة؛ أمّا الأوّل؛ فلأنّ الأوّل خبر، والثّاني معطوف عليه، وأمّا الثّاني فلأنّ كلّ واحد من الشّخصين مخبر عنه بخبر واحد، وأمّا الثّالث فلأنّ الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مرٌّ"[1] .

- وفي ما يتعلّق بمسألة تقدّم الخبر، يقول: " وقد يتقدّم الخبر، إلاّ خبر دام وليس؛ ... فأمّا امتناعه في خبر دام فبالاتّفاق؛ لأنّك إذا قلت: " لا أصحبك ما دام زيدٌ صديقك"، ثمّ قدّمت الخبر على "ما دام" لزم من ذلك تقديم معمول الصّلة على الموصول؛ لأنّ "ما" هذه موصول حرفيّ يقدّر بالمصدر كما قدّمناه، وإن قدّمته على "دام" دون "ما" لزم الفصل بين الموصول الحرفيّ وصلته، وذلك لا يجوز؛ لا تقول:" عجبتُ ممّا زيدًا تصحبُ"، وإنّما يجوز ذلك في الموصول الاسميّ، غير الألف واللّام؛ تقول:" جاءني الذي زيدًا ضرب"، ولا يجوز في نحو: "جاء الضّارب زيدًا أن تقدّم زيدًا على الضّارب"[2] .
- وعند حديثه عن الواو العاطفة يقول ابن هشام:" قال السّيرافي: أجمع النّحويّون واللّغويّون من البصريّين والكوفيّين على أنّ الواو للجمع من غير ترتيب... وأقول: إذا قيل"جاء زيد وعمرو" فمعناه أنّهما اشتركا في المجيء، ثمّ يحتمل الكلام ثلاثة معان؛ أحدها: أن يكون جاءا معا، والثّاني: أن يكون مجيئهما على التّرتيب، والثّالث أن يكون على عكس التّرتيب... ثمّ يعقّب على كلام السّيرافي؛ بأنّ هذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم وليس بإجماع كما قال السّيرافي؛ لأنّ بعض الكوفيّين رووا أنّ الواو للتّرتيب."[3]
- مثال آخر يبيّن كيف يشير ابن هشام إلى الإجماع، وهذه المرّة في مسألة رتبة المخصوص بالنّسبة إلى الفاعل، يقول ابن هشام: "ولا يجوز بالإجماع أن يتقدّم

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص97.

(2) المرجع نفسه، ص105.

(3) المرجع نفسه، ص260.

المخصوص على الفاعل، فلا يقال: "نعم زيدٌ الرّجلُ"، ولا على التّمييز خلافا للكوفيين، فلا يقال: "نعم زيدٌ رجلاً". ولا يجوز بالإجماع أن يتقدّم على الفعل والفاعل، نحو:" زيدٌ نعمَ الرّجلُ"، ويجوز أن تحذفه إذا دلّ عليه دليل، قال اللّه تعالى:﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ سورة ص 44 ، أي هو،أي: أيّوب"[1] .

المبحث الثّالث: القياس

يعرّف تمّام حسّان القياس بأنّه:" الجانب التّطبيقيّ لمبدأ الحتميّة الذي يجبر النّقص في الاستقراء النّاقص، فالقياس كالمجاز اللّغويّ بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه، إمّا أن تكون عقلية أو تخييليّة كالتّشبيه"[2] .

أ. **القياس في اللّغة :**

بمعنى التقدير، قال ابن منظور في في لسان العرب أنّ "قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا، واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله [3]، وجاء في القاموس المحيط: "قاسه بغيره، وعليه يقيسه: قيسا وقياسا، واقتاسه، قدّره[4]. وفي المعجم الوسيط فإنّ القياس في اللّغة هو: "ردّ الشيء إلى نظيره، وهو أيضا عندهم: التّسوية بين الشّيئين؛ لأنّ تقدير الشّيء بما يماثله تسوية بينهما، يقال: فلان يقاس بفلان أي يساويه، وفلان لا يقاس بفلان، أي لا يساويه"[5]. ونقل المعنى نفسه الشّريف الجرجاني في تعريفاته، فقال: "القياس عبارة عن

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص151.

(2) تمّام حسّان، الأصول، مرجع سابق، ص155.

(3) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ج12، ص234.

(4) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص14

(5) مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّوليّة، ط4، 1426هـ/2005، مادة (قيس).

التّقدير، يقال: قست النّعل بالنّعل إذا قدّرته وسوّيته، وهو عبارة عن ردّ الشّيء إلى نظيره"[1]

ب. **القياس في الاصطلاح:** لا يبتعد التّعريف الاصطلاحي عن اللّغويّ، فكثيرا ما نجد اللّغويّين يقولون بأنّ المعنى الاصطلاحي مربوط بالمعنى اللّغويّ؛ فابن الأنباريّ يشير إلى المعنى اللّغويّ للقياس ويردفه بالمعنى الاصطلاحيّ، وهو عنده:"تقدير الفرع بحكم الأصل"، وهو أيضا: "حمل فرع على أصل بعلّته، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وهو "إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وهو إجراء حكم الأصل على الفرع لجامع"[2]. وعن أنواعه يقول السيوطي: "القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ" [3].

1. أركان القياس:

- للقياس بنوعيه، الأصوليّ والنّحويّ أربعة أركان هي: أصل مقيس عليه، وفرع مقيس، وعلّة جامعة بينهما، وحكم مترتّب. وهذه الأركان محلّ اتّفاق بين كلّ الدّارسين فقهاء ونحاة، وقد أوضح ابن الأنباريّ القياس بمثال فقال:" وذلك مثل أن تركب قياسا في الدّلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّما عليه، فوجب أن يكون معروفا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يُسمَّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع"[4] .

2. أقسام القياس: ينقسم القياس لاعتبارات إلى[5] :

---

(1) الجرجاني علي بن محمّد السّيد الشّريف، التّعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسّسة الحسنى، المغرب، ط1، 2006م/1427هـ، ص112.

(2) ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، 1377هـ/1957م، ص93.

(3) السّيوطي جلال الدّين، الاقتراح في أصول النّحو، مرجع سابق، ص42.

(4) تريكي مبارك، محاضرات في أصول النّحو ومدارسه، مرجع سابق، ص89.

(5) المرجع نفسه، ص90.

- باعتبار الاستعمال إلى: قياس مطّرد، وقياس شّاذ، وقياس متروك.
- وينقسم بحسب العلّة الجامعة إلى: قياس علّة، وقياس شبه وقياس طرد.
- وينقسم باعتبار المعنى واللّفظ إلى: قياس لفظيّ وقياس معنويّ.
- وينقسم بحسب الوضوح والخفاء إلى: قياس جليّ وقياس خفيّ.
- وينقسم بحسب المقيس عليه إلى أربعة أقسام: قياس المعروف المطّرد على المعروف المطّرد، وقياس المجهول على المعروف، وقياس المعروف على المشكوك فيه، وقياس المشكوك فيه على المشكوك فيه.
- قياس النّصوص وقياس الأحكام؛ ومعناه إلحاق الصّيغ والمفردات غير المنقولة بالأخرى المنقولة، نتيجة للتّطوّر الاجتماعي الذي يتطلّب مرونة في استخدام اللّغة.
- قياس المنزلة، وهو نوع من أنواع قياس الشّبه، يقوم على علّة المشابهة، ولكن أوجه الشّبه قد تكون خفيّة؛ وهو نوع يستخدم في التّقريب بين مسائل النّحو المختلفة.
- قياس الاطّراد، وهي قواعد قياسيّة استخلصوها من تتبّعهم للظّواهر الجزئية المطّردة في الأبواب النّحوية المختلفة.

3. أهميّة القياس:

تكمن أهميّة القياس في توسيع حقل اللّغة من خلال انتحاء سمت كلام العرب، أو النّسج على المنوال مثلما ذهب إليه ابن خلدون، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ألا ترى أنّك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظَرُف خالد، وحَمُق بشر) وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه؛ لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس، إن شاء اللّه"[1].

(1) مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو، مرجع سابق، ص88.

ومن خلال هذا المسموع نشأت قواعد اللّغة بالاستقراء والتصنيف، ووضعت أبواب النّحو، يقول أحد الباحثين: "إنّ العلل والأقيسة الّتي وضعها الخليل وسيبويه تمّت وفق طبيعة اللّغة ولم تفرض على المتكلّم فرضا على أنّ المتكلّم- وهو يستعمل اللّغة يمارس عملية عقلية بالغة التّعقيد دون أن يعيها"[1] . وأنّ الفصحاء العرب كانت لغتهم تجري على السّليقة، لكن وفق قواعد وأنماط.

أمّا إذا ما تحدّثنا عن القياس الأصوليّ والنّحويّ وعن أسبقيّة أحدهما على الآخر، فالكثير من الدّارسين يعطون الأسبقيّة للأصوليّين، وقالوا أنّ النّحاة تقمّصوا دور الأصوليّين، وعلى كلّ حال فالمعنى الذي يبحث عنه هؤلاء وأولئك مشترك بينهما كونه ينتمي إلى اللّسان، وفي هذا يقول الجابري: "إذا كنّا لا نستطيع الجزم في هذه المسألة فأنّ المصادر المتوفّرة لدينا تسمح بالقول أنّ النّحاة واللّغويين بكيفية عامّة كانوا سابقين إلى ممارسة القياس بوعي"[2] .

4. ابن هشام ومسألة القياس:

عند تصفّحنا لكتب ابن هشام تجعلنا نجزم بأنّ الرّجل كان علّامة في تخصّصه؛ إذ تجده أصوليّا فقيها، وأصوليّا نحويّا، ولغويّا مفسّرا، وأديبا ناقدا، ولا شكّ أنّ المنهج واحد بين النّحاة والفقهاء واللّغويين؛ لأنّهم كانوا موسوعيّين، نشأوا في بيئة واحدة؛ لذا نجد ابن هشام يكثر من مسائل التّقدير والعلّة، المرتبطة، بثنائيّة الأصل والفرع،و سنحاول في هذه المساحة من البحث، إيراد جملة من المسائل الدّالة على استعماله للقياس.

(1) العبيدي شعبان محمد عوض، التّعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1999م، ص222.

(2) الجابري محمد عابد، بنية تكوين العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، ص124.

- في باب الاسم المعرب والمبنيّ يقول ابن هشام:" لمّا فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقّبت ذلك ببيان انقسامه إلى معرب ومبنيّ، وقدّمت المعرب لأنّه أصل وأخّرت المبنيّ لأنّه الفرع"[1] .
- في مسألة البناء دائما، وما تعلّق بالمبنيّ على السّكون، يقول ابن هشام:" ولمّا ذكرت المبنيّ على السّكون متأخّرا خشيت من وَهْمَ من يتوهّم أنّه خلاف الأصل، فدفعت هذا الوهم بقولي: "وهو أصل البناء" "[2] .
- مسألة أخرى يشير فيها إلى مسألتي الأصل والفرع، وهي مسألة حكم الفعل الماضي، يقول: "وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت أنّ علامته أن يقبل تاء التّأنيث السّاكنة، كـ"قام" و"قعد"، تقول: "قامت" و"قعدت"، وأنّ حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثّلنا، وقد يخرج عنه إلى الضّمّ أو السّكون...."[3]. والخروج إلى الضمّ أو السكون معناه الفرع.
- وعند ذكر حكم المضارع يقول:" فأمّا حكمه باعتبار أوّله فإنّه يُضَمّ تارة ويُفتَح أخرى، فيُضَمُّ إن كان الماضي أربعة أحرف، سواء كانت كلّها أصولا، نحو:"دحرج، يدحرج"، أو كان بعضها أصلا وبعضها زائدا، نحو: "أكرم، يكرمُ"، لأنّ الهمزة فيه زائدة؛ لأنّ أصله كَرُمَ....."[4].
- وعند مناقشته لمسألة الإعراب وأنواعه، حدّد أصل العلامات وفروعها في موقف مجمل ثمّ تفصيليّ فقال: " ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدلّ عليها وهي ضربان: علامات أصول وعلامات فروع؛ فالعلامات الأصول أربعة: الضّمّة للرّفع، والفتحة للنّصب، والكسرة للجرّ، وحذف الحركة للجزم، وقد مثّلت كلّها.

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص12.

(2) المرجع نفسه، ص22.

(3) المرجع نفسه، ص23.

(4) المرجع نفسه، ص28.

والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء واثنان في الأفعال"[1].

- وأثناء تطرّقه للأسماء السّتّة يتحدّث أيضا عن الأصل والفرع فيقول: "هذا هو الباب الأوّل ممّا خرج عن الأصل وهو باب الأسماء السّتّة المعتلّة المضافة وهي: أبوه وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مال"[2] .
- وممّا خرج عن الأصل، يقول: " الباب السّادس ممّا خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة، وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنّها تُرفع بثبوت النّون نيابة عن الضّمّة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السّكون والفتحة"[3] .والنيابة هنا الخروج من الأصل إلى الفرع.
- مثال آخر عن ثنائية الأصل والفرع عند ابن هشام، حين يتحدّث عن النّكرة والمعرفة فيقول:" ينقسم الاسم بحسب التّنكير والتّعريف إلى قسمين: نكرة وهي الأصل، ولهذا قدّمتها، ومعرفة وهي الفرع ولهذا أخّرتها"[4] .
- مثال آخر عن ثنائية الأصل والفرع أثناء حديثه عن المبتدأ النّكرة، فيقول: "ويقع المبتدأ نكرة إذا عمّ أو خصّ نحو"ما رجلٌ في الدّار"، ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ سورة النمل 60، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ سورة البقرة 221، " خمس صلواتٍ كتبهنَّ اللّه". ثمّ يقول: " الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نكرة؛ لأنّ النّكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد.."[5] .
- وعند حديثه عن المفاعيل يقول ابن هشام:" المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا، وبدأت منها بالمفاعيل لأنّها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبّه بها"[6] .

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص36.

(2) المرجع نفسه ، ص37.

(3) المرجع نفسه، ص44-45.

(4) المرجع نفسه، ص75.

(5) المرجع نفسه، ص93.

(6) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص116.

- وفي موضوعات أخرى يصرّح ابن هشام بلفظ القياس، فحين يتكلّم عن صيغة "فَعَال" والتي لا تكون إلاّ في النّداء، وربّما استعملت في غيره فضرورة شاذّة. حيث يورد بيتا شعريا لأحد الشّعراء يستعمل فيه صيغة "فَعَال" والتي ربّما تنفي القاعدة السّابقة التي تقول أنّ هذه الصّيغة لا تستعمل إلاّ في النّداء كما أسلفنا فيقول:

أطوِّف ما أطوِّف، ثمّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدُتُهُ لَكَاعِ

ففي هذا البيت يقول ابن هشام أنّه يحتمل التّقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاع؛ فيكون جاريا على القياس[1] .

- ومن الأمثلة التي يذكر فيها لفظة القياس أيضا، أثناء حديثه عن أحكام الفاعل ونائب الفاعل، وقد عدّها خمسة أحكام. ومنها أنّهما لا يحذفان؛ لأنّهما عمدتان، ولشرح ذلك استدلّ بحديث للنّبيّ عليه الصّلاة والسّلام:" لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، ففاعل "يشرب" ليس ضميرا عائدا على ما تقدّم ذكره وهو الزّاني، لأنّ ذلك خلاف المقصود ،ولا الأصل "ولا يشرب الشّارب" فحذف الشّارب؛ لأنّ الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنّما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشّارب الذي استلزمه "يشرب" وحسّن ذلك تقدّم نظيره وهو "لا يزني الزّاني" وعلى ذلك فقس"[2] .

- وعند تعرّضه لشروط الابتداء بالنّكرة، مثّل لكلّ نوع بآية أو حديث ثمّ اختتم كلامه بالعبارة التّالية التي يذكر فيها بلفظ القياس فيقول:" وعلى هذه الأمثلة قس ما أشبهها"[3].

- في مسألة حرف الجواب "نعم"، يقول:" نَعَمْ بفتح العين، وكنانة تكسرها(نَعِمْ)، وبها قرأ الكسّائي، وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم بكسر النّون اتباعا لكسرة

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص57.
(2) المرجع نفسه، ص92.
(3) المرجع نفسه، ص92.

العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولهم نِعِم وشِهِد بكسرتين، كما نزّلت "بلى" منزلة الفنّ في الإمالة، والفارسيّ لم يطّلع على هذه القراءة وأجازها القياس[1] .

- يستعمل لفظة القياس أيضا حين يدرس مسألة الضّمائر المنفصلة فيقول:" ...كما أنّ تلك الأُوَّل –ضمائر الرّفع المنفصلة– لا تقع إلاّ في محلّ الرّفع، تقول: فأنا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرّفع، "وإيّاك أكرمت" ، فإيّاك مفعول مقدّم، والمفعول حكمه النّصب، ولا يجوز أن يعكس ذلك، فلا تقول: إيّاي مؤمن و أنت أكرمت، وعلى ذلك فقس الباقي"[2].

5. التّعليل عند ابن هشام:

يُعتَبر التّعليل ميزة وسمة موجودة في الإنسان منذ أن وجد على ظهر البسيطة، فهو يحاول أن يراقب كلّ ما يدور حوله من ظواهر طبيعيّة وكونيّة، فيحاول أن يجد لها تفسيرا، سائلا عن حقيقتها وكيفية حدوثها.

والقرآن الكريم باعتباره يدعو إلى العلم وإلى التفكّر والتدبّر في آيات الله، يحثّ الإنسان على إعمال عقله ليتوصّل إلى الحقيقة المؤدّية إلى الإيمان به عزّ وجلّ.

ففي آيات كثيرة نلمس هذه الدّعوة حيث يقول : ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ سورة الذّاريات 21، كما يقول: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَ﴾ سورة العنكبوت 20. ويقول في آية أخرى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ سورة محمّد 24.

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص398.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص76.

والعرب حين كانت تتكلّم على السّليقة ، كان التّعليل ماثلا في عقولها وإن لم تتكلّم به فهي تنطق على سجيتها وطباعها ، والنّص الذي أورده الزّجاجي عن الخليل حينما سئل عن العلل التي يعتلّ بها لخير دليل على ما نقول .

روى الزّجاجي عن بعض شيوخه : " أنّ الخليل بن أحمد . رحمه الله تعالى . سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو فقيل له : عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه، فإن أكن أصبت العلّة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصّادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللاّئحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها، قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار، فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدّار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها" [1] .

ومعنى هذا أنّ التّعليل سجيّة في الإنسان، وأنّ العرب كانت تعلّل الظّواهر اللّغوية دون أن تصرح بذلك، فلمّا بدأت نشأة النّحو بدأت معه نشأة العلل النّحويّة جنبا إلى جنب، فبها تفسّر الظّواهر اللّغوية والنّحوية وبها يجاب عن أسئلة المتعلّمين.

فالنّحاة لهم فضل اكتشاف هذه العلل وفضل التسمية عند استقرائهم لكلام العرب. والمتصفّح لكتب ابن هشام يجدها تحوي عددا لا يحصى من العلل، بل هي كتب تعليل بامتياز فلا تكاد تمرّ صفحة من صفحات هذه المؤلّفات، إلاّ ولمسنا تعليلا لقضية من

(1) الزّجاجي أبو القاسم : الإيضاح في علل النّحو ، مرجع سابق ، ص 65 .

القضايا حتّى وإن لم يصرّح بلفظ العلّة. ونظرا لهذه التّعليلات عدّت من الكتب التّعليميّة التي تصلح للتّعليم.

وإذا كانت العلّل التي يُحتَاج إليها في التّعليم مقبولة لدى كلّ النّحاة حتّى عند أولئك الذين دعوا صراحة إلى إلغائها كونها تضفي على النّحو نوعا من الفلسفة والجدل ؛ ببساطة لأنّها ضرورية في تعلّم الدّرس النّحويّ، .

لقد قسّم أبو القاسم الزّجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام وبيّن خصائص كلّ نوع منها قائلا: "أقول أوّلا إن علل النّحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطّريق، وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية .

فأمّا التّعليمية فهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأنّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلاّ منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدّا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم.

فمن هذا النّوع من العلم قولنا: إنّ زيدا قائم، إن قيل لم نصبتم زيدا؟ قلنا: بأنّ، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّ كذلك علمناه ونعلّمه وكذلك قام زيد، إن قيل لم رفعتم زيدا ؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله فرفعه، فهذا وما أشبه من نوع التّعليم، وبه ضُبِط كلام العرب" [1].

كما قسّمها ابن السّراج على ضربين: "أحدهما علّة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، والآخر: علّة العلة وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب وإنّما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"[2]، وجعلها ابن مضاء القرطبيّ على

(1) أبو القاسم الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو ، مرجع سابق ، ص 64 .

(2) ابن السّراج محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تح: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص35 .

ثلاثة أضرب: علل أول، وعلل ثوانٍ وعلل ثوالث. وقد تكلّم النحاة كثيرا في شروطها وصفاتها وذكروا مسالكها، وفصّلوا القول في قواعدها وكيفية الطعن فيها ونقضها.

وتوضّح خديجة الحديثي في معرض حديثها عن أحكام العلل فتقول: "موجز ما ذكره الزّجاجي في الإيضاح أنّ العلل ثلاث لكلّ منها حكمها، فالتّعليميّة يُتَوَصَّل بها إلى معرفة كلام العرب فهي ضرورية لتحقيق غاية النّحو التّعليمية " [1].

ثمّ تقول : "وعدّ من العلل التّعليمية كلّ ما يتصّل بالاستفسار عن موضع كلّ كلمة رفعت أو نصبت أو جرّت أو جزمت، وعن سبب إعطائها هذه الأحكام وعن العلل فيها في كلّ من هذه الأحكام "[2] .

والأمر لا يتوقف عند العلل الأوّل بل يتعدّى ذلك إلى العلل القياسيّة فهي أيضا ذات فائدة كبيرة في تعلّم كلام العرب ووجودها ضروريّ، وقد اعتمد ابن هشام على الكثير من هذه التّعليلات وقد جاء بها بشكل لا غلوّ فيه ولا شطط، بل جاءت مفهومة واضحة لدى المتلقّي .

يقول أحمد حسّاني في بحثه (النظام النّحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التّعليمي): "إنّ القياس الذي استند فيه إلى إحدى العلّتين، التّعليمية أو القياسية، إنّما يجانس طبيعة اللّغة وخصائصها، دون القياس الذي اعتمد على العلّة الجدلية النّظرية، فنحا نحو الفلسفة واتّسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقليّة ونشاطا ذهنيّا، وجعل التّعليل أصلا وغاية لا وسيلة وحاجة " [3] .

ومعنى هذا فإنّه يدخل ضمن العلل التي يتعلّم بها كلام العرب ما يسمّيه النّحاة العلل الأوّل والعلل الثواني فكلّها صالحة لهذا الشّأن . وللدّكتور مازن المبارك نفس الرّأي

---

(1) خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص74 .

(2) مازن المبارك، العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981، ص 164 .

(3) أحمد حسّاني: النظام النّحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التّعليمي، مجلة ثقافات، 2004، جامعة وهران، ص37.

تقريبا نقله لنا أحمد حسّاني في بحثه السّالف الذّكر إذ يقول : " لقد جعل الزّجاجي العلل تعليميّة وقياسيّة وجدليّة نظريّة ، وما كان له أن يجعلها كذلك ولا أنّه نظر إليها على أنّ منها ما هو ضروريّ لتحقيق غاية النّحو التّعليميّة؛ إذ بالعلل يتوصّل إلى معرفة كلام العرب ومنها ما هو ضروريّ لتحقيق غاية العربيّة، إذ بالعلل القياسية يمكن أن نجاري العرب فنقيس على كلامهم فنكفل للغة استمرار حياتها ونمائها (.....) ومن تلك العلل بعد ذلك علل ليس للنّحو فيها نصيب، ولا للغة منها نفع (.....) وهي العلل التي تدخل في باب النّظر والجدل "[1] .

وسنحاول فيما يلي أن نتطرّق إلى بعض التّعليلات التي ذكرها ابن هشام في مؤلّفاته ، موضّحين مدى ملاءمتها للتّعليم وسهولتها لدى المتلقّي. فقد يعلّل سبب الرّفع أو الجزم أو النّصب أو الجرّ، وقد تكون العلّة للمشابهة أو المجاورة أو تكون للاستثقال أو طلب الخفّة أو أمن اللّبس. فمن هذه التّعليلات على سبيل التّمثيل لا الحصر ما يلي:

- **علّة تخفيف:** في مبحث المضارع المبنيّ حين تتّصل به نون التّوكيد، علّل حذف نون الرّفع تخفيفا لتوالي الأمثال، يقول ابن هشام: "..وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدّرا كان الفعل أيضا معربا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ سورة القصص87، وقوله تعالى:﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ سورة آل عمران 186، مثله، غير أنّ نون الرّفع حُذِفَت تخفيفا لتوالي الأمثال، ثمّ التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم "يصُدُّونَنَّك"، فلمّا دخل الجازم وهو "لا" النّاهية حذفت النّون، فالتقى ساكنان: الواو والنّون، فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدلّ عليها وهو الضّمّة، وقدّر الفعل معربا وإن كانت النّون مباشرة لآخره لفظا لكونها منفصلة عنه تقديرا"[2] .

(1) مازن المبارك، العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها، مرجع سابق ، ص 98 .

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص30.

مثال آخر لهذه العلّة حين يعرب الآية ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ سورة الواقعة35، يقول ابن هشام: "(إنّا)، إنّ واسمها، والأصل إنّنا، فحذفت النون الثّانية تخفيفا"[1].

- **علّة استثقال:** في مبحث ما بُنِي على الفتح، يعلّل ابن هشام بناء بعض الألفاظ على الفتح لعلّة الثّقل، يقول :"ومثال ما بُنِي منها على الفتح، "آمين" بمعنى استجب، لمّا ثَقُل بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح كما بني، "أين" و"كيف عليه لثقل الياء"[2] .
- **علّة تعويض:** وقد قال سيبويه:" اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"[3]. ومن أمثلة ذلك حين يتحدّث ابن هشام عن ملحق جمع المذكّر السّالم: "ومنها "سنون" وبابه، وهو كلّ اسم ثلاثيّ حذفت لامه وعوّض عنها هاء التّأنيث ولم يكسّر، ألا ترى أنّ "سنة" أصلها "سنوٌ" أو "سنه"، بدليل قولهم في الجمع بالألف والتّاء "سنوات" أو "سنهات""[4] .
- **علّة مجاورة:** أمّا في ما يتعلّق بالجرّ على الجوار، حين إيرادهم للمثل المشهور: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"، فيعلّل خفض لفظ "خرب" بالمجاورة.يقول: " ...فأكثر العرب ترفع "خربا"، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض...ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاوِرَيْن في اللّفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك"[5] .
- **علّة مناسبة:** أثناء حديثه عن إعراب الآية الكريمة ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ سورة طه 63، جاء بالحالة الخامسة لإعرابها: "أنّه لمّا كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو "هذا"، جعل كذلك في التّثنية، ليكون المثنّى كالمفرد لأنّه فرع عليه". وزعم ابن تيميّة؛ أنّ

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، مرجع سابق، ص21.
(2) المرجع نفسه، ص67.
(3) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1،ص08.
(4) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص40.
(5) المرجع نفسه، ص245-246.

بناء المثنّى إذا كان مفرده مبنيّا أفصح من إعرابه، يقول ابن هشام:" ثمّ اعترض على نفسه بأمرين: أنّ السّبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: ﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ سورة القصص27، مع أنّ هاتين تثنية "هاتا" وهو مبنيّ، والثّاني أنّ "الذي" مبنيّ، وقد قالوا في تثنية "الّذين" في الجرّ والنّصب وهي لغة القرآن كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ سورة فصلت 29، وكانت إجابته عن المثال الأوّل بأنّه إنّما جاء "هاتين" بالياء على لغة الإعراب لمناسبة "ابنتيّ"، قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة، كما أنّ البناء في "هذان لساحران"، أفصح من الإعراب، لمناسبة الألف في "هذان" للألف في ساحران[1] .

- **علّة تشبيه:** تتمّة لحديثه عن المثال الثّاني، بالفرق بين "اللّذان" و" هذان"؛ بأنّ "اللّذان" تثنية اسم ثلاثيّ فهو شبيه بالزّيدان، و"هذان" تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف"[2] .

1. التّقدير:

التقدير: من المفاهيم المرتبطة بالنّحو وأصوله، أي مرتبط بالتّأويل، ومرتبط بنظريّة العامل أساسا، فما يقع في التّركيب من تقديم أو تأخير، أو حذف أو زيادة، أو استبدال في الموضع، أو عدول أو خروج عن الأصل، إلاّ واحتاج النّحوي إلى تفسير ذلك وتأويله، ولا يقع هذا إلاّ بالتّقدير، فما التّقدير؟

هو الردّ إلى الأصل لضرورة محوجة"[3] ، والردّ إلى الأصل هو القياس نفسه، فإنّ النّحوي إذا رام معرفة ما خرج عن الأصل في الفرع، لجأ إلى التّقدير، بحمل اللّفظ على نظائره في الباب، إذا لم يغيّر، مثال ذلك اسم الآلة من الفعل وزن **ميزان**، وكان يجب أن

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، مرجع سابق، ص33.

(2) المرجع نفسه، ص34

(3) مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو، مرجع سابق، ص210.

تكون مِوْزان، باعتبار الواو أصلا في الفعل، فيلجأ النّحوي إلى تقدير ما حذف وما غيّر، بحمل "ميزان" على نظائرها ممّا لم يمسّه تغيير، كـ: مصباح، ومنشار ومزمار، فيقدّر أنّ واو ميزان، قلبت إلى ياء بعد أن انكسر ما قبلها، فيخلص إلى قاعدة {كلّ واو ساكنة مكسور ما قبلها تقلب ياء}.

يقول بن لعلام: "أنّ التقدير لا يجريه النّحويّ إلاّ على اللّفظ الّذي خرج عن أصله أي على الفرع، وأمّا ما جاء على الأصل فلا يقدّر، كاسم المفعول "مكتوب" واسم الفاعل "جالس"، أو الفاعل في قولك (جاء محمد)، لأنّها كلّها جاءت على الأصل فلا تقدّر، إنّما يقدّر الفرع لأنّه مغيّر.."[1]، وبهذا التقدير يعرف أصله الأوّل، ووجه التّغيير الحاصل فيه، وفي هذا الشّأن يقول الحاج صالح: "فقد التزم النّحاة برفض التّقدير إذا جاء اللّفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله، فكلّما اتّفق اللّفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه" [2]، وكثير من النّحاة لهم مثل هذه الآراء، يقول الأستراباذي: "الأصل عدم التّقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3] . وعليه لاحظنا من خلال تتبّعنا لمؤلّفات ابن هشام، أنّه كان على نهج السّابقين من النّحاة لم يشذّ عنهم، يقول بالتّقدير، ولا يرفضه،كما رفضه دعاة تيسير النّحو، متّبعين في ذلك شيخهم ابن مضاء القرطبيّ، إلاّ أنّه إذا لم تكن ضرورة محوجة إلى التّقدير، فإنّ بعض النّحاة يَعُدُّون هذا من التّمحّل، وينتقدونه.

- **التّقدير عند ابن هشام:**

ابن هشام وفي معرض حديثه عن "نعم" و"بئس"، أهما اسمان أم فعلان، رادّا على من استشهد على أنّ "نعم" و"بئس" اسمان، واستدلالهم على ذلك بدخول حرف الجرّ

(1) مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو، مرجع سابق، ص211.

(2) الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، مرجع سابق، ج1، ص216. وينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو، مرجع سابق، ص211.

(3) الرّضي الأستراباذي، شرح الكافيّة، تح: محمد نور الحسن وزملاؤه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982م، ج1، ص116.

عليهما، في قول بعضهم- وقد بُشِّر ببنت-: "واللّه ما هي بنعم الولد"، وقول آخر-وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السّير-: "نعم السَّيرُ على بئس العَيرُ"، فيقول ابن هشام: "وأمّا ما استدلّ به الكوفيون فمؤوّل على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصّفة مقامهما، والتّقدير: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولد، ونعم السّير على عير مقولٍ فيه بئس العير، فحرف الجرّ في الحقيقة إنّما دخل على اسم محذوف كما بيّنا"[1] .

وفي شرحه للّفظ المفيد، يستعمل لفظ التّقدير في حديثه عن الضّمير المستتر، يقول: "ونعني باللّفظ: الصّوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوّة ذلك، فالأوّل نحو:"رجل وفرس"، والثّاني: كالضّمير المستتر في نحو: "اضرب" و"اذهب" المقدّر بقولك: "أنت"[2] .

واستعمل التّقدير أيضا حين حديثه عن بعض نواصب الفعل المضارع يقول: "النّاصب الثّاني "كي" وإنّما تكون ناصبة، إذا كانت مصدريّة بمنزلة "أن"، وإنّما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللّام لفظا كقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ سورة الحديد، الآية 23، و﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ سورة الأحزاب، الآية 37، أو تقديرا نحو:" جئتك كي تكرمني"، إذا قدّرت أنّ الأصل "لكي"، وأنّك حذفت اللّام استغناء عنها بنيّتها؛ فإن لم تقدّر اللّام كانت كي حرف جرٍّ بمنزلة اللّام في الدّلالة على التّعليل، وكانت "أن" مضمرة بعدها إضمارا لازما[3] .

وفي موضوع النّواصب دائما، وهذه المرّة ما تعلّق بـ"أن"، يقول ابن هشام: وأمّا إعمالها مضمرة فعلى ضربين، لأنّ إضمارها إمّا جائز أو واجب، فالجائز في مسائل:

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص24.
(2) المرجع نفسه، ص34.
(3) المرجع نفسه، ص48.

إحداها: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التّقدير بالفعل، كقوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ سورة الشورى 51، في قراءة من قرأ من السّبعة بنصب "يرسل"، وذلك بإضمار "أن"، والتّقدير: أو أن يرسلَ، وأن والفعل معطوفا على "وحيا"، أي وحيا أو إرسالا، و"وحيا" ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرتَ "أن" في الكلام لجاز ، وكذا قول الشّاعر:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديره: ولبس عباءة وأن تقرّ عيني[1] .

وقدّر الصّفة في معرض حديثه عن الابتداء بالنّكرة والتي يرجعها البعض إلى العموم والخصوص؛ فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة بصفة ظاهرة أو مقدّرة، فمن أمثلة الصّفة المقدّرة، كقولهم: السّمن منوان بدرهمٍ؛ فالسّمن: مبتدأ أوّل، ومنوان: مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأوّل، والمسوّغ للابتداء بمنوان أنّه موصوف بصفة مقدّرة؛ أي: منوان منه[2] .

ومن أمثلة التّقدير أيضا ما تعلّق بمسألة المبتدأ والخبر، فلا يمكن أن يكون الخبر زمانا والمبتدأ اسم ذات، نحو:" اللّيلة الهلالُ" فهو متأوّل، يقول ابن هشام: لمّا بينت في حدّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ–وهو النكرة التي لا تكون عامّة ولا خاصّة – بيّنت بعد حدِّ الخبر ما لا يكون خبرا في بعض الأحيان؛ وذلك: اسم الزّمان؛ فإنّه لا يقع خبرا عن أسماء الذّوات، وإنّما يخبر به عن أسماء الأحداث، تقول: الصّوم اليوم، والسّفر غدا، ولا تقول:"زيد اليوم" ولا "عمرو غدا"، فأمّا قولهم: "اللّيلةَ الهلال"– بنصب اللّيلةَ على أنّها ظرف مخبر به عن الهلال مقدّم عليه –فمؤوّلٌ وتأويله على أنّ أصله: اللّيلةَ رؤيةُ الهلالِ، والرّؤية حدث لا ذات، ثمّ حذف المضاف، وهو الرّؤية، وأقيم المضاف إليه

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص53–54.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص99.

مقامه، ومثله قولهم في المثل:" اليوم خمرٌ وغدا أمرٌ"، والتّقدير: اليوم شربُ خمرٍ وغدا حدوث أمرٍ[1] .

والأمثلة في هذا الموضوع تكاد تتكرّر مع ابن هشام في كثير من موضوعات النّحو التي يناقشها في مؤلّفاته، وإنّما أردنا التّمثيل للمسألة لا الحصر.

المبحث الرّابع: استصحاب حال الأصل

الاستصحاب لغة: على الاستفعال؛ وهو أصل الطّلب كالاستسقاء لطلب السّقي والاستفهام لطلب الفهم. جاء في المصباح المنير، أنّ الاستصحاب لغة: طلب الصّحبة، يقال استصحبه إذا دعاه إلى الصّحبة ولازمه، فكلّ شيء لازم شيئا آخر فقد استصحبه، تقول: استصحبت الكتاب حملته، واستصحب الحال إذا تمسّك بما كان ثابتا، كأنّك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة[2] .

أمّا اصطلاحا: فنجد كثيرا من التّعاريف للاستصحاب قديما وحديثا، نذكر بعضها على سبيل المثال فقط، ولنبدأ ممّا بدأ به الفقهاء باعتبار هذا الأصل من الأدلّة الفقهيّة المعتبرة قبل أن يستعيره النّحاة ويعتبرونه ضمن أدوات قياسهم واستدلالهم[3].

فاستصحاب الحال–كما ظهر عند الأصوليين– دليل من الأدلّة المعتبرة إلاّ أنّه من أضعف الأدلّة، قال الخوارزمي:" إنّه آخر مدار الفتوى"، بمعنى أنّ العالم إذا سُئِل عن حادثة طلبها في كتاب اللّه، ثمّ في السّنّة، ثمّ في الإجماع، ثمّ في القياس، فإذا لم يجده يأخذ حكمه من استصحاب الحال.

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق ص100.

(2) الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، لبنان، 1987م، ج1، ص91.

(3) بلحنيش عبد الرحمن، دليل استصحاب حال الأصل بين النّحاة والفقهاء، مذكرة ماجستير، إشراف الدّكتور مخلوف بن لعلام، جامعة البليدة، ص21.

لقد جاء في كتاب التّعريفات أنّ الاستصحاب هو:" إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيّر، أو هو الحكم الذي يثبُتُ في الزّمن الثّاني بناء على الزّمن الأوّل"[1]، ومعناه أن نبقي الحكم الأوّل في الزّمن الثّاني لعدم وجود دليل مزيلٍ أو نافٍ للحكم الأوّل.

وقد عرّفه ابن القيم الجوزيّة بقوله: "الاستصحاب من الصّحبة وهي استدامة إثبات ما كان ثابتا أو نفي ما كان منفيا"[2] .

أمّا حجّة الإسلام أبو حامد الغزّاليّ فقد عرّفه بقوله:" الاستصحاب عبارة عن التّمسّك بدليل عقليّ أو شرعيّ ، وليس راجعا إلى عدم العلم بالدّليل، بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المغيّر أو مع ظنّ انتفاء المغيّر عند بذل الجهد في البحث والطّلب"[3] .

وإذا انتقلنا إلى الفقهاء المحدثين نجد أن تعاريفهم توافق التعريفات السّابقة ولا تخرج عنها، وليكن تعريف وهبة الزّحيلي الذي يقول في هذا الصّدد:" الاستصحاب هو الحكم بثبوت أمر أو نفيه في الزّمن الحاضر أو المستقبل بناء على ثبوته أو عدمه في الزّمن الماضي لعدم قيام الدّليل على تغييره، أو الحكم ببقاء حكم في الزّمن الحاضر بناء على ثبوته في الزّمن الماضي ولم يظنّ عدمه حتّى يقوم الدّليل على تغييره، أو استدامة إثبات ما كان ثابتا أو نفي ما كان منفيا"[4] .

وإذا انتقلنا إلى النّحاة وحالهم مع الاستصحاب، نجدهم قد ثبت عندهم من الأدلّة المعتبرة، يقول ابن الأنباريّ:" من تمسّك به خرج من عهدة المطالبة بالدّليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة"[5] .

---

(1) الأنصاريّ زكريا بن محمّد، الحدود الأنيقة والتّعريفات الدّقيقة، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م، ص22.

(2) ابن القيّم الجوزيّة، إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين، دار الحديث، القاهرة، ج1، 2004م، ص260.

(3) الغزّاليّ أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة زهير حافظ، ج2، ص410-411.

(4) الزّحيلي وهبة، أصول الفقه الإسلاميّ، دار الفكر، ط1، 1986م، ج1، ص16.

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص300.

وعلى هذا فهم يسيرون على نفس المنهج ويعرّفونه بتعريفات هي أقرب إلى التّعريفات السّابقة كتعريف ابن الأنباريّ في أصوله إذ يقول:" الاستصحاب هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنّما كان مبنيا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشّبه فكان باقيا على الأصل"[1] .

ويقول عنه مخلوف بن لعلام:" بأنّه استدلال يقرّ للّفظ حكمه الذي يصحبه ويلازمه بالأصالة، أي أنّه إقرار لأحكام الأصول، فلكلّ أصل حكم يلازمه ويصاحبه"[2] .

أمّا في لمع الأدلّة فيقول ابن الأنباريّ: "اعلم أنّ استصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف، أو تضمّن معنى الحرف؛ فشبه الحرف في نحو "الّذي"، وتضمّن معنى الحرف في نحو "كيف"، وما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو: يذهب ويكتب ويركب وما أشبه ذلك، ومثال التّمسّك باستصحاب الحال في الاسم المتمكّن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنّما يبنى منها ما أشبه الحرف و تضمّن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب"[3] .

وملخّص هذه التّعاريف، هو تمسّك النّحويّ بما قرّره النّحاة من أحكام الأصول أو قواعد الأحكام على ظاهرة عارضة، أي: جديدة، عند العجز عن إيجاد دليل من سماع أو قياس بحمل الظّاهرة على نظيرتها.

والحقّ أنّ التّعاريف تشير إلى معالم التّفكير النّحويّ عند نحاتنا الأوائل حينما جعلوا نظامنا النّحويّ مبنيا على الأصول والفروع ؛ فالألفاظ تمّ حشدها وتبويبها وكذا التّراكيب والأبواب وفق ثنائية الأصل والفرع. فالاستصحاب إذن يقصد به إبقاء حال اللّفظ على ما

(1) ابن الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، مرجع سابق، ص46.

(2) مخلوف بن لعلام ، مبادئ في أصول النّحو، مرجع سابق، ص168.

(3) ابن الأنباري، لمع الأدلّة، مرجع سابق، ص141.

يستحقّه في الأصل (أصل الوضع) الذي جرّده له النّحاة حينما صنّفوا الأسماء من حيث الإعراب والبناء وكذلك الأفعال، فمن أصولهم العامّة: الأسماء أصلها الإعراب والأفعال والحروف أصلها البناء وما خرج على هذا الأصل عُدَّ فرعا عليه[1] .

- ابن هشام واستصحاب حال الأصل:

ابن هشام كغيره من النّحاة الذين اعتمدوا الاستصحاب كأصل من الأصول النّحويّة المعتبرة، ومن خلال تتبع المسائل النّحويّة في مؤلّفاته نقف على أمثلة كثيرة يلجأ فيها إلى الاستصحاب لتبرير مسألة ما خرجت عن الأصل وافتقرت إلى أصل من الأصول للاستدلال عليها.

- من الأمثلة التي اعتمد فيها ابن هشام على الاستصحاب، القول في "نعم" و"بئس" أهما فعلان أم اسمان؟

وقع الخلاف في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان. فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ نعم وبئس اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، وإليه ذهب الكسّائي من الكوفيين. وبعد أن عرض ابن الأنباريّ المسألة قال: "ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّهما فعلان ماضيان؛ لأنّهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كانا لبنائهما وجه؛ إذ لا علّة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسّك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلّة"[2] .

- ومن الأمثلة التي يظهر فيها اللّجوء إلى الاستصحاب مسألة الملحق بجمع المذكّر السّالم، يقول ابن هشام: " وممّا حمل على جمع المذكّر السّالم في الإعراب "بنون"، وكذلك "علّيون"، وما أشبهه ممّا سمّي به من الجموع، ألا ترى أنّ علّيّين في الأصل جمع لعِلِّيٍّ؛

(1) بلحنيش عبد الرحمن، دليل استصحاب حال الأصل بين النّحاة والفقهاء، مرجع سابق، ص73.

(2) عاطف فضل محمّد خليل، استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النّحو، مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربية وآدابها، ج18، عدد36، ربيع الأوّل 1427هـ، ص342.

فنقل ذلك المعنى وسُمِّي به أعلى الجنّة، وأعرب هذا الإعراب نظرا إلى أصله" [1]، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ١٩﴾ المطففين 18-19.

- وفي مسألة جمع المؤنّث السالم يقول ابن هشام:" ...ولذلك عدلت عن قول أكثرهم: جمع المؤنث السالم إلى أن قلت الجمع بالألف والتاء؛ لأعمّ جمع المؤنث وجمع المذكّر، وما سلم فيه المفرد وما تغيّر، وقيّدت الألف والتّاء بالزّيادة ليخرج نحو:" بيت وأبيات" و"ميت وأموات"، فإنّ التّاء فيهما أصليّة، فينصبان بالفتحة على الأصل تقول:"سكنت أبياتا" و"حضرتُ أمواتا"، وقال تعالى:﴿ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَىٰكُمۡ ﴾ البقرة 28.، وكذلك نحو:"قضاة" و"غزاة" فإنّ التّاء فيهما وإن كانت زائدة إلاّ أنّ الألف فيهما أصليّة؛ لأنّها منقلبة عن أصل، ألا ترى أنّ الأصل "قضَيَة" و"غُزَوَة"؛ لأنّهما من قضيت وغزوت على الأصل، تقول: رأيت قضاة وغزاة"[2] .

- وفي مبحث الأسماء السّتة، وفي ما يتعلّق بالهن، يقول ابن هشام:" وأمّا "الهن"فإذا استعمل مفردا نقص، وإذا أضيف بقي في اللّغة الفصحى على نقصه، ...ثمّ يقول: واعلم أنّ لغة النّقص مع كونها أكثر استعمالا هي أفصح قياسا، وذلك لأنّ ما كان ناقصا في الإفراد فحقّه أن يبقى على نقصه في الإضافة[3] ، وذلك نحو:"يدٍ" أصلها يدَيٌ، فحذفوا لامها في الإفراد، وهي الياء وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يدٌ، ثمّ لمّا أضافوها أبقوها محذوفة اللّام، قال تعالى:﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴾ سورة الفتح 10.

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص41.

(2) المرجع نفسه، ص42.

(3) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص29.

الفصل الرّابع:

آليات التّعليم النّحوي عند ابن هشام

المبحث الأوّل: آليات تعليميّة عامّة في مؤلّفات ابن هشام

- التّأليف النحوي المتعدّد عند ابن هشام الأنصاري.
- هيكلة الموضوعات.
- الأساليب التّعليميّة.

- التّلقين والتّقرير.
- الشّاهد والمثل.
- الإجمال والتّفصيل.
- الحوار والمناقشة.
- التّطبيق الإعرابي.
- التّقسيم المنهجيّ.

المبحث الثّاني: مناقشة وتحليل مسائل نحوية من كتاب مغني اللّبيب الباب الرّابع

تمهيد

وأنت تتصفّح الكتب النّحويّة في التّراث العربيّ تقف على بعض المظاهر التي تجعلك تحكم على نوعيّة الأسلوب المتّبع؛ أهو أسلوب علميّ يتناول الظّاهرة اللّغويّة ويشتطّ في دراستها من حيث العلل والقياس، والنّظر، أم هو أسلوب تعليميّ يراد به توضيح وشرح المادّة اللّغويّة بما يسمح بامتلاك القواعد النّحويّة وتوظيفها واستثمارها بما يخدم هذه اللّغة في الواقع المعيش، وبالتّالي نضمن الجانب التّواصلي والتّعبيريّ، الذي يعتبر الغاية القصوى من تعلّم اللّغة، ولا يمكن أن تتحقّق هذه الغاية إلاّ بتوافر مساحة الاستعمال لتلك اللّغة.

المبحث الأوّل: آليات تعليميّة عامّة في مؤلّفات ابن هشام

ومن خلال قراءتك لمؤلّفات لابن هشام تجدها تحوي آليات كثيرة لتعليم النّحو، يتقاطع في بعضها مع نحاة آخرين، قد أشرنا إلى بعضها في الفصل الأوّل من بحثنا؛ كالشّرح والتّيسير وصناعة المتون، وينفرد بآليات أخرى زيادة على تنوّع الأسلوب والتّطبيق اللّغوي، والتّقدير والتّأويل وغيرها من المظاهر. وسنحاول من خلال هذا المبحث الإشارة إليها مع تقديم أمثلة توضيحيّة لما نريد معالجته وتفسيره.

1. التّأليف النّحوي المتعدّد عند ابن هشام الأنصاريّ :

إنّ المهتمّ بالتّأليف النّحوي في التراث العربيّ يقف على حقيقة مفادها أنّ ابن هشام شغل مساحة واسعة من هذا التّأليف، فتتساءل في نفسك؛ ما السّرّ وراء هذه الوفرة في التّأليف؟ أهي المتعة واللّذة تدفعانه إلى الكتابة وحبّ التّميّز، أم هناك أهدافا أخرى يريد تحقيقها؟ و لكن بمجرّد قراءتك لمؤلّفات هذا العالم الفذّ تدرك أنّ اهتمامه الكبير كان منصبّا على الجانب التّعليميّ. فتعليم الطّلاّب وتمكينهم من بناء ملكة لغويّة تمكّنهم من فهم طبيعة اللّغة العربيّة ومن ثمّ تساعدهم على إعراب القرآن الكريم وفهم معانيه شكّل لديه قناعة قضى عليها حياته من المهد إلى اللّحد.

فبمجرّد تصفّح أيّ مؤلّف من مؤلّفاته، ولنبدأ من المقدّمة تجده يشير إلى الهدف من وضعه، فهو يقول مثلا في مقدّمة كتابه المشهور"مغني اللّبيب": "ووضعت هذا التّصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطّلاّب فأوضحتها ونقّحتها، وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهت عليها وأصلحتها". ليقول بعدها:" وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قرّرته وحرّرته، مقرّب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثّمام لينالها الطّلاّب بأدنى إلمام سائل من حسن خيمه، وسلم من داء الحسد أديمه"[1] .

فحديثه عن التّصنيف، والطّلاب والأفهام، دلالة واضحة على أنّ اهتمامه كان تعليم الطّلاّب مسائل النّحو العربيّ وتزويدهم بما يحتاجون إليه من وسائل تمكّنهم من بلوغ المرامي دون أن يبذلوا في ذلك جهدا كبيرا كونه تكفّل بالصعب من المسائل.

وفي مقدّمة كتابه "شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب"، يفصح عن الكيفيّة التي اتّبعها في مؤلّفه هذا والغرض من وضعه فيقول: "فهذا كتاب شرحت فيه مختصري المسمّى "شذور الذّهب في معرفة كلام العرب"، تمّمت به شواهده، وجمعت به شوارده، ومكّنت من اقتناص أوابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة ، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنّني كلّما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلّما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من آي التّنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطّالب، وتعريفه السّلوك إلى أمثال هذه المطالب"[2] .

وبنفس الأسلوب يصرّح بمبتغاه في مؤلّفه قطر النّدى وبل الصّدى فيقول: "وبعد ... فهذه نكت حرّرتها، على مقدّمتي المسمّاة ب"قطر النّدى وبلّ الصّدى" رافعة لحجابها،

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص13.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص13.

كاشفة لنقابها، مكمّلة لشواهدها، متمّمة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية لمن جنح من طلاّب العربيّة إليها"[1].

وفي " نبذة الإعراب" المشهورة بجمل جمال الدّين ابن هشام، وهو كتاب مخطوط استهلّه بقوله:" هذه نكتة يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب، تسهيلا على الطّلاّب"[2] .

ثمّ إنّ منهج التّصنيف لديه اختلف من مؤلَّف لآخر حسب طبيعة وظروف تأليفه فنجده اتّبع سبل الأقدمين في تأليفهم كما رأينا ذلك في الفصل الأوّل فتراه يجنح إلى:

- تأليف المتون النّحويّة لما لها من مزايا تعليميّة، فهي تكوّن لدى الطّلاّب حوصلة للمعارف المراد تعلّمها، ولدى ابن هشام قناعة بأنّ تمكّنهم من القواعد الكلّيّة يساعدهم على تذكّر القضايا الجزئيّة ومناقشتها والبناء عليها. ومن المتون التي ألّفها نجد متن "قطر النّدى وبلّ الصّدى" ومتن " شذور الذّهب في معرفة كلام العرب".
- شرح المتون النثريّة والشّعريّة، فبمجرّد أنّه أنهى تحضير المتون حتّى أدرك أنّ فئة من المتعلّمين لا تكتفي بهذا النّوع من المؤلّفات، بل تحتاج إلى شرح لها وبسط لقواعدها الكلّيّة والجزئيّة، وإثرائها بما يقرّب فهمها من أمثلة مصنوعة وشواهد من كلام العرب نثرها وشعرها، وآيات القرآن الكريم وحديث النبيّ عليه أفضل الصّلاة وأزكى التّسليم. فأعقب متنه قطر النّدى بشرح يرفع حجابها ويكشف نقابها ويكمّل شواهدها، وألّف شرح شذور الذّهب، بما يعزّز هذا المؤلّف تدريب الطّالب، وتعريفه السّلوك إلى أمثال العرب، كما عمد إلى شرح ألفيّة ابن مالك بمؤلّف سمّاه: "هداية السّالك إلى ألفيّة ابن مالك" تسهيلا على الطّلاّب فهم واستيعاب هذه المنظومة الشّعريّة الشّاملة لقواعد العربيّة.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، مرجع سابق، ص09.

(2) الضّبع يوسف بن عبد الرّحمن، ابن هشام وأثره في النّحو العربيّ، مرجع سابق، ص85.

- تأليف الرّسائل وفق ما يدور بينه وبين طلاّبه من مناقشات وحوارات والهدف منها إفادة السّائلين بما يحتاجونه من وسائل لفهم بعض النّقاشات خاصّة الخلافات التي تقع بين النّحاة؛ كمؤلّفه "ثلاث رسائل في النّحو"، أو الإعراب عن قواعد الإعراب.
- التّصنيف المطوّل كمصنّفه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، والذي – بدون شكّ– يحتاج إلى قرائح متفتّحة واستعداد أكبر للطّلاب، بما يشي أنّه ألّف لمستوى أكبر يكون فيه الطّالب قد قطع شوطا لا بأس به في المجال التّعليم النّحوي، يمكّنه من سبر أغواره وفهم مقاصده ومراميه.

2. هيكلة الموضوعات:

ذكر إبراهيم عبادة طريقة التّبويب في المصنّفات النّحويّة ، فأشار إلى عدّة أنماط، منها نمط رتّب على أساس المعمولات ككتاب شذور الذّهب لابن هشام على سبيل المثال، ونمط تمّ ترتيب أبوابه على حسب العوامل ممثّلا بكتاب العوامل المائة للجرجاني وكتاب التّفاحة لأبي جعفر النّحّاس، ونمط تمّت معالجة موضوعاته من منطلق عناصر الكلام ككتاب المفصّل للزّمخشري، ونمط عالج أصحابه النّحو في إطار التّراكيب بوجه عام دون الانتظام في نسق معيّن، واضح المعالم بارز القسمات المنهجيّة ، كما هو الحال في الكتاب لسيبويه[1].

غير أنّ الحديث عن التّبويب النّحويّ يرجع بنا إلى البدايات الأولى لجمع المادّة اللّغويّة من أفواه العرب الخلّص من خلال الرّحلات التي كان يقوم بها المدوّنون إلى القبائل العربية التي يعتدّ بفصاحتها. ولا شكّ أنّ البحث اللّغوي عند العرب بدأ يتشكّل عن طريق جمع المادّة أو ما يعرف بمتن اللّغة، والذي تمّ أوّلا بطرق المشافهة والحفظ دون منهج معيّن في ترتيب المادّة المجموعة أو تبويبها[2] .

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ ، مرجع سابق، ص19.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م، ص78.

فالمادّة النّحويّة كانت تمتزج بغيرها من موضوعات اللّغة والأدب وتفاسير القرآن وأشعار العرب، وهذا ما أشار إليه أحمد أمين بقوله:" كان المدوّنون الأوّلون للّغة في هذا العصر يدوّنون المفردات حيثما اتّفق، وكما تيسّر لهم سماعها، فقد يسمعون كلمة في الفَرَس وأخرى في الغيث، وثالثة في الرّجل القصير، وهكذا، فكانوا يقيّدون ما سمعوا من غير ترتيب"[1]. ثمّ جاء بعدهم من النّحاة من يفحص المادّة اللغويّة ويصنّفها ويستنبط الأسس والقواعد التي تحكمها.

ولعلّ الابتكار الأوّل لهذه المنهجيّة التنظيميّة والتّصنيفيّة للنّحو قد ظهرت من خلال الصّحيفة التي ألقى بها عليّ – كرّم اللّه وجهه– إلى أبي الأسود الدّؤليّ حين قال له: اجعل للنّاس حروفا، وأشار له إلى الرّفع والنّصب والجرّ[2] .

ثمّ جاء سيبويه بكتابه الذي ضمّ تحليلا وإحساسا دقيقا بفقه اللّغة وأساليبها، وأسرار تراكيبها، فهو لا يسجّل لنا القواعد النّحويّة والقضايا اللّغويّة فحسب، وإنّما يلاحظ العبارات ويتأمّلها ويستنبط خواصّها ومعانيها بما وُهِب من نظر ثاقب وحسّ مرهف[3].

وإنصافا للرّجل نقول أنّ الجهود التي قام بها كانت المنارة التي استنار بها من جاء بعده ليخترعوا طرقا أخرى في التّبويب والتّرتيب وحتّى في المصطلحات، أسهل للمتعلّمين، والفضل للأوّل وإن أبدع الثّاني. ولو جئنا إلى التّبويب عند ابن هشام لوجدنا أنّه نوّع في هذه الخاصيّة إذ تظهر الغاية التّعليميّة في أغلب مؤلّفاته، حيث يعمل على أن يلمّ المتعلّم بكلّ أطراف مسائله وموضوعاته، وعلى هذا الأساس يعمد إلى التّفكير في تبويب يراعي هذا الهدف التّعليميّ. وأنت تطالع هذه المؤلّفات تجده يتفنّن في وضع الأبواب، ويصرّح بذلك أحيانا بحسب الغرض الذي من أجله تمّ تأليف هذا الكتاب أو الرّسالة.

---

(1) أحمد أميد، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2005م، ص302.

(2) ينظر: تريكي مبارك، محاضرات في أصول النّحو ومدارسه، مرجع سابق، ص45.

(3) ينظر: عبد القادر حسين، أثر النّحاة في الدّرس البلاغي، دار غريب للطّباعة والنشر والتّوزيع، القاهرة، 1998م، ص68.

فحسبنا أن نأخذ بعض الأمثلة من مؤلّفات ابن هشام حتّى نقف على عبقريّة هذا النّحويّ في وضع الأبواب التّعليميّة، فلا تجد تشابها في عمليّة التّبويب ولعلّ السبب يعود إلى أخذه بعين الاعتبار المستويات التّعليميّة من جهة، والرّغبة في الابتعاد عن الأخطاء أو الصّعوبات التي تعترض طريق المتعلّمين والرّغبة في تبسيطها ثانيا.

إنّ محاولاته الخاصّة في التّأليف تدلّ على شخصيّة تبحث عن الجدّة والإبداع والتّميّز، ففي "قطر النّدى وبلّ الصّدى" رؤية نحويّة لا تخرج عن الرّؤية العامّة لترتيب أبواب النّحو العربيّ، وعرض مسائله وقضاياه.

وفي "شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب" محاولة لتصنيف النّحو العربيّ وفق نظريّة الأحكام الإعرابيّة كالمرفوعات ثمّ المنصوبات ثمّ المجرورات ثمّ المجزومات، ثمّ ما يعمل عمل الفعل من المصادر والمشتقّات وأسماء الأفعال، ثمّ التّوابع أي: أحكام الاسم والملحق به والتّوابع. فقد بدأ الكتاب بمدخل يتناول فيه معنى الكلمة وأقسامها، مقسّما الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء، فيعرض للأساس الذي انحصرت فيه الأقسام الثّلاثة فيقول:" ثمّ قلتُ: وهي اسم وفعل وحرف. وأقول: الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثّلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله. قالوا: ودليل الحصر أنّ المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذّات؛ فالذّات الاسم، والحدث الفعل، والرّابطة الحرف. وأنّ الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّت على معنى في نفسها ، فإن دلّت على زمان متحصّل فهي الفعل، وإلاّ فهي الاسم"[1] .

ثمّ يورد قولا لابن الخبّاز الذي يقول في مسألة الانحصار: "ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثّلاثة بلغة العرب؛ لأنّ الدّليل الذي دلّ على الانحصار في الثّلاثة عقليّ، والأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللّغات" [2].

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص11.
(2) المرجع نفسه ، ص11.

وممّا لا شكّ فيه أنّ ابن هشام قد أفاد من المؤلّفات السّابقة في النّحو، فأراد أن يسلك ما يراه ملائما لتحقيق هدفه من مؤلّفه هذا، وقد أحكم الرّبط بين أبوابه ونسّق ما بداخلها.

وهو كعادته يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته بجانب الشّعر، كما يكثر من الأمثلة وكأنّه يرى في ذلك ما يوضّح القاعدة ويثبّتها في ذهن الدّارس وما يعينه على تذوّق الأساليب الرّفيعة وتنميّة الحسّ اللّغويّ، كما يوجّه عنايته إلى إحكام التّعريف في اللّغة والاصطلاح وإخراج محترزات القيود، ويذكر المصطلح النّحويّ وما يرادفه، فيقول مثلا: "المضمر ويسمّى الضمير أيضا ويسميّه الكوفيون الكناية والمكنّى" "[1] .

ومن المؤلّفات المشهورة التي ألّفها ابن هشام، والتي اكتسب بها صيتا كبيرا، بحيث لا يذكر إلاّ به، كتابه مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، فقد نهج في تأليفه منهجا ليس له سابقة ولا لاحقة؛ إذ حصر مسائل النّحو جميعها في ثمانية أبواب؛ لأنّه كان يرى أنّ كتب سابقيه يغلب عليها التّكرار وأنّها لم توضع لإفادة القوانين الكليّة بل للكلام على الصّور الجزئيّة.

وهذا ما دفعه إلى مدحه في مقدّمة الكتاب بقوله: " فدونك كتاب تشدّ الرّحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرّجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله"[2].

وتضمّ هذه الأبواب مبحثثن كبيرين: مبحث في الأدوات ووظائفها وصور استخدامها، وما يتّصل بها من قواعد وأحكام وما يمثّل لها من شواهد، ومبحث في الجمل وأقسامها وأشباه الجمل وما يتّصل بها من الذّكر والحذف، والمظانّ التي توقع المعربين في الخطأ، وتصحيح ما شاء من ذلك، وأصول توجيه الإعراب، وتمييز ما يلتبس بغيره، وإعطاء الشّيء حكم غيره إلى آخر ما هنالك من تقسيمات شتّى وقواعد كليّة هامّة: من

(1) محمد إبراهيم عبادة ، النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ ، مرجع سابق، ص 37 .

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص14.

مشابهة ومجاورة وتضمين وتغليب وتوسّع وقلب وتقارض في الأحكام، إضافة إلى الأحكام والفوائد، فهو ينثرها في كلّ مناسبة، إذ ليس متن البحث عنده بأكثر فائدة من تعليق يورده في مسألة أو أمر ينهى عنه"[1] .

3. الأساليب التّعليميّة عند ابن هشام:

لقد اتّسم تعليم النّحو عند النّحاة من عصر سيبويه والخليل بمناهج وأساليب عدّة[2] تهدف إلى تمكين الدّارس من تعلّم النّحو العربي حقيقة وعلى الوجه الذي جاء به.

وقد عني النّحاة القدامى بطرائق التّعليم وخصّوها بعناية فائقة، لأنّها السّبيل الوحيد لنجاح الدّرس النّحويّ. ولا يمكن لهذا الأسلوب أو ذاك أن يكون ناجحا إلاّ إذا روعيت فيه مسألة الفروق بين المستويات التّعليمية، فما يصلح للكبار ليس بالضرورة أن يكون ملائما لصغار السّن، وما يختصّ به الباحثون الذين قطعوا شوطا في الدّرس، يختلف كلّ الاختلاف عمّا يقدّم للمتعلّمين من الطّبقة الوسطى، فكلّ ما يقدّم للدّرس فهو نحو ولكن الاختلاف يكمن في كمية ما يقدّم من هذه المادّة ودرجة التعمّق فيها . فالدّارسون والمتتبّعون للشّأن النّحوي قد أشاروا إلى الكيفية التي كانت تقدّم بها هذه المادّة، وإلى المنابر التي تُلَقَى من خلالها؛ فقد أطلعونا على أنّ التّعليم كان يجري في المساجد من خلال حلقات الدّرس وكذا منابر الخلفاء والملوك وغيرها، إضافة إلى ما قلنا، فقد كثرت الفئات التّعليميّة الرّاغبة في تعلّم النّحو، وتتراوح هذه الفئات بين طبقات الكتّاب والأدباء وطبقة العلماء في القراءات والحديث والتّفسير والفقه، بل هناك من الدّارسين من يريد أن يصير من علماء اللّغة نحوها وصرفها، ولابدّ لهم حينئذ أن يتمكنّوا من هذه المادّة ويفهموا قوانينها فيصيبوا بذلك لغة العرب قراءة وكتابة .

---

(1) السّيد عبد الحميد مصطفى، التّحليل النّحوي عند ابن هشام الأنصاريّ، مجلّة كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، الإمارات العربية المتّحدة، العدد الخامس، 1413هـ/ 1992م، ص207.

(2) مثنّى علوان الجشعمي، النّحو وطرائق تدريسه من القرن الأول للهجرة إلى القرن الرّابع للهجرة ، مجلّة ديالى، بغداد، العدد السّادس والعشرون، 2007، ص163 وما بعدها .

وقد أشار إبراهيم عبادة إلى هذه المستويات بقوله: "ويمكن أن نتبيّن المستويات التّعليميّة منحصرة في مستوى المبتدئين، ومستوى الشّادين، ومستوى المتخصّصين، وهؤلاء المتخصّصون فيهم من الأدباء والكتّاب والفقهاء والمفسّرين وغيرهم" [1].

فكلّ مستوى من المستويات تناسبه طريقة معيّنة في التّعليم، ولكلّ منها حدّ لا يمكن تجاوزه حتى لا تختلّ درجة الاستيعاب.

وهي حقيقة يؤكّدها علي أبو المكارم حين يتحدّث عن هذه المستويات التّعليمية ومتطلّبات كلّ مرحلة نظرا للأهمية الكبيرة التي يشغلها هذا الجانب فيقول: "ومن الثّابت علميّا وعمليّا معا أنّ المتعلّمين لا يمثّلون مستوى واحدًا كما ذكرنا، وأنّ منهم مبتدئين لم يتّصلوا بالنّحو ولم يعرفوا موضوعاته وقضاياه ومسائله، ومتقدّمين أحاطوا بموضوعاته وألمّوا بقضاياه، ومتوسّطين علموا منه طرفا أو أطرافا ، أو علموا ظواهره ولم يقفوا على خفاياه، أو علموا ضوابطه ولم يتصّلوا بعد بما وراءها من أصول" [2] ، ففئة المبتدئين لا شكّ أنّها تحتاج إلى تبسيط وتوضيح أكثر من الفئات الأخرى، ودور المعلّم في هذه الحالة يكون مباشرا بتقديم المفاهيم الخاصّة بالقاعدة النّحويّة التي ينوي تعليمها أوّلا، ثمّ يعمل على تذليل الصّعوبات التي تعترض المتعلّمين وتقف عثرة في سبيل فهمهم وتقبّلهم للمعرفة ثانيا، وذلك بتنويع الأمثلة الدّاعمة وتعزيزها بكلّ ما من شأنه تقريب المفاهيم من الأذهان، ثمّ فسح المجال للتّطبيقات الإعرابيّة للوقوف على مدى فهمهم وتحكّمهم فيما تعلّموه، ليأتي دور الاستثمار والتّوظيف اللّغوي من خلال المناقشات والحوارات التي يجريها المعلّم مع طلبته والتي تكون اختبارا حقيقيا لمدى استيعابهم للدّرس النّحوي؛ إذ اللّغة استعمال قبل أن تكون قواعد نحويّة نظريّة مملّة.

وإذا أمعنا النّظر في مؤلّفات ابن هشام نقف على تنوّع كبير فيما يخصّ الأساليب التّعليميّة والتي كان يروم من خلالها تقريب المادّة النّحويّة من المتعلّمين تنظيرا وتطبيقا،

(1) محمد إبراهيم عبادة، النّحو التّعليمي في التراث العربي، مرجع سابق، ص 83 .

(2) علي أبو المكارم، تعليم النّحو العربي عرض وتحليل ، مرجع سابق، ص 119.

إذ المقصود من ذلك إعطاؤهم الآليات التي من خلالها يعربون الكلام ويطبّقونه من خلال نماذج تمكّنهم فعلا من انتحاء سمت كلام العرب والنّسج على منواله للوصول في النّهاية إلى التّعامل مع آي القرآن العظيم فهما وإعرابا، إذ المعاني كامنة فيها حتّى يأتي الإعراب فيجلّي أسرارها.

1.3. أسلوبا التّلقين والتّقرير:

من الأساليب التي كانت شائعة كثيرا في تعليم النّحو أو العلوم الأخرى أسلوبا التّلقين والتّقرير، فمن دون شكّ أنّ المتعلّمين كانوا يعتمدون كثيرا على الحفظ باعتباره الطّريقة المثلى لتكوين الملكة اللّغوية، ونجد هذا واضحا في مؤلّفات الأوّلين، فقد كان النّحاة يقرّرون القاعدة النّحوية ويقومون بتلقينها، ويدعون إلى حفظها بادئ الأمر ثمّ تُفَصّل ويمثّل لها حتّى تتوضّح سبل العرب في كلامها.

فإذا جئنا إلى ابن هشام مثلا، نراه يستعمل فعل الأمر "اعلم" وهو فعل أمر من الثلاثي بمعنى "تعلّم"، فيقرّر القاعدة النّحويّة التي أقرّها النّحاة والتي أضحت قانونا ثمّ يبدأ في الشّرح والتّفصيل.

فمن الأمثلة التي يستخدم فيها ابن هشام هذا الأسلوب، ما جاء في مسألة: ما يعرف به الاسم من الخبر، فيقول: " اعلم أنّ لهما ثلاث حالات: إحداهما أن يكونا معرفتين، والحالة الثّانية أن يكونا نكرتين، والحالة الثّالثة أن يكونا مختلفتين"[1] ، فهو في هذه الحالة يقرّر ويلقّن القاعدة الثابتة وهو أمر أقرّه النّحاة، وكأنّه يقول للطّالب: احفظ هذا وبعدها يأتي دور الشّرح والتّمثيل والتّعليل والتّفصيل.

– وفي مسألة: "ما افترق فيه الحال والتّمييز وما اجتمعا فيه" يستعمل ابن هشام هذا الخطاب فيقول: "اعلم أنّهما قد اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة" [2] ، ثمّ يبدأ

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص524.

(2) المرجع نفسه،ج2، ص32.

في عرض هذه الأمور واحدا واحدا ويناقشها ويشرحها بالأمثلة ويطبّق عليها حتّى تتضّح المعلومة للطّالب.

– مثال آخر لهذا النّوع من الأسلوب، وبالضّبط في مسألة: "إعراب أسماء الشّرط والاستفهام ونحوها" فيقول: "اعلم أنّها إن دخل عليها جارّ أو مضاف؛ فمحلّها الجرّ. نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ سورة النبأ-01-، ونحو: "صبيحة أيِّ يوم سفرك؟"[1] .

– وفي مسألة عن كيفيّة الإعراب والمخاطب بهذا الباب المبتدئون، يقول: "اعلم أنّ اللّفظ المعبّر عنه إن كان حرفا واحدا عُبِّرَ عنه باسمه الخاص به أو المشترك. نحو: التّاء فاعل، أو الضّمير فاعل، ولا يقال: (ت) فاعل"[2].

– مثال آخر من مؤلّفه قطر النّدى، فيقول: "واعلم أنّه كما لا يجوز في مثل: ضرب موسى عيسى" أن يتقدّم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل لئلاّ يُتَوهم أنّه مبتدأ، وأنّ الفعل متحمّل لضميره، وأنّ موسى مفعول"[3] .

– وحين حديثه عن أقسام الاسم بحسب عدّة اعتبارات، يقول: "اعلم أنّ للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفع ونصب وجرّ، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال، إفراد وتثنية وجمع، وبحسب التّذكير والتّأنيث حالتان، وبحسب التّنكير والتّعريف حالتان، فهذه عشرة حالات للاسم"[4] .

والأمثلة كثيرة في مؤلّفاته لمن أراد أن يطّلع، وفي الإشارة إليه كفاية. ولا شكّ أنّ هذا الأسلوب شبيه إلى حدّ كبير بأسلوب المحاضرة الذي يطبّق اليوم في جامعاتنا ، فهو أسلوب يعتمد على حديث المحاضر، بسبب غزارة علمه، وغزارة المادّة المقرّرة، وارتفاع

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص538.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص767.
(3) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص150.
(4) المرجع نفسه، ص244.

مستوى الذّكاء عند الطّلاب" [1]، فالطّلبة في هذه السّن يمتلكون القدرة على استيعاب المادّة وتسجيل الملاحظات. لكنّ هذا النّوع من التدريس تشوبه بعض العيوب كعدم مشاركة المتعلّمين واعتمادهم على المحاضر، ويجدر بنا القول، إنّ هذا لا ينطبق تماما على التّعليم عند ابن هشام، فأساليبه متنوّعة نوردها في حينها.

2.3. طريقتا الإجمال والتّفصيل:

ونستشف أيضا من خطابات ابن هشام، نوعا آخر من الأساليب، تُعْتَمَدُ في العصر الحديث، وهو ما يسمّى بالطّريقة القياسية [2]، وهذه الطّريقة تبدأ بالكلّيات، ثمّ تنتقل إلى الجزئيات، أي يعطي التلاميذ القاعدة أو التّعاريف أو القوانين والحقائق العامة ثم تطبّق الأمثلة عليها، وابن هشام يعتمد هذا النّوع من الأساليب في عرض المسائل النّحويّة؛ فهو يُجْمِل ويختصر حتّى يطّلع الطّالب على ما سوف يناقشه جملة واحدة، ثمّ يشرع في تفصيل المسائل الواحدة تلو الأخرى إلى النّهاية، وللوقوف على مدى استخدام ابن هشام لهذا النّوع من الأساليب نقدّم الأمثلة التالية:

– في كتاب "شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى"، انتهج ابن هشام هذا الأسلوب، بحيث يجمل القاعدة، ثمّ يعقبها بالشّرح والتّفصيل مستخدما الشّواهد والآيات القرآنيّة والأمثلة المصنوعة لتوضيح القاعدة النّحويّة أو الحكم الذي هو بصدد تقديمه.

فمن الأمثلة على ذلك ما تعلّق بالمستثنى بإلاّ فيقول: " والمستثنى بإلاّ من كلام تامّ موجب، نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ سورة البقرة–249– ، فإن فُقِد الإيجاب ترجّح البدل في المتّصل، نحو:﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ سورة النّساء–66–، والنّصب في المنقطع عند بني تميم، ووجب عند الحجازيين، نحو:﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ سورة النساء–157– ، ما لم يتقدّم فيهما، فالنّصب نحو قوله:

(1) عبد الفتّاح حسن البجّة، أصول تدريس العربية، مرجع سابق، ص 255 .

(2) المرجع نفسه ، ص 13 .

- وما لي إلاّ آل أحمدَ شيعةً وما لي إلاّ مذهبَ الحقِّ مذهبُ

أو فُقِد التّمام ، نحو:﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ سورة القمر 50، ويسمّى مفرّغا"[1].

– بعد الإجمال، يخصّص ابن هشام جزءا معتبرا للشّرح والتّفصيل؛ ففي شرح هذا الفصل الذي قدّمنا مثلا، يشير إلى أنّ المستثنى من طائفة المنصوبات، ويشرع في شرح المستثنى بإلاّ في حالاته المختلفة:

– في الحالة الأولى: إذا كان المستثنى بإلاّ وكانت مسبوقة بكلام تامّ موجب، وجب نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متّصلا أو منقطعا.

– أمّا إذا كان الكلام غير موجب، فإمّا أن يكون الاستثناء متّصلا أو منقطعا. فإذا كان متّصلا جاز فيه الوجهان: أحدهما: أن يجعل تابعا للمستثنى منه، على أنّه بدل منه، بدل بعض من كلّ عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين. والثّاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربيّ جيّد والإتّباع أجود منه.

ثمّ يشرح ابن هشام معنى "غير الإيجاب" متوقّعا أنّ القارئ أو الطّالب يتعذّر عليه فهم ذلك، فيعطي أمثلة في حال كان الكلام في حال الاستفهام أو النّفي، ويعرب الاسم المستثنى في كلّ حالة، مقدّما الاختلافات الواردة في المسألة، مع الإكثار من الشّواهد والأمثلة المصنوعة الموضّحة، متّبعا نفس الأسلوب إلى نهاية شرح الفصل، ليصل في الأخير إلى تقديم نماذج تطبيقيّة، بإعراب الشّاهد كعادته ويكون بذلك قد بدّد كلّ غموض[2] .

وإذا تتبّعنا مؤلّفات ابن هشام نجده مستخدما لهذا الأسلوب في عرض المسائل النّحوية رفقة أساليب أخرى طلبا للتّنويع.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص205.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص205–207.

3.3. طريقتا الحوار والمناقشة :

وهي من الأساليب الشّائعة آنذاك والتي لا زالت تستعمل إلى يومنا هذا، خاصة الأسلوب الحواري، فبالنّسبة إلى المناظرة فإنّها تتمّ بين نِدّين أحدهما يقابل الآخر، يمتلكان نفس الكفاءة تقريبا، وكلّ طرف يريد أن ينتصر لفكرته بالحجج والبراهين الدّامغة ولعلّك وأنت تقرأ مؤلّفات ابن هشام تقف على بعض الحوارات التي ترقى لأن تكون مناظرات. ومهما قيل في هذه المسائل، فلا يسعنا القول إلاّ أنّها أسلوب تعليميّ؛ لأنّ كلّ طرف يحاول أن يهزم خصمه فيأتي بالأمثلة التي تؤيّد موقفه ، للوصول إلى النّتيجة المرجوّة، صحيح أنّ الأطراف المتعلّمة من الخاصّة ويمثلون قلّة، ولكن الفائدة التّعليميّة قد تنتشر كانتشار النّار في الهشيم لتصل إلى أصقاع الدّنيا ليستفيد منها الجميع.

أمّا الأسلوب الحواريّ فقد فرض نفسه في التّدريس قديما وحديثا، وهو من الأساليب المحبّذة والمطلوبة في التّربية والتّعليم، وهو أن يتبادل الحديث طرفان أو أكثر عن طريق طرح الأسئلة والإجابة عنها حول موضوع من المواضيع، أو تبادل أطراف الحديث، ليصل المتلقّي في الأخير إلى تكوين حوصلة أو مجموعة من المعارف، أو المواقف، التي تسنده خلال مسيرته العلميّة، زد على ذلك فهو من الأساليب القرآنية فنجد الكثير من الحوارات الشّيقة التي حدّثنا عنها القرآن الكريم والتي بقيت راسخة في الأذهان كالحوار الذي جرى بين موسى عليه السّلام وقومه، أو بين إبراهيم وقومه ولعلّها من أمتع ما قرأنا لأنّها تترك في النّفس وقعا لن ينسى .

إنّ أسلوب التّحاور أو السّؤال والجواب يستدرج المتعلّم من معلومة إلى أخرى ويقرّبه من الفهم، باتّباع أيسر الطّرق وبأقل جهد تعليميّ، وهذا النّوع من التّدريس يطلق عليه حديثا بالطّريقة (السّقراطية) نسبة إلى الحكيم اليوناني (سقراط)[1]، لأنّه كان يستخدمها كثيرا أو ربّما هو أوّل من عمل بها .

(1) ينظر: عبد الفتّاح حسن البجّة ، أصول تدريس العربية ، مرجع سابق، ص14.

ويحمل هذا الأسلوب مزايا كثيرة سواء للمعلّم أو المتعلّم ، فبالنّسبة للمعلّم فإنّه يخفّ عنه العبء، ويجعله يتقاسم الجهد بينه وبين المتعلّم على شكل عقد تعليميّ تربويّ، أمّا بالنّسبة للمتعلّم فهو يجعل منه متعلّما إيجابيا يشارك في صياغة قراراته وتعلّماته، وبالتّالي يبعده عن الملل والضّجر ويحبّب إليه المادّة المراد تدريسها .

وليس ابن هشام بدعا من أولئك الذين استخدموا هذه الطّريقة فبمجرّد قراءتك لمؤلّفاته تقف على هذه الحقيقة، بل تكاد تجزم أنّه أسلوبه المفضّل، فهو يتقاسم الأدوار مع المتعلّم، فيقرّر له القاعدة ثمّ يبدأ في التّفصيل، يشرح له، ويتوقع له تدخلاّ فيعقّب عليه وهكذا. فابن هشام وهو يستعمل هذا النّوع من الخطاب في مؤلّفاته، تراه وكأنّه يفترض محاورا أمامه يتبادل معه أطراف الحديث وكأنّه في حلقة الدّرس، أو كأنّه ينقل ما يحدث شفهيا بينه وبين طلبته ويترجمها على شكل مكتوب محدثا ما يعرف اليوم بالمونولوج.

فالحوار الذي يدور بين المعلّم والمتعلّم يجعل السّائل يسأل عن مسائل نحويّة وعلاقتها بغيرها من العبارات، والمعلّم يجيب ويبرهن ويعلّل؛ وهو طريقة لاستدراج المتعلّم للوصول إلى المفهوم العام . ولاشكّ أنّ هذا الحوار الشّيق يجعل من الدّرس النّحوي ينفذ إلى العقول بكلّ سهولة ويشرك المتعلّمين في الدّرس ويخرجهم من دائرة الملل والسّأم كما أسلفنا. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل تراه يثير أسئلة لتنبيه الطّلاّب الغافلين، أو لتوسيع مساحة الحوار بينه وبينهم.

زد على ذلك ، فطريقة ابن هشام في عرض المسائل النّحويّة ، وخطاباته عند طرح القواعد وشرحها، شبيهة بما قدّمناه من حوار ، فهو يتعامل كما قلنا سابقا مع متعلّم ملازم له يفترضه، يسأل ويجيب ثم يقوّله أمورا قاصدا إيّاها ، ثمّ يعرض عليه كلّ الاحتمالات ويمثّل له ذلك بالأمثلة التي تتكلّم بها العرب أو حتّى بالأمثلة المصنوعة ، فيلغي ما هو قبيح وينتخب له ما هو عربيّ جيّد بالشّواهد التي تدعّم رأيه .

ففي كلّ النّصوص تقريبا يتّبع نفس المنهج فيذكر القاعدة أوّلا ثمّ يشرح فيقول: مثل قولك.... أو تقول..... وإنّما قلت.... ألا ترى... فإن قلت.... وإن شئت وهكذا مع بقيّة المفردات.

يذكر لنا إبراهيم محمد عبادة ، عند حديثه عن كتاب الكافية لابن الحاجب وطريقة تبويبه وتناوله للمسائل الصّرفية والنّحوية وأسلوبه فيقول : "ونلاحظ أنّ هذا الكتاب أدخل في كتب النّحو التّعليمية لما يلي :

لا يشغل المتعلّم المبتدئ والمتبلّغ بالتّعريفات والخلافات بين النّحويين فلا يعرّف الكلمة ولا الاسم أو الفعل أو الحرف فهو يكتفي بقوله : الاسم قولك : رجل وفرس ، وحمار وعمرو، وما أشبه هذا، والفعل قولك : ضرب وخرج، وانطلق، ويضرب، ويخرج واسمع، وما أشبه هذا. والحرف قولك: هل وبل، ومن ونعم وما أشبه هذا"[1].

وهذا النّوع من الأساليب يتقاطع وأسلوب ابن هشام، وحتى الأمثلة المقدّمة لا تبتعد كثيرا عن أمثلته، ولعلّ منهج النّحاة القدامى في أغلبه يسير وفق هذا الأسلوب.

كما يحدّثنا عن أسلوبه فيقول: " يتسّم أسلوب المصنف، بمشاركة القارئ معه عن طريق ما يشبه الحوار بينهما، أو ما يمكن أن نطلق عليه علّم نفسك النّحو بنفسك، أو تعلّم النّحو بلا معلّم؛ إذ كثيرا ما تصادفنا هذه العبارة " فإن قلت .... ، فقل ....." [2].

وهو لا يكاد يختلف عن أسلوب ابن هشام، وسأحاول أن آتيكم ببعض الأمثلة لأدعم بها هذه الفكرة، ولتكن من بعض مؤلّفاته.

☒ يقول ابن هشام في مسألة مخالفة الصّفة لاسم الفاعل: "واعلم أنّ الصّفة المشبّهة تخالف اسم الفاعل في أمور:

– أحدها: أنّها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته، وتارة تجري. فالأوّل: كـ"حسن وظريف"، ألا ترى أنّهما لا يجاريان يَحْسُن ويَظْرُف. والثّاني: نحو: "طاهر

(1) محمد إبراهيم عبادة، النّحو التّعليمي في التّراث العربي، مرجع سابق، ص66 .

(2) المرجع نفسه، ص 66 .

وضامر"، ألا ترى أنّهما يجاريان يطهر ويضمر؛ والقسم الأوّل هو الغالب، حتّى إنّ في كلام بعضهم أنّه لازم وليس كذلك"[1]. ثمّ بأسلوب حواريّ يحاول أن يشرح مسألة "المجاراة" فيقول:

"ونبّهتُ على أنّ عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثال ما لا يجاري، وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فإنّه لا يكون إلاّ مجاريا للمضارع، كضارب فإنّه مجارٍ ليضرب.

- فإن قلتَ: هذا منتقض بداخل ويدخل، فإنّ الضّمّة لا تقابل الكسرة.
- قلتُ: المعتبر في المجاراة، تقابل حركة بحركة، لا حركة بعينها.
- فإن قلتَ: كيف تصنع بقائم ويقوم، فإنّ ثاني قائم ساكن، وثاني يقوم متحرّك؟
- قلتُ: الحركة في ثاني يقوم منقولة من ثالثه، والأصل يقوم كيدخل؛ فنقلت "الضمّة" لعلّة تصريفيّة"[2] .

☒ مثال آخر لاستعمال ابن هشام للأسلوب الحواريّ وهذه المرّة عندما يحدّثنا عن الهمزة لمّا تخرج من الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ أخرى فيقول:

- فإن قلتَ: ما وجه حمل الزّمخشريّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة- 106- على التّقرير؟
- قلتُ: قد اعتذر عنه بأنّ مراده التّقريرُ بما بعد النّفي لا التّقرير بالنّفي"[3] .

☒ مثال آخر لطريقته في استعمال الأسلوب الحواريّ التّعليميّ، حين يتحدّث عن "**أَمْ**" المتّصلة التي تستحقّ الجواب، إنّما تُجاب بالتّعيين، لأنّها سؤال عنه، فإذا قيل: "أزيدٌ عندك أم عمرٌو"، قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: "لا" ولا "نعم".

- فإن قلتَ: فقد قال ذو الرّمّة :

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق، ص237.

(2) المرجع نفسه ، ص238.

(3) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج02، ص25.

تَقُــولُ عَـجُوزٌ مَـدْرَجي مُتَـرَوِّحَـا عَلى بَابِها مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وغَادِيًا
أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَـصْرَةِ الْعَـامَ ثَاوِيَـا؟
فَقُلْـتُ لَهَـا: لاَ، إِنَّ أَهْـلِي جِيــرَةٌ لِأَكْـثِبَـــةِ الدِّهْنَـا جَمِيعًا وَمَالِيَـا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِي فِي خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا – يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ–قَاضِيَا

- قلتُ: ليس قوله "لا" جوابا لسؤالها، بل ردّ لما توهّمتْه من وقوع أحد الأمرين: كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله: "لا"، إذ كان ردٌّ ما لم تلفظ به إنّما يكون بالكلام التّام، فلهذا قال:"إنّ أهلي جيزة" و"وما كنت مذ أبصرتني"[1] .

إلى غير ذلك من الأمثلة التي دأب ابن هشام على استعمالها في مؤلّفاته، والتي حرص من خلالها على عرض مادّته النّحوية؛ وهو أسلوب تعليميّ سار عليه الكثير من النّحاة من عهد سيبويه إلى عصر ابن هشام وما بعده؛ لما له من فائدة عظيمة في العمليّة التّعليميّة. ولعلّ ابن هشام لم يكتف بهذه الطّرائق التّعليمية، بل هناك غيرها كأسلوب الإملاء ، والذي كان شائعا آنئذ ، وهو أسلوب يعتمد على التّعليم الفردي من خلال ملازمة طالب لأستاذه يأخذ عنه العلم عن طريق الإملاء ، وقد تطول هذه الملازمة أو تقصر حسب درجة العلم الذي يريد الحصول عليه، ليحصل في الأخير على الإجازة في العلم يقدّمها المعلّم للمتعلّم ليستقلّ بعد ذلك، منفردا بحلقته العلميّة الخاصة .

" ولعلّ من من قبيل هذا الجانب التّوضيحيّ والتّعليميّ ما نجده من اتّجاه ابن هشام أحيانا إلى إثارة ذهن الطّالب والقارئ لاستيعاب بعض الأحكام بذكر التّساؤلات التي تأخذ شكل عنوان للموضوع، فيطرح سؤالا يجعله عنوانا ، ويجعل المضمون الذي تحت هذا العنوان الاستفهاميّ جوابا وبيانا له. ومن أمثلة ذلك قوله في سرد أحكام الظّرف، والجار والمجرور: هل يتعلّقان بالفعل النّاقص؟[2] هل يتعلّقان بالفعل الجامد؟[3] هل يتعلّقان

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق ،ج2، ص53.
(2) المرجع نفسه،ج2، ص78.
(3) المرجع نفسه، ج2، ص79.

بحروف المعاني؟[1] هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف؟[2] إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيّهما أولى؟

ومهما يكن من أمر فإنّ الخطابات التّعليمية ما بين المعلّمين والمتعلّمين كانت تتمّ بالأساليب التي ذكرناها وغيرها. وقد حافظ عليها النّحاة القدماء ولم تعرف تغيّرا كبيرا رغم اختلاف الحياة المدنيّة وتطوّرها، ورغم انتشار المكتبات والكتاتيب ودور العلم، لا لشيء إلاّ لأنّ لها مزايا وفوائد على المتعلّم لا تخفى على أحد.

4.3 أسلوب الشّاهد والمثل في تعليم النّحو عند ابن هشام:

قد لا أجد الموافقة من القارئ الكريم وهو يطّلع على هذا العنوان، إذ كيف يكون الشّاهد الذي جاء به ابن هشام، تعليميّا وهو موضوع أساسا للاستدلال على القاعدة النّحويّة. ولكن –من وجهة نظرنا الخاصّة وحتّى من وجهة نظر بعض الدّارسين– يمكن القول أنّ الشّاهد عند ابن هشام عبارة عن مثل جاء به ليستدلّ على القاعدة من جهة والتّمثيل لها والتّطبيق عليها من جهة أخرى.

وكما يعلم الجميع أنّ ابن هشام قد ساق من الشّواهد الشّعريّة عددا كبيرا أغلبها لشعراء يعتدّ بشعرهم، وبعضها لشعراء خارج زمن الاحتجاج إنّما جاء بها على سبيل التّمثيل والتّوضيح لا غير.

زد على ذلك المئات من الآيات القرآنيّة ومجموعة من الأحاديث النّبويّة، التّي تثبت وتوافق القاعدة التي يريد الاستدلال عليها، فهو يريد من خلال ذلك البرهنة على القواعد النّحويّة التي يعرضها إثبات صحّة ما يدعو إليه، ولا يهمّه المذهب النّحويّ. وقد أشار محمد إبراهيم عبادة إلى هذه الفكرة في كتابه النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ حين تحدّث عن الشّاهد والمثل في الكتب التّراثيّة القديمة.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، مرجع سابق ، ج2، ص80.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص90.

وهذه الشّواهد لها مزايا تعليميّة كثيرة عند القدماء كونها رافدا من روافد تحصيل الملكة، فقد جاء عن ابن خلدون قوله عن سيبويه:" فإنّه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقد ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة"[1] على العكس من الكتب التي جاءت متأخّرة والتي استغنى مصنّفوها عن تلك الشّواهد فأضحت عارية ، هزيلة بعيدة عن تعليم النّاشئة .

ويمكن القول أنّ النّحو قد حافظ عبر مسيرته الطّويلة على هذا المورد الكبير والمتمثّل في الشّواهد، فقد اعتمدها المصنّفون في كتبهم سواء كانت علميّة أو تعليميّة من أجل تعليل سبب اختيار وجهات النّظر المختلفة، أو لترجيح موقف شخصيّ لنحويّ من النّحاة، فعصر الاحتجاج قد ولّى والنّحو قد وضع قواعده واستوى واكتمل ولم يعد هناك حاجة للشّاهد كشاهد ، بل اتّخذت كأمثلة تعليميّة توضيحيّة للقاعدة المراد تعليمها .

أمّا بالنّسبة للأمثلة المصنوعة التي يصوغها النّحاة القدامى لاسيما ابن هشام، فهي غزيرة غزارة علمه، مستمدّة من البيئة العربيّة، فقد مثّل لكلّ جزئيّة من بحثه بأمثلة تطول أو تقصر حسب السّياقات التي تتطلّبها الخطابات النّحويّة.

إنّ أهمّ ما يميّز خطاب ابن هشام هو انطلاقه من الأمثلة المختلفة في المسائل الكثيرة التي يعرضها، الأمر الذي يظهر معرفته الواسعة بظواهر الاستعمال اللّغوي في المجتمع العربي آنذاك، فهو يقدّم الأمثلة في وضعيات تعليميّة مختلفة ، ثمّ أمثلة تزيدها وضوحا، الأمر الذي يظهر عمق درايته بظواهر التّخاطب والمشافهة وما تقتضيه من استعمالات لغوية.

فقد استعمل الأمثلة المستقاة من كلام العرب كأمثال جرت على ألسنتهم، والأمثال المأثورة من كلام العرب كثيرة في مؤلّفات ابن هشام ، ولم يتوقف عند هذا الحدّ بل اصطنع أمثلة وقدّمها في سياقاتها حتى يوضّح المقصود من كلامه، وكأنّه دأب دَأْبَ

(1) ابن خلدون، المقدّمة، مرجع سابق، ج2، ص385- 386.

سيبويه الذي يقول عنه بشير إبرير: "والملاحظ أنّ سيبويه لا ينظر إلى الأمثلة التّوضيحيّة التي يقدّمها منعزلة منفردة ، وإنّما يقدّمها في سياقاتها، أو إن شئت فقل : يفترض لها سياقاتها لتتضّح أكثر فأكثر، فتوجد أمثلة استقاها من كلام العرب ومن الشّعر ومن القرآن الكريم، وتوجد أمثلة أخرى افترضها لأنّه بصدد الشّرح والتّفسير وإفهام المخاطب وهي على درجة كبيرة من الأهمية ولا بدّ من الانتباه إليها " [1] .

فالتّمثيل له وقعه الخاص في النّفس البشريّة، يدفعها إلى الملاحظة والتّدبّر والمقارنة، وهو بذلك يقربّ الأفكار ويجعلها سهلة قريبة من الفهم، فتعلق بالذّهن ولا تبرحه، وتُذكر وتَحضر كلّما طُلبت القاعدة أو المعلومة.

ولمّا كان للتّمثيل دور مهمّ في التّعليم، نجده كثيرا في القرآن والحديث، فقد ضرب الله الأمثال للنّاس، ودعاهم إلى التفكّر والبحث عن الحقيقة باستعمال عقولهم ، فقد قال: ﴿وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة إبراهيم-25- .

ولعلّ من الدّواعي التي جعلتهم يعتمدون على الأمثلة المصنوعة والعبارات المأثورة ، العوامل التّعليميّة ، إذ إنّ الشّاهد النّحوي ذو طبيعة خاصّة بحيث لا يستطيع النّحويّ أن يتلاعب به تقديما وتأخيرا أو إعادة تأليفه بما يلائم القاعدة المراد تقديمها وبالتّالي يعدّ الرّجوع إلى المثال والاعتماد عليه أمرا ضروريّا لأنّ المثال المصنوع يَرِد بجمل قِصار لا يزيد عما يقوله المعلّم للمتعلّم [2] .

وقد أشار بعض الدّارسين إلى جملة من المزايا طبعت المثال النّحويّ وميّزته عن الشّاهد النّحويّ نوردها فيما يلي [3]:

---

(1) بشير إبرير، آليات الخطاب في كتاب سيبويه، آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد11،10،جانفي2010،ص22.

(2) ينظر: عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مرجع سابق، ص11.

(3) ينظر : كريم عبد الحسين حمود الربيعي، المثال النّحوي المصنوع في العربية، كلية التربية، رسالة دكتوراه في اللّغة العربية، بغداد، 2005 .

1 ـ **الإيجاز والاختصار:** والمراد بذلك هو تقريب القاعدة إلى الأذهان وتوجيههم إلى المطلوب.

2 ـ **المرونة:** والمقصود بها هو التحكّم بالأمثلة والتّلاعب بها من حيث الزّيادة والنّقصان ومن حيث التّقديم والتّأخير والإضمار والحذف وغيرها، حسب ما تقتضيه السّياقات، وما تتطلّبه الفكرة.

3 ـ **التّعبير عن طبيعة الحياة:** يقول البعض: إنّ المثال عند النّحاة القدامى لاسيما عند ابن هشام، يفتقر إلى الجانب الفنّي وإلى سعة الخيال، والواضح أنّ العربيّ يعيش في بيئته، يستعمل ما يلاحظه ويلمسه في وسطه دون الاستغراق في التّفكير، وهذه الأمثلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة التي يعيشها.

أمّا الوجه الآخر للأمثلة فهو الوجه الذي ينتقده الدّارسون فقد دأب النّحاة منذ الخليل وسيبويه إلى ابن هشام ومن بعده، على تقديم بعض الأمثلة التي يطغى عليها جانب التّكرار؛ فزيد وعمرو وعبد الله وبشر، أبطال هذه الأمثلة، والضّرب هو سمتهم الأساسيّة، لا ينتهون من معركة إلاّ ودخلوا في أخرى، حتى أثار ذلك الشّاعر عمّار الكلبيّ وقد عِيب عليه بيت من شعره فقال في هذا الصّدد :

مَاذَا لَقِينَا مِنَ المُسْتَعْرِبِينَ وَمِـنْ ... قِيَاسِ نَحْوِهِمْ هَذَا الذِي ابْتَدَعُوا

إِنْ قُلْتُ قَـافِيَةً بِكْرًا يَكُونُ بِهَا ... بَيْتُ خِلَافِ الذِي قَاسُوهُ أَوْ ذَرَعُـوا

قَالُوا لَحَنْتَ ، وَهَذَا لَيْسَ مُنتَصِبًا ... وَذَاكَ خَفْضٌ ، وَهَذَا لَيْسَ يَرْتَفِعُ

وَحَـرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِ اللهِ مِنْ حُمْقٍ ... وَبَيْنَ زَيْـدٍ فَطَالَ الضَّرْبُ وَالوَجَـعُ

كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدِ احْتَالُوا لِمَنطِقِهِمُ ... وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِعْرَابِـهِمْ طُبِـعُوا

مَا كُلُّ قَوْلِي مَشْرُوحًا لَّكُمْ ، فَخُـذُوا ... مَا تَعْرِفُونَ ، وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَدَعُوا

لِأَنَّ أَرْضِـي أَرْضٌ لَا تَشُـبُّ بِهَـا ... نَارُ المَجُوسِ وَلَا تُبْنَى بِهَا البِيَـعُ [1]

(1) ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص240 .

بيد أنّ هناك من يرى أنّ لهذا التّكرار فوائد ومزايا لا تُعَدّ ولا تحصى بالنّسبة إلى المتعلّم؛ لأنّه (المثال المكرر) يقرّب القاعدة منه ولا يشتّت الذّهن.

يقول أبو السّعود في مؤلفه "في نقد النّحو العربي" : "حين أشار النّاقد في نقده المبكّر إلى أمثلة النّحاة في مثل ضرب عبد الله زيدًا أو ضرب زيد عمرا، على أساس أنّهم مثّلوا لفعل قوي وهو فعل الضّرب، وهو يمثل كذلك طبيعة العربيّ المحاط بالعدوّ القريب من غير حلفائه ومن البعيد من غير أرومته، عاب النّاقد ما سمّاه تحرّشا بين عبد الله وزيد حتى طال الضّرب والوجع، وهذه أمثلة تعليميّة يلجأ إليها النّحاة المعلّمون حتى لا يعدّدوا الأمثلة ولا يكثروا من الاستشهاد حتى تتمثل القاعدة بارزة أمام المتلقّي " [1].

5.3 التّقسيم المنهجيّ كأسلوب تعليميّ:

من بين الأساليب التّعليميّة التي اعتمد عليها ابن هشام في معظم مؤلّفاته، هذا النّوع من الأسلوب الذي يعتمد على ترتيب الموادّ التّعليميّة، وترقيم مفرداتها وعناصرها حتّى يسهل على المتعلّمين حفظها بيسر وسهولة، واستذكارها في الوقت الذي تطلب فيه. وهذا النّوع من التّقسيم وزيادة على أسلوب التّوضيح بالمثال، جاء بديلا عن التّعريفات النّظريّة التي قد لا تفيد المتعلّم شيئا. فمن خلال اطّلاعك على الموضوعات التي يطرحها ويناقشها ابن هشام، يتجلّى لك هذا الأسلوب، بل تراه يطغى على كلّ أبواب مباحثه. وحتّى يتبيّن لنا الأمر، نقدّم بعض الأمثلة عشوائيا من كتابه مغني اللّبيب.

☒ أثناء حديثه عن التّمييز بين الجملة المعترضة والحاليّة، يحصر ابن هشام هذه المميّزات في أمور هي: أحدها: أن تكون غير خبرية، الثّاني: أنّه يجوز تصديرها بدليل استقبال، والثّالث: أنّه يجوز اقترانها بالفاء، والرّابع: أنّه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت[2] .

---

(1) صابر بكر أبو السّعود، في نقد النّحو العربي، مرجع سابق، ص09 .

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م، ج2، ص30.

☒ وفي مسألة ما لا يتعلّق من حروف الجرّ، يتبع أسلوب التّقسيم و يحصرها في أمور :

- أحدها: الحرف الزّائد **كالباء** و"**من**".
- والثّاني: لعلّ في لغة عقيل.
- والثّالث: لولا فيمن قال: "لولاي، ولولاك".
- الرّابع: ربّ في نحو: " ربّ رجلٍ صالحٍ لقيته".
- الخامس: كاف التّشبيه.
- السّادس: حرف الاستثناء، وهو: "خلا وعدا، وحاشا"، إذا خفضن[1].

ولمن أراد الاطّلاع أكثر فمؤلّفات ابن هشام تتميّز بهذا النّوع من الأسلوب، وسنقوم بكشفه عند مناقشتنا لمسائل الباب الرّابع.

6.3 التّطبيق الإعرابيّ:

كلّ اهتمام ابن هشام ينصبّ على المعرب، باعتباره مطبّقا، ولا يمكن له أن يتقن الإعراب ما لم يساعده على ذلك باتّباع نماذج إعرابيّة يحتذى بها، وابن هشام فهم مطلب المتعلّمين؛ لذا تراه في مؤلّفاته يقدّم لهم صورا إعرابية لشواهد أو أمثلة، تجلية للغموض الذي قد يقعون فيه من جهة، ومساعدتهم على كيفيّة الإعراب ثانيا.

ولنتصفّح على سبيل المثال كتابه "شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب" لنقف على هذا النّوع من الأسلوب.

☒ ففي مبحث إعراب "كلا وكلتا"، يقول ابن هشام:" وشرط إجرائهما مجرى المثنّى إضافتهما على المضمر، تقول: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وكذا في كلتا، قال اللّه تعالى:﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ سورة الإسراء -23- ؛ فـ "أحدهما" فاعل، و"كلاهما" معطوف عليه، والألف علامة لرفعه؛ لأنّه مضاف إلى الضّمير، ويقرأ "إمّا يبلغان" بالألف؛ فالألف فاعل، و"أحدهما" فاعل،

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، مرجع سابق، ج1، ص83.

بفعل محذوف، وتقديره: إن يبلغه أحدهما أو كلاهما"، وفائدة إعادة ذلك، التّوكيد، وقيل: إنّ "أحدهما" بدل من الألف، أو فاعل "يبلغان" على أنّ الألف علامة وليسا بشيء واحد.

وفي إعراب قوله تعالى:﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾سورة الكهف -33- "[1]؛ أي: كلّ واحدة من الجنّتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئا، فـ "كلتا" مبتدأ، و"آتت أكلها" فعل ماض، والتّاء علامة التّأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرّفع في "كلتا" ضمّة مقدّرة على الألف؛ فإنّه مضاف للظّاهر.

المبحث الثّاني: مناقشة وتحليل مسائل نحويّة من مغني اللّبيب الباب الرّابع

إنّ قضايا الباب الرّابع جاءت "لتوضيح الأحكام التي يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على حقيقتها؛ لأنّ هذه الأحكام تبدو كأنّها سرّ صنعة يعرفها النّحاة الرّاسخون في علمهم، في حين يتداولها عن غير إدراك صحيح كثير من المشتغلين بالعربيّة، فكأنّه يريد أن يحوّل بعض الأحكام من مرحلة الأعراف غير المكتوبة، إلى مرحلة الأحكام المتداولة"[2] .

فكثرة ورودها يدلّ على أهميتها ومدى نفعها، ولهذا عدّها ابن هشام من موضوعات هذا الباب؛ إذ بمعرفتها يزول اللبس وتتضح الفروق بينها. ولهذا عبّر بالقبح لمن جهلها أو جهل بعضها.

والنّكتة التّعليميّة في هذا المقام هو أنّ الطّالب لا يشترط فيه أن يعرف النّحو كاملا، وإنّما يكفي أن يعرف أغلبه، وهذا بمعرفة جنس المسائل التي سيسردها تباعا.

كما أنّنا نلاحظ جانبا تعليميّا آخر لدى ابن هشام في سياق هذا العرض وهو:

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص36.

(2) السّيوطيّ جلال الدّين، تحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب، تح: حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 1429هـ/2008 م، ص20.

– سرد المسائل مسألة مسألة على قاعدة تعرف بالعدّ لا بالحدّ، فلم يجعل لهذه المسائل نظاما جامعا لأنّه ببساطة غير موجود، وإنّما عدّها للمعرب عدّا؛ ولهذا ناسب أن يجعلها في آخر الكتاب وهو الباب الرّابع، فكأنّه أنزلها بمنزلة الاستثناء من القاعدة.

– ونلحظ أنّه جعل المعرب هو محلّ القبح لا النّحويّ من حيث الجهل بها؛ فكأنّه يريد أن يؤسّس إلى أنّ الجهل بهذه المسائل يوجب القبح للطّالب والمعلّم على أساس أنّهما مُعْرِبَان وليسا نَحْوِيَيْنِ، وهذا يدفعنا إلى ضرورة التّفريق بين النّحويّ والمعرب.

فالنّحويّ وظيفته استخراج القوالب الدّاخليّة، والعلاقات بين الكلمات داخل النّص العربيّ من حيث تأسيس قواعدها وربط زمامها، أمّا المعرب فهو من يصف الكلمات المعيّنة في التّركيب المعيّن بحسب قالبها التي ضمّت إليه.

1. ما يعرف به المبتدأ من الخبر:

يقول رحمه اللّه: ما يعرف به المبتدأ من الخبر. وفي هذا الأمر ثلاث مسائل تعليميّة[1]:

أ- اعتبار أنّ الجملة الاسميّة هي الأصل في جنس الجمل لا الجملة الفعليّة.

ب- أنّ مركز الصّعوبة في التّمييز بين عناصر الجملة الاسميّة هو المبتدأ لا الخبر، ذلك أنّ المبتدأ هو المسند إليه، فإذا مُيّز مُيّزت باقي العلاقات.

ت- أنّ التّمييز يُطْلَب حال الاشتباه لا حال الوضوح؛ لأنّ الأصل هو المبتدأ كما أسلفنا.

فقبل مناقشة الأحكام التي ينبّه إليها ابن هشام في هذه المسألة، وجب التّعريف بركني الجملة الاسميّة محلّ الدّراسة.

يقول سيبويه في باب الابتداء:" فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ المبنيّ رفع. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأوّل، والمبنيّ ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[2].

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص94.

(2) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ص90.

ثمّ يقول: "واعلم أنّ المبتدأ لابدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثّلاثة يذكر كلّ منها بعد ما يبدأ"[1].

فلبناء سلسلة كلام نحدّد أوّلا الرّكن الأوّل من الجملة الاسميّة، ثمّ نحكم عليه باسم يتمّ الجملة ويعطي لها معنى لدى السّامع. وهذا سهل عند المتكلّم لأنّه هو من يقع عليه تحديد طرفي الجملة لتوصيل الرّسالة إلى المتلقّي. لكن الإشكاليّة تكمن – حسب ابن هشام– عند المعرب الذي يحاول إعراب وتجلية معاني الجملة، فبالنّسبة إليه، كيف يمكن له أن يحدّد المبتدأ من الخبر؟ فالمبتدأ قد يُؤَخّر لضرورة نحويّة أو بلاغيّة، وقد يحذف لمتطلّبات الخطاب، وما يقع على المبتدأ قد يقع على الخبر.

فمن الحالات التي يتقدّم فيها المبتدأ على الخبر وجوبا ولا تشكّل غموضا لدى المعرب نجد:

- أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها حقّ الصّدارة مثل" كم الاستفهاميّة، واسم الموصول والضّمائر المنفصلة، وأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهام، وما التّعجّبيّة".

– من يهن يسهل الهوان عليه؛ فمن اسم استفهام مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ.

- أن يكون الخبر محصورا بإلاّ، فلا يجوز التّقديم كيلا يزول الحصر.

نحو: ما الجزائر إلاّ سجلٌّ للبطولات والأمجاد.

- وفي حال كون الخبر جملة طلبيّة. نحو: الأسرار لا تبح بها، أو: وطنك انصره. والأمثلة التي يتقدّم فيها المبتدأ على الخبر كثيرة يستطيع المعرب أن يتبيّن المبتدأ من الخبر لوجود قوانين أو مؤشّرات تقوده إلى تحديده، وهي حالات واضحة.

أمّا ابن هشام فيتدخّل لتحديد المبتدأ في الحالات التي يشتبه فيها المبتدأ بالخبر، ولا تحوز هذه المسائل على قوانين واضحة، فيقدّم لنا حينئذ بعض الأحكام التي تساعدنا على تحديد الركن الأساسيّ من الجملة ألا وهو المبتدأ.

(1) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ص90.

– يشرع ابن هشام في تقديم حكمه الأوّل والمتعلّق باعتبار المقدّم من الاسمين مبتدأ وجوبا، بطريقة الإجمال ثمّ التّفصيل معتمدا على أسلوب العدّ للحالات فيقول: "يجب الحكم بابتدائيّة المقدّم من الاسمين في ثلاث حالات"[1]:

- **الحالة الأولى:** في حالة كان المبتدأ والخبر معرفتين متساويتين في الرّتبة كـ" اللّه ربّنا"، أو مختلفتين في الرّتبة، نحو: "زيد الفاضل" أو "الفاضل زيد". ففي هذه الحالة يجب الأخذ بالحكم واعتبار الاسم الأوّل مبتدأ.

ولا يكتفي ابن هشام بهذا الرّأي، بل يقدّم للمعرب ما قيل في المسألة من تجاذبات واختلافات حتّى يكون على إحاطة بجوانب المسألة بتخريجاتها المختلفة، وبذلك يكون المعرب على علم بخصائص المسألة وليس مكتفيا بالرّأي الواحد.

- يقدّم له ما قاله النّحاة بجواز اعتبار كلّ منهما مبتدأ وخبرا، وفيها تيسير على المعرب. كما يقدّم له الرّأي الثّاني والقائل بأنّ المشتقّ خبر في كلّ الأحوال حتّى وإن تقدّم.
- يقدّم له المحقّق عنده، وهو الرّأي الذي يؤمن به هو، والذي يعتبر المبتدأ ما كان أعرفا من الآخر، وهو بهذا يقدّم له حقيقة أنّ المعارف تتفاضل فيما بينها، وأنّ الاسم المعرفة يتفاضل زيادة ونقصا في معرفيته، وهذا سياق تداوليّ بين المتكلّم والمخاطب. فالمعرفة تدلّ على التّعيين، غير أنّ المعارف تختلف في درجة التّعيين والتّعريف، فبعضها أقوى من بعض، وأراء النّحاة متضاربة في ترتيبه من حيث القوّة. وأشهر الآراء ما ذكره عبّاس حسن في النّحو الوافي: "أنّ أقواها بعد لفظ الجلالة وضميره، هو ضمير المتكلّم، ثمّ ضمير المخاطب، ثمّ العلم وهو درجات متفاوتة القوّة في درجة التّعريف، ويلحق بعلم الشّخص في درجة التّعريف العلم بالغلبة، ثمّ الضّمير الغائب الخالي من الإبهام، ثمّ اسم الإشارة، والمنادى النّكرة المقصودة، وهما في درجة واحدة؛

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص94.

لأنّ التّعريف بكلّ منهما يتمّ إمّا بالقصد الذي يعنيه المشار إليه، وإمّا بالتّخاطب، ثمّ الموصول، والمعرّف بأل وهما في درجة واحدة.

أمّا المضاف إلى معرفة، فإنّه في درجة المضاف إليه، إلاّ إذا كان مضافا إلى الضّمير فإنّه يكون في درجة العلم. وأقوى الأعلام أسماء الأماكن، لقلّة الاشتراك فيها، ثمّ أسماء النّاس، ثمّ أسماء الأجناس. وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب، ثمّ ما كان للوسط، ثمّ ما كان للبعد. وأقوى أنواع "أل" التي للعهد، ما كانت فيه للعهد الحضوريّ، ثمّ ما كانت فيه للنّوعين الآخرين من العهد ، ثمّ للجنس"[1] .

- تقنية أخرى لتحديد المبتدأ من الخبر، وهو ما تعلّق بالمخاطب، فإن كان المبتدأ معلوما عنده فهو المبتدأ وغيره الخبر. وهذا اعتماد على التّداوليّة وسياق التّخاطب، إجراء يتناسب مع المعرب؛ لأنّ التّداولية أقرب إلى الجانب التّطبيقيّ منه إلى النّظريّ.

الحالة الثّانية: حينما يكون المبتدأ والخبر نكرتين متساويتين في النّكرة بشرط أن تكون هذه النكرة صالحة للابتداء بها، وجب الحكم على الاسم الأوّل بأنّه مبتدأ مباشرة.

فالمبتدأ والخبر اتّفقا في التّنكير، بحيث يصلح كلّ منهما أن يكون مبتدأ، دون دلالة واضحة في سياق الكلام تبيّن المراد، فوجب تقديم المبتدأ كيلا يختلط المحكوم بالمحكوم عليه. نحو: أكثر منك كرما أجزل منك عطاء.

الحالة الثّالثة: يحكم للاسم المقدّم على أنّه مبتدأ أيضا، في حال اختلف الركنان تعريفا وتنكيرا في الحالات التالية:

- إذا كان الاسم الأوّل معرفة والثّاني نكرة، فالاسم المعرفة هو المبتدأ.
- إن كان الاسم الأوّل نكرة ولم يكن له ما يسوّغ الابتداء به فهو خبر باتّفاق النّحاة.
- حتّى وإن كان له مسوّغ فجمهور النّحاة يعتبرونه خبرا.[2]

(1) عباس حسن، النّحو الوافي، مرجع سابق،ج2، ص212.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت،لبنان، ط16،ج1،ص215.

وكعادته يعمد ابن هشام إلى ذكر الخلافات النّحويّة بدون تعمّق في المسألة، حتّى يضع القارئ في صورة مكتملة ، وهي لمسات تيسيريّة على كلّ حال، فاختلاف المذاهب توسعة على الطّالب، شريطة أن يكون هذا الأخير على دراية بما يفعل كما سبق وأشرنا. فسيبويه يجعل الاسم النّكرة الذي تبتدئ به الجملة في هذه الحالة مبتدأ، نحو: "كم مالك"، "خزّ ثوبك"، "ذهب خاتمك"، والدّليل أنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما.

أمّا رأي ابن هشام في المسألة، فهو يجوّز الوجهين إعمالا للدّليلين، وهو تيسير على المعرب كما أسلفنا. فمن أعرب النّكرة التي ابتدأت بها الجملة مبتدأ فقد أخذ برأي سيبويه وعلى أنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما، ومن أعربها خبرا فله ذلك.

والدّليل الذي ساقه ابن هشام على أنّه بالإمكان الابتداء بالنّكرة، ما جاء به الذّكر الحكيم، قوله تعالى:﴿ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُ ﴾ سورة الأنفال -62- ، و﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٖ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾ سورة آل عمران-96- .

- كما يجب الحكم بابتدائيّة المؤخّر في نحو: "أبو حنيفة أبو يوسف". وفي قول الشّاعر[1]:

- بَنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرّجال الأباعدِ

ففي مثل هذه الأمثلة توجد قرينة تدلّ على أنّ المتقدّم من الاسمين هو الخبر، وهنا يُعرَب المتقدّم خبرا ويعرب المتأخّر مبتدأ؛ لأنّ المحكوم عليه في هذه الأمثلة هو:"أبو يوسف" في المثال الأوّل و"بنو أبنائنا" في المثال الثّاني، والمحكوم به هو: "أبو حنيفة" في الأوّل و"بنونا" في المثال الثّاني. لأنّ المشبّه في المثال الأوّل هو" أبو يوسف" والمشبّه به" هو"أبو حنيفة". أما في المثال الثّاني فقد شبّه الشّاعر بني أبنائنا ببنينا وليس العكس، ولا يجوز تقدير الأوّل مبتدأ إلاّ إذا كان على سبيل التّشبيه المعكوس. الذي يقتضيه مقام المبالغة.

(1)ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، مرجع سابق، ص233..

2. ما يعرف به الاسم من الخبر:

يقول ابن هشام: اعلم أنّ لهما ثلاث حالات[1]: في هذه المسألة وقف ابن هشام على حقيقة أنّ المعرب قد يختلط عليه الأمر ويتعذّر عليه تحديد اسم النّاسخ من خبره، فأرشده إلى الحالات التي يكون عليها كلّ منهما ، فأجمل له القاعدة ثمّ راح يفصّلها باتّباع الأساليب التّعليميّة التي تساعده على فهم هذه الدّقائق التي تفصل بينهما من تخريج وتمثيل وشرح وتفسير.

فابن هشام من خلال تدريسه أو من خلال اطّلاعه على مؤلّفات من سبقه من النّحاة، وجدهم يتقاطعون في كونهم يغفلون عن بعض المسائل التي تشكّل غموضا عند المعرب، وعلاقة الاسم بالخبر إحدى هذه المسائل، فقد يفشل في تحديد هذا من هذا، ويحدث ذلك في بعض الاستعمالات التي تشتبه عليه؛ ولذا يحاول أن يستجليَ معه هذه المشتبهات ويقدّم له الحالات التي يكون عليها اسم النّاسخ و خبره.

- **الحالة الأولى:** أن يكون الرّكنان معرفتين، وفي هذه الحالة يرجع تحديد كلٍّ منهما إلى علم المخاطب وله في ذلك ثلاث إجراءات:

- ***الإجراء الأوّل:*** أنّ المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر، بحيث يعلم الاسم ويجهل الخبر، فوقتئذ يحكم على الأوّل بأنّه اسم، ويحكم على الثّاني بأنّه خبر.

كقولنا: "كان زيد أخا عمرو"، إذا كان المخاطب يعلم بزيد ويجهل أخوّته لعمرو. أو يقول: " كان أخو عمرو زيدا"، لمن يعلم بوجود أخ لعمرو ويجهل أنّ اسمه زيدا.

- ***الإجراء الثّاني:*** اختيار الأعرف من الاسمين، وجعله الاسم في حال كان المخاطب يعلم بهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر.

كقولنا: "كان زيدٌ القائمَ"، لمن سمع بزيد وسمع برجل قائم، وعف كلاّ منهما بقلبه، ولم يعلم أنّ أحدهما هو الآخر.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص95.

ويجوّز ابن هشام جعل المشتقّ اسما ولكنّه يصفه بالقليل، وزيد خبرا، فقد سبق الإشارة إلى قول من قالوا أنّ المشتقّ خبر وإن تقدّم. فالمسألة مسألة معنى وخطاب وإن استقام الجانب النّحويّ. فقد نبّه الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ إلى أنّ صحّة التّراكيب لا يكفي فيها أن تجري على قواعد النّحو، بل لابدّ من مراعاة حال المخاطب.

يقول في هذا الشّأن: "فإذا قلت: رجل جاءني، لم يصلح حتّى تريد أن تُعلمه أنّ الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أنّه قد أتاك آتٍ.... وكذلك إن قلتَ: رجلٌ طويلٌ جاءني، لم يستقم حتّى يكون السّامع قد ظنّ أنّه قد أتاك قصير، أو نزّلته منزلة من ظنّ ذلك"[1] .

- ***الإجراء الثّالث:*** يعطي ابن هشام الخيار –وهي لمسة تعليميّة– في حال كان أحدُ الرّكنين غيرَ معروف بالنسبة إلى المخاطب، بأن يجعل أحدهما اسما والثّاني خبرا والعكس. كأن تقول:" كان زيدٌ أخا عمروٍ"، أو تقول: " كان أخو عمروٍ زيدا".
- وفي حال لم يكن أحدهما أعرف –كما قلنا– وكان أحدهما اسم إشارة " هذا" مثلا، وجب أن يكون اسما لمكان التّنبيه المتّصل به.
- فنقول: " كان هذا زيدا"، "كان هذا أخوك"، وليس العكس حتّى يستقيم المعنى. فلا يمكن القول: " كان أخوك هذا"، أو " كان زيدٌ هذا". حتّى وإن سُمِع قليلا في باب المبتدأ.
- وفي حال وجود الضّمير مع اسم الإشارة– ولا يكون هذا إلاّ في باب المبتدأ– أن تجعل الضّمير مبتدأ وتُدخِل التّنبيه عليه، فتقول: "ها أنذا". ولا يتأتّى ذلك في باب النّاسخ لأنّ الضّمير متّصل به ولا يمكن دخول التّنبيه عليه.

كما لا يمكن للمصدر المؤوّل أن يكون اسما مقدّما على الخبر، شأنه في ذلك شأن الضّمير، لأنّهما لا يوصفان، والرّفع ضعيف كضعف الإخبار بالضّمير عمّا دونه

(1) الجرجاني عبد القهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، القاهرة، 1989، ص143.

في التّعريف، كقوله تعالى:﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ سورة الجاثية -25- ، وقوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ سورة النمل -56- .

- **الحالة الثّانية:** في حال كان الاسم والخبر نكرتين، ففي ذلك للمعرب إجراءات :

- ***الإجراء الأول:*** إذا كان لكلّ منهما مسوّغ للإخبار؛ كقولنا:" كان خيرٌ من زيد شرّا من عمروٍ". ففي هذه الحالة يكون للمعرب الخيار فيما يجعله الاسم وما يجعله الخبر؛ لأنّ النّكرة التي تملك مسوّغ للابتداء تصلح أن تكون مبتدأ مقدّما.

- أمّا إذا كان المسوّغ لأحد النّكرتين دون الأخرى، فالتي تملك المسوّغ هي الاسم والأخرى الخبر، نحو: "كان خيرٌ من زيدٍ امرأةً"[1] .

- ***الحالة الثّالثة:*** أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، فالمعرفة هي الاسم والنّكرة هي الخبر؛ كقولنا: "كان زيدٌ قائماً".

ولكن المهتمّ بالشّعر العربيّ قد يصطدم بما يخالف هذه القاعدة، فابن هشام ومن خلال هذه اللّمسة التّعليميّة ينبّه المعرب بصفة عامّة إلى وجود استعمالات خاصّة في الشّعر تخالف الحكم الذي أطلقه في هذه الحالة؛ ففي قول الشّاعر:

- قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعا وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوَدَاعا

ما نرمي إليه هو أنّ الشّاعر استعمل الاسم النّكرة "موقف" اسما للنّاسخ "يكن" ولفظة "الوداعا" المعرفة خبرا للنّاسخ. وكذلك قول الشّاعر:

- كَأَنَّ سَبِيئَةً مِن بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فكلمة "مزاجها" معرّفة بالإضافة، جعلها الشّاعر خبرا مقدّما، وكلمة "عسلٌ" نكرة جعلها اسما مؤخّرا، وفي هذا خروج عن أصل المسألة كما أسلفنا. والعلّة في ذلك –حسب ابن هشام– أنّها ضرورة شعريّة يلجأ إليها الشّاعر ليستقيم له الوزن وليحقّق معانٍ إضافيّة، فالشّاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1،ص،232.

فقد تكون هذه التّنبيهات التي يقدّمها فرضتها المناقشات المباشرة بينه وبين طلبته أثناء حلقات الدّرس، وقد تكون توقّعات منه بأنّهم سيكتشفون مثل هذه التّخريجات فعلا وحينئذ سيلجأون إلى التّساؤل وطلب الدّليل.

ومن الاستعمالات التي نبّه إليها طلابه، ما جاء في قراءة ابن عامر،[1] وهي قراءة تخالف القاعدة السّالفة الذّكر، وهي مسألة تدعو إلى التّأمّل وإعمال الفكر. يقول تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ﴾ سورة الشعراء-197-، بتأنيث "تكن"، ورفع آية. فيعمد إلى تخريجات إعرابيّة مختلفة تيسيرا على الطّالب المعرب ولفت نظره إلى الحالات التي يمكن أن يسلكها التّركيب الواحد، فيناقش ويعرب ويتساءل عن التّخريج المناسب، وهذه المناقشات بلا ريب ستدفع بالمتعلّم إلى حذق سبل العرب في كلامها.

فابن هشام يعلمُ المعرب أن لإعراب الآية طريقتين:

- **الأولى:** أن يقدّر "تكن" تامّة واللّام متعلّقة بها وآية فاعلها، و"أن يعلمَه" بدل من آية، أو خبر لمحذوف، أي: هي أن يعلمه.
- **الثّانية:** إن يقدّر "تكن" ناقصة، فاسمها ضمير القصّة "هم"، و"أن يعلَمَه" مبتدأ، وآية خبره، والجملة خبر "تكن". أو آية اسمها، ولهم خبرها، و" أن يعلمَه" بدل أو خبر لمحذوف. ولا يمكن لابن هشام أن ينهي المسألة دون التّطرّق إلى التّخريج الذي جاء به الزّجّاج حين جوّز إعراب "آية" اسمها و"أن يعلمَه" خبرها، ويبيّن للمعرب سبب ردّ هذا التّخريج؛ لأنّ قوله يستلزم الإخبار بالأعرف وهو "أن يعلمه" عن النّكرة المخصّصة وهي دونه في التّعريف؛ لأنّ "أن يعلمه" في رتبة الضّمير في التّعريف فكيف يخبر به وهو في أعلى درجات التّعريف عن النّكرة المخصّصة بلهم.

(1) هو عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشّامي، أحد القرّاء السّبعة، ينظر: عبد القادر الهيتي، ما انفرد به كل من القراء السّبعة وتوجيهه في النحو العربي، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1/ 1996، ص141.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- أوّل درس رآه ابن هشام يستحقّ أن يكون ضمن موضوعات الباب الرّابع، ما تعلّق بالمبتدأ والخبر، وهو موضوع قد يشتبه على المعلّم والمتعلّم على حدّ سواء، فمسألة تحديدهما قد تحتاج لسرّ صنعة يحاول أن يقدّمه لهما لتجاوز هذا الاشتباه.
- بأسلوب تقريريّ يضع المعرب أمام قاعدة ثابتة لا مجال لمناقشتها، وهي إلزامية الحكم بابتدائية المقدّم من الاسمين في مسائل ثلاث.
- تنبيه الطّالب لأن يضع في حسبانه وهو يحاول تحديد طرفي الجملة الاسميّة مسألة المتكلّم والمخاطَب، وهو جانب تداوليّ بحت.
- يقدّم للمعرب الأوجه الإعرابية الممكنة للمسألة الواحدة جانب تيسيريّ هام من شأنه تدريب الطّالب النّظر في أوجه الإعراب المختلفة.
- يعرّفه بالخلافات النّحويّة حول المسألة الواحدة بدون تعمّق، حتّى يكون على دراية بجوانب الموضوع المختلفة.

3. ما يعرف به الفاعل من المفعول[1] :

كثيرا ما يحصل الاشتباه بين الفاعل والمفعول خاصّة إذا كان أحدهما ناقصا والآخر تامّا؛ فالنّاقص ما توقّف معناه على ما بعده، كالأسماء الموصولة يتوقف معناها على جملة الصلة التي تتمّه، والموصوف إذا كان متوقفا على صفته، والشّبيه بالمضاف وغيره. أمّا الاسم التّام فهو الذي يحمل معناه في نفسه ولا يتوقف على ما بعده. فكيف للمعرب والطّالب أن يتعامل مع حالات الاشتباه هذه؟ وما الطّريقة التي تساعده على تجاوز هذا الإشكال؟

ابن هشام ومن خلال هذه الطّرائق التّطبيقيّة التّعليميّة، يقدّم للمتعلّم قاعدة عمليّة يستطيع بواسطتها أن يبدّد الغموض ويفكّك هذا الإشكال فنستطيع أن نسمّيها "طريقة

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص97.

الاستبدال". والقاعدة التي يعرف من خلالها الفاعل من المفعول، وهي أن يجعل في موضع الاسم التّام إن كان مرفوعا ضمير المتكلّم المرفوع وهو التاء المتحرّكة ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب وهو ياء المتكلّم، وتبدل الاسم النّاقص اسما بمعناه؛ فإن قصده عاقلا استبدله باسم عاقل، وإن قصده غير عاقل عوّضه باسم لغير عاقل، فإن صحّ التّعبير عرف الفاعل من المفعول، وإن فسد التّعبير، جرّب العكس.

ولفهم القاعدة، نستعمل المثال الذي قدّمه ابن هشام: "أعجب زيد ما كره عمرو"[1].

- **الحالة الأولى:** إذا أردنا أن نجعل زيدا فاعلا مرفوعا، ففي هذه الحالة نستبدله بضمير المتكلّم المرفوع، فيصير الكلام "أعجبتُ"، ثمّ نحدّد معنى "ما" الموصوليّة التي في الكلام، هل قصد بها المتكلّم عاقلا أم غير عاقل؟ فإن كانت للعاقل استبدلناها باسم عاقل، وإن كانت غير ذلك استبدلناها باسم ظاهر يساويها في المعنى وهو اسم لغير العاقل، فتتحوّل الجملة إلى:

- أعجبتُ القائد. فما في هذه الحالة لعاقل، والكلام له معنى وبالتّالي فزيد هو الفاعل وما هو المفعول به.
- أعجبتُ الثّوبَ. فما لغير العاقل، والكلام لا معنى له، وبالتّالي لا يصلح أن يكون زيد هو الفاعل و"ما" هي المفعول.

- **الحالة الثّانية:** نجرّب فنجعل زيدا هو المفعول به ونعوّضه بضمير المتكلّم المنصوب، ونعوّض "ما" باسم ظاهر مرّة للعاقل ومرّة لغير العاقل فيتحوّل الكلام إلى:

- أعجبني القائد: الجملة لها معنى، إذن يصلح أن يكون زيدا هو المفعول به، و"ما هي الفاعل المؤخّر.
- أعجبني الثّوبُ: الجملة لها معنى، إذن يصلح أن يكون زيدا مفعولا مقدّما و"ما" فاعلا مرفوعا مؤخّرا.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص97.

ففي هذه الحالة إن اعتبرنا زيدا مفعولا مقدّما، وأوقعنا "ما" على أنواع من يعقل وما لا يعقل جاز الوجهان. وإن كان الاسم النّاقص "من" أو "الذي" جاز الوجهان أيضا.

أعقب ابن هشام مبحثه بثلاثة فروع تستدعي تطبيق القاعدة السّالفة الذّكر، لتحديد الفاعل من المفعول وإليك هذه الفروع :

- **الفرع الأوّل:** ينطلق ابن هشام لتوضيح فكرته من مثال يقدّمه:" أمكن المسافرَ السّفرُ "[1] .

فلو أعطِي المثال بدون شكل، فكيف للمعرب أن يحدّد الفاعل من المفعول؟ نقول له عليك بتجريب القاعدة السّابقة. فإن كنت ترفع الاسم الأوّل على أنّه فاعل، فعليك أن تعوّضه بضمير الفاعل المرفوع فتقول حينئذ: "أمكنتُ السّفرَ"، فيظهر أنّ الكلام لا يستقيم. وإن كنت تجعله مفعولا به وجب تعويضه بضمير المتكلّم المنصوب فتقول: "أمكنني السّفرُ"، فتظهر لك استقامة الكلام فتحكم على الاسم الأوّل بالمفعوليّة، وعلى الاسم الثّاني بالفاعليّة.

- **الفرع الثّاني:** تقول: "ما دعا زيدا إلى الخروج" و"ما كره زيدٌ من الخروج". والسّؤال المطروح: لماذا نصبنا زيدا في المثال الأوّل ورفعناه في المثال الثّاني؟

فلو أردنا تطبيق القاعدة المتّفق عليها لقلنا: " ما دعاني إلى الخروج" والمعنى صحيح، وفي المثال الثّاني نقول: " ما كرهت من الخروج" والمعنى صحيح أيضا.

فلو أردنا أن نعرب المثالين السّابقين لكان الإعراب كالتّالي:

"ما" اسم موصول مبتدأ، "دعا" فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر يعود على "ما"، و"زيدا" مفعول به منصوب للفعل "دعا".

"ما" اسم موصول مبتدأ، "كره" فعل ماض والضّمير الذي يعود على "ما" مفعول به محذوف تقديره "كرهه"، وزيد فاعل. ولا يستقيم العكس، بأن نجعل "زيدا" في المثال الأوّل

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2 ، ص98.

مرفوعا، وفي الثّاني منصوبا؛ لأنّنا لا نستطيع القول: "دعوت الثّوب إلى الخروج" و"كره من الخروج".

- **الفرع الثّالث:** "زيد في رزق عمرو عشرون دينارا". في هذه الحالة لا تكون "عشرون إلاّ مرفوعة؛ لأنّها نائب فاعل. فإن قدّمنا "عمرو" وصدّرنا به الكلام " عمرو زِيدَ في رزقه عشرون دينارا"، جاز رفع العشرين ونصبه. وفي حالة الرّفع يكون الفعل خاليا من الضّمير، فيجب حينئذ توحيده مع المثنّى والجمع ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضّمير الرّاجع إلى المبتدأ فنقول: الولدان زيد في رزقهما عشرون دينارا" ونقول في حالة الجمع: "الأولاد زيد في رزقهم عشرون دينارا".

أمّا في حالة نصب "عشرين" فالفعل متحمّل للضّمير، فيبرز في التّثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور، فنقول: " الولدان زيدا عشرين دينارا" ونقول في حالة الجمع: "الأولاد زيدوا عشرين دينارا".

- **الجانب التّعليميّ في المسالة:**

- طرح ابن هشام الإشكالية، وبيّن المواضع التي يشتبه فيها الفاعل من المفعول، وهذا مسعى تعليميّ؛ لأنّ تعريف المتعلّم بما يستشكله يجعله يبذل جهدا من أجل تجاوزه.
- زوّد المعرب بالطّريقة المثلى لتجاوز هذا الإشكال، وهي طريقة استبداليّة يقوم عبرها بالتّجريب والتّطبيق حتّى تتّضح له الرؤية.
- أكثر من الشّواهد الشّعريّة ومن القرآن الكريم ومن الأمثال المصنوعة، وهي سمات يريد بها إغراقه في النّماذج اللّغويّة التي تساعده على الفهم والبناء على المنوال أيضا.
- يحيل المعرب إلى بعض المسائل الفرعيّة التي تصاحب المسألة الرّئيسة، زيادة في الفهم والتّوضيح.

4. ما افترق فيه عطف البيان والبدل[1] :

من المسائل التي تشتبه على المعرب، ما تعلّق بالفروق الموجودة بين عطف البيان والبدل. ففي كثير من الأحيان يقف عاجزا عن تحديد كلّ منهما، لأنّ الأوّل غرضه رفع اللّبس كما في الوصف[2]، والثّاني هدفه الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التّوسّع والمجاز[3]؛ ولذلك فكّر ابن هشام في آليات تعليميّة تساعد الطّالب على التّمييز بينهما. فيُجْمِلُ المسألة ويذكر عدد الفروق التي تميّز بينهما، وهذه سمة تعليميّة تساعد الطّالب على تذكّر المطلوب وربط الحالات بعضها ببعض.

يقول ابن هشام: "وذلك ثمانية أمور"[4] :

- **الفرق الأوّل:** أنّ عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر؛ لأنّه في الجوامد نظير النّعت في المشتقّات، فما ينطبق على عطف البيان ينطبق أيضا على النعت الذي لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير، فكذلك الأمر بالنّسبة إلى عطف البيان.

يحيل ابن هشام طلاّبه إلى بعض الاستعمالات التي خرج بها أصحابها عن هذا الفرق، حتّى لا يعتقدوا أنّ المسائل النّحويّة بعيدة عن التّجاذبات، وحتّى يفتح أمامهم باب النّقاش ومقارنة الأفكار والبحث عن الأدلّة، والتي ستؤدّي بهم في النّهاية إلى فهم النّحو والتّسلّط على أبوابه وموضوعاته.

الزّمخشري يخالف القاعدة السّالفة الذّكر، فيعطف على الضّمير في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ سورة المائدة-117-، على الضمير في قوله تعالى:﴿ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص98.

(2) ابن الأنباريّ أبو البركات، أسرار العربيّة، تح: محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، ص296.

(3) المرجع نفسه، ص298.

(4) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص98.

سورة المائدة -117-، ولا يمكن أن يكون بدلا؛ لأنّ القاعدة تقول: إنّ المبدل منه في نيّة السّقوط"، وهو ما يتعذّر في هذه الآية[1].

إلاّ أنّ ابن هشام ردّ عليه: بأنّ نيّة السّقوط لا تعني السّقوط فعلا، وإنّما ذلك في الذّهن فقط. وبما أنّ الكسّائيّ قد أجاز أن ينعت الضّمير بنعت مدح أو ذمّ أو ترحّم؛ وعلى هذا الأساس ينطبق ذلك على عطف البيان بعطفه على الضّمير بنيّة المدح مثلا.

ومن الأمثلة التي قدّمها الكسّائيّ لتبرير موقفه قوله -سبحانه- : ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة القرة -163-. فـ"الرّحمن الرّحيم" صفة مدح للضّمير هو.

وكذلك تقديرهم بنعت الضّمير على المدح في الآية ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ سورة سبأ- 48-، فعلاّم الغيوب صفة مدح للضّمير "هو" والتّقدير: يقذف هو.

وكذلك في قولهم:" اللّهمّ صلِّ عليه الرّؤوفِ الرّحيم"، فالرّؤوف الرّحيم صفة مدح للهاء في "عليه". أمّا الصّفة الثّانية وهي صفة الذّمّ، ففي قولهم:" مررت به الخبيث". فالخبيث صفة مدح للهاء في "به". أمّا صفة الترحّم ففي قول الشّاعر:

- قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا

"فالبائسا" في الشّطر الثّاني، وصف يعود على الهاء في "تلمه".

وهذا ما جعل الزّمخشريّ يقول بعطف البيان على جهة المدح في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ سورة المائدة-97-. فـ "البيت الحرام" عطف بيان على جهة المدح كما في الصّفة، لا على جهة التّوضيح،[2] وهذا مذهب الكسّائيّ.

(1) الزّمخشريّ أبو القاسم جار اللّه، تفسير الكشّاف، ط3، 1430هـ/2009م، دار المعارف، بيروت، لبنان، مقدّمة المؤلّف ج2/ص316.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص298.

أمّا ما امتنع في عطف البيان، فمعيّن في البدل؛ إذ البدل يكون تابعا لمضمر بالاتّفاق، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ سورة مريم-80- ؛ فـ "ما يقول" بدل من الهاء في "نرثه".

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ﴾ سورة الكهف -63-؛ فـ"أذكره" بدل من الهاء في "أنسانيه".

- وكذلك أجاز النّحويون أن يكون البدل ضميرا تابعا لضمير. كقولهم:" رأيته إيّاه"، أو لظاهر "كرأيت زيدا إيّاه". فـ "إيّاه" بدل الهاء في رأيته، وبدل زيد في المثال الثّاني غير أنّ هذه الفكرة قد لقيت معارضة من ابن مالك، لكون الكلام الذي جاء في المثال الثّاني لم يسمع عن العرب، أمّا ما جاء في المثال الأوّل فذهب مذهب الكوفيين الذين يقولون بأنّه توكيد كما في قولنا: "قمتَ أنتَ".

الفرق الثّاني: أنّ عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره. وكعادته يحيد الزّمخشري عن هذه القاعدة، فقد جعل:"مقام إبراهيم" عطفا على "آيات بيّنات"[1] ، ولذلك وصفوا قوله هذا بالسّهو؛ لأنّ "مقام إبراهيم" معرفة، فكيف يعطف على "آيات بيّنات" النّكرة المخصّصة وهذا لا يستقيم.

وكذلك في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ ﴾ سورة سبأ-46-، فعطف "بواحدة" النّكرة على "أن تقوموا"، التي هي في مستوى تعريف الضّمير الذي هو أعرف المعارف، وهذا يخالف القاعدة. أمّا إن حصل الخلاف تعريفا وتنكيرا في البدل فجائز، نحو قوله تعالى:﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾سورة الشورى-53/52-. "فصراط اللّه" بدل من "صراط مستقيم" الذي هو نكرة مخصّصة. وكقوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ

(1) الزمخشري ، الكشاف، مرجع سابق، ج1، ص586.

﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾سورة العلق-16/15-، فجملة "ناصية كاذبة" نكرة مخصّصة وهي بدل من "النّاصية" الأولى المعرّفة بالألف واللّام.

الفرق الثّالث: أنّ عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل، نحو قوله تعالى:﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ سورة فصّلت- 43-. فالآية "إنّ ربّك لذو مغفرة وذو عقاب أليم"، بدل وهو جملة، من المبدل منه "ما" الموصولة المفردة. وقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ سورة الأنبياء-03-. فالآية "هل هذا إلاّ بشر مثلكم" جملة بدل من "النّجوى" المفردة. وكذلك في قولنا:" عرفت زيدا أبو من هو". فجملة "أبو من هو" بدل من المبدل منه المفرد "زيدا". وكقول الشّاعر:

- لَقَدْ أَذْهَلَتَنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ البَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ

فجملة "أتصبر يوم البين" بدل من المبدل منه "كلمة". وهذا كلّه لا يستقيم مع عطف البيان.

الفرق الرّابع: أنّ عطف البيان لا يكون تابعا لجملة على عكس البدل. نحو قوله تعالى:﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾ سورة يس- 21/20-، فجملة "اتّبعوا من لا يسألكم أجرا" وقعت بدلا من المبدل منه "اتّبعوا المرسلين" وهو جملة أيضا. وكذلك في قوله تعالى:﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ سورة الشعراء-133/132- ، فالجملة الثّانية تابعة للجملة الأولى وهي بدل منها، أي: "أمدّكم بأنعام وبنين"، بدل من جملة "أمدّكم بما تعلمون". وكذلك في قول الشّاعر:

- أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

فجملة "لا تقيمنّ عندنا" بدل من جملة "ارحل".

الفرق الخامس: أنّ عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل.

نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ ﴾ سورة الفرقان-69/68- . فالفعل"يضاعف" بدل من الفعل "يلق"[1] . والمقصود من هذا الفرق، الفعل المجرّد من الفاعل، أي ينظر إلى الحركة الإعرابية فقط ولا علاقة له بالإسناد.

فمن قرأ "يضاعفُ" بالرّفع، كانت الجملة استئنافية، أو حال من "أولئك الذين يلقون أثاما"، ومن قرأها مجزومة فهي بدل من "يلق أثاما".

الفرق السّادس: أنّ عطف البيان لا يكون بلفظ الأوّل، ويجوز ذلك في البدل شريطة أن يكون مع الثّاني زيادة بيان وتوضيح.

نحو قوله تعالى:﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗۚ كُلُّ أُمَّةٖ تُدۡعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ سورة الجاثية -28-.

فـ"كلّ أمّة" الثّانية، بدل من "كلّ أمّة " الأولى، و"تدعى إلى كتابها" بيان سبب الجثوّ في الآية. وكقول شاعر الحماسة:

- رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ثُلاَقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ
- ثُلاَقُوا جِيَادًا لا تَحِيدُ عَنِ الوَغَى إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمَأْزِقِ الْمُتَدَانِي
- لاَقُوهُمْ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَـدُ الْحَدَثَانِ

فـ "تلاقوا جيادا" ، بدل من "تلاقوا غدا خيلي" في البيت الأوّل وهو من لفظ الأوّل.

غير أنّ هذا الفرق لم يجمع عليه كلّ النّحاة، بل اختصّ به ثلاثة من النّحاة وهم: ابن الطّراوة، وابن مالك وابنه[2] . والعلّة في ذلك – حسبهم – أنّ الشّيء لا يبيّن نفسه.

وقد ردّ عليهم ابن هشام من ثلاثة أوجه:

(1) الزمخشري ، الكشاف، مرجع سابق، ج4، ص372

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص100.

- **الأوّل:** أنّ البدل ليس موضوعا لتبيين المبدل منه، وإنّما للفرق بين البدل وعطف البيان، في أنّ البدل في منزلة جملة استئناف وضعت للتّبيين، أمّا عطف البيان فتبيين بالمفرد المحض.
- **الثّاني:** أنّ اللّفظ المكرّر إذا اتّصلت به زيادة لم تتّصل بالأوّل، فالتّوجّه أنّ الثّاني عطف بيان بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك جاز الوجهان في قول الشّاعر:

- يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلاَتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

فإذا رفعنا "زيدا" الأولى، كانت "زَيْدَ اليعملات" عطف بيان على الأولى؛ لأنّها تحمل زيادة تبيين اتّصلت بالثّاني دون الأوّل. فزيدا الأولى منادى مبني على الضّمّ في محلّ نصب، وزيدا الثّانية عطف بيان على الأولى.

أمّا إذا نصبنا زيدا الأولى فسيكون لها ثلاثة أوجه إعرابيّة وهي كالتّالي:

- زيد الثّانية منادى مضاف سقطت منه أداة النّداء.
- أو توكيد لفظيّ منصوب لزيد الأولى.
- مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره " أخصّ أو أعني".

- **الثّالث:** أنّ عطف البيان يتصوّر مع كون المكرّر مجرّدا من الزّيادة، كقولك: يا زيد زيد"، فإذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كلّ منهما "زيد" فإذا ذكرت الأوّل ظنّ كلّ منهما أنّه المقصود، فإذا كرّرته تكرّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه يظهر المراد والمقصود.

وعلى هذا تخرّج قول النّحويّين في قول رؤبة بن العجّاج:

- إِنِّي و أَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

"فنصر" الثّانية عطف بيان على نصر الأولى، و"نصرا" الثّالثة عطف بيان على محلّ "نصر" الأولى؛ لأنّ الأوّل منادى مبني على الضّمّ في محلّ نصب.

أمّا هؤلاء الثّلاثة:" فقد استشكلوا ذلك؛ لأنّ الشّيء لا يبيّن نفسه، وقالوا: إنّما هذا من باب التّوكيد اللّفظيّ فيهما أو في الأوّل فقط. أمّا "نصرا الثّانية" فهي إمّا مصدرا

دعائيا مثل:"سقيا لك"، أو مفعولا به بتقدير عليك، أي:"عليك نصرا"، وقيل لو قدّر أحدهما توكيدا لضمّا بغير تنوين بالمؤكّد"[1] .

- **الفرق السّابع:** أنّ عطف البيان ليس في نيّة إحلاله محلّ الأوّل على عكس البدل.

فلو أخذنا المثال التّالي:" يا زيد الحارث"، لقلنا أن: "الحارث" عطف بيان على زيد ويمتنع أن يكون بدلا؛ لأنّ حرف النّداء لا يجتمع مع الاسم المعرّف بالألف واللّام.

وكذلك في قولهم:" يا سعيد كرزٌ" بالرّفع، أو "كرزاً" بالنّصب. فإن قلت: "يا سعيد كرزُ" بضمّ "كرزُ"، وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا؛ لأنّ البدل في باب النّداء، حكمه حكم المنادى المستقلّ، و"كرز" إذا نُودي ضمّ من غير تنوين. وأمّا عطف البيان المفرد التّابع لمبنيٍّ فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمّه من غير تنوين، ومثله في ذلك النّعت والتّوكيد، نحو:" يا زيدُ الفاضلُ"، و" يا تميمُ أجمعون"، و" أجمعين".

وفي قولهم: " زيدٌ أفضل النّاس الرّجال والنّساء"، فـ "الرّجال والنّساء" عطف بيان على النّاس وليس بدلا؛ لأنّ زيدا أفضل الرّجال وليس أفضل النّساء.

- **الفرق الثّامن:** أنّ عطف البيان ليس في التّقدير من جملة أخرى بخلاف البدل.

- ففي قولهم:" هند قام عمرو وأخوها"، تعيّن عطف البيان وامتنع البدل لخلوّ جملة الخبر من الرّابط.
- وفي قولنا:" مررت برجل قام عمرو وأخوه"، أيضا تعيّن عطف البيان وامتنع البدل لخلوّ جملة الصّفة من الرّابط.
- وفي قولنا:" زيد ضربت عمروا أخاه"، امتنع البدل لخلوّ الفعل المشتغل عن العمل بالضّمير ولا بملابس الضّمير؛ فإذا قدّرنا الجملة، فإنّ الفعل المشتغل لا يشتغل في زيد، ولا في الضّمير الملابس لزيد، بل يشتغل في عمرو، وهو أجنبيّ عن زيد.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص101.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- عطف البيان والبدل من الموضوعات التي تصعب على المعربين معلّمين ومتعلّمين على حدّ سواء نظرا للاشتباه الذي قد يحدث بينهما، وتحديد مميّزات كلّ منهما والفروق الموجودة بينهما من شأنه تسهيل مهمّة التّعاطي مع الموضوع؛ ولهذا رأى ابن هشام ضرورة تسجيله من مسائل هذا الباب، فقام بتحديد تلك الفروق بثمانية أمور، على شكل وصفة يستعينوا بها لتحديدهما.
- الإكثار من إعراب وتفسير الشّواهد القرآنيّة ينمّ عن رغبة ابن هشام في دفع المعرب إلى أن يكون على اطّلاع واسع بهذا الجانب النيّر، ولهذا تراه يعتمد على تفسير الزّمخشري، والذي يعتبر قبلة كلّ المفسّرين، ولا غرو حينئذ أن يطلق على مغني اللّبيب لفظ "كتاب التّفسير" الجامع لأقوال المفسّرين والنّحاة على حدّ سواء.
- تنويع الأوجه الإعرابية للتّركيب الواحد مظهر تيسيريّ بالنّسبة للطّالب المتعلّم، ففي مسألة إعراب الشّاهد الشّعريّ خير مثال على ذلك:

- يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمُلاَتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ[1]

بكون "زيد" الثّانية منصوبة إمّا على التّوكيد أو النّداء أو المفعولية.

- التّطرّق إلى المدارس النّحويّة المختلفة، وكذلك آراء النّحاة في المسألة الواحدة إثراء للدّرس النّحويّ من جهة، وإطلاع للمتعلّم على الفكر النّحويّ من جهة، وإيحاء للمتعلّم للأخذ بهذه الآراء شريطة أن تطرح على بساط النقاش.

5. ما افترق فيه اسم الفاعل والصّفة المشبّهة[2] :

من الموضوعات النّحويّة التي عالجها ابن هشام في هذا الباب، بسبب أنّها تشكّل صعوبة لدى المعرب، موضوع اسم الفاعل والصّفة المشبّهة لعلّة الاشتباه بينهما صياغة

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص101.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص 102.

وعملا. فقد حاول أن يحصر الفروق بينهما ممّا يشكّل لدى المتعلّم خلفيّة معرفيّة للانطلاق نحو معرفة صحيحة تساعده على تحديد كلّ منهما.

وقد جعل هذه الفروق عبر تقسيم تعليميّ رائع، حاصرا إيّاها في أحد عشر فرقا، إذ يقول:" وذلك أحد عشر أمرا" [1].

وسنتناولهما من حيث الصّيغة باعتبارهما موضوعا صرفيا، ومن حيث العمل لأنّهما يدخلان ضمن المشتقّات العاملة.

❖ **من حيث الصّياغة:** أي المادّة التي يصاغ منها اسم الفاعل والصّفة المشبّهة.

- **الفرق الأوّل:** أنّ اسم الفاعل يصاغ من الفعل المتعدّي ومن الفعل اللّازم (القاصر)، كقولنا من اللّازم: قائم من قام، ومستكبر من استكبر. ومن المتعدّي: ضارب من ضرب، ومستخرج من استخرج. أمّا الصّفة المشبّهة، فلا تصاغ إلاّ من اللّازم، كـ "حَسَنٌ من حَسُنَ" و" جميل من جَمُلَ"[2] .
- **الفرق الثّاني:** اسم الفاعل يكون للأزمنة الثّلاثة، كقولنا: جاء الضّارب غلامه أمس"، أمّا الصّفة المشبّهة فلا تكون إلاّ للحاضر، أي الماضي المتّصل بالحاضر بقليل. كقولنا: زيدٌ حسنٌ الوجهَ".
- **الفرق الثّالث:** أنّ اسم الفاعل لا يكون إلاّ مجاريا للفعل المضارع في حركاته وسكناته، فما سمّي المضارع مضارعا إلاّ لمضارعته اسم الفاعل. كـ "ضَارِب ويَضْرِب" و"مُنْطَلِق ويَنْطَلِق"، ... أمّا اعتبار أعيان الحركات فغير مطلوب، بمعنى أنّه لا يجب أن تتّفق الحركات في الفعل المضارع واسم الفاعل تطابقا تامّا؛ بحيث يستدعي وجود نفس الحركة في أوّل كلّ منهما. بدليل: "ذاهب ويذهب" فالهاء في اسم الفاعل مكسورة وفي المضارع مفتوحة، و"قاتل ويقتل" فالتاء في الأوّل مكسورة وفي

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص102

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق،ج3، ص141.

الثّاني مضمومة . وهذه الملاحظة تتطابق مع قول ابن الخشّاب[1] بأنّه:" وزن عروضيّ لا تصريفيّ".

أمّا الصّفة المشبّهة فتكون مجارية للفعل المضارع وغير مجارية، ففي الأولى كمنطلق اللّسان، ومطمئنّ النّفس، وطاهر العرض. وفي الثّانية، أي غير مجارية وهو الغالب كـ "ظريف وجميل".

وأمّا بالنسبة لمن قال: " أنّها لا تكون إلاّ غير مجارية " فقولهم مردود باتّفاق النّحاة، والدّليل على ذلك قول الشّاعر:

- مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا

فـ "شاحط" صفة مشبّهة من الفعل يشحط، جاءت على وزن فاعل وجارت الفعل المضارع. أمّا من حيث العمل: يعمل اسم الفاعل والصّفة المشبّهة عمل الفعل الذي صيغت منه فترفع وتنصب وتتقدّم وتتأثّر وكلّ هذا له دلالته ووظيفته[2] .

- **الفرق الرّابع:** يجوز أن يتقدّم منصوب اسم الفاعل عليه، نحو: "زيدٌ عمرًا ضاربٌ"، فـ"عمرا" منصوب "ضارب" تقدّم عليه، ولا يجوز في الصّفة المشبّهة، فهي لا تعمل إلاّ متقدّمة، فلا نستطيع القول:" زيدٌ وجهَهُ حسَنٌ".
- **الفرق الخامس:** يكون معمول اسم الفاعل سببيا وأجنبيا، نحو: "زيدٌ ضاربٌ غلامَه وعمرًا". فاسم الفاعل عمل في "غلامه" وبه ضمير يعود على زيد، وعمل في "عمرا" الأجنبيّ على زيد، أي خالي من الضّمير العائد.

أمّا الصّفة المشبّهة، فإنّ معمولها لا يكون إلاّ سببيّا، كقولنا: "زيدٌ حسنٌ وجهَه أو الوجهَ"، ولا نقول:" زيدٌ حسنٌ عمرًا"، فالصّفة المشبّهة لا تعمل في "عمرو" لأنّه أجنبيّ خال من الضّمير العائد على زيد.

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص102.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج3، ص141.

- **الفرق السّادس:** اسم الفاعل لا يخالف فعله في العمل؛ فإن كان الفعل لازما، يكون اسم الفاعل لازما، وإن كان متعدّيا يكون كذلك. كقولنا:" هو ضاربٌ زيدًا" وكقولنا:"هو ظانٌّ زيدًا قائمًا". أمّا الصّفة المشبّهة، فبالرّغم أنّها تصاغ من الفعل القاصر، إلاّ أنّها تتعدّى إلى مفعول، كقولنا: "زيدٌ حسنٌ وجهَه". فـ "حسنٌ" صفة مشبّهة عملت في الاسم الذي بعدها ونصبته رغم أنّها صيغت من الفعل "حَسُنَ" وهو فعل لازم، أمّا في المثال: "زيدٌ حسُنَ وجهه" فالجملة لا تستقيم؛ لأنّ الفعل اللّازم "حَسُنَ" لا يعمل لقصوره.

وقد أحال ابن هشام المعرب إلى اختلاف النّحاة في الحديث:" أنّ امرأة كانت تُهْرَاقُ الدّماء"، وخلافهم كان حول نصب كلمة "الدّماء"، فأعربها بعضهم على التّمييز بإضافة الألف واللّام. وأعربها ابن مالك: فجعلها مفعولا به؛ لأنّ أصل "تُهْرَاق" هو "تُهْريق" ثمّ قلِبت الكسرة فتحة لتصبح "تُهْرَيْق"، ثمّ قُلِبَت الياء ألفا لمناسبة الرّاء المفتوحة.

- **الفرق السّابع:** يجوز حذف اسم الفاعل ويبقى معموله، كقولنا: "أنا زيدًا ضاربه" وأصل الكلام "أنا ضارب زيدا ضاربه"، فحذفنا المفسَّر "ضاربٌ" وتركنا المفسِّر ضاربه لاستحالة اجتماعهما. وكذلك في قولنا:" هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا"، بخفض "زيد" ونصب "عمرًا" بإضمار فعل مضارع أو وصف منوّن، والتّقدير: "هذا ضاربُ زيدٍ ويضرب عمرًا"، أو "هذا ضاربُ زيدٍ وضاربٌ عمرًا".

أمّا من قال أنّ "عمرًا" نُصِبت عطفا على المحلّ. أي: أنّ "زيدًا" كان من المفروض أن تكون منصوبة بضارب لو لم تخفّف إذن فمحلّها النّصب. غير أنّ هذا الطّرح ممتنع عند من يشترط "المُحْرِز"؛ والذي يُعرَّف بأنّه" كون اسم الفاعل منوّنا ومحلّى بـ "أل" حتّى ينصب المفعول.

أمّا ما تعلّق بالصّفة المشبّهة فإنّه لا يجوز حذفها والإبقاء على معمولها، لأنّها ضعيفة ولا تستطيع أن تعمل محذوفة. كقولنا: "مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ والفعلَ" بخفض "الوجه" ونصب "الفعل". فهذا الكلام لا يستقيم، إذ لا يمكن إضمار صفة مشبّهة تنصب "الوجه" للعلّة المذكورة.

ونفس الكلام في قولنا:" مررتُ برجلٍ وجهَه حَسَنِه" بنصب "الوجه"، وخفض الصّفة؛ لأنّها لا تعمل متأخّرة، وما لا يعمل لا يفسّر عاملا.

- **الفرق الثّامن:** يجوز حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره. كقولنا: "مررت بقاتلِ أبيهِ" والتّقدير: "مررتُ برجلٍ قاتلٍ أبيه". فكلمة "رجل" هي موصوف اسم الفاعل حذف وأضيف إلى مضاف إلى ضميره وهو "الهاء". أمّا في الصّفة المشبّهة فيقبح ذلك، فلا نقول: "مررتُ بحسنٍ وجهِهِ" على أنّ التّقدير: "مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه".
- **الفرق التّاسع:** اسم الفاعل نستطيع أن نفصل بينه وبين مرفوعه ومنصوبه. كـ " زيدٌ ضاربٌ في الدّار أبوه عمرًا". فقد فُصِل بين اسم الفاعل والمعمول "أبوه" وهذا جائز.
  غير أنّ في الصّفة المشبّهة يمتنع ذلك، فلا يجوز أن نقول:" زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهُه"، فلا ينبغي الفصل بين الصّفة المشبّهة "حَسَنٌ" ومعمولها "وجهه" بفاصل.
- **الفرق العاشر:** يُتْبَعُ معمول اسم الفاعل بجميع التّوابع، أمّا الصّفة فيمنع أن تتبع بالصّفة بخلاف التّوابع الأخرى، وهذا ليس رأي كلّ النّحاة، بل هو رأي الزّجّاج ومتأخّري المغاربة[1] . وقد اختلفوا في الحديث:" أعورٌ عينُهُ اليمنى". فـ "أعورٌ" صفة مشبّهة، و" عينُه" معمولها مرفوع، و"اليمنى" صفة للمعمول.
- **الفرق الحادي عشر:** يجوز إتباع مجرور اسم الفاعل على المحلّ عند من لا يشترط المحرز كما أسلفنا في المثال: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا"، فـ"عمرًا" منصوبة معطوفة

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص104.

على المحلّ ؛ لأنّ "زيدا" منصوب جُرَّ لتخفيف تنوين "ضارب". وأصل الكلام:" هذا ضاربُ زيدٍ وضاربٌ عمرًا"، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى برواية ورش:﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ ....﴾ سورة الأنعام-96- ، فـ "الشّمسَ" منصوبة على المحلّ، والتّقدير: "وجاعلُ اللّيلِ سكنًا وجعل الشّمسَ". ولا يجوز هذا في الصّفة المشبّهة، فلا نقول: "هو حسنُ الوجهِ والبدنَ" بجرّ "الوجه" ونصب "البدن"، لأنّنا لا نضمر عاملا محذوفا، فالصّفة المحذوفة لا تعمل كما سبق وقلنا.

وكعادته يحيلنا ابن هشام إلى رأي الفرّاء في هذه المسألة[1] ، فهو يخالف القاعدة ويسمح بإتباع مجرور الصّفة على المحلّ في قوله:" هو قويٌّ الرّجلِ واليدُ"، والتّقدير:" هو قويٌّ الرّجلُ واليدُ".

وأحالنا أيضا إلى رأي البغداديّين الذين أجازوا اتّباع المنصوب بالمجرور في بابين، كقول الشّاعر امرئ القيس[2] :

- فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ، أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

فـ"صفيفَ" منصوبة باسم الفاعل "منضجٍ"، و "قديرٍ" معطوفة على "صفيف" وهي مجرورة، فكيف يكون ذلك؟

- قدّروا بأنّ "قدير" معناها "المطبوخ في القدر"، وتخريجه على الأصل "أو طابخ قديرٍ"، ثمّ حُذف المضاف وأبقوا جرّ المضاف إليه. كقراءة بعض القرّاء: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ سورة الأنفال-67- ، بخفض الآخرة بدل النّصب، والتّقدير:" واللّه يريد ثواب الآخرة"، فحُذِف "ثواب" وبقي المضاف إليه "الآخرةِ".

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص104.

(2) الشنقيطي أحمد الأمين، شرح المعلقات العشر، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصريّة صيدا بيروت، 1424هـ/2003م، ص38.

- وقد يكون عطفا على " صفيف" ولكن عطفا على الجوار.
- وقد يكون عطفا على "صفيف" توهّما بأنّها مجرورة بالإضافة؛ فلو خُفِّفَ التّنوين من اسم الفاعل، لجُرّت "صفيف" بالإضافة، وكقول الشّاعر:

- بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا.

فالشّاعر خفض "سابقٍ" على توهّمٍ بأنّ "مدرك" مجرورة بحرف الجرّ الزّائد، أي: "بمدركٍ"، مجرورة لفظا منصوبة محلاّ على أنّها خبر للفعل النّاقص "ليس".

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- حصر ابن هشام الفروق الموجودة بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في إحدى عشرة نقطة[1]، متّبعا أسلوب التّقسيم المنهجيّ؛ الذي يساعد المتعلّم على الحفظ والتّذكّر بواسطة العدّ؛ أحدها، الثّاني، الثّالث، الرّابع ... إلى آخر نقطة، وهي منهجيّة تستخدم كثيرا في التّعليم الحديث .
- يجعل ابن هشام الشّاهد والمثل، هما المعوّل عليهما في تعريف وتبسيط ما يريد تبليغه، بعيدا عن التّعريفات، والتي لا يلجأ إليها إلاّ نادرا.
- يذكر ابن هشام الخلافات النّحويّة في المسألة الواحدة كما هي دون تغيير ولا تبديل من باب نسبة الأقوال إلى أصحابها وما تقتضيه الأمانة العلميّة، ثمّ يناقشها، وقد يجوّز بعضها مستعملا اللّفظ "يجوز" وقد يسكت عنها كدليل على قبولها، وقد يرفضها ويردّها وتعرف ذلك عبر المصطلحات "مردود، لا يجوز بالاتّفاق، هذا ممتنع.....".
- من حين لآخر يزوّد ابن هشام قارئه بمصطلحات نحويّة جديدة، قد تكون غريبة على قارئ اليوم، كـ "المحرز" مثلا، ويزوّده ببعض القوانين النّحويّة العامّة كقوله في هذه المسألة:" لا يجوز للصّفة المشبّهة أن تعمل وهي متأخّرة"، وقوله:" ما لا يعمل لا يفسّر عاملا".

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص102.

- يقدّم للقارئ الأوجه الإعرابيّة المختلفة، وهو مظهر تيسيريّ تعليميّ؛ ففي إعراب الشّاهد وبالضّبط في كون لفظة "قدير" جاءت مجرورة حين يقول الشّاعر:

- فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ، أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

فشرح أوّلا كلمة "قدير" بأنّها المطبوخ في القدر، وهذا لا علاقة له بالجانب الإعرابيّ، ثمّ يبدأ في تبيان الأوجه الإعرابيّة: وهو عندهم عطف على صفيف، وخرّج على أنّ الأصل "أو طابخِ قديرٍ"، ثمّ حذف المضاف وأبقى جرّ المضاف إليه، كقراءة بعضهم:" واللّه يحبّ الآخرةِ" بالخفض، أو أنّه عطف على صفيف، ولكن خُفِض على الجوار، أو على توهّم أنّ الصّفيف مجرور بالإضافة.

6. ما افترق في الحال والتّمييز، وما اجتمعا فيه[1] :

قد يشتبه على المعرب الحال من التّمييز، فيخطئ في الإعراب فيقبح الفعل. وحتّى يتجنّب مثل هذه الأخطاء، وجب التّنقيب في المبحثين للوقوف على خصائص كلّ منهما.

وابن هشام من خلال هذا الباب، وقف على حاجة المعربين في مثل هذه الموضوعات، وحضّر وصفة تساعدهم على تخطّي هذا الإشكال، وتحديد مواطن الالتقاء والاختلاف بين التّمييز والحال. يقول :" اعلم أنّهما قد اجتمعا في خمسة وافترقا في سبعة"[2].

أ- **أوجه الاتّفاق:** يتّفق الحال والتّمييز في ما يلي:

- أنّهما اسمان، أي لا يمكن أن يأتي أحدهما فعلا.
- نكرتان: لا يمكن أن يكونا معرفتين.
- فضلتان: أي مكانهما بعد ركني الجملة، أي بعد المسند والمسند إليه. وليس المقصود بالفضلة أنّنا نحذفهما أو نستغني عنهما، فقد يتوقّف تمام المعنى عليهما.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص105

(2) المرجع نفسه، ج2، ص105.

- منصوبتان: فهما من زمرة المنصوبات.
- رافعتان للإبهام: أي دورهما التّوضيح والتّبيين، ورفع الإبهام .

ب- **أوجه الاختلاف:** يفترق الحال عن التّمييز بأنّه :

الفرق الأوّل: يكون الحال جملة وشبه جملة زيادة على كونه اسما مفردا. فالحال جملة كقولنا: " جاء زيد يضحك" فـ "يضحك" جملة فعلية في محلّ نصب حال.

والحال شبه جملة ظرفية، كقولنا:" رأيت الهلال بين السّحاب" شبه جملة ظرفية حالية.

ويكون الحال شبه جملة متكوّنة من الجار والمجرور. نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ سورة القصص-79- ، فـ " في زينته" شبه جملة من الجار والمجرور في محلّ نصب حال. أمّا التّمييز فلا يكون إلاّ اسما مفردا نحو: "اشتريت عشرين كتابا" فـ "كتابا تمييز وتبيين لعشرين.

الفرق الثّاني: أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليه، كقوله تعالى:﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا ﴾ سورة الإسراء-37- ، فـ "مرحا" حال فضلة عليها يتوقّف معنى الآية ولا يمكن الاستغناء عليها.

وكذلك في قوله تعالى:﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ سورة النّساء-43- ، فجملة "أنتم سكارى"، جملة اسميّة حاليّة يتوقف عليها معنى الآية. وفي قول الشّاعر:

- إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فهو حال يتوقف عليه معنى الكلام فلا يستقيم بدونه. بخلاف التّمييز الذي قد يستغنى عنه ولا يتأثّر الكلام. فلو قلنا:" طاب زيد نفسا" ثمّ حذفنا "نفسا" لبقي الكلام مستقيما يحمل معنى.

الفرق الثّالث: أنّ الحال مبيّنة للهيأة والتّمييز مبيّن للذّات، فمثال الأولى قوله تعالى: ﴿فَأَصۡبَحَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ﴾ سورة القصص-18-، خائفا يترقّب بيّنت هيأة موسى عليه السّلام حين دخل المدينة بعد قتله لرجل من عدوّه كما ذكره القرآن.

أمّا التّمييز فيبيّن الذّات ليخرجها من الغموض إلى الوضوح، كقولنا:﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ سورة مريم-04-، فالتّمييز "شيبا" يزيح الغموض عن الرّأس والذي هو ذات، وكأنّ الكلام بدون تمييز ينتظر زيادة مبيّنة.

الفرق الرّابع: أنّ الحال يتعدّد[1] ، كقول الشّاعر:

- عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلاَنَ حَافِيَا

فـ "رجلان" و" حافيا" دليل على تعدّد الحال لتبيين هيأة صاحبه وقت زيارة بيت اللّه الحرام. بخلاف التّمييز الذي لا يكون متعدّدا. لكن ككثير من المسائل التي تسوق الخلافات بين النّحاة، عرفت قضيّة تعدد التّمييز خلافا أيضا، فهناك من يرى أنّه أيضا يتعدّد ودليله قول الشّاعر حين يقول:

- بَدَأْتُ بِاسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلاً تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلاَ

على أنّ "رحمانا" و"رحيما" تمييزان، والمسألة خطّأها ابن هشام لاعتبارات منها:

- أنّ "رحمانا" مفعولا به لفعل محذوف تقديره "أخصّ" أو "أمدح"، ورحيما حال منه لا نعت له.
- والذي يسند هذا الطّرح هو قول الأعلم الشّنتمري وابن مالك[2] : إنّ "الرّحمن" اسم علم وليس صفة، وبهذا خرج من كونه تمييزا، وبطُلَ أن يكون حالا أيضا.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق،ج2، ص274.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص106.

يستطرد ابن هشام استطرادا لا يضرّ بمصلحة الدّرس التّعليميّ، فيحاول أن يقف على كلمة "رحمن"؛ هل هي علم أم صفة أم تمييز أم حال؟ فيطرح الاختلافات المذكورة في المسألة، ثمّ يرجّح ما يعتقده ويميل إليه.

في بادئ الأمر جاء بقول الزّمخشريّ: إذا قالت : "اللّه رحمن"، أتصرفه أم لا؟ فيرى ابن الحاجب أنّه اختُلِف في صرفه. فيرجّح ابن هشام أنّ هذين القولين خرجا عن كلام العرب من وجهين؛ لأنّ اسم الرّحمن لم يستعمل صفة ولا مجرّدا من "أل"، وما رأيناه أنّه بدونهما في البيت الشّعريّ فهو للضّرورة الشّعريّة لا غير.

- وما يدلّ على علميّته أنّه استُعْمِل في البسملة بدلٌ وليس نعتا، وأنّ الرّحيم بعده صفة له، لا نعت لاسم الجلالة، والعلّة في ذلك أنّه لا يجوز أن يتقدّم البدل على النّعت. ولمّا سئل الزّمخشري عن سبب تقديمه للبدل على النّعت كان الجواب أنّ من عادة العرب تقديم غير الأبلغ كقولهم: "عالم نحرير"، و"جواد فيّاض" على الرّغم من أنّ "نحرير" و"فيّاض" في المثالين أبلغ من "عالم" و"جواد" ؛ لأنّهما من صيغ المبالغة. وهذا لا يصحّ حسب ابن هشام.
- والأمر الذي يوضّح أنّ اسم "الرّحمن" ليس صفة مجيئه غير تابع، وهي من التّوابع، مصداقا لقوله تعالى:﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢﴾ سورة الرحمن-02/01- ، فـ"الرّحمن" مسند إليه مبتدأ مرفوع وليس تابعا. وكذلك في قوله تعالى:﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾ سورة الإسراء -110-، فـ "الرّحمن" مفعول به وليس تابعا. وفي قوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾"سورة الفرقان-60- ، فـ"الرّحمن" الأولى اسم مجرور، و "الرّحمن" الثّانية خبر للمبتدأ "ما".

الفرق الخامس: أنّ الحال تتقدّم على عاملها[1] إذا كان فعلا متصرّفا، أو وصفا يشبهه، نحو قوله تعالى:﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ تَخْرُجُونَ﴾ سورة القمر-07-، فـ "خاشعا بقراءة أبي عمرو وحمزة والكسّائيّ" أو "خشَّعا" كما في القراءات الأخرى، حال تقدّمت عاملها الفعل المتصرّف "يخرجون".

وكذلك في قول الشّاعر:

- عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي وهذا طليق كونه محمولا لك، فـ"تحملين" حال تقدّمت على عاملها الذي هو عبارة عن وصف يشبهها. ولا يجوز أن يتقدّم التّمييز على عامله على الأصحّ، وهو مذهب سيبويه[2]. ويذكر ابن هشام عدّة اختلافات في المسألة حتّى يكوّن لنا فكرة واضحة عن الموضوع من جهة، وحتّى لا نعتبر أنّ الرّأي الواحد مسلّم به ولا يجوز مخالفته.

ومن الآراء المخالفة نجد رأي ابن مالك الذي يستدلّ على جواز تقدّم التّمييز على عامله، -وهو رأي الكسائي والمازني والمبرد-[3] ، ويستدلّ بقول الشّاعر:

- رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا.

فقد اعتبر أنّ "ماء" في الشّطر الثّاني من البيت، تمييز تقدّم على عامله الفعل "تحلّبا".

ونفسه في قول الشّاعر:

- إِذَا الْمَرْءِ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

فقد اعتبر ابن مالك أنّ "عينا" في الشّطر الأوّل من البيت تمييز تقدّم على فعله "قرّ". لكن ينعت ذلك بالسّهو؛ لأنّ "عِطفاه" و"المرء" عامل الرّفع فيهما هو فعل محذوف

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص257..

(2) المرجع نفسه، ج2، ص293

(3) المرجع نفسه، ج2، ص293.

يفسّره الفعل المذكور، وبالتّالي ما عمل النّصب في التّمييز هو الفعل المحذوف، وتقدير الكلام: "إذا تحلّب عطفاه تحلّبا"، "إذا قرّ المرء عينا قرّ". فحُذِف المفسِّر لوجود المفسَّر.

أمّا ما جاء في قول الشّاعر:

- ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلاَ وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

وما جاء في قول الشّاعر أيضا:

- أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[1]

فـ "أنفسا" و"شيبا" تمييزان فرضتهما الضّرورة الشّعريّة كما يقول ابن هشام.

الفرق السّادس: أنّ الحال من حقّه أن يكون مشتقا، والتّمييز من حقّه أن يكون جامدا. وقد يحدث العكس، فتكون الحال جامدة كقولنا:" هذا مالك ذهبا"، وقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ﴾ سورة الأعراف-74-.

ويقع التّمييز مشتقا نحو:" للّه درّه فارسا"، وقولك:" كرم زيد ضيفا" إذا أردت الثّناء على ضيف زيد بالكرم، وإذا كان زيد هو الضّيف، احتمل أن يكون حالا أو تمييزا.

وحتّى لا يلتبس الحال من التّمييز، فعليه إدخال "مِنْ "عليه إن قصد التّمييز[2] ، نحو قولنا:"كرم زيد من ضيف"، فـ "من ضيف" في محلّ نصب تمييز.

كما اختلف النّحاة في الاسم المنصوب الواقع بعد "حبّذا"، فسلكوا في إعرابه مسالك شتّى:

- فالأخفش والفارسي والرّبعي يعربونه حالا مطلقا.
- ويعربه أبو عمرو بن العلاء تمييزا مطلقا.
- وقال آخرون: الجامد تمييز والمشتقّ حال حسب القاعدة.
- وقيل: الجامد تمييز، والمشتقّ إن أريد تقييد المدح به فحال. كقول الشّاعر:

- يَا حَبَّذَا الْمَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ فِي أَوْجُه الْبِرِّ إِسْرَافًا وَإِعْلاَنَا

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص295

(2) المرجع نفسه،ج2، ص286.

وإن لم تكن لتقييد المدح فتمييز كقولنا:" حبّذا راكبا زيد".

الفرق السّابع: تكون الحال مؤكّدة لعاملها نحو:﴿ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ سورة النمل-10-، فـ "مدبرا" تؤكّد العامل "ولّى"، وكذلك في قوله تعالى:﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا ﴾ سورة النمل-19-، على أنّ "ضاحكا" مؤكّدة لـ "تبسّم"، وفي قوله تعالى:﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾ سورة البقرة-60- ، فـ "مفسدين" تؤكّد العامل "لا تعثوا".

أمّا التّمييز فلا يكون كذلك، أمّا "شهرا" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا ﴾ سورة التوبة -36-، مؤكّد لما فُهِم من "عدّة الشّهور"، أمّا بالنّسبة إلى عامله وهو "اثنا عشر" فمبيّن.

وقد ردّ ابن هشام قول المبرّد ومن وافقه[1] من "نعم الرّجل رجلا زيدٌ" ؛ كون "رجلا" تمييز لفاعل نعم، بأنّه لا يستقيم لأنّه معرفة ولا يحتاج إلى تبيين، ولا يمكن أن تكون مؤكّدة له كذلك، وعلى كلّ –فحسب ابن هشام– التّركيب غير صحيح.

وأمّا ما جاء في قول الشّاعر:

– تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

على أنّ "زاداً" في آخر البيت تمييز مؤكّد ، والصّحيح أنّ "زادا" معمول لـ"تزوّد" فهي إمّا مفعول مطلق إن أريد به التّزوّد، والتّقدير:" تزوّد تزوّداً" ، وإمّا مفعول به إن أريد به الشّيء الذي يتزوّده من أفعال البرّ، وعليه فكلمة "مثل" في بداية البيت نعت لـ "زادًا" المتأخّرة تقدّم فصار حالا، والمعلوم أنّ النّعت إذا تقدّم على المنعوت النّكرة صار حالا. كقول الشّاعر: "لميّة موحشا طلل"، فـ "موحشاً" نعت لطلل، لمّا تقدّم صار حالا، وأصل الكلام: "لميّة طلل موحش".

وأمّا ما جاء في قول الشّاعر:

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص 108.

- نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدٌ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

فـ"فتاةً" حال مؤكّدة.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة :**

- كثيرا ما يشتبه على المتعلّم التّفريق بين الحال والتّمييز؛ لأنّهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، ودورهما التّبيين والتّوضيح ورفع الإبهام؛ ولذلك رأى ابن هشام أنّه موضوع يستحقّ أن يكون ضمن مسائل الباب الرّابع، حتّى يجلّي غموضه بطريقة تسهل على المتعلّم تحديد كلّ منهما.
- لم يكن هذا الموضوع حكرا على ابن هشام، فقد درسه كلّ النّحاة على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم، ولكن ما يحسب لابن هشام، أنّه جمع فيه كلّ ما يتعلّق بالتّمييز والحال، وحتّى وإنّ كان لا يوافق بعضها، بطريقة مقارنة تعتمد على تحديد خصائص كلّ منهما.
- حصر ابن هشام الفروق الموجودة بين الحال والتّمييز في سبعة فروق [1]، والتّوافق الذي بينهما في خمسة نقاط، فسرد الأوجه الجامعة بينهما مباشرة وبدون شرح؛ لأنّ المقام لا يستدعي ذلك، واستطرد في شرح الفروق لأنّها مركز الدّرس.
- يسرد ابن هشام كلّ ما تسمح به اللّغة، وما يجوز في قواعدها في معرض شروحه واستطراداته بمهارة تنمّ عن قدرة وقوّة حافظة، وسلامة إدراك، وحسن تخيّر وترتيب، مبعدا من معروضاته ما لا يوافق رأيه واصفا إيّاه بعبارات " لا يجوز ذلك، مردود، فسهو، فخارج عن كلام العرب، فخطأ، غير متّجه"، ويجوز إلى الرّأي الأضعف بقوله" فيجوز "، ويرجّح رأيه بقوله في كثير من الأحيان بعبارة "والاختيار عندي".
- لا يكتفي ابن هشام بالمثال الواحد في المسألة الواحدة، بل يمطر المتعلّم بسيل من الشّواهد والأمثلة؛ حتّى يبدّد كلّ غموض محتمل.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص105.

- ويميل إلى التّعليل التّعليميّ الذي يفسّر الظّاهر دون إغراق في ذكر الأسباب، ومن أمثلة ذلك يقول:" إنّ الحال يتعدّد بخلاف التّمييز، ولذلك كان خطأ بعضهم في الشّاهد "تبارك رحمانا رحيما وموئلا"؛ بأنّ "رحمانا و"رحيما" تمييزان، والصّواب بإضمار "أخصّ" و"أمدح"، و"رحيما" حال منه لا نعت له؛ لأنّ الحقّ قول الأعلم وابن مالك...، وفي حديثه عن صرف لفظ "الرحمن" وردّا على قول ابن الحاجب؛ بأنّه خارج عن كلام العرب من وجهين؛ لأنّه لم يستعمل صفة ولا مجرّدا من "أل".

7. أقسام الحال[1] :

وقفنا في المسألة السّابقة عند الأحكام الخاصّة بكلّ من الحال والتّمييز، وكيف يعرف من الأوّل من الثّاني، زيادة عن التّداخلات بين الموضوعين وأهمّ الاختلافات التي ميّزتها. أمّا في الدّرس السّابع هذا فيتعرّض من خلاله ابن هشام إلى تحديد أهمّ التّقسيمات المعنويّة للحال، لا من حيث أنّه جملة أو شبه جملة أو مفرد، بل من حيث مجموعة من الاعتبارات التي تسهم في تفسير وظيفة الحال في كلّ قسم من الأقسام التي يكون عليها.

ولاشكّ أنّ هذه الوصفة –إن صحّ التّقدير– تساعد المعرب على فهم الحال فهما حقيقيا، يستطيع بعدها أن يتوصّل إلى إعراب الحال إعرابا ينمّ عن قناعة وفهم بعد تحديدها وبالتّالي يستطيع توظيفها وإفهامها للآخرين.

يقول ابن هشام:" تنقسم باعتبارات"[2] :

- **القسم الأوّل:** تنقسم الحال باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين:

1. منتقل وهو الغالب.
2. حال ملازمة، وتكون واجبة اللّزوم في ثلاث مسائل:

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص109، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 244/01، وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص109.

1.2. تكون الحال ملازمة جامدة، غير مؤوّلة بمشتقّ، نحو:" هذا مالك ذهبًا"، و"هذه جبّتك خزًّا". فـ "ذهبًا" و"خزًا"، حال جامدة لا يمكن تأويلها بمشتقّ وإنّما هي مستعملة في معناها الوضعيّ، أمّا الحال الجامدة المؤوّلة بمشتقّ فكقولنا:" بعته يدًا بيدٍ"، فتأويلها: " تبايعنا متقابضين"، أو "بعته مقابضة". وبهذا تحوّلت من كونها ملازمة إلى منتقلة.

ويشير ابن هشام إلى أنّ هناك من يعتقد أنّ الحال الجامدة لا تكون إلاّ مؤوّلة بمشتقّ، وهذا خطأ والدّليل ما مرّ بنا من أمثلة.

2.2. تكون الحال ملازمة وجوبا إذا كانت مؤكّدة لعاملها، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ سورة النمل-10-، فـ "مدبرا" حال مؤكّدة لعاملها "ولّى"[1] .

وكعادة ابن هشام[2] يدخلنا في بعض التجاذبات التي تفتح مداركنا على بعض المعاني الدّقيقة التي يحتاج إليها متعلّم النّحو، وهذه المرّة حول ما تعلّق بما جاء في الآية الكريمة والتي جيء بها للتّمثيل للحال المؤكّدة، يقول تعالى:﴿هُو ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾ سورة فاطر-31- ، فهل "مصدّقا" حال مؤكّدة؟ .

ابن هشام يرى أنّ الحقّ لا يكون مصدّقا فقط؛ بل يكون مصدّقا ومكذّبا وغير ذلك. وإنّما يكون الحال مؤكّدا لو قلنا: "وهو الحقّ صادقا".

3.2. تكون الحال ملازمة وجوبا ، إذا دلّ عاملها على تجدّد صاحبها، نحو:﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ سورة النساء-28- ، ففي المثال "لفظة "خلق" تدلّ على تجدّد صاحبها؛ إذ لم يكن موجودا فأُوجِد، ولم يكن مخلوقا فخُلِق. وفي قولهم:" خلق اللّه الزّرافة يديها أطول من رجليها"، فـ "أطول" هي الحال في المثال، و"يديها" بعض من كلّ، والعامل يدلّ على التّجدّد والتّحوّل.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص275.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص109.

وقد نعت ابن هشام[1] بدر الدّين ابن النّاظم، بالسّاهي بسبب المثال الذي جاء به ليمثّل للحال المؤكّدة لصاحبها، حين استعمل الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلاً﴾ سورة الأنعام -114-، على أنّ "مفصّلا" دالّة على تجدّد الكتاب، فالقرآن الكريم قديم ولا يمكن أن نصفه بالتحوّل، ويتّضح من هذا النّقاش أنّ ابن هشام كان حريصا على وضع كلّ كلام في إطاره ولا يسمح بأن يستعمل المثال في غير موضعه.

وقد تقع الملازمة في غير هذه المسائل الثّلاث بالسّماع، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ ﴾ سورة آل عمران-18- ، لمن أعرب "قائما" حال، بل –حسب ابن هشام – هناك من النّحويين من جعلها مؤكّدة، وهذا وهم ؛ لأنّ معناها مقطوع عمّا سبقه من الكلام وغير مستفاد منه.

- **القسم الثّاني:** تنقسم الحال بحسب قصدها لذاتها أو للتّوطئة بها إلى قسمين:

1. حال مقصودة لذاتها وهو الغالب.
2. حال موطّئة أي مقدّمة للانتقال بها إلى غيرها، وهي الجامدة الموصوفة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ سورة مريم-17- ، فـ "بشرًا" حال جامدة موصوفة بـ "سويّا". فـ "الحال في هذا المثال وطّأت للانتقال إلى المعنى اللّاحق وهو "سويّا"، فلا يمكن أن ننتقل مباشرة إلى "سويّا" بدون المرور على لفظة "بشرًا". ونحو:" جاءني زيدٌ رجلاً محسنًا"، فـ "رجلاً" حال جامدة وُصِفت بما بعدها "محسنًا"، وكانت موطّئة للانتقال إليها، ومقصود الكلام: "جاء زيد حال كونه محسنا".

- **القسم الثّالث:** تنقسم الحال بحسب الزّمان إلى أقسام ثلاثة [2]:

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص110.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص110.

1. حال مقارنة، أي متحقّقة في حال التّكلّم، وهو الغالب. كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ سورة هود -72-، فـ "شيخاً" حال مقارنة للإخبار عن المشار إليه بأنّه بعلها حال كونه شيخا.
2. حال مقدّرة: وهي الحال الدّالّة على المستقبل نحو: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدا به غدا"، أي مقدّرا بأنّه سيصيد به غدا. ومنها قوله تعالى:﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ سورة الزّمر-73-، أي ادخلوها في المستقبل كونكم خالدين، وكذلك في قوله تعالى:﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ﴾ سورة الفتح-27- ، "آمنين محلّقين" حال مقدّرة تدلّ على زمن الحدوث وهو المستقبل.
3. حال محكيّة: وهي الحال الماضية التي يحكيها المتكلّم، أي ينطق بها في زمان التكلّم، نحو:" جاء زيدٌ أمسِ راكبًا".

- **القسم الرّابع:** ينقسم الحال -بحسب التّبيين والتّوكيد- إلى قسمين:

1. حال مبيّنة لهيئة صاحبها وهو الغالب وتسمّى المؤسّسة أيضا؛ لأنّها تؤسّس لمعنى لم يكن موجودا قبل مجيئها.
2. حال مؤكّدة[1] وهي الحال التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة أقسام:

1.2. حال مؤكّدة لعاملها نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ سورة النمل-10-، فـ "مدبرًا" أكّدت العامل "ولّى"، ونحو:﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾سورة البقرة-60-، فـ"مفسدين" أكّدت العامل "تعثَوا"[2].

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2،ص275.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص110.

2.2. حال مؤكّدة لصاحبها، نحو: "جاء القوم طرّا"، فـ "طرًّا" حال مؤكّدة لصاحب الحال "القوم". ونحو قوله تعالى:﴿لَأَمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا﴾ سورة يونس-99-، فـ "جميعا" حال تؤكّد صاحب الحال " من في الأرض".

3.2. حال مؤكّدة لمضمون الجملة، نحو:" زيدٌ أبوك عطوفًا"، والتّقدير "أبوّة زيد لك"، و"عطوفًا" تؤكّد مضمون هذه الجملة. وللحصول على مضمون أيّ جملة فعليّة كانت أو اسميّة، نحول الفعل مثلا إلى مصدر ونضيفه، كأن نقول: جاء زيدٌ" فنحوّل جاء إلى مصدر فنقول: "مجيء زيد". ولو قلنا:"زيدٌ قائمٌ" ، نحوّل المسند إلى مصدر ونضيفه إلى المسند إليه، فنقول:" قيام زيد"، وكذلك في الجملة المنسوخة عند قولنا: " كان زيد قائما"، يكون مضمونها:" كون زيد قائما".

يشير ابن هشام إلى أنّ النّحويين قد أهملوا الحال المؤكّدة لصاحبها، واكتفوا بالتّمثيل لهذا النّوع من الحال بالأمثلة المؤكّدة لعاملها وهذا سهو منهم.

ومن الإشكالات التي يقف عندها ابن هشام، اختلاف النّحاة في إعراب الحال في الجملة: "جاء زيد والشّمس طالعة". فرأي ابن جنّيّ أنّ تأوليها يكون: جاء زيد طالعةً الشّمس عند مجيئه.فهي كالحال والنّعت السّببين، من مثل: مررت بالدّار قائمًا سكّانها، وبرجلٍ قائمٍ غلمانه. أي مشتملَيْن على ضمير يربطهما بصاحب الحال والمنعوت.

أمّا ابن عمرون فقال: هي مؤوّلة بقولك "مبكّرًا" ونحوه. وقال صدر الأفاضل تلميذ الزّمخشريّ: إنّما الجملة مفعول معه، مثبتا مجيء المفعول معه جملة.

ويرى الزّمخشري[1] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ لقمان- 27 - في قراءة من رفع البحر، وفي قول امرئ القيس:

- وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدِ قَيْدِ أَوَابِدِ هَيْكَلِ

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج5، ص21.

ونحو:" جئت والجيشُ مصطفٌ"، بأنّها أحوال في حكم الظّروف تحتاج إلى عامل تتعلّق به، فهي جمل خالية من الضّمير الذي يعود على صاحب الحال.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

من خلال مناقشتنا لهذه المسألة نقف على مجموعة من الآليات التّعليميّة التي يستخدمها ابن هشام في تعليمه النّحويّ نوردها باختصار:

- أوّل سؤال يعلق بذهنك وأنت تناقش المسألة المتعلّقة بالحال وأقسامها : ماذا يقدّم ابن هشام للمعرب؟ لتجده يقف على بعض الأحكام التي لم ينتبه إليها النّحاة الذين كرّسوا مؤلّفاتهم لتعليم النّحو، أو أغفلوها ظنّا منهم أنّها لا تفيد الطّالب.
- في مسألة تقسيمات الحال، سلك مسلكا جديدا مركّزا على المعنى الذي يضيفه الحال، ووظيفة الحال داخل التّركيب، من هنا يمكّن المعرب من تحديد الحال بكلّ سهولة.
- في بداية كلّ مسألة يناقشها، يقرّر القاعدة، أو المعارف المراد تقديمها جملة ليبدأ في التّفصيل شيئا فسيئا، كأن يقول: أقسام الحال..... تنقسم لاعتبارات....
- يتبع التّقسيم المنهجي، فيقوم بترتيب ما يقوم بتعليمه وفق بناء هيكليّ يبدأ بالكلّيات وينتهي بالجزئيات (هيكل شجري)، كأن يقول مثلا: انقسامها باعتبار كذا إلى قسمين..... وذلك واجب في ثلاث مسائل[1] : إحداها.... الثّانية..... الثّالثة وهكذا، تقسيم من شأنه مساعدة المتعلّم على تتبّع تفاصيل الدّرس بالارتكاز على هذا الهيكل.
- يعرض ابن هشام على المتعلّم الخيارات النّحويّة المختلفة، وهذا توسعة على المعرب من جهة، وإقحامه في نقاش تعليميّ لتتطوّر معارفه من جهة ثانية.
- التّطبيق الإعرابي، بحيث يعمد إلى إعراب بعض الأمثلة والشّواهد تسهيلا على المتعلّم أوّلا وتقديم نموذج إعرابيّ يحتذى ثانيا.

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص109.

- الإكثار من الآيات القرآنية والشّواهد الشّعريّة كأمثلة تعليميّة، يغرق من خلالها المتعلّم في بحر التّراث العربيّ حتّى يغرف من معينه الذي لا ينضب.
- يتفنّن في استخدام الأمثلة المصنوعة؛ والحقيقة أنّ المثال الواحد يستخدمه بكيفيات مختلفة بحسب الغرض النّحويّ الذي يريد تبليغه، حتّى يتمكّن المتعلّم من مسايرة الدّرس من جهة، وحتّى لا ينفرط منه عقد الدّرس لكثرة الأمثلة من ناحية أخرى.
- يُعرف ابن هشام بالاستطراد الهادف ؛ لإقحام الفوائد اللّغويّة الضّرورية في الوقت والمكان المناسبين.

8. إعراب أسماء الشّرط والاستفهام ونحوها[1] :

من الموضوعات النّحويّة التي رآها ابن هشام تشكّل عائقا لدى المعرب، هي أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام والتي تأتي بنفس هذه الألفاظ كالأسماء الموصولة مثلا؛ للاشتباه الذي تحدثه من ناحية، ولصعوبة تحديد ماهيتها ووظيفتها وبالتّالي إعرابها من جهة ثانية.

قد تتعدّد الوظيفة النّحويّة لهذه الأسماء، فقد تكون مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو حتّى اسما مجرورا أو أيّ وظيفة أخرى، لأنّك تجدها في حكم المرفوع أو المنصوب أو المجرور، ولكثرة ورودها وجب معرفتها وتحديد عمل كلّ منها في التّركيب.

1) **في حالة الجرّ**: قد تكون هذه الأسماء مجرورة، وتأخذ حكم الاسم المجرور، إذا جرّت بحرف جرّ أو دخل عليها مضاف. كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ سورة النبأ-01- .

فـ "ما" الاستفهامية اتصلت بحرف الجرّ فجرّت، فهي اسم استفهام مبني على السّكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ. ونحو:" صبيحة أيِّ يوم سفرك"، فـ "أيِّ" اسم استفهام معرب مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظّاهرة على آخره. ونحو: "غلام من جاءك"، فـ "منْ" اسم استفهام مبني على السّكون في محلّ جرّ مضاف إليه.

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص111.

2) **في حالة النّصب:** قد تأتي أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة في حالة النّصب؛ فإن كانت معربة فهي منصوبة بالفتحة الظّاهرة، وإن كانت مبنيّة فهي في محلّ نصب. نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ سورة النّحل -21-، فـ "أيّان" اسم استفهام مبني على الفتح في محلّ نصب مفعول فيه؛ لأنّنا نستفهم بها عن الزّمان. أو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ سورة التكوير-26- . فـ "أين" اسم استفهام عن المكان مبني على الفتح في محلّ نصب مفعول فيه.

وقد تدل على حدث كقوله تعالى:﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء-227- ، والتّقدير: ينقلبون أيّ منقلب، فالفعل "ينقلبون" عمل النّصب في "أيّ" فأعربت نائب مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على آخره.أي مصدر، وغيره على أنه مصدر نعت[1] .

3) **في حالة الرّفع:** قد تقع مرفوعة أو في محلّ رفع، فإذا وقع بعدها اسم نكرة أعربت مبتدأ، كقولنا:" من أب لك"، فـ "منْ" اسم استفهام مبني على السّكون في محلّ رفع مبتدأ. وإن جاء بعدها اسم معرفة، فهي إمّا مبتدأ أو خبر على حسب الشّروط المذكورة في المسألة الأولى. ولا يقع هذان الشّرطان في أسماء الشّرط.

- أمّا إن وقع بعدها فعل لازم ، تُعرَب مبتدأ، كقولنا:" من قام"، فـ "من" اسم استفهام مبني على السّكون في محلّ رفع مبتدأ. ونحو:" مَنْ يقمْ أقمْ معه"، فـ "من" اسم شرط جازم مبني على السّكون في محلّ رفع مبتدأ، واختلف في خبر هذا المبتدأ؛ أهو فعل الشّرط أم جوابه أم جملة الشّرط كلّها.

(1) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج7، ص47.

يرى ابن هشام[1] أنّ فعل الشّرط هو خبر "من" الشّرطية، لأنّه اسم تامّ ومشتمل على ضمير يعود على "من"، وتقدير الكلام: "من يقم هو"، وبغضّ النّظر عن الشّرط فيه يكون الكلام على النّحو التّالي:" كلّ واحد من النّاس يقوم" وهو كلام تام الفائدة.

وهناك من يرى أنّ جواب الشّرط هو الخبر؛ لأنّ الفائدة به تتمّ، ولوجود ضمير يعود على "من" موجود في "معه"، فالهاء عائدة على "من". نظير ذلك في قولنا:" الذي يأتيني فله درهم"، فجملة "له درهم" نظير جواب الشّرط. لكنّ ابن هشام يرى أنّ الفائدة التي يتوقّف عليها الجواب هي من حيث التعلّق فقط، لا من حيث الخبريّة.

أمّا الرّأي الثّالث فيرى أنّ مجموعهما هو خبر المبتدأ، أي: جملة فعل الشّرط وجوابه؛ لأنّ قولك:" من يقم أقم معه" بمنزلة قولك: "كلّ من النّاس إن يقم أقم معه"[2] .

فإن وقع بعدها فعل متعدّ، فإن كان واقعا عليها، فهي مفعول به مقدّم، كقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ سورة غافر-81- ، فـ "أيَّ" اسم استفهام مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على آخره. وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ سورة الإسراء-110- ، فـ "أيّا" اسم شرط جازم مفعول به مقدّم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على آخره عمل فيه الفعل المتعدّي "تدعو" فنصبه، وهو بدوره يعمل الجزم في فعل الشّرط وجوابه.

ونحو قوله تعالى:﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾" سورة الأعراف-186- ، فـ "من" اسم شرط جازم مبني على السّكون في محلّ نصب مفعول به مقدّم.

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص112.

(2) ابن الأنباريّ أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م، ج2، ص493.

وإن كان الفعل المتعدّي واقعا على الضّمير الذي يعود عليها، نحو:"من رأيت"، فتعرب مبتدأ. وإن كان الفعل المتعدّي واقعا على متعلّقها، نحو:" من رأى أخاه"، فتعرب أيضا مبتدأ، وفي الحالتين قد تعربان أيضا مفعولا به منصوب لفعل محذوف يفسّره الفعل الذي بعده، وتقدير الكلام في المثال الأوّل:" من رأيتَ رأيته"، وفي المثال الثّاني:" من رأيتَ رأيتَ أخاه"، فلماذا يفسّره الفعل المحذوف بعد وليس قبله كما في الاشتغال؟ الجواب أنّ أسماء الشّرط والاستفهام لها حقّ الصّدارة[1] .

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

بمجرّد مناقشتك ودراستك للموضوعات النّحويّة عند ابن هشام، تلمس من خلالها الجانب التّعليميّ، فتفهم مباشرة الهدف الذي يريد الوصول إليه، وهذه المسألة من بين المسائل التي اختارها بعناية نظرا لأهميّتها في فهم موضوع الإعراب، ولما تشكّله من صعوبة لدى المعرب. وفي عجالة نحاول أن نستنبط بعض اللّمسات التّعليميّة من هذه المسألة، وهي كالتّالي:

- بأسلوب تعليميّ دأب ابن هشام على استخدامه، وهو أسلوب تقريريّ يبدأ به كلّ قضيّة تعليميّة، فيقرّر ما يجب على الطّالب أن يعلمه وليس له حقّ النّظر في هذه القاعدة؛ لأنّها من استنباط النّحاة ولا يحقّ للمعرب مناقشتها بقوله: "اعلم"[2] .
- ابن هشام يركّز دائما عمّا يمكن أن يشكّل اشتباها لدى المتعلّم المعرب، فيجعلها ضمن موضوعات هذا الباب، فاختار له هذه المرّة الأسماء التي تتقاطع في الشّرط والاستفهام والوصل؛ فـ "من" مثلا تستخدم شرطيّة واستفهاميّة وموصولة، وقد تكون في حالة نصب أو رفع أو جرّ، وقد تكون عاملة ومعمولة في نفس الوقت؛ لذلك فهي تشكّل له صعوبة في تحديد نوعها ودورها ووظيفتها.

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص112، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص238.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص111.

- يكثر من التّمثيل بآي القرآن، كثرة يريد بها إيجاد متعلّم معرب للقرآن الكريم وفاهم لمعانيه، بحيث لا ينتقل من جزئيّة إلى جزئيّة أخرى حتّى يتأكّد من أنّ المتعلّم قد استوعبها فعلا، فالإكثار من التّمثيل من شأنه أن يساعده على الفهم والإدراك.
- يكثر من استخدام الأمثلة البسيطة من بيئته، فيفهمها بعد شرحها والتّطبيق عليها.
- التعرّض للخلافات النّحويّة تزيد المتعلّم فهما وإدراكا للمسائل النّحويّة، وهي وسيلة مثلى للتّحليل والاستنباط.
- كعادته يعرض على المتعلّم تخريجات نحويّة، وهو إجراء تعليميّ من شأنه التّسهيل والتّيسير، يرجّح بعده ويبدي رأيه بالدّليل والحجّة دون أن يغمط آراء النّحاة الآخرين.

9. مسوّغات الابتداء بالنّكرة[1] :

موضوع أحكام الابتداء بالنّكرة درس نحويّ مهمّ للمعرب المتعلّم، لما له من دور كبير في فهم الإعراب، فهو يتكرّر في الاستعمال اللّغوي ويتعدّد دوره، ولتشعّبه قد يشكّل صعوبة لديه.

ويرتبط مفهوم التّعريف والتّنكير ارتباطا وثيقا بمدى معرفة المتكلّم والمخاطب بموضوع الحديث، فالمتكلّم يختار من الوسائل التّعبيريّة ما يراه دالاّ على نقل ما يريد إلى مخاطب يفترض فيه العلم بالشّيء المراد أو الجهل به.

فموقع المبتدأ كما قرّره النّحاة لا يمكن أن تشغله نكرة محضة، فإذا قربت النّكرة من المعرفة جاز أن تقع مبتدأ؛ لأنّ موقع المبتدأ مخصّص للمعرفة أو ما قاربها من النّكرات، وفي هذا يقول المبرّد:" فأمّا المبتدأ فلا يكون إلاّ معرفة أو ما قارب المعرفة من النّكرات، ولو قلتّ خير منك جاءني، أو صاحب لزيد عندي جاز، وإن كانا نكرتين وصار بينهما فائدة لتقريبك إيّاهما من المعرفة"[2] .

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص215، وما بعدها.

(2) المبرّد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1399هـ، ج3، ص127.

ويقول ابن يعيش: "فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة، فحقّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ"[1]. أي أنّ المعرفة لها حقّ التّقديم، والنكرة لها حقّ التّأخير.

و في كتاب أسرار العربيّة لابن الأنباريّ ما يسرّي عنّا ويدعم هذه الفكرة إذ يقول: "فإن قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلاّ معرفة ؟ قيل: لأنّ المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عمّا لا يُعرَف لا فائدة منه"[2] .

ولكن قد يحيد الكلام عن الأصل، ونستهل الكلام بالنّكرة لأغراض ما، ولكن شريطة أن تحصل الفائدة، وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته [3]:

- وَلاَ يَجُوزُ الإِبْتِدَا بِالنَّكِرَه مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه
- وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
- وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بَرٌّ يَزِينٌ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[4]

وراح النّحاة المتأخّرون يبحثون في مواطن الفائدة ومسوّغات الابتداء بالنّكرة، فأنهاها بعضهم إلى نيّف وثلاثين مسوّغا، والضّابط في جواز الابتداء بالنّكرة قربها من المعرفة لا غير؛ وفُسِّر قربها من المعرفة بأحد شيئين: إمّا باختصاصها كالنّكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم، كقولك: تمرة خير من جرادة"[5] .

وابن هشام يحاول من خلال بحثه هذا تحديد هذه المسوّغات، لأنّ وقعت بين إفراط المتأخّرين، وتفريط القدامى، ويرى أنّها منحصرة في عشرة أمور[6].

---

(1) ابن يعيش، الشّرح المفصّل ، المكتبة المنيريّة، القاهرة ،ج1، ص85.

(2) ابن الأنباريّ أبو البركات، أسرار العربيّة، مرجع سابق، ص69.

(3) ابن مالك، متن الألفيّة، مرجع سابق، ص10.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص215 وما بعدها.

(5) ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، مرجع سابق، ص98.

(6) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص112.

*القرملة: الشجر الذي لا شوك فيه، ينظر: لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والأعلام، ط19، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت لبنان، ص624-625.

الأمر الأوّل: أن تكون النّكرة موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى؛ أمّا الموصوفة لفظا كقوله تعالى:﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ سورة الأنعام-02-، فـ "أجلٌ" نكرة وصفت بـ"مسمًى" فتخصّصت. ونحو: ﴿وَلَعَبْد مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ سورة البقرة-221- ، فـ "عبدٌ" مبتدأ نكرة موصوفة بوصف لفظيّ "مؤمنٌ" ، وهذا يشكّل مسوّغا للابتداء بالنّكرة. وقولك: "رجل صالح جاءني"، فالصّفة اللّفظيّة "صالح" قد خصّصت النّكرة الموصوفة "رجل" فسوّغ الابتداء بها.

ومن ذلك قولهم أيضا:" ضعيف عاذ بقرملة*"، وأصل الكلام:" رجلٌ ضعيفٌ عاذ بقرملة"، فالمبتدأ النّكرة الموصوفة محذوف؛ والنّحويون يقولون: يبدأ بالنّكرة إذا كانت موصوفة أو خلفا لموصوف. وهذا لا يكون على الإطلاق، فالصّواب عند ابن هشام أنّ الفائدة لا تحصل دائما عن طريق الصّفة، وأعطى مثالا لذلك: "رجلٌ من النّاس جاءني"، فلا يمكن لهذه الصّفة "من النّاس" أن تخصّص النّكرة، لذلك لا يمكن أن يستقيم التّركيب.

أمّا النّكرة الموصوفة تقديرا فكقولهم:" السّمن منوان بدرهم"، فالصّفة مقدّرة في التّركيب، والتّقدير: السّمن منوان منه بدرهم"، وقولهم:" شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ"، وهو مثل للتّعبير عن شدّة الجوع الذي جعل الكلب يحدث صوتا، فـ "شرّ" نكرة موصوفة بصفة مقدّرة " شرّ وأيّ شرّ"، فسُوّغ لها الابتداء بها. وكقول الشّاعر:

- قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وقَدْ أَرَى وأَبِيَّ مَالَكَ ذُو الْمَجَاز بِدَارِ

بمعنى "قدرٌ لا يُغالَب" جعلك تحلّ بذي المجاز وما هي بمحلّ، فـ"قدر" نكرة موصوفة وصفا مقدّرا سمح لها أن يبتدأ بها.

- أمّا النّكرة الموصوفة وصفا معنويا، فكقولنا:" رُجَيلٌ جاءني" فـ"رجيل" معناها "رجل صغير "، وقولهم:" ما أحسن زيدا"، فـ"ما" نكرة محضة، يفهم معناها من خلال السّياق" شيء عظيم حسن جدّا".

الأمر الثّاني: أن تكون النّكرة عاملة رفعا أو نصبا أو جرّا؛ فمن الأمثلة التي تبيّن أنّ النّكرة التي تعمل فيما بعدها رفعا، قولنا:" قائمٌ الزّيدان"، فجعلوا "قائم" مبتدأ بالرّغم أنّها نكرة، والعلّة أنّها عملت الرّفع فيما بعدها، هذا عند النّحاة الذين جوّزوا لاسم الفاعل النّكرة بالعمل فيما بعده. يقول ابن هشام: "فالوصف الدّالّ على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته، كضارب ومكرم، ولا يخلو: إمّا أن يكون "بأل" أو مجرّد منها، فإن كان بـ"أل" عمل مطلقا، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، وإن كان مجرّدا منها عمل بشرطين[1] :

- **أحدهما:** أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال لا بمعنى المضيّ. وأجاز بعضهم كالكسّائي وابن مضاء باستعماله بمعنى الماضي مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِ﴾ سورة الكهف-18- ، وردّ عليهم أنّ ذلك على إرادة حكاية الحال، لأنّ المضارع يصحّ وقوعه موقع الماضي.
- **الثّاني:** أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف. فمن أمثلة النّفي قول الشّاعر:

- خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ومن أمثلة الاستفهام قول الشّاعر:

- أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ومن الأمثلة التي يعتَمد فيه على المُخْبَر عنه، قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ سورة الطلاق- 03-.

ومن أمثلة اعتماده على الموصوف قولك:" مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا". ومثال آخر لاعتماده على الموصوف، قول الشّاعر:

(1)ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص112.

- إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ بَيْنَ الْحَطِيمِ وبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ.

وتعمل النّكرة نصبا، نحو: " أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ"، فالنّكرة "أمر" والتي هي مصدر عملت النّصب في "معروف" وهي مجرورة لفظا منصوبة محلاّ.

كما تعمل النّكرة جرّا فيما بعدها بشرط أن يكون المضاف إليه نكرة أو معرفة، والمضاف ممّا لا يتعرّف بالإضافة.

أمّا الشّرط الأوّل فنحو:" غلامُ امرأةٍ جاءني"، فـ"غلام نكرة" أضيفت إلى " امرأة" نكرة فعملت فيها الجرّ، وكذلك في المثال التّالي:" خمسُ صلواتٍ كتبهنّ اللّه"، فقد أضيفت "خمس" إلى "صلوات" فعملت فيها الجرّ، ومعلوم أنّ النّكرة عندما تضاف إلى نكرة تتخصّص بها وتقرّبها من المعرفة.

- أن تكون النّكرة معطوفة أو معطوف عليها ما يسوّغ الابتداء به، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ سورة محمد -21- ، فـ " قول معروف" مخصّص عُطِف على النّكرة "طاعة" فتخصّصت به، وبالتّالي سُوِّغ لها الابتداء. وكذلك في قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾سورة البقرة-263-، فالنّكرة "مغفرة"، عُطِفت على "قول معروف" فتخصّصت ولذلك كسبت مسوّغ الابتداء.

وقد أشار ابن هشام[1] إلى أنّ هناك من جعل العطف مطلقا وبدون شروط تذكر، ومنهم ابن مالك ولذلك ردّ ما ذهب إليه في الشّاهد التّالي:

- عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَ فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا؟

فقد اعتبر ابن مالك أنّ "شكوى" عطفت على "عندي اصطبار" فتخصّصت بها ممّا سوّغ لها الابتداء. لكن هذا مردود عند ابن هشام للأسباب التّالية:

- السّبب الأوّل هو احتمال أن تكون الواو للحال وليست عاطفة، ومع هذا فالتّخريج يعتبر مسوّغا في حدّ ذاته، وليس ما ذهب إليه ابن هشام.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص114.

- إذا سلّمنا أنّ الواو عاطفة، فهناك صفة مقدّرة يقتضيها المقام، والتّقدير: "شكوى عظيمة"، ومن هنا تتخصّص النّكرة بهذه الصّفة.
- من وجهة نظر ابن هشام، فالمسألة لا تحتاج إلى كلّ هذا التّفسير، فالخبر هنا عبارة عن ظرف مختصّ وهو عند قاتلتي" أضيفت إليه النّكرة "شكوى"، فتخصّصت وبالتّالي يعتبر هذا مسوّغ في حدّ ذاته. وربّما ذهب ابن مالك إلى هذا التّخريج؛ لأنّه توهّم أنّ التّسويغ من شروطه التّقدّم على النّكرة، وإنّا يكون التّقديم لدفع توهّم الصّفة.

فإذا سمع السّامع:" شكوى عند قاتلتي"، فقد يتوهم الظّرف صفة للنّكرة "شكوى" والذي قد يتخصّص بها. والسّبب الذي لم يجب تقديم الظّرف "عند قاتلتي" على النّكرة، كون هذه الأخيرة تخصّصت بدونه؛ أي بالصّفة المقدّرة، أو لوقوعها بعد واو الحال؛ ولذلك أجاز النّحاة تأخّر الظّرف على الصّفة المخصّصة، كما في قوله تعالى:﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ سورة الأنعام -02- ، فـ " أجل" تخصّصت بالصّفة "مسمّى" ولذلك جاز تأخر الظّرف "عنده" لاستغنائها عنه.

يدافع ابن هشام عن تخريجاته ويفترض تساؤلات عديدة يجيب عليها ومنها[1] :

فإن قيل: أنّ الواو للعطف، ولا توجد صفة مقدّرة، وبالتّالي يصبح العطف هو المسوّغ. فالجواب أنّه لا يجوز ذلك؛ لأنّه سيصبح عطف جملة " شكوى عند قاتلتي" على جملة "عندي اصطبار"، وإنّما المطلوب عطف النكرة المفردة.

فإن احتمل أحدهم أنّ الواو عاطفة، عطفت اسما وظرفا على مثليهما، فيكون ذلك من عطف المفردات، فيعطف "شكوى" على "اصطبار"، ويعطف الظّرف "عند قاتلتي" على الظّرف "عندي".

يجيب ابن هشام أنّ يلزم حينئذ العطف على معمولَيْ عاملين مختلفين، وهذا غير جائز في النّحو كما يقول، لماذا؟ لأنّ "اصطبار" مبتدأ عمل فيه الابتداء وهو عامل

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص115.

معنويّ، "وعندي" ظرف عمل فيه الاستقرار، أي "اصطبار استقرّ عندي"، وبالتّالي لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين.

فإن سأل أحدهم: نقدّر لكلّ من الظّرفين "عندي اصطبار" و" عند قاتلتي" استقرارا، ونعطف بين الاستقرارين لا بين الظّرفين.

والجواب أنّ الاستقرار الأوّل خبر وهو معمول للمبتدأ نفسه، وهو مذهب سيبويه واختيار ابن مالك، وبالتّالي رجع الأمر إلى المربّع الأوّل وهو العطف على معمولَيْ عاملين مختلفين؛ بمعنى أنّنا سنعطف "شكوى" على "اصطبار"، والعامل في اصطبار هو الابتداء، وسنعطف "استقرار عند قاتلتي" على "استقرار عندي" والذي هو معمول للمبتدأ "اصطبار"، وبالتّالي الابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان.

- **المسوّغ الرّابع:** أن يكون خبر النّكرة شبه جملة جارّ ومجرور[1] ، أو شبه جملة ظرفيّة أو جملة كما قال ابن مالك. فمن أمثلة النّكرة شبه جملة ، قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ سورة ق-35-، فـ "مزيد" نكرة مبتدأ مؤخّر و"لدينا" شبه جملة ظرفية، بحيث تخصّصت "لدى" بـ "نا" المتكلّمين ، وشبه الجملة خبر للمبتدأ. وكذلك في قوله تعالى:﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ سورة الرعد-38- ، فكتاب نكرة وخبرها شبه جملة "لكلّ أجل"، فـ "لكلّ" جار ومجرور شبه جملة أضيفت إلى "أجل" فتخصّصت بها، ممّا سوّغ للنّكرة الابتداء بها. ومن أمثلة الخبر جملة قولهم:" قصدك غلامُهُ رجلٌ"، فـ "رجل" مبتدأ نكرة تأخّرت، و" قصدك غلامه" جملة فعليّة خبر للمبتدأ.

ويشترط ابن هشام[2] أن يكون الخبر مختصّا، وفي الأمثلة الثّلاثة الأولى تحقّق هذا الشّرط، ولكن في المثال الموالي لا يمكن أن يتحقّق ذلك. فلو قيل: "في دارٍ رجلٌ"، ما

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص216-217.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص115.

جاز ذلك؛ لأنّه لا يمكن الإخبار عن النّكرة بنكرة مثلها، والعلّة – حسب ابن هشام– أنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك.

وتساءلوا عن تقديم النّكرة على شبه الجملة، ولم يجوّزه ابن هشام، فلا يمكن القول: "رجل في الدّار"، وإنّما يكون التّقديم واجبا هنا إذا أردنا أن ندفع توهّم الصّفة، ومن اشترط التّقديم، فإنّه يتوهّم أنّ له مدخلا في التّخصيص، وأمّا هذه المسألة فموضعها باب تقديم الخبر.

- **المسوّغ الخامس:** أن تكون النّكرة تدلّ على العموم، كأسماء الشّرط، نحو:" من يقم أقم معه"، فـ "من" اسم شرط يدلّ على العموم بذاته، ومن الأسماء التي تدلّ على العموم أيضا أسماء الاستفهام، نحو:" من في الدّار؟" فـ "من" اسم استفهام نكرة تدلّ على العموم سوّغ الابتداء بها ولها حق الصّدارة.

وهناك أسماء تدلّ على العموم لا بنفسها ولكن بغيرها، نحو: "ما رجل في الدّار"، فـ"رجلٌ" نكرة تدلّ على العموم لأنّها وقعت في سياق النّفي، ويقولون أنّ النّكرة إذا وقعت في سياق النّفي أو الاستفهام دلّت على العموم. ومن أمثلة النّكرة التي تقع في سياق الاستفهام: "هل رجلٌ في الدّار"، فـ "رجل" نكرة دلّت على العموم لا بنفسها ولكن بالاستفهام الذي سبقها وبذلك اكتسبت المسوّغ للابتداء بها. ونحو قوله تعالى:﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ سورة النّمل–60– ، فـ "إله" نكرة دلّت على العموم لأنّها وقعت في سياق الاستفهام وهو الهمزة في هذا المثال. أمّا ابن الحاجب في كافيته فيرى أنّ الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأَمْ، نحو: "أرجلٌ في الدّار أم امرأةٌ"، وهذا مردود من ابن هشام؛ لأنّ النّكرة – حسبه– إذا وقعت في سياق أيّ استفهام كان جاز الابتداء بها.

- **المسوّغ السّادس:** أن تكون النّكرة يراد بها صاحب الحقيقة من حيث هي الحقيقة وليس شيئا آخر، نحو: "رجل خير من امرأة"، فـ "رجل" نكرة يقصد بها الرجل حقيقة

وليس أفراد جنسه، والقصد من هذه النّكرة بحقيقتها أصبح الإخبار بها مفيدا. ونحو: "تمرة خير من جرادة" وهذا على حقيقته.

- **المسوّغ السّابع:** أن تكون النّكرة في معنى الفعل، نحو:" عجبٌ لزيدٍ"، بمعنى: "أعجب لزيدٍ"، وهي تحمل معنى التّعجّب، وقد تحتمل معنى الدّعاء[1] كما في قوله تعالى: ﴿سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ سورة الصافات-130- ، وقوله تعالى:﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ سورة المطفّفين 01، الأولى بمعنى "أسلّم على آل يس"، والثّانية بمعنى " عذاب للمطفّفين". ويدخل في هذا الباب أيضا قولهم:" قائم الزّيدان" عند من جوّزها بدون داعم، فـ "قائم" بمعنى "يقوم" وهذا يعتبر مسوّغا للابتداء. وإذا سبقها نفي أو استفهام في نحو: "أقائم الزّيدان"، فهي بهذا تحتوي على مسوّغين؛ الأوّل معنى الفعل، والثّاني اعتمادها على استفهام. وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ سورة ق -04-، ففي الآية مسوّغان؛ أحدهما أنّ الظّرف مختصّ، والآخر أنّ النّكرة "كتاب" تخصّصت بالصّفة "حفيظ".

يعود بنا ابن هشام إلى السّبب الذي جعل جمهور النّحاة منع الابتداء بالنّكرة في نحو: "قائم الزّيدان"، كنوع من الاستطراد الذي يوضّح بعض الغموض في المسألة، فالسّبب من وجهة رأيه لا يكمن في عدم وجود مسوّغ للابتداء، بل ربّما منعوا ذلك لأمرين:

- **أحدهما:** هو ربّما لانتفاء شرط العمل وهو الاعتماد، أي أنّ "قائم" ليست عمدة في الكلام لتعمل فيما بعدها لعدم وجود الدّاعم .
- **الثّاني:** أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، والمتمثّل في تقدّم النّفي أو الاستفهام، وهذا المبرّر أظهر وأقوى عند ابن هشام من وجهين:
- **الوجه الأوّل:** أنّه لا يكفي مطلق الاعتماد كي تعمل فيما بعدها، حتّى وإن اعتمدت على المخبر عنه في نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه"، فـ "قائم" لا يمكن أن تكون مبتدأ ثانيا حتّى

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق،ج1، ص220.

وإن اعتمدت على المخبر عنه "زيد". بمعنى ليس كلّ اعتماد يصحّح النّكرة أن تكون مبتدأ.

- **الوجه الثّاني:** إنّ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، إنّما هو للعمل في المنصوب لا مطلق العمل، بمعنى أن العمل في المرفوع لا يشترط فيه ذلك، بدليلين:
- **الدّليل الأوّل:** أنّه يصحّ أن يعمل في الزّمن الماضي، نحو: " زيد قائم أبوه أمس".
- **الدّليل الثّاني:** أنّهم لم يشترطوا لصحّة نحو:" أقائم الزّيدان" كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال وإنّا اشترطوا ذلك في النّصب نحو:" أضارب الزّيدين".

- **المسوّغ الثّامن:** أن يكون خبر النّكرة دالاّ على خارقة من خوارق العادة، نحو:" شجرة سجدت"، إذ ليس من العادة أن تسجد الشّجرة، فالخبر يدلّ على أمر غير مألوف لدى السّامع، وبالتّالي يكون الإخبار عنه ذا فائدة. ونحو:" بقرة تكلّمت"، فالخبر لا يُتَوَقع حدوثه بالنّسبة إلى المتلقّي، وبالتّالي سُوِّغ الابتداء بهذه النّكرة. أمّا إذا قلنا: "رجل مات"، فلا فائدة ترجى من هذا الخبر، فهو ليس من خوارق العادة، ففي كلّ لحظة يموت رجل ولا يشكّل ذلك اندهاشا لدى السّامع.
- **المسوّغ التّاسع:** أن تقع النّكرة بعد إذا الفجائيّة، نحو: "خرجت فإذا أسد بالباب"، فهذه مفاجأة لا يمكن أن تحدث في كلّ وقت، إذ العادة لا توجب أن يفاجئك عند خروجك وجود أسد ينتظرك بالباب.
- **المسوّغ العاشر:** أن تقع النّكرة في أوّل الجملة الحالية، وقد تكون مبدوءة بواو الحال أو بدونها، كقول الشّاعر[1] :

- سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُه كَلَّ شَارِقِ

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص221.

فالنّكرة "نجمٌ" وقعت أوّل الجملة الحاليّة بعد واو الحال، فاكتسب مسوّغ الابتداء. وعلّة جواز الابتداء بهذه النّكرة، هي نفس علّة ابتداء النّكرة بعد إذا الفجائيّة، إذ لا توجب العادة أن يسري وضياء النّجم، وإنّما نادرا ما يقع ذلك.

ومن أمثلة ذلك قول الشّاعر:

- الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ فِي يَدِي

والشّاهد "مدية" وقعت في أوّل الجملة الحاليّة ولا واو قبلها، فسوّغ لها الابتداء، وهذا دليل على عدم إلزاميّة وجود الواو.

ويرى ابن عصفور في شرح الجمل، أنّ همزة "إنّ" تُكسَر إذا وقعت بعد واو الحال، وهذا ليس صحيحا–حسب ابن هشام– إذ الضّابط أن تقع في أوّل الجملة الحاليّة، والدّليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ سورة الفرقان–20– ، فهمزة إنّ كسرت ولا واو قبلها.

وهناك من روى البيت الشّعريّ بنصب "مديةً"، وتعرب حينئذ مفعولا به لحال محذوفة، وتقدير الكلام:" وكلَّ يومٍ تراني حاملاً أو ممسكًا مديةً بيدي"، ومن وجهة نظر ابن هشام لا يحسن أن تكون "مدية" بدل الياء في "تراني". واعتمد ابن مالك مجموعة من الشّواهد للتّمثيل لهذا النوع من النّكرة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ سورة آل عمران –154– ، وقول الشّاعر:

- عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهًا عَلَيْنَا، وتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُه

فلا دليل على أنّ النّكرتين "طائفة" و"تبريح" اكتسبتا المسوّغ لوقوعهما بداية الجملة الحاليّة، بل لأنّ النّكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت الشّعريّ "من الوجد"، ومقدّرة في الآية، أي:" وطائفة من غيركم"، بدليل الآية:﴿ يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمۡ ﴾سورة آل عمران–154– ، وبالتّالي اكتسبت التّخصيص من الصّفة لا ممّا ذهب إليه ابن مالك.

وكفصل تابع لموضوع هذا الدّرس خصّصه ابن هشام لدحض بعض المسوّغات الأخرى التي رآها النّحاة وأضافوها إلى سلسلة المسوّغات مستعملا حسّا نحويا رفيعا، ومن هذه الإضافات:

- أن تكون النّكرة محصورة[1] نحو: "إنّما في الدّار رجلٌ"، ففيها نظر، لأنّ الابتداء فيها صحيح قبل مجيء "إنّما"؛ لأنّ من مسوّغات الابتداء بالنّكرة، أن يكون خبرها شبه جملة ظرفية أو جار ومجرور.
- أن تكون النّكرة للتّفصيل، نحو:" النّاس رجلان رجلٌ أكرمتُه ورجلٌ أهنتُه"، وقول الشّاعر:

- فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نسيتُ وثَوْبٌ أَجُرُّ

وقولهم:" شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى"، ففي هذا المسوّغ نظر، لأنّ "رجلٌ" في المثال الأول يحتمل أن يكون بدلا من رجلان، و"رجل" الثّانية عُطِفَت على الأولى. كقول الشّاعر في هذا الشّأن:

- وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ

وهذا ما يسمّى –حسب ابن هشام– ببدل التّفصيل. أمّا في المثال الثّالث فاحتمال أن تكون "شهر" الأولى خبرا لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام:" أشهرُ الأرض الممطورة شهرٌ ثرى أي: ذو تراب ندٍ، وشهرٌ ترى فيه الزّرع، وشهرٌ ذو مرعى".

أمّا بالنّسبة للمثال الثّاني[2] ، فاحتمال أن يكون الفعلان "نسيت" و"أجرُّ" للوصف، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: "فمنها ثوب نسيته ومنها ثوب أجرّه". وهناك احتمال أن يكونا خبران وثَمَّ صفتان مقدّرتان، وتقدير الكلام:" فثوب لي نسيته وثوب لي أجرّه".

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص221.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص219.

- ومن المسوّغات أيضا أن تقع النّكرة بعد فاء الجزاء، نحو:" إن مضى عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرّباط"، ففيه نظر أيضا ؛ لأنّ المعنى "فعير آخر"، ثمّ حُذِفَت الصّفة وبقي الموصوف.

- **السّمات التّعليميّة في المسألة:**

- لم يكن اختيار ابن هشام لهذا الموضوع ضمن موضوعات الباب الرّابع اعتباطيا، بل نتيجة لخبرة تعليميّة أوصلته إلى أنّ المعرب قد يجد إشكالا في تحديد مسوّغات الابتداء بالنّكرة؛ لأنّ –من وجهة نظره– لم تُعطَ المسألة حقّها من الدّراسة، فالأقدمون يعوّلون في ضبط ذلك على حصول الفائدة، بينما المتأخّرون يرون مسألة الفائدة لا يمكن أن تتأتّى للجميع، وبين فريق مقلّ وفريق مكثر لهذه المسوّغات يضيع جهد المتعلّم ويتشتّت ذهنه، رأى المصنّف أنّ تحديدها وشرحها من شأنه تقليص هذا البون.
- بأسلوب تقريريّ يحدّد ابن هشام المسوّغات بعشرة[1] ، ويدعو المتعلّم إلى تتبّعها الواحدة بعد الأخرى شرحا وتفسيرا ومناقشة وتحليلا.
- نوّع ابن هشام من الأساليب التّعليميّة، ومن بينها استعمل الأسلوب الحواري، في شرح المسوّغ الثّالث، فقد كان يدير حوارا بينه وبين متعلم مفترض لإثبات أو نفي الفكرة التي طرحها ابن مالك من خلال بيت شعريّ، وقد تمثّل خطابه باستعمال الألفاظ التّاليّة: فإن قلتَ..... قلتُ .....فإن قيل .....قلنا .....
- لجأ ابن هشام إلى استخدام الأمثلة المصنوعة والشّواهد الشّعريّة والآيات القرآنية بكثرة، ممّا يعطي انطباعا بأنّه يعمل على أن يتشرّب المتعلّم النّماذج الرّفيعة من الكلام العربيّ.
- من أساليبه أيضا الاستطراد البعيد عن الإيغال لتوضيح الفكرة المراد شرحها دون أن يفلت الموضوع الرّئيس، ومن أمثلة ذلك في هذه المسألة، وفي معرض حديثه عن

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص112.

وقوع النّكرة في أوّل الجملة الحاليّة، ولإثبات أنّ واو الحال غير إلزاميّة، يناقش مسألة لابن عصفور عن كسر "إنّ" بعد واو الحال، ويثبت عدم إلزامية ذلك.

- ومن أساليبه التّعليميّة أيضا يلجأ إلى تلطيف جوّ الدّرس بمباحث معنويّة، ومثال ذلك وهو يشرح مسالة وقوع النّكرة للتّفصيل وبالضّبط في المثال الثّاني في قول الشّاعر:"فثوب نسيت وثوب أجرّ"، شارحا البيت مبيّنا سبب نسيان الشّاعر لثوبه وهو انشغال قلبه، ومدعّما إجابته ببيت آخر:

- ومِثْلِكِ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةٍ لَعُوبٍ تُنْسِينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي

يقول: وإنّما جُرّ الآخر ليُعفيَ الأَثر عن القافة جمع قائف وهو مقتفي الأثر، ولهذا زحف على ركبتيه.

10. أقسام العطف[1] :

من الموضوعات التي تشكّل صعوبة لدى المعرب، قضيّة العطف لكثرة دورها ولما تطرحه من تداخلات من جهة ثانية، فابن هشام يختارها من بين موضوعات الباب الرّابع حتّى يوقف المتعلّم على ما يجب الانتباه إليه لكي يبتعد عن الجهل بها.

ابن هشام وهو يدرس هذا الموضوع يلجأ إلى الكثير من التّقسيمات التي تستدعي من المتعلّم الانتباه ومتابعة التّفاصيل حتّى يلمّ بأطراف الموضوع.

يقول ابن هشام:" وهي ثلاثة[2] :

- **القسم الأوّل:** العطف على اللّفظ وهو الأصل، نحو:" ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ". لأنّ الباء عملت الجرّ في الخبر "قائم" فهي تعمل في الاسم النّكرة، وكذلك عملت في المعطوف "قاعدٍ" وهذا هو شرط العطف على اللّفظ وهو توجّه العامل للعمل في المعطوف.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص119.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص119.

وهل يجوز العطف في مثل:" ما جاءني من امرأةٍ ولا زيد" بجرّ "زيد"؟ فهذا غير جائز؛ لأنّ "من" الزّائدة تعمل في النّكرات ولا تعمل في المعارف، ولذلك يجوز الرّفع على الموضع؛ لأنّ "امرأة" محلّها الرّفع فهي فاعل.

ويمتنع العطف على اللّفظ والمحلّ أيضا في مثل:" ما زيدٌ قائمًا لكن–بل–قاعدٌ"، فهل يمكن أن ننصب "قاعد" ونعطفها على "قائما"؟ والجواب : لا؛ لأنّنا لو فعلنا ذلك نكون قد أعملنا "ما" النّاسخة والتي تعمل في النّفي، في الكلام الموجب؛ لأنّ "لكن" تفيد الاستدراك فتستوجب أنّ الكلام الذي بعدها ينافي الذي قبلها.

ولا يجوز العطف على المحلّ أيضا؛ لأنّ الابتداء باعتباره العامل في الخبر "قائم" قد زال بدخول "ما" النّاسخة، وبالتّالي رفع "قاعد" لا باعتبار العطف على محلّ الخبر قبل النّاسخ وهو الرّفع، بل على إضمار المبتدأ، نحو:" ما زيدٌ قائمًا لكن هو قاعدٌ".

- **القسم الثّاني:** وهو العطف على المحلّ أو الموضع، نحو:" ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا"، فعطفنا "قاعدا" المنصوبة على محلّ قائم" وهو النّصب لأنّه خبر ليس، فهو مجرور لفظا منصوب محلاّ. ولا يكون ذلك عند المحقّقين من النّحاة إلاّ بتحقّق ثلاثة شروط:

- **الشّرط الأوّل:** إمكان أن يكون كلاما فصيحا تكلّمت به العرب، فبإمكاننا القول:" ليس زيدٌ قائمًا" بدل قائم، و" ما جاءني امرأةٌ" بالرّفع بدل الجرّ. غير أنّه لا يجوز أن نقول: مررتُ بزيدٍ وعمرًا"؛ لأنّه لا يجوز القول:" مررتُ زيدًا" بحذف حرف الجرّ. وأمّا قول الشّاعر:

- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

فهذا التّركيب تقتضيه الضّرورة الشّعريّة وليس مراعاة للموضع كون لزوم العامل في اللّفظ زائدا دائما بل قد يكون غير ذلك بدليل قول الشّاعر:

- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

فقد عُطِفت "دون" الثّانية على "دون" الأولى والتي محلّها النّصب مع أنّ "من" ليست زائدة[1]. وأجاز الفارسيّ العطف على المحلّ في مثل قوله تعالى: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ سورة هود -60- ، بعطف "يوم القيامة" على محلّ "هذه" وهو النّصب.

- **الشّرط الثّاني:** أن يكون الموضع بحقّ الأصالة؛ فلا يجوز أن نقول:" هذا ضاربٌ زيدًا وأخيهِ"، إذ لا يجب أن نعطف "أخيه" على "زيد" ؛ لأنّ "ضاربٌ" وصف مستوفٍ شروط العمل فهو معتمد على مخبر عنه وهو اسم الإشارة "هذا"، ويدلّ على الحال والاستقبال وأصله العمل، ولا يمكن إضافته بقولنا:" هذا ضاربُ زيدٍ وأخيه" بضمّ ضارب وبعطف "أخيه" على "زيد" . على عكس البغداديين الذين يجيزون ذلك بدليل قول امرئ القيس[2] :

- فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

بعطف "قديرٍ" على "صفيف" باعتبار أنّ محلّها الجرّ إذا أضيفت إلى منضجٍ بكسر الجيم.

- **الشّرط الثّالث:** وجود المحرز وهو الطّالب لذلك المحلّ، وهو موضوع خلافيّ بين النّحاة؛ فبعضهم يطلبه وبعضهم يستغني عنه. وانبنى على هذا الأمر امتناع مسائل:
- **المسألة الأولى:** يمنع في نحو:" إنّ زيدًا وعمروٌ قائمان"، بعطف "عمرو" على محلّ "زيد"، أي قبل دخول "إنّ"؛ لأنّ المحرز لرفع "زيد" هو الابتداء، وهو التجرّد من العوامل اللّفظيّة، وهو شرط اختفى بدخول "إنّ" عليه.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص120.

(2) الشيخ أحمد الأمين الشنقيطي، شرح المعلقات العشر، مرجع سابق، ص38. وينظر: ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص120.

- **المسألة الثّانية:** أمّا امتناع هذه المسألة في نحو:" إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو"؛ فلأنّه لا يجوز عطف "عمرو" على المحلّ، وهذا لعدم وجود المحرز كما أسلفنا لمن يشترطون وجوده، وإن تمّ تقدير "عمرو" مبتدأ وخبره ما بعده فجائز.
- أمّا بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز، فيجوّزون ذلك، وإنّما منعوا العطف على المحلّ في المثال الأوّل:" إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان"، هو وجود عاملين في الخبر، وهما الابتداء لمن جعله يعمل في الخبر، و"إنّ" باعتبارها عاملا لفظيا ترفع الخبر وتنصب الاسم، وهذا غير مقبول عند هذه الفئة من البصريين.
- أمّا الكوفيون فيجيزون ما جاء في المثالين؛ لأنهم لا يشترطون المحرز أوّلا، ولأنّ "إنّ" لم تعمل في الخبر بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول "إنّ"[1] .

ويشترط الفرّاء وهو من الكوفيين[2] لصحّة الرّفع قبل مجيء الخبر، خفاء إعراب الاسم لئلاّ يحصل اضطراب في تشكيل اللّفظ، كقولنا:" إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو"، فلو عطفنا "عمرو" المرفوعة، على "زيدا" المنصوبة لحصل تنافر في اللّفظ. أمّا الكسّائيّ وهو شيخ الكوفيين فلا يشترط ذلك، وحجّتهما ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ سورة المائدة-69- ، فقد تمّ عطف "الصّابئون" على محلّ "الذين". و بحسب الفرّاء يمكن عطف "الصّابئون" المرفوعة على "الّذين" التي في محلّ نصب لتحقّق الشّرط وهو خفاء إعراب الاسم. وكذلك في المثال: "إنّك وزيدٌ ذاهبان"، بعطف "زيد" على محلّ الكاف فهنا لا يحدث تنافر في اللّفظ لخفاء إعراب الاسم، وفي نفس الوقت هو دليل على جواز العطف على المحلّ. وأُجِيب عن الآية بأمرين:

(1) ينظر: ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج1، ص144.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص120.

- الأمر الأوّل: إنّ خبر "إنّ" محذوف وتقديره: "مأجورون، أو آمنون، أو فرحون"، و"الصّابئون" مبتدأ وما بعده خبر. ويستدلّ على هذا التّخريج بقول الشّاعر:

- خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وأَنْتُمَا وإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ؟

بحذف خبر "إنّي" لدلالة الخبر الأخير عليه، والتّقدير:" إنّي دنفٌ"، وهذا من وجهة ابن هشام ضعيف؛ إذ الأصل دلالة الأوّل على الأخير وهو كثير وليس العكس.

- **الأمر الثّاني:** أنّ الخبر المذكور هو خبر "إنّ"، أمّا خبر "الصّابئون" فمحذوف، أي: "والصّابئون كذلك"، والدّليل قول الشّاعر:

- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَة رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

والتقدير: "فإنّي لغريب وقَيَّارٌ كذلك"، غير أنّ الشّاهد ضعيف لتقدّم الجملة المعطوفة "قيّار بها" على بعض الجملة المعطوف عليها "لغريب". وقد تمّ الرّدّ على المثال بأمرين[1] :

- **الأوّل:** عطف "زيد" على محلّ الكاف قبل مجيء "إنّ"، يعتبر عطفا على التوهّم.
- **الثّاني:** إنّ المعطوف "زيد" تابع لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: " إنّك أنت وزيد ذاهبان"، مثلما تمّ تخريج قول العرب:" إنّهم أجمعون ذاهبون"، بإضافة "أجمعون" لمبتدأ محذوف تقديره "هم" ليصبح التّركيب:" إنّهم هم أجمعون ذاهبون".
- **المسألة الثّالثة:** يمتنع العطف على المحلّ في مثل:" هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" بالنّصب؛ إذ لا يمكن عطف "عمرًا" على محلّ "زيد" والذي هو النّصب باعتبار الوصف "ضارب" يعمل النّصب، ولكن لغياب المحرز وشروط العمل لا يمكن ذلك.
- **المسألة الرّابعة:** يمتنع العطف أيضا على المحلّ في مثل:" أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو أو وعمرًا"؛ لأنّ الذي يعطف "عمرٌو" بالرّفع على محلّ الفاعل باعتبار ما كان، ممتنع كون الفاعل نقل من زيد إلى "ضرب"، ومن يعطف "عمرًا" المنصوبة على

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص122.

محلّ "زيد" والذي هو النّصب، ممتنع أيضا، باعتبار المشبّه بالفعل لم يكن محلاّ بالألف واللاّم، ولا منوّنا ولا مضافا، وبالتّالي لا يعمل في اللّفظ.

- غير أنّ هناك من يجيز المسالتين الثّالثة والرّابعة، والدّليل قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا ﴾ سورة الأنعام -96- ، بعطف "الشّمس" على محلّ "اللّيل"[1]. وكذلك ما جاء في قول الشّاعر:

- هَوَيْتُ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مُجَدَّدَا فَلَا تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وسُؤْدُدَا

بعطف "سؤددا" على محلّ "مجد". وأجاب ابن هشام على ذلك بأنّ هناك عاملا مضمرا يدلّ عليه العامل المذكور؛ ففي الآية الكريمة يقدّر العامل المضمر بـ "وجعل الشّمس"، وفي البيت الشّعريّ يقدّر بـ "ومهّدت سؤددا".

ويشهد للتّقدير في الآية أنّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرّد من "أل" لا يعمل النّصب، وما يدلّ على أنّه يرمز للماضي قوله تعالى:﴿وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ ﴾ سورة القصص-73- .

أمّا الزّمخشريّ[2] فقد جوّز كون "الشّمس"، معطوفا على محلّ اللّيل، زاعما أنّ الجعل يراد به فعل مستمرّ في الأزمنة لا في الزّمن الماضي فقط. أمّا قول الشّاعر:

- قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ واللَّيَّأنَا

يقول ابن هشام باحتمال أن يكون "اللّيانا" مفعولا معه، والتّقدير:" مخافة الإفلاس مع أو مصاحبا اللّيانا". وأن يكون معطوفا على مخافة المضاف المحذوفة، والتّقدير: "مخافة الإفلاس ومخافة اللّيانا". وإذا لم يُقَدَّر المضاف "مخافة" لا يستقيم ذلك؛ لأنّ

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج2، ص377.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص377.

"اللّيّان" يخرج عن كونه فعلا للمتكلّم؛ إذ المقصود أنّ المتكلّم داين حسانا مخافة إفلاس غيره ومطله، ولا بدّ للمفعول لأجله أن يوافق عامله في الفاعل.

ويصف ابن هشام قول أبي حيّان بالغرابة، حين اشترط للعطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع كقولنا:" ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا"، فالمعطوف عليه "قائم" يحمل صورة هذه المسألة، فهو مجرور لفظا ومنصوب محلاّ وأسقط الشّرط الأوّل وهو إمكان ظهوره في الفصيح، لكن يبدو أن شرط أبي حيّان هو نفس الشّرط الأوّل المذكور.

- **القسم الثّالث:** العطف على التّوهّم: وخلاصة هذا النّوع من العطف، أنّ المتكلّم اعتاد أن يرى المعطوف عليه كثيرا معربا بإعراب معيّن، كخبر ليس وما النافية المشبّهة بها؛ إذ في أكثر الأحيان يدخل عليه حرف الجرّ "الباء" حتّى إن حدث ولم تدخل الباء يتوهم المتكلّم دخولها فيعطف عليه. كقولنا: "ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ"، فإعراب "قائم" بالنّصب هو الأصل لأنّها خبر ليس، وبما أنّ المتكلّم كثيرا ما يراها تُجَرُّ لفظا بحرف الجرّ، فاعتياده عليها مجرورة، تجعله يعطف عليها الجرّ دون النّظر كثيرا إلى النّصب. وللعطف على التّوهم شرطان[1] :

- شرط جواز ؛ وهو صحّة دخول ذلك العامل المتوهّم.
- وشرط حسن؛ وهو كثرة دخوله هناك. ولهذا حسّنوا قول زهير:

- بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا.

فقد تمّ عطف "سابقٍ" على "مدرك" لأنّهم اعتادوا أن يروا خبر ليس مجرور لفظيا بالباء، أي: بمدركِ. ولم يحسّنوا قول القائل:

- وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2 ، ص123.

والسّبب قلّة دخول الباء على خبر كان، فلم يُسْمَع كثيرا "بذي نيرب"؛ ولذا عطف "منمشٍ" المجرورة على "ذا" توهّما غير مستحسنة من وجهة رأي ابن هشام.

وكما وقع العطف على التّوهّم في المجرور -كما رأينا- يقع أيضا في المجزوم، ويقع أيضا في المرفوع اسما، وفي المنصوب اسما وفعلا، وفي المركّبات.

أمّا العطف على المجزوم توهّما فقد قال به كلّ من الخليل وسيبويه في الآية القرآنيّة بقراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ سورة المنافقون-10-، بعطف "أكن" المجزومة توهّما على "أصدّق" باعتبارها مجزومة؛ لأنّ معنى "لولا أخّرتني فأصّدّق" ومعنى" إن أخرتني أصّدقْ" واحد.

أمّا السّيرافي والفارسي فيعتبرانه عطف على محلّ "فأصّدّق" كقول الجميع في قراءة الأخوين حمزة والكسّائي: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ سورة الأعراف -186-، بجزم "يذرهم" وعطفها على محلّ "فلا هادي له" وهو الجزم.

ويردّ ابن هشام [1] رأيهما؛ لأنّهما يسلّمان أنّ الجزم في نحو:" ائْتِنِي أُكْرِمْكَ"، بإضمار الشّرط، والتّقدير:" ائتني إن تأتني أكرمْك". فليست الفاء وما بعدها في موضع جزم؛ لأنّ الفعل المضارع بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، بمعنى:" أن أصّدّق". وأن المصدريّة والفعل تُؤَوَّل بمصدر "تصديق"، معطوف على مصدر مُتَوَهّم "تأخيرك لي"، إذن كيف تكون الفاء بعد ذلك في موضوع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدّر؟

وما جاء به الخليل وسيبويه من جهة، وما جاء به السّيرافي والفارسي من جهة، جاء في قول الشّاعر الهُذَلي:

- فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُم لَعَلِّي أُصَالِحُكُمْ وأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص124.

بعطف "أستدرج" المجزومة على محلّ "أصالحكم" التي هي في محلّ جزم، بالنّسبة إلى السّيرافي والفارسي. وأمّا الخليل وسيبويه فيرون أنّه عطف على توهم الشّرط.

وكذلك اختلفوا في نحو:" قام القوم غير زيدٍ وعمرًا"، فقوم يرون أنّه عطف على المحلّ، بعطف "عمرو" على محلّ زيد، أمّا سيبويه فيرى أنّه عطف على التّوهّم بقوله إنّ" غير زيدٍ" في موضع "إلاّ زيدًا"، وهذا نفسه ما جاء في قول الشّاعر:

- مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

بعطف "الحديدا" المنصوبة توهّما على "الجبال"[1] باعتبارها منصوبة في الأصل.

وقد رأى بعض النّحاة أنّ سيبويه كان يقصد العطف على المحلّ في هذا البيت، لكن ابن هشام يصفهم بضعيفي الفهم لأنّهم لم ينتبهوا إلى قول سيبويه "بأنّهم شبّهوه به".

- وعودة للحديث عن العطف على التّوهّم في المجزوم، قول الفارسي في قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ سورة يوسف-90- ، بإثبات الياء في "يتّقي"، وجزم "يصبرْ".
- يرى الفارسي أنّ "من" اسم موصول، ولهذا ثبتت ياء "يتّقي"، وهي متضمّنة معنى الشّرط، والدّليل دخول الفاء في الخبر "فإنّ اللّه"، وإنّما جزم يصبرْ على توهّم أنّ من شرطيّة.
- رأي آخر يرى أنّ وصل "يصبر" بـ "يتّقي" بنيّة الوقف، كما جاء في قراءة نافع: ﴿وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي﴾ سورة الأنعام -162- ، بسكون ياء "محيايْ"؛ أي أنّه كان في نيّته التّوقّف لكنّه أكمل القراءة وصلا.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص125.

- رأي آخر يرى تسكين "يصبرْ" لتوالي الحركات، كما في قولهم:﴿يَأْمُرُكُم﴾ سورة البقرة-169-، باعتبارها تتكوّن من كلمتين: يأمر+ كم، وكذلك في ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ سورة الأنعام-109- .
- رأي آخر يرى أنّها من الشّرطيّة، وياء يتّقي للإشباع، ولام الفعل حذفت لدخول الجازم "منْ"، أو ربّما هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدّرة وهي الضّمّة قبل دخول الجازم.

وأمّا فيما يتعلّق بالمرفوع على التّوهّم فيقول سيبويه:" واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون وإنّك وزيدٌ ذاهبان ؛ وذلك على أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال هم، بمعنى: إنّهم هم أجمعون ذاهبون، وإنّك أنت وزيدٌ ذاهبان"، ومعنى الابتداء هو قبل دخول "إنّ"، كما قال:

- بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَ وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

يقول ابن هشام: ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتّوهّم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضّحه الشّاهد الشّعري السّابق. أمّا ابن مالك فاعتبر الغلط خطأ، واعترض على سيبويه بألاّ نجوّز ذلك عليهم حتّى لا تزول الثّقة بكلامهم، ويمتنع حينئذ إثبات شيء نادر لإمكان أن يقال في كلّ نادر: إنّ قائله غلط.

- أمّا ما تعلّق بالاسم المنصوب توهّما، فنبدأه بما قاله الزّمخشريّ[1] في قوله تعالى: ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ سورة هود-71- ، لمن فتح الباء. ففي المسألة **أربعة تخريجات:**

- **التّخريج الأوّل:** بعطف "يعقوب" توهّما على "إسحاق" باعتباره مفعولا به، كأنّه قيل:' ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب". وهذا تماما ما جاء في قول الشّاعر:

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج3، ص216.

- مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

فعطف "ناعب" توهّما على "مصلحين"، كون خبر ليس غالبا ما تدخل عليه الباء فتجرّه.

- **التّخريج الثّاني:** إنّ "يعقوب" ليس عطفا على التّوهّم، وإنّما فتحته هي فتحة نصب كونه مفعولا به لفعل محذوف تقديره "وهبنا يعقوبَ".أي: "من وراء إسحاق وهبنا يعقوبَ"، ودليل ابن هشام هو "بشّرناها"؛ لأنّ البشارة من اللّه تعالى بالشّيء تعني الهبة.
- **القول الثّالث:** أنّ "يعقوب"، معطوفة على المجرور، والتّقدير:" فبشّرناها بإسحاق ويعقوب". وهو ممنوع من الصّرف للعَلَمِيَّة والعجمة.
- **التّخريج الرّابع:** أنّ فتحة "يعقوب" هي فتحة نصب تمّ عطفه على محلّ "بإسحاق" وهو محل المفعول به، باعتبار الباء التي في "بإسحاق" عدّت ونقلت "بشّرناها" إلى محلّ المفعول الثّاني، والآية: ﴿فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ﴾ سورة هود-71- ، فالهاء هي المفعول الأوّل، و"بإسحاق" في محلّ نصب مفعول ثاني. ويردّ ابن هشام على أصحاب التّخريج الثّالث القائلين بالعطف على المجرور؛ إذ لا يجوز الفصل بين حرف العطف وبين المعطوف على المجرور وهو "يعقوب". كما فُصِلَ بين زيد وعمرو في المثال:" مررت بزيد واليوم عمرو". واحتدم الخلاف في شرح وإعراب قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ مَّارِدٍ﴾ سورة الصافات -07- ، **فاحتمال** أن تُعطف "حفظًا" توهّما على معنى ما سبقها، أي: على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ سورة الصافات-06- ، بمعنى أدقّ:" إنّا خلقنا الكواكب في السّماء الدّنيا زينة لها وحفظا من كلّ شيطان". وهذا ما يفسّره قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَـٰبِيحَ وَجَعَلْنَـٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَـٰطِينِ﴾ سورة الملك -05-.

- **الاحتمال الثّاني:** أن تكون "حفظا" مفعولا لأجله، أي من أجل حفظها، والتّقدير: "وحفظًا من كلّ شيطانٍ زيّناها بالكواكب".
- و**الاحتمال الثّالث:** قد تكون "حفظا" مفعولا مطلقا لعامل محذوف، تقديره:" وحفظناها حفظا".وهو ما يسمى بالمصادر المنقطعة، تنصب بعامل محذوف، وهذا من طبيعة العامل، مذكورا ومحذوفا[1] .

أمّا الفعل المنصوب المعطوف توهّما فكقراءة بعضهم:﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ سورة القلم -09- ، بعطف "يدهنوا" توهّما على "أن تدهنَ"، فحذفت نون الأفعال الخمسة، بمعنى: "ودّوا أن تدهنَ فيدهنوا". وهذا ما جاء في قراءة حفص:﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ سورة غافر-37/36- ، بنصب "أطّلعَ"، عطفا على توهّم "لعلّي أبلغَ"[2] ، وبما أنّ خبر لعلّ يقترن كثيرا بـ "أن"، والتّقدير: "لعلّي أن أطّلعَ". وهذا ما يؤكّده الحديث الشّريف: "فلعلّ بعضَكُم أن يكونَ ألحن بحجّته من بعض".

ويحتمل أن تعطف "أطّلعَ" على "الأسباب"، بعطف المصدر المؤوّل بأن المصدرية والفعل على "الأسباب، وهو من قبيل العطف على المفردات. على حدّ قول الشّاعرة:

- لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فما الذي نصب الفعل "تقرّ"؟ والجواب هو أنّه انتصب بأن المضمرة، وبالتّالي تمّ عطف المصدر المؤوّل "أن تقرَّ" على "لُبْسِ" وهو اسم صريح. ويرى ابن هشام أنّ مع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفيّ: إنّ هذه القراءة حجّة على جواز النّصب في جواب التّرجّي بعد فاء السّببيّة حملا له على التّمنّي، أي أنّ الفعل المضارع ينصب بأن المضمرة بعد فاء السّببيّة إذا كان مسبوقا بالتّمنّي.

---

(1) ينظر: سيبويه الكتاب، مرجع سابق، 106/1؛ و ينظر: بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، مرجع سابق، ص257.

(2) الزمخشري ،الكشاف ، مرجع سابق، ج5، ص348.

وأمّا ما يتعلّق بعطف المركّبات أي الجمل على التّوهّم فالأمثلة كثيرة، منها في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم﴾ سورة الروم-46- ، فانتصب التّركيب "ليذيقكم" لاحتمال عطفه توهّما على "ليبشّركم".

أمّا الاحتمال الثّاني أن تكون الواو غير عاطفة وإنّما تابعة لجملة استئنافيّة، وتقدير الآية:"وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها".

- وقيل في قوله تعالى:﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ سورة البقرة-259- ، بعطفه على معنى:" أرأيت كالّذي حاجّ، أو أرأيت كالّذي مرّ".

ويجوز أن يكون أن يكون على إضمار فعل والتّقدير:" أو رأيت مثل الذي مرّ.." فحذف لدلالة: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ﴾ سورة البقرة-258- عليه؛ لأنّ كليهما تعجّب.

وهذا التّأويل والذي يقول بإضمار فعل، مثل ما جاء في المثال الأوّل: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ سورة هود -71- ، بإضمار الفعل "وهبنا"، أولى -حسب ابن هشام- من العطف على التوهّم؛ لأنّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى أي التوهّم.

وقيل:[1] أنّ الكاف زائدة، أي: " ألم تر إلى الذي حاجّ أو الذي مرّ"، وقيل: الكاف اسم بمعنى مثل، معطوف على الذي، أي:" ألم تنظر إلى الذي حاجّ أو إلى مثل الذي مرّ".

من العطف على التوهّم أيضا بقول البصريين، نحو:" لألزمنّك أو تقضيني حقّي"، بنصب "تقضيني" فما السّبب؟ والجواب بإضمار "أن المصدريّة"، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر أوّل متوهّم، بمعنى:" **أن** ليكون لزوم منّي أو قضاء منك لحقّي".

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص127.

ومن العطف على التوهّم في التّركيب ما جاء في قوله تعالى:﴿تُقَـٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ سورة الفتح -16- ، في قراءة "أبيّ" بحذف نون الأفعال الخمسة، وبعطف "يسلموا" على "تقاتلونهم" توهّما أنّ هذا الأخير دخلت عليه "أن" المصدريّة فنصبته فحذفت نونه.

وأمّا قراءة الجمهور بالنّون، فالعطف يكون على اللّفظ "تقاتلون"، أي:" تقاتلونهم أو يسلمون" بثبوت النون. أو على القطع وعدم العطف، والتّقدير:" تقاتلونهم أو هم يسلمون"، أي جعل "يسلمون" خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هم".

ومثله: "ما تأتينا فتحدّثنا"، بنصب "تحدّثنا"، فلماذا نصبت "تحدثنا؟ والجواب: عطفها على التوهّم، أي على توهّم أنّ الفعل السّابق دخلت عليه أن فنصبته، وكذلك بالنّسبة إلى الفعل الثّاني، وبالتّالي عطفنا مصدرا مؤوّلا "أن تحدّثنا" على مصدر متوهّم "أن تأتينا"، والتّقدير:" ما يكون منك إتيان فحديث".

وكعادته لا يفوّت ابن هشام ترك المسائل غامضة من حيث المعنى، فالتّراكيب الغامضة قد يلتبس معناها على المتعلّم وبالتّالي عدم القدرة على تحليلها وإعرابها.

ففي هذا التّركيب يفسّر معنى هذا المثال ويقدّم له عدّة تخريجات منها[1] :

- **المعنى الأوّل** هو نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدّثنا.
- **والمعنى الآخر** الذي يرمي إليه الحديث، هو نفي الحديث فقط وليس نفي الإتيان؛ كأنّه قيل: ما تأتينا محدّثا، أي بل غير محدّث. وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ سورة فاطر -36- ، أي: فكيف يموتون، ولا يمكن أن يكون على المعنى الثّاني، لأنّه من المحال أن يقضى عليهم ولا يموتون.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص128.

- وعودة إلى المثال:" ما تأتينا فتحدّثنا"، يجوز رفع "تحدّثنا" بعطفه على "تأتينا" فيكون كلّ منهما منفيا، بمعنى:" ما تأتينا فما تحدّثنا". أو يجوز رفعه ولكن على القطع فيكون موجَبا مُثْبتا متَحقّقا بتقدير:" ما تأتينا فأنت تحدّثُنا"، ويكون حينئذ خبرا لمبتدأ محذوف.
- ولو جئنا إلى المثالين التّاليين، لاتضح القطع؛ فقولنا:" ما تأتينا فتجهلُ أمرنا"، أو" لم تقرأ فتنسى". ففي المثال الأوّل رفعنا الفعل المضارع "تجهلُ" على القطع، أي عطفناه على مبتدأ محذوف والتّقدير: "ما تأتينا فتجهلُ أمرنا"، والمعنى: بما أنّ الإتيان انتفى فالجهل ثابت. أمّا المثال الثّاني فكذلك على القطع أي عطفا على مبتدأ محذوف، والتّقدير: لم تقرأ فأنت تنسى"، أي بما أنّ القراءة منتفية فالنّسيان ثابت. كما لا يمكننا عطف الفعل المضارع "تنسى" على الفعل المجزوم "تقرأ"؛ لأنّه لو حصل ذلك لجزم بحذف حرف العلّة ولفسد المعنى بانتفائه النسيان أيضا. ومثاله في قول الشّاعر:

- غَيْرَ أَنَّ لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينِ فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ

موطن الشّاهد: "لم يأتنا .... فنرجّي"، ووجه الاستشهاد: وقوع "الفاء" استئنافيّة، وارتفاع فعل "نرجّي" على أنّ جملته خبر لمبتدأ محذوف، والتّقدير: فنحن نرجّي، ولو كانت الفاء للعطف لفسد المعنى"[1] .

ومعنى البيت أنّه لم يأت باليقين، إذن فالرّجاء يكون خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين، وبالتّالي هو لم يعطف "نرجّي" على "يأتنا"، والدّليل على ذلك أنّه لم يحذف حرف العلّة في الفعل "نرجّي"؛ ولو عطف لا نجزم، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه؛ لأنّه يصير منفيا على حدة في حال الجزم، ومنفيا على الجمع إذا نُصب، وإنّما أراد الشّاعر إثبات الرّجاء لا نفيه. إذن إجازتهم ذلك في المثال السّابق فمشكلة؛ فقولنا:" ما تأتينا فتحدّثُنا"، فالقطع غير واضح؛ لأنّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، ولكن يمكن أن يكون لقولهم توجيه، وهو بان يكون معناه "ما تأتينا في المستقبل فأنت

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص128، الهامش.

تحدّثنا الآن"، أي نحن نعرف أنّك مشغول لا حقا، إذن اغتنم الفرصة لتحدّثنا الآن. وبالتّالي يكون للزّمان والمكان دخل مباشر في الأمر. وللإشارة فقط أنّه إذا كان هذا الأمر محالا في زمن ابن هشام، ففي زماننا هذا ورغم بعد المكان يستطيع الحديث مع عدم الإتيان.

تخريج آخر للاستئناف؛ وهو أن يكون على معنى السّببيّة، وهو أن يكون الأوّل سببا في حصول الثّاني، أو انتفاء الثّاني بانتفاء الأوّل، ففي مثل هذا المثال انتفاء الإتيان سبب في انتفاء الحديث، وهو أحد وجهي النّصب، ومع الرّفع قليل مثل قول الشّاعر:

- فَلَقَدْ تَرَكْتَ صِبْيَةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجْزَعُ

ومعنى البيت؛ أنّها لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنّها لم تعرفه فتجزع. ووجه الاستشهاد اقتران الفاء السّببيّة بالجملة المستأنفة، وهي جملة "تجزع" وهو وجه آخر للاستئناف، حيث جعل الفعل المضارع مرفوعا، وهو قليل لا يترتّب إلاّ عند الحاجة إليه؛ لأنّ الأكثر النّصب عند إرادة السّببيّة. وهذا ما نجده في قراءة عيسى بن عمرو للآية الكريمة "فيموتون" عطفا على "يقضى". بمعنى انتفاء القضاء عليهم سبب في عدم موتهم.

وفي قراءة السّبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ سورة المرسلات -36- ، وقد كان النّصب ممكنا في "يعتذرون" مثله في "يموتوا"[1] ؛ ولكن عُدِل عنه لتناسب الفواصل أي رؤوس الآيات. والمشهور في توجيه الرّفع في "يعتذرون"؛ انّه لم يقصد معنى السّببيّة، بل إلى مجرّد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النّفي أي التّشريك في الحكم؛ لأنّ المراد والمقصود بـ "لا يؤذن لهم"، ففي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾ سورة التحريم-07- ، فلا عذر لهم بعد ذلك.

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج06، ص290.

وزعم ابن مالك بدر الدّين[1]، أنّه رفع "يعتذرون" على القطع ، بمعنى "فهم يعتذرون"، وهذا يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك:" ما تُؤذينا فنحبُّكَ"، بالرّفع، أي:" مع انتفاء أذيّتك لنا ثبت حبّنا لك". ولصحّة الاستئناف يُحْمَلُ ثبوت الاعتذار مع مجيء "لا تعتذروا اليوم"، على اختلاف المواقف، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ سورة الرحمن -39- ، وفي الآية: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ سورة الصّافات -24- ، وهذا دليل على صحّة قضيّة اختلاف المواقف وحتّى اختلاف الزّمان. وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب، فيكون بمنزلة "ما تأتينا فتجهل أمورنا"، على القطع. ولكن ابن هشام يردّ هذا الطّرح لسببين: الأوّل أنّ الفاء ليست عاطفة بل هي فاء السّببيّة. وكذلك مسألة اختلاف الزّمن لا ينفع؛ إذ كيف يتسبّب الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر. وقد صحّ الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدّمه ابن هشام ونقله عن ابن خروف؛ بأنّ المستأنف قد يكون على معنى السّببيّة كقولنا: "ما تأتينا فتجهلُ أمرنا"، أي عدم الإتيان سبب في ثبوت وحصول الجهل. وقد صرّح بهذا الأعلم، بأنّه في المعنى مثل:﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ سورة فاطر-36- ، بالنّصب.

أمّا ابن عصفور فيردّ هذا التّخريج، ويقول بأنّ الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنّه يتسبّب الموت عنه حتما وجزما.

وردّ عليه ابن الضّائع بأنّ النّصب على معنى السّببيّة في "ما تأتينا فتحدّثَنا"، جائز بإجماع النّحاة، مع أنّه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التّحديث. ويرى ابن هشام أنّ مجيء الرّفع بهذا المعنى أي الاستئناف السّببيّ، قليل جدّا ولا يحسن حمل التّنزيل عليه.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص129.

- تنبيه: ينبه ابن هشام متعلّميه إلى مسألة تثير اختلافات وتجاذبات بين النّحاة، فيخصّص لها فصلا خاصّا للنّقاش والتّحليل. ومن بين هذه المسائل مسألة العطف في المثل المشهور عند النّحاة " لا تأكل سمكا وتشرب لبنا"، وقد بيّن أنّ للعطف فيه أوجه عدة فمنها[1] :

- **الوجه الأوّل:** وهو بجزم الفعل "تشربْ"، وبذلك تكون قد عطفت على اللّفظ، فيتحقّق النّهي في كلّ منهما؛ النّهي عن أكل السّمك والنّهي عن شرب اللّبن.
- **الوجه الثّاني:** بنصب الفعل "تشربَ"، وهو عند البصريين عطف على التوهّم؛ بعطف المصدر المؤوّل الصّريح من "أن والفعل تشرب" على مصدر متوهَّم مكوّن من " أن والفعل تأكل"، والتّقدير: " لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن".
- **الوجه الثّالث:** وهو الرّفع للفعل "يشرَبُ"، وبالتّالي تكون قد نهيت عن أكل السّمك مع إباحة شرب اللّبن. ويوجّهه ابن هشام على أنّه مستأنف لم يتوجّه إليه حرف النّهي، أي: "لا تأكل السّمك وأنت تشرب اللّبن". وذهب بدر الدّين ابن مالك إلى أنّ معناه في الرّفع كمعناه في النّصب، ولكن على تقدير:" لا تأكل السّمك وأنت تشرب اللّبن"، أي النّهي عن الجمع بينهما؛ وكأنه قدّر الواو للحال وهذا بعيد من وجهة رأي ابن هشام؛ لدخولها في اللّفظ على المضارع المثبت، والعلّة الثّانية، إذا كان الرّفع كالنّصب فما جدوى من قولهم أنّ لكلّ وجه من أوجه الإعراب معنى؟

11. عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس[2] :

هذا النّوع من العطف ممنوع عند البلاغيين، وكذلك عند ابن مالك في كتابه التّسهيل عند شرحه لباب المفعول معه، ومنعه ابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن أكثريّة النّحاة، وقد أجازه الصّفّار تلميذ ابن عصفور وجماعة من النّحاة بأدلّة من القرآن

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص130.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص130.

الكريم، مثل قوله تعالى:﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ سورة البقرة -25- ، حيث عطف هذه الجملة الإنشائيّة على الجملة الخبريّة ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة-25- .

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ من سورة الصّف-13- ، وهو أسلوب إنشائيّ على الأسلوب الخبريّ في الآية السّابقة لهذه الآية: ﴿وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞ﴾ سورة الصف-13-.

ويذكر أبو حيّان في هذا الصّدد أنّ سيبويه أجاز هذا النّوع من العطف في مثل: "جاءني زيدٌ ومن عمرٌو العاقلان"، بعطف العبارة "من عمرو" الإنشائية، على العبارة "جاءني زيد" الخبريّة، ولكن بشرط أن يكون العاقلان خبر لمبتدأ محذوف تقديره:" هما العاقلان"، وكذلك ثبت ذلك في قول امرئ القيس[1] :

- وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟

بحيث عطف الجملة الإنشائيّة الاستفهاميّة " وهل عند رسم دارس من معوّل" على الجملة الخبريّة في الشّطر الأوّل:" وإنّ شفائي عبرة مهراقة". وكذلك في قول الشّاعر:

- تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ.

بعطف الجملة الإنشائيّة الأمريّة "كحّل أماقيك"، على الجملة الخبريّة السّابقة. واستدلّ الصّفّار بقول الشّاعر لتجويز ذلك حيث يقول:

- وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

(1) الشنقيطي الأمين ، شرح المعلقات العشر، مرجع سابق ص24.

بعطف الجملة الإنشائيّة "فانكح فتاتهم"، على الجملة الخبريّة "هذه خولان" بتقدير سيبويه.

ويقول ابن هشام ردّا على من جوّز هذا النّوع من العطف[1] :

- أمّا آية البقرة فقال الزّمخشري: ليس المقصود بالأمر حتّى يُطلب له مشاكل، بل المراد هو عطف معنى جملة على معنى جملة أخرى، أي عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك:" زيد يعاقب بالقيد، وبشّر فلانا بالإطلاق"، أي عطف معنى جملة "بشّر فلانا بالإطلاق" أي، "فلان يبشّر بالإطلاق"، على جملة "زيد يعاقب بالقيد".

ويجوز أن يكون عطف "وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصّالحات" ، على " فاتّقوا النّار التي وقودها النّاس والحجارة" ، من قبيل عطف الإنشاء على الإنشاء.

- أمّا الجواب الثّاني؛ وهو عطف "بشّر" على "اتّقوا"، فعند ابن هشام فيه نظر؛ لأنّه لا يصحّ أن يكون جوابا للشّرط؛ إذ ليس الأمر بالتّبشير مشروط بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن. وقد يجاب بأنّ المُخَاطَبين بالتّبشير غير المؤمنين، فكأنّه قيل: فإن لم يفعلوا فبشّر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا فبشّر هؤلاء المعاندين بأنهم محرومون من الجنّة.
- وقال الزّمخشريّ[2] في آية الصّفّ: إنّ العطف في هذه الآية، هو عطفٌ على "تؤمنون" والتي هي بمعنى "آمنوا"، وليس عطف إنشاء على خبر؛ إذ هو في الباطن عطف إنشاء على إنشاء.

وقد يثار تساؤل بأنّ المُخَاطَب بـ "تؤمنون" هم الفئة المؤمنة، والمخاطَب بـ "بشّر" هو النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، فهذا عند ابن هشام ليس ضارّا بل يمكن ذلك. ولا يضرّ أيضا أن يقال في "تؤمنون" هو طلب بمعنى "آمنوا" بل هو تفسير لمعنى التجارة المذكورة في

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص131.

(2) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج6، ص106.

الآية: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ﴾ سورة الصّف 11/10- ، ولا يضرّ أن يقال أيضا أنّ الآية ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ...﴾ سورة الصف-12- هو جواب الاستفهام "هل أدلّكم؟" تنزيلا لسبب السّبب وهو الدّلالة على التّجارة بمنزلة السّبب وهو الإيمان باعتباره سببا للغفران. والعلّة في عدم القدح في اختلاف المُخاطَبين؛ أنّ تخالف الفاعلين لا يقدح، فحين تقول:" قوموا واقعد يا زيد"، لا يقدح في كون الفاعل في "قوموا "هو الواو الجماعة والفاعل في اقعد هو الفاعل المستتر "أنت".

ثمّ يعود ابن هشام لشرح المقصود من "تؤمنون" أهي للتفسير أم للطلب أم لشيء آخر[1] ، فلأنّ "تؤمنون قد لا يتعيّن للتّفسير، ولكن قد يراد به الطّلب أو شيء آخر، فإذا سلّمنا أنّ تؤمنون تفسير للتّجارة فقد يكون كذلك ولكن بمعنى الأمر؛ كأن يكون الكلام في الآية: "اتّجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم ..... " مثل قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ سورة المائدة-91، التي بمعنى "انتهوا"، بمعنى أن يكون تفسيرا في المعنى دون الصّناعة؛ لأنّ الأمر قد يخرج من معناه الأصلي إلى إفادة معاني أخرى، كقولنا:"هل أدلّك على سبب نجاتك؟ آمن باللّه، كما تقول:"هو أن تؤمن باللّه". وحينئذ يمتنع العطف؛ لعدم دخول التّبشير في معنى التّفسير، بمعنى عطف "بشّر" على تؤمنون التي في معنى التّفسير.

وقال السّكّاكي : الأمران في الآيتين السّابقتين معطوفان على "قل" مقدّرة قبل يا أيّها؛ لأنّ حذف القول كثير. وقيل معطوفان على أمرين محذوفين تقديره في الأولى "فأنذر"، فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتّقوا النّار التي وقودها النّاس والحجارة فأنذر وبشّر الذين آمنوا....". وفي الآية الثّانية التي في سورة الصّفّ المحذوف بمعنى "أبشر" أي:"

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص132.

أبشر وبشّر المؤمنين". وهذا نفسه ما ذكره الزّمخشريّ[1] في قوله تعالى: ﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ سورة مريم-46- ، بأنّ التّقدير: فاحذرني واهجرني، لدلالة "لأرجمنّك" على التّهديد.

وأمّا في بيت امرئ القيس:" وهل عند رسمٍ دارسٍ من معوّل"، فقد اعتبر "هل" نافية بمعنى "ما" وليست استفهاميّة، ومثلها :" وهل يهلك إلاّ القوم الظّالمون"، بمعنى:" وما يهلك إلاّ القوم الظّالمون".

وأمّا قول الشّاعر: "هذه خولان"، فمعناه: "تنبّه لخولان"، أو الفاء التي في "فانكح فتاتهم"، فهي فاء السّببيّة مثلها في جواب الشّرط وليست عاطفة. ثمّ ينبّه ابن هشام المجوّزين بأنْ كان عليهم أن يستدلّوا بمثل قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ سورة الكوثر -02/01- ، ونحو هذا في القرآن الكريم، وهذا ليس معناه أنّه مجوّز لعطف الخبر على الإنشاء أو العكس.

- وأمّا قول الشّاعر:" وكحّل أماقيك"، فلا بدّ من النّظر إلى ما حوله من الأبيات، فقد يكون على أمر مقدّر يدلّ عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحّل أماقيك"، كما قيل في قوله تعالى:﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ سورة مريم -46- ، والتقدير : فاحذرني واهجرني مليّا.
- وأمّا نقل أبي حيّان لنصّ سيبويه فغلط، وإنّا قال سيبويه:" واعلم أنه لا يجوز "من عبد الله وهذا زيد الرّجلين الصّالحين" رفعت أو نصبت؛ لأنّ التثنية لا تكون إلاّ لمن أثبتّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. وقال الصّفار: لمّا منعها سيبويه من جهة النّعت، علم أنّ زوال النّعت يصحّحها؛ إذ اعتبر أنّ "العاقلان" ليست نعتا وإنّا خبرا لمبتدأ محذوف في المثال:" جاءني زيد ومن عمرٌو العاقلان"، وبذلك ارتفع المنع. ولكن تصرّف أبي حيّان في كلام الصّفّار فيه وهم، ولا

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج4، ص25.

دليل فيما ذكره الصّفار؛ إذ قد يكون للشّيء الذي ذكره مانعان واقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنّه الذي اقتضاه المقام.

12. عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعلية وبالعكس[1] :

بعدما استعرض ابن هشام أقوال النّحاة في عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس، وبعدما بسط القول في المسألة بالدّليل والحجّة، انتقل ليطرق شقّا آخر من باب العطف وهو عطف الجملة الفعلية على الاسميّة وعطف الجملة الاسميّة على الفعليّة، وقد رأى فيه ثلاثة أقوال:[2]

- **القول الأوّل:** فيرى أصحابه أنّ هذا النّوع من العطف جائز مطلقا، أي بدون قيد أو شرط، وبغضّ النّظر عن الرّابط أهو الواو أم رابط آخر. وهذا الجواز هو المفهوم من قول النّحويين في باب الاشتغال في مثل:" قام زيد وعمرا أكرمته"، بجواز النّصب والرّفع. فإذا نصبت "عمرا" فهو مفعول به لفعل محذوف وجوبا يفسّره الفعل المذكور تقديره 'أكرمت عمرًا أكرمته"، وتكون حينئذ قد عطفت جملة فعليّة على جملة فعليّة وهذا أرجح عند النّحاة لتناسب الجملتين. أمّا إذا رفعت "عمرو"، فيكون وقتئذ مبتدأ وتكون قد عطفت جملة اسمية على أخرى فعليّة وهذا جائز أيضا.
- **القول الثّاني:** وهو منع هذا النّوع من العطف مطلقا سواء بالواو أو بغيرها من الأدوات، وحُكِي عن ابن جنّي أنّه قال في قول الشّاعر:

- عَاضَهَا اللَّهُ غُلاَمًا بَعْدَمَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ

"ووجه الاستشهاد عند ابن جنّي هو أنّ "الضّرس" فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسّره الفعل المذكور وهو "نقد" وليس مبتدأ؛ لأنّه لا يجيز عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة؛ وهذا القول ضعيف، والحقّ أنّ "الضّرس" مبتدأ وكلمة "نقد" خبره،

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2 ص132

(2) المرجع نفسه، ص133.

والجملة الاسميّة معطوفة على الجملة الفعلية ولا غضاضة في ذلك"[1] . ويلزمه أن يجعل النّصب واجبا في مسألة الاشتغال السّابقة؛ أي أن ينصب "عمرًا" وجوبا، إلاّ إنْ قدّر الواو للاستئناف، فحينئذ يصبح ما بعد الواو كلاما مستأنفا ويعرب مبتدأ، كأن يقول: "جاء زيدٌ وعمرٌو أكرمته أمس".

- **القول الثّالث:** وهو لأبي عليّ الفارسيّ، بأنّه يجوز عطف الجملة الفعليّة على الجملة الاسميّة وبالعكس، إذا كان الرّابط هو الواو وفقط، وهذا الرّأي نقله عنه أبو الفتح ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب[2] ، وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة في مثل "خرجتُ فإذا الأسد حاضر"، وبالتّالي لا يمكن عطف الجملة الاسميّة "الأسد حاضر" على الجملة الفعلية "خرجت".

ويصف ابن هشام القول الثّاني من الأقوال الثّلاثة بالضّعف، وأكثر من ترداده واللّهج به الفخر الرّازي في تفسيره "مفاتح الغيب". وذكر في كتابه "مناقب الشّافعيّ"، أنّ مجلسا جمعه وجماعة من الحنفيّة وأنّهم زعموا أنّ الشّافعي قال "يحلّ أكل متروك التّسميّة"، وهو قول مردود بدليل قوله تعالى:﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾ سورة الأنعام -121- ، فردّ عليهم الرّازي، بأنّه لا دليل في الآية على دفع وردّ قول الشّافعيّ، بل هي حجّة له لا عليه؛ وذلك لأنّ الواو ليست عاطفة؛ لتخالف الجملتين الاسميّة والفعليّة، وليست استئنافيّة أيضا؛ لأنّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي لها أن تكون حاليّة، فتكون جملة الحال مقيّدة للنّهي، والمعنى " لا تأكلوا منه حال كونه فسقا"، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا. والفسق قد فُسِّر بقوله تعالى:﴿ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ سورة الأنعام -145- ،

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص134، الهامش.

(2) ابن جني أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، 1413هـ/ 1993م، ص253-254.

والمعنى لا تأكلوا منه إذا سمّي عليه غير اللّه، وهذا ما لخّصه ووضّحه ابن هشام من قول الرّازي.

يقول ابن هشام : ولو أبطل الفخر الرّازي العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابا، بمعنى أنّ هذا النّوع من العطف ممنوع لتخالف الجملتين الاسميّة والفعليّة عند الرّازي، ولمنع عطف الخبر على الإنشاء عند ابن هشام[1] .

13. العطف على معمولَيْ عاملين[2] :

أمّا قولهم العطف "على عاملين" ففيه تجوّز بالحذف، وإنّما الحديث يكون على معمولَيْ عاملين :

- **المسألة الأولى:** فقد أجمع النّحاة على جواز العطف على معمولَيْ عامل واحد، نحو: "إنّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ"، فكلاّ من " عمرو وجالس" معطوفان على " زيد وذاهب"، والعامل فيهما هو "إنّ".
- **المسألة الثّانية:** ويجوز العطف على عدّة معمولات لعامل واحد، نحو:" أعلم زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا"، بعطف المعمولات " أبو بكر، خالدا، سعيدا، منطلقا" على المعمولات " زيد، عمرًا، بكرًا، جالسًا".
- أجمع النّحاة على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو: "إنّ زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرٍو وأخاك غلامه بكرٍ"، فالعوامل في المثال هي: إنّ، ضارب، ولام الجرّ"، وبالتّالي يمتنع عطف "أخاك، غلامه، بكر" على " زيدا، أبوه، عمرو".
- **المسالة الرّابعة:** أمّا العطف على معمولَيْ عاملين فبشروط[3] :

- إن لم يكن أحد العاملين جارّا ، فهو ممتنع إجماعا من وجهة رأي ابن مالك، نحو: "كان آكلاً طعامَك عمرٌو وتمرَك بكرٌ""، ولكن ابن هشام يردّ هذا الشّرط ويجوّز

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2 ، ص134

(2) المرجع نفسه، ج2 ، ص134

(3) المرجع نفسه، ج2 ، ص134

المسألة، بل هذا العطف جائز مطلقا حسبما نقل الفارسيّ عن جماعة من النّحاة وقيل أنّ منهم الأخفش.

- وإن كان أحدهما جارّا ففيه شرطان أيضا:

- إن كان الجارّ مؤخّرا نحو:"زيدٌ في الدّار والحجرةِ عمرٌو"، فعند المهدويّ ممتنع إجماعا، وهو رأي مردود عند ابن هشام، وجائز عند الجماعة التي رفضت شرط وجود الجارّ.
- وإن كان الجارّ مقدّما، نحو:" في الدّار زيدٌ وعمرٌو الحجرة"، فممتنع عند سيبويه والمبرّد وابن السّرّاج وهشام، ومجاز عند الأخفش والكسّائيّ والفرّاء والزجّاج.

واشترط فيه قوم ومنهم الأعلم وقالوا: إن ولِيَ المخفوض العاطف كما جاء في المثال" في الدّار زيد والحجرة عمرو"، جاز؛ لأنّه كذا سُمِع. والشّرط الثّاني هو تعادل المتعاطفات. وبالتّالي إذا اختلّ فيه أحد الشّرطين امتنع، نحو:" في الدّار زيدٌ وعمرٌو الحجرة"؛ لأنّ المخفوض لم يلِ العاطف مباشرة. وفي القرآن الكريم مواضع يدلّ ظاهرها على عكس ما جاء، قاله سيبويه، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝٥﴾ سورة الجاثية-05/03-.

- أمّا "آيات" الأولى فمنصوبة إجماعا؛ لأنّها اسم "إنّ"، وأمّا "آيات" الثّانية والثّالثة، فقرأها حمزة والكسّائيّ بالنّصب، وقرأها باقي القرّاء بالرّفع. فلو جئنا إلى "آيات" الثّانية وحاولنا توضيح العطف في المسالة في كونها منصوبة مرّة ومرفوعة مرّة أخرى لوجدنا:

- ففي حال كونها منصوبة تكون معطوفة على آيات" الأولى والتي هي اسم "إنّ"، وتعطف العبارة "في خلقكم" على العبارة "في السّماوات"، وهذا تجويز العطف على معمولي عامل واحد.

- وفي حال كونها مرفوعة، فاحتمال أن تكون مبتدأ، و"في خلقكم" خبر مقدّم، وهذه الجملة معطوفة على الجملة المتقدّمة، وتكون حينئذ من باب العطف على الجمل.

أمّا ما تعلّق بـ "آيات " الثّالثة، فيستدلّ عليها بجواز المسألة، أي بجواز العطف على معمولَيْ عاملين أحدهما حرف جر متقدّم.

ففي حالة نصب "آيات" الثّالثة، فحينئذ تعطف على "آيات" الأولى، وتعطف "تصريف الرّياح" على "السّماوات"، بحضور العاملين " إنّ و في"، فيتحقّق عطف معمولي عاملين.

وأمّا في حالة رفع "آيات"، فتعطف على محلّ "إنّ واسمها" وهو المبتدأ، وتعطف "تصريف الرّياح" على "السّماوات"، والعاملان هما الابتداء وحرف الجرّ، وتتحقّق المسألة. وأجيب عن هذه التّخريجات بثلاثة أوجه[1] :

- **الوجه الأوّل:** يرى أنّ حرف الجرّ "في" مقدّر، وهو العامل، والدّاعم لهذا الطّرح قراءة عبد اللّه بن مسعود يصرّح فيها بحرف الجرّ "في"، وعلى هذا الأساس تكون الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو "إنّ"، وبالتّالي تكون المسألة قد خرجت من كونها عطفا على معمولي عاملين إلى العطف على عامل واحد.
- **الوجه الثّاني:** انتصاب "آيات" الثّالثة لأنّها توكيد لـ "آيات" الأولى، ورفعها باعتبارها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هي آيات"، وبالتّالي "في" ليست مقدّرة، وعلى هذا الوجه تكون "تصريف الرّياح" معطوفة على "السّماوات" و على هذا تخرج المسألة من العطف على معمولي عاملين إلى العطف على معمولي عامل واحد وهو"في".
- **الوجه الثّالث:** ذكره الشّاطبيّ وهو خاص بالنّصب في "آيات" الثّالثة؛ إذ هذا الوجه يتأسّس على إضمار "إنّ" و"في"، والتّقدير: إنّ في تصريف الرّياح آياتٍ لقوم يعقلون". ولكنّه طرح بعيد من وجهة رأي ابن هشام.

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص134-135.

ومن المواضع التي تخرج عن قول سيبويه ما جاء في قول الشّاعر:

- هَوِّنْ عَلَيْكَ ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
- فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُهَا وَلاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

فـ "قاصر" معطوفة على مجرور الباء "آتيك"، و "مأمورها" معطوف على مرفوع ليس "منهيها"، وبالتّالي تتحقّق مسألة عطف معمولي عاملين. أمّا إذا كان "مأمورها" فاعلا لاسم الفاعل "قاصر"، لزم عدم العطف على المخبر عنه "منهيها"؛ إذ التّقدير حينذاك "فليس منهما بقاصر عنك مأمورها"، وبهذا يكون ابن هشام قد وضّح الوجهين المحتملين.

ولكن يبدو أنّ في المسألة اشتباه؛ إذ إنّ الضّمير الذي في "مأمورها" يعود على "الأمور" المحذوفة وليس على المخبر عنه "منهيها"، وكذلك الضمير في "منهيها"، وبالتّالي يتعذّر العطف على معمولي عاملين، والتّقدير للبيت:

- فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُ الأمور وَلاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُ الأمور

وللعلم فإنّ الزّمخشريّ[1] من أولئك الذين منعوا العطف على معمولَيْ عاملين مطلقا سواء بوجود الجارّ أو بدونه، ولذلك اتّجه له أن يسأل في قوله تعالى:﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝٤ ﴾ سورة الشمس-04/01- ، فقال: فإن قلتُ: نصب "إذا" فمعضل؛ لأنّك إن جعلت الواوات عاطفة اعترفت بوجود العطف على معمولي عاملين، بمعنى أنّ "إذا" معطوفة على "إذا" المنصوبة بفعل القسم، والمجرورات معطوفة على "الشّمس" المخفوضة بواو القسم. قال: وإن جعلت الواوات للقسم وقعت فيما استكرهه الخليل وسيبويه؛ وهو حاجة كلّ قسم إلى جواب يخصّه، ثمّ أجاب بأنّ فعل القسم لمّا كان لا يُذْكَر مع واو القسم بخلاف الباء، صارت هذه الواو هي النّاصبة لأنّها نابت عن فعل القسم، وفي نفس الوقت هي الخافضة لأنّها حرف جرّ وبالتّالي يتحقّق العطف على معمولي عامل واحد.

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق،ج06، ص381.

وقد أيّد ابن الحاجب هذا الطّرح ووصف الزّمخشريّ بالقوّة في استنباط المعاني الدّقيقة، ولكنّه اعترض عليه من جانب آخر وفي آيات أخرى في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ سورة التكوير -18/15- ، بأنّ الجارّ هي الباء، وقد صرّح معها بفعل القسم الذي عمل النّصب في "إذا"، وبالتّالي انتفت قصّة الباء النّاصبة الخافضة، فتتحقّق مسألة العطف على معمولَيْ عاملين.

والخلاصة التي يراها ابن هشام والتي مفادها العطف على معمولي عاملين إذا دخل حرف الجرّ في مثل:" في الدّار زيد والحجرة عمرو"، قد تحقّقت في الآيات السّابقة والأبيات الشّعريّة المقدّمة ولا إشكال في ذلك. ويختم مبحثه هذا بالرّدّ على ابن الخبّاز الذي اخذ جواب الزّمخشريّ وجعله قولا مستقلاّ، فقد قال في كتاب النّهاية: وقيل إذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم وبالتّالي ينوب عنه الواو، ولهذا جاز العطف في نحو قوله تعالى:﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ٢﴾ سورة الليل- 02/01- ، والشكّ عند ابن هشام[1] أنّ هذا رأي الزّمخشريّ لا غير، وينبغي له أن يقيّد الحذف بالوجوب.

- **الجانب التّعليميّ في مسائل العطف:**

- موضوع العطف بالغ الأهميّة في النّحو العربيّ لأنّه من المسائل التي يكثر دورها واستعمالها في إنشاء الكلام العربيّ، فقد عني بها النّحاة العرب، وافردوا لها بابا كاملا، حصروا فيه أدوات العطف، وفصّلوا القول في معاني هذه الأدوات، وفي أحكام العنصر المعطوف من حيث طبيعته وخصائصه. وعالج البلاغيون العرب مواطن الفصل في مقابل مواطن الفصل، معتنين على الخصوص بالضّوابط التي يخضع لها عطف الجمل من حيث دلالتها ونمطها. فلعطف النّسق عنصران أساسيان: أحدهما:

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2 ، ص134-135.

توسّط أحد حروف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه، وثانيهما: تشريك الأوّل مع الثّاني من حيث لفظه أو من حيث لفظه وحكمه، حيث يعطف بين اسمين أو فعلين، أو جملتين كاملتين.ويركّز البلاغيون العرب حين يتعلّق الأمر بالجمل على التّشريك في المعنى أو ما يسمّيه السّكّاكيّ الاتّحاد بين المتعاطفين على أساس وجود جامع عقليّ أو وهميّ أو خياليّ[1] . ولهذا السّبب ولكثرة اختلاف النّحاة في مسائله اختاره ليكون أحد موضوعات الباب الرّابع.

- **من السّمات التّعليميّة** التي لمسناها في هذا المبحث، هو لجوء ابن هشام إلى شرح المصطلحات الصّعبة والتي قد تعيق المتعلّم من فهم المسالة النّحويّة، ففي البيت الشّعريّ مثلا يشرح بعض هذه المصطلحات:

– وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

فيقول: النيرب هو النميمة، والمنمش هو كثير النّميمة، والمنمل: المفسد لذات البين.

- يلجا إلى الاستدلال وشرح آيات قرآنيّة بآيات قرآنيّة أخرى، وهذا ما يسمّى بتفسير القرآن بالقرآن.
- يلجا ابن هشام إلى التّقسيم المنهجيّ لعرض المادّة النّحويّة في شكل هيكل شجريّ؛ فكلّ عنوان يتفرّع إلى عناوين فرعيّة ، وكلّ فرع على فروع، والفروع إلى شروط وهكذا.
- يلجأ إلى عقد تنبيهات كفصول خاصّة ببعض الموضوعات أو أجزاء المسائل التي تثار حولها التّساؤلات، فيعرض فيها الاختلافات المتوقّعة حتّى يستوفي الطّالب حقّه من الفهم.
- يتتبّع المسالة النّحويّة عند النّحاة الآخرين، وفي التّفاسير القرآنية ليدرسها من كلّ جوانبها، فيعرض للطّالب وجهات النّظر المختلفة ممّا يدرّب عقله على التّحليل والاستنباط.

(1) المتوكّل أحمد، مسائل النّحو العربيّ في قضايا الخطاب الوظيفيّ، مطبعة الكتاب الجديد المتّحدة، ط1، 2009، ص26.

- يعرض آراء النّحاة بأدلّتها دون تصرّف، ويقبل بعدها ما يوافق رأيه، ويردّ ما يخالف فكره بالأدلّة والبراهين من القرآن والأمثال والشّعر دون تجريح أو تهكّم. ففي مسألة عطف الإنشاء على الخبر وبالعكس يذكر أوّلا المجوّزين للمسألة والأدلّة التي تدعمهم، ثمّ المخالفين لها، ثمّ يبدأ في عرض رأيه في المسألة.
- ابن هشام لا يتعصّب لرأي، بل يقدّم ما يراه ويطمئنّ إليه ويستدلّ عليه، وبشيء من التّواضع يختتم كلامه دائما بعبارة "اللّه أعلم"؛ فرأيه صحيح يقبل الخطأ، ورأي أنداده خطأ يحتمل الصّواب.

14. المواضع التي يعود الضّمير فيها على متأخّر لفظا ورتبة[1] :

عند النّحويّين قاعدة نحويّة مفادها أنّه لا يجوز أن يعود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة، مع إمكان تقديمه والإبقاء على المعنى المراد. ففي قوله تعالى مثلا:﴿۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾ سورة البقرة- 124- ، لا يمكن أن يعود الضّمير الذي في الفعل "ابتلى" على متأخّر، لأنّ بإمكاننا تقديم هذا المتأخّر مع الإبقاء على المعنى المراد، فلو قدّرنا لقلنا:" وإذ ابتلى ربّ إبراهيم إبراهيم بكلمات" دون تغيير في المعنى.

ولكن في حال تعذّر تقديم المتأخّر والإبقاء على المعنى، جاز أن يعود الضّمير على هذا المتأخّر، وقد حدّد ابن هشام هذه المواضع بسبعة هي:[2]

- **الموضع الأوّل:** أن يكون الضّمير العائد على متأخّر مرفوعا بنعم وبئس، ولا يفسّر إلاّ بتمييز، نحو: "نعم رجلا زيدٌ، وبئس رجلا عمرٌو"، ففي الفعلين "نعم وبئس"، ضمير مرفوع بهما يعود على متأخّر يفسّره التّمييز الذي لا يمكنه التّقدّم عليه؛ لأنّ المفسِّر يستحيل أن يتقدّم على المفسَّر. وتقدير الكلام:' نعم هو رجلا زيد، وبئس هو رجلا عمرو". ويلحق بهذين الفعلين صيغة "فَعُلَ" الذي بمعنى المدح والذّمّ، نحو: ﴿سَآءَ

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص137

(2) المرجع نفسه، ج2، ص137.

مَثَلاً ٱلْقَوْمُ﴾ سورة الأعراف -177- ، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ سورة الكهف -05- ، و"ظرُفَ رجلاً زيدٌ". ففي كلّ من الأمثلة الثّلاثة ضمير مستتر يعود على متأخر يفسّر بالتّمييز [1] .

ولكن ككثير من المسائل النّحويّة تثار حولها خلافات، فيعرض ابن هشام هذه الخلافات بأدلّتها، ثمّ يردّها أو يؤيّدها بالحجّة البيّنة والدّليل الدّامغ . فالفرّاء والكسّائي وهما زعيما المدرسة الكوفية، يخالفان هذا الطّرح ويعلنان أنّ المخصوص بالمدح أو الذّمّ هو الفاعل ولا ضمير في الفعل يعود على متأخّر.

ولكن هذا الكلام مردود -من وجهة رأي ابن هشام- بدليل دخول كان على هذا الذي يسمّونه فاعلا، والنّاسخ لا يدخل على فاعل، كما أنّ هذا الأخير قد يحذف والفاعل لا يحذف لأنّه عمدة، كما في قوله تعالى:﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً ﴾ سورة الكهف -50- .

الموضع الثّاني: أن يكون هذا الضّمير مرفوعا بأوّل المتنازِعين، المعمل ثانيهما، في نحو قول الشّاعر:

- جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلاَّءَ؛ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

فلو جئنا إلى تطبيق القاعدة على المثال لوجدنا أنّ "الواو" في العامل الأوّل "جفوني" ضمير رفع يعود على متأخّر لفظا ورتبة وهو "الأخلاّء"، والعامل في هذا المتأخّر "الأخلاّء" هو العامل الثّاني " أجفُ". ولا يمكن لهذا المتأخّر أن يتقدّم على الضّمير العائد عليه؛ لأنّه معمول العامل الثّاني.

والكوفيون يمنعون هذا التّخريج، ويقول الكسّائي بحذف الفاعل الذي في العامل الأوّل، فعوض أن نقول "جفوني"، نقول "جفاني"، فأين فاعل جفاني؟ يقول الفاعل محذوف لدلالة "الأخلاّء" المتأخّرة عليه. ويعود الإشكال من جديد وهو دلالة المتأخر على متقدّم.

(1 الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج03، ص565.

وقال الفرّاء يفسَّر ويؤخّر عن المفسِّر، كقولنا:" جفاني ولم أجف الأخلاء هم" مثلا، فإنّ استوى العاملان في طلب الرّفع، وكان العطف بالواو، نحو:" قام وقعد أخواك"، فهو – عنده – فاعل بهما.

الموضع الثّالث: أن يكون الضّمير مخبرا عنه فيفسّره خبره، نحو قوله تعالى:﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا ﴾ سورة الأنعام –29– ، فـ "هي" مبتدأ ، والمفسّر الذي يبيّن ويوضّح المبتدأ الضّمير هو "حياتنا الدّنيا، وهو متأخّر عن المبتدأ.

يقول الزّمخشريّ[1] : هذا ضمير لا يُعْلَم ما يعني به إلاّ بما يتلوه، وأصله "إن الحياة إلاّ حياتنا الدّنيا"، ثمّ وضع "هي" موضع الحياة؛ لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها". ومن الأمثلة التي يقدّمها الزّمخشريّ أيضا في هذا الباب، "هي النّفس تحمل ما حمّلت"، ونحو: "هي العرب تقول ما شاءت".

موطن الشّاهد "هي النّفسُ"، ووجه الاستشهاد عودة الضّمير "هي" على متأخّر لفظا ورتبة، وهو النّفس، وهذا الضّمير "مبتدأ"، والنّفس خبره ففسّره ووضّحه"[2].

والوجه الإعرابيّ الثّاني؛ أن تكون "هي" مبتدأ أوّلا، والنّفس مبتدأ ثانيا، وجملة "تحمل ما حمّلت" خبر المبتدأ الثّاني، والجملة الاسميّة "النّفس تحمل ما حمّلت" خبر المبتدأ الأوّل. ويمدح ابن مالك الزّمخشريّ قائلا:" وهذا من جيّد كلامه"، ولكن ابن هشام يردّ عليه بقوله:" ولكن في تمثيله "بهي النّفس"، و"هي العرب"، للدّلالة على عودة الضّمير فيه ضعف؛ لإمكان جعل النّفس والعرب بدلين، و"تحمل"، و"تقول" خبرين. ويضعّف أيضا قول ابن مالك؛ لإمكان وجود وجه آخر في المثالين لم يذكره، وهو كون "هي" ضمير القصّة أو الحكاية أو الشّأن.

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج02، ص336.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص138.

الموضع الرّابع: أن يكون الضّمير العائد، ضمير الشّأن والقصّة؛ وهو ضمير يلزم صيغة الإفراد، ولا يؤكّد ولا يعطف عليه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر إلاّ بجملة اسميّة خبريّة، ويدلّ على معنى الشّأن، ويأتون به بغرض توجيه الأسماع، أو إزالة الإبهام، ويكون في صدر الجملة ويكون مبتدأ لها وتقع هي خبرا عنه، ولا يجوز تقديمها عليه وتكون مفسّرة له"[1] وهو ضمير الشّأن عند البصريين، وضمير القصّة وضمير الأمر وضمير الحديث وضمير المجهول عند الكوفيين[2]. نحو:﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ سورة الإخلاص-01-، ونحو: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ سورة الأنبياء -97، والكوفيّ يسمّيه ضمير المجهول؟ فهذا الضّمير "هو"، و"هي" في الآيتين، مجهول يحتاج إلى تفسير وتوضيح، فتأتي الجملة التي بعده تلعب دور المفسّر والمبيّن. ولو جئنا إلى إعراب ضمير الشّأن في الآية الأولى لقلنا: هو مبتدأ أوّل، واللّه مبتدأ ثانٍّ، وأحد خبر للمبتدأ الثّاني، والجملة الاسميّة "اللّه أحد" خبر للمبتدأ الأوّل. وهذا الضّمير مخالف للقياس من خمسة أوجه[3] :

- **الوجه الأوّل:** أن يعود على ما بعده لزوما؛ إذ لا يجب أن تتقدّم عليه الجملة المفسِّرة أو جزء منها. ولكن ماذا نفعل بدليل ابن السّيرافي الذي يظهر تقدّم جزء من الجملة المفسّرة على ضمير الشّأن في قول الشّاعر؟

- أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

برفع سكران وابن المراغة، " فموطن الشّاهد "أسكران كان ابن المراغة"، ووجه الاستشهاد، أنّ المصنّف قد ذكر البيت هنا ليغلّط ابن السّيرافيّ الذي عدّ "كان" شأنيّة (ضميرها ضمير شأن)، "وابن المراغة سكران" مبتدأ وخبر؛ والجملة في محلّ نصب

(1) عبّاس حسن، النّحو الوافي، مرجع سابق، ج1، ص250.

(2) المرجع نفسه، ص250.

(3) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص139، الهامش.

خبر كان، واسمها ضمير الشّأن المحذوف تقديره "كان هو"، والصّواب أنّ "كان" زائدة، و"ابن المراغة سكران" مبتدأ وخبر"[1] ، وبالتّالي لا علاقة للبيت الشّعريّ بعود الضّمير على متأخّر أساسا.

يقدّم ابن هشام الوجه الإعرابيّ الأشهر فيما يخصّ هذا البيت، بنصب "سكران" على أنّه خبر كان مقدّم، ورفع "ابن المراغة" باعتباره اسم كان، وارتفع "متساكر" باعتباره خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. ويقدّم لنا ابن هشام رواية معكوسة للبيت الشّعريّ؛ بجعل اسم كان مستترا فيها، والتّقدير:" أسكرانُ كان ابنَ المراغة"؛ فـ "سكرانُ" مبتدأ، وكان فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها، وخبرها "ابنَ المراغة"، والجملة المكوّنة من كان واسمها وخبرها في محلّ رفع خبر للمبتدأ "سكران".

- **الوجه الثّاني:** أنّ مفسِّر ضمير الشّأن لا يكون إلاّ جملة، ولا يشاركه في هذا الدّور ضمير، كما جاء في الأمثلة السّابقة. ولكنّ الكوفيّين والأخفش من البصريّين يجوّزون تفسيره بمفرد له مرفوع، نحو:" كان قائمًا زيدٌ، وظننتُه قائمًا عمرٌو". ومقصودهما أنّ ضمير الشّأن المستتر في كان والهاء المتّصلة "بظنّ"، يفسّرهما اسم الفاعل الذي بعدهما؛ لأنّه يملك مرفوعا، لأنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله ويعمل الرّفع في الفاعل؛ ولكن ابن هشام يرى في حال سماع هذا الكلام من العرب فله **تخريجان:**
- **الأوّل:** المرفوع في المثالين "زيد" و"عمرو" خرّجا على أنّهما مبتدأ، واسم كان المستتر في المثال الأوّل، والضّمير الذي في ظننته في المثال الثّاني، يعودان على المبتدأين، وبهذا نقول أنّ الضّمير عاد على متأخّر لفظا لا رتبة؛ لأنّه في نيّة التّقديم.
- **الثّاني:** إجازة أن يكون الضّمير الذي في المثال الأوّل لا غير اسما لها. وأجاز الكوفيون أن يكون مفسّر ضمير الشّأن أن يكون فعلا مفردا مجرّدا من مرفوعه، نحو:

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص139، الهامش.

"إنّه قام"، و"إنّه ضُرِب"، ولكن هذا القول يطعن فيه من جهتين: كونه تفسير بالمفرد، ولحذْف مرفوعه.

- **الوجه الثّالث:** أنّ ضمير الشّأن لا يُتْبَع بتابع؛ فلا يؤكّد، ولا يُعطف عليه، ولا يُبدل منه.
- **الوجه الرّابع:** أنّه لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه، بمعنى أن يكون الضّمير مبتدأ أو اسما لأحد النّواسخ.
- **الوجه الخامس:** أنّه ملازم للإفراد، فلا يُثنّى ولا يُجمع حتّى وإن فسّرناه بجملتين أو جمل. ولا يمكن الحمل على ضمير الشّأن، إن أمكن أن يكون ضميرا آخر، ولهذا ضُعِّف قول الزّمخشريّ[1] في قوله تعالى:﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ سورة الأعراف -27، على أنّ اسم "إنّ" هو ضمير الشّأن. بينما يرى ابن هشام أنّ اسم "إنّ" يعود على الشّيطان، والدّليل أنّه قرئ " وقبيلَه" بالنّصب، وبالتّالي نكون قد عطفنا على ضمير الشّأن "إنّه وقبيلَه"، وللتّذكير أنّ ضمير الشّأن لا يعطف عليه.

وضُعِّف قول كثير من النّحويّين أنّ اسم "أنَّ" المفتوحة المخفّفة ضمير شأن، والأولى حمله على أنّه ضمير آخر غير ضمير الشّأن إن أمكن. ويؤيّد عدم اعتبار الضّمير بعد أن المخفّفة ضمير شأن قول سيبويه في قوله تعالى:﴿أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ سورة الصافات -105/104- ، إنّ تقديره:" أَنْكَ" بتخفيف "أنّ". وكذلك في المثال:" كتبتُ إليه أن لا تفعل"، إنّه يجزم على النّهي "كتبتُ إليه أنْ لا تفعلْ"، فـ "لا ناهية، وتفعلْ فعل مضارع مجزوم"، وينصب على معنى "لئلاّ" بمعنى "كتبت إليه بأنْ لا تفعل' فـ" تفعلَ فعل مضارع منصوب بأن"، ويرفع على "أنْكَ" بمعنى أنّ الكاف اسم أنّ المخفّفة.

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق،ج02 ، ص436.

الموضع الخامس: أن يُجَرّ الضّمير العائد بربّ ويبيّن ويُفسّر بتمييز، وحكمه ضمير نعم وبئس، في وجوب كون مفسّره تمييزا وكونه مفردا. كقول الشّاعر:

- رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

و"موطن الشّاهد (ربّه فتية)، ووجه الاستشهاد عودة الضّمير المجرور بـ "ربّ" على متأخّر لفظا ورتبة، وهو "فتيةً"، وهذا الضّمير "الهاء"، مجرور لفظا بربّ، مرفوع محلاّ على أنّه مبتدأ، وفتية: تمييزه، فسّره ووضّحه؛ وحكمه حكم ضمير "نعم" و"بئس" في وجوب كون مفسّره تمييزا مفردا مذكّرا"[1] . وزيادة على هاتين الخاصّيتين، فهو كذلك ملازم للتّذكير، فنقول "ربّه" ولا نقول "ربّها"، ويقال "نعمت امرأةً هندٌ"، والكوفيون يجيزون مطابقة الضّمير العائد على متأخّر للتّمييز في التّأنيث والتّثنية والجمع، ولا دليلا سماعيا على هذا الزّعم.

والزّمخشريّ[2] –حسب ابن هشام– يفسّر الضّمير بالتّمييز في غير بابي "نعم" و"ربّ"، وذلك في تفسير قوله تعالى:﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾ سورة البقرة –29– ، فالضّمير في "فسوّاهنّ" ضمير مبهم، وسبع سماوات تفسيره، كقولهم "ربّه رجلاً"، وقيل الضّمير "هنّ" يعود على السّماء، فكيف يعود عليها و"هنّ" تدلّ على جمع، والسّماء مفرد، فقالوا أنّ السّماء في معنى الجنس، وقيل جمع سماءة، والوجه العربيّ هو الأوّل. ويؤوّل تخريجه على أنّ "سبع سماوات" بدل، وظاهر تشبيهه بـ "ربّه رجلا" يأباه.

الموضع السّادس: أن يكون الضّمير العائد مبدلا منه الاسم الظّاهر المفسِّر له، نحو:"ضربْتُه زيدًا"، فالضّمير في "ضربت" يعود على زيد المتأخّر لفظا ورتبة، وبالتّالي فبالإمكان أنّ نجعل هذا المتأخّر بدلا من الضّمير. يقول ابن عصفور: هذا الموضع

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق،ج2، ص140، الهامش.
(2) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق،ج1، ص248.

أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وهو جائز بإجماع النّحاة وفق ما قاله ابن كيسان ونقله عنه ابن مالك.

ومن التّخريجات التي رأوها تلائم هذا الموضع، قولهم:" اللّهمّ صلّ عليه الرّؤوفِ الرّحيم"، كون الهاء التي في "عليه" ، تعود على "الرّؤوف" التي يمكن اعتبارها بدلا من الضّمير. لكنّ الكسّائيّ يعتبر "الرّؤوف" نعتا للضّمير الذي في "عليه"، غير أنّ جماعة النّحويين لا يوافقونه مسألة العطف على الضّمير. ودليلهم لهذا الموضع قول الشّاعر:

- قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

فالضّمير الذي في "تلمه" يعود على متأخّر لفظا ورتبة والذي يعتبرونه بدلا ومفسّرا للضّمير العائد وهو "البائسا". لكنّ سيبويه الذي يرفض هذا الموضع، يعطي تخريجا آخر للشّاهد؛ فـ "البائسا" مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره: "أذمُّ البائسا".

واعتبارهم الضّمائر في الأمثلة التّالية:" قاما أخواك، قاموا إخوتك"، وقمن نسوتك"، تعود على المفسّر الذي بعدها والذي يعرب بدلا من هذه الضّمائر. ورأي آخر يرى أنّ في الأمثلة تقديم وتأخير، فبالتّالي في كلّ مثال مبتدأ وخبر.

وقيل: الألف والواو والنّون أحرف كالتّاء التي في "قامت هند"، وهو الرّأي الصّائب والمختار عند ابن هشام.

- **الموضع السّابع:** أن يكون الضّمير متّصلا بفاعل مقدّم، ومفسّره مفعول به مؤخّر، نحو: "ضرب غلامُه زيدًا"، والتّقدير: ضرب غلام زيدٍ زيدًا. وقد أجيز هذا الموضع من الأخفش وأبي الفتح وأبي عبد اللّه الطّوّال من الكوفيّين، ومن شواهد هذا الموضع قول الشّاعر:

- وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

الشّاهد في قوله "أبقى مجده الدّهر"، ووجه الاستشهاد كون الضّمير المتّصل بـ "مجده"، وهو عائد على المفعول به "مطعما"، المتأخّر لفظا ورتبة "، والذي يفسّر الضّمير المجهول العائد. وكذلك قول الشّاعر:

- كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدِ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

فالضّمير متّصل بالفاعل المقدّم "حلمه" في الشّطر الأوّل، و"نداه" في الشّطر الثّاني، وهو عائد على مفعول به مؤخّر وهو "ذا الحلم" و"ذا النّدى"، وهذا المفعول به المؤخّر يفسّر هذا الضّمير العائد عليه لفظا ورتبة.

وجمهور النّحاة يجعلون من الواجب تقديم المفعول به في النّثر، نحو: ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ سورة البقرة -124- ؛ فالضّمير المتّصل بالفاعل المؤخّر يعود على المفعول به المقدّم لفظا لكنّه مؤخّر رتبة.

ويمتنع بإجماع النّحاة أن يتّصل الضّمير العائد بالمبتدأ، نحو:" صاحبها في الدّار"، ويجوز في حال تقدّم الخبر نحو:" في الدّار صاحبها". كما يمتنع أيضا في نحو:" ضرب غلامها عبد هند"، لتفسيره بغير المفعول؛ إذ من المفروض أن يكون المفعول "هند"، ولكن الضّمير فسِّر بالمضاف. ويجوز في مثل هذه الحالة تقديم المفعول نحو:" ضرب هندا غلامها".

يقول ابن هشام: ولا خلاف في نحو:" ضرب غلامَه زيدٌ"، فالضّمير يعود على متأخّر لفظا لا رتبة وهذا جائز عند النّحاة.

وفي قول الزّمخشريّ[1] في قوله تعالى:﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ﴾ سورة آل عمران -188- ، في قراءة أبي عمرٍو "لا يحسبُنَّهم"، بإبدال ياء بدل التّاء، وبضمّ الباء: إنّ الفعل "يحسبنّ" مسند "للّذين يفرحون"، والمفعول به ضمير محذوف تقديره

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج1، ص673.

"هم"، والأصل:" لا يحسبُنَّهم الذين يفرحون بمفازة" أي " لا يحسبُنَّ أنفسَهم الذين يفرحون فائزين"، و "لا يحسبُنّهم" توكيد. وفي هذه الحالة يعود الضّمير "هم" على متأخّر لفظا "الذين يفرحون"، ولكنه متقدّ رتبة.

ووقع لأبي حيّان مثل هذا في قول القائل:" مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسورًا سرجُها"، فـ "ذاهبة" هي العامل وهي صفة، و "فرسه" هي المفسّر"، و "مكسورًا" حال عمل فيها اسم الفاعل، و"سرجها" نائب فاعل. ففي هذا المثال منع أبو حيّان تقديم الحال "مكسورا" على عاملها "ذاهبة"؛ لأنّ التركيب حينئذ يكون فيه تقديم الضّمير على مفسّره" فرسه". ولو قدّم لكان المثال كالآتي:" مكسورًا سرجُها مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه"، وهو نفسه كقولنا: "غلامَه ضرب زيدٌ". الهاء التي في "سرجها" تعود على "فرسه" المتأخّرة لفظا لكنها متقدّمة رتبة وبهذا يجوز أن يتقدّم صاحب الحال على الحال. وفي نفس الموضوع يصف ابن هشام قول ابن مالك بالسّهو تأدّبا، حين منع من التّقديم في كون العامل صفة في المثال:" مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا رجلها"، بيد أنّه لا خلاف عند النّحاة في جواز تقديم معمول الصّفة عليها من دون الموصوف.

ومن الغريب– حسب ابن هشام– أنّ أبا حيّان صاحب المقالة السّابقة وقع له أنّه منع عود الضّمير على ما تقدّم لفظا وأجاز عوده على ما تأخّر لفظا ورتبة.

أمّا الأوّل فإنّه منع في قوله تعالى:﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ ﴾ سورة آل عمران– 30–، أن تكون "ما " شرطيّة؛ لأنّها تحتاج إلى جواب شرط، و"تودّ" هي دليل على جواب الشّرط وليست جوابه، وبالتّالي فهو محذوف لكون جواب الشّرط يكون مجزوما لا مرفوعا، وعليه يجب أن يكون دليل الجواب في نيّة التّقديم، فيكون حينئذ الضّمير في "بينه" عائدا على ما تأخّر لفظا ورتبة، وتقدير الآية حسبه:" تودّ لو أنّ بينها وبينه أمدا بعيدا ما عملت من سوء تودّ". ولكن ابن يرى هذا التّخريج عجيبا؛ لأنّ الضّمير يعود

على متقدّم لفظا وليس بنيّة تقدير التّأخير، ولو قدّم "تودّ" لغُيِّر التّركيب ولامتنع ما جاء في المثال المتّفق عليه "ضرب زيدًا غلامُه"، لأنّ "زيدٌ" في نيّة التّأخير.

والثّاني وهو إجازة عود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة[1] ، فإنّه قال في قوله تعالى:﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ سورة يوسف -35-، أنّ الفاعل في بدا عائد على السّجن المتأخّر لفظا ورتبة ومفهومه من "ليسجُنُنَّه".

- الجانب التّعليميّ في المسألة:

- مسألة الضّمير وعوده على متقدّم مشهور وهو المطلوب، ولكن خروجه عن الأصل ولكن مسألة خروجه عن الأصل وعوده على متأخّر تحتاج إلى تدقيق وتفصيل، ولذلك رأى ابن هشام أنّها يجب أن تدخل ضمن موضوعات الباب الرّابع، لغموض بعض جزئياتها من جهة، ولكونها تشكّل عائقا أمام الطّالب المتوقّع ثانيا.
- حدّد ابن هشام عناصر هذه المسألة في سبعة مواضع، كلّ موضع يعرف خلافات نحويّة، يتعرّض إليها ابن هشام، بالأمثلة والأدلّة التي تدعم هذا الرّأي أو ذاك، والغرض من هذا إظهار الآراء المختلفة للمسألة الواحدة.
- الكثير من هذه المسائل تحتمل أوجها إعرابيّة مختلفة، فيقوم ابن هشام بتعريف المتعلّم بها، حتّى يضع في حسبانه دراسة المسألة من كلّ جوانبها، ولا يكتفي بزاوية واحدة، ومن أمثلة ذلك في هذه المسألة، إعراب المثال: هي النّفس تفعل ما فعلت"، فمن يعرب "هي النّفس" مبتدأ وخبرا، ومن يعرب "هي" مبتدأ أوّل، و"النّفس" مبتدأ ثان، واحتمال أن تكون "النّفس" بدلا من هي، ومن يعرب "هي" ضمير القصّة وهكذا.
- من الطّرق التّعليميّة التي يلجأ إليها ابن هشام كثيرا، قضيّة التّقدير، وذلك بإعادة التركيب إلى أصله، فيتبيّن للمتعلّم التّركيب من زاويته الحقيقيّة، فيستطيع حينئذ أن يتصوّر الإعراب الصّحيح لهذا التّركيب.

(1) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط ، مرجع سابق،ج05 ، ص306.

- في كثير من الأحيان، يستعين ابن هشام بالتّطبيق الإعرابيّ، فيكون بذلك قد جعل المتعلّم يعتمد نموذجا إعرابيّا يحتذي به.
- يستعمل ابن هشام في مناقشة مسائله النّحويّة على الشّواهد القرآنيّة، ومن القراءات المختلفة، والوصول بالمتعلّم إلى فهم وإعراب القرآن الكريم.

15. شرح حال الضّمير المسمّى فصلا وعمادا[1] :

ضمير الفصل عند البصريّين أو ضمير العماد عند الكوفيّين " هو ضمير منفصل، يفصل بين ركنَيْ الجملة، يؤتى به بين المبتدأ والخبر المعرفتين، أو بين ما أصلهما مبتدأ وخبر، لتمييز الخبر من التّابع، أي النّعت أو البدل أو الصّفة... ويفيد في الكلام معنى الحصر والتّخصيص، كما يفيد تقوية الكلام وتأكيد معناه"[2] . يقول ابن هشام: والكلام فيه في أربع مسائل:[3]

المسألة الأولى: ما تعلّق بشروطه، وهي ستّة؛ وذلك أنّه يشترط فيما قبله أمران، وفيما بعده أيضا أمران، وفيه هو أمران كذلك.

- يشترط فيما قبله أمران:
- **الأمر الأوّل:** كونه مبتدأ في الحال أو الأصل، نحو:﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ سورة البقرة -05- ، ونحو:﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ سورة الصافات-165- ، وفي قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ سورة المائدة -117- ، ونحو:﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ سورة المزمل-20- ، ونحو قوله تعالى:﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ سورة الكهف-39، فلو تمعنّا في ما قبل ضمير الفصل، لوجدناه مبتدأ أو اسما لناسخ أو مفعولا به أصله

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص143

(2) مطرجي محمود، في النّحو وتطبيقاته، دار النّهضة العربيّة، 2000، ص69.

(3) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص143.

مبتدأ. ففي المثال الأوّل مثلا فصل الضمّير "هم" بين المبتدأ "أولئك" والخبر "المفلحون، وفي المثال الثّاني، ما قبل ضمير الفصل "نحن" اسم إنّ "نا" الفاعلين، والتي أصلها مبتدأ، وفي المثال الثّالث سبق ضمير الفصل أنت"، التّاء المتحرّكة والتي هي اسم كان النّاسخة والتي أصلها مبتدأ، وفي المثال الرّابع، جاء ضمير الفصل بعد "ياء" المتكلّم وهي مفعول به أوّل للفعل القلبي "أرى"، وفي المثال الأخير، جاء ضمير الفصل بعد ضمير "الهاء" في الفعل "تجدوه" وهو الآن مفعولا به أوّل للفعل "وجد" والذي هو في الأصل مبتدأ تقديره "تجدوه هو".

وكدأبه يعرض ابن هشام أيّ خلاف يقع في المسألة، ففي هذه يرى الأخفش أنّه يجوز أن يقع ضمير العماد بين الحال وصاحبها، نحو:" جاء زيد هو ضاحكًا"؛ إذ فصل بين الحال "ضاحكا" وبين صاحب الحال "زيدٌ"، وأتبعوا في هذا قوله تعالى:﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾ سورة هود-78- بنصب "أطهرَ"[1] . على أنّ "أطهرَ" حال، وصاحب الحال الضّمير الذي في بناتي وتقديره "بناتي هؤلاء". ولكن أبا عمرٍو وسيبويه يلحّن صاحب هذه القراءة، وقد خرّجت هذه الآية على أنّ: "هؤلاء بناتي" جملة اسميّة مكوّنة من مبتدأ وخبر، و"هنّ" إمّا توكيد للضّمير المستتر في الخبر، أو هي مبتدأ، و"لكم" الخبر، و"أطهر" حال. وفي هذين التّخريجين نظر، يقول ابن هشام: أمّا **الأوّل:** فلأنّ الخبر "بناتي" جامد غير مؤوّل بالمشتقّ ولا يحتمل الضّمير كما يقول البصريون ، وأمّا **الثّاني:** فلأنّ الحال لا يتقدّم على عاملها الظّرف عند أكثر النّحاة.

- **الأمر الثّاني:** كون ما قبل ضمير الفصل معرفة، فكلّ الأسماء التي قبل ضمير الفصل في الأمثلة السّالفة معرفة. ويرى الفرّاء وهشام ومن تابعهما من الكوفيّين أنّ ما قبل الضّمير قد يكون نكرة، نحو:" ما ظننت أحدًا هو القائمَ"، و"كان رجلٌ هو القائمَ"،

(1) الأندلسي، البحر المحيط، مرجع سابق، ج05، ص245.

وحملوا عليه ما جاء في قوله تعالى:﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٖۚ ﴾ سورة النحل -92- ، فـ "أمّة" نكرة، و"أربى" قدّروها منصوبة باعتبارها خبر كان.

ويشترط فيما بعده أمران:

- **الأمر الأوّل:** كونه خبرا لمبتدأ في الحال أو الأصل، نحو قوله تعالى:﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ سورة البقرة -05- ، وقوله تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ سورة المائدة-117- . فـ "المفلحون خبر الآن، و"الرّقيب" خبر كان وفي الأصل كان خبرا.
- **الأمر الثّاني:** كونه كالمعرفة أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل "أل" التّعريف كما تقدّم في "خيرا"، أو "أقلّ. وشرط الذي كالمعرفة؛ أن يكون اسما، لكن الجرجانيّ يخالف هذا الشّرط ويُلحِق المضارع بالاسم ؛ لأنّه يشبهه، نحو:﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ﴾ سورة البروج -13- ، فالفعل المضارع "يبدئ" يعامله الجرجاني معاملة المعرفة وبهذا يكون "هو " في المثال ضمير فصل، أمّا عند غيره مكن النّحاة فتوكيد لاسم إنّ، أو مبتدأ والمضارع الذي بعده خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر لإنّ. وذهب أبو البقاء مذهب الجرجانيّ في نحو: ﴿وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ سورة فاطر-10- ، باعتبار المضارع "يبور" كالاسم المعرفة. وكذلك ابن الخبّاز عند حديثه عن الاسم الذي كالمعرفة، إذ لا فرق عنده بين أن يكون امتناع "أل" لعارض، كأفعل التّفضيل الملحقة بمِنْ الجارّة، والمضاف كمثلك، وغلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع. وهو ما ذهب إليه السّهيلي في قوله تعالى:﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ﴾ سورة النّجم -45/43-، غير أنّ الأفعال ماضية وليست مضارعة، والأكيد أنّ للسّهيليّ قصد في هذا.

ويفسّر ابن هشام[1] الأفعال في الآية تفسيرا دلاليا يحمل سمة بلاغيّة بعيدا عن الجانب النّحويّ؛ إذ كيف يُذْكَر ضمير الفصل في الآيتين الأولى والثّانية ولا يُذكَر في الثّالثة؟ يقول: إنّ بعض الجهّال من النّاس قد يدّعي ويثبت هذه الأفعال لنفسه، كما فعل النّمرود حين قال: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ سورة البقرة -258- ، أمّا الخلق فلم يدّعيه أحد من النّاس.

وقد يستدلّ لقول الجرجانيّ الدّاعي إلى إلحاق الفعل المضارع بالاسم، بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ﴾ سورة سبأ-06- ، بعطف المضارع "يهدي" على "الحقَّ" المنصوبة، والقصد؛ بما أنّنا عطفا الفعل المضارع على الاسم، فيأخذ خصائصه حينئذ، ويحلّ محلّه ويأتي بعد ضمير الفصل.

- ويشترط له في نفسه أمران[2] :
- **الأمر الأوّل:** أن يكون بصيغة المرفوع ، لا بصيغة المنصوب، فيمتنع نحو:"زيدٌ إيّاه الفاضلُ"، ونحو:" أنت إيّاك العالم"، فالضّميران "إيّاه وإيّاك"، ليسا بصيغة المرفوع بل بصيغة المنصوب، وأمّا نحو:" إنّك إيّاك الفاضل"، فجائز عند النّحاة، ولكن ليس على أساس أنّ "إيّاك" ضمير فصل، بل لأنّه بدل من اسم "إنّ" عند البصريّين، وتوكيد له عند الكوفيّين.
- **الأمر الثّاني:** أن يطابق ضمير الفصل ما قبله؛ فإذا كان للغائب، فمن الواجب أن يكون ما قبله دالاّ على الغائب مثلا، فلا يجوز نحو:" كنتَ هو الفاضلَ"؛ لأنّ "هو" دال على الغائب، واسم كان دال على المخاطب. فلو قيل ماذا نفعل بقول جرير بن الخطفي:

- وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص143.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص144

وكان قياسه "يراني أنا"، فلا تطابق بين "هو" ضمير الشّأن وبين الضّمير "أنا"، وفي المسألة **تخريجات متعدّدة** نوردها كما يلي[1] :

- **التّخريج الأوّل:** أنّه ليس ضمير فصل، بل هو توكيد لضمير الفاعل المستتر في "ترني".
- **التّخريج الثّاني:** قيل بأنّه ضمير فصل، ولكن بتفسير بلاغيّ رائع؛ إذ لمّا كان صديقه بمنزلة نفسه، حتّى إذا كان إذا أصيب كأنّ صديقه هو قد أصيب، فجعل ضمير الصّديق بمنزلة ضميره؛ لأنّه نفسه في المعنى.
- **التّخريج الثّالث:** قيل هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي "يرى مصابي"، والمصاب حينئذ مصدر وليس للشّخص المصاب، كقولهم: "جبر اللّه مصابك" أي: مصيبتك. وبتقدير صفة محذوفة، والتّقدير: "ترى مصابي هو المصاب العظيم". ثمّ يخصّص جزءا من بحثه للتّمثيل للصّفة المقدّرة فيعطي شواهد من القرآن، نحو: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُم بِٱلۡحَقِّۖ﴾ سورة البقرة-71-، أي "الحقّ الواضح، ونحو: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾ سورة الكهف-105- ، أي "وزنا نافعا، وإلا لكفر بمفهوم الظّرف من فهمه فهما سطحيا؛ إذ معناه السّطحي: أنّه لم يأت بالحقّ في السّابق، ولأنّ أعمالهم توزن عليهم بدليل قوله تعالى:﴿وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ سورة الأعراف -09-. وقد يُقْصَد بالوزن لا المعنى الحرفيّ للكلمة ولكن معنى آخر، كالاعتبار مثلا، أي: لا نقيم لهم اعتبارا"، وبالتّالي لا يحتاج إلى تقدير الصّفة. وأجازوا في مسألة الحذف، نحو:" سِير بزيدٍ سير" بتقدير الصّفة وإلاّ انتفت الفائدة، كأن نقول: سير بزيد سير حثيث".
- **التّخريج الرّابع:** وهو زعم ابن الحاجب، أنّ الإنشاد "لو أصيب" بإسناد الفعل إلى ضمير الصّديق" يراني لو أصيب هو المصابا"، وبالتّالي يكون الضّمير "هو" توكيدا

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص145.

لهذا الضّمير الذي في الصّديق، أو لضمير الفاعل المستتر في يرى. ولا اعتراض فيما قدّم في تقدير الصّفة عند ابن هشام.

- **التّخريج الخامس:** على رواية الفعل "تراني" بـ "يراه" و"تراه" بالخطاب، فلا إشكال حينئذ ولا تقدير، وبالتّالي يصير مصابا مفعولا به وليس مصدرا، أي:" تراه لو أصبت هو المصابا"، ولو أنّه قال "يراه" لكان حسنا؛ لأنّ بعضهم لم يطّلع على هاتين الرّوايتين.

المسألة الثّانية: ما تعلّق بفائدة ضمير الفصل، أي لم يُؤتى بضمير الفصل؟ وهي أمور ثلاثة:

- **الفائدة الأولى:** لفظيّة، وهي إعلام السّامع من الوهلة الأولى بأنّ ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سُمِّي فصلا؛ لأنّه فصل بين الخبر والتّابع، وسمّي عمادا؛ لأنّه يعتمد عليه في الكلام. وأكثر النّحاة يعتمدون إعلام السّامع بالخبر كفائدة لفظيّة وحيدة لضمير الفصل. وذكر لفظ التّابع أولى من ذكر أكثر النّحاة الصّفة؛ لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ سورة المائدة -117- ، فلا يمكن اعتبار "الرّقيب" في هذا المثال صفة للضّمير "أنت"؛ لأنّ الضّمائر لا توصف.
- **الفائدة الثّانية:** معنويّة، وهي التّوكيد، ذكره جماعة من النّحاة وبنوا عليه أنّ ضمير الفصل لا يجامع التّوكيد، فهو من سماته التّوكيد، فلا يقال:" زيد نفسه هو الفاضل"؛ ولذلك سمّاه بعض الكوفيّين دِعامة لأنّه يُدعَم بها الكلام ويُقوَّى ويُؤكّد.
- **الفائدة الثّالثة:** معنويّة أيضا، وهي الاختصاص، وكثير من البلاغيّين يقتصر على هذه الخاصّيّة دون غيرها. وذكر الزّمخشريّ[1] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ سورة البقرة-05- ، أنّها تحتوي على كلّ هذه الفوائد مجتمعة، فقال:

(1) الزمخشري، الكشّاف، مرجع سابق، ج 01، ص158..

فائدته الدّلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتّوكيد لما قبله، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره".

ما فائدة ضمير الفصل من الإعراب؟

زعم البصريّون أنّ ضمير الفصل لا محلّ له من الإعراب، فكيف يكون ذلك، أوليس اسما؟ فسيبويه يقول: "وإنّما صار الإضمار معرفة لأنّك إنّما تضمر اسما بعدما يعلم أنّ من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنّك تريد شيئا يعلمه"[1] ، بل ربّما جعله البصريّون بدون محلّ للمهمّة المحدّدة التي جاء بها، ثمّ قال أكثرهم: إنّه حرف ولا إشكال؛ لأنّ الحروف لا محلّ لها من الإعراب، إنهاء لباب الجدال.

وقال الخليل بن أحمد الفراهيديّ: هو اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال، فيمن يراها غير معمولة لشيء، وكـ "أل" الموصولة، "جاء الضّارب، بمعنى جاء الذي ضرب".

وقال الكوفيّون، بل له محلّ، ثمّ قال الكسّائيّ: محلّه بحسب ما بعده؛ فإذا كان الذي بعده مرفوعا فمحلّه الرّفع، وإذا كان الذي بعده النّصب فمحلّه النّصب.

وقال الفرّاء: بل محلّه بحسب ما قبله؛ بمعنى إذا كان بين المبتدأ والخبر فمحلّه الرّفع؛ لأنّ المبتدأ مرفوع، وإذا كان يتوسّط معمولي "ظن"، فمحلّه النّصب، وإذا كان بين معمولَيْ كان فمحلّه الرّفع عند الفرّاء، والنّصب عند الكسّائيّ.

المسألة الرّابعة: فيما يُحتَمَل من الأوجه:

- يحتمل أن يكون ضمير فصل، ويكون مبتدأ في نحو:﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ سورة الصافات-165- ، ونحو:" زيدٌ هو العالمُ، وإنّ عمرًا هو الفاضلُ"، فكلّ الشّروط متحقّقة ليكون ضمير فصل، ويحتمل أن يكون مبتدأ؛ لأنّ ما بعده مرفوع. وعليه تكون "إنّ" أداة توكيد ونصب، و"نا" اسمها، و"نحن" مبتدأ، والصّافّون خبره، وجملة "نحن الصّافّون" في محلّ رفع خبر إنّ. ولا يمكن أن يكون توكيدا في الآية لوجود لام

(1) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص06.

التّوكيد، وفي المثالين الثّاني والثّالث ؛ لأنّه مسبوق باسم ظاهر؛ إذ لا يمكن للضّمير حينئذ أن يؤكّد اسما ظاهرا؛ لأنّه ضعيف والظّاهر قويّ.

- ويصف ابن هشام[1]أبا البقاء بالوهم حين أجاز التّوكيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ سورة الكوثر-03- ؛ إذ لا يمكن للضّمير أن يؤكّد اسما ظاهرا كـ "شانئك"، ولكن ابن هشام يحاول أن يجد له تخريجا لائقا؛ إذ ربّما كان يقصد بأنّه توكيد لضمير مستتر في "شانئك" وليس توكيدا لشانئك نفسها.
- ويحتمل في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ سورة المائدة -109- ، وفي نحو:" أنت أنت الفاضل"، أن يكون فصلا ومبتدأ وتوكيدا لتوافر الشّروط.
- وقد يكون بدلا لمن أجاز إبدال الضّمير من الاسم الظّاهر، في نحو:" إنّ زيدًا هو الفاضلُ".
- ووهم أبو البقاء مرّة أخرى حين أجاز كون الضّمير بدلا في قوله تعالى:﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ سورة المزمل-20- ، أي بدل من الضّمير المنصوب في "تجدوه"، فهذا لا يمكن؛ إذ كيف يبدل ضمير مرفوع من آخر منصوب.
- ومن المسائل التي وردت في كتاب سيبويه، يأتي بها ابن هشام لتدريب المتعلّمين على التّحليل والمناقشة والإعراب خاصّة وأنّ هذه المسائل تحتمل الكثير من الأوجه الإعرابيّة[2] .

"قد جرّبتُك فكنتَ أنتَ أنتَ"، باعتبار الضميرين "أنت أنت" مبتدأ وخبرا، والجملة المكوّنة منهما في محلّ نصب خبر كان. ولو تمّ تقدير الضّمير الأوّل ضمير فصل

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص145

(2) المرجع نفسه ، ج2، ص-146.143

أو توكيد، لقلنا وقتئذ "أنت إيّاك"؛ لأنّ خبر كان منصوب، و"أنت" ضمير رفع، ولا يصلح لهذا الموضع إلاّ ضمير نصب لتستقيم المسألة.

- والضّمير "هي" في قوله تعالى:﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾سورة النحل -92، مبتدأ، لماذا؟ لأنّ وجود اسم ظاهر قبله يمنعه من أن يكون توكيدا، وتنكير هذا الظّاهر يمنعه من أن يكون فصلا، إلاّ عند من يجوّز أن تسبقه نكرة.

وفي الحديث الشّريف:" كلّ مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه أو ينصّرانه"، يحتمل أن يكون للضّمير "هما" عدّة أوجه إعرابيّة نذكرها فيما يلي:

- إن قدّرنا في "يكون" ضميرا يعود على "كلّ" ، يكون "أبواه مبتدأ، و"هما" مبتدأ ثانٍ، و"اللّذان" خبره، والجملة خبر "أبواه".
- وإمّا "هما" ضمير فصل، فتكون "أبواه" مبتدأ، واللّذان خبره، وإمّا "هما" بدل من "أبواه"، و"اللّذان" خبره. وإنّ قُدِّر "يكون" خاليا من الضّمير، فـ "أبواه" اسم يكون، و"هما" مبتدأ أو ضمير فصل أو بدل وعليه:
- فإن كان "هما" مبتدأ، فـ "اللّذان" خبره مرفوع بالألف لأنّه مثنّى.
- وإن كان "هما" ضمير فصل، فـ "اللّذين" خبر يكون منصوب بالياء لأنّه مثنّى.
- وإن كان "هما" بدلا من اسم يكون، فتكون "اللّذين" خبر يكون منصوب بالياء.
- **الجانب التّعليميّ في المسألة :**

- الأكيد أنّ مسألة ضمير الفصل قد تطرّق إليها مؤلّفو ومعلّمو النّحو بطريقة أو بأخرى، ولكن ابن هشام قد تفرّد بدراستها وتقديمها وفق منهجيّة تعليميّة مبتكرة؛ إذ عمد إلى تقسيمها مراعاة لاحتياجات المتعلّم؛ لأنّ هذا الأخير بحاجة إلى كلّ ما يساعده على تبديد الغموض الكامن فيها.

- ممّا يحسب على ابن هشام، أنّه لا يكتفي بالشّاهد أو المثال الواحد، بل تراه يسوق ما يدعم تعلّمات الطّالب بسيل من الدّعائم التّوضيحيّة حتّى يضمن أنّه قد تمكّن من المسألة فعلا.
- إنّ اختيار الشّواهد بدقّة وخاصّة من القرآن الكريم، يعطي انطباعا بأنّ ابن هشام يريد بالمتعلّم أن يكون على دراية بكتاب اللّه وفهم معانيه. كما أنّه يختار الشّواهد الحبلى بالأوجه الإعرابيّة حتّى يتدرّب على الملاحظة والمناقشة والتّحليل والإعراب.
- من اللّمسات التعليميّة في هذه المسألة وغيرها من المسائل، أنّ ابن هشام يستعمل الشّرح الدّلالي كثيرا، أي يلجأ إلى التّخريجات البلاغيّة التي تضفي على الدّرس النّحوي المتعة والحيويّة مثل شرحه للآية الكريمة: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾﴾ سورة النّجم-45/43- ويخرجه لبرهة من الملل الذي قد يصيبه، وبهذا يكون قد تعامل مع الآيات تعاملا مزدوجا تفسيرا وإعرابا[1] .
- تراه يتوقّع غموضا لكلّ جزئيّة فيفرد لها مثالا يشرحها؛ ومن أمثلة ذلك أنّه يشرح كلمة "مصاب" حين تكون مصدرا وحين تكون مفعولا، ويشرح قضيّة حذف الصّفة فيخصّص لها الكثير من الأمثلة، فيضطرّ إلى الكثير من الاستطرادات التي قد تجعل المتعلّم يفقد لفافة الخيط، ولكن هذا الإجراء ضروريّ في تعليم النّحو.

16. روابط الجملة بما هي خبر عنه[2] :

بين المبتدأ والخبر يجب أن يكون هناك ارتباط بينهما، فإذا كان الخبر مفردا فالرّابط واضح، أمّا إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة، فلا بدّ آنئذ أن تحتوي على رابط يربطها بالمخبر عنه.

(1) ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص144.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص144.

وللوقوف على حدود هذه المسألة حدّدها في عشرة روابط: [1]

الرّابط الأوّل: وهو الضّمير، وهو الأصل في الرّبط بين الجملة الخبريّة والمبتدأ، ولهذا يربط حاضرا نحو:" زيدٌ ضربتُه"، فالهاء التي في "ضربته"، ضمير يربط هذه الجملة بالمبتدأ "زيدٌ". ويربط محذوفا مرفوعا، نحو: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ سورة طه-63- ، بتقدير الضّمير "هما" عائدا على المبتدأ، فتقول: "إنْ هذان لهما ساحران"؛ فـ "هذان" مبتدأ، و"هما" مبتدأ ثان، و"ساحران" خبر للمبتدأ الثّاني، والجملة "لهما ساحران" في محلّ رفع خبر للمبتدأ "هذان".

ويربِط محذوفا منصوبا كما جاء في قراءة ابن عامر في سورة الحديد" وكلٌّ وعد اللّه الحسنى" برفع "كلّ". فأين الضّمير الرّابط ؟ بتقديره محذوفا في الفعل "وعد"، فنقول: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ سورة الحديد-10- . ولم يقرأ بالرّفع في سورة النّساء بل قرأ بنصب "كل" شأنه شأن جماعة القرّاء؛ لأنّ قبل هذه الجملة جملة فعليّة فساوى بين الجملتين في الفعليّة، بمعنى: إذا كانت الجملة السّابقة فعلية وجب أن تكون الجملة التي بعدها فعليّة ليحصل تناسب، أي مراعاة لتساوي الجمل. أمّا ابن هشام فيرى تساوي بين جمل عديدة. وإليك الآية كاملة: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ سورة النساء-95-. وهذا ما أغفله النّحاة –بحسب ابن هشام– أي ترجيح النّصب باعتبار الجملة اللّاحقة؛ إذ عطف بين الجمل فكان لزاما تقدير "كلاًّ" مفعولا به مقدّم، أي "وعد الله كلاًّ الحسنى".

وذكروا أيضا رجحان النّصب على الرّفع في باب الاشتغال، في نحو:" قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُه"، بتقدير فعل محذوف عمل النّصب في "عمرا"، والتّقدير:"أكرمت عمرًا

(1)ابن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص147.

أكرمته"، وقد فعلوا هذا لتتناسب الجملتان الفعليتان. ولكنّهم أغفلوا ذلك في نحو:" زيدٌ ضربتُه وأكرمت عمرًا"، إذ لا فرق بينهما.إذ كان عليهم نصب "زيد" ليحصل هذا التّناسب.

وكذلك في قول الشّاعر أبي النّجم:

- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

برفع "كلّ" وتقدير ضمير منصوب عائد على المبتدأ "كلّ" تقديره "لم أصنعه". والشّاهد: (كلّهُ لم أصنع). ووجه الاستشهاد: "ارتفاع "كل" على أنّها مبتدأ، والجملة بعده خبر عنه، والجملة "كلّه لم أصنع" في محلّ نصب صفة لـ"ذنبا"[1] ، ولا يجوز أن تنصب "كل" على أنّها توكيد لأنّه لا يصح كون "ذنبا" نكرة، ولو نصبناه على أنّه مفعول به مقدّم للفعل "أصنع"، لكان فاسدا من ناحية المعنى؛ فبرفع "كل" ينفي صنعه لكافة الذّنوب، وبنصبها، يقرّ بارتكاب بعضها، ولكان ضعيفا أيضا من حيث الصّناعة النّحويّة؛ لأنّ من حقّ "كل" المتّصلة بالضّمير ألاّ تستعمل إلاّ توكيدا أو مبتدأ، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ سورة آل عمران -154- ، بنصب "كلّ" ورفعها. وقرأ جماعة من القرّاء ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ سورة المائدة -50- ، برفع "حكم"، والضّمير العائد نقدّره في الفعل "يبغون" أي "يبغونه". وعلى هذا يكون "حكم" مبتدأ وهو مضاف، و"الجاهلية" مضاف إليه، و"يبغون" جملة فعلية مكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به مقدّر محذوف يربط الجملة الخبرية هذه بالمبتدأ "حُكْمْ".

ويربط الضّمير محذوفا مجرورا نحو:" السّمنُ منوان بدرهم"، بتقدير ضمير مجرور يعود على المبتدأ، وتقدير الجملة " السّمنُ منوان منه بدرهم"، فـ"السّمن" مبتدأ أول، و"منوان" مبتدأ ثان، "بدرهم" خبر المبتدأ الثّاني، والجملة خبر المبتدأ الأوّل.

ونحو قول امرأة تمدح زوجها " زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ والرّيحُ ريحُ زرنبٍ"، بتقدير ضمير مجرور يعود على المبتدأ أي: " المسّ منه" و"الرّيح منه". ولهذا فـ "زوجي" مبتدأ،

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص147، الهامش.

و"المسُّ" مبتدأ ثانٍ، و"مسّ" خبر المبتدأ الثاني وهو مضاف و"أرنب" مضاف إليه، والجملة الاسميّة "المسّ مسّ أرنب" في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل "زوجي".

ولكن يوجد رأي آخر لا يقول بوجود ضمير محذوف مجرور، ولكن "أل" التّعريف التي في "المسّ" و"الرّيح" تنوب عن الضّمير .

مثال آخر للضّمير المحذوف المجرور في قوله تعالى:﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ سورة الشورى-43- .

أي" إنّ ذلك منه لمن عزم الأمور"، ولا بدّ من تقدير هذا الضّمير حتّى وإنْ خُرِّج هذا المثال على عدّة أوجه إعرابيّة[1] :

- **التّخريج الأوّل:** بتقدير اللّام للابتداء، و"من" موصولة، والجملة "إنّ ذلك لمن عزم الأمور" خبر للمبتدأ "من" الموصولة، وبتقدير ضمير محذوف مجرور.
- **التّخريج الثّاني:** بتقدير اللّام للابتداء، و"من" شرطيّة، والجملة خبر للمبتدأ، أو فعل الشّرط هو الخبر وهو الأصحّ عند ابن هشام؛ لأنّ جملة جواب الشّر يلزمها الفاء الرّابطة أو أن تُسبَق بإذا الشّرطيّة.
- **التّخريج الثّالث:** بتقدير اللّام موطّئة للقسم، أي هذه اللّام تحلّ محلّ فعل القسم، وبالتّالي تحتاج إلى جواب القسم، والجملة هي جملة جواب القسم في اللّفظ، وجملة جواب الشّرط في المعنى. ولهذا يردّ ابن هشام قول أبي البقاء والحوفيّ بأنّ الجملة "إنّ ذلك لمن عزم الأمور"، جملة جواب الشّرط؛ لأنّها اسميّة من جهة، ولأنّ إضمار الفاء لا يكون إلاّ في الشّعر، ولهذا وجب على قولهما أن تكون اللّام للابتداء، لا للتّوطئة.

وبعد الحديث عن الضّمير الرّابط بين الجملة الخبريّة والمبتدأ، ينبّه إلى وجود مواضع يكون فيها الضّمير حاضرا، ومع ذلك لا يحصل الرّبط، وقد حصرها في **ثلاث مسائل:**

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص1.

- **الأولى:** أن يكون الضّمير معطوفا بغير الواو، نحو:" زيدٌ قام عمرٌو فهو"، أو ثمّ هو، فلا يمكن للضّمير "هو" أن يكون رابطا ؛ لأنّ الجملة معطوفة بغير الواو.
- **الثّانية:** أن يُعاد العامل، نحو: "زيدٌ قام عمرو وقام هو"، لا يمكن للضّمير أن يربط لوجوده في جملة أخرى لا علاقة لها بالأولى.
- **الثّالثة:** أن يكون الضّمير بدلا، نحو:"حسنُ الجارية الجاريةُ أعجبني هو". فـ "هو" بدل اشتمال من الضّمير المستتر العائد على الجارية ، وهو في التّقدير كأنّه عائد على جملة أخرى. إلاّ إذا كان العامل في البدل نفسه في المبدل منه فذلك جائز في النحو.

الرّابط الثّاني: وهو اسم الإشارة في نحو قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ سورة الأعراف -36-، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ سورة الأعراف -42- ، وفي قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولاً﴾ سورة الإسراء-36- ؛ فالرّابط بين الجمل الخبريّة في الأمثلة الثّلاثة هو اسم الإشارة. واحتمال أن يكون هو الرّابط في نحو قوله تعالى:﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ سورة الأعراف -26- ، لإمكانية حلوله بدلا أو عطف بيان؛ فـ "لباس" مبتدأ وهو مضاف و"التّقوى" مضاف إليه، "ذلك" مبتدأ ثانٍ، "خير" خبر المبتدأ الثّاني، والجملة الاسميّة "ذلك خير" في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل. واشترط ابن الحاج أن يكون المبتدأ في المسألة اسما موصولا أو موصوفا، وأن يكون اسم الإشارة للبعيد؛ ولهذا امتنع الرّابط في نحو:" زيدٌ قام هذا"؛ لكون المبتدأ ليس موصولا أو موصوفا، زيادة على أنّ اسم الإشارة دالّ على القريب.

وجوّز الفارسي كون اسم الإشارة في الآية الكريمة :" ولباس التّقوى ذلك خير" صفة للمبتدأ "لباس التّقوى"، وسار على منواله جماعة من النّحاة منهم أبو البقاء، غير أنّ الحوفيّ ردّ زعمهم بحجّة أنّ اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى الاسم المحلّى بالألف واللّام.

الرّابط الثّالث: إعادة المبتدأ بلفظه، ويكثر وقوع ذلك في مقام التّهويل والتّفخيم، نحو قوله تعالى:﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾ سورة الحاقة-2/1- ، ونحو: ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ سورة الواقعة -27- ، فـ"الحاقّة" مبتدأ، و"ما" مبتدأ ثانٍ، و"الحاقّة" خبر للمبتدأ الثّاني، والجملة "ما الحاقّة" خبر للمبتدأ الأوّل. وقول الشّاعر في نفس السّياق:

- لاَ أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

فموطن الشّاهد: (لا أرى الموت يسبق الموت)، ووجه الاستشهاد: وقوع جملة (يسبق الموت شيء) مفعولا ثانيا للفعل "أرى"، ومفعولا "أرى" أصلهما مبتدأ وخبر؛ فلذا تحتاج الجملة الحالّة محلّ الخبر إلى رابط، فكان ذلك الرّابط إعادة المبتدأ بلفظه، وهو "الموت""[1] .

الرّابط الرّابع: إعادة المبتدأ بمعناه، نحو:" زيدٌ جاءني أبو عبد اللّه"، إذا كان " أبو عبد اللّه" كنية له، وأجاز هذا الرّابط أبو الحسن مستدلاّ بقوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ سورة الأعراف-170- ، كون "المصلحين" معنى" الذين يمسّكون بالكتاب وأقاموا الصّلاة". لكنّ النّحاة اختلفوا حول هذا الشّاهد لأسباب منها:

- كون "والذين يمسّكون بالكتاب" مجرورة عطفا على جملة سابقة، "والذين يتّقون"، وبالتّالي لا يمكن أن تكون مبتدأ.
- وإذا سلّمنا أنّها مبتدأ، فالرّابط هو العموم وليس إعادة المعنى بمعناه؛ لأنّ "المصلحين" أعمّ وأشمل من "الذين يمسّكون بالكتاب وأقاموا الصّلاة".
- وقيل الرّابط ضمير محذوف تقديره "منهم"، أي: "إنّا لا نضيع أجر المصلحين منهم".

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص149، الهامش.

- والرّأي الأخير للحوفيّ الذي يرى الخبر محذوف تقديره "مأجورون، والجملة دليله رغم أنّ قلّما يدلّ متأخّر على متقدّم.

الرّابط الخامس: أن يكون الرّابط عبارة عن عموم يشمل المبتدأ، نحو:" زيدٌ نعم الرّجل"، فـ"زيد" مبتدأ، و"نعم" فعل ماض جامد لإنشاء المدح، و"الرّجل" فاعل نعم، والجملة "نعم الرّجل" خبر للمبتدأ "زيدٌ". وكلمة "الرّجل" عامّة تشمل زيدًا وغير زيد.ونحو قول الشّاعر:

- أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

وموطن الشّاهد في هذا البيت "فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا"، ووجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسميّة "لا صبر لي" في محلّ رفع خبر عن "الصّبر"، والرّابط العموم في اسم "لا"؛ لأنّ النّكرة الواقعة بعد النّفي، تفيد العموم؛ فقد نفى بجملة "لا صبر"، الصّبر بأنواعه كلّها؛ والصّبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصّبر"[1].

ويجوز اعتماد هذا النّوع من الرّابط في مثل: " زيدٌ مات النّاسُ، وعمرٌو كلّ النّاس يموتون، وخالدٌ لا رجلَ في الدّار". فالرّابط في الأمثلة الثّلاثة هو العموم الذي في الجملة الخبريّة؛ فـ "النّاس" كلمة عامّة تشمل زيد، و"لا رجل" كلمة تدلّ على العموم وتشمل خالدا وأيّ جنس للرّجال.

أمّا الاعتراض الواقع على المثال الأوّل "زيد نعم الرّجل"، فيظهر أنّه إعادة للمبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في المسألة الرّابعة؛ ولأنّ "أل" الموجودة في فاعلَيْ "نعم" و"بئس" هي للعهد وليست للجنس. وأمّا الاعتراض على الشّاهد الشّعريّ، فالرّابط يكمن في إعادة المبتدأ بلفظه ولا عموم فيه من وجهة نظر ابن هشام، إذ المقصود أنّه لا صبر له عليها؛ لأنّه لا صبر له على شيء.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص150، الهامش.

الرّابط السّادس: أن يعطف بفاء السّببيّة جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو العكس. نحو:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ سورة الحج -63- ، فالرّابط في هذا الشّاهد أنّنا عطفنا الجملة الثّانية "فتصبح الأرض مخضرّة" والتي تحتوي على الفاء السّببيّة، على الجملة السّابقة والتي تعتبر سببا للثّانية. وكذلك في قول الشّاعر:

- وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

فالشّاهد: (يحسر الماء فيبدو)، ووجه الاستشهاد: عطف جملة "يبدو" المتضمّنة ضميرًا يعود إلى "إنسان عيني" الواقع مبتدأ، عطفها على جملة "يحسر الماء" الواقعة خبرا للمبتدأ المذكور والخالية من ضمير يعود إلى المبتدأ، فصارت الجملتان كالشّيء الواحد؛ ولذا صحّ إعراب جملة "يحسر الماء" خبرا للمبتدأ المذكور"[1] .

الرّابط السّابع: وهو العطف بالواو، وهذا الرّابط يقول به هشام النّحويّ وحده دون غيره من النّحاة، بناء على أنّ الواو للجمع، فالجملتان كالجملة الواحدة، ومثلها مثل مسألة فاء السّببيّة. ولكنّ ابن هشام يردّ هذا الرّابط بحجّة أنّ الواو تجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جوازهم الرّبط في "هذان قائم وقاعد"، ولم يجوّزوا "هذان يقوم وقعد".

ولربّما ذهب مقصود هشام إلى أنّ الواو بمعنى "مع"، لتُقَدَّر الجملتان كالآتي: "زيد قامت هند مع إكرامه لها"، ونحو:" زيد قام مع قيام هند"، وبهذا تصير الجملتان كالجملة الواحدة.

الرّابط الثّامن: أن يكون الرّابط شرطا يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو:" زيدٌ يقوم عمرٌو إن قام"، والتّقدير: "زيد يقوم عمرو عند قيامه"؛ فالضّمير الموجود في الشّرط "إن قام هو" والذي يعود على زيد، ويُدَلّ على جواب الشّرط بالخبر "يقوم عمرو".

---

(1)ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص151، الهامش.

الرّابط التّاسع: أن يكون الضّمير هو "أل" النّائبة عن الضّمير، وهو قول الكوفيّين وجماعة من البصريّين، نحو:﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ سورة النّازعات-41/40- ؛ فالألف واللّام الموجودة في كلمة "المأوى" هي الرّابط للجملة الخبريّة مع المبتدأ، وتقدير الكلام:"مأواه". وأمّا الذين منعوا المسألة فيرون أنّ التّقدير ضمير محذوف تقديره" المأوى له".

الرّابط العاشر: أن تكون الجملة الخبريّة نفس المبتدأ في المعنى، نحو: "هجيري أبي بكر لا إله إلاّ اللّه" ؛ أي كلام ودأب أبي بكر لا إله إلاّ اللّه"، فالجملة "لا إله إلاّ اللّه" نفس معنى المبتدأ "هجيري أبي بكر"، ومن هذا أخبار ضمير الشّأن والقصّة، نحو:﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ سورة الإخلاص-01- ؛ فـ "اللّه أحد" جملة خبريّة تعود إلى المبتدأ "هو" ولهما نفس المعنى، وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾سورة الأنبياء-97-، فالجملة الخبريّة "شاخصة أبصار الذين كفروا" تعود إلى المبتدأ ضمير القصّة "هي" لأنّها في معناه[1] .

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- من عادات ابن هشام في كثير من المسائل التي يناقشها مع طلبته، تنبيههم إلى بعض المسائل النّحويّة التي تحتمل أوجها إعرابيّة مختلفة، وكأنّه يختتم درسه بتطبيق يدفع من خلاله هؤلاء المتعلّمين إلى استثمار ما تعلّموه. وفي هذه المسألة مثلا، عرض عليهم آية قرآنيّة وطالبهم بالبحث عن الرّابط الذي يربط الجملة الخبريّة بالمبتدأ، يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ سورة البقرة-234- .

(1) الزمخشري، الكشّاف، مرجع سابق، ج4، ص165.

وتحتمل عدّة تخريجات[1] :

- **التّخريج الأوّل:** إمّا أن يكون الرّابط هي النون في الفعل "يتربصن" على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: "وأزواج الذين".
- وإمّا كلمة "هم" مخفوضة محذوفة هي وما أضيفت إليه على التدرّج وتقديرها: إمّا قبل الفعل "يتربصن"، أي: "أزواجهم يتربصن"، وهو قول الأخفش، أو بعد الفعل، أي: "يتربصن بعدهم"، وهو قول الفرّاء، والرّابط هو "هم" كما قلنا.
- وقال الكسّائيّ وسلك مسلكه ابن مالك: الأصل هو :"يتربّص أزواجهم"، ثمّ جيء بالضّمير "هن" مكان "الأزواج" لتقدّم ذكرهن، فامتنع ذكر الضّمير؛ لأنّ النون لا تُضَاف لكونها ضميرا، وبالتّالي حصل الرّبط بالضّمير القائم مقام الاسم الظّاهر المضاف للضّمير.

- من **التخريجات التّعليميّة** عند ابن هشام، أنّه يلجأ إلى الأمثلة العقليّة التي من الممكن أن تكون بعيدة عن الاستعمال اللّغويّ، والتي يريد من خلالها إثبات أو نفي أو التّنبيه إلى مسألة معيّنة، والتي قد تشكّل عبئا على المتلقّي؛ وبما أنّ كتاب المغني لم يؤلّف للمبتدئين، نقول: أنّه يريد بها التّدريب على التّفكير المنطقي والتّحليل المنهجيّ، ومن هذه الأمثلة: "حسنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو" ، لإثبات مسألة كون الضّمير موجود لا يعني هذا حصول الرّبط.
- من الطّرائق التّعليميّة عنده زيادة عن كثرة الشّواهد والأمثلة وتنويع منهجيّة التّقديم، تراه يتعرّض لكلّ جوانب المسألة وما يعتريها من مناقشات واختلافات، حتّى وإنّ كان يرفضها؛ فيعرض مسالة أحدهم ويشرح مقصوده ثمّ يعرض علّة منعه إيّاها. ففي مسألة اسم الإشارة حين يكون رابطا، يردّ على النّحويّ ابن الحاج فيقول: والحجّة عليه في الثّالثة، ولا حجّة عليه في الرّابعة. وفي ردّه زعم هشام الذي جعل الرّبط بالواو

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص151

رابطا يقول: وإنّما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل؛ بدليل جواز "هذان قائما وقاعدا"، دون" هذان يقوم وقعد".

- ومن الأمور الملاحظة عنه أن ترتيبه لأبواب المغني لم يكن عشوائيا؛ بل بمنهجيّة بنائيّة، فكلّ باب يمثّل قاعدة يرتكز عليها الباب الذي بعده، فتراه يناقش مسألة تحتاج إلى معلومات سبق الحديث عنها سابقا.
- من التّعليميّة عنده أنّه يتبنّى التّعليل التّعليميّ للمسائل النّحويّة، فيأخذ منه ما يوضح به المسألة دون الخوض في التّعليل الجدلي المنطقي الفلسفي، الذي يرهق كاهل المتعلّم والمعلّم في أن واحد.

17. الأشياء التي تحتاج إلى الرّابط[1] :

في هذه المسألة سيتحدّث ابن هشام عن الأشياء التي تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها، وقد حدّدها بأحد عشر موضعا:[2]

الأوّل: الجملة الخبريّة، وقد تمّت دراستها في المسألة السّابقة، وخلاصتها أنّه تحتوي على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد يكون ضميرا ظاهرا أو محذوفا أو روابط أخرى. ومن هذا المنطلق تمّ ردّ قول ابن الطّراوة في نحو:" لولا زيدٌ لأكرمتُك"، إذ زعم أنّ جملة "لأكرمتك" هي الخبر، ولنفس السّبب تمّ ردّ قول ابن عطيّة [3] في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمۡلَأَنَّ﴾ سورة ص -85/84-، لمن قرأ "الحقّ" مرفوعة، بجعله جملة "لأملأنّ" خبرا لكلمة "الحقّ" الأولى، وقوله: أنّ التّقدير "لأملأنّ"، فتمّ ردّ مقالتهما لهذه الأسباب:

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص152.

(2) المرجع نفسه ، ج2، ص152.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ج04، ص516.

- أنّ الخبر في المثالين محذوف، وتقديره في الجملة الأولى "لولا زيد موجود لأكرمتك"، وفي الثّاني "والحقّ قسمي لأملأنّ".
- أنّ "أن" تصيّر الجملة مفردا ، وجملة القسم لا تكون مفردا.

الثّاني: من الأشياء التي تحتاج إلى ضمير أيضا، الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلاّ الضّمير غالبان سواء كان مذكورا ، نحو قوله تعالى:﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥ﴾ سورة الإسراء-93- ؛ فالهاء التي في الفعل "نقرأ" تربطه بالصّفة النّكرة "كتابا"؛ لأنّ القاعدة النّحويّة تقول: "الجمل بعد النّكرات صفات وبعد المعارف أحوال".

- وقد يكون الضّمير مقدّرا مرفوعا، كما في قول الشّاعر:

- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي بتقدير ضمير مرفوع يربط الصّفة بالموصوف :" هو عار".

- وقد يكون الضّمير محذوفا منصوبا، نحو قول الشّاعر:

- حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ومَا شَيْءٌ حَمِيتَ بِمُسْتَبَاحِ.

أي: "حميته"، والضّمير المنصوب المحذوف يعود على الصّفة النّكرة "شيء".

- وقد يكون الضّمير مقدّرا مجرورا، نحو قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ سورة البقرة-48، فقد تمّ تقدير الضّمير المجرور "فيه" أربع مرّات، وكقراءة الأعمش: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ١٧﴾ سورة الروم-17- "فسبحان اللّه حينا تمسون وحينا تصبحون"، على تقدير: "حينا فيه تمسون وحينا فيه تصبحون". والسّؤال المطروح: هل حُذِف الجار والمجرور معا، أو الجار وحده، فنُصِب واتّصل بالفعل، كقول الشّاعر:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهُ

أي "شهدنا فيه"، ثمّ حُذِف منصوبًا؟ فسيبويه يرى الأوّل؛ أي حذف الجار والمجرور معا، وأبو الحسن يرى الرّأي الثّاني، أي حذف الجار وحده، فانتصب الضّمير واتّصل بالفعل.

وكدأبه يتعرّض ابن هشام إلى كلّ الخلافات المحتملة حول هذه الجزئية من الموضوع، مقدّما برهان كلّ نحويّ في المسألة، سواء المؤيّدين لحذف الجار والمجرور معا، أو القائلين بحذف الجار، وتحوّله إلى ضمير منصوب .

- **الثّالث:** الجملة الموصولة بها الأسماء، ولا يربطها غالبا إلاّ الضّمير[1] :

- إمّا مذكورا نحو قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ سورة البقرة -03- ، فالرّابط الذي يربط صلة الموصول باسم الموصول هو فاعل يؤمنون وهو الواو[2] . وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَاۡ عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾ سورة يس -35-، وقوله تعالى:﴿مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ سورة الزخرف-71- ، وكذلك:﴿يَأۡكُل مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ ﴾ سورة المؤمنون-33- ، فكلّ هذه الآيات تحتوي على ضمير ظاهر رابط بين الجملة صلة الموصول واسم الموصول.

- وإمّا يكون الضّمير مقدّرا، نحو قوله تعالى:﴿ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ﴾ سورة مريم-69-، بتقدير ضمير مرفوع رابط "هو أشدّ"، ونحو:" ما عملت أيديهم"[3]، والتّقدير :"ما عملته أيديهم"، وهو ضمير مقدّر منصوب، وكذلك في قوله تعالى:﴿ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ سورة الزخرف-71- [4] ، أي: "ما تشتهيه الأنفس". وقد يكون ضميرا مجرورا

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج01، ص152-153

(2) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج01، ص151.

(3) الآية السّابقة على قراءة من أسقط الضّمير، ينظر: ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص153.

(4) الآية السّابقة على قراءة من أسقط الضّمير، ينظر: ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص153 .

محذوفا كقوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ سورة المؤمنون -33-، أي: "تشربون منه". ثمّ ينتهي ابن هشام بخلاصة مفادها أنّ حذف الضّمير من الصّلة أقوى وأوضح من حذف الضّمير في الصّفة، وحذف الضّمير في الصّفة أقوى منه في الخبر.

- وقد يربط جملة الصّلة بالاسم الموصول اسم ظاهر يخلف الضّمير وهو قليل الحدوث كقول الشّاعر:

- فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وأَنْتَ الذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

فالاسم الظّاهر لفظ الجلالة "اللّه" عوّض الضّمير في جملة الصّلة، والتّقدير "في رحمته أطمع"، وقد كان بالإمكان أن يكون الضّمير للخطاب بدل الغائب "في رحمتك أطمع".

الرّابع: من الأشياء التي تحتاج إلى ضمير الجملة الواقعة حالا، ورابطها إمّا أن يكون:

- الواو والضّمير معا، نحو قوله تعالى:﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾سورة النساء-43 ؛ فالجملة "وأنتم سكارى" في محلّ نصب حال، وقد ربطت بصاحب الحال بالواو والضّمير "أنتم".
- أو الواو فقط، نحو:﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ سورة يوسف -14-، ونحو: "جاء زيد والشّمس طالعة"؛ فـ"نحن عصبة"، و"الشّمس طالعة"، جملة اسميّة مكوّنة من مبتدأ وخبر في محلّ نصب حال، والرّابط الذي يربطها بصاحب الحال هو الواو.
- وقد يكون الرّابط الضّمير وحده، نحو قوله تعالى: ﴿تَرَىٰ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ سورة الزمر-60- ، فالرّابط في هذا المثال هو الضّمير "هم" .

وزعم أبو الفتح في الحالة الثّانية كون الرّابط الواو فقط، أنّه لا بدّ من تقدير الضّمير، أي: "جاء زيد والشّمس طالعة وقت مجيئه". وزعم الزّمخشريّ[1] في الحالة الثّالثة، كون الرّابط الضّمير فقط، أنّ الرّبط بالضّمير شاذّ ونادر، وابن هشام يرى عكس ذلك، فقد وردت الكثير من الآيات القرآنيّة، الرّابط فيها بين الجملة الحاليّة وصاحب الحال هو الضّمير، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، قوله تعالى: ﴿ ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ سورة البقرة-36- ؛ فجملة "بعضكم لبعض عدوّ" جملة حاليّة ارتبطت بصاحب الحال بالضّمير "كم" الواقع مضافا إليه. ونحو :﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ سورة الرعد-41- ، ومثل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ سورة الفرقان-20- .

وقد يخلو التّركيب من الضّمير الرّابط ومن الواو الحاليّة، فيُقَدّران. ومن أمثلة تقدير الضّمير :" مررتُ بالبرّ قفيز بدرهم"، فالجملة الحاليّة "قفيز بدرهم"، والرّابط هو الضّمير المحذوف، وتقديره:" قفيز منه بدرهم". ومن أمثلة تقدير الواو قول الشّاعر:

- نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لاَ يَدْرِي

فالرّابط بين الجملة الحاليّة "الماء غامره" وصاحب الحال "هو" ، الواو المحذوفة المقدّرة، وتقدير الكلام:" والماء غامره".

الخامس: من الأشياء التي تحتاج إلى رابط، الجملة المفسِّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، ففي باب الاشتغال يتقدّم اسم ويتأخّر العامل ويشتغل عنه بالعمل في الضّميرأو الملابس للضّمير العائد على الاسم المتقدّم. فلماذا قال مفسِّرة؟ لأنّ الاسم المتقدّم منصوب، وناصبه لا يكون الفعل الذي بعده لأنّه منشغل في العمل في غيره، بل ناصبه فعل محذوف وجوبا لوجود المفسِّر الذي يدلّ عليه. فلو قلنا: "زيدًا ضربتُه"، فالجملة

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق،ج05، ص317.

المفسّرة هي جملة "ضربته"، تفسّر العامل في الاسم المتقدّم. فالفعل "ضرب" اشتغل بالعمل في الضّمير عن الاسم المتقدّم. ماذا لو حذفنا الضّمير الهاء؟ لو حذفناه لصار زيد مفعولا به مقدّما، فحتّى تكون الجملة مفسِّرة لابدّ لها من الضّمير العائد، ولولاه لما صحّ أن تكون عاملة وبالتالي لن تكون مفسّرة.

فلو قلنا: " زيدًا ضربت أخاه"، هل هذه جملة مفسِّرة؟ نعم لوجود ضمير رابط يربط الجملة بالاسم المتقدّم. ولو قلنا:" زيدًا ضربت عمرًا وأخاه"، بعطف "أخاه" على "عمرا" ، مكّن الجملة من أن تكون مفسّرة، لوجود الرّابط العائد على زيد.

أمّا إذا قلنا:" زيدًا ضربت عمرًا أخاه"، فلا يمكن أن تكون جملة اشتغال؛ لأنّ العامل في عمرو يختلف عن العامل في "أخاه"، إلاّ إذا اعتبرنا "أخاه" عطف بيان، فيكون حينئذ الضّمير الذي في "أخاه" يعود على المتقدّم زيد. فإن قدّرنا "أخاه" بدلا لم يصحّ نصب "زيد" على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذلك إذا عطفنا بغير الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ﴾ سورة محمد-08- ؛ فـ "الذين" مبتدأ، و"تعسا" مفعول مطلق[1] لفعل محذوف وهو الخبر، ولا يمكن اعتبار "الذين" اسما منصوبا بمحذوف يفسّره المصدر "تعسا"؛ لأنّها ليست عاملة في الضّمير العائد على الذين.

- **السّادس والسّابع:** بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما بالمبدل منه إلاّ الضّمير، وقد يكون هذا الضّمير: ملفوظا، نحو:﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ سورة المائدة-71-، فـ "كثير" بدل بعض من الواو التي في "صمّوا وعمّوا"، والرابط هو الضّمير المخفوض بحرف الجرّ "منهم". ونحو:﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾ سورة البقرة-217- ،

(1) ابن عطيّة، المحرر الوجيز، مرجع سابق،ج5، ص112.

فـ"قتالٍ" بدل اشتمال من المبدل منه [1] "الشّهر الحرام"؛ فقتال حدث وقع في زمن يشمل الكثير من الأحداث، والرّابط بينهما هو الضّمير المذكور "فيه".

- وقد يكون الضّمير الرّابط مقدّرا محذوفا، نحو:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلاً﴾ سورة آل عمران-97- ، بتقدير الرابط "من استطاع منهم" أي من النّاس. ونحو: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾ سورة البروج-5/4- ، فالنّار بدل اشتمال من الأخدود، والرّابط هو الضّمير المقدّر "فيه"، وقيل: "أل" تنوب عن الضّمير، أي: "ناره"، وكذلك في قول الأعشى:

- لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضّي لُبَانَاتٍ ويَسْأَمُ سَائِمُ

أي: ثويته فيه، فالهاء من "ثويته" مفعول مطلق، وهي ضمير الثّواء؛ لأنّ الجملة صفته، والهاء رابط الصّفة، والضّمير المقدّر رابط للبدل "ثواء"، بالمبدل منه "حولٍ".

ولاشتراط الرّابط في بدل البعض وجب القطع وعدم الإتباع في قولك:" مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرٌو" وذلك بتقدير الضّمير "منهم"، أي: "زيد وعمرٌو منهم"؛ لأنّه لو أتبع لتمّ جرّ "زيدٍ وعمرٍو"،و لكان بدل بعض من غير ضمير.

وفي نهاية مناقشة مسألة الرابط في البدل، طرح ابن هشام سؤالا توجيهيّا، وكأنّه يذكّر متعلّميه إلى ضرورة الانتباه إلى كلّ جوانب الموضوع، مفاده: لماذا لا يحتاج بدل الكلّ إلى رابط؟ لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط كذلك.

الثّامن: من الأمور التي تحتاج إلى رابط، معمول الصّفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي إلى معمول واحد والمصوغة من فعل لازم. ومعمول هذه الصّفة سواء كان مرفوعا أو منصوبا لا بدّ أن يشتمل على رابط يربطه بصاحب الصّفة. وهذا الرّابط لا

(1) الزمخشري، الكشّاف، مرجع سابق، ج1، ص424.

يكون إلاّ ضميرا، إمّا ملفوظا أو مقدّرا. فالملفوظ نحو :" زيدٌ حسنٌ وجهَه"؛ فـ "زيد" مبتدأ، و"حسن" خبره والفاعل مستتر فيهن و"وجهه" مفعول للصّفة المشبّهة، والرّابط الذي يربط معمول الصّفة بصاحب الصّفة هو الهاء التي في معمول الصّفة. ونحو: "زيدٌ حسنٌ وجهًا منه"، فالرابط هو الضّمير "منه" العائد على صاحب الصّفة.

وقد يكون الضّمير مقدّرا، نحو:" زيدٌ حسنٌ وجهًا"، أي: منه. واختلف النّحويّون في نحو:" زيدٌ حسنٌ الوجهُ" بالرّفع؛ فقيل: التّقدير "منه"، وقيل: الألف واللّام التي في الوجه نابت مناب الضّمير.

وفي قوله تعالى:﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ٤٩ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ سورة ص-50/49-، فقد عرف هذا الشّاهد خلافا نحويّا محتدما بين ابن هشام والزّمخشريّ[1] ، فكثرت فيه الأوجه الإعرابيّة وتنوّعت التّخريجات، تنمّ عن مستوى رفيع لنحاتنا القدامى. وقبل الحديث عن الرّابط في الشّاهد، لابدّ من التّمهيد والتّوطئة بإعراب الآية حتّى تتوضّح الفكرة وتتشابك الوظائف ببعضها؛ فـ " حسن" اسم إنّ مؤخّر وهو مضاف و"مآب" مضاف إليه، وخبرها متعلّق شبه الجملة "للمتّقين"، "جنّات" بدل أو عطف بيان لحسن.

البصريّون يمنعون كون "جنات" عطف بيان؛ لأنّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النّكرات. ولكنّ الزّمخشريّ يرى أنّ "جنّاتٍ" معرفة[2] ؛ لأنّها أضيفت إلى معرفة، باعتبار "عدن" علم على الإقامة، والدّليل قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾ سورة مريم -61- .

(1) الزمخشري، الكشّاف، مرجع سابق، ج5، ص275.

(2) المرجع نفسه، ج4، ص34.

فـ"التي" الاسم الموصول المعرفة وقع صفة لـ "جنّات عدن المعرفة" حسبه. يردّ عليه ابن هشام: لو صحّ تخريجك هذا يا زمخشريّ، لكانت "جنّات" بدلا باتّفاق النّحاة، فكيف ذلك؟ لأنّ المعرفة لا تبيّن النّكرة، وعطف البيان يشترط فيه التّطابق على عكس البدل. ومن هنا فقول الزمخشريّ ممنوع؛ لأنّ "عدن" مصدر "عَدَنَ" بمعنى أقام، وهو نكرة، والتي الاسم الموصول الذي استدلّ به بدل لا نعت، و"مفتّحةً" حال من "جنّات"؛ لأنّها تخصّصت حين أضيفت إلى "عدن" النّكرة. وقد تكون صفة لـ "جنّات" لا صفة لـ "حسن"؛ لأنّ هذا الأخير مذكّر، فكيف يصف المذكّر المؤنّث؟ والعلّة الثّانية أنّ البدل لا يتقدّم على النّعت. وتعرب "الأبواب" نائب فاعل للصّفة المشبّهة، أو يعرب بدلا لضمير مستتر في "مفتّحة" تقديره:" مفتّحة هي"؛ وعلى هذين الإعرابين فلا بدّ من تقدير أنّ أصل الكلام "الأبواب منها"، أو "أبوابها"، أي بتقدير الضّمير الذي يربط الصّفة المشبّهة بصاحب الصّفة، وقد تخلف "أل" الضّمير، أخيرا فالبدل هو بدل بعض من كلّ لا بدل اشتمال.

التّاسع: الذي يحتاج إلى رابط هو جواب اسم الشّرط المرفوع بالابتداء، ولا رابط له إلاّ الضّمير، سواء كان مذكورا، نحو:﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ سورة المائدة – 115- ؛ فـ "من" اسم شرط مبني على السّكون مبتدأ، و"فإنّي أعذّبه" جملة جواب الشّرط المكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به، والرابط بين اسم الشّرط وجوابه هو الهاء الذي في جملة الجواب. أو كان مقدّرا نحو قوله تعالى:﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ ﴾ سورة البقرة-197- ، أي بتقدير الضّمير الرّابط "منه"، أو بتقدير أصل الكلام: "في حجّه"، فحذفت الهاء ونابت عنها "أل" المعرّفة لكلمة الحجّ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ سورة آل عمر-76، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾ سورة المائدة-56- ، وكذلك قول الشّاعر:

- فَمَنْ تَكُنْ الْحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا

فأمثلة اختلف في شأنها بين من يجعل العموم هو الرّابط، وهذا مذهب الزّمخشريّ[1] ؛ إذ اعتبر العموم في "المتّقين" في الآية الأولى، هو رابط اسم الشّرط بجوابه، لكن ابن هشام ردّ هذا الطّرح بأنّه لا عموم في كلمة "متّقين"، وأنّها مساوية لعبارة ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ﴾ سورة آل عمران -76- ؛ وإنّما جواب الشّرط في الآيتين والبيت الشّعريّ محذوف يدلّ عليه الكلام المذكور، وتقديره في الآية الأولى:"يحبّه اللّه"، وفي الآية الثّانية "يغلب"، وفي البيت "فلسنا على صفته".

العاشر: من الأشياء التي تحتاج إلى رابط، العاملان في باب التّنازع؛ إذ لابدّ من ارتباطهما إمّا: بعاطف كما في:" قام وقعد أخواك"، فالعاملان تنازعا حول العمل في المعمول "أخواك"، والرّابط بينهما هو حرف العطف الواو. أو عمل أوّلهما في الثّاني في نحو:﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿٥﴾ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ سورة الجن-07/04-، فالعاملان "كان" و"يقول"، فعمل الأوّل في الثّاني، وهذا العمل هو الرّابط بين العاملين. وكذلك التّنازع بين الفعلين "ظنّوا و"ظننتم"، فـ "ظنّوا الأولى عملت في "ظننتم" وجعلتها مفعولا به أول، و"أن لن يبعث اللّه أحدا"، مفعول به ثان للفعل "ظنّوا " الأوّل، وظننتم عملت أيضا في المفعول به الثّاني، ولذا ارتبط العاملان بعمل الأوّل في الثّاني.

والرّابط الثّالث لعاملي التّنازع، أن يكون العامل الثّاني جوابا للعامل الأوّل، وهذا الجواب إمّا أن يكون جواب شرط، نحو: ﴿ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ سورة المنافقون -05-، فـ"يستغفر لكم رسول اللّه" هو جواب لفعل "تعالوا" الذي يتضمّن معنى الشّرط،

(1) الزمخشري، الكشّاف، مرجع سابق، ج5، ص275.

بمعنى:" إن تأتوا يستغفر لكم رسول اللّه". ونحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ سورة الكهف-96، فالعاملان تنازعا العمل في المعمول "قطرا"[1] ، فهو بالنسبة إلى العامل الأوّل مفعولا ثانيا، وبالنّسبة للأوّل مفعولا به، والرّابط بين العاملين هو كون الثّاني جواب شرط للأوّل.

وقد يكون جوابا لاستفهام، نحو:﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ سورة النساء-176- ، فـ "يفتيكم في الكلالة" هو جواب للاستفهام "يفتونك" أي "يسألونك".

- **الحادي عشر**: ألفاظ التّوكيد المعنوي، ورابطهما الضّمير الملفوظ به، نحو:" جاء زيدٌ نفسه، والزّيدان كلاهما، والقوم كلّهم"، فـ "نفسه، كلاهما، كلّهم" توكيد معنويّ ورابطهما بالاسم المؤكّد هو الضّمير المنطوق به.

وردّ ابن هشام [2] قول الهروي "جاء القوم جميعا"، كون "جميعا" حال، أو "جميعٌ" بالرّفع على التّوكيد، وسبب الرّدّ هو خلوّها من الضّمير الرّابط. وقال بعض النّحاة المعاصرين لابن هشام في قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾ سورة البقرة-29، إنّ "جميعا" توكيد لـ "ما" الموصولة، إذ لو كان كذلك لقال "جميعه" لوجود الرّابط، ثمّ إنّ التّوكيد بلفظ "جميع" قليل الورود في آي القرآن الكريم، والصّواب – حسب ابن هشام- أنّه حال.

وقال الفرّاء والزّمخشريّ[3] في قوله تعالى:﴿إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ﴾ سورة غافر-48- ، بأنّ لفظ "كلاًّ" توكيد، والصّواب أنّه بدل، وإبدال الظّاهر "كلّ" من الضّمير الحاضر اسم إنّ بدل كلّ وهو جائز إذا كان مفيدا للإحاطة، نحو:" قمتم ثلاثتكم"، بإبدالنا الاسم الظّاهر

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج3، ص616.
(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص160.
(3) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج5، ص352.

"ثلاثتكم" بالضّمير الحاضر الدّال على الجماعة. وبدل الكلّ لا يحتاج إلى ضمير؛ لأنّه نفس المبدل منه في المعنى.

ويجوز لـ "كلّ" أن تليَ العوامل مباشرة، إذا لم تكن متّصلة بالضّمير، نحو:" جاءني كلّ القوم"، فيجوز مجيئها بدلا، بخلاف "جاءني كلّهم"، فلا يجوز إلاّ للضّرورة الشّعريّة.

وعودا على بدء يقول ابن هشام[1] : وهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة "إنّا كلاّ فيها"، فقد خرّجها ابن مالك على أنّ "كلاّ" حال وهذا ضعيف من وجهين: الأوّل أنّ الحال نكرة، وإذا اعتبرنا "كلا" كذلك وجب قطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وهذا نادر الوقوع. والضّعف الثّاني؛ أنّه تقدّمت على عاملها الظّرفيّ؛ إذ لا يمكن أن تتقدّم الحال على عاملها.

يقول ابن هشام[2] : واحترزت بذكر الأوّل عن أجمع وأخواته، فإنّها إنّما تؤكّد بعد كلّ، نحو:" فسجد الملائكة كلّهم أجمعون"، غير أنّ هذا الكلام فيه نظر؛ لأنّ الكثير من الأمثلة في القرآن الكريم جاءت فيها "أجمع" و"أجمعون" بعد العامل مباشرة وبدون وجود كلّ، كقوله تعالى: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة الأعراف-124-، وقوله تعالى: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ سورة الشعراء-95- ، وربّما قال ذلك على سبيل التّغليب.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- من الأمور التّعليميّة عند ابن هشام، الإكثار من إيراد الشّواهد القرآنيّة أوّلا والشّعريّة ثانيا والأمثلة المصنوعة ثالثا وفي المسألة الواحدة، ليجعل طالب النّحو يتشرّب النّماذج اللّغويّة العربيّة حتّى الثّمالة؛ ليتمكّن من الولوج إلى أسرار الدّرس النّحويّ.
- وهو يقدّم الشّواهد القرآنيّة، فهو يكتفي بموطن الشّاهد دون باقي الآية مثلا، ممّا يعطي انطباعا بأنّ طلبته يحفظون كتاب اللّه، أو إشارة منه إليهم ليحفظوه.

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص160.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص160.

- إيراد موطن الشّاهد، يعرّض الكثير من شواهده للانتقاد، كون الوجه الإعرابيّ يعتمد على ما قبله من آيات، ففي الشّاهد القرآني: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ سورة الأعراف-170- ، أجيب بمنع كون الذين مبتدأ ؛ لأنّه مجرور بالعطف على آية سابقة.
- وهو يعرض آراء النّحاة في المسائل التي يدرسها، يذكر أسماء النّحاة دون تفصيل، والمستشفّ من ذلك أنّ طلبته يعرفون آراء هؤلاء، وإلاّ تعسّر عليهم الفهم.
- في كثير من الملاحظات التي يقدّمها، يبرّر بقلّة ورودها في آي التّنزيل، ممّا يعطي انطباعا بأنّه يشرح ويفسّر ويعرب القرآن الكريم.
- يلجأ في كثير من الأحيان إلى توضيح مسألة بنفس الآية تقريبا ولكنّها جاءت في مواضع مختلفة؛ بمعنى يفسّر مسألة الضّمي المذكور بالآية ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾ سورة يس-35- ، والآية ﴿مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ سورة زخرف-71-، ثمّ يمثّل للضّمير المقدّر بالآية "ما عملت أيديهم"، والآية " ما تشتهي الأنفس".
- ينبّه طلبته إلى بعض الموضوعات التي لم يتطرّق إليها؛ فأثناء حديثه عن الرّابط بين بدل البعض وبدل الاشتمال، وفي نهاية المسألة ربّما توقّع أنّهم قد يتساءلون عن بدل الكلّ الذي لم يأت على ذكره؛ فنبّههم إلى أنّ بدل الكلّ لا يحتاج إلى رابط.
- في بعض الأحيان يذكر المثال أو الشّاهد بدون شرح أو إعراب، ومرّات عديدة يمهّد له بإعراب كلماته حتّى يعرف الطّالب العلاقات الموجودة في التّركيب.

18. الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة[1] :

يقول ابن هشام الأنصاري : وهي عشرة ، وفي نسخة أخرى إحدى عشرة [2] :

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق مرجع سابق،ج2، ص160.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص160.

- **الأمر الأوّل:** النّكرة اسم شائع في أفراد جنسه، لا يختصّ به واحد دون غيره، كرجل وامرأة، فكلّ منهما شائع في معناه لا يختصّ به هذا الفرد دون ذاك، فإنّ الأوّل يصحّ إطلاقه على كلّ ذكر بالغ من بني آدم، والثّاني يصحّ إطلاقه على كلّ أنثى بالغة من بني آدم، وهو ما يُسمّى بالنّكرة المحضة. وقد ترقى هذه النّكرة إلى درجة التّعريف أو دون ذلك إذا أضيفت إلى غيرها.

ومن أنواع المعارف، نوع يكتسب التّعريف من المضاف إليه المعرفة ويرقى في التّعريف إلى درجته، إلاّ إذا كانت النّكرة مضافة إلى ضمير فإنّها تكتسب منه التّعريف ولكنّها في التّعريف إلى درجة العلم. فلو قلنا: "غلام زيدٍ"، فـ "غلام" اسم نكرة شائع في أفراد جنسه، عندما نضيفه إلى اسم معرفة، اكتسب من التّعريف وصار معرفة مثله.

- **الأمر الثّاني:** الذي يكتسبه الاسم بإضافته إلى اسم نكرة ، التّخصيص، فتصبح النّكرة غير محضة، أي ناقصة، وهي نكرة مقيّدة، وتكتسب بهذا التّقييد شيئا من التّخصيص والتّحديد لقلّة العدد والذي جعلها أقلّ إبهاما من الأولى، نحو:" غلام امرأة" و"غلام زيد"، فغلام في هذه الحالة أخصّ من غلام ولكنّه لم يتميّز بعينه كما تميّز المضاف إلى معرفة. ويُقصد بالتّخصيص الذي لم يبلغ درجة التّعريف.
- **الأمّر الثّالث:** الذي يكتسبه الاسم بالإضافة هو التّخفيف، وهو مكسب لفظيّ لا معنويّ، كقولنا:" ضاربُ زيدٍ، وضاربا بكرٍ، وضاربوا عمرٍو"، إذا أردنا الحال أو الاستقبال؛ فالأصل فيهنّ أن يعملن النّصب، وفي هذه الحالة الخفض أخفّ وأسهل نطقا على اللّسان؛ لأنّه لا تنوين في "ضارب" ولا "نون في "ضاربا وضاربوا". وقد يقول قائل: لماذا لا نقول أنّه اكتسب التّعريف في الأمثلة الثّلاثة؟ والجواب بالأدلّة الآتية[1] :

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص161.

- قال تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ سورة المائدة -95- ، فـ "بالغ" لم تكتسب التّعريف عندما أضفناها إلى "الكعبة" المعرّفة بالألف واللّام، والدّليل هو أنّ الجملة "بالغ الكعبة" صفة لـ "هديا"، لأنّ الجمل بعد النّكرات صفات، وصفة النّكرة لا تكون نكرة، أي لا توصف بالمعرفة.

- وقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ سورة الحج -09- ، فـ "ثاني" نكرة أضيفت إلى نكرة ولم تكتسب منها التّعريف؛ لأنّ "ثاني" حال، والحال لا يكون معرفة.

- وكذلك قول الشّاعر:

- فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

فالشّاهد:" فأتت به حوشَ الفؤاد"، ووجه الاستشهاد أنّ كلمة "حوش" وقعت في التّركيب حالا، والحال لا يكون معرفة.

- دليل آخر وهذه المرّة من قول جرير:

- يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُم لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُم وَحِرْمَانَا

وموطن الشّاهد : "ربّ غابطنا"، ووجه الاستشهاد أنّ "غابطنا" ليست معرفة بدليل دخول ربّ عليها؛ إذ هذه الأخيرة لا تدخل إلاّ على نكرة.

الأمر الرّابع: الذي يكتسبه الاسم بالإضافة، إزالة القبح والتّجوّز، ومثال ذلك:" مررتُ بالرّجلِ الحسنِ الوجهِ"، وهذا الأمر خاص بالأمثلة التي يكون فيها المضاف هو الصّفة المشبّهة، فكلمة "الوجه" في الأصل يجوز فيها الرّفع والنّصب، وبما أنّ الصّفة المشبّهة مشتقّة من فعل قاصر الذي يكتفي بمرفوعه ولا يتعدّى إلى مفعول، فإذا نصبنا "الوجهَ" نكون قد عدّينا الصّفة المشبّهة، وهذا الأمر فيه تجوّز؛ ولكي نزيل هذا التّجوّز نضيف الصّفة المشبّهة إلى كلمة "الوجه".

أمّا إذا رفعنا "الوجه" قَبُح الكلام؛ لأنّ الصّفة المشبّهة تكون خالية من الضّمير الذي يعود على "الوجه"، على العكس إذا أضيفت.

الأمر الخامس: الذي يكتسبه الاسم بالإضافة، تذكير المؤنّث. يقول الشّاعر:

- إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

فـ "إنارة" كلمة مؤنّثة اكتسبت التّذكير بإضافتها إلى "العقل" المذكّر، والدّليل هو الخبر المُذكَّر "مكسوف"؛ إذ الأولى أن نقول "مكسوفة". ومن المحتمل أن تكون الآية الكريمة ضمن هذا الأمر:﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ سورة الأعراف -56- ، باعتبار "رحمة" أضيفت إلى لفظ الجلالة "اللّه" فاكتسبت التّذكير[1] ، والدّليل "قريب" المذكّر. ولكن ما يمكن أن يبعد هذه الآية قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾ سورة الشورى -17-، فـ "السّاعة" معرفة ولا تحتاج إلى إضافة، ومع ذلك جاءت لفظة "قريب" بصيغة المذكّر. يحاول الفرّاء إيجاد تخريج للمسألة، فيشير إلى أنّ العرب التزموا التّذكير في "قريب" إذا لم يكن يقصد بها قرب النّسب، وفعلوا ذلك قصدا للتّفريق بين المعْنَيَيْن.

الأمر السّادس: وهو عكس الخامس، ونقصد به تأنيث المذكّر، كقولهم:" قُطِعت بعض أصابعه"، فـ "بعض" اكتسب التّأنيث من إضافته إلى "أصابع" المؤنّثة؛ ولذلك جاء الفعل بصيغة المؤنّث. وقرئ قوله تعالى:﴿يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ سورة يوسف -10- ، لنفس العلّة السّابقة.

واحتمال أن يكون قوله تعالى:﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا ﴾ سورة الأنعام -160- ، من هذا المبحث باعتبار "أمثال" أضيف إلى الهاء الدّالة على المؤنّث، فاكتسب التّأنيث؛ ولذا جاء العدد مذكّرا، والقاعدة تقول أنّ العدد يخالف المعدود. وقالوا أنّ الأصل "فله عشر حسنات أمثالها"، فالمعدود في الحقيقة مؤنّث. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَا﴾ سورة آل عمران-103- ، أي من الشّفا، ويحتمل أن يكون الضّمير عائدا

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج02، ص451..

على النّار[1] ، وهو احتمال مستبعد؛ لأنّهم ما كانوا في النّار، بل كانوا على شفا النّار.

وفي قول الشّاعر:

- طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقَضْنَ كُلِّي ونَقَضْنَ بَعْضِي

فـ "طول اللّيالي" هو من أسرع في نقض الشّاعر وليس "اللّيالي" فكان من المفروض أن ينسب الفعل إلى "طول" وليس إلى اللّيالي، وهذا ما يدلّ على أنّ الإضافة أنّثت الاسم "أسرعت، نقضن". وفي قول الشّاعر:

- ومَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

بإضافة "حبّ" المذكّر إلى "الدّيار" المؤنّث أكسبه التّأنيث، والفعل "شغفن" دال على ذلك.

وأنشد سيبويه:

- وتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدّمِ

والشّاهد "كما شرقت صدر القناة"، ووجه الاستشهاد هو اكتساب "صدر" المذكّر التّأنيث من المؤنّث عندما أضيف إلى "قناة"، فجاء الفعل في صيغة التّأنيث "شرقت".

وشرط مسألة تأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث، أن يكون المضاف صالحا للاستغناء عنه، بحيث لا يترتّب عن ذلك معنى جديدا. فلا يمكن أن نقول: "أمةُ زيدٍ جاء"، ولا غلام زيدٍ ذهبت"؛ لأنّ الاستغناء عن المضاف يغيّر المعنى الأصليّ بالرّغم من سلامة الصّناعة النّحويّة.

- **الأمر السّابع:** بإضافة الاسم النّكرة إلى ظرف يكتسب الظّرفيّة، نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْتِيَ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ سورة إبراهيم -25- . وكذلك في قول الشّاعر:

  - أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

(1) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج1، ص602.

فموطن الشّاهد "بعض الأحيان"، ووجه الاستشهاد، اكتساب "بعض" لمعنى الظّرفيّة عندما أضيف إلى الظّرف "الأحيان"[1]، وفي قول المتنبّي:

- أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تَسُؤْنِي ثَلاَثَةً بِصُدُودِ

وموطن الشّاهد "أيّ يوم"، ووجه الاستشهاد: اكتساب المضاف "أيّ" الظّرفيّة من "يوم"[2].

- **الأمر الثّامن:** يكتسب الاسم المضاف المصدريّة من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء -227- ، فبإضافة "أي" إلى المصدر الميميّ "منقلب" صارت مفعولا مطلقا منصوبا بالفعل الذي بعدها "ينقلبون"، والفعل "يعلم" علّق عن العمل بالاستفهام. ونحو قول الشّاعر:

- سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

فبإضافة "أي" الأولى إلى "دَيْنٍ" صارت منصوبة وجوبا على أنّها مفعولا به للفعل المتأخّر "تداينت"، لا مفعولا مطلقا؛ لأنّها لم تُضَف إلى مصدر، أمّا "أيّ" الثّانية فمرفوعة وجوبا على أنّها مبتدأ كما في قوله تعالى:﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ سورة الكهف-12- ، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ سورة طه -71- .

- **الأمر التّاسع:** بإضافة الاسم الذي ليس له صدارة الكلام إلى من له حقّ الصّدارة، يكسبه هذه الخاصّيّة، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو:" غلامُ من عندك؟"؛ فـ "غلام" ليس من حقّها أن تتصدّر الكلام، ولكن بإضافتها إلى "من" الاستفهاميّة، صار لها هذا الحقّ[3] ، "فغلام" مبتدأ وهو مضاف، و"من" مضاف إليه، و"عندك" خبر شبه جملة.

ولهذا أيضا تمّ تقديم الخبر في نحو: "صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُك؟"، وتقديم المفعول به في نحو قولك:" غلامُ أيِّهم أكرمت؟"، وتقديم الجار والمجرور في نحو:" من غلامِ أيِّهم أنت

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص165.
(2) المرجع نفسه، ص165.
(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق،ج01، ص238.

أفضل؟". ويجب الرّفع في نحو:" علمتُ أبو من زيدٌ"؛ فالفعل "علم" معلّق عن العمل، و"أبو" مبتدأ، و"مَنْ" مضاف إليه، و"زيد" خبر للمبتدأ.

- **الأمر العاشر**: الذي يكتسبه الاسم المبنيّ بإضافته إلى الاسم المعرب، هو الإعراب، وهذا عند من يعربه، وأكثر النّحاة يعتبرونه مبنيّا. نحو: "هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ"، بينما إذا كانت في حالة البناء لكانت:" هذه خمسة عشر زيدًا"، فـ "خمسة عشر" اسم مبنيّ على فتح الجزأين. فعند من يعرب يجعل: "هذه" مبتدأ، و"خمسة" خبره" وهو مضاف و"عشر" مضاف إليه، و"زيد" مضاف إليه ومنه اكتسب البناء الإعراب.

- **الأمر الحادي عشر**: يكتسب الاسم المعرب البناء عند إضافته إلى الاسم المبنيّ، وذلك في **ثلاثة أبواب**:

- ***الباب الأول:*** أن يكون المضاف مبهما مثل: غير ومثل ودون"، واستدلّ على ذلك بأمور، منها قوله تعالى:﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ سورة سبأ-54- ، فـ "بين" المعربة عند إضافتها إلى ضمير الجماعة الغائبة "هم" اكتسب منها البناء؛ لأنّ "بين" كان عليها أن تكون مرفوعة بالضّم على أنّها نائب فاعل. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ سورة الجّن -11- ، فـ "دون" المعربة أضيفت إلى "ذلك" المبنيّة فاكتسبت منها البناء، وهذا ما ذهب إليه الأخفش الذي له في كلّ مسألة خلاف. وكجلّ المسائل النّحويّة، فقد تعرّض اجتهاده هذا إلى معارضة وخلاف، فقالوا: أنّ نائب الفاعل في المثال الأوّل هو ضمير المصدر، أي "وحيل هو"، أي: الحِوَل. كما في قول الشّاعر:

- وقَالَتْ: مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ ويُعْتَلَل يَسُؤْكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَذْرَبِ

بتقدير ضمير في الفعل "يعتلل"، أي:" يعتلل هو"، أي الاعتلال. ولا بدّ عند ابن هشام زيادة على هذا الرّدّ من تقدير "عليك" وتدلّ عليها "عليك" المذكورة، وتكون حالا من المضمر. وأمّا الرّدّ على المثال الثّاني الذي استدلّ به الأخفش، فإنّه على حذف

الموصوف، أي "ومنّا قوم دون ذلك"، كقولهم:" منّا ظعن ومنّا أقام"، أي: "منّا فريق ظعن ومنّا فريق أقام".

- ***الباب الثّاني:*** أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه "إذْ"، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ سورة هود-66- ، وقوله تعالى: ﴿مِن عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ سورة المعارج-11-، فبنصب الزّمن المبهم "يوم" المضاف إلى "إذْ"، يكون قد اكتسب البناء منه؛ لأنّ "يوم" اسما معربا، ومن المفروض أن يكون مجرورا بالإضافة. ويقرأ أيضا بالكسرة ولا إشكال في ذلك حينئذ.
- ***الباب الثّالث:*** يكتسب الاسم البناء إذا كان زمانا مبهما وأضيف إلى فعل مبنيّ بناء أصليا أو بناء عارضا. فمن أمثلة الأوّل قول الشّاعر:

- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ؟

الشّاهد: "على حينَ عاتبتُ"، ووجه الاستشهاد: بناء "حين" على الفتح لإضافتها إلى فعل ماضٍ مبنيٍّ بناء أصليا، والأصل فيها أن تُجرّ بحرف الجرّ لأنّها معربة.

- ومن أمثلة الثّاني، قول الشّاعر:

- لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

الشّاهد:" على حينَ يستصبين"، ووجه الاستشهاد: مجيء "حين" زمانا مبهما مضافا إلى الفعل "يستصبي" المبنيّ بناء عارضا، لاتّصاله بنون النّسوة، فبُنِيَ الظّرف "حين" لإضافته إليه[1]. وروايتها بالفتح هو الأرجح عند ابن مالك؛ لمجاورتها الحرف المفتوح، ولسهولة نطقها على العكس من جرّها. أمّا ابن عصفور فيرى الإعراب أرجح لقوّة حرف الجرّ في العمل.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص169.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- هذا المبحث النّحويّ ليس حكرا على ابن هشام، فكلّ النّحاة قد تعرّضوا له قليلا أو كثيرا، ولكن ما يحسب لابن هشام، أنّ له سبق الجمع لمسائله المختلفة عند النّحاة مهما اختلفت مذاهبهم؛ ليسّر على طالب العربيّة الاطّلاع عليه من جوانبه المختلفة.
- ليس بالضّرورة أن يكون ابن هشام مؤمنا بكلّ هذه المسائل، فهو يوافق بعضها ويُعرِض عن أخرى، فيحاول تقديم الأدلّة التي تؤيّد هذا الرّأي أو تفنّد ذاك، المهمّ أن يكون الطّالب على دراية بالموضوع.
- قد يقبل ببعض الآراء النّحويّة دون التّعليق عليه، ويقدّم شواهد من القرآن والشّعر دون أن يكون واثقا منها، فهو يستعمل عبارة "ويحتمل، واحتمال".
- يلجأ إلى التّعليل البسيط الذي يحتاجه الدّرس التّعليميّ؛ ففي مسألة تذكير المؤنّث مثلا يستشهد بقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَا﴾ سورة آل عمران-103- ، فيقول: أي من الشّفا، ويحتمل أنَّ الضّمير للنّار، وفيه بعد؛ لأنّهم ما كانوا في النّار حتّى يُنقَذوا منها".
- ومن اللّمسات التّعليميّة في هذا المبحث، والتي تُعَدُّ ضروريّة للمتعلّم كي يستريح من التّركيز في البحث النّحويّ، إلى نوع من الفكاهة والدّعابة الجادّة لما تحمله من موعظة ونصيحة في شكل أبيات شعريّة مبنيّة بمصطلحات نحويّة تحمل دلالات للطّالب تفيده في مستقبل الأيّام، وهو نوع من التّربية التي يحتاج إليها المتعلّم قبل التّعليم.ففي حديثه عن الأمر السّادس الذي يكتسبه المضاف إلى المضاف إليه، وفي أثناء عرضه لبيت شعريٍّ أنشده سيبويه يدعم به هذه المسألة :

- وتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدّمِ

اغتنم ابن هشام الفرصة ليقدّم نصيحة على شكل أبيات شعريّة هي كالتّالي[1] :

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص164.

تَجَنَّبْ صَدِيقًا مِثْلَ مَا ، واحْذَرِ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وأَعْجَمِ

فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي، وشَاهِدِي كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدّمِ

– والمقصود من هذا القول: أن يتجنّب الإنسان أن يكون مثل "ما" الموصولة التي تحتاج إلى غيرها كناية عن الرّجل النّاقص، ويحذر أن يكون كعمرٍو الذي سلب الواو من داود لنفسه كناية عن الرّجل الذي يأخذ ما ليس له.

وفي نفس المبحث، وفي شرحه لمسألة اكتساب حق الصّدارة للاسم المضاف، يتحف طلّابه بأبيات لبعض الفضلاء، والتي تحمل موعظة ونصيحة يدخرونها كزاد في حياتهم الطّويلة من جهة، وتضفي على الدّرس الحيويّة والنّشاط والطّرافة من خلال تجديد جوّ الدّرس من جهة أخرى، وهذا قولهم[1] :

- عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ؛ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
- وإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلاَكَ وتُحْقَرَا
- فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثُمَّ خَفْضُ مُزَمَّلِ يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِيًا ومُحَذِّرَا

والإشارة بقوله "ثمّ خفض مزمّل" إلى قول امرئ القيس:

كَأَنَّ أَبَانًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[2]

ويروى: كأنّ ثبيرا في عرانين وبله كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

وذلك أنّ "مزمّلا" صفة لكبير، فكان حقّه الرّفع، ولكنّه خُفِض لمجاورته المخفوض. فمن أراد أن يكون له شأن في الحياة فما عليه إلاّ أن يصاحب علية القوم، ومن أراد أن ينحطّ قدره ويحقر فليتّخذ من النّاقص صاحبا.

- وممّا يتميّز به ابن هشام، أنّه لا يكتفي بالمسألة، بل يتوسّع فيها زيادة في فائدة المتعلّمين، وهو يناقش مثلا، الأمر الحادي عشر الذي يكتسبه الاسم بالإضافة، وهو

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص166.

(2) الشّنقيطي أحمد الأمين ، شرح المعلّقات العشر، مرجع سابق، ص40.

البناء، يكمل مبحثه ويتطرّق إلى المضاف إليه في حال كونه فعلا معربا أو جملة اسميّة، مقدّما الشّواهد والأمثلة، مبرزا الخلافات النّحويّة في المسألة كعادته.

19. الأمور التي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصرا[1] :

وهي عشرون:[2] الحديث عن الفعل القاصر يدخل ضمن الموضوعات الصّرفية، والتي بلا شكّ تربطها علاقة وطيدة بالجانب النّحويّ لا سيما من جهة اللّزوم والتّعدّي. فبمعرفة الأمور التي لا يكون معها الفعل إلاّ قاصرا، يكون ابن هشام قد سهّل للطّالب سبل التّفريق بين الفعل كونه متعدّيا أو قاصرا.

- **الأمر الأوّل:** أن يكون الفعل على وزن "فَعُلَ"، بضمّ العين، كـ "ظَرُفَ بشر" و"شَرُفَ عمرو"؛ لأنّ هذا الوزن وقف على أفعال السّجايا وما شابهها، والتي تكتفي بفاعلها ولا تتعدّاه إلى مفعول؛ ولهذا بإمكان المتعدّي أن يتحوّل إلى لازم إذا حُوِّل وزنه إلى "فَعُلَ" بغرض المبالغة والتّعجّب، نحو: "ضَرُبَ الرّجل"، أي يكثر من الضّرب حتّى صار سجيّة من سجاياه، أو بمعنى: "ما أضربَه"، ونحو:" فَهُمَ خالد"، أي بالغت في ذكر فهمه إلى أن جعلت فهمه طبيعة من طبائعه، أو بمعنى التّعجّب: "ما أفهمَه". ويشذّ عن هذه القاعدة، أنّهم سمعوا فعلين بهذا الوزن ولكنّهما متعدّيان إلى مفعول. نحو: "رَحُبَتْكُم الطّاعة"، و"أنّ بشرا طَلُعَ اليمن". ولا وجود لأفعال أخرى مثلها. والمسوّغ في ذلك أنّ الفعلين ضُمِّنا معنى "وَسِعَ وبَلَغَ"، أي : "وسعتكم الطّاعة"، و"أنّ بشرا بلغ اليمن".
- **الأمران؛ الثّاني والثّالث:** كون الفعل على وزن "فَعَلَ" بفتح العين، أو "فَعِلَ" بكسرها، ويأتي وصفهما على وزن "فعيل"، نحو:" ذَلَّ فهو ذليل" و"سَقِمَ فهو سقيم".

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2،171

(2) المرجع نفسه ، ج2، ص171.

- **الأمر الرّابع:** كون الفعل على وزن "أفعل"، بمعنى: صار ذا كذا، نحو: "أغَدَّ البعير" أي: صار ذا غدّة. و" أحصد الزّرع"، بمعنى: صار ذا حصادٍ.
- **الأمر الخامس:** كون الفعل على وزن "افْعَنْلَلَ"، كاقشعرّ واشمأزّ.
- **الأمر السّادس:** كون الفعل على وزن "افْوَعَلَّ"، مثل: "اكْوَهَدَّ" الفرخ إذا ارتعد.
- **الأمر السّابع:** كون الفعل على وزن "افْعَنْلَلَ" بلامين أصليتين، نحو: احرنجمت الإبل بمعنى: اجتمعت على الماء.
- **الأمر الثّامن:** كونه على وزن "افْعَنْلَلَ" ن ولكن بزيادة أحد اللّامين، كاقعنسس، الجمل، إذا أبى الإنقياد.
- **الأمر التّاسع:** كون الفعل على وزن "افْعَنْلَى"، نحو: "احْرَنْبَى الدّيك إذا انتفش. وشذّ قول الشّاعر حين يقول:

- قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي ويَسْرَنْدِينِي

بمعنى: يعلوني ويغلبني، ولا ثالث لهذين الفعلين.

- **الأمر العاشر:** كون الفعل على وزن "استفعل" الدّالّ على التّحوّل، نحو: "استحجر الطّين" أي: تحوّل إلى حجر، واستأسد الحمل لمّا استنوق الجمل، بمعنى: تحوّل الحمل إلى أسد لمّا تحوّل الجمل إلى ناقة. ونحو: " إنّ البُغاثُ بأرضنا تستنسِر"، أي: تحوّل الفرخ إلى نسر كاسر.
- **الأمر الحادي عشر:** كون الفعل على وزن "انْفَعَلَ"، نحو: "انطلق" و"انكسر".
- **الأمر الثّاني عشر:** كون الفعل مطاوعا لمتعدٍ إلى مفعول واحد، نحو:" كسرت الزّجاج فانكسر"، و"أزعجته فانزعج". فإن قيل: هو تماما كالأمر الحادي عشر، والجواب: أنّ الفعل في الأمر الحادي عشر علامته لفظيّة، وفي هذا علامته معنويّة. وكذلك، فالمطاوع لا يلزم وزن "انْفَعَلَ"، تقول:" ضاعفت الحسنات فتضاعفت"، و"علّمته

الحساب فتعلّم" و"تلمت السّيف فتتلّم"؛ وأصله أنّ المُطَاوِع ينقص المُطَاوَع درجة، كألبسته الثّوب فلبِس"، "ألبس ولبس"، بإنقاص حرف، و"أقمته فأقام".

وذهب ابن بري أنّ الفعل ومطاوعه قد يتّفقان فيتعدّيان إلى مفعولين اثنين، نحو: "استخبرته الخبر، فأخبرني الخبر"، و"استعطيته درهما ، فأعطاني درهما"، و"استفهمته الحديث، فأفهمني الحديث". وقد يتّفقان في التّعدّي لواحد، نحو: " استفتيته فأفتاني"، و"استنصحته فنصحني". ولكنّ ابن هشام[1] يردّ عليه بأنّ ما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل هو من باب الطّلب والإجابة، وإنّما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التّأثير.

- **الأمر الثّالث عشر**: أن يكون فعلا رباعيا مزيدا في نحو: تدحرج، واحرنجم، واقشعرّ واطمأنّ، وقد تكون هذه الأفعال قد قدّم في أبواب سابقة، ولكن بعناوين أخرى.
- **الأمر الرّابع عشر**: من الأمور التي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصرا، أن تكون أفعالا متعدّية ولكن تُضَمّنُ معاني الأفعال القاصرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾ سورة النور-63- ، فالفعل "يخالفون" متعدٍ في أصله، ولكن ضُمّن معنى "يخرجون" وهو فعل قاصر. ونحو قوله تعالى:﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾ سورة النساء-83- ، فهو فعل متعدٍّ "أذاعوه"، غير أنّه استخدم بمعنى "تحدّثوا به"، ونحو:﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ سورة الأحقاف-15- ، استعمل بمعنى "بارك" لي في ذريّتي. ونحو قول المصلّين:" سمع الله لمن حمده"، ضمّنت معنى الفعل القاصر "استجاب الله لمن حمده". وفي قول الشّاعر:

- وَإِنْ تَعْتَذِر بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعها إِلَى الضَّيْفِ تَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص171.

فالشّاهد: "يجرح في عراقيبها نصلي"، ووجه الاستشهاد: ضمّن الفعل "يجرح" معنى الفعل "يُفْسِد" اللّازم، فصار لازما مثله[1] .

- **الأمر الخامس عشر**: أن يدلّ الفعل على معنى السّجيّة؛ كلَؤُمَ وجَبُنَ، وشَجُعَ.
- الأمر السّادس عشر: أن يدلّ الفعل على أمر عارض؛ كفَرِحَ وبَطِرَ، وأَشِرَ، وحَزِنَ وكَسِلَ.
- **الأمر السّابع عشر**: أن يدلّ الفعل على نظافة؛ كطَهُرَ ووَضُؤَ.
- **الأمر الثّامن عشر**: أن يدلّ الفعل على دنس؛ كنجِس، ورَجِسَ، وأجنب.
- **الأمر التّاسع عشر**: أن يدلّ الفعل على لون؛ كاحمرّ واحمارّ، واخضرّ واخضارّ، واسودّ واسوادّ.
- **الأمر العشرون**: أن يدلّ على حلية أو زينة؛ كدَعِجَ وكَحِلَ وشَنِبَ وسَمِنَ، وهَزِلَ.

*تنبيه[2] : قد تثير ابن هشام مسألة من المسائل فيعقد لها مبحثا خاصّا في نهاية المبحث الرّئيس، وهذه المرّة حول فعل من الأفعال جرت حوله مناقشات وخلافات؛ أهو لازم أم متعدٍ، فقد ذكره ثعلب في فصيحه في باب الفعل المشدّد: "فلان يتعهّد ضيعته". قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده "يتعاهد"، بمعنى "يتعهّد"؛ لأنّ "يتعاهد" لا تتحقّق إلاّ بطرفين اثنين، ولا يكون متعدّيا، ولكن هذا الطّرح يردّه قول الشّاعر:

- تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا ومَعْشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

موطن الشّاهد:" تجاوزت أحراسا"، ووجه الاستشهاد: "مجيء الفعل "تجاوز" الذي على وزن "تفاعل"، ومضارعه "يتفاعل" متعدّيا خلافا لمن لا يجيزون ذلك"[3] . أمّا الخليل فيجيز "يتعاهد" قليلا – حسب ابن هشام–. وسأل الحكم ابن قنبر أبا زيدٍ عنها فمنعها،

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص173.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص171
(3) المرجع نفسه، ج2، ص174.

وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما وكان عنده ستّة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من "يتعاهد"، فقال يونس: يا أبا زيد، كم من علم استفدناه كنتَ أنت سببَه.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- لكثرة دور واستعمال مسألة اللّزوم والتّعدّي في مباحث النّحو العربيّ، رأى ابن هشام أنّ تخصيص حيّز لها ضمن مسائل الباب الرّابع أمر له أهميّته، فبمعرفة وحصر المتعلّم للأمور التي لا يكون معها الفعل إلاّ قاصرا[1] ، يكون قد ضمن عدم وقوعه في القبح الذي يحذّر منه.
- تنويعه للطّرائق التّعليميّة، فمن أسلوب التّقرير حين حصر الأمور في عشرين أمرا، إلى أسلوب التّمثيل حين نوّع في الأمثلة المصنوعة والأمثال المأثورة والآيات القرآنيّة والشّواهد الشّعريّة، إلى الأسلوب الحواري، إذ بعدما عرض الأمرين الحادي عشر والثّاني عشر والخاصّة بالوزن "انفعل"، أدرك أنّ المسألة تحتاج إلى توضيح؛ لأنّ الطّالب لا محالة يطرح تساؤلا، فبادر إلى الشّرح قائلا: فإن قلتَ: كمضى عدّ انفعل، قلتُ: نعم لكن تلك علامة لفظيّة وهذه معنويّة، وهكذا إلى آخر المبحث.
- يلجأ إلى تعريف المصطلح في حال تبيّن أنّ الأمر غير مفهوم لدى الطّالب؛ ففي أثناء شرحه لمصطلح المطاوعة باعتماد الأمثلة، رأى أنّ الأمر يلتبس عليه، فدعّم شرحه بتعريف مختصر قائلا: وإنّما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التّأثير.
- لا يكتفي ابن هشام بما يقدّمه من أمثلة وشروح، لكنّه يلجأ إلى التّوجيهات والتّنبيهات في مسائل قد تدعو إلى الشّكّ وتداخل الآراء النّحويّة والخلافات المذهبيّة، فيخصّص لها فصلا في آخر الدّرس على شكل تطبيق يختبر الطّالب معلوماته التي استفاد منها.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص171

20. الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر[1] :

بعد الحديث عن الأمور التي لا يكون معها الاسم إلاّ قاصرا، خصّص ابن هشام مبحثا لمسوّغات التّعدية للفعل القاصر، وحتّى للفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد. وهو مبحث يتقاطع فيه الدّرس النّحويّ بالدّرس الصّرفيّ. يقول ابن هشام وهي سبعة:[2]

- **الأمر الأوّل:** الذي يتعدّى به الفعل القاصر، هو همزة التّعدية[3] ، أو همزة النّقل، أو همزة أفعل كما يسمّيها ابن هشام[4] ، نحو: ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا﴾ سورة الأحقاف-20- ؛ فالفعل "ذهب" لازم يكتفي بمرفوعه، زوّدناه بألف التّعدية فانتقل إلى مفعول به أوّل، وعلى هذا فـ "طيباتكم" مفعول به منصوب للفعل "أذهبتم". ونحو:﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ سورة غافر -11- ؛ فالفعلان "أمات وأحيا" قاصران اكتسبا التّعدّي من همزة التّعدية. ونحو قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجٗا ١٨ ﴾ سورة نوح-18/17-.

وقد ينتقل الفعل المتعدّي من مفعول إلى مفعولين بالهمزة أيضا، كقولك:" ألبستُ زيدًا ثوبًا، وأعطيته دينارا"؛ فالفعلان "ألبس وأعطى" نصبا مفعولين اثنين بفضل همزة التّعدية.

وقد ينتقل متعدٍ إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل في الفعلين "رأى وعلم" القلبيتين على وجه الخصوص، نحو:" أعلمتُ زيدًا عمرًا ناجحًا"، "وأريتك زيدًا مؤمنًا". وذهب

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص174.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص174.

(3) الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1423هـ/2003م، ص38.

(4) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص171.

الأخفش إلى القياس عليهما ليجعل من "ظنّ، وحسب، وزعم" أيضا من الأفعال التي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل. وقيل: إنّ النّقل بالهمزة كلّه سماعيّ في القاصر والمتعدّي إلى مفعول أوّل. والحقّ –عند ابن هشام– أنّه قياسيّ في القاصر سماعيّ في غيره، وهذا ظاهر مذهب سيبويه.

- **الأمر الثّاني:** الذي يتعدّى به الفعل القاصر، ألف المفاعلة، تقول في:" جلس زيدٌ ومشى وسار"، "جالست زيدا وماشيته وسايرته"، فانتقلن من اللّزوم إلى التّعدّي بواسطة ألف المفاعلة.
- **الأمر الثّالث:** صوغ الفعل على وزن "فَعَلْت" في الماضي، و"أفعُلُ" بضمّ العين في المضارع لإفادة الغلبة، تقول:" كَرَمْتُ زيدًا"، أي غلبته في الكرم.
- **الأمر الرّابع:** صوغ الفعل على وزن "استفعل" للطّلب أو النّسبة إلى الشّيء، نحو: "استخرجت المال"، ومعناها طلب استخراج المال، و"استحسنت زيدا"، بمعنى: نسبت الحسن إلى زيد، ونحو: "استقبحت الظّلم"، بمعنى: نسبت القبح إلى الظّلم؛ فالأفعال "خرج، حسُن، قبُح" قاصرة لا تتعدّى فاعلها، فأكسبناها قدرة التّعدّي إلى المفعول به بواسطة الوزن "استفعل". وبنفس الصّيغة ينتقل المتعدّي من واحد إلى اثنين، نحو: "استكتبته الكتاب"، و" استغفرت اللّهَ الذّنب"؛ لتضمّنه معنى "استَتَبْتُ"، ولو استعمل على أصله لم يجز، وهذا مذهب ابن الطّراوة وابن عصفور. وذهب أكثر النّحاة إلى أنّ "استغفر" من باب "اختار"؛ لأنّ اختار تتعدّى بنفسها إلى مفعول واحد ولو أردنا تعديتها إلى مفعول ثانٍ لفعلنا ذلك بحرف الجرّ. ولكن ابن هشام يردّ هذا ؛ لإمكانية مجيئه بهذه الكيفيّة فقط.
- **الأمر الخامس:** من الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر، تضعيف العين. تقول في: "فرح زيد"، "فرّحت زيدا، وبهذا انتقل الفعل "فرِح" من اللّزوم إلى التعدّي، ونحو قوله

تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ سورة الشمس-09- ؛ فالفعل "زكّى" متعدي إلى مفعول به بواسطة تضعيف العين، ونحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ﴾ سورة يونس-22- .

وزعم أبو عليّ الفارسيّ[1] أنّ التّضعيف الذي في الفعل "سيّر" للمبالغة لا للتّعدية، والدّليل قولهم:" سرت زيدا"، وكذا قول الشّاعر:

- فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةَ مَنْ يَسِيرُهَا

والشّاهد:" سرتها، يسيرها"، وموطن الاستشهاد:" مجيء الفعل "سِيرَ" متعدّيا من دون تشديد عين الفعل حسب أبي عليّ الفارسيّ[2] .

ولكنّ ابن هشام يردّ عليه، بأنّ طرحه هذا فيه نظر؛ لأنّ "سرته" قليل الاستعمال، و"سيّرته" كثير، بل هناك من يقول أنّ "سرته" لا يجوز، وإنّما جاء في البيت على إسقاط الباء توسّعا، والتّقدير "سرت بها". وقد اجتمعت التّعدية بالهمزة والتّضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ سورة آل عمران-04/03- ؛ فالفعلان "أنزل ونزّل" في الأصل لازمان اكتسبا التعدّي بواسطة الهمزة والتّضعيف.

والنّقل بالتّضعيف سماعيّ في القاصر كما مثّلنا، وفي المتعدّي لواحد نحو:" علّمته الحساب، وفهّمته المسألة"، ولم يسمع في المتعدّي لاثنين.

وزعم الحريريّ أنّه يجوز في "علم" المتعدّية لاثنين، أن ينقل بالتّضعيف إلى ثلاثة، ولكن لا يشهد لـ "علم" سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنّه سماعيّ مطلقا، وقيل: قياسيّ في القاصر، والمتعدّي إلى واحد.

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبي عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص175.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص175.

- **الأمر السّادس:** التّضمين، ومعناه أن تجعل القاصر في معنى المتعدّي، فلذلك عدّي "رَحُبَ وطَلُعَ" إلى مفعول واحد، لمّا تضمّنا معنى "وسع وبلغ". وقالوا مثل ذلك: "فرقت زيدًا"، بمعنى "خفته"، و﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ سورة البقرة -130-، بمعنى "احتقر وامتهن وأهلك نفسه".

ويختصّ التّضمين عن غيره من المتعدّيات؛ بأنّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من مفعول، بمعنى أضمّنه لينصب مفعولين أو أكثر حسب الحاجة. ومن أمثلة ذلك عُدِّي الفعل "ألوتُ" بقصر الهمزة لا بمدّها بمعنى "قصّرت" على مفعولين بعدما كان قاصرا، وذلك في قولهم:" لا آلوك نصحا، ولا آلوك جهدا"، للمّا ضُمِّن معنى "لا أمنعك"، ومنه قوله تعالى:﴿لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا﴾ سورة آل عمران-118-. وعدّي "أخبر، وخبّر، وحدّث، وأحدث، ونبّأ، وأنبأ" إلى ثلاثة مفاعيل، لمّا ضُمِّنت معن "أعلم وأرى"، بعدما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها، وإلى الثّاني بحرف الجرّ، نحو قوله تعالى:﴿ أَنۢبِـُٔهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ سورة البقرة-33- ، ونحو قوله تعالى:﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ﴾ سورة الأنعام-143- .

- **الأمر السّابع:** إسقاط الجارّ توسّعا[1] ، نحو قوله تعالى:﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ سورة البقرة -235- ، أي "على سرٍّ"، أي "نكاحٍ"، ونحو قوله تعالى:﴿ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡ﴾ سورة الأعراف-150-، أي "عن أمره"، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٍ﴾ سورة التوبة-05- ، أي "عليه".

وذكر الكوفيون معدٍّ ثامن ؛ وهو تحويل حركة العين، يقال: "كسِيَ زيدٌ"، بوزن "فَرِحَ"، فيكون قاصرا، نحو قول الشّاعر:

(1) الغلاييني مصطفى ، جامع الدروس العربيّة، مرجع سابق، ص38.

- وأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ

فإذا فتحت السّين "كسَا" صار بمعنى ستر وغطّى، وتعدّى إلى واحد. والشّاهد: "كَسِيَ الجواري"، ووجه الاستشهاد: "مجيء الفعل "كسِي" لازما؛ لتغيّر حركة عينه من الفتح إلى الكسر"[1] . ومنه قول الشّاعر:

- وأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

بمعنى "أعطى كسوة" وهو الغالب، فيتعدّى إلى اثنين، نحو:" كسوت زيدًا جبّة"، قالوا :وكذلك "شَتِرَت عينه" بكسر التّاء، بمعنى انقلب جفنها، و "شَتَر اللّه عينه"، بفتحها فهو فعل متعدٍّ، وهذا عند ابن هشام من باب المطاوعة، يُقَال: "شَتَرَه فشتِر"، كما يقال: "ثَرَمَه فثرِم" و"ثَلَمَه فثلِم"، ومنه "كسوته الثّوب فكسِيه"، ومنه البيت ولكن حُذِف من المفعول، والتّقدير: "كسا وجهها برقعا" على سبيل المثال.

- **الجانب التّعليميّ في المسألة:**

- اختيار ابن هشام لمسألة معدّيات الفعل القاصر ضمن موضوعات الباب الرّابع، دليل على أنّ المعرب يجهل الكثير من أحكامه التي يكثر دورها واستعمالها، وبالتّالي التّحكّم في خصائص الفعل القاصر والمتعدّي من شأنه تسهيل عمليّة فهم وتطبيق هذا الجانب النّحويّ المهمّ.
- على غرار المسائل السّابقة، يهتمّ ابن هشام بالجانب التّطبيقيّ أكثر من اهتمامه بالجانب النّظريّ؛ لأنّ غرضه خدمة المعرب الذي يريد الوصول به إلى فهم القرآن الكريم من خلال إعراب آياته وتفسيرها.
- ما يغلب على ابن هشام، اهتمامه بالجانب التّفسيري للقرآن الكريم، ففي كلّ مرّة، يحيد عن المسألة النّحويّة ويخصّص مبحثا لا بأس به لتفسير معاني بعض المصطلحات الواردة في آي القرآن الكريم والتّفريق بينها. ففي مسألة التّفريق بين الفعلين "نزّل"

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص179.

و"أنزل"، أدرج ابن هشام قولا للزّمخشريّ وناقشه مع أنّ الموضوع لا يفيد الجانب النّحويّ كثيرا، فقال[1] :

وزعم الزّمخشريّ أنّ بين التّعديتين في الآية فرق؛ فقال: لمّا نُزِّل القرآن منجّما والكتابان (التّوراة والإنجيل) جملة واحدة، جيء بـ "نزّل" في الأول و"أنزل" في الثّاني، ولكن ما جاء في خطبته في الكشّاف عكس هذا الطّرح، فقال:" الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلّفا منظّما، ونزّله حسب المصالح منجّما، وجعله بالتّحميد مفتتحا، وبالاستعاذة مختتما، وأوحاه على قسمين متشابها ومحكما"[2] . فهو يريد بالأوّل – حسب ابن هشام– إنزاله من اللّوح المحفوظ إلى السّماء الدّنيا، وهو الإنزال المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ سورة القدر–01– ، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ سورة البقرة–185– ، وبالثّاني تنزيله من السّماء الدّنيا إلى رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– نجوما في ثلاث وعشرين سنة.

والأمر الذي يشكل على الزّمخشريّ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ سورة الفرقان–32– ، فقرن "نُزِّل" بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ سورة النّساء–140– ، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ سورة الأنعام –68–، وهي آية واحدة.

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج02، ص179.

(2) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ص23.

وختاما لبحثنا هذا، وتحليلنا لمسائل الباب الرّابع[1] نقول: "إنّ هذه الرّؤى المختلفة لمنهجيّة عرض المادّة النّحويّة دليل واضح على أنّ الهمّ الذي كان يستولي على عقل ابن هشام هو البحث عن منهج جديد في عرض المادّة النّحويّة؛ إذ أدرك أنّ أزمة النّحو العربيّ ليست في قوانينه وأحكامه وأبوابه وأقيسته وتعليلاته، بل هو في الحقيقة أزمة منهج، يؤلّف بين مسالك النّحو العربيّ من جهة، ومتطلّبات تعليمه من جهة أخرى، وكان خروج ابن هشام من هذه الأزمة ابتداعا في نسج كتاب يعدّ فريدا بين كتب النّحو سمّاه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"[2] .

لقد كان ابن هشام يشعر بثقل أمانة علم النّحو في صدره، فكان دائم المراجعة لأغلاط المعربين الذين يعلّمون النّحو، فالنّحو ليس متعة تجريديّة يستمتع بها بعض العلماء، بل هو وسيلة تعليميّة هدفه المحافظة على ديمومة اللّغة العربيّة؛ لهذا لا ينبغي للعلماء أن يترفّعوا عن أداء واجبهم في الإشراف على معلّمي اللّغة العربيّة الذين يعلّمون النّاشئة لغة القرآن الكريم، كما ينبغي عليهم الاهتمام بما يصدر عنهم من ملحوظات تعليميّة، ناهيك عن الاهتمام بمشكلات عصرهم في النّحو. فابن هشام يحمل في صدره خلاصة الفكر النّحويّ عبر تاريخه، كما يحمل خلاصة تجارب تعليم النّحو حتّى عصره، وقد أعمل عقله فيما يحمله صدره، فأتى بعدّة كتب أهمّا "مغني اللّبيب"[3] .

فقيمة هذا الكتاب في منهجه، وقيمة الكتب التي دارت حوله مستمدّة منه، بيد أنّ في ثنايا هذا المنهج منهجا لافتا في البحث العلميّ تمثّل بموضوعيّة ابن هشام؛ إذ كان متجرّدا من التّعصّب لمذهب نحويّ أو إمام نحويّ، أو نحاة إقليم من الأقاليم ؛ لهذا جاء "مغني اللّبيب" خلاصة للفكر النّحويّ حتّى عصره، فيه مناقشات لآراء البصريّين والكوفيّين والأندلسيّين وغيرهم.

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2، ص01 .

(2) السّيوطي جلال الدّين، تحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب، مرجع سابق، ص18.

(3) المرجع نفسه، ص19.

وفيه مناقشة لبعض آراء سيبويه، وأبي عليّ الفارسيّ وابن مالك، وأبي حيّان الأندلسيّ وغيرهم كثير، وفيه تنوّع في استقصاء المادّة النّحويّة من كتب نحاة العراق والشّام ومصر والأندلس وغيرها. وفوق هذا كلّه فيه ترجيح وفق أصول النّحو العربيّ، فإن استقام له الرّأي وفق هذه الأصول، فهو رأيه ومنهجه من غير لَيّ للشّواهد ودلالاتها، أو مفهوم لنظريّة أو علّة أو مصطلح لهذا اعتنى العلماء به، دراسة ومناقشة وتحليلا وتأليفا وشرحا.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

من خلال تناولنا لهذه الأطروحة وصلنا إلى النتائج التّالية:

- ✓ الاكتفاء بالملاحظات الشّفويّة عند الوقوف على بعض الأخطاء في البدايات الأولى قبل أن تضبط القواعد وتؤلّف المصنّفات.
- ✓ الاعتماد على المطوّلات خاصّة كتاب سيبويه لفترة طويلة من الزّمن، لكونه يمثّل النّموذج المحتذى لما يحويه من قوالب لغويّة عربيّة.
- ✓ اللّجوء إلى الشّروح واختصار ما جاء به كتاب سيبويه، بعد تشعّب المادّة النّحوية واختلاطها بالتّعليلات والقياسات غير العمليّة.
- ✓ التّوجه إلى التّأليف المختصر، بانتقاء الموضوعات الصّالحة للتّعليم من مدوّنة النّحو العلميّ.
- ✓ ظهور المتون النثريّة والمنظومات النحويّة التي ساهمت في التّعليم النّحويّ.
- ✓ انقسم التّعليم النّحويّ في العصر الحديث قسمين: تعليم نظاميّ تحكمه مناهج رسميّة تخضع لسلطة فعليّة، وتعليم حرّ سار تقريبا نفس مسار التّعليم القديم، بالاعتماد على المنظومات والمتون النّحويّة.
- ✓ اختلفت دعاوى التّيسير بين متشدّد يرفض المساس بالتّراث النّحويّ ويرى سبب الضّعف في هذه المادّة يتحمّله الجميع، والعلاج الشّافي لهذا الدّاء أن نأخذ أنفسنا على حفظ والاغتراف ممّا تركه لنا أجدادنا؛ وبين داع إلى تغيير الأسس التي بني عليها هذا التّراث، لأنّها –حسب زعمهم– تعيق تقدّمه وتطوّره وبين فريق اشتطّ ودعا إلى استبدال العاميّة بالفصحى وربّما كتابتها بالحرف اللّاتيني ما دام التّواصل ممكنا.
- ✓ تتبّعنا سيرة ابن هشام الأنصاريّ من خلال مؤلّفاته وما كُتِب عنه، يطلعنا على مدى تمكّن هذا العالم الفذّ من اللّغة العربية، وعن قوّة تفكيره النّحويّ، ويظهر ذلك عبر

مؤلّفاته النّحويّة التي أراد من خلالها خدمة طالب اللّغة العربية على وجه الخصوص، من خلال إيجاد آليات تمكّنه من تطبيق القواعد النّحويّة، ليصل بها في الأخير إلى إعراب القرآن الكريم وفهم معانيه باعتباره المصدر الأوّل للتّنظير النّحويّ.

- ✓ لم يكن لابن هشام خصومة تذكر مع أيّ مذهب، بل تراه كوفيّا وبصريّا وبغداديا وأندلسيّا، وإن كان يغلب عليه المذهب البصريّ، ويكون له مذهبه الخاص حين يرى الحقّ في وجهة نظره ممّا يدلّ على استقلالية رأيه وبعده عن التّعصّب لأيّ مذهب.
- ✓ اعتمد ابن هشام أصول النّحو المعروفة للاستدلال على القواعد النّحويّة، فكان أخذه بالسّماع من قرآن وشعر وحديث يكشف عن قدرة عالية للرّجل في الحفظ والتّطبيق، فكثرة الأشعار والآيات القرآنية والأمثال التي استشهد بها أراد من خلالها إغراق القارئ والطّالب في بيئة لغويّة عربيّة ليتمكّن منها ويصبح عربيا فصيحا مستعملا للّغة العربيّة ومطبّقا لها في الواقع.
- ✓ استدلّ ابن هشام بالحديث النّبويّ الشّريف في حدود ما تسمح به القوانين النّحويّة، وشرطه في ذلك هو أمانة الرّاوي العلميّة ممّا يجعله وسطا بين المانعين والمجيزين مطلقا.
- ✓ إنّ الاطّلاع على التّراث الضّخم الذي تركه ابن هشام، يؤدّي بك إلى الجزم بأنّه معلّم ماهر، فتراه ينوّع الأساليب التّعليميّة ويشرك الطّالب المتعلّم ويدفعه إلى الاطّلاع على القرآن والتّزوّد بالكلام العربيّ شعرا ونثرا حتّى ينتحي سمت كلام العرب فتكون له بذلك ملكة خالصة، ومن بين تلك الأساليب:

- أسلوب الحوار والمناقشة، وهو من الطّرق المحبّذة لديه، فقد كان يفترض حوارات بينه وبين المتعلّم المفترض، ويستدرجه للوصول إلى المعرفة التي يريد توصيلها. كما كان ينبّه الطّالب إلى بعض الموضوعات التي قد يغفل عنها، بطرح أسئلة الغرض منها توجيهه إلى الملاحظة والاستنباط.

- من بين الأساليب أيضا؛ تزويد الطّلاب ببعض النّماذج التّطبيقيّة التي تساعده على الإعراب وفهم التّراكيب النّحوية .
- كما يعرّف الطّالب بالخلافات النّحويّة حول المسائل النّحوية، بدون أن يتعمّق فيها، حتّى يحوز على نظرة كلّيّة للموضوع.
- ومن الأساليب المستخدمة بكثرة عند ابن هشام، أنّه يقدّم للطّالب الأوجه الإعرابيّة للمسألة الواحدة، وهو جانب تيسيريّ هام.

✓ إنّ الطريقة المتّبعة في تبويب مؤلّفاته لاسيما كتابه مغني اللّبيب، توحي بأنّ الرّجل ينحو منحى تعليميّا، من خلال التّركيز على المعرب ودفعه ليتمكّن من القواعد النّحويّة فهما وتطبيقا عبر رؤية كلّية للنّحو لا من خلال التّجزيء الحاصل عند النّحاة الآخرين.

✓ إنّ هذه الرّؤى المختلفة والمتنوّعة في عرض الموضوعات النّحويّة، برهان واضح على أنّ همّه لم يكن التّأليف من أجل التّأليف، بل استولى على عقله البحث الدّائم، يأخذ بالحسبان التّوفيق بين مسالك التّأليف النّحويّ من جهة، ومتطلّبات تعليمه من جهة ثانية.

✓ تكوّنت لديه هذه الرّؤى من خلال المراجعة الدّائمة لأغلاط المعربين، معلّمين كانوا أو متعلّمين؛ إذ النّحو –عنده– ليس مناقشات يقصد بها المتعة والتّرفيه العقليّ، ولا هو خاصّ بعلماء النّحو دون غيرهم، بل هو الوسيلة المثلى لتعليم العربيّة والمحافظة على ديمومتها وتطوّرها.

قائـمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم (نسخة إلكترونية).

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الفكر، القاهرة ، ط2، 1413هـ/1992م.
2. ابن آجروم أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن داوود الصّنهاجي، المقدّمة الآجروميّة في علم العربيّة، تح: حايف النّبهان، ط1، 1431هـ/2010م.
3. ابن الأنباري أبو البركات كمال الدّين، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السّوريّة، دمشق، سوريا، 1377هـ/1957م.
4. ابن الأنباريّ أبو البركات، أسرار العربيّة، تح: محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، دمشق.
5. ابن الأنباريّ أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.
6. ابن الانباريّ أبو البركات، لمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني،مطابع الجامعة السّوريّة، دمشق، 1377هـ/1957م.
7. ابن القيّم الجوزيّة، إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين، دار الحديث، القاهرة.
8. ابن جنّي أبو عثمان، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، ط2، دار الهدى بيروت، 1372هـ/1952م.
9. ابن جنّي، المنصف، شرح كتاب التّصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين، ط1، إدارة إحياء التّراث القديم، وزارة المعارف، مصر، 1373هـ/1954م.
10. ابن حزم أبو محمّد عليّ بن أحمد، التّقريب لحدّ المنطق، تح: إحسان عبّاس، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959.
11. ابن حزم أبو محمّد عليّ بن أحمد، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عبّاس، المؤسّسة العربية، بيروت، 1983.

12. ابن خالويه أبي عبد اللّه،إعراب القراءات السّبع وعللها،تح:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،مكتبة الخانجي،القاهرة.
13. ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمّد الدّرويش، دار يعرب، ط1، 1425هـ- 2004م
14. ابن عصفور علي بن مومن، المقرّب، تح: أحمد عبد السّتار الجوادي وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/1972م.
15. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان،ط1، 1422هـ/2001م.
16. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت لبنان، ط16.
17. ابن قتيبة عبد الله بن مسلم ، أدب الكاتب ، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السّعادة ، ط 4 ،(د ت) .
18. ابن مالك محمّد بن عبد اللّه الطّائيّ الأندلسيّ، متن الألفيّة، المكتبة الشعبية، بيروت،(دت).
19. ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة ، تح : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).
20. ابن معطي يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، الدّرّة الألفية في علم العربيّة، ضبط: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010.
21. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 2000.
22. ابن هشام الأنصاريّ، الألغاز النّحويّة، تح: موفّق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ط1، 1417هـ/1997م.
23. ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1999م.
24. ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1411هـ/1991م .

25. ابن هشام جمال الدّين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح:محمّد محيي الدّين عبد الحميد،منشورات المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (د ت).
26. ابن هشام جمال الدّين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1422،1هـ/2001م.
27. ابن يعيش موفق الدّين بن عليّ، شرح المفصّل ، المكتبة المنيريّة، القاهرة.
28. ابن يعيش، شرح المفصّل ، إدارة الطباعة المنيريّة ، مصر ،(د ت).
29. أبو الطّيب عبد الواحد بن علي اللّغوي، مراتب النّحويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
30. أبو الفتح ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.
31. أبو المكارم علي، تعليم النّحو العربي عرض وتحليل ،المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م.
32. أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، 1413هـ-1993م. دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.
33. أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، مكتبة نهضة مصر، ط2، (د ت).
34. أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2005م.
35. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
36. أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م.
37. الأندلسي أبو حيّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، دار القلم، دمشق، 1418هـ/1997م .
38. الأندلسي أبو حيّان، تقريب المقرّب، تح: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، 1402هـ/1982م.

39. الأندلسي أحمد بن محمد عبد ربّه : العقد الفريد ، تح : مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1404هـ /1983م.
40. الأنصاريّ زكريا بن محمّد، الحدود الأنيقة والتّعريفات الدّقيقة، تح: مازن المبارك، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1411هـ/1991م، ص22.
41. بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النّجّار، ط4، دار المعارف، مصر، ج1، 1977.
42. بشر كمال، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، ط3، 1997 م.
43. البغدادي عبد القادر بن عمر،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
44. بلعيد صالح، دروس في اللّسانيات التّطبيقيّة، دار هومة، الجزائر، ط6، 2011.
45. بوحساين نصر الدّين، مدخل إلى اللّسانيات التّطبيقية، الأمل للطّباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت).
46. تريكي مبارك، محاضرات في أصول النّحو ومدارسه، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ط1، 2020.
47. التّعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، العبيدي شعبان محمد عوض، ط1، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا، 1999م.
48. تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب– النّحو، فقه اللّغة، البلاغة؛ الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر، القاهرة، 1425هـ/2004م .
49. الجابري محمد عابد، بنية تكوين العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط6.
50. الجاحظ، كتاب المعلّم (مجموعة رسائل الجاحظ)، مطبعة التّقدّم، مصر، (د.ت).

51. الجاحظ، كتاب المعلم (مجموعة رسائل الجاحظ)، مطبعة التقدّم، مصر، ط1، (د ت).
52. الجرجاني عبد القاهر، العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، شرح: خالد الأزهري، تح: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1988.
53. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز ، تح: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م .
54. الجرجاني عبد القهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، القاهرة، 1989.
55. الجرجاني علي بن محمّد السّيد الشّريف، التّعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسّسة الحسنى، المغرب، ط1، 2006م/1427هـ.
56. الجواري أحمد عبد السّتّار، نحو التّيسير (دراسة ونقد منهجي)، مطبعة المجمّع العلمي العراقي، 1404هـ/1984م.
57. الحديثي خديجة،الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م.
58. الحريريّ أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد، شرح ملحة الإعراب، تح: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1424هـ/2003م.
59. حسانين عفاف، في أدلّة النّحو ،المكتبة الأكاديميّة،طبعة جديدة،1996م.
60. حسن عون، اللّغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة روايال، ط1، 1952.
61. حسن عون، تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدّراسات اللّغوية، 1970.
62. حسن موسى الشّاعر، التطوّر النحوي عند ابن هشام الأنصاري، دار البشير، ط1، 1415هـ/1994م.
63. الحمّادي يوسف وظافر محمّد إسماعيل، التّدريس في اللّغة العربيّة، دار المرّيخ، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1974م.

64. خلف الأحمر، مقدّمة في النّحو، تح: عز الدّين التّنوخي، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، 1961.
65. الخوري يوسف داود الموصلي، التّمرنة في الأصول النحوية، دير الآباء الدومينيكيين، ط1، (د ت).
66. الخولي أمين، مناهج التّجديد في النّحو والبلاغة والتّفسير والأدب، دار المعرفة، مصر،1961.
67. داود عبده، نحو تعليم اللّغة العربيّة وظيفيّا، مؤسّسة دار العلوم، الكويت، ط1، 1979.
68. الدّاودي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية،، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاؤه .
69. الرّافعي مصطفى صادق، تحت راية القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط7، (د ت).
70. الرّضي الأستراباذي، شرح الكافيّة، تح: محمد نور الحسن وزملاؤه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982م.
71. الزّبيدي أبو بكر محمّد بن الحسن، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر ،1984 .
72. الزّبيدي أبو بكر محمّد بن الحسن، طّبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، (د ت) .
73. الزّجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ /1979م.
74. الزّحيلي وهبة، أصول الفقه الإسلاميّ، دار الفكر، ط1، 1986م.
75. الزرقاني محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تح:فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب، بيروت، ط1، 1955.
76. زكريّا إسماعيل، طرق تدريس اللّغة العربية، دار المعرفة الجامعيّة، 2005.

77. الزّمخشريّ أبو القاسم جار اللّه، تفسير الكشّاف، ط3، 1430هـ/2009م، دار المعارف، بيروت، لبنان.
78. السّاموك سعدون محمّد، مناهج اللّغة العربيّة وطرق تدريسها، دار وائل للنّشر، عمّان، الأردن، ط1، 2005.
79. السّعدي عبد الرزاق عبد الرّحمان أسعد :ابن فلاح النحوي (حياته و آراؤه ومذهبه، الجزء الأوّل من كتابه المغني)، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1404هـ / 1984 م .
80. السّفاسفة، طرائق تدريس اللّغة العربيّة، مركز يزيد للنّشر، عمّان، الأردن، ط3، 2004.
81. السّيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلّي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.
82. السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمان:المزهر في علوم اللّغة، دار الفكر، بيروت، (د ت) .
83. السّيوطي جلال الدّين، الفريدة الألفية النّحويّة ، مطبعة التّرقّي، القاهرة، 1332هـ .
84. السّيوطي جلال الدّين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ط1، 1430هـ/2009م، القدّوس للنشر والتّوزيع .
85. السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، ط2، 1399هـ- 1979م .
86. السّيوطيّ جلال الدّين، تحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب، تح: حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 1429هـ/2008 م.
87. السيوطي جلال الدّين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة ، ،تح: حمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، بيروت، 1967م.
88. السّيوطي جلال الدّين،الاقتراح في علم أصول النّحو، جمعية دار المعارف العثمانية، ط2، 1359هـ.

89. الشنقيطي أحمد الأمين ، شرح المعلقات العشر، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصريّة صيدا بيروت، 1424هـ/2003م.
90. شوقي ضيف، تيسير النّحو التّعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).
91. صابر بكر أبو السّعود ،في نقد النّحو العربيّ، دار الثقافة للنّشر والتّوزيع ، 1988 .
92. الضّبع يوسف عبد الرّحمن، ابن هشام وأثره في النحو العربي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
93. الطّنطاوي محمّد، نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة ، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت).
94. عبادة محمّد إبراهيم، النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، حزي وشركاؤه، (د ت).
95. عبّاس حسن : النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974 .
96. عبّاس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د ت).
97. عبد الرّحمن طه، تجديد المنهج في تقويم التّراث، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط2، (د ت).
98. عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مؤسسة الرّسالة ، بيروت، ط2، 1413هـ/1993.
99. عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو،مؤسّسة الرّسالة، بيروت ط2، 1413هـ/1993م.
100. عبد العال سالم مكرم، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1413هـ/ 1992م .
101. عبد الفتاح حسن البجّة، أصول تدريس العربية بين النظرية والممارسة ، دار الفكر، عمان، ط1، 1420هـ / 1999م .

102. عبد القادر الهيتي، ما انفرد به كل من القراء السّبعة وتوجيهه في النحو العربي، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1/ 1996.
103. عبد القادر حسين، أثر النّحاة في الدّرس البلاغي، دار غريب للطّباعة والنشر والتّوزيع، القاهرة، 1998م.
104. عبد الوارث مبروك، في إصلاح النّحو العربي ، دراسة نقدية ، الكويت ، ط1، 1406هـ/ 1985 م .
105. العسقلاني ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة،دار الجيل، (دط)، بيروت (دت)، 1993.
106. علي النعيمي، الشّامل في تدريس اللّغة العربية، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2004.
107. علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحويّ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض، ط1، 1405هـ/1985م.
108. عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، دار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان/ مصراتة، ليبيا، ط1، 1395هـ/1986م.
109. عوض سامي، ابن هشام النّحوي بيئته، فكره، مؤلّفاته، منهجه، ومكانته في النّحو، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، ط1، 1987م.
110. عوني أحمد محمّد، ابن هشام الأنصاري وأصول النّحو العربيّ، مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 17.
111. غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربيّة الفصحى، دار عمار للنّشر والتّوزيع، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، ط1، 1426هـ/2005م .
112. الغبريني أبو العبّاس أحمد بن أحمد، عنوان الدّراية فيمن عرف من العلماء في المئة السّابعة في بجاية، تح: عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والنّشر، بيروت، 1969م.
113. الغزّاليّ أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة زهير حافظ.

114. الغلاييني مصطفى ، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصريّة صيدا بيروت، 1423ه/2003م.
115. الفاكهي عبد اللّه بن أحمد، شرح كتاب الحدود النّحويّة، ط02، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414ه/1993م.
116. فجّال محمود، السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربي، ط2، 1417ه/1997م.
117. فجّال محمود، الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ، أضواء السّلف، ط2، 1417ه/1997م.
118. فضل اللّه محمّد رجب، الاتّجاهات التّربويّة المعاصرة في تدريس اللّغة العربيّة، دار عالم الكتب، ط1، 1998.
119. الفيروز أبادي مجد الدّين محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسّسة الرّسالة، ط8، 1426ه/2005م.
120. الفيومي أحمد بن محمّد بن عليّ، المصباح المنير، مكتبة لبنان، لبنان، 1987.
121. قباوة فخر الدّين، التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، لونجمان، دير نوبار للطباعة، ط1، 2002.
122. القيرواني أبو علي الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981م.
123. مازن المبارك، العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981.
124. المبرّد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1399ه، .
125. المتوكّل أحمد، مسائل النّحو العربيّ في قضايا الخطاب الوظيفيّ، مطبعة الكتاب الجديد المتّحدة، ط1، 2009.
126. مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّوليّة، ط4، 2005، 1426ه.

127. محمّد إسماعيل شعبان، المدخل إلى علم القراءات، مكتبة سالم، العزيزيّة، مكّة المكرّمة، ط2، 1424 هـ/2003م.
128. محمّد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، القاهرة، 1960.
129. محمّد حسين الإمامي فرّ أقاميري، خلاصة مغني اللّبيب، المطبعة العلمية، قم، إيران، ط01، 1411هـ.
130. محمود أحمد نحلة،أصول النّحو العربي، دار المعرفة الجامعيّة،2004 .
131. المخزومي مهدي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرّائد العربيّ، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م.
132. مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النّحو، دار الأمل للطّباعة والنّشر، تيزي وزو، الجزائر،2011.
133. مدكور علي أحمد، تدريس فنون اللّغة العربيّة، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط 2006.
134. مطرجي محمود، في النّحو وتطبيقاته، دار النّهضة العربيّة، 2000.
135. النّادري محمّد أسعد، نحو اللّغة العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط2، 1418هـ/1997م.
136. ناصف علي النّجدي، تاريخ النّحو، دار المعارف، القاهرة، 1978.
137. ناصف علي النّجدي، سيبويه إمام النحاة ،عالم الكتب، المطبعة العثمانية، ط2، 1979.
138. النّحّاس النّحوي، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل، التّفاحة في النّحو، تح: كوركيس عوّاد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ/1965.
139. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1984.
140. الهاشمي السّيد أحمد، القواعد الأساسية للّغة العربيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت.

141. وضحة عبد الكريم الميعان، التّأليف النّحوي بين التّعليم والتّفسير، دار العروبة، الكويت، ط1، 1428هـ/2007م.
142. ولد ابّاه محمّد المختار، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ/2008م.
143. ياقوت الحموي الرّومي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993.
144. يونس فتحي وآخرون، طرق تعليم اللّغة العربيّة، برنامج تأهيل معلّميّ المدرسة الابتدائية للمستوى الجامعي المستوى الرّابع، 1987.

البحوث والرّسائل الجامعيّة :

1. أحمد بن جاد الله بن أحمد الصلاحي الزّهراني، اتجاهات تجديد النّحو عند المحدثين دراسة وتقويم، الرسالة العلمية، جامعة أم القرى، (د ت) .
2. أحمد حسّاني، النظام النّحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التّعليمي، مجلة ثقافات، 2004،جامعة وهران.
3. أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الموسوعة الإسلامية العربية، العدد 10، (د ت).
4. بلحنيش عبد الرحمن، دليل استصحاب حال الأصل بين النّحاة والفقهاء، مذكرة ماجستير، إشراف الدّكتور مخلوف بن لعلام، جامعة البليدة.
5. الثّوابيه هيثم حمّاد إحمود، أساليب القدماء في تيسير النّحو العربي، إشراف محمود حسني مغالسة، درجة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، 2007.
6. الحاج صالح عبد الرّحمن، إعادة الاعتبار للّغة العربيّة في المجتمع العربي، مقال منشور في مجلّة اللّغة العربيّة، المجلّد 11، العدد 1، 2009.
7. الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، مؤسّسة الفنون المطبعيّة، الجزائر، 2007.

8. الحبّاس محمد، النحو العربي والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1420هـ/ 1999 م .
9. حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز، ابن هشام والدّرس النّحويّ في قطر النّدى وبلّ الصّدى، رسالة ماجستير، المشرف: أحمد فليح، جامعة جرش، الأردن.
10. الرّمامنة يحيى محمد علي، الخلاف النّحوي في مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاريّ، إشراف عبد الله نايف العنبر، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان الأردن.
11. السّيد عبد الحميد مصطفى، التّحليل النّحوي عند ابن هشام الأنصاريّ، مجلّة كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، الإمارات العربية المتّحدة، العدد الخامس، 1413هـ/ 1992م.
12. شنّين بلخير، طرق تدريس القواعد النّحويّة وعلاقتها بفكر ابن خلدون، مجلّة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد13،مارس2012.
13. صاري محمّد، ملامح من الفكر اللّساني عند الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح (قراءة في بعض النّماذج)، مجلّة المجمّع الجزائري للّغة العربيّة، جوان 2017، العدد 25.
14. عاطف فضل محمّد خليل، استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النّحو، مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربية وآدابها، ج18، ع36، ربيع الأوّل 1427هـ.
15. عبد الله عويقل السّلمي، محاولات التيسير النّحوي (دراسة تاريخية نقدية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للآداب والعلوم الإنسانية، جدة ، 1430هـ/ 2009م.
16. كريم عبد الحسين حمود الربيعي، المثال النّحوي المصنوع في العربية ، كلية التربية ، رسالة دكتوراه في اللّغة العربية، بغداد، 2005 .
17. مثنّى علوان الجشعمي، النّحو وطرائق تدريسه من القرن الأول للهجرة إلى القرن الرّابع للهجرة، مجلّة ديالى، بغداد، العدد السّادس والعشرون، 2007.

18. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، نحو سيبويه ونحو المتأخّرين، بحث ألقي في مؤتمر النحو الدولي السادس المنعقد في قسم النحو والصرف والعروض،كلية العلوم، جامعة القاهرة، 09/08 مارس2010.

19. محمّد صاري، تيسير النّحو موضة أم ضرورة ، مجلّة الدّراسات اللّغويّة، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، مج3، العدد2، جويلية، سبتمبر، 2001 .

20. محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النّحو قديما و حديثا – دراسة تقويميّة في ضوء علم تدريس اللّغات – رسالة دكتوراه، جامعة عنّابة .

21. منتديات التصفية والتربية السلفية، القسم العام، منتدى اللغة العربية، أبو عبد الأكرم مجيد، تحقيق في كلام ابن خلدون عن ابن هشام عليهما رحمة الله.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدّمة.....أ

المدخل: بطاقة تعريفية بشخصية ابن هشام الأنصاريّ

المبحث الأوّل: التّعريف بابن هشام الأنصاري.....03

- نسبه ولقبه.....05
- نشأته.....06
- أسرته.....06
- فضله وأخلاقه.....07
- أساتذته وشيوخه.....07
- نشاطه العلميّ وإمامته.....08
- التّأليف عند ابن هشام.....09
- وفاته.....13
- البيئة الاجتماعيّة والسّياسيّة في عهد ابن هشام.....14
- على من أطلق لقب ابن هشام.....18
- منهج ابن هشام في النّحو.....20
- هل كان ابن هشام مجتهدا؟.....21

المبحث الثّاني: التعريف بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب.....25

- دواعي وأسباب تأليف مغني اللّبيب.....26
- التّبويب في المغني.....28

فهرس الموضوعات

الفصل الأوّل: تعليميّة النّحو العربيّ من منظور المناهج القديمة

تمهيد.....35

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ النّشأة والمفهوم.....36

- تعريف النّحو.....36
- أهميّة النّحو.....37
- الغاية من نشأة النّحو.....40

المبحث الثّاني: النّحو العربي والبدايات الأولى.....43

- سيبويه وتعليم النّحو.....50
- موقع نحو سيبويه بالنّسبة للدّارسين.....52
- علميّة نحو سيبويه.....52
- النّحو التّعليميّ في كتاب سيبويه.....55

المبحث الثّالث: الدّعوة إلى تيسير النّحو ومسوّغاتها.....59

- شرح المطوّلات ودورها في تعليم النّحو.....66

❖ المختصرات والمتون الحلّ الأمثل لتعليم النّحو.....70

- التّفاحة في النّحو لأبي جعفر النّحّاس.....73
- العوامل المائة للجرجانيّ.....75
- المقرّب لابن عصفور.....84
- تقريب المقرّب لأبي حيّان الأندلسيّ.....87
- تسهيل الفوائد وتقريب المقاصد لابن مالك.....89

❖ الأراجيز النّحويّة ودورها في تعليم النّحو.....91

- شرح ملحة الإعراب للحريريّ.....92
- الألفيّة لابن مالك.....98

- الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة لابن معطي.....100
- الفريدة لجلال الدّين السّيوطي.....104
- الآجروميّة لابن آجرّوم.....107

الفصل الثّاني: تعليميّة النّحو العربيّ من منظور المناهج الحديثة

تمهيد.....115

المبحث الأوّل: تعليم النّحو العربيّ وفق المناهج التّربويّة الرّسميّة..... 115

❖ الأهداف العامّة لتدريس النّحو العربيّ.....117

❖ ضعف المتعلّمين في النّحو وإشكالات تدريسه.....118

❖ الطّرائق المتّبعة في تدريس النّحو.....121

- طريقة الاستجواب.....122
- الطّريقة الاقتضائيّة.....123
- طريقة المحاضرة.....123
- الطّريقة القياسيّة.....124
- الطّريقة الاستقرائيّة.....126
- طريقة النّص أو المعدّلة.....128

المبحث الثّاني: ما يجب الانتباه إليه قبل الحديث عن تعليم النّحو.....131

- بين وظيفة النّحو وغاياته.....131
- بين النّحو واللّغة.....132
- بين النّحو العلمي والتّعليميّ.....135
- اللّغة التي يقوم النّحو بدراستها.....137
- صعوبات تعلّم النّحو.....140

- فصل المجالات وتكامل المستويات.....145

المبحث الثّالث: التّيسير النّحويّ ضرورة تسبق تعلّم النّحو.....149

- الاتّجاه المحافظ.....151
- الاتّجاه الوسطي.....154
- الاتّجاه الإحيائيّ.....158

– تيسير النّحو من منظور إبراهيم مصطفى.....159

– محاولات مهدي مخزومي لتيسير النّحو.....160

– محاولات شوقي ضيف لتيسير النّحو.....164

– نحو التّيسير لعبد السّتّار الجواري.....165

- الاتّجاه الرّاديكالي.....171

الفصل الثّالث: أسس الاستدلال النّحويّ عند ابن هشام

تمهيد.....178

المبحث الأوّل: السّماع.....179

❖ منهج الاحتجاج عند ابن هشام.....181

- القرآن الكريم.....182
- القراءات القرآنيّة.....187
- الحديث النّبويّ الشّريف.....199
- ابن هشام والحديث النّبوي.....203
- كلام العرب شعرا ونثرا.....209
- ابن هشام والاستشهاد بالشّعر العربيّ.....211
- ابن هشام والنثر العربي.....217

المبحث الثّاني: الإجماع.....219
- موقف ابن هشام من الإجماع.....221

المبحث الثّالث: القياس.....223
- أركان القياس.....224
- أقسام القياس.....224
- أهميّة القياس.....225
- ابن هشام ومسألة القياس.....226
- التّعليل عند ابن هشام.....230
- التّقدير.....236
- التقدير عند ابن هشام.....237

المبحث الرّابع: استصحاب حال الأصل.....240
- ابن هشام واستصحاب حال الأصل.....243

الفصل الرّابع: آليات تعليم النّحو عند ابن هشام الأنصاريّ

تمهيد.....247

المبحث الأوّل: آليات تعليميّة عامّة في مؤلّفات ابن هشام.....247
- ❖ التّأليف النحوي المتعدّد عند ابن هشام الأنصاري.....247
- ❖ هيكلة الموضوعات.....250
- ❖ الأساليب التّعليميّة عند ابن هشام.....254
- أسلوبا التّلقين والتّقرير.....256
- طريقتا الإجمال والتّفصيل.....258
- طريقتا الحوار والمناقشة.....260

- أسلوب الشّاهد والمثل في تعليم النحو عند ابن هشام.....265
- التّقسيم المنهجيّ كأسلوب تعليمي.....269
- التّطبيق الإعرابيّ.....270

المبحث الثّاني: مناقشة وتحليل مسائل نحويّة من مغني اللّبيب الباب الرّابع.....271

- ما يعرف به المبتدأ من الخبر.....272
- ما يعرف به الاسم من الخبر.....277
- ما يعرف به الفاعل من المفعول.....281
- ما افترق فيه عطف البيان والبدل.....285
- ما افترق فيه اسم الفاعل والصّفة المشبّهة.....292
- ما افترق فيه الحال والتّمييز وما اجتمعا فيه.....299
- أقسام الحال.....307
- إعراب أسماء الشّرط والاستفهام ونحوها.....313
- مسوّغات الابتداء بالنّكرة.....317
- أقسام العطف.....330
- عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس.....347
- عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة وبالعكس.....352
- العطف على معمولَيْ عاملين.....354
- المواضع التي يعود الضّمير فيها على متأخّر لفظا ورتبة.....360
- شرح حال الضّمير المسمّى فصلا وعمادا.....371
- روابط الجملة بما هي خبر عنه.....380
- الأشياء التي تحتاج إلى رابط.....390
- الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة.....402

- الأمور التي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصرا.....412
- الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر.....417

الخاتمة.....425

قائمة المصادر والمراجع.....429

فهرس الموضوعات.....444

ملخص :

تتبوأ تعليميّة النّحو العربيّ عند ابن هشام الأنصاريّ مكانة هامّة في أغلب مؤلفاته، فاهتمامه بالطّالب واحتياجاته الإعرابيّة من أولوياته؛ فهدفه الأساسيّ الذي يريد الوصول إليه هو حمل هذا الطالب على حذق كلام العرب من خلال امتلاك ناصية القواعد النّحويّة وفهم ضوابطها ودقائقها ، للوصول في النّهاية إلى إعراب القرآن الكريم وفهم معانيه وكشف أسراره.

كلمات مفتاحية : تعليمية– ابن هشام– مؤلفاته– القواعد النحوية.

Résumé :

La didactique de la grammaire arabe chez Ibn hicham Al-Ansari a une place importante dans la plupart de ses livres, car son intérêt pour l'élève et ses besoins en arabe sont parmi ses priorités; Son objectif principal, qu'il veut atteindre, est d'amener cet étudiant à suivre les propres paroles des Arabes en possédant la base des règles grammaticales et en comprenant leurs contrôles et détails, afin de parvenir enfin à l'interprétation du Saint Coran, de comprendre sa signification et de révéler ses secrets.

Mots clés: didactique-Ibn hicham-livres- règles grammaticales

Summary :

The Arabic grammar didactics for Ibn hicham Al-Ansari has an important place in most of his books, because his interest for the pupil and his needs in Arabic are among his priorities; His main objective, which he wants to achieve, is to bring this student to follow the Arabic tongue by having the basis of grammatical rules and understanding their controls and details, in order to finally arrive at the interpretation of the Holy Quran, understand its meaning and reveal its secrets.

Keywords: didactics- Ibn hicham- books- grammatical rules

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
The People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان
Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen
كليــة الآداب واللغـات
Faculty of Letters and Languages
قسم اللغة والأدب العربي
Department of Arabic Language and Literature

ملخص حول الأطروحة

الموسومة بـ:

تعليميّة النّحو العربيّ عند ابن هشام الأنصاريّ من خلال كتابه "مغني اللّبيب الباب الرّابع"

أطروحة علمية مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب
حسين بلحنيش

إشــراف
الأستاذ الدكتور: هشام خالدي

السنة الجامعية : 1441هـ-1442هـ / 2019م-2020م

الملخّص

الحمد للّه ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين ولا عدوان إلاّ على الظّالمين. نحمده سبحانه على فضله وإحسانه، وآلائه ونعمائه. فمن كرمه سبحانه أن منّ علينا بلغة الضّاد لغة القرآن ولغة سيّد عدنان محمّد عليه أفضل الصّلاة والسّلام أفصح من نطق بها، القائل: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش".

لا يختلف اثنان في أنّ النّحو العربيّ من أجلّ علوم اللّغة العربيّة على الإطلاق؛ إذ لا يستغني عنه فقيه أو شاعر أو أصوليّ أو متكلّم، أو معلّم أو متعلّم، فبفضله تحصل الملكة اللّغويّة التي تمكّن من فهم القرآن وأوجه دلالته وبيانه، بل به تستفتح مستغلقات اللّفظ؛ لأنّ المعاني كامنة فيها حتّى يكون النّحو هو الذي يستخرجها. وصدق الشّاعر العربيّ حين يقول:

- النَّحْوُ يُصْلِحُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ والمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
- فَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا فَأَجَلُّهَا نَفْعًا مُقِيمُ الأَلْسُنِ

ولهذا شغل تعليم النّحو العربيّ الحاكم قبل الفقيه يوم بدأ اللّحن يفشو بين النّاس نتيجة دخول الأعاجم في دين اللّه . فانبرى علماء العربيّة يذودون عن حمى اللّغة وقداسة النّص القرآنيّ، بتقعيد القواعد النّحويّة، واستنباط أحكامه من خلال استقراء النّصوص المسموعة من العرب الذين يستشهد بلغتهم. والدّارس لهذا الجهاز العجيب والنّظام المحكم، يجعله ينبهر بهذه العقليّة الفذّة النّافذة ، والعبقريّة الفريدة لنحاتنا القدامى التي استطاعت في ظرف قياسيّ أن تبنيَ هذا الصّرح العملاق ذا الأصل الثّابت والفروع المتطاولة في السّماء والذي يُؤْتي أكله كلّ حين بإذن ربّه.

هذه القواعد النّحويّة التي تمكّن ناطق العربيّة ومتعلّمها من النّسج على منوال العرب الأقحاح؛ لتحصل لديه الملكة التي يرومها، وهذا بالضّبط ما أشار إليه ابن خلدون حين قال:" فالمتكلّم من العرب حين كانت ملكة العربيّة موجودة فيهم يسمع

كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفيّة تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصّبيّ استعمال المفردات فيلقفا كذلك، ثمّ لا يزال سماعهم لذلك يتجدّد في كلّ لحظة ومن كلّ متكلّم واستعماله يتكرّر إلى أن يصير ملكة وصفة راسخة.

إنّ تناول بحث في تعليميّة النّحو عند ابن هشام الأنصاريّ، يُعَدّ رجوعا إلى العصور الأولى لنحاتنا، والوقوف على مناهجهم وطرائقهم في تعليم العربيّة، وتوطيد أركانها، وتثبيت الملكة اللّغويّة عند المتكلّمين بها، أو ليس النّحو كما قال ابن جنّيّ: هو انتحاء سمت كلام العرب ليلحق من ليس من أهل العربيّة بأهلها.....؟

إنّ لهذا الموضوع أهميّة كبيرة، تجعلنا نقف على ما وقف عليه المشتغلون في هذا الحقل التّعليميّ، والنّظر في الملامح الأولى للنّحو، والبحث عن صفة التّعليميّة عند ابن هشام في كتابه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب". وبناء على ذلك تحدوني رغبة تلفّها رهبة في تقصّي ثنايا هذا البحث؛ لمعرفة أهمّ المفاتيح التي تقودنا إلى اكتشاف الكيفيّة التي مارس بها ابن هشام تعليميّة النّحو ، ومعرفة أهمّ الرّكائز التي نعتقد أنّها من أساسات التعليم عنده.

فالاطّلاع على منهج ابن هشام في التّأليف النّحوي، والطّرائق المتّبعة في عرض المسائل النّحويّة، والأصول النّحويّة المعتمدة، يفصح عن مدى اهتمامه باللّغة العربيّة تنظيرا وتطبيقا، للوصول في النّهاية إلى إعراب القرآن الكريم وبالتّالي إلى فهم معانيه وتجلية أسراره.

- الدّراسات السّابقة:

أمّا عن الدّراسات السّابقة التي تناولت "مغني اللّبيب وحتّى مؤلّفات ابن هشام الأخرى"، فقد مسّت جوانب مختلفة منها؛ من حيث المنهج، والمؤلّفات، والخلافات النّحويّة، والأصول النّحويّة وغيرها، بيد أنّ الجانب التّعليمي ظلّ الحديث عنه محتشما إلاّ شذرات مبثوثة في بعض الدّراسات، كالمؤلّف الموسوم ب: منهج ابن هشام من

الملخّص

خلال كتابه المغني لصاحبه عمران عبد السّلام شعيب، الصّادر عن دار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان والذي يشير إلى الجانب التّعليمي في منهجه.

- منهج البحث :

أمّا عن المنهج، فقد اخترت المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ لأنّ مثل هذه الدراسات يلائمها هذا النّوع من المناهج، ونحاتنا القدامى في تقعيدهم للنّحو اختاروه طريقا في بحوثهم، فلم يكتفوا بالوصف بل علّلوا كثيرا من المظاهر التي خالفت الأصل في واقع الاستعمال. وأنا بدوري سأحاول استقراء الجوانب التّعليمية في ثنايا مؤلّفات ابن هشام بخاصّة المغني بعد وصفها وتحليلها.

- الإشكاليّة:

إشكاليّة البحث الرّئيسة، فهي تساؤل رئيسيّ يتفرّع عنه مجموعة من التّساؤلات: هل كان لابن هشام توجّهات تعليميّة؟ هل كان ابن هشام نحويا مقلّدا، أم نحويّا مجتهدا ؟ ما السّرّ وراء تآليفه النّحويّة المتعدّدة؟ لم بوّب كتابه مغني اللّبيب بهذا الشّكل؟ ما السّمات التّعليميّة الممكن استنباطها من مسائل الباب الرّابع؟

- الفرضيات:

للإجابة عن هذه الإشكاليات، كانت فرضياتنا تتمثّل في اعتبار ابن هشام من النّحاة المجتهدين الذين لا ينساقون وراء مذهب بعينه، بل ينتصر للفكرة التي يراها صائبة مدعّما رأيه بالدّليل القاطع المتوافر لديه من القرآن والحديث وكلام العرب. أمّا فيما يخصّ كثرة التّآليف النّحويّة والتي كان يلجأ إليها كلّما دعت ضرورة لذلك؛ كالشّرح والتّيسير وتبديد غموض ، فنفترض من خلال ذلك أنّ ابن هشام كان متمثّلا للمستويات التّعليميّة المختلفة. أمّا فيما يتعلّق بتبويبه للمغني، فالرّاجح أنّه أراد أن ينظر إلى النّحو نظرة كلّيّة بدل التّجزيء والتّفتيت الذي يقدّمه غيره من النّحاة، فأراد أن ينفرد بتبويب مبتكر لا سابقة له ولا لاحقة، فاستطاع بذلك أن يجمع في الباب الواحد مسائل

تربطها خصوصيات معيّنة تساعد المعرب على فهم النّحو وسبر أغواره ومن ثمّ تطبيقه وفهم معانيه.

وللإجابة عن الإشكاليّة كانت خطّة بحثي وفق التّقسيم التّالي :

1- المقدّمة: ذكرت فيها تعريفا مبسّطا حول الموضوع المقترح، والمنهج المتّبع في الدّراسة، وبالإشكاليّة الرّئيسة وما تفرّع عنها، تعقبها الفرضيات التي نميل إليها، وكذا التّقسيمات التي تخصّ الموضوع محلّ الدّراسة والصّعوبات التي وقفت حجر عثرة في سبيل تحقيق البحث.

2- المدخل: ويتكوّن من مبحثين: المبحث الأوّل كان عبارة عن ترجمة لشخصيّة ابن هشام؛كنيته، أساتذته، إمامته، نشاطه العلميّ، تلاميذه ومؤلّفاته و كذا البيئة السّياسيّة والاجتماعية التي نشأ بها زيادة على منهجه في البحث.

أمّا المبحث الثّاني: فخصّصته للحديث عن كلّ ما قيل عن مؤلّفه المغني، وعن التّبويب المتّبع في عرض المادّة النّحويّة، مقدّما أمثلة عن كلّ باب لتوضيح بعض المسائل للقارئ الكريم.

3- الفصل الأوّل: لقد بدأ التّفكير في تعليم قواعد اللّغة العربيّة منذ اللّحظة الأولى لظهور اللّحن؛ فكان النّطق بكلمة "عصاتي" بدل "عصاي"، وقراءة آيات للقرآن بارتكاب أخطاء كثيرة من قبل الأعاجم الذين اعتنقوا الإسلام مثل قراءة أحدهم " إنّ اللّه بريء من المشركين ورسوله" بكسر "رسوله"، دوافع للتّفكير في علم يحمي اللّغة العربيّة من الاندثار ومن ثمّ حماية القرآن الكريم من اللّحن فيه والزّلل. غير أنّ هناك من يرى أنّ اجتهاد علماء الأمّة كان سابقا لوجود هذه المعضلات، فقد كانوا يجتهدون للتّأسيس لهذا العلم مسبقا، وقبل ظهور هذه الأخطاء. وقبل الحديث عن تعليميّة النّحو، وجب الكلام أوّلا في ماهية هذا العلم وأهميّته ودوافع نشأته وأهمّ العلماء الذين وطّدوا

أركانه، فجاء هذا الفصل الذي خصّصته للحديث عن تعليميّة النّحو من منظور المناهج القديمة، وفق التّقسيم التّالي:

- المبحث الأوّل: فكان للكلام عن النّحو العربيّ من حيث النّشأة والمفهوم، فصّلت فيه الكلام عن ماهيّة النّحو وأهميّته والغاية من تعلّمه.
- المبحث الثّاني: حجزته للحديث عن تعليم النّحو في بداياته الأولى أيّام نشأته، مع الإشارة إلى بعض روّاده حتّى ظهور سيبويه، ثمّ خضت الحديث في ظاهرة الكتاب وأهمّ ما قيل فيه سواء عن المظاهر التّعليميّة ، أو الجوانب العلميّة.
- المبحث الثّالث: وتطرّقت فيه إلى دعاوى التّيسير ومسوّغاتها، وقد بسطت القول في شرح المطوّلات وأهمّ ما قيل فيها، ثمّ خصّصت حيّزا للمختصرات والمتون النّثريّة والأراجيز النّحويّة وكيفيّة تناولها للقواعد، مع تقديم أمثلة توضيحيّة لكلّ نموذج مقدّم.

4- الفصل الثّاني: وكان عنوانه: تعليميّة النّحو من منظور المناهج الحديثة؛ لأنّ هذا الموضوع لا يزال يثير نقاشا حوله، نظرا لتردّي موضوع اللّغة العربيّة على المستويين الرّسمي والاستعمالي، ولبسط القول في هذا الجزء قسّمت الفصل إلى ثلاثة مباحث أيضا لتسهيل الدّراسة والبحث:

- أمّا المبحث الأوّل: فكان للحديث عن تعليم النّحو في المناهج التّعليميّة الحديثة، تناولت فيه أهداف تعليمه والإشكالات التي تعيقه، وأهمّ الطّرائق المتّبعة في تعليمه، مع بسط القول في مزاياها وعيوبها.
- المبحث الثّاني: فخصّصناه للحديث عن بعض القضايا التي تستلزم مناقشتها قبل الحديث عن تعليم النّحو ، وضعف الطلاّب وسوء الطريقة وغيرها؛ كالكلام في العلاقة الموجودة بين اللّغة والنّحو، وبين ما هو نحو علميّ وتعليميّ والصّعوبات

التي تقف حجر عثرة في سبيل تطوّر تعليمه وغيرها من الأمور المتعلّقة بالموضوع.

- أمّا المبحث الثّالث: فكان لبسط القول في دعاوى تيسير النّحو ، وأهمّ الاتّجاهات التي تحدّثت في الموضوع، عارضين بعض النّماذج التّيسيريّة التي ذاع صيتها، والتي احتدم حولها النّقاش ردحا من الزّمن.

5- الفصل الثّالث: وكان عنوانه: الأصول النّحويّة عند ابن هشام الأنصاري؛ وتمّ تقسيمه إلى أربعة مباحث:

- المبحث الأوّل: خصّص لأصل السّماع من قرآن كريم وقراءات قرآنيّة، وحديث نبويّ شريف، وكلام العرب شعرا ونثرا، وكيف استخدم ابن هشام لهذه الموارد وتوظيفها للاستدلال على القواعد النّحويّة المدرجة؛ ولتوضيح الأمر أدرجنا الكثير من الأمثلة التي استقيناها من مؤلّفاته المتنوّعة.
- المبحث الثّاني: أوقفته للكلام عن إجماع أئمّة النّحو حول رفض أو تجويز مسألة نحويّة، وموقف شيخنا ابن هشام من هذا الرّافد ، مع تدعيم إجابتنا بأدلّة من كتبه كالشّذور والمغني وقطر النّدى وغيرها.
- المبحث الثّالث: وكان للحديث عن القياس كرافد من روافد الاستدلال النّحوي، وما يتبعه من تعليل وتقدير، وكيف تعامل ابن هشام معه، وقد أشرنا إلى مسألتي الأصل والفرع، وإلى مطالبته مستعمل العربيّة بالقياس.
- المبحث الرّابع: لبسط القول في استصحاب حال الأصل، باعتباره من الأصول المعتبرة التي استخدمها ابن هشام الأنصاريّ.

6- الفصل الرّابع: وهو الفصل التّطبيقيّ، وجعلته للحديث عن الآليات العامّة للتّعليم النّحويّ عند ابن هشام، من خلال مؤلّفاته المختلفة، كالتّبويب، ونوعيّة الأساليب المستخدمة في مناقشة المسائل النّحويّة، هذا ما يخصّ المبحث الأوّل، أمّا ما يتعلّق

بالمبحث الثّاني فكان لدراسة وتحليل مسائل الباب الرّابع من المغني والموسوم ب: مسائل يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها، واستخلاص الجوانب التّعليميّة من خلال مناقشة ابن هشام لهذه الموضوعات النّحويّة.

7- خاتمة: وكانت لعرض النّتائج المتوصّل إليها، بحيث كانت شاملة لكلّ الفصول والمباحث.

8- المصادر المعتمدة: كانت مؤلّفات ابن هشام أولى المصادر المعتمدة في بحثنا، تلتها الدّراسات التي تناولت فكر ومنهج ابن هشام، وقد استعنت كثيرا بكتابين للنّحو التّعليميّ: أحدهما: النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ لإبراهيم عبادة ، وثانيهما: تعليم النّحو العربي عرض وتحليل لصاحبه علي أبو المكارم. وكانت لي بعض المساعدات من رسائل جامعيّة شكّلت لي دفعا في بعض المباحث ، كرسالة الماجستير لصاحبها "حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز" المعنونة ب: ابن هشام والدّرس النّحوي في شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى.

9- صعوبات البحث: لا يسلم أيّ بحث أكاديميّ من صعوبات تعترضه، فقد تكون ماديّة أو معنويّة، وفيما يخصّني تعلّقت صعوبات البحث عندي بظروف العمل وما يصاحب متطلّبات العائلة، وكذا صعوبة الوصول إلى بعض البحوث الحديثة المتعلّقة بتعليميّة اللّغة العربيّة في المناهج الحديثة .

ورغم الجهود التي بذلتها إلاّ أنّ الإحاطة بجوانب البحث تبقى مستعصية وتحتاج إلى بذل مزيد من الجهود، وربّما تفتح نوافذ أخرى للبحث في مستقبل الأيّام.

الخاتمة :

من خلال تناولنا لهذه الأطروحة توصلنا إلى النتائج التّالية:

- ✓ الاكتفاء بالملاحظات الشّفويّة عند الوقوف عند بعض الأخطاء في البدايات الأولى قبل أن تضبط القواعد وتؤلّف المصنّفات.

الملخّص

- ✓ الاعتماد على المطوّلات خاصّة كتاب سيبويه لفترة طويلة من الزّمن، لكونه يمثّل النّموذج المحتذى لما يحويه من قوالب لغويّة عربيّة.
- ✓ اللّجوء إلى الشّروح واختصار ما جاء به كتاب سيبويه، بعد تشعّب المادّة النّحوية واختلاطها بالتّعليلات والقياسات غير العمليّة.
- ✓ التّوجه إلى التّأليف المختصر، بانتقاء الموضوعات الصّالحة للتّعليم من مدوّنة النّحو العلميّ.
- ✓ ظهور المتون النثريّة والمنظومات النحويّة والتي ساهمت في التّعليم النّحويّ .
- ✓ انقسم التّعليم النّحويّ في العصر الحديث قسمين: تعليم نظاميّ تحكمه مناهج رسميّة تخضع لسلطة فعليّة، وتعليم حرّ سار تقريبا نفس مسار التّعليم القديم، بالاعتماد على المنظومات والمتون النّحويّة.
- ✓ اختلفت دعاوى التّيسير بين متشدّد يرفض المساس بالتّراث النّحويّ ويرى سبب الضّعف في هذه المادّة يتحمّله الجميع، والعلاج الشّافي لهذا الدّاء أن نأخذ أنفسنا على حفظ والاغتراف ممّا تركه لنا أجدادنا، وبين داع إلى تغيير الأسس التي بني عليها هذا التّراث؛ لأنّها –حسب زعمهم– تعيق تقدّمه وتطوّره وبين فريق اشتطّ ودعا إلى استبدال العاميّة بالفصحى وربّما كتابتها بالحرف اللّاتيني ما دام التّواصل ممكنا.
- ✓ تتبّعنا سيرة ابن هشام الأنصاريّ من خلال مؤلّفاته وما كُتِب عنه، يطلعنا على مدى تمكّن هذا العالم الفذّ من اللّغة العربية، وعن قوّة تفكيره النّحويّ، ويظهر ذلك عبر مؤلّفاته النّحويّة التي أراد من خلالها خدمة طالب اللّغة العربية على وجه الخصوص، من خلال إيجاد آليات تمكّنه من تطبيق القواعد النّحويّة، ليصل بها في الأخير إلى إعراب القرآن الكريم وفهم معانيه باعتباره المصدر الأوّل للتّنظير النّحويّ.

الملخّص

- ✓ لم يكن لابن هشام خصومة تذكر مع أيّ مذهب، بل تراه كوفيّا وبصريّا وبغداديا وأندلسيّا، وإن كان يغلب عليه المذهب البصريّ، ويكون له مذهبه الخاص حين يرى الحقّ في وجهة نظره ممّا يدلّ على استقلالية رأيه وبعده عن التّعصّب لأيّ مذهب.
- ✓ اعتمد ابن هشام أصول النّحو المعروفة للاستدلال على القواعد النّحويّة، فكان أخذه بالسّماع من قرآن وشعر وحديث يكشف عن قدرة عالية للرّجل في الحفظ والتّطبيق، فكثرة الأشعار والآيات القرآنية والأمثال التي استشهد بها أراد من خلالها إغراق القارئ والطّالب في بيئة لغويّة عربيّة ليتمكّن منها ويصبح عربيا فصيحا مستعملا للّغة العربيّة ومطبّقا لها في الواقع.
- ✓ استدلّ ابن هشام بالحديث النّبويّ الشّريف في حدود ما تسمح به القوانين النّحويّة، وشرطه في ذلك هو أمانة الرّاوي العلميّة ممّا يجعله وسطا بين المانعين والمجيزين مطلقا.
- ✓ إنّ الاطّلاع على التّراث الضّخم الذي تركه ابن هشام، يؤدّي بك إلى الجزم بأنّه معلّم ماهر، فتراه ينوّع الأساليب التّعليميّة ويشرك الطّالب المتعلّم ويدفعه إلى الاطّلاع على القرآن والتّزوّد بالكلام العربيّ شعرا ونثرا حتّى ينتحي سمت كلام العرب فتكون له بذلك ملكة خالصة، ومن بين تلك الأساليب:

- أسلوب الحوار والمناقشة، وهو من الطّرق المحبّذة لديه، فقد كان يفترض حوارات بينه وبين المتعلّم المفترض، ويستدرجه للوصول إلى المعرفة التي يريد توصيلها. كما كان ينبّه الطّالب إلى بعض الموضوعات التي قد يغفل عنها، بطرح أسئلة الغرض منها توجيهه إلى الملاحظة والاستنباط.
- من بين الأساليب أيضا؛ تزويد الطّلاب ببعض النّماذج التّطبيقيّة التي تساعده على الإعراب وفهم التّراكيب النّحوية .

- كما يعرّف الطّالب بالخلافات النّحويّة حول المسائل النّحوية ، بدون أن يتعمّق فيها، حتّى يحوز على نظرة كلّيّة للموضوع.
- ومن الأساليب المستخدمة بكثرة عند ابن هشام، أنّه يقدّم للطّالب الأوجه الإعرابيّة للمسألة الواحدة، وهو جانب تيسيريّ هام.

✓ إنّ الطريقة المتّبعة في تبويب مؤلّفاته ولاسيما كتابه مغني اللّبيب، توحي بأنّ الرّجل ينحو منحى تعليميّا، من خلال التّركيز على المعرب ودفعه ليتمكّن من القواعد النّحويّة فهما وتطبيقا عبر رؤية كلّية للنّحو لا من خلال التّجزيء الحاصل عند النّحاة الآخرين.

✓ إنّ هذه الرّؤى المختلفة والمتنوّعة في عرض الموضوعات النّحويّة، برهان واضح على أنّ همّه لم يكن التّأليف من أجل التّأليف، بل استولى على عقله البحث الدّائم يأخذ بالحسبان التّوفيق بين مسالك التّأليف النّحويّ من جهة، ومتطلّبات تعليمه من جهة ثانية.

✓ تكوّنت لديه هذه الرّؤى من خلال المراجعة الدّائمة لأغلاط المعربين، معلّمين كانوا أو متعلّمين؛ إذ النّحو –عنده– ليس مناقشات يقصد بها المتعة والتّرفيه العقليّ، ولا هو خاصّ بعلماء النّحو دون غيرهم، بل هو الوسيلة المثلى لتعليم العربيّة والمحافظة على ديمومتها وتطوّرها.

ترجمة المقدمة والخاتمة إلى اللّغة الإنجليزية

Translation of the Introduction and the Conclusion to English

Introduction

Praise be to God, Lord of the worlds, and blessings and peace be upon the Master of the Messengers Muhammad(peace be upon him).

One of the reasons for me choosing the topic: Grammar didactics according to Ibn Hisham Al-Ansari through his book "Mughni Al-Labib on Books of Al-A'ribe" is my desire to investigate the educational aspects of this scholar's writings, especially this book; Because of its paramount importance in the educational process, and because it contributed to bringing the grammatical material closer to those who seek it.

Examining Ibn Hisham's approach to grammatical composition, and the methods used in presenting grammatical issues and the grammatical origins used, reveals the extent of his interest in the Arabic language, theoretically and in practice. In order to finally reach the syntax of the Holy Qur'an and thus understand its meanings and reveal its secrets.

- Previous studies:

As for previous studies that dealt with "Mughni al-Labib" and even Ibn Hisham's other writings, various aspects of this grammatical legacy have been touched. In terms of curriculum, writings, grammatical differences, the fundamentals that were relied upon and others, however, the educational aspect remained scarce in these studies except for fragments scattered here and there, such as the study prepared by "Imran Abd al-Salam Shuaib in his book:" The Approach of Ibn Hisham through his book Al-Mughni " Issued by Dar Al Jamahiriya for Publishing, Distribution and Advertising, which refers to the educational aspect in it.

-The problematic:

As for the main problem that is wanted to be answered, it is a general question that is branched out by a group of questions: Did Ibn Hisham have educational orientations? Was he a grammatical imitator, or a mujtahid? What is the secret behind his multiple syntheses? Why did his book "Mughni al-Labib in this way?" What are the methods and methods used in presenting grammatical issues, especially the topics of Chapter Four?

-Hypotheses:

To answer these dilemmas, our assumptions were to consider Ibn Hisham as one of the diligent grammarians who do not follow a particular

doctrine, but rather he triumphs for the idea he deems correct, supporting his opinion with the definitive evidence available to him from the Holy Qur'an, the noble hadith and the words of the Arabs. As for the large number of grammatical composition, which he used to resort to whenever necessary, such as explanation, facilitation and dispelling ambiguity, so we assume that Ibn Hisham was a representative of the various educational levels. As for the classification of the singer, It is likely that he wanted to look at grammar holistically instead of the fragmentation and fragmentation presented by other grammarians. And understand its meanings.

-Research Methodology:

As for the method used in the study, it was the descriptive and analytical method; Because such studies fit with this approach, just like our old sculptors who complicated grammar and chose it as a path for their research. They were not satisfied with describing, but they justified many phenomena that contradict the original in the reality of use. We, in turn, will try to extrapolate the didactic aspects in the folds of Ibn Hisham's writings, description and analysis.

In order to answer the presented problem, the research plan was according to the following division: an introduction, an introduction, and four chapters, each chapter consisting of investigations that branch into main headings for the convenience of the researcher, and in the end my research was appended to a conclusion that included the findings. To clarify more, we explain this plan in some detail:

1- Introduction : In it, we included a simple definition of the proposed topic, the methodology used in the study, the main problem and the sub-questions that our research requires, followed by the hypotheses that we are inclined to, as well as the divisions related to the subject under study, and the difficulties that stood as a stumbling block in the way of achieving the research.

2- Entrance: It consisted of two topics: As for the first one, it was a translation of Ibn Hisham's personality and writings, as well as the social and political environment in which he grew up, in addition to his research approach. As for the second topic, we devoted it to talking about everything that was said about its author, "Mughni al-Labib," and about

the tabulation used in presenting the grammatical material with examples of each chapter to clarify some issues to the noble reader.

3- Chapter One: It was to explain the issues of grammar education from the perspective of the ancient curricula since its inception, and the methods used in teaching it, in terms of facilitation, explanations, and writing abbreviations and grammatical systems.

4- Chapter Two: Its title was "Teaching Grammar from the Perspective of Modern Curricula", in which we dealt with the general objectives of teaching this science, the most important problems that impede its progress and methods of teaching it, the advantages and disadvantages of each method, and we also introduced the most important thing to pay attention to before submitting this material, and we had a conversation. On grammatical facilitation and the most important teams that approached this section.

5- Chapter Three: We made it to talk about the foundations of translational and mental reasoning according to Ibn Hisham Al-Ansari, from hearing, measuring and accompanying a situation, presenting examples from his various books to clarify, clarify and support the idea.

6- Chapter Four: It is the applied chapter, in which we devoted the first section to talking about the general mechanisms of grammatical education for Ibn Hisham, through his various books. As for the second topic, it was to study and analyze the issues of the fourth chapter of the singer and tagged with "issues whose role increases and abuses in the Arabists their ignorance and lack of knowledge on their face," and extracting the educational aspects through Ibn Hisham's discussion of these grammatical topics.

7- Conclusion: It was dedicated to presenting the most important findings, as it was comprehensive for all chapters and sections.

8- Approved sources: Ibn Hisham's books were the first reliable sources in our research, followed by some studies that dealt with the thought and method of Ibn Hisham, with the use of two books on teaching grammar, one of them: the didactic grammar in the Arab heritage of Ibrahim Ubada, and the second: Teaching Arabic grammar by Ali Abu Al-Makarem. And some university theses, such as a master's thesis to its author : Hikmat Abd al-Karim Aghzawi Ghariz, entitled "Ibn Hisham and the grammatical lesson in the explanation of" Qatr Nada wa Bell' Sada".

9- Research difficulties: No academic research is free of difficulties encountered, as they may be material or moral, or both. With regard to our research, the matter related to working conditions, and what accompanies the requirements of the family, as well as the difficulty of accessing some recent research and references related to the teaching of the Arabic language in modern curricula.

Despite the efforts that have been made, understanding the aspects of research remains difficult and requires more efforts, so perhaps new windows of research will open in the future of days.

In the end, I have to thank the supervising professor: Hisham Khaldi, for his patience and determination to follow this work from beginning to end, all my appreciation and respect for him.

Prepared by the student: **Hocine Belhenniche**
The date is: **10/09/2020**

Conclusion :

Through our handling of this thesis, we reached the following results:

- ☒ Verbal notes are sufficient when identifying some mistakes at the beginning, before setting the rules and composing the classifiers.
- ☒ Reliance on lengthy books, especially Sibawayh's book " Al-Kitab" for a long time, as it represents the model for what it contains of Arabic language forms.
- ☒ Resorting to explanations and summarizing what was contained in the book of Sibawayh, after the complexity of the grammatical material and its mixing with explanations and impractical analogies.
- ☒ Choosing short compositions, by selecting topics suitable for teaching from the Scientific Grammar Code.
- ☒ The emergence of prose texts and grammatical poetry, which greatly contributed to grammatical education.
- ☒ Grammar education in the modern era was divided into two parts: a formal education governed by formal curricula that is subject to effective authority, and a free and passable education roughly the same as the old education, relying on prose texts and grammatical poetry.
- ☒ We traced the biography of Ibn Hisham Al-Ansari through his writings and what was written about him, so we knew the extent of his mastery of the Arabic language and the strength of his grammatical thinking, he wanted –through his writings- to serve the Arabic language student in particular, by finding mechanisms that enable him to apply grammatical rules Finally, to bring it to the translation of the Noble Qur’an and understand its meanings as the primary source for grammatical theorizing.
- ☒ Ibn Hisham did not have any conflict with any doctrine, but rather you see him as a kufic, Basriya, Baghdadi and Andalusian, even though he is predominantly by the visual doctrine, and he has his own doctrine when he sees the truth in his point of view, which indicates the independence of his opinion and his distance from fanaticism for any sect.

- ☒ Ibn Hisham relied on the well-known principles of grammar to infer the grammatical rules, so taking it by listening from the Qur'an, poetry and hadith reveals a high capacity for men in memorization and application, as the abundance of poems, Qur'anic verses and proverbs he cited wanted to immerse the reader and the student in an Arab linguistic environment in order to be able to it and become Arabic Vasih used the Arabic language and applied it in reality.
- ☒ Ibn Hisham inferred the noble prophetic hadith within the limits of what the grammatical laws allow, and his condition in this is the trustworthiness of the scientific narrator, which makes it an absolute mediator between those who are prohibited and permissible.
- ☒ Knowing about the huge heritage that Ibn Hisham left behind leads you to assert that he is a skilled teacher, so you see him diversify the educational methods and involve the learner student and push him to read the Qur'an and provide him with Arabic speech in poetry and prose, so that he neglects the words of the Arabs.
- ☒ The method used to classify his writings, especially his book Mughni al-Labib, suggests that the man takes an educational approach, by focusing on the Arabic language and pushing him to be able to understand and apply grammatical rules through a holistic view of the grammar, not through the fragmentation of other grammarians.
- ☒ These different and varied visions in presenting grammatical issues are a clear proof that his concern was not writing for the sake of authorship, but rather a constant search for his mind, taking into account the reconciliation between the paths of syntactic composition on the one hand, and the requirements of his education on the other hand.
- ☒ He had these visions through the constant review of grammar mistakes, whether they were teachers or learners; Grammar is not discussions of enjoyment and mental entertainment, and it is not specific to grammar scholars alone. Rather, it is the best way to teach Arabic and to preserve its continuity and development.

مظاهر النّحو التّعليمي في كتاب سيبويه

The appearances of educational grammar in the book of Sibaweh.

حسين بلحنيش: طالب دكتوراه

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور: هشام خالدي

تاريخ الإرسال: 2019/04/08 **تاريخ القبول:2020/04/07**

ملخص:

لقد شْبّه كتاب سيبويه بالصّورة التي جاء عليها باللّوحة السّرياليّة التي يرى فيها كلّ فريق نحويّ الرّؤية الخاصّة به يتّخذها منطلقا لتصنيفه، وهو بهذا مصدر لكلّ الباحثين. ففريق منهم رأى أنّ نحو سيبويه علميّ يختصّ بالنّظر في الظّاهرة اللّغويّة، وفريق وجد فيه السّبيل الأمثل لتعليم العربية، ومن جهتي سأحاول من خلال هذا البحث وعبر صفحات الكتاب، أن أفتش عن المظاهر التّعليميّة التي يحتويها، وإلى أيّ مدى يمكن أن يستجيب للعمليّة التّعليميّة التعلّميّة؟ مستنيرا ببعض الآراء القيّمة ممّن اشتغلوا بهذا المعين الذي لا ينضب.

الكلمات المفتاحيّة: سيبويه – الكتاب – النحو العلمي–النحو التعليمي.

Abstract:

Sebwayh’s book is similar to the one on which the surrealist painting, in which each team sees its own vision,takes its starting point,which is a source for all researchers.

A group of them saw that Sebwayh Alami was interested in looking at the linguistic phenomenon,and a team that found the best way to teach Arabic,and I will try through this research and through the pages of the book to find out the educational aspects it contains and to what extent can it respond to the learning process? Enlightened by some valuable views who have engaged in this inexhaustible appointee.

Keywords: Sibwayh - The book – Scientific grammar - Educational grammar.

مؤسسة الانتماء:كلية الأدب واللغات- جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

البريد الإلكتروني:hocinebelhenniche13@gmail.com

1. توطئة:

لا يختلف اثنان ممّن درسوا نحو المطوّلات أنّه غاية في الصّعوبة لما يتميّز به من تبويب فريد، وكثرة في الأقيسة والعلل، واستعمال غريب للمصطلحات النحوية، الأمر الذي جعله يصطبغ بالفلسفة والتعقيد، فعلى هذا الأساس عدّوه نحوا علميا يؤسّس للنّظرية النحويّة العربية .بيد أنّ هناك ممّن اختصّوا بتعليم النحو وجدوا فيه ضالّتهم لما يقدّمه من نماذج لغوية راقية لمتعلم العربية وكأنّه يغرق القارئ في بيئة عربية سليمة فيتكلّم كما تكلّموا وينسج على منوالهم. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل حتّى ما عدّوه من خصائص النّحو العلمي؛ كالأقيسة والعلل والتبويب وغيرها هي من مستلزمات النحو التّعليمي لا يستغني عنها معلّم ولا متعلّم. ومن هذه المطوّلات نجد الكتاب لسيبويه، فهو يمثّل قمّة التّأليف النّحويّ على الإطلاق لما يتمتّز به صاحبه من قدرة عجيبة على جمع وتصنيف قوالب اللّغة العربية على غير مثال سابق. فإلى أيّ مدى يمكن أن يستجيب هذا الأخير للعمليّة التّعليميّة؟ وما هي مظاهر التعليم في هذا المصنّف؟.

فعند مطالعتي للكتاب، وحتّى من خلال تتبع آراء دارسيه وجدته حقلا خصبا لتعليم العربيّة، ويحمل من الخصائص التّعليميّة الشّيء الكثير شانه شأن المختصرات التي جاءت بعده، بل يزيد عليها بما يحمله من نماذج لغويّة راقية وأمثلة من الواقع العربيّ المعيش.

1. موقع نحو سيبويه بالنّسبة إلى الدّارسين:

يصنّف إبراهيم عبادة النحو بصفة عامّة إلى قسمين رئيسيين: "[1].

الأوّل: طابع تعليميّ وهو الغالب ، والغرض منه عرض مسائل النّحو وقضاياه ، حتّى يتسنّى للدّارسين الوقوف عليها ، أملا في استيعابها ومراعاتها عندما ينطقون أو يكتبون .....

الثّاني: طابع نظريّ ، والغرض منه بيان ما يمكن أن يسمّى فلسفة النّحو كما بدت للنّحويّين ككتاب علل النّحو ، ونقض علل النّحو لأبي الحسن الوّراق.....[2].

ليخلص في الأخير إلى تداخل الصّنفين، وكأنّه يشير إلى صنف ثالث عنوانه مصنّفات النّحو التّعليميّ والعلميّ معا. يقول في هذا الشّأن : "ولم تتبرّأ المصنّفات ذات الطّابع التّعليميّ من آثار الطّابع النّظريّ الفلسفيّ بل طعمت حواشيها ببعض تلك الآثار بدءا بكتاب سيبويه..."[3]، وعليه فإبراهيم عبادة من الذين أقرّوا بأنّ كتاب سيبويه من الكتب التّعليميّة مع بعض التّحفّظات كونه يتميّز بالغموض وبعض آثار الفلسفة. فما ميزات كتاب سيبويه؟ لنا أن نبيّن الجوانب الّتي يعالجها:

2-1.علميّة نحو سيبويه :

يرى الكثير من الدّارسين أنّ كتاب سيبويه يتميّز بدرجة كبيرة من التّعقيد والغموض، فهو في هذه الحالة كتاب علميّ بامتياز ، إذ لا بدّ أن يكون هناك فصل بينه وبين نحو من جاء بعده، لأنّه تفسيريّ يهتم بالتّنظير لظواهر اللّغة .

يقول علي النّجد يناصف: ".. وكثيرا ما استوقف نظري وأنا أدرس الكتاب مسائل مشتبهة تثير الاسترابة والتّأمّل وتدعو إلى التّساؤل والتماس التّأويل ... "[4]، مقدّما بعض الأمثلة لما يقوم به سيبويه من طريقة في عرض المسائل ، حيث يجمل الجامع ثمّ يفرّق تلك المسائل ويفصّلها ثمّ يتتبّع ويستقصي حتّى يصل إلى الغاية .

ومن هذه الأمثلة التي يوردها (مجرى نعت المعرفة عليها) فيقول : " واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة ، كما أنّ النّكرة لا توصف إلاّ بنكرة ، واعلم أنّ الخاص من الأسماء لا يوصف إلاّ بثلاثة أشياء ، بالمضاف إلى مثله ، وبالألف واللاّم ، وبالأسماء المبهمة ... "[5] .

وقد ذكر هناك قاعدة جامعة تستوعب كلّ ما توصف به المعرفة لا يختلف فيه شيء ، ثمّ حصر الأنواع التي يوصف بها العلم مجملة أوّلا ومفصّلة أخرى ثمّ إلى الأنواع واحدا واحدا يخصّ كلاّ منها بحديث على التّرتيب .

تعليقا على هذه الأمثلة يقول علي النّجدي:"وهذا النّمط في الكتاب قليل ولا يبلغ مبلغ السّمة التي تميّزه على كلّ حال وهو أو بعضه أحقّ أن يكون من تصنيع المنطق وتوجيه الفلسفة"[6].

من هذا المنطلق يتبيّن لنا أنّ نحو سيبويه مجال واسع في التّعليل والتّأصيل والتّأويل وهو بهذا نحو علميّ بلا شكّ.

وفي نصّ آخر للدّكتور أحمد بدوي تعليقا على كتاب سيبويه يقول : "إنّ كتاب سيبويه تطلّ منه شخصيّة واضحة فيما يأتي : الاستنباط ، وحسن التّعليل، والبرهنة، والتّفريع، وحظّ سيبويه من ذلك حظّ غير يسير"[7] .موضّحا رأيه ببعض الأمثلة من الكلام الذي جاء به سيبويه للتّمثيل دون أن يكون من كلام العرب.يقول بدوي : "وأمّا قول النّحويّين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنّما هو شيء قاسوه لم تتكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تكلّم به كان هيّنا "[8].

وعقّبت وضحة عبد الكريم على كلام بدوي بقولها : "فهو كما رأينا في هذين النّصّين يحكم على كلام النّحاة أنّهم يناقشون قضايا ويفسّرون كلاما لم تتكلّم به العرب أصلا ، والمفروض في الدّراسة أن تدرس ما هو موجود بالفعل ، فنحو اللّغة يدرس ما تكلّم به النّاس ومدى اطّراد قواعده ، والظّواهر المشتركة التي يمكن أن يدرس تحتها، أمّا أن تكون القواعد دراسة لأشياء في فكر النّحاة فقط ، وليس لها واقع حقيقيّ من كلام النّاس ، فهذا ما لا يمكن أن يطلق عليه أنّه تعليميّ "[9] .

وفي السّياق ذاته يدعم محمد سعيد صالح ربيع الغامدي في بحث له هذا الطّرح، معتبرا نحو سيبويه متميّزا بالصّبغة العلميّة إذ يقول: "...نصّ بعض الباحثين على أنّ من يتأمّل كتاب سيبويه يجد صورة جليّة أنّ قضاياه وطبيعة التّناول فيه لا تنمّ على أنّه كتاب قصد به مؤلّفه تعليم العربيّة من لا يعلمها ، بل هو كتاب في المعرفة اللّغوية " [10].أي تفسير اللغة العربيّة كظاهرة ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ النَّحْوَيْن–العلمي والتّعليمي– نموذجان مختلفان لا ينبغي التّعامل معهما على أنّهما نموذج واحد، ليخلص إلى أنّ النّحو السّيبويهي إنّما هو نحو علميّ بدليل أنّ العصر الذي اكتمل فيه التّفكير النّحويّ على يدي الخليل وسيبويه لم يحتج فيه إلى تعلّم العربيّة وتعليمها، لأنّه ببساطة ينتمي إلى عصر الاحتجاج وبالتّالي عصر الملكة اللّسانيّة ، على عكس العصور

اللاّحقة فقد جدّ ما يجعلهم يبحثون عن نماذج من تعلّم العربيّة وتعليمها تختلف لا محالة عن نموذج قديـم (نموذج سيبويه والخليل)[11] .

2-2.النّحو التّعليميّ في كتاب سيبويه :

إذا كان عدد من الباحثين قد شكك في وجود سمات تعليميّة في الكتاب نظرا لما يحتويه من أقيسة وأبواب وعلل ، فإنّ البعض الآخر قد رأى أنّ هذه المواضيع هي لبّ التّعليم لأنّها تشرح نظام اللّغة وتفسّره. فهذا أحمد ياقوت يؤيّد الفكرة بقوله: " إنّ الحديث عن الزّيادة والحذف والتّقدير والتّأويل والعوض كلّها أمور نتجت عن النّظرة التّعليميّة في الكتاب ... "[12].

فالكتاب بكلّ ما يعتريه من صعوبات وشروح وتحليلات وتطويل، يبقى منبعا لتعليم النّحو وتقريب العربية من طالبيها، يقول علي أبو المكارم: " إنّ المصنّفات النّحوية على اختلافها قد وضعت لتعليم النّحو يستوي في ذلك ما طال منها وما قصر..، ولكنّها في النّهاية تتفقّ في أنّها على اختلافها قد صنّفت بغية تعليم النّحو للدّارسين على تعددّ اهتماماتهم واختلاف مستوياتهم.. وإذا كان من الثّابت أنّ كتاب سيبويه بكلّ ما يمثّله كمّا وكيفا كان من الكتب التي تعلّم للدّارسين..."[13]، فطريقة تحليل المادّة النّحوية أو تقديمها أو الاحتجاج عليها لم يكن الجانب التّطبيقيّ منها قد انفصل عن الجانب النّظريّ فقد تلازم الجانبان إلى بعضهما، فالنّحويّ يستقرئ النّصوص ويستنتج القاعدة ويطبّقها ويعلّمها لتلامذته دون فواصل تذكر .

يقول فخر الدّين قباوة وهو يتحدّث عن التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته : "...خلال هذه المصنّفات، وتلك المجالس العلميّة المذكورة، كانت تنتشر نصوص كثيرة من كلام العرب شعرا ونثرا، للتّفسير والتّوضيح والاحتجاج، مع بيان لأحكام التّعبير والتّركيب، وضوابط للبيان العربيّ الرّفيع، وتوضيح للوظائف الخاصّة لبعض المفردات والتّعابير. وبذلك تشابكت الموضوعات النّحويّة المطروقة، من تأصيل وتفريع وإعراب وتصريف وتحديد لمعاني الأدوات في النّص القرآني وما يتصل به من التراث العربي. وعلى هذا فإنّ نشأة الدّرس النّحويّ في العربيّة بخلاف ما تعرفه مسيرة العلوم بين الأمم والجماعات، لم تكن ذات حدود بين التّنظير والتّطبيق.إذ لم تتضح بعد معالم الحدود الفاصلة بين الجانبين، لقد انثالت التّجارب والأحكام والتّطبيقات في حيّز واحد من النّشاط اللّغويّ"[14]، ثمّ يواصل فكرته وكيف أنّ الهدف من التّحليل النّحويّ الجانب التّطبيقيّ التّعليميّ منذ نشأة النّحو إلى الآن، وليس العكس إذ يقول: "أمّا التّحليل النّحويّ ، فقد جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة، منذ نشأة التّفسيرات اللّغوية، إذكانت الغاية من تلك الممارسات تطبيقيّة عمليّة أكثر منها نظريّة تقعيديّة "[15].

رأي آخر لنهاد الموسى يوضّح فيه طريقة سيبويه في بناء المادّة اللّغوية وفي تحليل التّراكيب ووصف المواقف الاجتماعية مركّزا على أحوال كلّ من المخاطب و المتكلّم، وهي طريقة رائعة في تعليم العربية .يقول في هذا الصّدد: " إنّ سيبويه يفزع إلى السّياق والملابسات الخارجيّة وعناصر المقام ليردّ ما يعرض من بناء المادّة اللّغويّة من ظواهر مخالفة إلى أصول النّظام النّحويّ طلبا للاطّراد المحكم ... إنّه يتّسع في تحليل التّراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعيّة التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلّم وموضوع الكلام ...وقد هداه هذا الاتّساع إلى استكناه البنية الجوّانيّة للتّركيب النّحويّ، ورسمخطوط هادية في

تعلّم العربيّة تعلّما يضع كلّ تركيب موضعه ويعرف لكلّ مقال مقامه فهو كما يراه نهاد الموسى . كتاب تعليميّ لا يكتفي بشرح عناصر الجملة المنطوقة فقط، إنّما يردّها إلى عنصر المقام، ومراعاة السّياق لطرد الباب على وتيرة واحدة وأنّه يحلّل التّراكيب ويراعي حال المخاطب والمتكلّم.. "[16] .

نفس وجهة النّظر لعلي ناصف النّجدي يؤيّد فيه النّظرة التّعليميّة للكتاب ويبعد فيه كلّ ما قيل فيه عن كلام الفلسفة والنّظر، فالنّحو عند سيبويه–كما نشأ– بريء من الجدل وغايته واضحة وضوح الشّمس لا غبار عليها، وهي تعليم العربيّة لمن شذّ عنها من العرب ، وإلحاق من ليس من أهلها بها .

يقول في هذا الصّدد: " وكان النّحو كما نراه في كتاب سيبويه، وكما يؤخذ من مجالس القدماء ومناظراتهم دراسة لغة وأساليب، قوامها أنماط من الأمثلة والعبارات المأثورة يبيّن فيها المراد بها وأوجه الخلاف أو المشابهة بينها، وطرائق إعرابها، ومقتضيات هذه الطّرائق وتلك الأوجه من المعنى والاستعمال، ثمّ عرض نصوص من القرآن أو الشّعر أو الرّجز للاستشهاد بها والقياس عليها والاستنباط منها . فهي دراسة ترى النّحو نثارا مفرّقا، وتأتي به مزاجا مختلطا لا تستخلصه ولا تفلسفه. ولا يرجى أن يكون النّحو لذلك العهد على خلاف ما ذكرنا، فقد كان لا يزال ناشئا ينمو، وغضّا يقوى، ثمّ هو وضع لعلاج اللّحن واتّقاء خطره، وكانت نظرته للّحن أوسع وأشمل، كما يفهم من كلامهم عنه وتمثيلهم لهم. فهو في رأيهم كلّ ما يصيب الكلمة، فيحرّفها عن صحتها في الإعراب أو الاستعمال، أو طريقة النّطق أو ضبط الحروف "[17].

وفي نفس السّياق يتحدّث حسن عون عن كيفيّة عرض سيبويه لموضوع النّحو، وطريقة استنتاج القاعدة النّحويّة وشرحها والتّطبيق عليها لتكون قانونا نهائيّا تلتزم به الجماعة اللّغوية ثمّ التّدريب عليها لتصير مستساغة سهلة لدى المتعلّمين .يقول حسن عون:"إنّ سيبويه يغرق القارئ في بحر من النّماذج اللّغويّة مبيّنا له طرق الاستعمال العربيّ ووجه إعرابها ورأي النّحاة فيها. وطريقة سيبويه في استخلاص القاعدة النّحويّة هي الطّريقة الاستنتاجيّة، أي أنّه يعرض في كلّ موضوع يعالجه عددا من التّعابير والشّواهد اللّغويّة المتّصّلة بالموضوع، ثمّ يستنتج من ذلك ما يمكن أن يكون ضابطا أو قاعدة، يمكن تطبيقها على كلّ ما ينتج تحتها من أمثلة تدخل في إطاره االعام.

وقد يلجأ سيبويه إلى عرض النّماذج وتحليلها مهيّئا للقارئ أو الدّارس وسائل الاستنتاج وتاركا له الفرصة لكي يقوم بنفسه بالعمليّة الاستنتاجيّة الأخيرة"[18] .

فهو في هذه الحالة يجعل من المتعلّم شريكا، يحلّل ويمثّل ويطبّق مبديا رأيه ، وهذا ما تطلبه الدّراسات الحديثة التي تجعل من المتعلّم محور العمليّة التّعليميّة/ التّعلميّة ، وليس مجرّد وعاء يستقبل المعلومات ويخزّنها دون أن تكون له فرصة إبداء الرّأي .

وبهذا ينتهي حسن عون إلى الحكم على أسلوب سيبويه وطريقته في الدّرس النّحويّ بأنّها: " تتماشى مع أحدث الطّرق التّربويّة في العصر الحديث "[19] .

ولا يقتصر الأمر على الطّريقة أو التّمثيل أو الاستشهاد، بل يتعدّى إلى أمور منهجيّة أخرى كالتّبويب والتّرتيب مثلا، إذ التّبويب في حدّ ذاته يعتبر طريقة تعليميّة، فبه يقرّب المادّة من طالبيها دون عناء، فيتكوّن

لدى المتعلّم تصوّر شامل لما سيدرسه ، كما أنّه قدّم المثال لنماذج أخرى من التّبويب وضحت الفكرة أكثر وقرّبت القاعدة التّعليميّة من المتعلّمين دون أدنى عناء.

يقول محمد كاظم البكّاء عن طريقة سيبويه في التّبويب: "... وقد بنى سيبويه الكتاب على الأبواب، وعقد كلّ باب على أبواب العرب التي تمثّل أمثلة استخدام اللّغة العربيّة لدى فصحائهم، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد فهو ينظر في تحليلها ويفاضل بينها، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللّغة العربيّة يصنّفها ويقوّمها، ولم يكن الكتاب مقتصرا على بيان الأحكام النّحويّة لكلام العرب فقط، بل عني بالنّظر في أمثلة كلّ باب من حيث الخطأ والصّواب وتفاوتها من حيث الجودة والرّداءة...فالكتاب بهذا الوصف كتاب تعليميّ أبوابه مرتّبة ومباحثه متسّقة، بصورة لا نجدها في غيرها، وله غرض تعليميّ، وأبوابه وقواعده قائمة على كلام العرب الفصحاء، وأنّه بناه على الإسناد النّحوي وبيان الخطأ والصّواب في التّراكيب العربيّة ".[20]

إنّ الحديث عن نحو سيبويه من النّاحيّة التّعليميّة ، ومن ناحية إفادة العلوم من هذا المنبع لا يكاد ينتهي، ومحاولة رصدها وتتبّع هذه الأقوال في الكتب النّحويّة والبلاغيّة لاشكّ أنّه يستهلك وقتا وفضاء كبيرين، لذا سنشير إلى بعض الظّواهر التّعليميّة في ثنايا الكتاب والتي لازلنا نتعامل معها في مدارسنا وجامعاتنا إلى اليوم والمقصود بها تلك القواعد النّحوية التي ورثناها كابرا عن كابر وجيلا عن جيل دون أن يمسّها زيف رغم طول العهد وما صاحبها من أساليب في التّدريس، وفي ترتيب المادّة اللّغويّة وكذا الخطابات التّعليميّة المختلفة .

3. مظاهر النّحو التّعليمي في الكتاب :

إنّ أيّ حديث عن المظاهر التّعليميّة في الكتاب لهو اعتراف صريح بوجود النّيّة التّعليميّة عند سيبويه فطريقة تدريسه، وأسلوب عرضه للمادّة النّحويّة، وتعليله للظّواهر اللّغويّة، يوحي بما لا يدع مجالا للشّك أنّ الرّجل معلّم مقتدر، وما جعلنا نتجرّأ وندلي بهذا الكلام هو أنّ كتاب سيبويه قد نقل الطّريقة كما نقل الموضوعات إلى من جاء بعده دون أن يضيفوا إليها شيئا، حتى وصلت إلينا نتعلّمها ونعلّمها .

3-1. الموضوعات التّعليميّة :

لقد وصف شوقي ضيف القواعد النّحويّة والصّرفيّة الموروثة عن سيبويه، بالنّجوم القطبيّة باعتبارها الأكثر لمعانا وثباتا وهي التي كان الأقدمون يهتدون بها في ظلمات البرّ والبحر.

يقول: "وقد تحوّل ما ذكره من قواعد النّحو والصّرف إلى ما يشبه نجوما قطبيّة ثابتة، ظلّ النّحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها في مباحثهم ومصنّفاتهم، ويمكن أن نقول– بصفة عامّة–إنّ الكثرة من المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة التي لا تزال شائعة على كلّ لسان في عصرنا، كان لكتابه الفضل الأوّل في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور، وكأنّه لم يترك للنّحاة من بعده إلاّ ما لا خطر له...كأن يميّزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدّقة في التّوضيح "[21] .

فالحديث عن الموضوعات النّحويّة(القواعد) وما صاحبها من أساليب، وطرائق، وتعليلات تعليمية، التي يحتاجها المتعلّم ليشقّ عباب اللّغة ويسبر أغوارها، وكذا طرائق تبويب وترتيب المادة النّحوية، وغير ذلك من

الأمثلة والخطابات التي تسهم في بناء المادة التّعليمية، لهي من الظواهر التّعليمية كما أنّ هذه القواعد التي ابتكرها النّحاة، هي–بدون شك– المعيار الذي به يقبل الكلام أو يردّ وهي مرتبطة أساسا بالجانب الاستعمالي.

يقول تمّام حسّان في هذا الشّأن:" إنّ الغاية التي نشأ النّحو العربيّ من أجلها هي ضبط اللّغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللّاحنين من الخطأ، فرضت على النّحو أن يتّسم في جملته بسمة النّحو التّعليميّ لا النّحو العلميّ أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريّا لا نحوا وصفيّا " [22]

وإلى نفس الاتّجاه ذهب عبد القادر المهيري في كتابه نظرات في التّراث اللّغويّ العربي، حين يمايز بين التّأصيل والتّقعيد فيقول:"...أمّا التّقعيد فتلك الضّوابط التي يستنبطها النّحويّ من استعمالات النّاس للغتهم، بحصر الثّوابت فيها، وغضّ الطّرف عمّا هو عرضيّ ظرفيّ ليس ضامنا للتّبليغ في كلّ الحالات؛ ومن هنا كان التّقعيد رهين الاستعمال، صادرا عنه موفّرا لأسباب الكلام ومقاييسه ممكّنا المتكلّم من دليل يقتدي به ومرجعا يحتكم إليه، ونموذج منظّر يقيس عليه، عن وعي أو عن غير وعي. وإذا كان التّأصيل لامفرّ فيه من التّأويل والافتراض أحيانا فإنّ التّقعيد لايكون إلاّ بالاعتماد على ماهو ملموس في الكلام يمكن التّدليل عليه بما يوفّره الاستعمال ويرغب فيه عمّا لا تؤيّده الظّواهر الواضحة للعيان والآذان.وبعبارة موجزة فالتّقعيد له صبغة عمليّة وجاهته في نجاعته، ونجاعته في توفيره أبسط الضّوابط وأيسر المقاييس تسهيلا على متعلّمي اللّغة ومستعمليها.."[23].ومقصودنا من إيراد هذه الأقوال أن نظهر دور القواعد في تعليم النّحو وهي بلا شكّ مظاهر تعليميّة مبثوثة في الكتاب استعملت في التّعليم ولاتزال إلى اليوم.

3-2. التّبــويب:

ذكر إبراهيم عبادة طريقة التّبويب في المصنّفات النّحويّة، فأشار إلى عدّة أنماط، منها نمط رتّب على أساس التّراكيب بوجه يقول:"ونمط عالج أصحابه النّحو في إطار التّراكيب بوجه عام دون الانتظام في نسق معيّن، واضح المعالم بارز القسمات المنهجيّة، كما هو الحال في الكتاب لسيبويه فكان بمثابة جمع للتّراكيب والأقوال اللّغوية، وبيان أحكامها وفقا لما استعمله العرب، وشمل بجانب ذلك بحوث الصّرف والأصوات"[24].

يقول محمد كاظم البكّاء عن طريقة سيبويه في التّبويب:".. وقد بنى سيبويه الكتاب على الأبواب، وعقد كلّ باب على أبواب العرب التي تمثّل أمثلة استخدام اللّغة العربيّة لدى فصحائهم، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد فهو ينظر في تحليلها ويفاضل بينها، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللّغة العربيّة يصنّفها ويقوّمها، ولم يكن الكتاب مقتصرا على بيان الأحكام النّحويّة لكلام العرب فقط، بل عني بالنّظر في أمثلة كلّ باب من حيث الخطأ والصّواب وتفاوتها من حيث الجودة والرّداءة،...فالكتاب بهذا الوصف كتاب تعليميّ أبوابه مرتّبة ومباحثه متسّقة، بصورة لا نجدها في غيرها، وله غرض تعليميّ، وأبوابه وقواعده قائمة على كلام العرب الفصحاء، وأنّه بناه على الإسناد النّحوي وبيان الخطأ والصّواب في التّراكيب العربيّة " [25] .

فسيبويه وإن فكّر في صناعة الأبواب لمسائل النّحو إلاّ أنّه لم يستطع ضمّ مسائل كلّ باب بعضها إلى بعض ليكوّن منها سلاسل متّصلة الحلقات ، متتابعة الاختصاص، بل راح يذكر بعضها في موضع ولا يوفّيه

حقّه من البحث إلاّ في موضع آخر بحسب استدعاء المناسبة له، وكأنّما برزت العلاقة بين المسألتين أو المسائل النّحويّة بطريقة الصّدفة فأثبتها في مكانها كي لا تنسى [26] .

3-3.العامـــــل:

ونحن إذ نتعرّض لهذه النّظرية إلاّ لأنّنا نعتبرها من المظاهر التّعليمية، فقد شغلت بال النّحاة والدّارسين من عهد سيبويه إلى يوم النّاس هذا سواء الذين يؤيدون هذه النّظرية ويدعمونها ويدعون إلى إحيائها والتمسّك بها، أو من يطالبون بهدمها أو الاستغناء عنها جزئيا أو كلّيا .

يعرّفها بعض اللّغويين بأنّها:" ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا."[27] أو هو ما يؤثّر في اللّفظ تأثيرا تنشأ عنه علامة إعرابية ظاهرة أو مضمرة ترمز إلى معنى خاص [28]

والأصحّ –حسب رأي الدّكتور بن لعلام مخلوف– أن تسمّى" نظرية العمل لأنّ العامل أحد أركانها، إذ تتكوّن من ثلاثة أركان: العامل والمعمول، وأثر العامل في المعمول وهو الإعراب ، وقد بات من الصعوبة ترك هذا المصطلح لأنّه شاع بين اللّغويين "[29].

وقد ارتبطت هذه النّظرية ارتباطا وثيقا بالنّحو العربي، إن لم تكن هي النّحو في حدّ ذاته، أفلم يسمّ النّحو بالإعراب ؟ أو لم يعرّف الإعراب بأنّه :" أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة " [30].

وعليه يمكن القول أنّ اهتمامهم بهذه النّظرية له ما يبرّره ويسنده، بل نستطيع القول أنّها الأساس الذي قام عليه الدّرس النّحوي، فطبيعة اللّغة العربية ونحوها، يستوجب أن يلعب كلّ عنصر من عناصرها دوره بالتّنسيق مع بقية العناصر، فالحركات تتتابع وفق المعاني المراد الوصول إليها، والحروف تتناسق فيما بينها للحصول على الصيغة المناسبة وأيّ اختلال في حرف من الحروف يؤدّي إلى فقدان المعنى الاصطلاحي، والكلمات داخل الجملة لها قواعدها وخصائصها وكلّ زيغ أو ابتعاد عن هذا النّظام يؤدي إلى فقدان المعنى التّركيبي، فلكلّ صيغة وظيفة نحوية معيّنة تحكمها قواعد معيارية يجب الانتباه إليها، فهي إذن مجموعة من البنى تتشابك فيما بينها للوصول إلى أكبر بنية ألا وهي النّص وبالتّالي تحدث عملية التّبليغ .

غير أنّ هذه النّظرية لم تكن قد استوت ونضجت بعد، بل كانت عبارة عن إرهاصات وملاحظات متفرقة تقدّم من حين لآخر فعدّت اللّبنة الأولى لظهور هذا الصّرح .

يقدّم لنا ابن سلاّم الجمحي مثالا حيّا عن هذه الملاحظات حين كشف لنا ما جرى بين الفرزدق الشاعر الأموي وعبد اللّه بن إسحاق الحضرمي الذي يقال عنه:" أنه أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل "[31] ، فقد خطّأ هذا الأخير الفرزدق حين قال :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَو مُجَلَّفُ .

وذلك لرفعه مجلّف وهي قافية البيت، وكان حقّها النّصب، لأنّها معطوفة على كلمة(مسحتا) المنصوبة .

فهذه وملاحظات أخرى تنمو وتتفرّع على مدّ العصور، وعند كلّ النّحاة، لم تهمل من أيّ دارس،سواء كان مؤيّدا أو معارضا، ولم تبرد نارها أو تخمد على مرّ العصور إلى يوم النّاس هذا.

جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه فغرسا شجرة العامل غرسا لغويا أصيلا، ثمّ نمت هذه الشجرة وتفرّعت من بعدهما، ثمّ تشابكت فروعها تشابكا فلسفيا ومنطقيا أبعدها عن الواقع اللّغوي كونها معيارا أو تقنينا للقواعد النّحوية كما أرادها الخليل وسيبويه، حتّى أضحت كائنا يؤثر ويتأثّر.. " [32].

وما يمكن أن يقال عن خصائص هذه النّظرية أنّ حركات الإعراب ناتجة عن عوامل كانت السّبب فيها ، فالفعل يعمل في الفاعل والمفعول، وحروف الجرّ تعمل في الأسماء التي بعدها فتجرّها، والحروف المشبّهة تنصب اسما وترفع آخر إلى غير ذلك من العوامل والمعمولات.

وقسّموا العوامل إلى أقسام ثلاثة: أفعال وأسماء وحروف، أمّا الأفعال فهي تعمل بالأصالة، وأمّا الأسماء فيعمل منها ما كان شبيها بالأفعال كالأسماء المشتقة، وأمّا الحروف العاملة فهي حروف الجرّ والحروف المشبّهات بـ : ليس ونواصب الفعل المضارع وجوازمه .

كما قسّموا العوامل إلى لفظية كالتي ذكرناها سالفا ومعنوية كالعامل في المبتدأ مثلا.فسيبويه حين يتحدّث عن العامل في المبتدأ والخبر يقول:" فأمّا الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء" [33]،ومعنى هذا أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ وهذا الأخير يرتفع بالابتداء، وهو عامل معنوي .

ولم يتوقّفوا عند تقسيم العوامل والمعمولات بل حدّدوا بعض القواعد والقوانين التي تضبط هذه النّظرية وقد أوردها الدّكتور إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو" نورد بعضها كما يلي [34]:

- كلّ علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره .
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد كما في باب التّنازع مثلا .
- الأصل في العمل للأفعال، وهي تعمل في الأسماء فقط، ترفعها وتنصبها ولكنّها لا تجرها.
- الأصل ألا يفصل العامل من معموله .

إلى غير ذلك من هذه القوانين والشّروط التي تحكم وتضبط هذا الباب، لكن لا يبدو أنّ هناك إجماع على قبول هذه النّظرية، فالرّافضون لها كثر سواء في القديم والحديث، ولكن درجة الرّفض لها تتفاوت من داع إلى رفضها مطلقا أو رفض شيء منها .

إنّ سيبويه لم يكن مسؤولا عن هذا الانحراف الذي أدّى إلى خروج النّحو من طبيعته الأوّلية وهي دراسة اللّغة دراسة مبسّطة يفهمها الجميع، إلى هذا النّوع من التفلسف، فأمثلة من الكتاب توضّح الرّؤية الميسّرة لفكرة العامل لدى هذا الفذّ .

ففي باب المبتدأ والخبر يقول:"...فأمّا الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنّه ذكر ليبنى عليه الانطلاق، وارتفع المنطلق لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته" [35].

هكذا فسّر سيبويه العامل والمعمول في الجملة الاسمية ،فالمبتدأ عامل في الخبر والعامل في المبتدأ هو عامل معنوي سمّي بالابتداء وهذا بعيدا عن الخلافات التي ظهرت في هذا الشّأن .

وفي باب المجرورات مثلا يقول سيبويه وهو يتحدّث على المواضع التي يكون فيها الاسم مجرورا :" والجر إنّما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء :
بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا " [36].

فعامل الجرّ في المضاف إليه سواء كان المضاف إليه كما هو معروف عندنا اليوم أو كما كان يطلق

في باب الابتداء، يذكر سيبويه المبتدأ والخبر المحذوفين ويخصّص لكلّ واحد بابا فرعيا، يسمّي الأوّل" هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء"[37]، ويسمّي الثّاني" هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا"[38].فالخبر يحذف لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام فصار معروفا مقدّرا،والمبتدأ كذلك.

إنّ سيبويه نظر إلى فكرة العامل نظرة لغوية مستبصرة، درس اللّغة واستنبط أحكامها ولاحظ المطّرد منها فبني عليه قواعده وابتعد عن كلّ تأويل قد يفلسف النّحو أو يعقّده، وقد أفصح عن مراده من أوّل وهلة وكشف عن نواياه في هذه القضية وبيّن أنّ الغرض من تتبّع الحركات ما هو إلاّ تفريق بين ما هو معرب تتغيّر حركاته بتغيّر الحركات الدّاخلة عليه، وما هو مبنيّ يحافظ على شكله رغم تغيّر العوامل، يقول في" باب مجاري أواخر الكلم من العربية"، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللّفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد وكذلك الرّفع والضمّ والجزم والوقف "[39].

ولا شكّ في أنّ تتبّع أواخر الكلم وحصر العامل من الطرائق المهمّة في تعليم النّحو، وهو ما أشار إليه عوض حمد القوزي عند دراسته للمصطلح النّحوي ليقول:" فالحركات مثلا بعدما كانت محدّدة عند الخليل يختصّ بعضها بالأفعال والبعض الآخر بالأسماء، وهذه بصدور الكلم، وتلك بأعجازها أو أواسطها، عمد سيبويه إلى(الرّفع والنّصب والجرّ والجزم) فجعلها علامات للإعراب مختصّة بأواخر الكلمات من أفعال غير متمكّنة، كما عمد إلى(الضمّ والفتح والكسر والوقف)فجعلها علامات للبناء في الفعل المتمكّن والاسم غير المتمكّن، مبيّنا أنّ أواخر الكلم تحوي على هذه المجاري الثمانية، ولعلّفي اقتصاره على الاهتمام بأواخر الكلم يعطي الدّليل على أنّ كتابه وضع للمتعلّمين لا للعلماء، إذ رام الاختصار والتّبسيط وابتعد عن حشوه بكلّ دقيق وجليل، فقدّم خلاصة وافية، ألمّت بجميع وسائل النّحو، وقد وضعت بطريقة يتجلّى فيها الأسلوب العلميّ لعرض المسائل في تلك العصور "[40].

فكلّ الخلافات التي دارت حول طبيعة العامل أهو للمتكلّم أم لغيره لا يزيد النّحو إلاّ تعقيدا، والتّسليم بوجود العوامل اللّفظية والمعنوية –في اعتقادنا–هو الحلّ الأمثل، إذ هي عبارة عن أمارات تهدي المتعلّم إلى تتبّع العرب في كلامها، فيسهل له الأمر بعد ذلك، زد على ذلك أين هذا المتعلّم الذي يدرك مواضع الرّفع فيرفع ومواضع النّصب فينصب؟ أليس هذا من اختصاص أهل اللّغة والسليقة؟ وإذا وجد مثل هذا المتكلّم فما الفائدة من تعلّم النّحو ؟ .

ونختم ماذكرناه بقول الأستاذ(عباس حسن) يردّ فيه على المنادين بطرح نظريّة العامل بقوله:" لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلّم، أو هو المعنوي، أو هو اللّفظ ظاهرا، أو مقدّرا أو محذوفا..، فذلك أمر سطحي شكليّ بحت، وربّما اقتضانا الإنصاف وحبّ التّيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه(المعنوي واللّفظي)،

وننصرف عن العامل بمعنى(المتكلّم)، ذلك أنّ العامل اللّفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلّم اللّغة والنّاشئ فيها أن يراه أو يسمعه إن كان حسّيّا، ويدركه إن كان معنويا، فيضبط كلماته وألفاظه وِفَاقَ ما يحسّ ويدرك في سهولة وخفّة، يرى الفعل أمامه فيعلم أنّه يتطلّب فاعلا مرفوعا، وقد يتطلّب مفعولا به أو أكثر ، ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعا أو منصوبا ، بحجّة أنّه فاعل أو مفعول..أو.. ويرى حرف الجرّ والمضاف فيعرف أنّ كلاّ منهما يحتاج إلى مجرور، فيجرّ الاسم بعدهما ، ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما... وهكذا، فوجود هذا العامل يسهل على المتكلّم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضّبط الصّحيح فيما يقع بعدهما ، وكأنّ هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب، ورائدا لا يضلّل "[41].

ليخلص إلى أنّ" العامل المتكلّم لن يعرف ضبط أواخر الكلمات، وما يتصّل بها وما ينشأ عن تصرّفها إلاّ إذا كان عربيّا أصيلا، ينطق اللّغة العربيّة بفطرته، وتجري على لسانه طائعة بغير أمارات مرشدة، ولا علامات توحي إليه بالضّبط، وتبيّن ما يتطلّبه المقام من حركة دون حركة، ومن ضبط دون آخر، فالآخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنّما هو يأخذ بالأيسر، عملا وتطبيقا ، وإفادة بالرغم من أنّه ليس هو الحقّ في الواقع المقطوع به ... "[42].

3-4. التّعليل التّعليميّ:

يعتبر التّعليل ميزة وسمة موجودة في الإنسان منذ أن وجد على ظهر الأرض فهو يحاول أن يراقب كلّ ما يدور حوله من ظواهر طبيعية وكونية فيحاول أن يجد لها تفسيرا، سائلا عن حقيقتها وكيفية حدوثها.

والقرآن الكريم يدعو إلى العلم وإلى التفكّر والتدبّر في آيات الله، يحثّ الإنسان على إعمال عقله ليتوصّل إلى الحقيقة المؤدّية إلى الإيمان به عزّ وجلّ .

والعرب حين كانت تتكلّم سليقة، كان التّعليل لصيقا بها فهي تتكلّم على سجيتها وطباعها، والنّص الذي أورده الزّجاجي عن الخليل حينما سئل عن العلل التي يعتلّ بها لخير دليل على ما نقول .

روى الزّجاجي عن بعض شيوخه: " أنّ الخليل بن أحمد . رحمه الله . سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو فقيل له: عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه، فإن أكن أصبت العلّة، فهو الذي التمست.."[43] .

والمقصودأنّ التّعليل سجيّة في الإنسان، وأنّ العرب كانت تعلّل الظّواهر اللّغوية دون أن تصرح بذلك، فلمّا بدأت نشأة النّحو بدأت معه نشأة العلل النّحوية جنبا إلى جنب، فبها تفسّر الظّواهر اللّغوية والنّحوية وبها يجاب عن أسئلة المتعلّمين .

فالنّحاة لهم فضل اكتشاف هذه العلل وفضل التسمية عند استقرائهم لكلام العرب. والمتصفّح لكتاب سيبويه يجده يحوي عددا لا يحصى من العلل، بل هو كتاب تعليل بامتياز فلا تكاد تمرّ صفحة من صفحات الكتاب إلاّ ولمسنا تعليلا لقضية من القضايا حتى وإن لم يصرّح بلفظ العلّة، الأمر الذي جعل الدّارسين يتحفّظون حول الكتاب وأي زاوية يمكن أن يشغلها هذا المصنّف، فنظرا لهذه التّعليلات عدّ من الكتب العلميّة

التي لا تصلح للتّعليم، بيد أنّ الاستثناءات كثيرة في هذا الشّأن، فسيبويه مدّ القياس وأكثر من العلل ولكن لم يكن هو مكتشفها ولا هو من أبدعها بل له فضل في حركة التوسّع لا غير، يقول مازن المبارك:" وإذا كان لسيبويه فضل في حركة التّعليل، فله فضل في التوسّع والإكثار ممّا كان نزرا قليلا عند شيوخه المتقدّمين، وهو فضل في دقة السّير على منهجهم في الاستنتاج والقياس حتى بات كتابه يعلّم البحث والنّظر والقياس كما يعلّم النّحو سواء بسواء" (44).

زد على ذلك فالعلّل التي يحتاج إليها في التّعليم كثيرة لدى كلّ النّحاة بل هي ضرورية في تعلّم الدّرس النّحوي، حتّى عند أولئك الذين دعوا صراحة إلى إلغائها كونها تضفي على النّحو نوعا من الفلسفة والجدل.

فقد قسّم أبو القاسم الزّجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام وبيّن خصائص كلّ نوع منها قائلا: "أقول أوّلا: إنّ علل النّحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطّريق، وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية،فأمّا التّعليمية فهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنّ لم نسمع نحن ولا غيرنا كلاّ منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدّا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم؛ فمن هذا النّوع من العلم قولنا: إنّ زيدا قائم،إن قيل بم نصبتم زيدا؟قلنا: بأنّ، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّ كذلك علمناه ونعلّمه وكذلك قام زيد، إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا:لأنّه فاعل اشتغل فعله فرفعه، فهذا وما أشبه من نوع التّعليم، وبه ضبط كلام العرب."(45)

وجعلها ابن مضاء القرطبي على ثلاثة أضرب: علل أوّل، وعلل ثوان وعلل ثوالث.وكما بيّن النّحاة أنواعها تكلّموا كثيرا في شروطها وصفاتها وذكروا مسالكها، وفصّلوا القول في قواعدها وكيفية الطعن فيها ونقضها.وتوضّح خديجة الحديثي في معرض حديثها عن أحكام العلل فتقول:" موجز ما ذكره الزّجاجي في الإيضاح أنّ العلل ثلاث لكلّ منها حكمها، فالتّعليمية يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب فهي ضرورية لتحقيق غاية النّحو التّعليمية"(46)ثمّ تقول:"وعدّ من العلل التّعليمية كلّ ما يتصّل بالاستفسار عن موضع كلّ كلمة رفعت أو نصبت أو جرّت أو جزمت، وعن سبب إعطائها هذه الأحكام وعن العلل فيها في كلّ من هذه الأحكام"(47).

لاشكّ أنّ سيبويه كان واضحا كلّ الوضوح عند إيراده للعلّة إذ لم تكن هذه الأخيرة غاية عنده بل كان يأتي بها بشكل بسيط ومباشر لتفسير ظواهر اللّغة وتوضيحها.والملاحظ أنّ جميع العلل التي وردت في الكتاب تكاد تكون من النّوع الأوّل المؤدّي إلى تعلّم كلام العرب.

والأمر لا يتوقف عند العلل الأوّل بل يتعدّى ذلك إلى العلل القياسية فهي أيضا ذات فائدة كبيرة في تعلّم كلام العرب ووجودها ضروري، وقد اعتمد سيبويه على الكثير من هذه التّعليلات وقد جاء بها بشكل لا غلوّ فيه ولا شطط، بل جاءت مفهومة واضحة لدى المتلقّي .

يقول أحمد حسّاني في بحث له موسوم بـ (النظام النّحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التّعليمي):"إنّ القياس الذي استند فيه إلى إحدى العلّتين، التّعليمية أو القياسية، إنّما يجانس طبيعة اللّغة

وخصائصها، دون القياس الذي اعتمد على العلّة الجدلية النّظرية، فنحا نحو الفلسفة واتّسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطا ذهنيا، وجعل التّعليل أصلا وغاية لا وسيلة وحاجة."[48]

وعند تعاملنا مع كتاب سيبويه نجده كتاب تعليل، فلا تمرّ جزئية من جزئياته دون ذكر العلّة، فقد يعلّل سبب الرّفع أو الجزم أو النّصب أو الجرّ، وقد تكون العلّة للمشابهة أو المجاورة أو تكون للاستثقال أو طلب الخفّة أو أمن اللّبس. المهمّ أن يعطي تفسيرا لكلّ واردة أو شاردة، بتعليل واضح بيّن يوضّح القاعدة ويستوضحها من المتعلّم ليتأكّد من مدى فهمه لها.

4. الأساليب التّعليميّة عند سيبويه:

لقد اتّسم تعليم النّحو في القرون الأولى عند النّحاة– سيما عند سيبويه– بمناهج وأساليب عدّة،[49]تهدف كلّها إلى تمكين الدّارس من تعلّم النّحو العربي حقيقة وعلى الوجه الذي جاء به. وقد عني النّحاة القدامى بطرائق التّعليم وخصّوها بعناية فائقة، لأنّ بها فقط يستطيع المتلقّي أن ينجح في درسه، ولا يمكن لهذا الأسلوب أو ذاك أن يكون ناجحا إلاّ إذا روعي فيه الفروق بين المستويات التّعليمية، فما يصلح للكبار ليس بالضرورة أن يكون ملائما لصغار السّن، وما يختصّ به الباحثون الذين قطعوا شوطا في الدّرس يختلف كلّ الاختلاف عمّا يقدّم للمتعلّمين من الطّبقة الوسطى، فكلّ ما يقدّم للدّرس فهو نحو ولكن الاختلاف يكمن في كمية ما يقدّم من هذه المادّة ودرجة التعمّق فيها. فالدّارسون والمتتبّعون للشّأن النّحوي قد أشاروا إلى الكيفية التي كانت تقدّم بها هذه المادّة، وإلى المنابر التي تلقى من خلالها؛ فقد أطلعونا على أنّ التّعليم كان يجري في المساجد من خلال حلقات الدّرس وكذا مجالس الخلفاء والملوك وغيرها، إضافة إلى ما قلنا، فقد كثرت الفئات التّعليميّة الرّاغبة في تعلّم النّحو، وتتراوح هذه الفئات بين طبقات الكتّاب والأدباء وطبقة العلماء في القراءات والحديث والتّفسير والفقه، بل هناك من الدّارسين من يريد أن يصير من علماء اللّغة، نحوها وصرفها، ولابدّ لهم حينئذ من أن يتمكّنوا من هذه المادّة ويفهموا قوانينها فيصيبوا بذلك لغة العرب قراءة وكتابة.

قد يقول قائل: ما علاقة كلّ هذا بكتاب سيبويه، فالجواب هو أنّ المستوى التّعليمي من الإشكالات الكبرى التي تطرح عند تناول الكتاب، فهذا الأخير بغموض أسلوبه وطريقة تبويبه وعرضه للمسائل النّحوية، ومصطلحاته الملتبسة في كثير من الأحيان يوحي بعدم استجابته لخصائص المتعلّمين، أو بعبارة أخرى فهو لا يلائم المستويات التّعليمية الدّنيا وعليه فهو مخصّص للمستويات العليا .

ملاحظة أخرى ينبغي الإشارة إليها، هل يعقل أن يكون لكلّ المستويات نفس المحتوى؟ فالعقل يقول أنّ انتقاء ما يلائم كلّ مستوى هو المعمول به، سواء عند سيبويه أو غيره من النّحاة، فكثيرا ما كان يقال: أنّ النّحاة قد اختاروا لأولادهم مؤدّبين أكفاء يعلّمونهم بعض المختصرات التي أعدّت خصّيصا لتوافق مستوياتهم، فمن أين جاءت هذه المختصرات ؟ أليست من كتاب سيبويه ؟ ثمّ إنّ هذه الميزة . في نظري . ليست خاصة بهؤلاء وليست غائبة عن سيبويه، كما أنّ نحو هؤلاء لم يكن من السّهولة بمكان حتى يقدّم إلى هذه الطّبقات الدّنيا من التّعليم لولا الاختصار والانتقاء.وإذا تصفّحنا الكتاب لمسنا عدّة أساليب تجسّدها خطاباته اتّجاه المتعلّمين، سنحاول أن نستعرضها الواحدة تلو الأخرى مقدّمين الأمثلة الموضّحة لطرحنا .

4-1. أسلوبا التّلقين و التّقرير :

من الأساليب التي كانت شائعة كثيرا في تعليم النّحو أو العلوم الأخرى، أسلوبا التّلقين والتّقرير، فلا شكّ أنّ المتعلّمين كانوا يعتمدون كثيرا على الحفظ باعتباره الطّريقة المثلى لتكوين الملكة اللّغوية، ونجد هذا واضحا في الكتاب، فقد كان سيبويه يقرّر القاعدة النّحوية ويلقنّها ويدعو إلى حفظها بادئ الأمر ثمّ يبدأ في التّفصيل والتّمثيل وتوضيح سبل العرب في كلامها .

فنراه يستعمل فعل الأمر"**اعلم**"وهو فعل أمر من الثلاثي بمعنى" تعلّم" ، ولتوضيح الفكرة نورد بعض الأمثلة على ذلك؛ ما جاء في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفاعيل.يقول سيبويه:" واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدٍّ تعدّت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل"[50]، فهو في هذه الحالة يقرّر ويلقّن القاعدة الثابتة بما لا يدع مجالا للشكّ. ولا يجدر بالطّالب أن يناقش مدى صحّة هذه المعلومة، فما عليه إلاّ أن يفهمها ويطّبق عليها.

والأمثلة كثيرة في الكتاب، لمن أراد أن يطّلع، وفي الإشارة إليه كفاية، ولا شكّ أنّ هذا الأسلوب شبيه إلى حدّ كبير بأسلوب المحاضرة الذي يطبّق اليوم في جامعاتنا وفي كثير من الأحيان، فهو أسلوب يعتمد على حديث المحاضر، بسبب غزارة علمه، وغزارة المادّة المقرّرة، وارتفاع مستوى الذّكاء عند الطّلاب"[51]، فالطّلبة في هذه السّن يمتلكون القدرة على استيعاب المادّة وتسجيل الملاحظات.لكنّ هذا النّوع من التدريس تشوبه بعض العيوب كعدم مشاركة المتعلّمين واعتمادهم على المحاضر، ولنأن نقول: إنّ هذا لا ينطبق تماما على التّعليم عند سيبويه فأساليبه متنوّعة نوردها في حينها، والطّالب عند سيبويه لا يعرف الرّاحة والدّعة .

ونستشف أيضا من خطابات سيبويه نوعا آخر من الأساليب، تعتمد في عصرنا، وهو ما يسمّى بالطّريقة القياسية[52]، وهذه الطّريقة تبدأ بالكلّيات، ثمّ تنتقل إلى الجزئيات، أي تعطى للتّلاميذ القاعدة أو التّعاريفات أو القوانين والحقائق العامة ثم تطبّق الأمثلة عليها، وسيبويه يعتمد هذا النّوع من الأساليب حتى في عرض الأبواب، فهو يعطي الباب العام الذي تنضوي تحته الأبواب الفرعية ثمّ يشرع في التّفصيل بابا بابا.

4-2. أسلوبا الحوار والمناظرة :

وهي من الأساليب الشّائعة آنذاك والتي لا زالت تستعمل إلى يومنا هذا خاصة الأسلوب الحواري، فبالنّسبة إلى المناظرة فإنّها تتمّ بين نِدّين أحدهما يقابل الآخر، يمتلكان نفس الكفاءة تقريبا، وكلّ طرف يريد أن ينتصر لفكرته بالحجج والبراهين الدّامغة ولعلّ أبرز مثال على ذلك ما جرى بين سيبويه والكسّائي في مجلس الرّشيد(المسألة الزّنبورية)، ومهما قيل في هذه المسألة فلنا أن نقول إنّها أسلوب تعليميّ، لأنّ كلّ طرف يحاول أن يهزم خصمه فيأتي بالأمثلة التي تؤيّد موقفه، للوصول إلى النّتيجة المرجوّة؛ صحيح أنّ الأطراف المتعلّمة من الخاصّة ويمثلون قلّة، ولكن الفائدة التّعليميّة تطير في الآفاق لتصل إلى أصقاع الدّنيا فيستفيد منها الجميع.

أمّا الأسلوب الحواريّ فقد فرض نفسه في التّدريس قديما وحديثا، وهو من الأساليب المحبّذة والمطلوبة في التّربية والتّعليم، وهو أن يتبادل الحديث طرفان أو أكثر عن طريق طرح الأسئلة والإجابة عنها حول موضوع من المواضيع، ليصل المتلقّي في الأخير إلى تكوين حوصلة أو مجموعة من المعارف أو المواقف التي تسنده

خلال مسيرته العلميّة، زد على ذلك فهو من الأساليب القرآنية، فنجد الكثير من الحوارات الشّيقة التي حدّثنا عنها القرآن الكريم والتي بقيت راسخة في الأذهان كالحوار الذي جرى بين موسى عليه السّلام وقومه، أو بين موسى والخضر –عليهما السّلام، أو بين إبراهيم وقومه ولعلّها من أمتع ما قرأنا لأنّها تترك في النّفس وقعا لا ينسى.

إنّ أسلوب التّحاور أو السّؤال والجواب يستدرج المتعلّم من معلومة إلى أخرى ويقرّبه من الحلّ باتّباع أيسر الطّرق وبأقل جهد تعليميّ، وهذا النّوع من التّدريس يطلق عليه حديثا بالطّريقة(السّقراطية) نسبة إلى الحكيم اليوناني(سقراط)،[53]لأنّه كان يستخدمها كثيرا أو ربّما هو أوّل من عمل بها.

ويحمل هذا الأسلوب مزايا كثيرة سواء للمعلّم أو المتعلّم. فبالنّسبة للمعلّم فإنّه يخفّف عنه العبء، ويجعله يتقاسم الجهد بينه وبين المتعلّم على شكل عقد تعليميّ ، أمّا بالنّسبة للمتعلّم فهو يجعل منه متعلّما إيجابيا يشارك في صياغة قراراته وتعلّماته، وبالتّالي يبعده عن الملل والضّجر ويحبّب إليه المادّة المراد تدريسها .

وليس سيبويه بدعا من أولئك الذين استعملوا هذه الطّريقة فبمجرّد قراءتك لكتابه تقف على هذه الحقيقة، بل تكاد تجزم أنّه أسلوبه المفضّل، فهو يتقاسم الأدوار مع المتعلّم دورا دورا، فيقرّر له القاعدة ثمّ يبدأ في التّفصيل، يشرح له، ويتوقع له تدخلاّ فيعقّب عليه وهكذا، فسيبويه وهو يستعمل هذا النّوع من الخطاب، تراه وكأنّه يفترض محاورا أمامه يتبادل معه أطراف الحديث وكأنّه في حلقة الدّرس، أو كأنّه ينقل ما يحدث شفهيا بينه وبين التلاميذ ويترجمها على شكل مكتوب محدثا مايعرف اليوم بالمنولوج .

لقد أورد لنا سيبويه طريقة حواره مع الخليل حتى وهو طالب في حلقة الدّرس، ففي باب النّداء[54]مثلا يذكر لنا هذا الحوار الطويل،وهوسؤال وجواب يقول سيبويه:"وزعم الخليل– رحمه الله– أنّهم نصبوا المضاف نحو يا عبد اللهويا أخانا، والنّكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو، وتركوا التّنوين في المفرد كما تركوه في قبل .

قلت: أرأيت قولهم يا زيدُ الطّويلَ علام نصبوا الطّويل ؟

قال: نصب لأنّه صفة المنصوب، وقال: وإن شئت كان نصبًا على أعني.

فقلت: أرأيت الرّفع على أيّ شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطّويل ؟

قال: هو صفة لمرفوع .

قلت: ألست قد زعمت أنّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحدث ؟

قال: من قبل أنّ كلّ اسم مفرد في النّداء مرفوع أبدًا، وليس كلّ اسم في موضع أمس يكون مجرورا . فلمّا اطّرد الرّفع في كلّ مفرد في النّداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته.

قلت : أفرأيت قول العرب كلّهم :

أَزيدُ أخا وَرْقَاءَ إن كنتَ ثائرًا فقد عَرَضَتْ أَحْناءُ حقٍّ فخاصِمِ

لأيّ شيء لم يجز فيه الرّفع كما جاز في الطّويل؟

قال: لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ولو جاز هذا لقلت:يا أخونا تريد أن تجعله في موضع المفرد وهذا لحن، فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته لأنّه هنا وصف لمنادى في موضع نصب كما انتصب حيث كان منادى لأنّه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في الطّويل لطوله"[55]؛ إلى آخر الحوار الذي دار بين المعلّم والمتعلّم، فالسّائل يسأل عن أشياء رفعت أو نصبت وعلاقتها بغيرها من العبارات والمعلّم يجيب ويبرهن ويعلّل وهو عبارة عن استدراج للوصول إلى المفهوم العام، ولا شكّ أنّ هذا الحوار الشّيق يجعل من الدّرس النّحوي ينفذ إلى العقول بكلّ سهولة ويشرك المتعلّمين في الدّرس ويخرجهم من دائرة الملل والسّأم كما أسلفنا.

زد على ذلك، فطريقة كتابة سيبويه وخطاباته عند طرح القواعد وشرحها شبيهة بما قدّمناه من حوار، فهو يتعامل كما قلنا سابقا مع متعلّم ملازم له أو متعلّم يفترضه يسأل ويجيب ثم يقوّله أمورا قاصدا إيّاها، ثمّ يعرض عليه كلّ الاحتمالات ويمثّل له ذلك حتى بالأمثلة التي لا يتكلّم بها العرب، فيلغي ما هو قبيح وينتخب له ما هو عربيّ جيّد بالشّواهد التي تدعّم رأيه .

ففي كلّ النّصوص تقريبا يتّبع نفس المنهج فيذكر القاعدة أوّلا ثمّ يشرح فيقول: مثل قولك ..... أو تقول ..... وإنّما قلت .....ألا ترى .....فإن قلت .....وإن شئت وهكذا مع بقيّة المفردات .

يذكر لنا إبراهيم محمد عبادة، حين حديثه عن كتاب الكافية لابن الحاجب وطريقة تبويبه وتناوله للمسائل الصّرفية والنّحوية وأسلوبه فيقول:" ونلاحظ أنّ هذا الكتاب أدخل في كتب النّحو التّعليمية لما يلي:

لا يشغل المتعلّم المبتدئ والمتبلّغ بالتّعريفات والخلافات بين النّحويين فلا يعرّف الكلمة ولا الاسم أو الفعل أو الحرف فهو يكتفي بقوله: الاسم قولك: رجل وفرس، وحمار وعمرو، وما أشبه هذا، والفعل قولك: ضرب وخرج ، وانطلق، ويضرب، ويخرج واسمع، وما أشبه هذا. والحرف قولك: هل وبل، ومن ونعم وما أشبه هذا"[56].وهو نفس أسلوب سيبويه، وحتى الأمثلة هي نفس أمثلته فهم يتبعونه شبرا بشبر لا يزيغون عن سبيله إلاّ ماقلّ وندر.كما يحدّثنا عن أسلوبه فيقول: " يتسّم أسلوب المصنف، بمشاركة القارئ معه عن طريق ما يشبه الحوار بينهما، أو ما يمكن أن نطلق عليه علّم نفسك النّحو بنفسك، أو تعلّم النّحو بلا معلّم، إذ كثيرا ما تصادفنا هذه العبارة " فإن قلت: ...؟ فقل:..." [57].

وهو لا يكاد يختلف عن أسلوب سيبويه، وسأحاول أن آتيكم بنصّ يدعم هذه الفكرة، وكلّ النّصوص التي في الكتاب تطرح بهذا الأسلوب .

يقول سيبويه في "باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلاّ رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد"[58]. وذلك قولك: يا أيّها الرّجل، ويا أيّها الرّجلان، ويا أيّتها المرأتان.

فأيّ ههنا فيم زعم الخليل رحمه الله كقولك: يا هذا، والرّجل وصف له، كما يكوّن وصفا لهذا. وإنّما صار وصفه لا يكون فيه إلاّ الرّفع لأنّك لا تستطيع أن تقول:" يا أيّ ولا يا أيّها لأنّه مبهم يلزمه التّفسير فصار هو والرّجل بمنزلة اسم واحد، كأنّك قلت: يا رجل .

واعلم أنّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللاّم تنزل بمنزلة أيّ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرّجل، ويا هذان الرّجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد"[59].

إلى آخر هذا الكلام الذي حرص من خلاله سيبويه على عرض مادّته النّحوية وهو أسلوب تعليميّ سار عليه من جاء بعده لقرون طوال، ولعلّ سيبويه لم يكتف بهذه الطّرائق التّعليمية، بل هناك غيرها كأسلوب الإملاء،والذي كان شائعا آنئذ، وهو أسلوب يعتمد على التّعليم الفردي من خلال ملازمة طالب لأستاذه يأخذ عنه العلم عن طريق الإملاء، وقد تطول هذه الملازمة أو تقصر حسب درجة العلم الذي يريد الحصول عليه، ليحصل في الأخير على الإجازة في العلم يقدّمها المعلّم للمتعلّم ليستقلّ بعد ذلك، منفردا بحلقته العلميّة الخاصة.

ومهما يكن، فإنّ الخطابات التّعليمية ما بين المعلّمين والمتعلّمين كانت تتمّ بالأساليب التي ذكرناها وغيرها. وقد حافظ عليها من جاء بعد سيبويه ولم تعرف تغييرا كبيرا رغم اختلاف الحياة المدنيّة وتطوّرها، ورغم انتشار المكتبات والكتاتيب ودور العلم، لا لشيء إلاّ لأنّ لها مزايا وفوائد على المتعلّم لا تخفى على أحد.

4-3. أسلوب سيبويه في استخدام الشّاهد والمثل عند تعليم النّحو:

قد لا أجد الموافقة من القارئ الكريم وهو يطّلع على هذا العنوان ، إذ كيف يكون الشّاهد الذي جاء به سيبويه ، تعليميّا وهو موضوع أساسا للاستدلال على القاعدة النّحويّة؟ ولكن–من وجهة نظرنا الخاصّة وحتّى من وجهة نظر بعض الدّارسين– نستطيع القول أنّ الشّاهد عند سيبويه عبارة عن مثل جاء به ليستدلّ به على القاعدة من جهة، والتّمثيل لها والتّطبيق عليها من جهة أخرى، وكما يعلم الجميع أنّ سيبويه قد ساق من الشّواهد الشّعريّة زهاء ألف وخمسين بيتا كلّها لشعراء يعتدّ بشعرهم، كما ذكر المئات من الآيات القرآنيّة التّي تثبت وتدعم القاعدة التي يريد الاستدلال عليها، لأنّ العصر هو عصر احتجاج، وكلّ فريق يريد أن يثبت آراءه وينقض آراء غيره بالحجّة الدّامغة والدّليل القاطع.لقد أشار محمد إبراهيم عبادة إلى هذه الفكرة في كتابه النّحو التّعليميّ في التّراث العربيّ حين تحدّث عن الشّاهد والمثل في كتاب سيبويه هذا نصّه:"وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه فإنّنا نجده يجمع بين دفّتيه شواهد من القرآن الكريم ومن شعر ونثر العرب وبعض أحاديث الرّسول . صلّى الله عليه وسلّم، دون تصريح بأنّها أحاديث، وكثيرا من الأمثلة التّي صاغها بنفسه، فقد كان عمل سيبويه الجمع بين الاستدلال على صحّة القاعدة وجواز التّركيب من جانب، وتوضيح القاعدة والتّطبيق عليها من جانب آخر، وغدا سوق الشّواهد أمرا تقليديّا يمارسه المصنّفون دون أن يقصدوا الاستدلال على صحّة التّركيب."[60]

وهذه الشّواهد لها مزايا تعليميّة كثيرة عند القدماء كونها رافدا من روافد تحصيل الملكة، فقد جاء عن ابن خلدون قوله عن سيبويه:" فإنّه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقد ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة"[61]على العكس من الكتب التي جاءت متأخّرة والتي استغنى مصنّفوها عن تلك الشّواهد فأضحت عارية، هزيلة بعيدة عن تعليم النّاشئة .

لقد حافظ النّحو عبر مسيرته الطّويلة على هذا المورد الكبير والمتمثّل في الشّواهد، فقد اعتمدها المصنّفون في كتبهم سواء كانت علميّة أو تعليميّة ومن دون أن يوضّحوا أنّها للاستدلال، فعصر الاحتجاج قد

ولّى والنّحو قد وضع قواعده واستوى واكتمل ولم يعد هناك حاجة إليه، بل اتّخذت كأمثلة تعليميّة توضيحيّة للقاعدة المراد تعليمها .

أمّا بالنّسبة للأمثلة المصنوعة التي يصوغها سيبويه فهي غزيرة غزارة علمه، مستمدّة من البيئة العربيّة ، فقد مثل لكلّ جزئيّة من بحثه بأمثلة تطول أو تقصر حسب السّياقات التي تتطلّبها الخطابات النّحويّة .

يقول بشير إبرير في بحث" آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه": "إنّ أهمّ ما يميّز خطاب سيبويه هو انطلاقه من الأمثلة المختلفة في المسائل الكثيرة التي عرضها، الأمر الذي يظهر معرفته الواسعة بظواهر الاستعمال اللّغوي في المجتمع العربي آنذاك، فهو يقدّم الأمثلة ثم يروّح بعضها ويوضّحها، فيقدّم أمثلة تزيدها وضوحا الأمر الذي يظهر عمق درايته بظواهر التّخاطب والمشافهة وما تقتضيه من استعمالات لغوية..."[62]

فقد استعمل الأمثلة المستقاة من كلام العرب كأمثال جرت على ألسنتهم مثلما استعمل المثال الّذي استخدمه إذ يوضح مسألة حذف الفعل لكثرته في الكلام فيقول:"كليهما وتمرا" فهذا المثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنّه قال: أعطني كليهما وتمرا." [63]

والأمثال المأثورة من كلام العرب كثيرة في الكتاب، ولم يتوقف عند هذا الحدّ بل اصطنع أمثلة وقدّمها في سياقاتها حتى يوضّح المقصود من كلامه، يقول بشير إبرير:"والملاحظ أنّ سيبويه لا ينظر إلى الأمثلة التّوضيحيّة التي يقدّمها منعزلة منفردة، وإنّما يقدّمها في سياقاتها، أو إن شئت فقل: يفترض لها سياقاتها لتتضّح أكثر فأكثر، فتوجد أمثلة استقاها من كلام العرب ومن الشّعر ومن القرآن الكريم، وتوجد أمثلة أخرى افترضها لأنّه بصدد الشّرح والتّفسير وإفهام المخاطب وهي على درجة كبيرة من الأهمية ولا بدّ من الانتباه إليها."[64]

فالتّمثيل له وقع خاص في النّفس البشريّة، يدفعها إلى الملاحظة والتّدبّر والمقارنة، وهو بذلك يقربّ الأفكار ويجعلها سهلة قريبة من الفهم فتعلق بالذّهن ولا تبارحه، وتذكر وتحضر كلّما طلبت القاعدة أو المعلومة.

ولعلّ من الدّواعي التي جعلتهم يعتمدون على الأمثلة المصنوعة والعبارات المأثورة، العوامل التّعليميّة، إذ إنّ الشّاهد النّحوي ذو طبيعة خاصّة بحيث لا يستطيع النّحويّ أن يتلاعب به تقديما وتأخيرا أو إعادة تأليفه بما يلائم القاعدة المراد تقديمها وبالتّالي يعدّ الرّجوع إلى المثال والاعتماد عليه أمرا ضروريّا لأنّ المثال المصنوع يرد بجمل قصار لا يزيد عما يقوله المعلّم للمتعلّم.[65]

وقد أشار بعض الدّارسين إلى جملة من المزايا طبعت المثال النّحويّ وميّزته عن الشّاهد النّحويّ نوردها فيما يلي:[66]

1 ـ الإيجاز والاختصار: والمراد بذلك هو تقريب القاعدة إلى الأذهان وتوجيههم إلى المطلوب .

2 ـ المرونة: والمقصود بها هو التحكّم بالأمثلة والتّلاعب بها من حيث الزّيادة والنّقصان ومن حيث التّقديم والتّأخير والإضمار والحذف وغيرها، حسب ما تقتضيه السّياقات، وما تتطلّبه الفكرة، ففي باب التّوابع مثلا استعمل سيبويه مثالا واحدا استخدمه في كلّ من النّعت والعطف والبدل، متلاعبا به ومضيفا إليه ما يتطلّبه الموقف، يقول مثلا في باب النّعت.[67]

ـ مررت برجل ظريف.

ـ مررت برجل عاقل كريم مسلم.

ـ مررت برجل أيّما رجل.

أمّا في باب العطف فيستعمل نفس المثال فيقول:[68]مررت برجل وحمار، وفي باب البدل يستعمل نفس المثال تقريبا ولكن بما يوافق القاعدة فيقول:[69]مررت برجل حمار، مررت برجل بل حمار.

3 ـ التّعبير عن طبيعة الحياة، يقول البعض: إنّ المثال عند سيبويه يفتقر إلى الجانب الفنّي وإلى سعة الخيال والواضح أنّ العربيّ يعيش في بيئته، يستعمل ما يلاحظه ويلمسه في وسطه دون الاستغراق في التّفكير، وهذه الأمثلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة التي يعيشها.

أمّا الوجه الآخر للأمثلة فهو الوجه الذي ينتقده الدّارسون فقد دأب سيبويه والنّحاة الآخرين على تقديم بعض الأمثلة التي يطغى عليها جانب التّكرار، فزيد وعمرو، وعبد الله وبشر أبطال هذه الأمثلة، والضّرب هو سمتهم الأساسيّة، لا ينتهون من معركة إلاّ ودخلوا في أخرى، حتى أثار ذلك الشّاعر عمّار الكلبي وقد عيب عليه بيت من شعره فقال في هذا الصّدد:

مَاذَا لَقِينَا مِنَ المُسْتَعْرِبِينَ وَمِـنْ قِيَاسِ نَحْوِهِمْ هَذَا الذِي ابْتَدَعُوا
إِنْ قُلْتُ قَـافِيَةً بِكْرًا يَكُونُ بِهَا بَيْتُ خِلَافِ الذِي قَاسُوهُ أَوْ ذَرَعُـوا
قَالُوا لَـحَنْتَ، وَهَذَا لَيْسَ مُنتَصِبًا وَذَاكَ خَفْضٌ ، وَهَذَا لَيْسَ يَرْتَفِعُ
وَحَرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِ اللهِ مِنْ حُمْقٍ وَبَيْنَ زَيْـدٍ فَطَالَ الضَّرْبُ وَالوَجَـعُ
كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدِ احْتَالُوا لِمَنطِقِهِمْ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِعْرَابِـهِمْ طُبِـعُوا
مَا كُلُّ قَوْلِي مَشْرُوحًا لَّكُمْ، فَخُذُوا مَا تَعْرِفُونَ، وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَدَعُوا
لِأَنَّ أَرْضِـي أَرْضٌ لَا تَشُبُّ بِهَـا نَارُ المَجُـوسِ وَلاَ تُبْنَى بِهَا البِيَـعُ[70] .

بيد أنّ هناك من يرى أنّ لهذا التّكرار فوائد ومزايا لا تعدّ ولا تحصى بالنّسبة للمتعلّم لأنّه(المثال المكرر)، يقرّب القاعدة منه ولا يشتّت الذّهن.يقول صابر أبو السّعود:" أشار النّاقد في نقده المبكّر إلى أمثلة النّحاة في مثل ضرب عبد الله زيدًا أو ضرب زيد عمرا، على أساس أنّهم مثّلوا لفعل قوي وهو فعل الضّرب، وهو يمثل كذلك طبيعة العربي المحاط بالعدوّ القريب من غير حلفائه ومن البعيد من غير أرومته، عاب النّاقد ما سمّاه تحرّشا بين عبد الله وزيد حتى طال الضّرب والوجع، وهذه أمثلة تعليميّة يلجأ إليها النّحاة المعلّمون حتى لا يعدّدوا الأمثلة ولا يكثروا من الاستشهاد حتى تتمثل القاعدة بارزة أمام المتلقّي."[71]

4-4. أسلوبا الإجمال والتّفصيل:

من السّمات البارزة في خطابات سيبويه ـ حسب اعتقادنا ـ طريقة عرضه للخطابات اللّغوية، وقد وقف عندها كثير من الباحثين ورأوا بأنّها ملاحظة جديرة بالاهتمام إذ قلّما نجدها عند غيره من النّحاة، ورأوا بأنّها من خصائص النّحو العلمي، غير أنّ من يراجع النّظر في هذا الأسلوب يجده ذا فائدة كبيرة بالنّسبة للمتلقّي، فهو يطلعه على مضمون المعرفة التي ستقدّم له ثم يفصّل له تلك المعرفة ويجزّئها له حتى يستطيع أن يستوعب المعلومات دون أن يزيغ عن المنهج الذي سطّر له.

سيبويه وهو يستعمل هذه الخاصّية كأنّه يقول للمتعلّم: إليك ما سأقدّم لك من معطيات ثمّ يبدأ في تفصيلها وشرحها بالأمثلة والشّواهد.

فالتدرّج في التّعليم مطلوب في كلّ المراحل التّعليمية، وهي طريقة بنائية كلّ جزئية فيها تجعل من الجزئية التي قبلها قاعدة متينة تقف عليها حتى يكتمل البناء.

يقول الدّكتور حسن عون في كتابه تطور الدّرس النّحوي:"وقد يلجأ إلى طريقة أخرى ولكنّها في نفس الميدان، فبدل أن يهتم بالتّفصيل في ذكر الأمثلة ثمّ ينتهي بالإجمال في استنتاج القوانين والأحكام نجده يبدأ بالإجمال فيذكر أقسام الباب وما يتعلّق بكلّ قسم منها ثمّ ينتهي بالتّفصيل حيث يذكر الأمثلة ويتناولها بالشّرح والتّعليل والتّعليق." [72]

وحتى نفهم خاصّيتي الإجمال والتّفصيل عند سيبويه لا بدّ من تقديم بعض الأمثلة من الكتاب وشرحها.

أوّل الأمثلة التي نوردها ما يتعلّق بالأسماء المعرّفة، وقد خصّص لها سيبويه بابا رئيسا سمّاه(هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها)،[73] وقد خصّص الجزء الأوّل من هذا الباب لبيان أنواع المعارف وعددها، ليمثّل بعد ذلك كعادته لكلّ نوع بتقديم النّماذج والإكثار منها حتى يفهم القارئ.

يقول سيبويه:"فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة[إذا لم ترد معنى التنوين]، والألف واللاّم، والأسماء المبهمة والإضمار." [74]

بعد الإجمال، يبدأ سيبويه بتفسير السّبب الذي جعل هذا الأسماء معرّفة، وهذا بعدما أعطى الأمثلة الموضّحة.

يقول سيبويه:" فأمّا العلامة اللاّزمة المختصّة فنحو زيد وعمرو وعبد الله وما أشبه ذلك، وإنّما صار معرفة لأنّه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمّته، وأمّا المضاف إلى معرفة نحو قولك: هذا أخوك ومررت بأبيك وما أشبه ذلك، وإنّما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأنّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته.لأنّك أردت بالألف واللاّم الشيء بعينه دون سائر أمّته..، وأمّا الأسماء المبهمة فنحو هذا [وهذه]، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك ،وذانك، وتانك،وأولئك وما أشبه ذلك، وإنّما صارت معرفة لأنّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته، وأمّا الإضمار فنحو: هو وإيّاه، وأنت وأنا،ونحن وأنتم..، وإنّما صار الإضمار معرفة، لأنّك إنّما تضمر اسما بعدما تعلم أنّ من يحدّث قد عرف من يعني وما تعني وأنّك تريد شيئا يعلمه. " [75]

وبعد ذكر المعارف الواحدة تلو الأخرى والعلّة التي جعلتها تكون معرفة يشرع سيبويه في تبيان وصف كلّ معرفة، أي بم توصف كلّ معرفة، فيقول في هذا الشّأن مقدّما القاعدة العامة: "واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة كما أنّ النّكرة لا توصف إلاّ بنكرة"[76]، ثمّ يشرع في التّفصيل كعادته." واعلم أنّ العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء:

بالمضاف إلى مثله وبالألف واللاّم وبالأسماء المبهمة." [77]

" فأمّا الألف واللاّم فتوصف بالألف واللاّم، وبما أضيف إلى الألف واللاّم."

"والمضاف إلى معرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته وبالألف واللاّم وبالأسماء المبهمة"[78] .

" واعلم أنّ المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللاّم والصّفات التي فيها الألف واللاّم جميعا."[79]

وهكذا مع بقية الموضوع، فهو يتعرّض لكلّ شيء بالتّفصيل والشّرح والتّمثيل حتى تتبلور لدى القارئ المتعلّم صورة كاملة للموضوع إجمالا ثمّ تفصيلا ليكون قادرا فيما بعد على الاستنتاج والاستنباط.

مثال آخر يوضّح طريقة سيبويه التّفصيلية، وهذه المرّة ما يتعلّق بموضوع المجرورات، وهي من المظاهر التّعليمية وقد أفرد لها سيبويه بابا خاصّا سمّاه (باب الجرّ).[80]

هذا التّفصيل موجود تقريبا في كلّ أبواب الكتاب وفصوله، والاكتفاء بهذه الأمثلة يجزي عن بقية الأمثلة.

ولا شكّ في أنّ الإكثار من الشّروح والأمثلة، والتّمادي في التّفصيل من شأنه أن يعطي فرصة أكبر للمتعلّم ليستوعب أكبر قدر من المعرفة النّحوية، وتجعله قادرا على محاكاة كلام العرب، وإنتاج بضاعة شبيهة ببضاعتهم والنسج على منوالهم.

والأمر لا يتوقّف عند القاعدة النّحوية التي يريد شرحها، بل يتعدّى ذلك إلى طريقته في وضع الأبواب، فبعد أن يعقد للقاعدة بابا عريضا جامعا يجمل فيه ما يريد أن يقوله، يبدأ في تفصيله تفصيلا بذكر الأبواب الفرعية المتعلّقة بالباب الرئيسي، وقد يفرّع الأبواب الفرعية إلى أبواب أصغر دون أن يفلت المعلومة الرئيسية، وكأن خيطا رفيعا يحكمها كما يقول الدّكتور محمد إبراهيم عبادة:"ومهما يكن من أمر التّبويب أو التّمثيل أو طريقة في عرض المادّة النّحويّة عند سيبويه فهو لاشكّ يملك النّظرة التّعليميّة وله وجهة نظر خاصّة ربّما غابت عن أفهام كثير من النّحاة والدّارسين. وعليه نستطيع القول، إنّ الكتاب موجّه لكلّ من له رغبة في البحث أو الدّراسة، فالبضاعة متوفّرة ولكلّ واحد ضالّته حسب قدرته ومستواه. أو هو كما يصفه محمد إبراهيم عبادة :"فإنّنا نجد أنّ تصنيف كتاب سيبويه بالصّورة التي جاء عليها تمثّل لوحة سرياليّة رأى فيها كلّ فريق نحويّ رؤية خاصّة اتّخذها منطلقا لتصنيفه."[81]

5.خاتمة:

ومن خلال ما سبق نصل في الأخير إلى إبراز أهم النتائج المتوصل إليها و المتمثلة فيما يلي:

–نحو سيبويه علمي لا يخلو من المظاهر التعليمية بدليل أنّه ظل مسيطرا على ساحة تعليم النحو لعقود من الزّمن، بل إنّ هناك من يعده نحوا تعليميا اصطبغ بآثار الفلسفة.

– لم يكن النحو في زمان سيبويه قد انفصل الجانب النظري منه عن الجانب التعليمي، فهو لايزال آن إذ غضا ينمو و يتطور .

– ما يعتري الكتاب من علل و أقيسة و حذف و تقديم و تأخير هي من مستلزمات النحو التعليمي.

– الخطاب التعليمي المعتمد في الكتاب ظل سائدا في المختصرات النحوية التعليمية التي جاءت بعده، وكذلك هو حال الشواهد و الأمثلة التي بقيت سائدة هي الأخرى.

6.قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم مصطفى : إحياء النّحو، دار الفكر، القاهرة، ط2، 1413ه/1992م .
2. ابن السّراج : الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.
3. ابن جنّي : الخصائص، محمّد علي النّجار، دار الهدى، بيروت، ط2، 1372ه/1952م.
4. ابن خلدون : المقدّمة، تح: عبد اللّه محمّد الدّرويش، دار يعرب، ط1، 1425ه/2004م.
5. ابن مضاء القرطبي : الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د–ت).
6. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،تح:محمد محيي الدّين عبد الحميد،دار الفكر،بيروت،ط6، 1394ه/1974م.
7. أحمد أحمد بدوي : سيبويه حياته وكتابه، مكتبة نهضة مصر، ط2، (د–ت).
8. أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
9. تمّام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها،دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1994.
10. تمّام حسّان: اللّغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلومصرية، 1958 .
11. الجرجاني عبد القاهر: العوامل المئة النّحوية، تح: خالد الجرجاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2،(د، ت).
12. الجمحي محمد ابن سلاّم: طبقات فحول الشّعراء: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، مصر.
13. حسن عون: تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدّراسات اللّغوية، 1970.
14. خديجة الحديثي: المدراس النّحوية، دار الأمل، الأردن، ط 3، 1422ه/2001م.
15. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1980.
16. الزّجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط3، 1399ه/1979م.
17. سيبويه:الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، دار التّاريخ، بيروت، لبنان، ط6،(د–ت).
18. شوقي ضيف: المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 7، (د–ت).
19. صابر بكر أبو السّعود: في نقد النّحو العربي، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، مصر، 1988م .
20. صبحي تميمي: هداية السّالك إلى ألفية بن مالك، دار الهداية، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1990.
21. عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر،(د ت).
22. عبد العال سالم مكرم :الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط 2، 1413ه/ 1993.
23. عبد الفتّاح حسن البجّة: أصول تدريس العربية بين النّظرية والممارسة، دار الفكر، عمّان، ط1، 1420ه/1999م .
24. عبد القادر المهيري: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993.
25. عبد اللطيف محمد حماسة، النّحو والدّلالة(مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدّلالي)، دار الشروق، القاهرة،ط1، 1420ه /2000م.
26. علي أبو المكارم: تعليم النّحو العربي عرض وتحليل، المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 1975.
27. عوض حمد القوزي: المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن 3ه، عمادة شؤون المكتبات، الرّياض، ط1، 1401ه/1981م.
28. فخر الدّين قباوة: التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، لونجمان، دير نوبار للطباعة، ط 1، 2002.
29. كريم عبد الحسين حمود الربيعي: المثال النّحوي المصنوع في العربية، كلية التربية، رسالة دكتوراه في اللّغة العربية، بغداد،2005.

30.مازن المبارك: النّحو العربي،العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1981م.
31.محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، حزي وشركاؤه.
32.محمد كاظم البكّاء، منهج سيبويه في التّقويم النّحوي، بغداد، 1983.
33.مخلوف بن لعلام: مبادئ في أصول النّحو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر.
34.ناصف علي النّجدي: سيبويه إمام النحاة،عالم الكتب، المطبعة العثمانية،ط 2،1979.
35.نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشي، الأردن، ط 2، 1984.
36.وضحة عبد الكريم الميعان:التّأليف النّحوي بين التّعليم والتّفسير، دار العروبة،الكويت،ط1 ،1428ه/2007م.
37.أحمد حسّاني: النظام النّحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التّعليمي، مجلة ثقافات، 2004،جامعة وهران.
38. بشير إبريرآلياتتحليلالخطابفيكتابسيبويه،مجلّةالعلومالإنسانية،كليةالآدابواللّغات،جامعةمحمّدخيضر ،بسكرة،الجزائر ،العددان: 10 و11نجانفي 2012.
39.مثنّى علوان الجشعمي: النّحووطرائقتدريسهمنالقرنالأوللهجرةإلىالقرنالرّابعللهجرة،مجلّةديالى،بغداد،العددالسّادسوالعشرون، 2007 .
40.محمد سعيد صالح ربيع الغامدي:
نحوسيبويهونحوالمتأخّرين،بحثألقيفيمؤتمرالنحوالدوليالسادسالمنعقدفيقسمالنحووالصرفوالعروض،كليةالعلوم،جامعةالقاهرة، 09/08 مارس 2010.

7.الهوامش:

(1)محمد إبراهيم عبادة : النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، حزي وشركاؤه،(د ت)، ص 15.
(2) المرجع نفسه، ص 15 .
(3) المرجع نفسه، ص 15 .
(4) ناصف علي النّجدي: سيبويه إمام النحاة ،عالم الكتب، المطبعة العثمانية،ط2 ،1979، ص157 .
(5) سيبويه :الكتاب، ج 2، ص04 .
(6) ناصف علي النّجدي: سيبويه إمام النّحاة، ص157.
(7)أحمدأحمد بدوي: سيبويه حياته وكتابه ، مكتبة نهضة مصر، ط 2،(د ت)، ص98.
(8) سيبويه :الكتاب، ج2، ص263.
(9)وضحة عبد الكريم الميعان:التّأليف النّحوي بين التّعليم والتّفسير، دار العروبة،الكويت،ط1،1428ه/2007م،ص181.
(10)محمد سعيد صالح ربيع الغامدي:نحو سيبويه ونحو المتأخّرين،بحث ألقي في مؤتمر النحو الدولي السادس المنعقد في قسم النحو والصرف والعروض،كلية العلوم، جامعة القاهرة،09/08 مارس2010،ص6/5.
(11)محمد سعيد صالح ربيع الغامدي:نحو سيبويه ونحو المتأخّرين،ص09.
(12)أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 199، ص90/89 .
(13)علي أبو المكارم: تعليم النّحو العربي،ص120.
(14) فخر الدّين قباوة: التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته،لونجمان، ديرنوبار للطباعة، ط1، 2002، ص12.

(15) المرجع نفسه،ص13.
(16) نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط 2، 1984،ص88.
(17)ناصف علي النّجدي: سيبويه إمام النّحاة، ص31.
(18)ينظر: حسن عون: تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدّراسات اللّغوية، 1970، ص38 وما بعدها.
(19) حسن عون: تطوّر الدّرس النّحوي،ص39.
(20) محمد كاظم البكّاء:منهج سيبويه في التّقويم النّحوي، بغداد، 1983، ص19.
(21)شوقي ضيف: المدارس النّحوية ، دارالمعارف ، القاهرة ، ط 7 ، ص 61 .
(22)تمّام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها ،دار الثّقافة ، الدّار البيضاء ، المغرب ، 1994، ص13.
(23)عبد القادر المهيري: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1993 ، ص131–132.
(24)محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي ، ص17.
(25). محمد كاظم البكّاء، منهج سيبويه في التّقويم النّحوي، ص 19.
(26)عوض حمد القوزي: المصطلح النّحوي، ص 126 .
(27) الجرجاني عبد القاهر: العوامل المئة النّحوية ، تح : خالد الجرجاوي ، دار المعارف ، القاهرة، ط2 ، (د، ت) ، ص 73.
(28) صبحي تميمي: هداية السّالك إلى ألفية بن مالك ، دار الهداية ،قسنطينة ، الجزائر، ط2 ، 1990 ، ج 2 ، ص 17 .
(29)مخلوف بن لعلام: : مبادئ في أصول النّحو ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، تيزي وزو ، الجزائر ، ص 240 .
(30) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،تح:محمد محيي الدّين عبد الحميد،دار الفكر،بيروت،ط6، 1394هـ/1974م ، ج 1 ، ص 39 .
(31)الجمحي محمد ابن سلاّم: طبقات فحول الشّعراء : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، القاهرة ، مصر ، ص 14 .
(32)أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، ص72.
(33)سيبويه:الكتاب، ج 1، ص 91 .
(34)إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، ص 23 وما بعدها .
(35)سيبويه:الكتاب، ج 1، ص 91 .
(36)سيبويه:الكتاب، ج 1، ص 343 .
(37)سيبويه :الكتاب ، ج 2، ص 91 .
(38) المرجع نفسه، ص 92 .
(39)سيبويه:الكتاب، ج 1، ص 39 .
(40) عوض حمد القوزي: المصطلح النّحوي، ص 122 .
(41)عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ،(د ت)، ص200 .
(42)المرجع نفسه ، ص 201 .
(43) الزّجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو ، ص 65 .
(44) مازن المبارك: النّحو العربي ، العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها ، دار الفكر ، بيروت ، ط 3 ، 1981 ، ص 63 .
(45)الزّجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو ، ص 64 .
(46)خديجة الحديثي: المدراس النّحوية ، دار الأمل ، الأردن ، ط 3 ، 1422 هـ /2001 م ، ص 74 .
(47)خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1980 ، ص 164 .
(48) أحمد حسّاني: النظام النّحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التّعليمي، مجلة ثقافات، 2004،جامعة وهران، ص37.

(49) ينظر: مثنّى علوان الجشعمي: النّحو وطرائق تدريسه من القرن الأول للهجرة إلى القرن الرّابع للهجرة ،مجلّةديالى،بغداد، العدد السّادس والعشرون ، 2007،ص163 وما بعدها .

(50)سيبويه: الكتاب، ج1، ص 61 .

(51)عبد الفتّاح حسن البجّة : أصول تدريس العربية ، ص 255 .

(52) المرجع نفسه، ص 13 .

(53)ينظر: عبد الفتّاح حسن البجّة: أصول تدريس العربية ، ص14.

(54)سيبويه:الكتاب، ج 2 ، ص 130 .

(55)سيبويه:الكتاب، ج2، ص 130 . 131 .

(56) محمد إبراهيم عبادة: النّحو التّعليمي في التّراث العربي، ص 66 .

(57) المرجع نفسه ، ص 66 .

(58)سيبويه :الكتاب، ج 2، ص 134 .

(59)سيبويه:الكتاب، ج 2، ص 135 .

(60)محمد إبراهيم عبادة: النّحو التّعليمي في التراث العربي، ص 90 .

(61)ابن خلدون: المقدّمة، ج2، ص 385 – 386 .

(62)بشير إبرير: آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، ص 25 .

(63)سيبويه: الكتاب، ج1 ، ص 244 .

(64)بشير إبرير: آليات الخطاب في كتاب سيبويه، ص 22 .

(65) ينظر: عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو، مؤسسة الرّسالة ، بيروت، ط 2، 1413ه/1993،ص11.

(66)ينظر: كريم عبد الحسين حمود الربيعبي: المثال النّحوي المصنوع في العربية ، كلية التربية ، رسالة دكتوراه في اللّغة العربية، بغداد، 2005 .

(67)سيبويه:الكتاب، ج 1 ، ص 344 .

(68)المرجع نفسه، ص 356 .

(69) المرجع نفسه، ص 357 .

(70) ابن جنّي: الخصائص، ج 1، ص 240 .

(71)صابر بكر أبو السّعود: في نقد النّحو العربي، ص 09 .

(72)عون حسن: تطوّر الدّرس النّحوي، ص 39 . 40 .

(73)سيبويه:الكتاب، ج 2، ص 03 .

(74)سيبويه:الكتاب، ج 2، ص 03 .

(75) المرجع نفسه،ص 03–05 .

(76) المرجع نفسه،ص 04 .

(77)سيبويه:الكتاب، ج 2، ص 04 .

(78)المرجع نفسه، ص 05 .

(79)المرجع نفسه، ص05.

(80)المرجع نفسه،ص 342 .

(81)محمّد إبراهيم عبادة: النّحو التّعليمي في التّراث العربي ،ص 26.